واداه الله حسا في السر

عدد ١٢٩٩

كتاب
الامالي الحاجبية

تاليف الشيخ الامام العالم العلامة تاج الادب وجامع اشتات
فنون العرب شيخ الامام جمال الدين ابي عمرو بن
الحاجب المالكي تغمده الله تعالى برحمته
واسكنه فسيح جنته بشفاعة
سيدنا محمد واله واصحابه امين
والحمد لله رب
العالمين

وهذا جميع ما املاه على الايات وعلى كتاب المفصل وعلى مسايل
متفرقة في النحو وعلى المقدمة له وعلى
وعلى ابيات حضرت و
واعرابها لبعض العرب
وشعر ابي الطيب
المتنبي رحم
الله تعالى
مؤلفه

مولف هذا الكتاب الشيخ جمال الدين ابو عمرو عثمان بن عمر بن ابي بكر بن يونس المعروف بابن الحاجب كان والده كرديا
حاجب الامير عز الدين موسك الصلاحي مولده اواخر سنة ٥٧٠ باسنا من الصعيد وقرا القران بالقاهرة ثم الفقه على مذهب
مالك والعربية وبرع ثم درس بجامع دمشق واكب الخلق عليه بالاشتغال ثم قدم القاهرة ثم الاسكندرية فتوفي بها يوم الخميس
السادس والعشرين من شهر شوال سنة ٦٤٦ وكان متقنا وغلب عليه النحو واصول الفقه ومختصراته الثلاثة في النحو والتصريف
والاصول قد طبقت ذكرها في البلاد ومصنفاته كثيرة وقال القاضي شمس الدين ابن خلكان وجاءني بالقاهرة مرارا بسبب
اداء شهادات وسالته عن مسئلة اعتراض الشرط على الشرط في قوله ان اكلت ان شربت فانت طالق لم تعين تقديم
الشرب على الاكل حتى لو اكل ثم شرب لم تطلق انتهى ملخصا من بعض الكتب

هذا الفهرس لا يوافق هذه النسخة فانها مرتبة الاماليع على ترتيب السور

وجدت في نحو الامالي فهرست ترتيبها الاول فالاول سلكاء في قلوب المجرمين نبوميد لا يعذب عذابه احد ان كان قميصه قد من قبل نعده من ايام اخر يوصيكم الله في اولادكم كما بدانا اول خلق نعيده بدعوهم ...

وذكر كثير كابرهم مكرت كذلك يطبع الله على قلوب واتقوا فتنة لا تصيبن ان تبدوا الصدقات انقصر احداهما ونزعنا ما في صدورهم من غل حتى اذا استيأس الرسل ولهم ما يدعون سلام قولا ونصرف الرياح ايات او اشد خشية

[illegible]

الامالي المعروف بالمفصل

[illegible]

الكلام هو المركب من ... في العلم ... في افعل التفضيل ... في الاعتلال ... في المجرورات ... في المصدر ... في المضمرات ... في الكنايات ... في الاستثناء ... في الصفة المشبهة ... في المبتدأ ... التمييز هو رفع الابهام ... المنصوب بلا التي لنفي الجنس ... في حروف التحضيض ... في حذف المنادى ... في الامالة ... في البني ...

[illegible]

الاملاء على المقدمة له في النحو

الخلاف

الصفة الواقعة بعد حرف النفي

T.C.
MİLLİ [EĞİTİ]M BAKANLIĞI
RAĞIP [PAŞA KÜTÜPH]ANESİ
MÜ[DÜ]RLÜĞÜ
Sayı 1133

RAĞIP P.
Ka. N.
1292

من الكتب التي وقفها الفقير الى الله ربه ذي المواهب محمد راغب

١٢٩٢

وإذا تنازع الفعلان ظاهرا
والخليل في المعطوف يختار
في الكنايات والإعراب الثاني
في حد الإعراب ما اختلف آخره
ولا يضاف اسم إلى المضاف إليه
في حد عطف البيان
في تقديم الفاعل وتأخيره
العلم ما وضع لشيء بعينه
في أسماء العدد وشبهها وجمع
في حد الاسم دل على معنى في نفسه
التوابع كلها بإعراب سابقها
في الاستثناء المنقطع والمذكر
ومثل الإله ولا علامين له
وإذا تقدم الخبر المفرد ما لزم الصدر
ولا يعمل في المصدر
ما أشكل على العالم عليه
ما ظاهر زيدا وما عمرا زيدا
إذا تقدم الخبر المفرد ما له الصدر

مذ ومنذ للزمان تجر الابتداء
المفعول به هو الذي وقع عليه
أسماء الكنايات والشروط
محترز عن النحويين في حدهم المعرب
قوله سجيد كرز
الفاعل ما أسند إليه الفعل
المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل
المصدر هو اسم ما فعل فاعل الفعل المذكور
ولام الجحود لام التأكيد
في المفعول له ما فعل فيه فعل
في إن ولدن لا جار العطف
ونحو غير صفر حمله على إلا
الإضافة اللفظية لا يكون صفة مضافة
وقد يكون المبتدأ نكرة
جواب الاعتراض بأن ثم زيدا خبر رجل
وأجاز المبرد أبي وأخي
جاء القوم إلا زيدا
العطف تابع يتوسط بينه

وهو ما أضمر عامله على شريطة
في أفعال المقاربة رجاء وحصول
والمعطوف في حكم المعطوف عليه
في حد المضمر أنه ما وضع لمتكلم
في أسماء العدد وإذا كان المعدود
أو يقع مفعوله بعد الإخوانها
في المبتدأ أو كان الخبر فعلا له
ونون الوقاية لا تمنع الياء
التركيب شرط العلمية
في المجرورات والمضاف إليه كل اسم
البدل تابع مقصود بما نسب
ولا يجوز إضمار العامل في موصوفها
وحمله عليه عند قلة
والخبر قد يكون جملة وما يقع ظرفا
لا حول ولا قوة
الإعراب ما اختلف آخره
المنادى هو المطلوب إقباله
المفرد يطلق باعتبار أن يقابله

في قسم الحروف أن إذا خففت
أن قيل المفعول مشتق المشتق
والموصوف أخص من الصفة
ويعرف للمطابقة أن التناسب
المجموع ما دل على آحاد مقصودة
في المفعول فيه لفظا مكان النكرة
في المثنى ليدل على أن معه مثله
في البدل أن التثنية وتبيه المطابقة
في الاستثناء إذا كانت تابعة
وفيها مجردا تنوينه لأجلها
المعرب المركب الذي لم يشبه
إيراد على حد النعت جاء القوم كلهم
وإذا اجتمع ضميران
وقد تتعدد الخبر
الجمع شرط صيغة منتهى الجموع
لم لم يكن أن اللام يجيء على
إذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام
وهو في غير المحض بعيد

في حد النعت أنه تابع
في المبتدأ أو متساويين
في حد المعرب المركب
وجرد قطيفة وأخلاق ثياب
وحكمه أن لا كسر ولا تنوين
في ما لا ينصرف وإلا العدل ووزن الفعل
ويضم الماء ثم مع الهمزة
ولذا انتصر الخبر المفرد بالصدر
النعت تابع يدل على معنى في متبوعه
في حد المعرب ويحتاج إلى إعادة
ما لا يبقى الجمع شرط صيغة
نون التأكيد خفيفة ساكنة
في الصفة المشبهة ما فيه ضمير لامر
وقد ينتصب المبتدأ امتنع الشرط
ونحو جوار رفعا وجرا كقاض
في خبر لا لنفي الجنس
الماضي ما دل على زمان
ومن كرر للكلام في التمام والصفة

الأمالي المفرقة على أبيات من شعر المتنبي وغيره

طلالا كأبي الملك البترح
تحجر تجرف ... وورداه
متى اجتمع حالان من ذات
وإلى التعريف لم كرر الكون
وليل رجونا أن يبيت عاريا
فيا حسنات كن في أمس كونها
لو أن عصم عماتين ويذبل
يا عز ... الصدع على حل
نعلمني ذاك وما علمت وإنما
الكلام على الضمائر
الأفعال المتحمل على متعلق ليس
إذا كان الفاعل ظاهرا
تقديم أن
الكلام على حروف العلة
تفسير الأخبار بالذي
ما أكل أحد إلا خبزا إلا زيد
يا تيم تيم عدي
ضابط فاء الشرط
ألفاظ الحروف باعتبار معانيها
الصفات العاملة على ...
الجنسية والمستعمل ...

منا فيها ما خرزت في عرضها
تراب في طالب لحل أعينه
ترامى بنفسي حبال تحكي
إذا ذكرت بتباح يلي لذكرها
ومن معرضا بحديث نجد
من أين المنون غير بين
ما التراب في امرأة قالت لقد
الحرب أول ما تكون فتية
أحادي بسراة الله أحاد
المعارف كلها تضاف إليها
لبس فيها مسايل
التمييز على ضربين
إضافة الحسن الوجه
خلق الله السموات
القرآن والعرائس ونحوه
الكلام على أوائل السور
أن المخففة من الثقيلة
لدي وعندي
حرف النداء ...
الكلام على ... الله
الدليل على ...

امط عنك تسليني بأوكاها
فليتك ما كان خيرك كله
أحب بلاد الله ما بين منبج
خلقنا بأطراف القنا في ظهورهم
وعلمني لا أخاف مهندا
فأصبحوا والنوى عالي معرسهم
وكائن بالأباطح من صديق
في فتى على الطلاق يشتهي
ولو ولدت قفيرة جرو كلب
معنى التعلق في مررت بزيد
الكلام على قول الإمام في الواو
معنى قولهم راو الحديث
إن المصطلح وأخو يختصم
أكلت هذا الرغيف
لا يعوز زيد هلا خرجت
الأعلام بالنسبة إلى الألف واللام
في الدار رجل وشبهه
ذهب قوم إلى أن الأخبار كلها صحاح
المضارع بالنهي والاستشطاط
فيوم علينا ويوم لنا
المتحمل إن أجله

ولو قلنا التبين في نشر أسه
أحيي وأيسر ما بالست ما قتلا
ألف الصنوبر في أكنانه
هي البدر من فرو لأن زوى طالعا
حتى خرجن بما منه تحت ... كهم
فلا أسعى لزيد بيانه بقيتهم
أبين خيانتك أم من في تعل
ما بال هذا الديم الأريم
معاني الشعب طيبا في المغاني
هون عليك فإن الأمور
العرب تأتي بالشيء لغيبته
المفرد يطلق باعتبار أن يليه
منع إدخال اللام في خبر لكن
زيد صديقي وصديقي زيد
لا تستقيم أن تعد التمييزات كلها من
الاستثناء المفرغ
قراءة أبي عمرو
مذهب من يقول زيد بدل الكل من الكل
هل المركبات تشبه أسماء الأفعال
إذا تبع أنثى بين علمين
هل من مزيد يرد على الأسماء
كل ما كان موضعه الحروف

وإنا كما كالربيع ... طاسه
أمن ازديارك في الدجى الرقيبا
غير مأسوف على زمن
أتوب إليك يا رحمن مما
تقل للحواريات يبكين غيرنا
يبسط للفتية وجها جانبا
مها إلى الليل مهما إليه
لا بارك الرحمن فيها غربتا
أهلا بدار سباك أغيدها المغرم

الأمالي على المسائل النحوية

إياك وأن تعد كذا
في قول بعضهم الكلمة لا تخرج عن
الخاكان في التخفيف
الكلام على نون الوقاية
لم يحلف أن اسم الفاعل مع مفعوله المضمر يفرد
مذهب الخليل وسيبويه أن وأن
كان الناقصة
الكلام على العدد
كيف تدبت
الإنشاء والخبر
قول صاحب الجمل والحرف المصدر
إذا تبع ابن صفة أيضا بين علمين
ضمير الشأن نكرة أو معرفة
لم كان الإنشاء ...
الاعتراض على حد السوي

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله اجمعين وبعد فهذا ما املاه الشيخ الامام المحقق والحبر الهمام المدقق جمال الدين ابو عمرو بن الحاجب رضي الله عنه على آيات من القرآن العزيز في سورة البقرة قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون يجوز ان يكون تركهم بمعنى صيرهم فيجوز ان يكون قوله في ظلمات لا يبصرون مفعولين من باب واحد ذكر احدهما بعد الآخر كما تقول صيرت زيدا عالما عاقلا لانها في المعنى اخبار فكما جاز تعدد الاخبار جاز تعددها ويجوز ان يكون الاول هو المفعول والثاني حالا من الضمير المفعول في تركهم اي تركهم مستقرين في ظلمات في حال كونهم لا يبصرون ويجوز ان يكون الاول حالا والثاني هو المفعول اي وصيرهم غير مبصرين في حال كونهم في ظلمات ويجوز وتركهم بمعنى خلاهم فلا يتعدى الا الى مفعول واحد فيكون في ظلمات ولا يبصرون حالين من الضمير في تركهم

قوله تعالى كونوا قردة خاسئين وقال قل كونوا حجارة قال الاول سمي التسخير والثاني سمي الاهانة والفرق بينهما ان التسخير عبارة عن تكوينهم على جهة التبديل اي جعلناهم على هذه الصفة والاهانة عبارة عن تعجيزهم فيما لا يقدرون عليه اي انتم احقر من ذلك

قوله تعالى وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر يجوز ان يكون الضمير الذي هو هو ضمير الواد وبمزحزحه الخبر وان يعمر فاعل بمزحزحه كقولك ما زيد بقائم ابوه ويجوز ان يقدر ان يعمر بدل اشتمال من الضمير وبمزحزحه الخبر ويضعف هذا الوجه من جهة الفصل من البدل والمبدل منه ويجوز ان يكون ان يعمر مبتدا وبمزحزحه خبره والجملة خبر ما او خبر المبتدا وحسن دخول الباء لان المعنى معنى النفي ويجوز ان يكون الضمير في قوله هو ضمير الواد دل عليه يود كقوله اعدلوا هو اقرب للتقوى هو ضمير العدل ويكون بمزحزحه الخبر وان يعمر مفعول من اجله معمول لقوله بمزحزحه لا لمعنى النفي لئلا يفسد المعنى فيكون المعنى وما وداده بمزحزحه من العذاب من اجل ان يعمر ردا على من توهم ان الوداد يزحزح عن العذاب لاجل التعمير فرد هذا المتوهم بادخال حرف النفي عليه ولو جعل معمولا للنفي لوجب ان يكون النفي معللا بالتعمير وهو فاسد لانه ليس بثابت ثم لو كان ثابتا لم يصح التعليل به لان الانتفاء محقق على كل حال ويجوز ان يكون الضمير ضمير التعمير ويكون ان يعمر بدلا منه وبمزحزحه الخبر وهو بدل الكل من الكل ويجوز ان يكون الضمير ضمير الشان وما بعده مبتدا وخبر تفسير

له في موضع الخبر لما او خبر المبتدا على التفسير والله اعلم قوله تعالى فقليلا ما يؤمنون يحتمل وجوها احدها ان ما زائدة اي يؤمنون قليلا ومعناه العدم هاهنا النفي على مذهب قول العرب قلما تقول ذاك اي ما تقوله ولذلك امتنع قل سيري حتى ادخلها بالرفع ووجب النصب كما امتنع الرفع في قولك ما سرت حتى ادخلها ووجب النصب الثاني ان تكون في قولك اضربه ضربا ما للتقليل بعد التقليل والوجه في الاعراب كما تقدم في الوجه الثالث ان تكون ما نافية وقليلا اما وصف لمصدر واما وصف لظرف وفيه ضعف من حيث ان ما بعد ما لا يعمل فيما قبلها وهو في المصدر اضعف منه في الظرف ويضعف ايضا في الظرف من حيث انه انضم اليه حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه كما ضعف سير عليه طويلا لما انضم الى حذف الموصوف جعله في موضع الفاعل ولم يضعف سير عليه طويلا ولا سير عليه زمان طويل لما لم يكن في واحد منهما الا احدهما ووجه انها مشبهة بليس جاز ان يتقدم معمول ما بعدها عليها كليس ويجوز ان تشبه بلن حيث لا تفرق بينها وبين لن في الفعل فقال حرف نفي لا يغير معنى الخبر فجاز ان يتقدم عليه معمول ما بعده قياسا على لن في قولك زيدا لن اضرب واذا تقدم معمول ما بعد لن وهي عاملة فيه كان معمول ما اجدر الا تعمل فيها فيه ويجوز ان يكون قليلا حالا من فعل محذوف دل عليه ما قبله كانه قيل بل لعنهم الله بكفرهم فابعدوا واخذوا في حال كونهم قليلا انهم وهذا الوجه اقعد في المعنى وما علمت احدا قاله قوله تعالى وقال الذين لا يعلمون لولا يكلمنا الله او تاتينا آية كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم ان جعل كذلك نصبا على المصدر فقال التي بعدها بقي قوله مثل قولهم غير متصل لكونه في المعنى تكرارا والفعل لا يتعدى الى متعلقين بمعنى واحد من جهة واحدة لانه لا يقتضيه فلا يتعدى اليه وانما يتعدى الفعل الى ما يقتضيه الا ترى انك لو قلت ضربت زيدا عمرا لم يجز لانه لا يقتضي مفعولين وان جعل مثل قولهم هو المنصوب على المصدر بقي كذلك غير متصل وان جعل كذلك الا من تتمة قوله وقال الذين لا يعلمون او خبر مبتدا تقديره الامر كذلك بقي ما بعده من قوله قال الذين غير مرتبط بما قبله والجواب ان قوله مثل قولهم يجوز ان يكون بدلا من قوله كذلك ولا يكون في المعنى تكرارا لوقوع الاول مبهما والثاني مبينا كقولك هذا زيد تقول كذا وكذا فزيد بدل من هذا وانما يكون تكرارا لو كان مبينا مثله اما اذا كان في الاول هذا الابهام جاز التكرار كما

بقيها

جائز في امثاله ويجوز ان يكون قوله كذلك يقول لما تقدم ذكره من الاشياء التي يقصد المتكلم تقصد
كقولك وقد قيل لك سمع زيد منك كذا وكذا على صفة كذا وكذا فتقول سمع مني كذلك
وكقولك وقد ذكرت اشياء الامر كذلك وليس ثم في الحقيقة مشبه به وانما يقدر انه لما ذكر
تلك الاشياء المتقدمة وصارت متصورة في الذهن لمن فهمها قال المصدق لها هي كذلك
او الامر كذلك مشبها للقضية المذكورة بما تصورة السامع في ذهنه اذ معنى الصدق
في الحقيقة كون الخبر على وفق ما فهم فصح التشبيه بهذا الاعتبار فيجوز ان يكون ورد تقريرا
لهذا المعنى تتمة لما قبله ويكون مثل قولهم نعم المصدر محذوف اي قولا مثل قولهم ويكون
كذلك تقريرا للمشار به من ما ذكروه من ما يقرر في الذهن على ما مثل به فيما تقدم ويجوز ان
يكون خبر مبتدا محذوف تقديره الامر كذلك ولا يلزم نفي الارتباط لان الامر موجود كذلك
وعدمه على سوا الا انه محمول له في الحقيقة ويجوز ان يكون من تتمة قوله وقال الذين لا يعلمون
على الوجه الذي ذكرناه في تشبيه ما ذكر بما استقر في الذهن وما ذكره في التحقيق تقدير
ما ذكر وتحقيقه وانه على طبق ما ذكره من غير مبالغة ولا نقصان في معناه ولا يلزم منه
قطع ارتباط لما ذكرناه قوله تعالى ومن اظلم ممن كتم شهادة عنده من الله يجوز ان يتعلق
من الله بكتم ويكون الكتمان كتمانه عن الاداء الذي اوجبه الله كانها عن الله ويجوز ان
يتعلق بما يتعلق به عنده اي شهادة حاصلة عنده من الله على معنيين احدهما ان يراد انها من
قبيل الشهادات التي حصلت من الله واجبا اداوها والثاني على معنى انها شهادة حصلت
من اخبار الله تعالى وما اخبر الله تعالى به فهو حق وكتمان الشهادة اثم ولما اخبر الله بالعدم
كان اخباره موجبا للعلم بجزم تلك الشهادة من اخبار الله فاذا كتمها كتم شهادة حاصلة عنده
من اخبار الله ويجوز ان يقدر من الله متعلقا بمحذوف غير متعلق بعنده والمعنى سواء
قوله تعالى فعدة من ايام اخر جمع اخرى مثل قولك فضلى وفضل واما آخر فيجمع
على اواخر مثل قولك افضل وافاضل واخرين ان كان لمن يعقل كقوله تعالى واخرون
يضربون في الارض وانما جمع ههنا على فعل وهو في المعنى جمع آخر لانه للايام وواحدها
يوم ويوم انما يقال فيه اخر باعتبار اصل اخر وهو ان كل صفة لموصوف مذكر مما لا يعقل
فانت فيها بالخيار ان شئت عاملتها معاملة الجمع المذكر وان شئت عاملتها معاملة
الجمع المؤنث وان شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث فتقول هذه الكتب الافاضل
والفضلات

بدو من ... (margin)

مطلب ... (margin)

والفضليات والفضل والفضلى فالافاضل على لفظه في المذكر والفضليات والفضل
اجراء له مجرى جمع المؤنث لكونه لا يعقل والفضلى اجراء له مجرى الجماعة وهذا جار في الصفات
والاخبار والاحوال ولذلك جاء اخر نعتا للايام اجراء له مجرى جمع المؤنث ولولا ذلك لم يشبه
ولذلك لو قلت جاءني رجال ورجال اخر لم يجز حتى تقول اخر او اخرون لانه مما يعقل وقد
اجرت العرب ما لا يعقل من المذكر في الضمائر مثل هذا الاجرا فيقولون الكتب اشتريتهن
وهو للمذكر مثل اخر وهو للمذكر ولم يات في الضمير لما لا يعقل من المذكر غير الامرين ما لجمع
المؤنث وما للمفردة بخلاف الظاهر فانه جاء له ما لجمع المذكر ممن يعقل اذا كان مكسرا كانهم
قصدوا ان يجعلوا لمن يعقل امرا اختص به ولما كان في جمع الظواهر جمع تصحيح يختص
بمن يعقل شاركوا بين المذكر من لا يعقل وبينه في جمع المكسر لاختصاصه بالجمع السالم
وليس في الضمائر لمذكر من يعقل امران احدهما اختص به فيشارك بينه وبين الاخر فلما لم يكن
لجمع المذكر في الضمائر الا لفظ خصوا به من يعقل وشركوا بين المذكر ممن لا يعقل وبين
المؤنث في الضمير ولذلك لم يقولوا الكتب اشتريتهم لانه مخصوص بالعقلاء كقولك العبيد
اشتريتهم ولذلك لا تقول الكتب نفعوا ولكن نفعن ونفعت لانه مخصوص بمن يعقل
كقولك العبيد نفعوا وكذا في جميع ابواب الضمير قوله تعالى فاذا افضتم من
عرفات اختلف العلماء في عرفات ونحوها هل هي مصروفة او غير مصروفة فذهب بعضهم
الى انها لا توصف بصرف ولا بعدم صرف وهو الصحيح وذهب بعضهم الى انها غير مصروفة
فلا يقولون هذه عرفات ورايت عرفات ومررت بعرفات وليس بشيء وذهب
قوم الى انها منصرفة لعدم ما يمنع الصرف وليس بجيد والدليل على المذهب الاول ان
المنصرف عبارة عما يقبل الحركات الثلاث والتنوين لفظا او تقديرا وهذا ليس كذلك
وغير المنصرف ما امتنع من الجر والتنوين لعلتين وهذا ليس كذلك فان قال اصحاب المذهب
الثاني فهو ممتنع عندنا من الخفض والتنوين لوجود العلتين قلنا هذا فاسد
من جهة ان الجموع اذا سمي بها بقيت على حالها التي كانت عليه قبل التسمية في الاعراب
الا ترى انك لو سميت بزيدون امراة قلت هذه زيدون ورايت زيدين ومررت
بزيدين فان قالوا في زيدون اذا سميت به وجه اخر وهو ان تقول هذه زيدين
وانما قيل زيدين بالياء ولم يقل زيدون بالواو لان الياء اخف ولانه الكثير ورايت زيدين

بالعلم ... (margin)

هب

ومررت بزيدين متعربه باعراب المفرد غير المنصرف ان كانت فيه علمان وباعراب
المنصرف ان لم يكن فيه علمان قلنا انما كان كذلك من جهه انه معرب بالحروف وهو
خلاف اعراب المفردات فجعل له وجه اخر لتشبه المفرد في اعرابه لما جعل في المعنى
اسما لمفرد واما عرفات وشبهه فهو معرب بالحركات فلا يلزم من تغيرين بدون
لما جعل مفردا لكونه معربا بالحروف ان تغير عرفات وليس معربا بالحروف ووجه اخر
وهو ان زيدين اذا اعرب بالحركات كان منصرفا يدخله الحركات الثلث والتنوين ان
لم يكن فيه علمان وغير منصرف ممتنع منه الجر والتنوين لاجل العلمين فلا يلزم من الحكم
على زيدين بمنع الصرف الحكم على عرفات واما المذهب الثالث فغايته ما يقولون انه
منصرف لانه لم يجتمع فيه علمان والكلام عليهم من وجهين احدهما انا نقول ان كان
منصرفا لزم ان يدخله الحركات الثلث والتنوين وهذا ليس كذلك والوجه الثاني انا نقول
لو سمينا به امراه لوجب ان يكون فيه علمان بلا خلاف وعند ذلك لا يخلوا اما ان يعربوه
على حاله فوجب ان لا يقال انه غير منصرف لانه لم يمتنع من الجر والتنوين ولم يدخله
الفتح واما ان يعربوه اعراب ما لا ينصرف فيكون مذهبكم حينئذ هو المذهب الثاني
وقد تقدم بطلانه لان غايته ما قدروه هولا انه ههنا التاء فيه علمان اذ جعلوا التاء
اللفظي فيه لا اعتداد به لكونه للجمع والتاء التقديري لا اعتداد لتعذر تقدير
مع تا الجمع فحشوا مذهبهم في غير المساله بعض مشي فاذا فرض تسميتهم بها امراه وجب
ان يكون فيه علمان وعند ذلك اما ان يسلموا ما ذكرناه اولا واما ان يكون مذهبهم هو
المذهب الثاني قوله تعالى واذكروه كما هداكم وان كنتم من قبله لمن الضالين
الاحسن ان يكون الضمير في قوله من قبله يعود على الهدى لما دل عليه قوله هداكم
والكاف نعت لمصدر محذوف اي ذكرا مثل ما هداكم وان كان الفعلان متخاصمين
باعتبار امر عام اشتركا فيه وهو الاحسان كانه قيل احسنوا كما احسن اليكم مثل
قوله تعالى واحسن كما احسن الله اليك الا انه عدل عن العام الى الخاص لقصد التنبيه
خصوصيه المطلوب منبها على خصوصيه السبب قوله تعالى لا جناح عليكم
ان طلقتم النسا ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضه اختلف في او هذه فقيل انها هي
التي بمعنى الا ان والى ان فيكون تفرضوا في موضع نصيب باضمار ان او با وعلى راي

ومل

بدرس سنه سبع عشره

بدرس سنه اربع عشره

وقيل ان او عاطفة على قوله تمسوهن اي ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضه فلو نجزوم تا
بالعطف على تمسوهن وانما خالف الاولون الظاهر في او لاحد امرين اما لانها اذا جعلت
بمعنى الواو كان المعنى لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النسا ان طلقتم النسا اذا انتفى احد هذين
الامرين لان او العاطفه تستلزم ظاهرا معنى احد الامرين واذا انتفت ذلك لم يستقم
لانه نفي احد الامرين وهو الفرض فيلزم صداق المثل بالمسيس ويتنفي المسيس وهو
احد الامرين فيلزم نصف ما فرض وان كان المسيس منتفيا فلا يصح نفي الجناح عند انتفا
احدهما لذلك والثاني ان المطلقات المفروضات لهن قد ذكرن ثانيا ومن ذكر الممسوسات
لما تقدم من المفهوم فلو كانت العاطفه لكان المفروضات في الذكر كالممسوسات وليس
الامر كذلك واذا جعلت او بمعنى الا ان اخرجت عن مشاركه الممسوسات فلم يلزم ظهور
دخولهن معهن ولذلك لم يرد ما لك للمطلقات المفروض لهن قبل المسيس متعه لانه لم
يرد دخولهن في الايه المتقدمه لما ذكرن ثانيا وجعل المتعه للممسوسات خاصه او لغير
الممسوسات ولغير المفروض لهن لانه لما ذكر المطلقات المفروض لهن ثانيا بحرف الشرط
دل ظاهرا على انهن لم يكن مرادات اولا فلذلك حمل ومتعوهن على غيرهن ويمكن ان يقال
عن الاول لا يلزم ان يكون المعنى ما انتفى احدهما بل المعنى ما لم يكن احدهما وفرق بين قول
القايل انتفى احد الامرين وبين قول القايل ما كان واحد من الامرين فان الاول لا انتفى لا
احدهما لانه نكره ليست في سياق النفي والثاني نفيهما جميعا لانها نكره في صريح سياق
النفي فاذن لا فرق في المعنى بين ان يكون او بمعنى الى ان وبين ان يكون العاطفه وكان
حملها على العاطفه اولى لانه الاصل واما فلا يلزم من مشاركتهن الممسوسات فيما ذكر
مشاركته لهن فيما وراء ذلك هذا مع انه قد ذكرنا ثانيا ما يدل على انتفا حكم المشاركه
قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي الضمير في قوله هي يحتمل ان يكون عايدا الى
الصدقات ويحتمل ان يكون عايدا على الابدا اولا وهذا هو الظاهر بدليل قوله وان تخفوها
وتوتوها الفقرا فهو خير لكم فذكر الضمير العايد على الاخفا ولو قصد الصدقات لقال
فهي فلين قيل لم انث والذي عاد عليه مذكر فالجواب ان هذا على حذف
المضاف واقامه المضاف اليه مقامه لعلمك العرب اسلها فلا حذف المضاف بقي المضاف
اليه على حاله والتقدير ابدا وها قوله تعالى ان تضل احديهما فتذكر احديهما الاخرى

بالقاهره سنه خمس عشره

بالقاهره سنه ست عشره

فيه اشكالان احدهما ان قوله ان تضل ذكر تعليلا لاستشهاد المرأتين موضع رجل ولا يستقيم في الظاهر ان يكون الضلال تعليلا للاستشهاد وانما العلة التذكير والاشكال الثاني قال فتذكر احداهما الاخرى وقياس الكلام في مثل ذلك ان يقال فتذكرها الاخرى لانه قد تقدم الذكر فلم يحتج الى اعادة الظاهر والجواب عن الاول ان التعليل في التحقيق هو للتذكير ومن شأن لغة العرب اذا ذكروا علة قدموا ذكر علة العلة وجعلوا العلة معطوفة عليها بالفاء لتحصل الدلالتان معا بعبارة واحدة كقولك اعددت الخشبة ان يميل الحائط فادعمه فالادعام هو العلة في اعداد الخشبة والميل هو سبب الادعام وقد ذكر على نحو ما ذكرناه فقيل ان يميل الحائط فادعمه ولو قيل ان الميل في المثال والضلال في الاية هو السبب لم يكن ذلك بعيدا لان الضلال المعلوم من احدهما لكثرة وقوعه فصلح ان يكون علة في استشهادهما مقام رجل وانما يجيء اللبس ههنا اذا توهم ان وقوع الضلال هو السبب فيؤدي الى ان يكون مقصودا وقوعه باستشهادهما وليس التعليل واجبا فيه ان يكون مقصودا وقوعه بل العلة هي المقتضية لذلك المعلوم الا ترى الى قولك قعدت عن الحرب من اجل الخوف فالخوف ههنا ليس مرادا وقوعه في قصد المتكلم حتى يكون سببا للقعود فكذلك ههنا المقصود ان الضلال المعلوم هو السبب المقتضي في المعنى لاستشهادهما في موضع رجل وذلك مستقيم على هذا التاويل ولذلك يمكن ان يقال في ميل الحائط انه ايضا هو السبب على الوجه الذي ذكرناه في الاية وهذا الوجه الثاني يصلح ان يكون للاول ليجيء الثاني بعده بعد تقدير التسليم واما الجواب عن الاشكال الثاني فهو انا نقول اصل الكلام على الوجه الاول ان تذكر احداهما الاخرى عند ضلالها فقدم على ما ذكرناه فبقي ان تذكر احداهما الاخرى على ما كان عليه الثاني هو انه لا يستقيم في المعنى الا كذلك الا ترى انه اذا قال ان تضل احداهما فتذكرها الاخرى وجب ان يكون ضمير المفعول عائدا على الضالة بعينها لها كما اذا قلت جاءني رجل وضربته تعين ان يكون الجائي هو المضروب وذلك مخل بالمعنى المقصود لانها قد تكون الضالة الاولى في الشهادة هي المذكرة فيها في زمان اخر فالمذكرة هي الضالة فاذا قيل فتذكرها الاخرى لم يفد ذلك لتعين عود الضمير الى الضالة واذا قيل فتذكر احداهما الاخرى كان مبهما في كل واحدة منهما فلو قلت احداهما الان وذكرتها

الاخرى فذكرت كان ذلك خلافا لو انعكس الامر والشهادة بعينها في وقت اخر اندرج ايضا تحته لوقوع قوله فتذكر احداهما الاخرى غير معين ولو قيل فتذكرها الاخرى لم يستقم ان يكون مندرجا تحته الا التقدير الاول فعلم ان العلة هي التذكير من احداهما الاخرى كيف ما قدر وان اختلف وهذا المعنى لا يفيده الا ما ذكرناه فوجب لذلك ان يقال فتذكر احداهما الاخرى وهذا الوجه الثاني هو الذي يصلح ان يكون جاريا على الوجهين المذكورين ولانه في التحقيق هو الذي وجب لاجله مجيئهما ظاهرين واما الوجه الذي قبله فلا يستقيم الا على التقدير الاول لان التقدير الثاني جعل الضلال هو العلة فلا يستقيم مع ذلك ان يقال ان اصل الكلام ان تذكر احداهما الاخرى لضلالها مع القول بان الضلال هو العلة فثبت بما ذكرناه من المعنى الصحيح وجوب مجيء الاية على ما هي عليه وانه لو غير الى المضمر لاختل المعنى المقصود واختص ببعضه

ومن سورة آل عمران

قوله تعالى وليس الذكر كالانثى يجوز ان يكون وليس الذكر مثل هذه الانثى فيكون الالف واللام في الانثى للمعهود السابق ويكون الالف واللام في الذكر للمعهود الذهني الثاني ان المراد نفي التسوية بينهما فلا فرق بين تقديم الذكر او تقديم الانثى ولذلك قال تعالى ليسوا سواء واذا كان المعنى على ذلك فلا فرق في التقديم والتاخير لصحة الاخبار بهم جميعا بلفظ الجمع وكلما صح فيه لفظ الجمع صح في مفرداته التقديم والتاخير والثالث ان يكون المعنى على الرد لمن قال الذكر كالانثى فجوابه ان يقال ليس الذكر كالانثى وكان ذلك المقدر على طريقة من ياخذ الاعلى فيجعله المشبه عند قصد التسوية قصدا للمبالغة فجاء الرد على نحو ما قدر قوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم الى اخرها قيل المراد ميثاق النبيين على حذف مضاف وقيل المراد ميثاق امم النبيين واللام في لما بالفتح هي اللام الموطئة للقسم المراد وان كان القسم مفهوما من اخذ الميثاق ايضا ولذلك يجاب بما يجاب به القسم الاخباري تارة والطلبي اخرى فمثال الاول واذ اخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم ومثال الثاني واذ اخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذوا واما اتيتكم وما في قوله لما شرطية منصوبة باتيتكم لانه مسلط عليه تسلط المفعولية كقولك اي شيء اسكن فاقبله ومن كتاب وحكمة تبيين للموتى وقوله ثم جاءكم رسول معطوف على فعل الشرط وقوله لتؤمنن هو في المعنى جواب القسم وجواب الشرط الا انه اذا تقدم القسم على الشرط وعني القسم المقدر يجعل اللفظ له علامات تحققه

جواب القسم لقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ولئن نصروهم
ليولن وجميع ما في القران والكلام الفصيح على هذا ولذلك التزم في الشرط المؤخر عن
القسم المصدر ان يكون فعله لا يقبل الجزم بالشرط كما تقدم في مواضع كراهة ان يعمل
حرف الشرط في اول الفعلين مع جعل الجواب لغيره فقصد وان ما تواليه غير عامل
في المواضع الذي جعلوا الجواب في اللفظ لغيره واما لو والى القسم بعد الشرط لجاز جعله
للشرط وجعله للقسم فاذا جعل للشرط جعل القسم معترضا كقولك ان تكرمني والله اكرمك
وان جعلته للقسم جعلت القسم وجوابه جوابا للشرط يجب ان يقول ان تكرمني فوالله لاكرمنك
لانه موضع يجب فيه دخول الفا اذا قصد به جواب الشرط ويجوز ان يكون ما موصولة
فيكون في موضع رفع بالمبتدا والضمير المحذوف قوله لما اتيتكم ومن كتاب على معناه ثم
جاءكم معطوف على الصلة والعائد منه على الموصول محذوف لان الجملة المعطوفة على الصلة
مشروط فيها من الضمير ما شرط في الصلة فيكون المعنى عنده او يقدر او يكون قوله لما معكم
سد مسد الضمير لانه بمعناه ويكون قوله لتؤمنن خبر المبتدا ويجوز الاخبار عن المبتدا
بالجملة القسمية كقولك زيد لتضربنه واما من قرا بالكسر فهي لام التعليل لقوله لتؤمنن به
ولتنصرنه من حيث كان مطلوبا في المعنى ويكون ما مصدرية او موصولة اي امنوا بكتابي
وانصروا رسولي لاجل ايتاي اياكم الكتاب والحكمة او لاجل الذي اتيتكموه من الكتاب والحكمة
او لقوله تعالى واذ اخذ الله اي اخذنا ميثاقهم لاجل ما فضلناهم به من ايتاء الكتاب والحكمة
وجاء على لفظ الخطاب لانهم اذا اخذ ميثاقهم كانوا مخاطبين فجاء على الحكاية كقوله تعالى
واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وهي قراءة الاكثرين واما من قرا بالياء فلمجيئه
بلفظ الغيبة وهو قوله بني اسرائيل قوله تعالى ولا تموتن الا وانتم مسلمون
ان قيل كيف نهى عن الموت وليس الانفكاك عنه من مقدور وانما ينهى عما للمكلف تركه
والجواب من وجهين احدهما ان يقول ان النهي طلب لا نفي الفعل وانتفا الفعل
ليس بفعل فالنهي واقع عما للمكلف توصل الى انتفائه وهو الموت في حال غير حال الاسلام
وذلك بما يتوصل اليه بالثبوت في الدوام على الاسلام فينتفي المنهي عنه على الوجه المطلوب
الثاني ولئن سلمنا ان النهي طلب للترك والترك فعل فالمنهي عنه في التحقيق من انه
الاسلام ومفارقته فمعناه اثبتوا على الاسلام حتى يسلم الموت ولما كان الموت هو غاية

هذا المطلوب اخذ فعله وصير كانه المنهي عنه تنبيها على ان المقصود دوام ذلك الله
فهو من باب النهي عن المسبب والمراد السبب لان مفارقته للاسلام سبب لموته على
غيره ولما كان المقصود ذلك المسبب على تلك الحال جعل الفعل المنهي عنه تنبيها على هذا
المقصود

سورة النساء

قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم الى قوله ولابويه فان
الضمير عائد على الميت وان لم يتقدم له ذكر الا انه لما قال يوصيكم الله علم ان ثم ميتا فيعود
الضمير على مذكور وغير مذكورا ذا كان في الكلام ما يرشد اليه وان لم يكن مصرحا به ٥
قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين انما قدمت الوصية على الدين والدين اولى
من الوصية وتقديم ما هو الاقوى هو الوجه والجواب ان اوحكمها في كلام العرب
والقران حكم الاستثنا في ان ما بعدها يرفع ما قبلها والدليل على ذلك قوله تعالى تقاتلونهم
او يسلمون فان الاسلام رافع للمقاتلة فكانه قال تقاتلونهم الا ان يسلموا او ان لم يسلموا
فكذلك هذه الاية وكانه قال من بعد وصية يوصي بها الا ان يكون دين فلا يقدم قوله
تعالى وان كان رجل يورث كلالة قال كلالة تكون للوارث من ليس بولد ولا والد وللمورث
الذي ليس بولد ولا والد وليس المعنى الذي هو القرابة التي ليست باعتبار ولد ولا والد
فان كانت للمعنى نصب على المفعول من اجله سواء كان الرجل وارثا او مورثا فالتقدير وان
كان رجل مورث لاجل هذه القرابة وان كانت للميت فالمعنى وان كان رجل موروث في
حال كونه كلالة فنصبها على الحال من الضمير في يورث والعامل يورث وكذلك ان كانت
للوارث فمعناها وان كان رجل مورث ويكون يورث من اورث بمعنى ورث والرجل
الذي يورث هو الوارث فنصبه على الحال والا ولي ان يكون تامة على معنى وان حدث
او وقع وسنة الاموال المذكورة في نصبها ليست بالقوية قوله تعالى اتاخذونه بهتانا
واثما مبينا يجوز ان يكون قوله بهتانا مصدرا مثل قعد القرفصا لان البهتان ظلم والاخذ
على نوع من ظلم وعن ظلم كقوله ثم اني دعوتهم جهارا فان جهارا احد نوعي الدعا ويجوز ان يكون
مفعولا من اجله ويجوز ان يكون حالا قوله تعالى ليا بالسنتهم منصوب على المصدر
من قوله يحرفون الكلم عن مواضعه لان ليا نوع من التحريف كانه قال يحرفون تحريفا فصار
مثل قوله ثم اني دعوتهم جهارا فانه احد نوعي الدعا ويجوز ان يكون مصدرا في موضع الحال
قوله تعالى او اشد خشية يجوز في نصبه اوجه احدها وهو اختيار الزمخشري ان يكون

حالا معطوفا على الكاف فيكون المعنى يخشون الناس مثل أهل خشية الله ولا يجوز أن يكون
الكاف نعتا لمصدر محذوف عنده لأنه كان يلزم أن يكون واشد خشية لأن أفعل التفضيل
إذا ذكر بعده ما هو من جنسه وجب أن يكون مخفوضا لأن الغرض نسبته إلى بعض ما اشترك
هو وهو في ذلك المعنى وزاد عليهم وهذا معنى الإضافة إلا أنه خالف باب الإضافة من حيث
إنه يجب إضافته إلى ما هو بعضه فيكون التقدير يخشون الناس خشية مثل أهل خشية الله
أو أشد فأشد على هذا في موضع نصب عطفا على الكاف ولا ينبغي أن يكون في موضع
خفض عطفا على الأهل الذي قامت خشية الله مقامه لأنه يكون التقدير مثل أهل
خشية الله أو مثل قوم أشد خشية فيكون فيه حذف موصوف وإقامة الصفة مقامه
وليس بقياس في غير المصادر والوجه الثاني أن يكون كخشية الله على ظاهرها نعتا لمصدر
محذوف ويكون قوله أو أشد خشية من باب قولهم جدّ جدّه كأنه جعل للخشية خشية
مبالغة كما جعل للجد جدا مبالغة فيكون ذكر خشية بعد أشد على أنه معنى للخشية لا على
أنه جنس وأن أفعل بعضه فيكون مثل قولك زيد أشد خشية وعلى هذا يجوز أن يكون
أشد معطوفا على خشية الله المجرور بالكاف لكونه مصدرا والمصادر يجوز حذف موصوفها
فيكون التقدير خشية مثل خشية الله أو مثل خشية أشد من خشية الله والوجه
الثالث أن يكون أشد منصوبا بفعل مضمر دل عليه يخشون الأول فيكون التقدير يخشون
الناس خشية مثل خشية الله أو يخشون الناس أشد خشية فيكون الكاف نعتا لمصدر
محذوف وأشد حالا وهذا أولى لوجهين أحدهما أنه حمل فيه الكاف على ظاهرها ولا يلزم
ما ذكره في أن المعطوف يشارك المعطوف عليه في العامل لأن ذلك في المفردات وهذه
جمل ولا يلزم في مفردات الجمل المعطوف بعضها على بعض أن يكون من باب واحد والوجه
الثاني أن قوله تعالى فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا أشكله وجه يتعين إلا
هذا فينبغي أن يكون هذا في الإعراب مثله لموافقته لفظه لا يمكن في أشد ذكرا إلا ما تقدم
أن يقول هو حال لأن قوله كذكركم يتعلق بالظاهر وما تقدير ولا يتعين أن يكون الكاف
نعتا لمصدر محذوف لأن أشد ذكرا يتعين ولا يمكن أن يكون أشد معطوفا على ذكركم
لأنه كان يجب فيه الخفض ولا يتعين أن يكون أشد معطوفا على الكاف والميم في قوله
كذكركم لأنه يكون عطفا على المضمر من غير إعادة عامل وإذا قدرناه حالا استقام فيكون

المعنى فاذكروا الله ذكرا مثل ذكركم آباءكم أو اذكروا الله في حال كونكم أشد ذكرا من ذكر آبائكم
وهو الذي ذكرناه وذكر الزمخشري في هذه الآية الأخرى وجهين أحدهما أنه قال معطوف على ما
أضيف إليه الذكر وهذا عطف على المضمر المخفوض وذلك لا يجوز عنده وقد رد قراءة حمزة أبلغ
رد والوجه الثاني أنه قال معطوف على آباءكم فيكون التقدير فاذكروا الله مثل ذكركم آباءكم
أو مثل قوم أشد ذكرا على معنى مذكورين ذكرا وهذا يلزم منه أن يكون أفعل للمفعول وهو
شاذ لا يرجع إليه إلا بثبت وأفعل لا يكون إلا للفاعل كقولك هو أضرب الناس على معنى أنه
بالقاهرة سنة أربع عشر فاعل للضرب سواء أضفته أو نصبت عنه تمييزا قوله تعالى لا يستوي القاعدون
من المؤمنين غير أولي الضرر قال الفسوي وغيره من النحويين إن غير في الرفع صفة القاعدين
وذلك أن غيرا نكرة وإن أضيف إلى المعارف لشدة إبهامها فكيف تستقيم على هذا أن
تكون صفة فإن أجيب عن ذلك بأن هذا مثل قوله تعالى أنعمت عليهم غير المغضوب ثم
لما كانوا محصورين فإذا قلت مررت بالمسلم غير الكافر جرت ههنا وصفا لانحصار الضدين
فيقول الفرق بينهما أنه ليس في ذلك انحصار لأن القاعدين المضرورين وغير أولي الضرر
ليس فيه حصر بخلاف المسلم والكافر فلا يلزم من الجواز ثم الجواز ههنا لأنه ههنا كقولك
مررت بالرجل غير العالم وإذا لم يستقم أن يكون صفة وجب أن يكون استثناء وإذا وجب
أن يكون استثناء فالمختار الرفع ألا ترى أنك إذا قلت لا يستوي القاعدون إلا أولوا
الضرر كان الرفع هو الوجه وكان النصب على الاستثناء جائزا وإذا ثبت ذلك كان الرفع
أقوى من النصب وإذا جاز النصب على الاستثناء مع ضعفه فلأن يجوز الرفع مع قوته
أولى والذي يقوي ذلك أن الخفض لم يأت في السبعة لضعفه لأنه إن جعل صفة كان
ضعيفا وإن جعل استثناء لم يستقم لأنه يكون من قوله من المؤمنين ومن المؤمنين ليس في
سياق النفي فيستثنى منه على البدل لأنه إنما جيء به بيانا للقاعدين لا غير فلم يستقم
أن يستثنى منه كما يستثنى من المنفي وظهر من ذلك أن الرفع هو الوجه على الحمل على الاستثناء
كما حمل النصب على الاستثناء مع أنه أضعف وظهر أن الخفض ضعيف ولذلك لم يقرأ به
بالقاهرة سنة خمس عشرة في السبعة فحمل الآية على ما ذكرناه هو الوجه قوله تعالى ولا تهنوا في ابتغاء القوم
اد إلى قوله وترجون من الله ما لا يرجون قال لا يخلو إما أن يقول الآية عامة أو خاصة والمراد
بالعموم في منكري البعث وعبدة الأوثان ونصارى العرب واليهود والنصارى فإن كانت

علي ما ذكرناه كان معنى الكلام ظاهرا وهو انهم لا يرجون جزا القتال لانهم لا يومنون بالدار الاخره والمومنون بها يرجون شيين احدهما النصر العاجل والاخر الثواب الاجل وان قلنا انها خاصة في اليهود والنصارى لانهم يرجون المجازاه فالمعنى ان هذا الرجا الذي لهم رجا وهمي لا حقيقة له لان الرجا انما يعتد من مومن وقد قامت الادله على كفرهم فلما كان هذا الرجا لا وجود له فيما يرجع اليه العدم نفعه نفاه الله عنهم كما نفى امورا هي فيهم موجوده حسا كالسمع والبصر لما لم ينتفعوا بها صار وجودها وعدمها على حد سوا قال الله تعالى فما اغنى عنهم سمعهم ولا ابصارهم ولا افيدتهم الايه والوجه الاول اقوى

وادل على المقصود قوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله يكفر بها ويستهزا بها فلا تقعدوا معهم انما اعيد الجار والمجرور في قوله يكفر بها ويستهزا بها لانه لو حذف من الثاني لم يكن مرتبطا لوجوب الضمير فيها ووقع منقطعا اما انا او كان المفعول الثاني لسمعتم ولو حذف من الاول لم يكن نصا في ان الكفر متعلق بالايات لجواز ان يكون متعلق الاول غير متعلق الثاني الا انك لو قلت ضربت واكرمت زيدا لم يتعين ان يكون متعلق الضرب زيدا وان كان هو الظاهر ووجه اخر وهو انهما وقعا جميعا في سياق ما يفتقر الى الضمير فلزم ان ياتي كل واحد منهما الا ترى انك اذا قلت زيد مررت به واستهزات به لم يحسن الا باعادة الضمير فيهما لان الفعل الاول هو الواقع خبرا فلا بد من الضمير والفعل الثاني معطوف عليه ومن حكم كل معطوف ان يفتقر الى ما افتقر اليه المعطوف عليه قوله تعالى فان كن نسا اثنتين قال ابو علي الفارسي انما جاز ذلك مع ان النسوة قد استفيدت من الاسم لانه اريد تجردا عن الصغر والكبر وغير ذلك يجوز ان يكون فيه فايده زايده لم تستفد من قوله كانتا وتقريره انه قد علم ان اسما العدد تطلق على المعدودات من غير اعتبار صفة مخصوصة فاطلق هاهنا لهذا الغرض ويرد عليه ان اللفظ وان كان صالحا للاطلاق على الشي مجردا عن الصفات باعتبار الذات لا يصح على الاطلاق مجردا لاجل التجريد عن الصفات وانما يعني باللفظ ذاته الموضوع له الا ترى انك اذا قلت جاني رجل لا يفهم منه الا ذات من غير ان يدل على تجريد عن مرض او جنون او عقل ولو سلم صحة اطلاق اللفظ لذلك فهو هاهنا لا يصح اذ لو صح لجاز ان يقال فان كانتا على اي صفة حصلت ولو قيل ذلك لم يصح لان نفس الضمير في كانتا لم يصح الا الاخبار عنه

باثنين مثل قولك من كانتا جاريتيك فنشيه كانتا وان كان باعتبار الضمير يعود على من لم يصح الا للاخبار عنه بالمسمى واولى من ذلك ان يقال الضمير في كانتا عايد على الكلاله والكلاله تكون واحدا واثنين وجماعه فافاد الخبر باثنتين حصلت به فايده علم لما كان الضمير الذي في كانت العايد على الكلاله هو في المعنى اثنين صح تثنيته فاذن تثنيته تدل على الاخبار باثنين اذ لولاه لم يصح تثنيته انه لم تستعمل التثنيه الا من قولك اثنين وقد اورد على ذلك اعتراض وهو ان هذه الايه مماثله لقوله يوصيكم الله في اولادكم فقال فان كن نسا وان كانت واحدة فقوله وان كانت واحده لو كان رجع الى ما ذكرتم لوجب ان يصح اطلاق الاولاد على الواحد كما في الكلاله والا لكان الضمير لغير مذكور والجواب قوله تعالى نسا يشمل الجمع وينفي ذلك الاول انصا على ما ذكر وهو ان يقال ان الضمير قد يعود على الشي باعتبار المعنى الذي سيق له وبسبب الصاحبه فاذا قلت اذا جاك رجال فان كان واحدا فافعل به كذا وان كانا اثنين صح اعاده الضمير باعتبار المعنى لان المعنى المقصود الجاي وكانك قلت فان كان الجاي من الرجال لانه علم من قولك اذا جاك الايه سبقت لبيان الوارث من الاولاد فكانه قيل فان كان الوارث من الاولاد لانه المعنى الذي سيق له الكلام وكذلك في ايه الكلاله المعنى فان كان الوارث من الكلاله لانه الغرض المقصود فقد دخلت المسالة باعتبار هذا المعنى ويجوز ان يتبقى الايه الاولى على ما ذكر ويكون هذا الجواب مختصا بهذه ومن هذا الباب قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين قال الشيخ الضمير في يكونا عايد على الشهيد المفهوم من قوله واستشهدوا وجعل التثنيه باعتبار الخبر كما في هذه الايه قوله تعالى وارجلكم

من سورة المايدة

من قرا بالخفض فعطفا على قوله بروسكم والمراد واغسلوا ارجلكم وليس كخفض على الجوار وانما على الاشتغال باحد الفعلين عن الاخر والعرب اذا اجتمع فعلان متقاربان في المعنى ولكل واحد متعلق جوزت ذكر احد الفعلين وعطف متعلق المحذوف على المذكور على حسب ما يقتضيه لفظه حتى كانه شريكه في اصل الفعل اجرا لاحد المتقاربين مجرى الاخر كقولهم تقلدت السيف والرمح وعلفتها تبنا وما وقال الامام انه مخفوض على الجوار وليس بجيد اذ لم يات الخفض على الجوار في القران ولا في الكلام الفصيح وانما هو شاذ في كلام من لا يوبه له من العرب فليتامل الايه على ما ذكر قوله تعالى وقفينا على اثارهم بعيسى بن مريم مصدقا لما بين يديه من التوريه واتيناه الانجيل فيه هدى ونور ومصدقا لما بين يديه

من التورية انما اعيد لفظ التورية لامرين احدهما التعظيم المعروف في مثله مثل قوله
الله الله وهو كثير وقوله لا ارى الموت يسبق الموت شي والثاني دفع اللبس لانه
قد تقدم ما يجوز ان يعود الضمير اليه غير التورية من الاثار والهدى والنور فكان لفظ
التورية ارفع للبس قوله تعالى وليحكم اهل الانجيل بما انزل الله فيه من قرا بالجزم امر ومن قرا بالنصب فمعطوف ا[على] ما قبله
المعنى فيما تقدم من قوله واتيناه الانجيل لان المعنى واتيناه الانجيل للهدى والنور والتصديق
وليحكم لان المعنى للهدى ونور وتصديق فحسن قوله وليحكم لذلك كما جاء قوله تعالى انا زينا
السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفظا لان المعنى خلقنا ها زينة فحسن مجي وحفظا لذلك واما
متعلقها بفعل مقدر دل عليه قوله تعالى بما انزل الله كانه قيل وليحكم اهل الانجيل بما انزل الله
فيه انزلناه فحذف لذلك وانما اعيد لفظ الانجيل لانه لو قال وليحكم اهله لاحتمل ان يكون
لعيسى وللانجيل لتقدم ذكرهما جميعا قبل ذلك فلما قصد الى نفي الاحتمال اعيد الظاهر
قوله تعالى وان لم تفعل فما بلغت رسالته فقال العرب لا يقول ان لم تفعل فما
فعلت فقال عنه جوابان احدهما ذكره الزمخشري والجماعة وهو انهم قالوا معناه فانه
الرسول بلغ جميع ما انزل اليك وان لم تفعل يعني تبليغ الجميع فما بلغت رسالته لانه اذا
لم يبلغ الجميع فما بلغ على الحقيقة والثاني وهو المختار وهو ان قوله فما بلغت رسالته
وضع موضع امر عظيم فكانه قيل بلغ جميع ما انزل اليك وان لم تفعل فقد ارتكبت
امرا عظيما عبر عنه بقوله فما بلغت رسالته قال رضي الله عنه ويدل عليه قوله تعالى
ومن تاب وعمل صالحا فانه يتوب الى الله متابا معناه فانه يرجع الى رب عظيم كريم عبر
بقوله فانه يتوب الى الله متابا عن ذلك كما يقول الرجل اذا جيت الي فقد جيت الحاتم
معناه الى رجل كريم يعطي والا فقوله فانه يتوب الى الله متابا ظاهر لفظا هو وان لم تفعل
فما بلغت ومن سورة الانعام قوله تعالى ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين الاستثناء
مفرغ من عموم الصفات المقدرة لورقة اي وما تسقط من ورقة الا معلومة كقولهم
ما مررت باحد الا زيد خير منه وقوله ولا حبة ولا رطب ولا يابس معطوف على قوله
ورقة داخل في سياق النفي والا في كتاب مبين بدل من قوله الا يعلمها لان ما يعلمه الله
حاصل في كتاب مبين بدل من قوله الا يعلمها لان ما يعلمه الله حاصل في كتاب فيقدر
الا حاصل او حصل في كتاب ولا حاجة الى ان يقدر مبتدا محذوف الا يرى انك اذا قلت ما

يوم ... سنة ... عشر

يوم ... سنة ... عشر

يوم ... سنة ... عشر

النعت ذ... من ليس لم يجيء الا الى متعلق الجار الا الى مبتدا فوزانه وزان قولك مررت
برجل في الدار وكما لا يقدر مبتدا في مثل هذه الصفة فكذلك الاخرى لانها مثلها والبدل
نكرة بلفظ الاستثنا سائغ لقول الشاعر مالك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله
قوله تعالى وكذلك نري ابراهيم ملكوت السموات والارض لما تقدم قوله واذ قال
ابراهيم لابيه آزر اتتخذ اصناما الهة اني اراك وقومك في ضلال مبين اشار بقوله وكذلك الى
هذا فكانه قال نريه ليعلم هذا كما علم ان ما تقدم لا يصلح ان يكون معبودا فتقديرها وكذلك
نري ابراهيم ملكوت السموات مثل ما اريناه ان ما تقدم لا يصلح ان تكون الهة فاذا ظهر التقدير
تبين الاعراب ويجوز ان تكون الروية روية العين قوله تعالى يوم ياتي بعض
ايات ربك لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن امنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا موضع الاشكال
في قوله او كسبت في ايمانها خيرا لانه لاحد الامرين فاذا سبقت في النفي مثل ذلك اقتضى
نفي الامرين كقوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا واحدهما امنت من قبل والثاني كسبت
في ايمانها خيرا فيصير المعنى على الظاهر لا ينفع نفسا لم تكن امنت من قبل ايمانها وهذا واضح
ولا ينفع نفسا لم تكن كسبت في ايمانها خيرا ايمانها وهذا مشكل فان الايمان يقبل بمجي الايات
نافع وان لم يكن عمل صالح غيره فكيف يصح نفيه والجواب ان المعنى لا ينفع نفسا ايمانها
ولا كسبها وهو العمل الصالح لم تكن امنت قبل الايه او كان العمل الصالح مع الايمان
قبلها فاختصر للعلم به وقوله لم تكن امنت صفة لنفسا وان وقع الفصل لان المعنى على
التاخير وانما اوجب التقديم الضمير في ايمانها والمعنى لا ينفع ايمان نفس نفسا لم تكن امنت
من قبل فلما اوجب الضمير التقديم بقيت الصفة في محلها ومن لابتدا الغاية تقول ما امن
زيد من يوم كذا لابتدا الغاية فلو بقينا للايمان الذي ابتداوه من يوم الجمعة ولو قلت
ما امن زيد يوم كذا كان بقينا للايمان يوم الجمعة واذا اسقطت من في نحو ما امن من قبل وما
امن قبل لم يختلف المعنى لانه اذا كان مبتدا فيه من قبل فقد حصل قبل واذا حصل
قبل فقد ابتدى به من قبل ولا يلزم ذلك في نحو يوم الجمعة وشبهه اذ قد يكون حاصلا
فيه وقد ابتدى به من غيره والله اعلم ومن سورة الاعراف قوله تعالى وقاسمهما اني
لكما لمن الناصحين الظاهر ان لكما في مثل هذا ونحوه انه معمول الناصحين ونحوه لان المعنى
عليه ولا ارتياب في ان المعنى اني من الناصحين لكما وان اللام انما جي بها لتخصيص معنى النصح

لم يذكر ...

يوم ... سنة ... عشر

لم يوح

بالمخاطبين وانما قال الاكثرون لما فهموا من ان صلة الموصول لا تتقدم فيما قبل الموصول والفرق
عندنا ان الالف واللام لما كانت صورتهما صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة صارت كجزءها
من الاجزاء التي لا تمنع التقدم ففرق بينهما وبين الموصولات لذلك كما فرق بينهما بالاتفاق في جعل
هذه الصلة اسم فاعل او مفعول لتكون مع الحرف كالاسم الواحد ولذلك لم توصل بجملة اسمية
لتعذر ذلك فيها وهذا واضح لا حاجة الى التعسف والفرار من ذلك كما تحملوا فقال قوم
متعلق بما دل عليه من الناصحين كانه قيل اي من الناصحين لكم من الناصحين فجعلوا من الناصحين
المذكور تفسيرا للمحذوف المتعلق لكم به وقال قوم متعلق بمحذوف مستقل كانه قال ارادتي
لكم وتخصيصي لكم وكلاهما عندهم تعسف حتى يتم لهم الغرض التخصيص وقال قوم متعلق بما تعلق
به قوله لمن الناصحين لان من الناصحين واقع خبرا متعلق بمحذوف بالاتفاق فتعلق ايضا به
لكم كانه قال اي حاصل من الناصحين لكم ولا يجعل المعنى ان اللام اوصلت معنى حصول
النصح للمخاطبين لانها متعلقة بالنصح وكله تعسف لا حاجة اليه قوله تعالى انكم لتأتون
الرجال شهوة من دون النساء شهوة منصوب اما مفعول من اجله وهو الظاهر واما على معنى
اتأتون شهوة واما حال على معنى مشتهين ومن في قوله من دون النساء لابتداء الغاية اي تأخذون
في ابتداء هذا عوضا عن هذا كما تقول خذ هذا من دون هذا اي اجعله عوضا منه ويتعلق اما
بتأتون وهو الظاهر لان المعنى تجعلون الاتيان لهم عوضا من اولئك او بتأخذون في الاتيان
من هؤلاء واما بشهوة على المعنى اي يتعلق الشهوة منكم بالرجال عوضا من تعلقها بالنساء
قوله تعالى فتم ميقات ربه اربعين ليلة يجوز ان يكون اربعين ظرفا لان تمام الميقات فيها
ولذلك لو صرح بفي فقيل تم ميقات ربه في اربعين ليلة لكان مستقيما ويجوز ان يكون ظرفا على
معنى اخر اربعين ليلة فحذف المضاف للعلم به اذ تمام مدة الشيء انما يكون اخره ويجوز ان ينتصب
انتصاب المصدر اما على معنى ان الاربعين اسم للاخر كما تقول هذا اربعون والمراد به الاربعون
فلما كان هو التمام صح ان ينتصب نصب لفظ التمام واما على حذف مضاف اي تمام اربعين
ويجوز ان يكون حالا اي تم في حال كونه بالغا هذا العدد المخصوص كما تقول جاءني اخوتك ثلاثة
كانه وصف له في قولك مررت بنسوة اربع ويجوز ان يكون مفعولا به لان الميقات وهو
الوقت هو الذي كمل الاربعين لما كان متعلقا به قوله تعالى ولو كنت اعلم الغيب لا
لاستكثرت من الخير ان قيل قد علم انه لا يقع الا ما اراده الله تعالى وما يريده الله تعالى يحقق

بدرس سنه اربع وعشرين

بدرس سنه ثلاث عشر

بدرس سنه احدى عشرين

[illegible]

في علمه

في علمه لا يتغير فكيف يستقيم ان يفعل من علم الغيب ما لم يكن فاعلا له لو لم يعلم فالجواب
ان ما علمه الله تعالى واراده ان الافعال لا تقع من العالم بها في الغالب الا ما هو نفع له غير
مضر فاستقام ان يقال لو كنت اعلم الغيب لانه كان يكون المقدر من افعاله اكثرها ما هو خير
له فكانه قيل لو كنت اعلم الغيب لكان الواقع مني من الافعال اكثرها خيرا لي

سورة الانفال

قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة الظاهر انه نهي والمعنى واتقوا
فتنة مقولا فيها لا تصيبن الذين ظلموا منكم والنهي في الظاهر للفتنة والمعنى نهي المتعرضين
لها والفعل الاصابة والمعنى التعرض للاصابة وقد يعدل الناهي عن الشيء لمسببه لانه هو
المقصود بالنهي واذا انتقل الى المسبب اسنده الى ما هو فاعل له كقوله تعالى لا يفتننكم
الشيطان ولا يحطمنكم سليمان وكقولك لصاحبك عند تعرضه للمعصية لا يحرقنك نار جهنم
فجعلت الفعل الاحراق والمنهي النار وانما المنهي عنه التعرض والمنهي مخاطبك وانما
عدلت الى المسبب اذ النهي عن التعرض انما هو خشية احراق النار فلما عدلت الى المسبب
اسندته الى ما هو له وهو النار فكذلك ههنا فكانه قال لا تتعرضوا للفتنة التي تصيب
المتعرضين بلاؤها فعدل عن التعرض الذي هو سبب الى الاصابة التي هي مسبب فعلى
ذلك يكون الظالمون مخصوصين بالاصابة لان المعنى لا تتعرض للفتنة فتصيبه خاصة
فعدل على ما ذكرناه فصار لا تصيب الفتنة متعرضا لها خاصة ثم ذكر المتعرض بلفظ الظالم
تشنيعا عليه بالصفة التي يكون عليها عند التعرض ثبت ان المعنى على ذلك خصوص الظالمين
بالفتنة ويجوز ان يكون لا نافية ودخول النون فيها على وجه ليس بالقوي فيكون المعنى واتقوا
فتنة غير مصيبة الظالمين خاصة ولكنها تعم الظالم وغيره فعلى هذا يكون الاصابة عامة
بخلاف الوجه الاول وقد ذكر الزمخشري هذا الوجه وجعلها للاصابة ايضا فتنة خاصة وليس
بجيد اذ المعنى وصفها بانها لا تصيب الظالمين خاصة واذا لم تصبهم خاصة فكيف يصح
وصفها بكونها خاصة وقد قيل انه يجوز ان يكون جوابا للامر ويكون دخول النون ايضا في
النفي على وجه ليس بالقوي وقدروه بان قالوا واتقوا فتنة ان اصبتموها لا تصيب الظالمين
خاصة ولكنها تعم فاعل الظلم وغيره وهو غير مستقيم لان جواب الامر انما يقدر فعله من
جنس الامر المظهر لا من جنس الجواب الا ترى انك اذا قلت اسلم لا تدخل النار فان المعنى انك
ان تسلم لا تدخل النار وليس المعنى فانك ان تسلم لا تدخل النار وههنا لو كان جواب الامر لكان

بالظاهر ...

العدو فالمراد ان يقولوا نصب الظالمين فيفسد المعنى لانه يصير الاتقا سببا لاتصال الاصابة
عن الظالم المرتكب وهو بالعكس اشبه فظهر ان المعنى لا يستقيم في جعله جوابا لانعكاس
المعنى وقد ذكر الزمخشري ذلك وجعله من المعنى الذي يوجب التعميم بالاصابة للظالمين
وغيرهم وليس بمستقيم لما بين فيه من فساد المعنى من اجل ان فعل الشرط المقدر لا يكون
الا ان يتقوا وعند ذلك لا يستقيم قوله تعالى ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم (بلوسي سنه اربع وعشر)
بطرا ورئا الناس ويصدون يحمل وجهين احدهما ان يراد ان الخروج كان وانما قصد كان
حالهم حسد فاخبر عن كل بما هو صالح له فلما كان الخروج ماضيا اخبر عنه بالماضي ولما كان
الصد حالا اخبر عنه بالحال اي الذين حصل منهم الخروج وهم الان صادون الثاني ان
يكون الصد ايضا كان في المعنى وانما عبر عنه بفعل الحال تنبيها على فظاعته وعظم المعصية
به لما فيه من صورة المقابلة للردع عن سبيل الخير الواجب فعلها والاعانة عليها الا ترى
الى قوله تعالى ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون فاتى بالتكذيب بالفعل الماضي واتى بالقتل
بفعل الحال ليخطر السامع مدلوله بباله ومدلوله انما هو الحال التي هو عليها حينئذ
فظاعته لما فيه من التعدي على رسل الله تعالى الواجب اتباعهم وتعظيمهم بخلاف
التكذيب اذ ليس فيه الا مجرد كلام لا يبلغ ذلك المبلغ والله اعلم **ومن سورة براءة** قوله (برشي سبع عشر)
تعالى ان الله بريء من المشركين ورسوله ورسوله بالرفع معطوف على اسم ان باعتبار
المحل وان كانت مفتوحة لانها في حكم المكسورة وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون فانهم
اذا قالوا العطف على اسم ان المكسورة دون غيرها اوهموا انه لا يجوز العطف على المفتوحة
والمفتوحة تنقسم قسمين يجوز العطف على اسمها بالرفع وقسم لا يجوز فالقسم الذي يجوز هو
ان يكون في حكم المكسورة كقولك علمت ان زيدا قائم وعمرو فكما جاز العطف ثم جاز ههنا (لانه في معنى ان زيدا قائم وعمرو)
الا ترى ان علمت لا تدخل الا على المبتدأ والخبر فدل على ذلك وجوب الكسر في قولك علمت ان
زيدا لقائم وانما انتصب بعدها لتوفر ما تستحقه علمت من معنى المفعولية واذا صح
انها في حكم المكسورة وجب ان تكون هذه المفتوحة بعدها في حكم المكسورة فجاز العطف
على موضعها اجراء لها مجرى المكسورة لانها في حكمها فان كانت المفتوحة على غير هذه الصفة
لم يجز العطف على اسمها بالرفع مثل قولك اعجبني ان زيدا قائم وعمرو فلا يجوز الا النصب
ولا يستقيم الرفع بحال عطفا على اسم ان لانها ليست مكسورة ولا في حكم المكسورة لانها في
موضع

موضع مفرد من كل وجه وقد ذكرنا في غير موضع تعليل تخصيص المكسورة بذلك ٥
قوله تعالى وليجدوا فيكم غلظة المامور في الحقيقة هم المخاطبون والمامور به الغلظة (بلوشي سنه ماتي عشر)
وان كان في اللفظ للكفار والمامور به وجدانهم ذلك ووجهه ان العرب تعدل عن المطلوب
الى المسبب لانه المقصود وبان الى التسبب تنبيها للمامور على تحصيل المطلوب بسببه
واذا عدلت الى ذلك اتت بالفعل الذي هو المسبب او السبب على صيغة الفعل المطلوب
منسوبا الى فاعل ذلك الفعل فيصير في اللفظ كانه المطلوب وفاعله كانه المطلوب منه
والمعنى على ما تقدم فمن الاول قوله تعالى وليجدوا فيكم غلظة لما كان المقصود من الامر
بالغلظة انما هو وجدان العدو ذلك منهم لا انها مطلوبة في نفسها عدل عنها الى مسببها
المقصود بها وهو الوجدان وذكر على صيغة الفعل المطلوب ونسب الى فاعله وهم الكفار
على ما تقدم ومن الثاني قوله تعالى لا يستزلكم الشيطان فالمطلوب في الحقيقة هو اجتناب
الاثام ولكنه لما كان سبب الاجتناب اجتناب فتنة الشيطان عدل اليها على لفظ المطلوبات
ونسب الى الشيطان فصار المطلوب في اللفظ اجتناب ان يحسب الشيطان الفتنة وهو
في الحقيقة لهم على ما تقدم من العدول عن المسبب الى السبب وهذا الباب اكثر من ان يحصى
ومن سورة يونس قوله تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال يجوز ان يرتفع الضلال على انه بدل (بلوشي سنه ثلث وعشر)
باعتبار معنى ماذا لان المعنى النفي لان الاستفهام فيه على معنى الانكار كانه قيل ما شيء بعد
الحق الا الضلال ويجوز ان يكون نصبا على تقدير استثناء مفرغ من حيث ان المعنى ما بعد الحق
الا الضلال ولو قيل ذلك لكان مستقيما فكذلك ما كان بمعناه واذا جاز البدل والتفريغ في
الاستفهام وهو على بابه في مثل قولك هل جاءك رجل الا زيد فلان يجوز اذا كان معناه معنى
النفي اجدر وانما قدر الاستثناء في الاية على معنى النفي لانه المراد لاستحالة تحقق الاستفهام
في حق الله تعالى وايضا فلو جعل الاستثناء على صورة الاستفهام لتغير المعنى لانك اذا قلت
هل جاءك رجل الا زيد فمعناه اخبرني عن غير زيد فلا يستقيم ههنا السؤال عن غير الضلال
اذ لا شيء بعد الحق غيره قوله تعالى امن لا يهدي الا ان يهدى فما لكم كيف تحكمون قرا ابو (برموسي سنه احدى وعشرين)
بكر وورش وابن عامر يهدي بفتح اليا والهاء وشد الدال واصله يهتدي مضارع
اهتدى والعرب تدغم بالافتعال في مثل ومقاربه ادغاما غير لازم اما في المثل فلانه
كالمنفصل فان تا الافتعال لا يلزمها وقوع ما بعدها واما في المقارب فواضح فاذا قصد

الى الادغام اسكنوا التا وقلبوها دالا لاجل الادغام فاجتمع ساكنان الها والدال ففتحوا
الها لالتقا الساكنين وخصت بالفتح سنها على حركة ما اسكن للادغام كما صنعوا في يرد
وكسر والى يغر ويحوا الى يعض واصله يردد ويفرر ويعضض وهذه اوضح قرات
التشديد في هذا الحرف وقرا حفص يهدي بفتح اليا وكسر الها وتشديد الدال
واصله كما تقدم والادغام كالادغام الا انه كسرت الها لالتقا الساكنين ولم يراع
ذلك الاصل المتقدم من حيث كان ذلك الاصل للتنبيه على ما يختلف حركته لان عين
الفعل يكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة فلو لم يفعلوا ذلك لادى الى اللبس كلا فيه
ههنا فان باب الافتعال لا يلتبس امرها في انها بالفتح فلا حاجة الى التنبيه عليها فلذلك
كسر الاول من الساكنين على اصل الساكنين وقرا ابو بكر مثل حفص الا انه يكسر اليا
ووجهه كوجهه وكسر اليا لاتباع الها لما في الها من الخفا فلما كسرت اشبهت اليا فكسر
ما قبلها لذلك وقرا ابو عمرو وقالون يهدي بفتح اليا واخفا فتحة الها وتشديد الدال
واصله ايضا يهتدي وعلة الادغام كما تقدم الا انه لم يمكن فتحة الها ولم يسو ساكنة جمعا
بين اصلها وعارضها لان اصلها الاسكان والعارض يقتضي التحريك فسلك امرين بين
امرين لامكانه ولم يسلك ما سلك في يرد لما تقدم من ان الحركة ثم مقصوده بالمحافظة
بخلافها ههنا وبعض القرا يترجم له في قراءته باسكون الها وهو ضعيف لما يودي اليه
من التقا الساكنين وقرا حمزة والكسائي يهدي بفتح اليا واسكان الها وتخفيف الدال
وهو مضارع هدى فلا اشكال فيه والاستثنا مفرغ لان المعنى ام من لا يهدي بسبب
من الاسباب الا بان يهدى والقياس يجي الباقي مثله مثل قولك ما مررت الا بزيد
الا انه حسن حذفها ههنا لمجيها مع ان وحروف الجر يحذف مع ان وان وبسبب
ما سا مطردا فلذلك حسن الحذف قوله تعالى اذا جا اجلهم فلا يستاخرون
ساعة ولا يستقدمون لا يستاخرون جواب اذا وصح كونه جوابا والفخ لانه قد يتوهم
التاخير فنفى هذا المتوهم كما نفي في قوله تعالى ولن يوخر الله نفسا اذا جا اجلها واما قوله
لا يستقدمون فالاولى ان يكون جملة معطوفة على الجملة الكبرى المركبة من الشرط
والجزا جميعا ولذلك يحسن الوقف على قوله ساعة ويبتدى ولا يستقدمون لانه لا يتوهم
متوهم تقدما على الاجل عند مجي الاجل فينفى وانما ينفى ما يتوهم او يعتقد او يظن واما مثل

هذا

هذا المعلوم ضرورة فيبعد ان يذكر منفيا في سياق هذا الشرط ووجه من جعله في سياق
الجواب ان يكون معنى اذا جا اجلهم اذا قرب وحضر فيصح حينئذ تقدير توهم التقدم
لان الفرض فرض تقدير الاجل قبل حضور وقته فيكون تقدير توهم التقدم كتقدير
توهم التاخير تجاوزان يشرك بينهما في الجواب بهذا المعنى قوله تعالى قل ارايتم
ان اتاكم عذابه بياتا او نهارا ماذا يستعجل منه المجرمون قيل معنى ارايتم التعجب
اي ما اعجب امركم اذا اتاكم العذاب واستعمل ارايت في هذا المعنى لملازمة الروية
لما يعظم ويفجع حتى صارت المعنى كانه ما اعجب فيكون جواب الشرط مستفادا مما في معنى
ارايتم اي اذا اتاكم العذاب فما اعظم امركم ويكون قوله ماذا يستعجل منه المجرمون تقديرا
لما يرتكبون مما يودي لما يسوءهم الذي يعظم امره حتى يتعجب منه لان العذاب الذي
استعجلوه هو المفضي بهم الى الحال الشنيعة التي لا تخلص لهم منها فحسن الاسناد على هذا
بقوله ماذا يستعجل واخرج الكلام مخرج الغيبة بقوله المجرمون وان كان المعنى على
ماذا تستعجلون منها لا بانة لصفة التي نشا التعجب منها وهو الاجرام وهو باب من بديع
الكلام وقيل معنى ارايتم اخبروني واستعمل ارايتم في هذا المعنى لكثرته في التعجب
والتعجب مستلزم لطلب الخبر فيكون جواب الشرط مستفادا من معنى ارايتم
ويكون ماذا يستعجل مفعولا للمعنى اخبروني والمعنى ما ذا تصنعون اذا وقع ما تستعجلونه
فاستعمل السبب موضع المسبب تنبيها على انهم الذين يوقعون انفسهم في ما لا تخلص
لهم منه فكان احسن لذلك من ذكر المسبب في المعنى المقصود ويجوز ان يكون
جواب الشرط مستفادا من قوله ماذا يستعجل منه اي ان اتاكم فماذا تصنعون ولم
يحسن مجي الفا وان كان الموضع في الظاهر على هذا التاويل موضع وجوب لكنه في تاويل
معنى اخبروني فجا الشرط معترضا بين الفعل وبين مفعوله والشروط المعترضة لا يوتى
فيما هو في المعنى جوابها كالقسم المعترض كقولك زيد والله قائم ولو قلت زيد والله لقائم
لم يجز وارايتم في الوجه الاول باعتبار التقدير الاصلي محذوف مفعوله ان كان
من روية العين كان الاصل ابصرتموه القسيم او ابصرتموه او مفعولاه ان كان من
روية القلب اي اعلمتموه حاصلا او اعلمتم كم حاصلا وعلى التقدير الثاني ماذا استعجل
ثم اخرج عن المعنى الاصلي الى ما ذكرناه من المعنيين قوله تعالى وما يعزب عن ربك من

مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب ووجه الاشكال
في الاستثناء ان قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر معطوف على قوله مثقال او على موضع
من مثقال في يونس ولذلك قرئ في يونس رفعا وخفضا ولم يقرا في سبا الا رفعا
لمجيء مثقال مرفوعا واذا تقرر ظهور عطف ولا اصغر ولا اكبر على ما قبله وكان
الاستثناء غير منقطع كان قوله في كتاب مبين استثناء مفرغا صفة لمثقال مستثنى
من صفة عامة محذوفة كقولك ما مررت برجل الا في الدار او مستثنى من متعلق للفعل
عام كقولك ما مررت برجل الا في الدار على معنى ما مررت في مكان من الاماكن برجل
الا في هذا المكان وعلى التقديرين يلزم ان يكون الفعل المنفي قبل المستثنى باعتبار
ثبوت ما بعدها الا ترى انك اذا قلت ما مررت برجل الا في الدار كنت مخبرا عن مرور
ثبت لك برجل في الدار او ثبت في الدار لرجل على التقديرين واذا تقرر ذلك كان المعنى
ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب وهو غير مستقيم اذ ليس المراد انه يعزب اذا كان
في كتاب والجواب من وجهين احدهما ان يقال ان الوقف على قوله في الارض
ولا في السماء في يونس وعلى الارض في سبا ولا اصغر فيهما استئناف جاء في يونس على
الوجهين الفصيحين في مثل لا حول ولا قوة فالفتح فيه مثله كالفتح في لا رجل لا غلام له
ولا حول ولا قوة في
للخفض والرفع فيه اعراب على الابتداء وجاء في سبا على احد الوجهين وهو الرفع لا غير
وهذا اسد في الاشكال الثاني ان يكون قوله وما يعزب بمعنى ما يخرج الى الوجود
الا في كتاب فلا يلزم ما تقدم من الاشكال اذ المعنى انه يخرج في كتاب لا بمعنى انه يخفى
فيكون ولا اصغر ولا اكبر بهذا التقدير عطفا على ظاهره ويكون الفتح في يونس علامة
للخفض عطفا على مثقال او على ذرة والرفع عطفا على موضع من مثقال ويكون الضم
في سبا عطفا على مثقال ولم يات الفتح فيه على هذا التقدير اذ ليس قبله ما يصح عطفه
عليه بالفتح قوله تعالى اتقولون للحق لما جاءكم اذا دخل الاستفهام الانكاري
لم يوبخ
على الشرط كان المعنى انكار ان يكون الجواب معلقا عليه فاذا قلت ان اكرمتك اهنتني
كان المعنى انكار ان تكون الاهانة مسببة عن الاكرام والانكار داخل الهمزة الانكارية
على ما هو معنى الجواب مقدما على الشرط ثم ذكر الشرط بعده مثل اتهينني ان اكرمتك
واذا كان الانكار باعتبار شرط مستقبل كان الفعل المقدم مضارعا وان كان باعتبار
شرط

شرط ماض في المعنى كان الفعل المقدم ماضيا ان قصد التوبيخ ومضارعا ان قصد النهي
فتقول اضربت زيدا لما اكرمك توبيخا له على الضرب المسبب عن الاكرام وتقول اتضرب
زيدا لما اكرمك نهيا له عن ان يفعل ذلك بعد الكرامة ومنه قوله تعالى اتقولون للحق
لما جاءكم والمعنى اتقولون للحق لما جاءكم انه سحر او شيئا على ما دل عليه قرائن احوالهم مما كانوا
يقولونه ولا يصلح ان يكون اسحر هذا من تتمة القول المنكر عليهم لانهم لم يكونوا مستفهمين
عنه وانما حذف المقول لدلالة القول المنكر عليهم قوله اسحر هذا وهو ايضا انكار ان
يكون مثل هذا سحرا والمعنى نهيهم عن ان يقولوا هذا القول مسببا عن امر يقتضي نقيضه
وهو مجيء الحق قوله تعالى فاستقيما ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون روي عن
بدمشق سنة اثنتين وعشرين
ابن ذكوان تشديد التاء وتخفيف النون وروي عنه تخفيف التاء واسكانها وفتح الباء
وتشديد النون من تبع يتبع وليس فيها اشكال وانما الاشكال في تخفيف النون ووجهه
ان لا نافية والفعل مرفوع على وجهين احدهما ان يكون جملة خبرية معناها النهي كقوله تعالى
تؤمنون بالله ورسوله ولا تعبدون الا الله والمعنى على الامر والنهي وعطف جملة خبرية معناها
النهي على جملة معناها الطلب والوجه الثاني ان تكون الواو واو الحال اي استقيما غير
متبعين والجملة المضارعة الفعلية يجوز ان تاتي بالواو وبغير واو وقول من قال انها نهيه
وان النون نون التاكيد الخفيفة كسرت او الثقيلة حذفت الاولى منهما ضعيف لا ينبغي
ان يتاول قراءة صحيحة عليه لانه لم يثبت في اللغة مثله من سورة هود قوله تعالى فلعلك
بدمشق سنة خمس وعشرين
تارك بعض ما يوحى اليك وضائق به صدرك الفاظ الترجي اذا وردت من الله تعالى فهي
محمولة على الترجي من المخاطب كقوله تعالى لعله يتذكر معنى اذهبا على رجائكما ذلك وقوله
فلعلك تارك معناه ان الترجي مثل الترك حاصل لاجل هذه العلة والنعت المذكور
وهو قولهم لولا انزل عليه كنز او جاء معه ملك قوله تعالى هؤلاء بناتي هن اطهر لكم
بدمشق سنة اربع وعشرين
قرئ بالنصب في الشاذ واشبه ما يقال ان هؤلاء مفعول وبناتي هن مبتدا او خبر جيء به
كالتفسير للمشار اليه واطهر حال من المشار اليه معمول للفعل المقدر العامل في هؤلاء
ويجوز ان يكون هؤلاء مبتدا وبناتي خبره وهن بدل من بناتي وهن بناتي مبتدا وخبر
عن الاول واطهر حال من اسم الاشارة والعامل فيه ما في اسم الاشارة من معنى الفعل
اي اشير اليهن في حال كونهن اطهر لكم قوله تعالى ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك
بدمشق سنة ست وعشرين

اما الاول فانه استثنا متصل من وجهين احدهما ان المراد بما دامت السموات والارض جميع
الزمان بعد البعث فاستثنى زمن اقامتهم في المحشر فانهم ليسوا في النار حينئذ
والثاني ان يكون الذين شقوا مرادا به المؤمن العاصي والكافر فيكون ما شاء ربك استثنا
اما للمدة التي تكون بعد اخراج العصاة فانهم ليسوا فيها حينئذ واما لمن يخرج لانهم لا
لما المعنى من ويكون استثنا من الذين شقوا الامد ما دامت واما الثاني فلا تظهر استقامته
الاتصال فيهما الا على الوجه الاول ويضعف الانقطاع فيهما لانه لا بد من تقدير حيز
في المعنى فان جعلته اجنبيا عما تقدم ضعف لان الاستثنا المنقطع لا يكون حينئذ
اجنبيا وان جعلته من معنى ما قبله جامعا معنى الاتصال ولا حاجة الى تقدير الانفصال
مع تسويغ الاتصال لانه اظهر واكثر قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم
قرا نافع وابن كثير وان كلا لما بتخفيف ان ولما وقرا حفص وابن عامر وحمزة ولكن
كلا لما بالتشديد في ان ولما وقرا ابو بكر وان كلا لما بتخفيف الاول وتشديد الثاني
وقرا ابو عمرو والكسائي وان كلا لما بتشديد الاول وتخفيف الثاني وهي واضحة
الا قراءة ابن عامر وحمزة وحفص فانها مشكلة وردفها في الاشكال قراءة ابي بكر لانها من
قرا وان كلا لما وهي قراءة ابن كثير ونافع فان مخففة من الثقيلة وكلا منصوب بها على
احدى اللغتين في الاعمال والالغا وهي لغة فصيحة واللام هي اللام الفارقة وما زائدة او
بمعنى الذي وليوفينهم جملة في موضع خبر ان واللام فيها لام القسم وحسن زيادة ما على
القول بانها زائدة انه لما قصد الى جعل ليوفينهم جواب قسم فلم يحسن اجتماع اللامين
الفارقة ولام جواب القسم فلولا ما لقيل لليوفينهم فزيدت لتفرق بينهما او صلة لما
ان جعلناها موصولة كانه قيل وان هؤلا الذين والله ليوفينهم ربك اعمالهم واما
قراءة ابي عمرو والكسائي فان كلا اسم ان وهو واضح والكلام في لما ليوفينهم كالكلام
في قراءة نافع ومن معه سوا الا التخفيف والتشديد في ان واما قراءة ابن عامر وحمزة
وحفص وهي المشكلة فقيل لما مصدر من قوله اكلا لما اي وان كلا جميعا ثم حذفوا
التنوين اجرا للوصل مجرى الوقف وهو ضعيف لان استعمال لما في هذا المعنى
بعيد وحذف التنوين من المنصرف في الوصل ابعد وقيل اصله لمن ما فادغمت
النون في الميم فاجتمع ثلاث ميمات فاستثقل اجتماع الامثال فحذفت الميم الاولى فبقي
لما

لما وهذا بعيد لا ينبغي ان يحمل عليه كتاب الله فان حذف مثل هذه الميم استثقالا لم يثبت
في كلام ولا شعر فكيف يحمل عليه كتاب الله وقيل لما فعلى من اللم ومنع الصرف لاجل
الف التانيث والمعنى فيه مثل معنى لما المنصرف وهذا ابعد اذ لا يعرف لما فعلى بهذا
المعنى ولا بغيره ثم كان يلزم هؤلا ان يميلوا لمن امال وهو خلاف الاجماع وان يكتبوها
بالياء وليس ذلك مستقيم ولو قيل ان لما هذه هي لما الجازمة حذف فعلها للدلالة
عليه لما ثبت من جواز حذف فعلها في قولهم خرجت ولما وسافرت ولما ونحوه وهو سائغ
فصيح فيكون المعنى وان كلا لما يهملوا او لما يتركوا لما تقدم من الدلالة عليه من تفصيل
المجموع في قوله فمنهم شقي وسعيد ثم ذكر الاشقيا والسعدا ومجازاتهم ثم بين ذلك بقوله
ليوفينهم ربك اعمالهم وما اعرف وجها اشبه من هذا وان كانت النفوس تستبعده من
جهة ان مثله لم يقع في القران والتحقيق يابى استبعاد ذلك واما قراءة ابي بكر فلها
وجهان احدهما الوجوه المذكورة في قراءة ابن عامر ويكون ان مخففة من الثقيلة في قراءتهم
والوجه الثاني ان تكون ان نافية ويكون كلا منصوبا بفعل مضمر بعدها وان ارى
كلا او وان اعلم ونحوه ولما بمعنى الا كقوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ ومن هاهنا
كانت اقل اشكالا من قراءة ابن عامر لقبولها هذا الوجه الذي هو غير مستبعد ذلك
الاستبعاد وان كان في نصب الاسم الواقع بعد حرف النفي استبعاد ولذلك اختلف
في مثل قوله الا رجلا جزاه الله خيرا اهل هو منصوب بفعل مقدر او نون ضرورة فاختار
الخليل اضمار الفعل واختار يونس التنوين للضرورة ومن سورة يوسف قوله تعالى واسروه
بضاعة يجوز ان يكون حالا اي اخفوه متجرا له او بما حين اما من الفاعل او
المفعول ويحتمل ان يكون مفعولا من اجله اي كتموه لاجل تحصيل المال منه لانه كان
على حال تقتضي التجارة كانه حر فاسروا ان يتخذ الاطماع من غيرهم لما كان يعلمه من الحال
ولا يجوز ان يكون تمييزا لانه ليس من باب عشرين ولا من باب حسن زيد وجها لما يودي
اليه من الاسرار كان لبضاعة لا له وهو خلاف المعنى قوله تعالى ان كان قميصه
قد من قبل فصدقت وكذلك قوله ان كنت قلته فقد علمته وكذلك قول الشاعر
اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم
الصحيح ان ان الشرطية اذا دخلت على الماضي قلبته مستقبلا فاما قوله تعالى ان كان

فقيصه فلان كان يجب ثبت فكانه قبل ان ثبت انه
فقيصه وثبوت الشي يلزم منه ان لا يكون قبل ذلك ثابتا فهي على بابها في الاستقبال
لان المعنى ان ثبت هذا في المستقبل فهو صادق وهذا التاويل اول قوله ان اذ شا
فيه حزنا على ان المعنى ان كانت اذنا فيه حزنا وقد ثبت حذف كان الناقصه
مع الشرط كثيرا كقولهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ونظاير كثيره واما ان جعلت
ان بمعنى اذ فلا يحتاج الى الجواب واما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته بمعنى ان ثبت ايضا
ولا يصح ان تعالى انه عالم بثبوته وعدم ثبوته فلا يصح فيه ان لانها انما تدخل على الاشيا
المشكوك فيها فالجواب ان هذا الالزم ايضا وان لم تكن بمعنى ثبت فان كونه
قاله او لم يقله ام يعلمه ولا اشكال ان يعلمه مما اجابوا به اصحابنا والجواب عنه
من وجهين احدهما ان امر القيامه عظيم هايل يذهل فيه العالم عن علمه الا ترى الى قوله تعالى
يوم يجمع الله الرسل فيقول ماذا اجبتم قالوا لا علم لنا والثاني وهو الظاهر انه خرج
مخرج الانكار على وجه الادب فان العظيم يخاطب في الانكار بصيغة الشرط
تعالى للملك اذا قال هل فعلت كذا الشي ينكره ان كنت فعلته فقد نقل الكلام على معنى
اني لم افعله فكذلك الايه قوله تعالى ان هي الا اسما سميتموها انتم واباوكم ما انزل الله
بها من سلطان وقد تقدم قوله وعلم ادم الاسما كلها فهل هذه الاسما لم يكن مما علم ادم تعالى
موخرا جميع الاسما مما تعلمها ادم وليس المراد بقوله تعالى اسما سميتموها حقيقة لفظ
المسمى من قولهم يغوث ويعوق واشباههما من اللات والعزى وليس المراد بقوله
ان هي الا اسما لا معنى لها سميتموها انتم واباوكم اربابا ثم قال ما انزل الله بها من سلطان
ما انزل الله بربوبيتها سلطانا وكيف يصح ان يكون المراد نفس التسميه من حروف
الهجا وغيرها وهي حروف وجميع تراكيب الحروف المنظومه لادمي مما علمه الله تعالى
لادم وقال رضي الله عنه في موضع اخر اذا قلت ان اكرمتني اكرمتك لا يجوز
دخول الفا لما تقرر من ان حرف الشرط اذا افاد في الجزا استقبالا لم يجز دخول
الفا وكل موضع لم يفد فيه الشرط استقبالا فانه يجب دخول الفا وكل موضع
يحتمل الامرين يجوز فيه الوجهان وهذا مقرر بعلمه في الاملا على المفصل وفي المسايل
الدمشقيه وفي الاملا على المقدمه فليطلب في اماكنه وقال فان قيل قوله تعالى
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت

وهو من الصادقين فانه مثل المساله المفروضه المتقدمه في امتناع دخول الفا فكيف
صح دخول الفا في الاخر والجواب عنه انه لم يفد فيه الشرط استقبالا البته
لانه اخبار عن ماض محقق فعلى هذا لابد من دخول الفا ليوذن بجواب الشرط وارد على
ذلك قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون واذا ما غضبوا هم يغفرون فاذا عوملت معامله ان
في وجوب دخول الفا وعدمها ولحقها احد الامرين فلم تفد اذ فيما ذكرناه استقبالا لا
ينبغي دخول الفا وكذلك قوله تعالى واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم الا ان
قالوا فان قيل ايضا اذا ما افادت استقبالا الا انها لنفي الحال فيستحيل الجامع بينه وبين
الاستقبال بدليل وجوب الفا في قوله وان تعفوا فهم من المعتبرين والجواب
ان اذا استعملت لمجرد الظرف والدليل عليه قوله تعالى والليل اذا يغشى فانه يستحيل
ان يكون هنا للشرط وذلك ان الليل مخفوض بواو القسم وهو قسم انشائي الذي يدل
عليه انه له الجواب ولو كان اخبارا لما احتاج الى الجواب ولما احتمل الفعل واتي بالجواب
دل على ما ذكرناه وايضا فانه لو كان اخبارا لما كان المعبر عنه بالواو ولو قلت
والله على معنى اقسمت بالله وانت تقصد الاخبار لم يجز فلو كان اخبارا لم يكن بالواو
واذا ثبت ما ذكرناه بمعنى الانشا اقسم الله بالليل في زمن غشيانه ولو كانت للشرط
لزم تعليق القسم على الشرط والباري تعالى اقسم من غير شرط معلوم واذا ثبت ان اذا
لمجرد الزمان المحض يدل ما ذكرناه وقررناه فيكون معنى الايه على هذا واضحا وهو ان
معنى قوله هم ينتصرون ينتصرون في زمن اصابه البغي لهم ولذلك قوله تعالى واذا تتلى
عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم في هذا الزمان الا ان قالوا الا انه قوله ما كان حجتهم
تقديم ما في حيز النفي عليه والجواب انه ظرف والظروف اتسع فيها ومثله
في القران يوم يرون الملائكه لا بشرى يومئذ للمجرمين على خلاف فيه وكذلك قوله
كانوا قليلا من الليل ما يهجعون وهو ايضا مختلف فيه وفي قوله هم ينتصرون جوابان
اخران احدهما ان ينتصرون جواب الشرط وافاد الشرط فيه استقبالا وهم تاكيد
للضمير في اصابهم والاخر ان الفا مراده وهو قول ضعيف قوله تعالى ثم استخرجها
من وعا اخيه انما حسن اظهار الوعا وكان القياس ان يقول ثم استخرجها منه لتقدم
ذكره لانه لو قيل ثم استخرجها منه لاوهم ان يكون الضمير للاخ نفسه فيصير كان الاخ

كان مباشرا بطلب خروج الوعاء ولم يكن الامر كذلك لما في المباشرة من الاذى الذي
يأباه النفوس الابية فاعتد بلفظ الظاهر لنفي هذا التوهم وانما لم يظهر الاخ تعالى
ثم استخرجها من وعاء اخيه لامرين احدهما ان ضمير الفاعل في استخرجها ليوسف عليه السلام
فلو قال من وعائه لتوهم انه ليوسف لانه اقرب مذكور فاظهر رفعا لذلك والثاني ان
الاخ مذكور مضافا الى الله ولم يذكرونا لعدم مقصود بالنسبة الاخبار به فلما احتيج
الى اعادة ما اضيف اليه اظهر ايضا قوله تعالى حتى اذا استيأس الرسل من الناس
من يقول جواب اذا جاءهم وهو العامل فيها على قول اكثر النحويين لان اذا عندهم مضافة
الى الفعل الذي هو شرطها عاملة فيه عمل كل مضاف في المضاف اليه ولذا لا ان الفعل
بعدها معمول لها تعذر ان يكون عاملا فيها لئلا يؤدي الى ان يكون عاملا معمولا من وجه
واحد وهو محال وقال بعض النحويين العامل في اذا فعل الشرط الذي بعده وهي عند
هؤلاء غير مضافة وقالوا انها في المعنى كمتى والفعل الواقع بعد متى هو العامل فيها
في قول اكثر النحويين فلو كانت اذا واجبا اضافتها الى ما بعدها لابهامها وجب
تعذر اضافته الى جميع ما بعدها لابهامها ولم يجب في متى فلا يجب في اذا وقالوا ايضا
لو كان العامل فيها جوابها لاستحال ان تقول اذا احسنت الى اليوم اكرمتك غدا لان
اذا ههنا عندهم ظرف للاكرام وقد عينت بكونها غدا واضيفت عندهم الى الاكرام
الذي هو في اليوم فيؤدي الى ان يكون في اليوم وغدا في الكلام باعتبار الشيء الواحد
وهو محال ومن سورة ابراهيم قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة جواب
قل اي قل لعبادي يقيموا او قل للمؤمنين يغضوا وقل لعبادي يقولوا التي هي احسن
وحذف ما من المقول اشعارا بسرعة الجواب اي قل لهم اقيموا وقل لهم غضوا
اي قل لهم ما يقتضي الاقامة وما يقتضي الغض ومما اعترض به على هذا القول من
ان الاقامة والغض ليست بلازمة للقول ليس بشيء فان الجواب لا يقتضي الملازمة
العقلية وانما يقتضي اقامة الصلاة منه غالبا وذلك كاف وما حكي عن ابي علي انه قال
هو جواب اقيموا ان اراد به هذا المعنى فهو مستقيم وفي العبارة تسامح وان اراد
به انه جواب لاقيموا على التحقيق كان فاسدا من وجهين احدهما انه يصير كقولك اخرج
تخرج وهو فاسد لاتحاد السبب والمسبب الثاني انه كان يجب ان يقال اقيموا يقيموا

لانه مقول للمخاطبين ولا يجوز ان يقال للمخاطبين يقيموا فان قيل يجعل يقيموا من قول
الامر فيندفع المحذور فالجواب انه اذا قدر هذا التقدير واندفع هذا المحذور
لزم محذور اعظم منه وهو ان يكون الامر من كلام والجواب من كلام اخر الا ترى
انك اذا جعلته جوابا لاقيموا فاقيموا هو من قول المأمور ويقيموا هو من قول الاخر
فقد صار الامر والجواب من كلامين وذلك فاسد قوله تعالى وان كان مكرهم
لتزول منه الجبال قرأ الكسائي بفتح اللام الاولى من لتزول ورفع الفعل بعدها
وهذه اللام على هذه القراءة هي اللام الفارقة بين المخففة والنافية تلزم المخففة لفصلها
عن النافية فيكون معنى قراءته ان مكرهم تزول منه الجبال وقرأ الباقون بكسر اللام
الاولى من لتزول ونصب المضارع بعدها لانها اللام المؤكدة التي ينتصب الفعل
بعدها بان مقدرة على قول البصريين وانها بنفسها على قول غيرهم وتسمى لام الجحود لانها
لا تأتي الا بعد جحد فتكون ان نافية والمعنى ما كان مكرهم تزول منه الجبال والجمع بين
القراءتين مع ان النفي والاثبات فيهما وارد على صورة واحدة ولا يتسنى تناقض القراءتين
عندنا لانهما ثابتتان بالتواتر وكلاهما مقطوع به فلا بد من التأويل بمعنى قراءة الكسائي
اثبات ان مكرهم عظيم تزول منه الامور العظيمة التي لا تبلغ مبلغ المعجزات كالقرآن
ونحوه ومعنى قراءة الجماعة نفي ان مكرهم تزول منه المعجزات العظام كالقرآن ونحوه
لثبوتها واستقرارها كاستقرار الجبال فالجبال على قراءة الكسائي للامور العظام
التي لم تبلغ مبلغ المعجزات والجبال على قراءة الجماعة المعجزات العظام كالقرآن ونحوه وعلى
هذا التأويل لم يجئ النفي والاثبات باعتبار واحد واذا لم يكونا باعتبار واحد فلا تعارض
بين القراءتين ومن سورة الحجر قوله تعالى قال انك من المنظرين الى يوم الوقت المعلوم
ان قيل كيف اضيف يوم الى الوقت والمراد به الوقت فيؤدي الى ان يكون الى الوقت
الوقت المعلوم وكان قوله الى الوقت المعلوم يقتضي ذلك والجواب من اوجه احدها
ان يكون المراد بالوقت المعلوم النفخ في الصور وكأنه قال الى وقت النفخ اما على ان
يكون الوقت المعلوم غلب علما عليه واما على حذف مضاف اي الى يوم نفخ الوقت المعلوم
الثاني ان يكون المراد بالوقت المعلوم القيامة فيكون مثل قوله الى يوم القيامة اما على حذف
مضاف واما على ان يكون علما على الوجه المتقدم والوجه الثالث ان يكون المراد بالوقت

المعلوم النفخ والمراد بيومه يوم القيامة واضيف الى الله لملابسته وسببه من الملابسة لانه علامة عليه وسبب اليه والرابع ان يكون المراد بالوقت المعلوم يوم القيامة والمراد بيومه يوم النفخ واضيف يوم النفخ الى يوم القيامة لملابسته له وسببه عليه وبهذا الوجه يندفع الاشكال ويندفع معنا اضافة يوم الى الوقت والله اعلم بلغ قبالة بأصله
اعلم قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا على سرر متقابلين قال اخوانا منصوب بفعل مقدر يقدر امدح اخوانا واعني اخوانا والرفع جائز ولكن النصب احسن ويضعف ان يكون منصوبا على الحال لانه اذا كان حالا فاما ان يكون حالا من الضمير في ادخلوها او من الضمير في امنين او من الضمير في صدورهم ويضعف ان يكون من الاول لان الفصل بينه وبينه بالجملة الاجنبية وهي ونزعنا ما في صدورهم من غل ولا يجوز ان يكون من الضمير في صدورهم لانه مضاف اليه اسم جامد والمضاف اليه لا يستقيم ان يكون منه حال الا ان يكون في معنا الفاعل او المفعول وانما لم يكن منه حال لانه لا يعمل الجامد والحال انما جيء بها مقيدة للفاعل والمفعول باعتبار فعله وغير ذلك لا يعمل الجامد الا ترى انك لو قلت حسبت زيدا راكبا اسما لم يستقم لانها بيان سواء كان راكبا او غير ذلك فوقع التقييد مفسدا وكذلك لو قلت زيد قائما ابوه لكان فاسدا لانه ابوه قائما او قاعدا او غير ذلك فيقع التقييد مفسدا وكذلك لو جعلت اخوانا حالا من الضمير في صدورهم لم يستقم لانها صدورهم اخوانا كانوا او غير اخوان وقال [ ] رضي الله عنه في موضع اخر على هذه الاية من قال انها حال من الضمير في جنات فهو ضعيف للفصل بين الحال وصاحبه بالجمل المتعددة لان قوله ادخلوها جملة ونزعنا جملة ومن جعلها حالا من الضمير في امنين فهو اضعف لان امنين في سياق ادخلوها وادخلوها معمول للقول المقدر اي يقال لهم ادخلوها بسلام امنين فاذا جعلت اخوانا حالا من الضمير في امنين وجب ان يكون في سياق القول فيكون فاصلا بين ما هو كالمفعول الواحد بالاجنبي وهو جملة ونزعنا لان الجملة المقولة وان تعددت اجزاؤها في حكم المفعول الواحد او المصدر فاذا قطعت بعض اجزائها عن بعض كنت كالفاصل بين جزء المفعول وجزئه الاخر هذا وانه يلزم منه ما لزم في الاول من الفصل بين الحال وصاحبه بالجملة بلغ مقابلة على شيخه

الاجنبية التي هي ونزعنا ثم لو جعل ادخلوها بسلام هو مفعول القول دون امنين وجعل امنين حالا من الضمير في جنات وجعل اخوانا حالا من الضمير في امنين لم يرفع الضعف بالوجه الاول ولكن يجيء ضعف من جهة ان المفهوم من امنين انه حال من الضمير في ادخلوها فاذا جعل حالا من الضمير في جنات لزم خروجه عن هذا الظاهر ومن جعلها حالا من الضمير الفاعل في ادخلوها فالكلام فيه كالكلام فيما تقدم سواء والله اعلم ومن سورة النحل قوله تعالى والنجوم مسخرات لا يجوز ان ينتصب على الحال من مفعول سخر لانه لا يجوز ان يقال ضربته مضروبا الا بتأويل وضربته مضروبا فاما على انه حال لانه مفهوم من قوله ثبت فلا فائدة في قوله قائما وكذلك ضربته مضروبا وكذلك لكان نزع عليها ولو قيل قولهم ثبت قائما في انه في معنى ثبت قائما فكذلك قوله مسخرات بعد قوله سخر لا يحسن فيه الحال لذلك ولا حال الا مؤكدة لان شرطها مفقود وهو ان يكون مقررا لمضمون جملة اسمية ولا يحسن ان يكون مصدرا لمجيئه مجموعا والمصادر التي يراد بها المعنى الكلي لا تجمع فان جعل على مصدر الاعداد كانه قيل سخره تسخيرا ثم جمع تسخيرات كما يجمع تسخرات على ارادة اعداد المرات جاز على ما فيه من بعد والاحسن ان يكون منصوبا حالا بفعل مضمر وافعل قوله والشمس والقمر يعد من تعلق الشمس والقمر مسخرات او مفعولا ثانيا بمعنى وجعلها مسخرة او بعد الفعل بعد قوله والنجوم او قبله على التأويل كأنه خلقها وجعلها مسخرات وحسن تقديره لما في سخر من الدلالة عليه ومما يوضح ما ذكرناه قراءة من قرا والشمس والقمر وما بعده بالرفع وقراءة من قرا والنجوم مسخرات بالرفع خاصة قوله تعالى لا جرم ان لهم النار وشبهه للنحويين فيها قولان احدهما ان لا في الاصل رد لما سبق وجرم بمعنى كسب مثل قوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم وفي جرم ضمير فاعل مستتر يعود على مضمون الجملة المتقدمة المردود بلا وان وما عملت فيه مفعول بجرم اي كسب ما تقدم ذلك والقول الثاني ان لا رد ايضا وجرم بمعنى ثبت وحق وان ما بعدها رفع على انه فاعل بجرم وكثر على الوجهين جميعا حتى صار كالتعليل في ان ما بعدها مسبب لما قبلها فلذلك لا يوقف على لا دون جرم وما توهمه بعض اصحاب الوقف من جواز الوقف على لا في مثل قوله ان لهم الحسنى لا وتسوي جرم انما اوقعه فيه ما راه من قول البصريين ان لا رد لما سبق وجرم جملة فعلية ولم يتبين ان الشيء يكون له اصل في الاعراب ثم يدخله معنى اخر لا يجوز الاخلال به والكوفيين

بلغ مقابلة على شيخه

لم يذكر بابا

قوله الاّن وهو ان جزم اسم مبني مع لو والمعنى لابد وان لهم النار في موضع نصب او خفض
مثلها في قولك عجبت انك نائم **ومن سورة سبحان** قوله تعالى انك لن تخرق الارض ولن تبلغ
الجبال طولا الاحسن ان يكون طولا تمييزا اما عن الفاعل اي لن يبلغ طولك الجبال او الاسنا
عن المفعول اي لن يبلغ طول الجبال واما نصبه على الحال من الفاعل او المفعول
على معنا طويلا فضعيف باباه اللفظ والمعنى اما اللفظ فواضح واما المعنى فلا يجب من
تعدى ولن يبلغ في حال كونك طويلا او في حال كونها طويله وليس المعنى عليه واما نصبه
على معنى حطا ولا فبعيد من حيث ان طولا لم يثبت استعماله بمعنى مطاول واما نصبه
على وجه نصب قوله ذهب طولا وذهبت عرضا على معنى ذهب في طول او ذهبت
اضدا في طول فليس بعيد **قوله** تعالى وما منع الناس ان يومنوا اذ جاهم الهدى
الا ان قالوا ابعث الله بشرا رسولا رسولا نعت لبشر والمعنى انكارهم بشرا موصوفا
بصفة الرسالة وقول الجرجاني انه لا يستقيم ان يكون صفة لما يودي الله ان يكون رسولا
قبل البعث ولا يستقيم احدا من ان الصفة يجب ثبوتها للموصوف قبل الحكم فيلزم
ذلك غلط والجواب عنه من وجهين احدهما ان ما ذكره انما يكون في الاثبات لا في النفي
والانكار نفي ولو كان ما زعمه يستقيم لم يستقم ان تعالى ما في الوجود اله ثان لانه
يلزمه فساده بعين ما ذكره ولا يستقيم نفي نبوته الا بعد ثبوته وبعد ثبوته لا يستقيم
نفي ثبوته وحل الاشكال من وجهين احدهما وهو قول الاكثرين ان نفي الجمع في مثل ذلك
لم يرد على شيء بعد تحققه وانما معناه مثل قولك لا يجمع حركه وسكون انك نفيت الجمع
المطلق ثم نسبته الى الحركه والسكون فوجدت العقل باباه لا انك تعقله ثم نفيته
نعينه فكذلك كما ذكرناه على توهم الاستحاله في ان يكون بشر رسول وعلى هذا قولهم
يستحيل اجتماع الضدين وجميع ما اشبه هولاء القائلون باستحاله يعقل الامر على
خلاف حقيقته الوجه الثاني ان يكون ذلك معقولا في الذهن وان كان مستحيلا في الوجود فنفي
باعتبار الوجود وان كان معقولا ثبوته فعلى هذا يكون البشر الرسول معقولا عندهم
في الذهن وانما انكروا وجوده والوجه الثاني ان سلم ان ذلك جار في النفي والاثبات ولا
يلزم ما ذكروه هنا لان حصول البعث مستلزم للرساله فعند بعثه يكون رسولا
فيصح وصفه فلا يلزم توقف احدهما على الاخر فيندفع الاشكال وجمله هو الا على الحال الماجيه

وارتكبوا من اجل ذلك صحه الحال من النكره ولا يستقيم ان يكون عطف بيان ثانيا لان من
شرطه ان يكون اسما عن صفه في الاصل ولا يستقيم ان يكون بدلا لانه لابد له من موصوف
مقدر فيكون التقدير بعث الله بشرا بشرا رسولا فيرجع الامر الى ما كان عليه فان قدر
موصوف غير ذلك كان من بدل الغلط ولا يستقيم في المعنى حمل القران عليه **ومن**
سوره الكهف قوله تعالى احصى لما لبثوا امدا الممتنع ان يكون امدا تمييزا عن احصى لان
التمييز من افعل التفضيل لا يكون الا فاعلا في المعنى للفعل الماخوذ منه افعل مثاله
قولك زيد احسن وجها فوجها فاعل في المعنى لفعل احسن الذي هو حسن كانك قلت
حسن وجهه فلو جعلت امدا منصوبا على التمييز لوجب ان يكون فعل احصى مسندا
اليه على انه الفاعل فيكون الامد هو المحصي وليس كذلك **قوله** تعالى واذا اعتزلتموهم
وما يعبدون الا الله يجوز ان يكون الاستثنا متصلا ومنقطعا فالاتصال على ان يكون
ما للمعهود على تقدير انكم تعبدون غير الله مع الله تقديره واذا اعتزلتموهم والذي
تعبدون غير الله ويجوز ان يكون منقطعا على انكم لا تعبدون الا الله اصلا او على
انها مصدريه تقديره واذا اعتزلتموهم وعبادتهم والاتصال اظهر لانه الواقع كثيرا
مع الاحتمال الظاهر وكان حمله عليه اولى **قوله** تعالى سيقولون ثلاثة رابعهم
كلبهم القول وثامنهم كلبهم قال رضي الله عنه يجوز ان يكون رابعهم كلبهم جمله ابتدائيه
صفة لثلثة وثلثة خبر مبتدا محذوف ولا يجوز ان يكون كلبهم مرفوعا برابعهم لانه
المراد به المضي ولا ان يكون جمله حالا اذ ليس معنا ما يصح ان يكون حالا وليس فيها
ايضا واو ويجوز ان يكون رابعهم كلبهم جمله خبر المبتدا المحذوف بعد خبر فيكون اخبر
بخبرين مفرد وجمله وسوى هذا الوجه ان الجمله الثالثه وهي قوله وثامنهم كلبهم جاءت
بالواو والمعنى فيها كالمعنى فيما تقدم ويتعذر ان يكون صفة مع الواو لانك لا تقول
مررت برجل وعاقل فتعين ان يكون المراد خبرا بعد خبر والاخبار اذا تعددت جاز
ان يكون الثاني بواو وبغير واو وهذا ان تسلم ان المعنى في الجمل واحد واما ان يقال ان قوله
وثامنهم كلبهم من قول الله تعالى استئنافا لا حكايه عنهم فيكون تقريرا لكونهم سبعه
ويكون الوقف على قوله سبعه ثم اخبر الله عن حكايته عنهم انما ان ثامنهم كلبهم على ذلك القائلين
القائلين بانهم سبعه اصابوا في ذلك فلا يلزم على هذا تقويه ان يكون خبرا بعد خبر ويقويه

قوله فيله رجما بالغيب ثم ذكر بعد قوله رجما بالغيب الحمد لله الذي قد دل على انها مخالفة لما قبلها
في الرجم بالغيب واذا خالفتها في ذلك وجب ان يكون صدقا الا ان هذا الوجه يضعف
من حيث ان الله تعالى قال ما يعلمهم الا قليل فلو جعلنا قوله وثامنهم كلبهم تصديقا لمن قال
سبعة لوجب ان يكون العالم بذلك كثيرا فان اخبار الله تعالى صدق فلما لم يعلم انه لم
يصدق منهم احد واذا كان كذلك وجب ان تكون الجمل كلها متساوية في المعنى وقد
تعذر ان تكون الاخيرة وصفا فوجب ان يكون الجميع كذلك قوله تعالى ولا تقولن
لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله الوجه فيه ان يكون استثناء مفرغا لقولك لا تجيء
الا باذن زيد ولا تخرج الا بمشيئة فلا بد ان يكون الاعم المحذوف حالا او مصدرا
مقدرا كما في لا تخرج الا حال الاستصحاب لذلك كقولك ما لبث الا بالعلم ولا خرجت
الا بالقدوم وحذفت الباء من ان يشاء الله والتقدير الا بان يشاء الله اي الا بذكر المشيئة
وقد علم ان ذكر المشيئة المستصحبة في الاخبار عن الفعل المستقبل هي المشيئة المذكورة
بحرف الشرط او ما في معناه كقولك لافعلن ان شاء الله او لافعلن بمشيئة الله او الا ان
يشاء الله وما اشبه ذلك وما ذكر من انه استثناء منقطع او متصل على غير ذلك فبعيد
اما الانقطاع فلا يتجه لانه يؤدي الى نهي كل احد عن ان يقول اني فاعل غدا كذا مطلقا
قيده بشيء او لم يقيده وهو خلاف الاجماع فانه لا يختلف في جواز قول القائل لافعلن
كذا ان شاء الله وجعله منقطعا يدرجه في النهي واما ما ذكر من انه متصل
باعتبار النهي فيؤدي الى ان يكون المعنى فيتكلم الا ان شاء لا تقيد بالمشيئة لانه ان
اريد تحقق الاخبار عن نهي محقق فلا يصح تعلقه بالمشيئة وان اريد نفس النهي الذي
هو انشاء فلا يصح تعلقه على المشيئة وان اريد دوامه الا ان يأتي ما ينقضه فذلك
معلوم في كل امر ونهي وكل حاكم يلزم ان يكون كل احد منهيا عن ان يقول اني فاعل
مطلقا الا ان لا شيئا بالمشيئة لم يتعرض له وانما تعرض لنفس النهي ودوام النهي كما
تقدم واما ما ذكر من انه متصل بقوله اني فاعل ففاسد اذ يصير المعنى اني فاعل
بكل حال الا في حال مشيئة الله فيصير نهيا عن ذلك وهو خلاف الاجماع اذ يصير المعنى
النهي عن ان يقول اني فاعل ان شاء الله واني فاعل الا ان يشاء الله وهذا لا يقوله احد
واما ما ذكر من ان بعض المتأخرين زعم ان الا هنا ليست باستثناء اتصال فقد تقدم الكلام

بدمشق سنة احدى وعشرين

عليه وان اراد انها ليست باستثناء اصلا لا منقطع ولا متصل فلا يصدر ذلك الا عن
جهل وغباوة قوله تعالى لكنا هو الله ولا اشرك بربي احدا انما اعيد لفظ الظاهر
في هذه الاية كما اعيد اسم الله تعالى في مثل قوله واتقوا الله ان الله واشباهه لما في الاسم
الظاهر من التعظيم ولذلك اعيد لفظ الظاهر ربي لما في ذكر الرب من التعظيم له والخضوع
للمتكلم فكان التكرير لهذا الظاهر لاجل هذا المعنى احسن قوله تعالى حتى اذا اتيا
اهل قرية استطعما اهلها انما اعاد الاهل بلفظ الظاهر لاحد امرين احدهما ان استطعما
صفة لقرية فلا بد من ضمير يعود منها الى الصفة اعني الجملة اليها ولا يمكن عوده الا كذلك لانه
لو قيل استطعماهم لكان الضمير لغيرها ولو قيل استطعماها لكان على التجوز اذ القرية
لا تستطيع حقيقة فلما لم يكن بد من ذكر الضمير العائد الى القرية ولا يمكن ذكره الا وهو مضاف
اليها الا بذكر المضاف ولا يمكن ذكر المضاف مضمرا لتعذر اضافة المضمر تعين ذكره ظاهرا
ولا يرد عليه ان استطعما جواب اذا لا صفة لقرية لانا نقول الظاهر انه صفة لقرية
وان قال هو جواب اذا لقوله في القصة الاخرى حتى اذا لقيا غلاما فقتله قال فقال
هنا جواب اذا استطعما ولا يستقيم ان يكون فقتله جوابا لان الماضي الواقع في جواب
اذا لا يكون بالفاء اشعر فيه بالواو واذا كان كذلك فالظاهر ان القصة الاخرى على هذا
النمط حتى ان قال هو الجواب لانها اسبق سياقا واحدا والثاني ان الاهل لو اضمر لكان
مدلوله مدلول الاول ومعلوم ان مدلول الاول جميع الاهل الا ترى انك اذا قلت اتيت
اهل قرية لكنا انما نعني وصلت اليهم فلا خصوصية لبعضهم دون بعض والاستطعام
في العادة انما يكون لمن يلي النازل بهم منهم ومنهم هم بعضهم فوجب ان يقال استطعما اهلها
لئلا يتوهم انهم استطعموا جميع الاهل وليس كذلك **ومن سورة مريم** قوله تعالى ويقول
الانسان ائذا ما مت لسوف اخرج حيا اللام في لسوف لام تأكيد وليست لام الابتداء
لانها لو كانت لام الابتداء لوجب ان يكون معها المبتدأ فان قيل اقدر المبتدأ محذوفا
وابقي اللام داخلة على الخبر كان فاسدا من جهة ان اللام مع المبتدأ كقد مع الفعل وان
مع الاسم فكما لا يحذف الفعل والاسم الذي هي له وايضا فانه يضعف مثل لسوف
يقوم زيد لان المعنى حينئذ يكون لزيد لسوف يقوم ولا يخفى ضعفه وايضا فانه يؤدي
الى التزام اضمار لا حاجة اليه وكان على خلاف الاصل ومن قال انها للابتداء الزمخشري

في كشافه في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى ومما يرد عليه قوله تعالى وان ربك
ليحكم اللام لمجرد التاكيد مثلها في قولك ان زيدا لقائم ولا يصح ان تكون للحال لان المعنى
على الاستقبال ولا يمكن ان تكون معه ما يشعر بالحال فثبت ان هذه اللام التي ذكرها
انها للحال لا تكون له وانما هي لام الابتداء دخلت عليها ان فاخرت الى الخبر في قولك
ان زيدا لقائم وقد صرح بذلك في المفصل وقال قال يجوز عندنا ان زيدا لسوف يقوم ولا
يجيزه الكوفيون ولو كانت للحال لتناقض مع سوف وقياس مذهبه ان يمنع كالكوفيين
وقد اجازه بناء على انه لام ان قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن بالعاهرة ج عس
عتيا قال الشيخ اختلف في اعرابها فمذهب الخليل انه مرفوع على الحكاية تقديره لننزعن
الذي يقال فيهم ايهم اشد فهي على هذا استفهامية ولذلك قدر القول ليصح وقوع الاستفهام
بعده ومذهب سيبويه انه مبني على الضم لسقوط صدر الجملة التي هي صلته حتى لو جيء به لاعرب
فيقال ايهم هو اشد فهي على هذا موصولة بمعنى الذي في موضع نصب مفعولا لننزعن اي
لننزعن الذين هم اشد فضمها بناء واي الموصولة تبنى عند حذف صدر الصلة على الافصح
فان جاءت كاملة الصلة اعربت باتفاق كقولك ضربت ايهم هو قائم ومذهب سيبويه هو
الصحيح لان قول الخليل يلزم منه امور احدها حذف كثير وهو على خلاف القياس ولغة
القول الذي يصح حذفه قولا مقيدا غير واقع صلة مثل قوله تعالى والملائكة باسطوا
ايديهم اخرجوا انفسكم وكذلك قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم ومثله
في القران كثير واما حذف الصلة والموصول جميعا فهو بعيد الثاني ان المعنى لا يستقيم
الا ان تقدر الذي يقال فيه هو اشد وليس الكلام كذلك والثالث ان الاستفهام لا يقع
الا بعد افعال العلم او القول على الحكاية ولا يقع بعد غيرهما من الافعال تقول علمت
ازيد عندك ام عمرو ولو قلت ضربت ازيد عندك ام عمرو لم يجز وننزعن ليس من افعال
العلم فاذا قلت ضربت ايهم قام فالوجه ان تقول هي الموصولة الا ان تقول ضربت الذي يقال
فيه ايهم قام وانما توهم مثل ذلك لكون اللفظ صالحا لجهة اخرى مستقيمة فيتوهم المتوهم ان حمله
على الجهة الاخرى مستقيم والذي يدل عليه انك لو قدرت موضعه استفهاما صريحا ليس له
جهة اخرى تستقيم باعتبارها لم يجز فلو قلت ضربت ازيد عندك ام عمرو لكان [illegible] الكلام
العرب بخلاف قولك ضربت ايهم عندك فلو كانت ايهم استفهامية لم يجز فيها ذلك التقدير

جاز

جاز في الاستفهام الذي بمعناها وانما المجوز لها ما ذكرناه من كونها موصولة فثبت ان الوجه مذهب
سيبويه ولا يلزمه الا حذف المبتدا وهو سائغ في كل موضع عند قيام القرينة وفي هذا الباب
قياس للزوم القرينة وانما لا يقع الاستفهام الا بعد افعال العلم والقول اما القول فلانه يحكى
بعده كل شيء فلا اشكال فيه واما افعال العلم فانما وقع بعدها الاستفهام لاحد امرين اما لكون
الاستفهام مستعلما به فكانك اذا قلت ازيد عندك ام عمرو كان معناه اعلمني فاذا قلت علمت ازيد
عندك ام عمرو كان معناه علمت ما تطلب اعلامك به فصح وقوعها لتناسبهما من الاشتراك
في المعنى العلم وحمل الحسبان والظن عليها لكونها من بابها واما لكثرتها في الاستعمال فجعل
لها شان في الكلام ليس لغيرها كما جعل لها خصائص في غير ذلك ولم يكن غيرها كهي
ومن سورة طه قوله تعالى قال موعدكم يوم الزينة وان يحشر الناس ضحى الظاهر ان الموعد بلا سوية احدى وعشر
الوعد لانه وصف بقوله لا نخلفه والاخلاف انما يتعلق بالوعد قال تعالى اخلف وعده وان الله
لا يخلف الميعاد لا المكان ولا الزمان فلو جعل زمانا او مكانا لوقع الاخلاف على غير الوعد
وهو بعيد فان قلت لا يكون على حذف مضاف كانه قيل فاجعل بيننا وبينك وقت
وعد قلت اضمار مستغنى عنه فلا حاجة الى تقديره فان قلت فما المانع من ان
يكون موعدكم اسما للزمان او المكان ويكون قوله لا نخلفه للوعد الذي دل عليه موعدكم
قلت يرجع الضمير الى غير المذكور ورجوعه الى المذكور اولى فان قلت
بم ينتصب مكانا قلت ينتصب بفعل مقدر دل عليه قوله فاجعل بيننا وبينك
موعدا اي تتواعد مكانا ولا يستقيم نصبه بموعد لانه وان كان مصدرا الا انه قد فصل بينه وبينه
بالوصف فصار مثل قولك اعجبني ضرب حسن زيدا وهو غير سائغ لان منصوب المصدر
من تتمته ولا يوصف الشيء الا بعد تمامه فكان كوصف الموصول قبل تمام صلته واذا احتاج
الى هذا التقدير فهو الذي يحسن ان يكون موعدا على حذف مضاف اي مكان موعد ويكون
مكانا بدلا منه المكان المضاف المحذوف وانما يبقى الوجه من تقدير مضاف لو تقدم فعل واما
قوله موعدكم يوم الزينة فالظاهر انه اسم للوقت لانه اخبر عنه بيوم الزينة ولا يخبر بيوم
الزينة الا عن وقت ولا حاجة الى ان يقدر وقت وعدكم لانه تقدير مستغنى عنه بان يجعل
موعدكم اسما للوقت وقوله وان يحشر الناس ضحى معطوف على الزينة على معنى يوم الزينة
ويوم يحشر الناس وضحى جائز ان يكون متعلقا بيحشر ويكون منصوبا على الظرف على هذا وهو الظاهر

وجائز أن يكون بدلا من يوم الزينة ويكون بدل البعض من الكل لان ضحى اليوم بعضه وحذف
الضمير على هذا للعلم به كما تقول ضربت زيدا يوم الجمعة عشيه فيكون مرفوعا واما على قراءة
الحسن البصري رحمه الله وهو نصب يوم الزينة فيجوز أن يكون موعدكم بمعنى وعدكم ويوم
الزينة خبره متعلقة بمحذوف اى حاصل يوم الزينة وحشر الناس ويجوز ان يكون على حذف
مضاف أى وقت وعدكم يوم الزينة فيكون يوم الزينة منصوبا بموعد لانه مصدر وضحى هو الخبر
اى وقت وعدكم فى هذا اليوم هو هذا الوقت ولا ينبغى ان يجعل موعدكم اسما للزمان فانه حينئذ
لا يعمل في يوم الزينة ولا يقع خبرا عنه من حيث انهما زمانان لا على معنى الجزئية كما تقول زمان ضربي
يوم الجمعة لانه كان جزؤه صار كانه حاصل فيه فعلى هذا يجعل يوم الزينة خبرا للموعد الذى
هو وقت وضحى على قراءة الحسن البصرى على الوجه الاول منصوب بحشر وعلى الوجه الثاني
يكون مرفوعا قوله تعالى ان هذان لساحران قرا ابو عمرو ان هذين لساحران وهى قراءة بلغ مقابلة احدى وعشر
واضحة ولذلك روى عنه انه قال انى لاستحيى ان اقرا ان هذان لساحران ولعله لم يثبت
عنده تواتره وقرا ابن كثير وحفص ان هذان لساحران الا ان ابن كثير يشدد النون ولها
وجهان احدهما ما ذهب اليه البصريون ان ان مخففة من المثقلة وهذان مبتدا
لبطلان عمل ان لتخفيفها ولساحران خبره واللام عندهم هى اللام الفارقة بين المخففة والنافية
فيدخل على الخبر ان كان بعدها جملة اسمية وعلى ما هو فى معناه ان كان بعدها جملة فعلية
ولذلك التزموا ان يكون الفعل الواقع بعدها من الافعال الداخلة على المبتدا او الخبر
وجوز الكوفيون غيره والوجه الثاني ما ذهب اليه الكوفيون ان ان نافية وما بعدها
مبتدا واللام بمعنى الا وما بعدها خبر المبتدا كانك قلت ما هذان الا ساحران وقرا الباقون
ان هذان لساحران وهى مشكلة واظهرها ان يقال ان هذا مبنى لانه من اسماء الاشارة فجاء فى الرفع
والنصب والجر على حال واحد وهى لغة واضحة ومما يقويها ان اختلاف الصيغ فى اللغة
الاخرى ليست اعرابا فى التحقيق لوجود علة البناء من غير معارض لان العلة فى بناء هذا وهو
كونها اسم اشارة وهذا الذى ذكر وقد قيل ان ان بمعنى نعم وهذان ساحران مبتدا وخبر
وهو ضعيف من جهة ان ان بمعنى نعم لم يثبت الا شاذا ومن جهة ان لام الابتدا لا تدخل على الخبر
مع كونه مبتدا واما من قال ان ان فيها ضمير الشان محذوفا والمراد انه هذان لساحران فاضعف
لدخول اللام فى الخبر ولان حذف ضمير الشان المذكور لم يثبت الا شاذا فى مثل قولهم ان من يدخل

الكنيسه

الكنيسة وعلى قوته فهو ضعيف باتفاق قوله تعالى زهرة الحياة الدنيا الاظهر ان يكون منصوبا بلغ مقابلة ثلث وعشرين
بفعل مقدر يدل عليه ما تقدم اى جعلنا لهم او اتيناهم ونحوه لانه اذا متعهم بها فقد جعلها واتاها
وليس فى ذلك شىء من التعسف لان حذف الفعل العامل مع قرينته سائغ واقع فصيح ويجوز ان
يكون الفعل اعنى ناصبها او للضمير فى به او لازواجا وهو الذى يسمى نصبا على الاختصاص كما
تقول هم العرب اقرى الناس للضيف ولا تعسف فيه ويجوز ان يكون بدلا من ازواجا على
حذف مضاف اى اهل زهرة الحياة الدنيا ويكون بدل الكل من الكل على المبالغة كانه جعلهم
الزهرة والزينة على الحقيقة وجعله بدلا من ما ضعيف اذ لا يقال مررت بزيد اخاك او من
به اضعف لانه مثله وزيادة الابدال من الضمير العائد الى الموصول مزيد ضعفا لانه يصير
من باب قولك زيد رايت غلامه رجلا صالحا وفى جواز هذا قولان وجعله صفة لازواجا على
حذف مضاف او اجراء الزهرة مجرى المصادر على معنى مزينين ضعيف لانه يوجب حذف التنوين
لالتقاء الساكنين وهو ضعيف ويوجب ان يكون الحياة الدنيا بدلا من ما وهو خلاف الظاهر
وكذلك جعله حالا من ما ومن الضمير لاجابته ما تقدم بعينه من الضعف المتقدم

ومن سورة الانبيا

بلغ مقابلة احدى وعشرين
قوله تعالى فاستجبنا له ونجيناه من الغم وكذلك ننجى المومنين على قراءة ابن عامر وعاصم
لا تظهر فيها وجه مستقيم فمن وجهها على انه ماض لما لم يسم فاعله فضعيف من حيث اسكان
اليا ومن حيث نصب المفعول به الصريح واقام المصدر لما لم يسم فاعله مقام فاعله ومن وجهها
على انه مضارع انجى ادغمت النون فى الجيم فضعيف من حيث ان النون لم يثبت ادغامها
فى الجيم وانما تخفى فيها لا تدغم فادغامها فيها بعيد ومن وجهها على انه مضارع نجى لزمه
حذف النون الثانية ومثلها لا تحذف فلا يقال فى مضارع نبى نبى ولا فى مضارع نزل نزل وتشبيههم
اياها بالتاء فى تتفعل وتتفاعل غير مستقيم لاختلاف الحركات هاهنا واتفاقهما ثم ولو اتفقت
فلا سبب لحذف النون بمجرد القياس مع حذف التاء قوله تعالى وحرام على قرية اهلكناها بالعاشر منه بلغ عشرين
انهم لا يرجعون فى اعرابها اوجه احدها انهم مبتدا وحرام خبر مقدم واجب تقديمه لما يتوهم
فى المبتدا ان جاز ان يكون مقدما وهذا الذى جعلت فيه لا نافية مفسد المعنى اذ يصير
التقدير استحالة رجوعهم ممتنع فيودى الى معنى الاثبات اذ نفى النفى اثبات فقطعوا او جعلت
لا زائدة لاستقامة ومنهم من كره زيادة لا وحرام خبر مبتدا مقدر تقديره وهو او ذلك
حرام يعنى ما تقدم من العمل الصالح المدلول عليه بقوله فمن يعمل من الصالحات ويكون انهم لا يرجعون

تعليلا لقوله وذا الحرام كانه قيل لم كان ممتنعا فقيل لانهم لا يرجعون وقد يضعف هذا
الوجه بانه معلوم ابتدا امتناع العمل على الهالك فهو اخبار بما قد تحقق وعلم ويجاب
عنه بان المراد امتناع دخولهم الجنة وكنى عنه بامتناع العمل الصالح وهو السبب فكانه
ترك ذكر المسبب وذكر السبب فكانه قيل يمتنع دخولهم الجنة لامتناع عملهم وقوله حتى
اذا غاية متعلقة بقوله حرام وهي غاية له لان امتناع رجوعهم لا يزول حتى تقوم القيامة وهي
حتى التي تحكى بعدها الكلام والكلام المحكي هو الشرط والجزا اعني اذا وما في حيزها قوله تعالى بدمشق سنه ثلث وستين
يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا يجوز ان تكون من بمعنى عن كما تقول اطعمه عن الجوع ومن الجوع وكساه
عن العرى ومن العرى ورمى عن القوس ومن القوس واحدث عنه الحدث واحدث
منه الحدث والاحسن ان تكون على بابها لابتدا الغاية ينبههم على انه ابتدا ما غفل عنه لان
الذي بعد ذلك من العذاب اشد عليهم وكانه ينبههم على انه اول شي غفل عنه من
الشدايد ولو قيل عن هذا لم يكن فيه ذلك المعنى اذ ليس في عن ما يدل على ابتدا الغاية فكانت
من بهذا المعنى في هذا الموضع اوجه من عن قوله تعالى كما بدانا اول خلق نعيده يجوز بالقاهره سنه ثلثين
ان تكون في موضع نصب على المصدر بنعيده كانه لا صل نعيده او الخلق اعادة مثل ما
بداناه وتكون ما مصدرية ويجوز ان تكون في موضع الحال كانه قال نعيده اول الخلق مماثلا للذي
بداناه وصح الحال لانه من الضمير المعرف في نعيده ويجوز ان تكون كما بدانا متعلقا بنطوي
منصوبا على المصدر اي نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل والمصدر المذكور
للتشبيه تارة يوافق المشبه به في اللفظ والمعنى وتارة يخالفه واذا خالفه فقد يكون
الاول بامر عام والثاني بامر خاص وقد يكون بالعكس وقد يكونان جميعا من كون بلفظ خاص
والمراد تشبيهه بالامر العام وهذا من القسم الاخير ومن سورة الحج قوله تعالى يدعو لمن بالقاهره سنه ثلثين
ضره اقرب من نفعه فيه اقوال منها ان يكون يدعو تاكيدا ليدعو الاولى وما بعدها مبتدا
وخبر واستونف فان التاكيد اللفظي لا يفصل بينه وبين مؤكده بما يحتمل ومنها ان ذلك
في قوله ذلك هو الضلال البعيد بمعنى الذي وهو الضلال البعيد صلته وهو في موضع نصب
مفعول ليدعو كانه قال يدعو الذي هو الضلال البعيد وما بعده مبتدا وخبر ودخل عليه
اللام وليس بقوي لان اسم الاشارة لا يقع عند البصريين بمعنى الذي وهو ملغا ايضا عند
من جهة ومنها ان اللام زايدة مقحمة في موضع نصب مفعول ليدعو وليس بسهل لان اللام

المفتوحة

المفوحة لا يراد بين الفعل ومفعوله ومنها قول من قال ان اللام مقدمة عن موضعها
والتقدير يدعو لمن ضره اقرب من نفعه وليس يجيد ايضا لان لام الابتدا لا تعدم عن موضعها
ومنها قول من قال ان يدعو بمعنى ينادي ويقول فيجب ان تكون مفعوله جملة كما تقع مفعول
يقول فيكون ضره اقرب من نفعه مبتدا وخبرا في موضع نصب والقائلون بهذا منهم من يقول
خبره محذوف تقديره اله وجعلوا الدعا والقول على انه في الدنيا فاورد عليهم انهم لا يعتقدون
الصنم بان ضرها اقرب من نفعها فاجيب بان ذلك من قول الحاكي واذا حكى حاك كلاما
فله ان يصف المخبر عنه بما يجلي له بما ليس في كلام الشخص المحكي عنه ومثاله انه لو قيل لك زيد
قام لجاز لك ان تحكي لمن يعرف انه خياط فتقول قال فلان زيد الخياط قام ولذلك لو كان وصفه
قبيحا او حسنه ومنهم من قال الخبر لبيس المولى ولبيس العشير ويكون هذا القول لهم في الاخرة
قوله تعالى كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم يجوز ان يتعلق قوله من غم بيخرجوا اي يخرجوا
من اجل الغم ويجوز ان يتعلق بارادوا اي كلما ارادوا من اجل الغم ان يخرجوا فاخر عن مفعول
ارادوا لان المفعول اولى بالتقديم ويجوز ان يكون بدلا من قوله منها بدل الاشتمال والضمير
محذوف للعلم به اي من غم فيها وشبهه قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السما ما فتصبح
الارض مخضرة فاذا قيل لم قال الفا للتعقيب من غير مهلة واصباح الارض مخضرة
بعد النزول انما يكون بمهلة فالجواب ان هذه الفا فا السببية وفا السببية لا يشترط
فيها ذلك وانما شرطها ان يكون ما بعدها متسببا عن الاول كما لو صرح بالشرط الا ترى الى
صحة قولك ان يسلم زيد فهو يدخل الجنة مع العلم بالمهلة العظيمة بينهما ولو سلم هاهنا انها لمجرد
العطف لم يلزم ما ذكره من نفي المهلة فان ذلك انما يكون على حسب ما يعده الناس متعقبا والاخر
بعد الاخر يعده الناس متعقبا ولا يعد مثل ذلك فيه مهلة الا ترى الى صحة قولك تزوج
زيد امره بالمخالفة فكان الاتيان بعن ابلغ للتنبيه على هذا الغرض لما فيه من ذكر المخالفة
من التنبيه على البعد واكثر بما لا يسع للعاقل ذلك فيه ومما استدل به على ان الامر
يقتضي الوجوب لما تضمنه الامر من الوعيد على المخالفة وهو لازم الوجوب فان قيل
الامر متضمنه الامر بالحذر لمن يخالف وحذر المخالف العذاب لا يعده بعد المخالفة لحصول
السبب المقتضي له وقبلها لا يحذر عنه قلنا هو على اصل وجهين احدهما ان المخالفة
متنوق المعنى المخالفة ولكن لما كان اصل سببها جعل بسببها كانه المحذر منه والثاني ان يكون

شرس زيد فولد له ولد وان كان لا يكون الا بعد مهلة في الوجود ولكن يصح اذا لم يكن الا مهلة الحمل وكذلك قوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة
فخلقنا المضغة عظاما وان كان في كل واحد منها مهلة وجودية يقتضيها مدة تصور الحمل ومن سورة المومنين قوله تعالى وعليها
وعلى الفلك تحملون لان قيل لم جا بعلى والقياس والاستعمال يقتضي في اما القياس فلانه يعني الظرفية كقولك قعدت في الدار واما الاستعمال فلقوله
قلنا احمل فيها واسلك فيها فالجواب ان على في هذا الموضع اوضح من حيث ان غيره مما ذكر فيه ما يكون باطن الفلك وهو الاكثر فعلى تغلب فكانت
في احسن لتحقق معنى الظرفية وبعد معنى على لان المذكور محمولا ثم الازواج كلها وكان ذكرها في باطن الفلك وان على السفن مخصوص بالادميين على
ما هو العادة فلما خصوا في قوله وعليها وعلى الفلك تحملون كانت على ارجح وفي هذا الموضع لم يرد ذلك المعنى من الازواج وانما اريد المخاطبون
خاصة وليسوا في العادة في باطن الفلك وانما يكونون على ظاهرها فاتى بما يدل على معنى الاستعلا تنبيها على هذا المعنى وهذا احسن ممن يقول انما
اتى بعلى لتقدم على في قوله وعليها لما بين الفلك وبين الابل من مشاكلة الحمل فلما اتى بعلى في حمل الابل اتى بها في حمل الفلك لان هذا مراعاة امر
لفظي وما تقدم مراعاة لامر معنوي ولانه بعينه يقتضي المخالفة من وجه اخر لان تكرير الحرف بالمعنى الواحد ليس من باب المجانسة ولا البديع
فلا يحسن ان يخالف الاصل لاجله فان قيل لم استعمل ما ذكر من هذا استحسانا على انه كانت على احسن في قوله تعالى انا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون
جاء في ذلك على ما ذكر من تقدم على هو السبب فالجواب عنه من وجهين احدهما ان المراد التنبيه على ذلك المعنى المذكور في قوله احمل فيها فاختير
الكلام للعلم به لجريه على ذلك المجرى والثاني هي المثبتة ان يكون ذلك الامر اللفظي مرجحا الاتيان بعلى لا على انه مستقل في السببية فيكون حينئذ
المعنى المذكور هو المقتضي لجواز على ويكون على مرجحة لاحد الجائزين ولا يلزم من كونها مرجحة ان تكون سببا مستقلا واما قوله فاذا استويت انت ومن
معك على الفلك فانه اتى بعلى لما في الاستوا من معنى الاستعلا الا ترى الى قوله ثم استوى على العرش وقوله قد استوى بشر على العراق واما قوله
اركبوا فيها واركبا في السفينة وقوله فاذا ركبوا في الفلك فلا يقصد فيه معنى الركوب من معنى الثبوت كقوله ولاصلبنكم في جذوع النخل لان استعمل في
الصلب لقصد معنى الثبوت واستعمالها في الركوب ابلغ وجد ومن سورة النور قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا
باربعة شهدا الى اخرها استدل بهذه الاية على ان الحد ورد رجع الاستثنا فيها الى الجميع وليس بمستقيم اما الجلد فلم يرجع الاستثنا اليه باتفاق
واما قوله واولئك هم الفاسقون فانا نحكم بفسقهم بغير تعليق منع الشهادة لان من المرجوح فلا يعود رجوع الاستثنا اليها
اذ لم ينفيها قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم المتباعد لما في المخالفة
من معنى التباعد والحيد كان المعنى الذين يحيدون عنه امره بالمخالفة فكان الاتيان بعن ابلغ للتنبيه على هذا الغرض

المعنى فلعل الذين وقعت منهم المخالفة ذلك يستدركوا ما فعلوه بالتوبة والرجوع الى الله
فيكون ذلك سببا لرفع العذاب عنهم ومن سورة الشعراء قوله تعالى قال وما علمي بما كانوا يعملون
ان كان المراد بالارذلون اصحاب الصناعات الخسيسة على معنى الاستهانة بهم لحقارتهم عندهم
باعتبار صنائعهم فيكون معنى قوله وما علمي على معنى نفي ان يتعلق العلم بالصنائع احوال اصحابها
وبواطنهم اي ان الصنائع لا اعتبار بها اذا كانت الديانة مستقيمة ولذلك اعقبه بقوله ان
حسابهم الا على ربي والحساب انما يكون باعتبار افعال الديانات فيه على ان المراد ذلك
لا غيره وان كان المراد واسفل الارذلون باعتبار افعال الديانات اما لان صنائعهم دلت
على ذلك في اعتقادهم على تسفل الكلام منهم فيكون وما علمي نفيا لما ادعوه اي ان ذلك غير
معلوم لي فلا يكون معلوما لكم وكانه رد عليهم ادعاءهم بعلم بواطنهم واعقبه بقوله ان حسابهم
الا على ربي تنبيها على ان ذلك مما لا يعلمه الا الله والباء متعلقة بعلمي وما استفهامية اشبعت
الالف كانه قال ما هو المعروف عندهم فيها قوله تعالى كذلك سلكناه في قلوب المجرمين
لا يؤمنون به حتى يروا العذاب الاليم فياتيهم بغتة وهم لا يشعرون فيقولوا هل نحن منظرون
قال عقب الاتيان بغتة بعد الرؤية ولا يستقيم ظاهرا اتيانه بغتة بعد ان شوهد وروي
فلابد من حمله على وجه يصح فيه معاقبة الاتيان له وهو على وجهين احدهما ان يراد بالرؤية
مشارفتها ومقاربتها فيستقيم تعقيبه بالاتيان بغتة واطلاق الفعل بمعنى مشارفته وقربه
كثير قال الله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية والمعنى اذا قارب
حضور الموت ولذلك اذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن ومعلوم ان الامساك
لا يكون بعد بلوغ الاجل وانما المراد فقاربن بلوغ الاجل ويدل على ان بلوغ الاجل ظاهر
في انقضاء العدة قوله واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فلا تعضلوهن الاية الوجه الثاني قوله فياتيهم
بغتة اخذه لهم بعد رؤيته هو البغتة فلا يلزم من رؤيته ان يكون اخذا لهم وهم لا يشعرون
لانهم قد يرونه ولا يعتقدون انه عذاب البتة فياخذهم بغتة وهم لا يشعرون كقوله تعالى
وان يروا كسفا من السماء ساقطا يقولوا سحاب مركوم وقد يرونه ويحتملونه عذابا ولكن
لا يعتقدون انه لهم فياخذهم بغتة بعد رؤيته كمن يرى نارا وياخذه بغتة فيصح ان يقول
رايت النار فاخذتني بغتة من غير ان اشعر باخذها لا برؤيتها ومن سورة النمل قوله تعالى ولقد
ارسلنا الى ثمود اخاهم صالحا ان اعبدوا الله فاذا هم فريقان يختصمون يجوز ان يكون اذا متعلقة بمحذوف
دل

دل عليه معناها الذي هو المفاجاة كانه قيل فوجئوا اختصاما او كانوا او حصلوا ويجوز ان
يتعلق بما في فريقان من معنى الفعل لان المعنى فاذا هم متفرقون على ذلك مختصمين افترقوا ويجوز
ان يتعلق بيختصمون اذا لم يجعله صفة لان الصفة لا تتقدم على ما يعمل فيها كانه قيل يختصمون
اختصموا واما يختصمون فيجوز ان يكون صفة لفريقان ويجوز ان يكون خبرا بعد خبر ويجوز
ان يكون حالا اما في فريقان من معنى الفعل اي افترقوا مختصمين ويجوز ان يكون حالا مما في اذا
من معنى الفعل وذلك شرط ان يجعله معمول المحذوف لا لفريقان ولا ليختصمون الا ترى
انك اذا جعلت منها في قولك زيد فيها قائم متعلقا بقائم لم يجز ان ينتصب عنه حال ولا غيره
ولكن ينتصب عن العامل فيه فكذلك هذا ومن سورة القصص قوله تعالى ليجزيك اجر ما
سقيت لنا ما مصدرية والمعنى ليجزيك اجر سقيك لنا لانه الذي فعله الا ترى انه قوله فسقى
لهما ولا يحتمل ان يكون موصولة لانه لا يلزم ان يكون للغنم لان المعنى ليجزيك الذي سقيته
لنا والذي سقاه لنا هو الغنم والاجر انما يكون على فعله لا على ما تعلق به فعله فيلزم ان يكون التقدير
اجر سقي الغنم التي سقيتها لنا فيحتاج الى تقدير سقي اجر مع الضمير العائد على الموصول
من غير حاجة قوله تعالى واذا سمعوا اللغو اعرضوا عنه وقالوا لنا اعمالنا ولكم اعمالكم
سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين اذا ظرف لما يستقبل من الزمان وفيه معنى الشرط غالبا واحترز
بذلك عن مثل قوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى واشباههما فانه لا يستقيم ان
يكون فيها معنى الشرط في هذا المجال لانه يلزم ان يكون ما قبلها هو في المعنى شرطها ولا يستقيم
ان يكون القسم الانشائي مشروطا لوجهين احدهما ان الانشاء ثابت فلا يقبل تعليقا ومنهما
ان المعلق انما يكون في المعنى خبرا والانشاءات ليست اخبارا ومنهما انا قد علمنا ان القسم
ثابت في قصد المتكلم وما كان كذلك لا يصح تعليقه واللغة الفصيحة ترك الجزم باذا فيقال اذا
تكرمني اكرمك واللغة القليلة الجزم والفرق بين ان وبين اذا في اصل الوضع ان اذا ان
تدخل على الامور التي لا بد من حصولها كقولك اذا طلعت الشمس ومن ثم لم يجزموا بها لكونها
فارقت الشرط الصريح في الابهام الا ترى ان متى لما جرت في الابهام مجرى ان جزموا بها اتفاقا
قالوا متى تكرمني اكرمك فعلى اللغة الفصيحة لا يقال تقعوا في موضع جزم وعلى الاخرى هو
في موضع جزم وقد اختلف في عامل اذا الشرطية فاكثرهم على ان العامل جوابها واقلهم على ان
العامل شرطها وقياسها في القول في متى وانما الذي حمل الاكثرين على اعمال جوابها انهم حملوها على معنى الاضافة
لما كانت في المعنى منسوبة اليه وهو محقق فلما حملوها على الاضافة

وبطل ان يكون الفعل المضاف اليه في المعنى عاملا في المضاف لانه لو عمل فيه لادى الى ان يكون
الشي عاملا معمولا من جهة واحدة وبيان ذلك انه اذا كان مضافا اليه الزمان لم يكن عاملا
فيه الا من جهة كونه زمانا له ومعنا كونه زمانا له انه وقع فيه وان اعملنا الفعل في الظرف
فانما نعمله باعتبار انه وقع فيه ومعنى وقوعه فيه كونه زمانا له فصار المعنى الذي عمل به
الاول هو المعنى الذي عمل به الثاني وذلك ما اردناه وفي متى وشبهها مما لم يكن المعنى
لم يحكموا بالاضافة ولما لم يحكموا بالاضافة لم يكن مانع من عمل الفعل في الظرف لزوال المانع
بزوال الاضافة ولم يبعد ان يعمل متى في الفعل جزما لانه عمل بجهة اخرى غير الجهة التي عمل
فيها الفعل الا ترى ان المعنى الذي عملت به متى كونها تضمنت معنى الشرط والمعنى
الذي عمل به الفعل فيها كونها زمانا له واقعا فيه فصار المعنى الذي عمل به الفعل فيها
غير المعنى الذي عمل به الفعل واما من زعم ان العامل في الجميع الجواب فليس بجيد
لوجوه احدها انه يصير الكلمتين جملة واحدة لان الظرف مع عامله لا يكون الا جزا من الكلمة
وقد فهم ان الشرط جملتان مرتبط بينهما الشرط باعتبار الشرطية كما في قولك ان يكرمني اكرمك
ومنها ما يثبت من مثل قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسما الحسنى ومعلوم انه ليس في الجواب
ما يصح ان يكون ناصبا ومنها ان يودي الى ان يكون الظرفان المتضادان واقعا
فيهما الفعل الواحد في مثل قولك اذا اكرمتني اليوم اكرمتك غدا ومعلوم انه اذا جعل
العامل الجواب وجب ان يكون الاكرام واقعا فيه لو قد علق بغد على معنى وقوعه
فيه وقيد الاول باليوم على معنى انه هو فيجب ان يكون الاكرام الواحد واقعا في اليوم
وفي غد جميعا وهو باطل من حيث المعقول ومن حيث ما فهم من مقصود المتكلم اذ الم
يدل الا الاكرام الجزاي واقع في اليوم واما من فرق بين اذا ومتى باعتبار التعلق
المقدم فليس ايضا بجيد لما ذكرناه فالاولى ان يكون العامل فيهما جميعا فعل الشرط وما
ذكروه من انه مضاف يلزمهم في متى فالذي جزم به في متى يقدر مثله في اذا وذلك
انهم لا يقدرون مضافا بل يقدرون واقعا فيه كوقوع فعل الشرط في الزمن المذكور معه
كقولك ان تضرب زيدا اليوم اضربه غدا ولا خلاف ان اليوم متعلق بفعل الشرط فكذلك
ههنا فان زعم انه ههنا متعين وفي متى غير متعين فليس بمستقيم لان التعيين ليس في اذا
وانما هو في الفعل المذكور بعدها على انه معنى ليس مشكوكا فيه واما معنى ثبتهما جميعا

لهما

بهما على حد سوا فلو قدر في اذا مضافا لوجب ان يكون في متى كذلك الا ترى ان نسبة الزمان
في اذا اكرمتني في المعنى كنسبته في قولك متى تكرمني ومما يوضح ذلك ان الذين جزموا بها ذا اجروها
مجرى متى والعامل عندهم فيه فعل الشرط لا غير ومعلوم ان معنى الزمان بالنسبة الى
الفعل مع الجزم كمعناه مع عدم الجزم واذا كان المعنى فيهما سواء وجب ان لا يكون مضافا في
احدهما فليس في الاخر واما سمع فهو من الافعال المتعدية الى واحد في التحقيق كقولك سمعت
كلاما وشبهه وقد يتوهم انه متعد الى مفعولين من جهة المعنى والاستعمال اما المعنى فلانه
يتوقف على مسموع منه كما يتوقف السرقة على مسروق منه فالوجه الذي تعدى به السرقة الى
مفعولين موجود في السماع واما من جهة الاستعمال فلقولهم سمعت زيدا يقول ذلك وسمعت
زيدا قائلا وقوله تعالى هل يسمعونكم اذ تدعون فلولا ان الفعل يتعدى الى مفعولين لم يقل
اذ تدعون لان المعنى حينئذ هل يسمعون دعاءكم اذ تدعون وذلك لاحن والجواب
عن الاول ان السرقة ليست كالسماع من حيث ان السرقة لا تعقل باعتبار معناها الذي
وضعت له الا بمسروق منه الا ترى انك لو قدرت شيئا موجودا ليس في يد احد واخذته
خفية لا يقال له سرقة لفقدان المسروق منه بخلاف السماع فانك لو قدرت غافلا عن المسروق
منه لم يفهم معنى السرقة ولو قدرت غافلا عن المسموع منه لم يتعذر معنى السماع وانما المسموع
منه بالنسبة الى السمع فكما ان الشم لا يتعدى الا الى واحد باتفاق فكذلك السماع واما الجواب
عن الثاني فانهم لما حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه للعلم به وجب تقديره باعتبار
قرينته وقرينته لا يكون الا صوتا وقد بين حاله بخصوصه ليست مفهومة من ذلك المعلق
فعاملا ويقول ذلك في موضع نصب على الحال وليس مثل قولك سمعت قول زيد قائلا ولا مثل
ضرب زيد ضاربا بالسوط لانه ههنا قد رفع الاول ولم يقدر مثله او نوعه فائدة في ذلك ويحتج
قوله هل يسمعونكم اذ تدعون على ان المقدر هل يسمعون اصواتكم وهو ابلغ في المعنى المقصود
من هل يسمعون دعاءكم لانه اذا تحقق انهم لا يدركون نفس الصوت فهم في انتفاء ادراك الدعاء
احرى واولى والعفو اسم لما لا فائدة فيه من الكلام فيجوز ان يكون ههنا مصدرا موصوفا
به كانه قيل الكلام اللغو اعرضوا عنه جواب لا اذا والمقصود من سياق الاية ذكرهم بالرفق
واللين مع المعرفة والايمان وهذه كانت صفتهم لذلك قصدا منهم الى دعائهم والتلطف في ارشادهم
متعرضين عما يقولونه من اللغو ما هم فيه يقصدون به ارشادهم وهدايتهم وذلك معلوم

لو تقلب صوتا لم يتغير حيا السمع بالنسبة الى المسموع كلها
الى السمع كالشم من المشموم بالنسبة

من عوائد الداعين والمدعوين فإنهم لو نادوهم من أول الأمر لكان سببا في اللجاج والعناد وإذا لاطفوهم ولانوا لهم في القول وطلبوا المناصفة كان ذلك أدعى إلى القبول وأشفى للعناد واللجاج وقوله وقالوا لنا أعمالنا إنما قدموا ذكر أعمالهم لأنها عندهم ليست بالجيدة فقدموها وأشبعوا عاقبة أمرها لا يعنيهم مثل قوله تعالى وإن كذبوك فقل لي عملي ولكم عملكم وقدم الخبر في قوله لنا أعمالنا ليعلم من أول الأمر أولهما أن يكون منسوبا إلى غيرهم ليقوى المعنى المقصود من جميع وجوهه وقوله سلام عليكم ليس من باب وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما لأن ذلكم بات في ظاهر الأمر لا يستوي لأن المعنى المتاركة أي سالمونا ونسالمكم ويجوز أن يكون منه وعدل إلى الرفع كما عدل في التحية إلى الرفع في الوجه المختار ويجوز أن يكون ذلك منهم قصدا في الدعاء لهم إلى الإرشاد ليكون أبلغ في المقصود الذي توجه في الدنيا والدين ويجوز أن يكون مستعملا فيها على معنى الإعراض عن مثل ذلك لأنه كثر استعماله في العرف عند المفارقة فلا يقصد إلى المعنى المفارقة استعمل ما هو مستعمل عندها كما تقول لمن يأتي بما تكرهه سلام عليكم تريد أنك إذ دمت على هذا كان سببا للمفارقة وقوله لا نبتغي الجاهلين يجوز أن يكون من خطابهم لهم ولا يلزم أن يكون في لفظهم ذكر الجاهلين وإنما ذكر الجاهلين عند حكاية قولهم من كلام الحاكي إذ المقصود تعريف الذات المقول لها ذلك للمخاطبين كما تقول منكرا على إنسان ضرب زيد لم ضربت هذا الرجل الصالح إذا كانت تلك الصفة عند المخاطب أو عند المتكلم ويجوز أن يكون ليس من خطابهم لهم ولكن قالوه لأنفسهم أو لغيرهم من المؤمنين ويجوز أن يكون لفظ الجاهلين من قولهم ويجوز أن يكون من الحاكي أيضا على الوجه الأول ليشمل ذكر الحكم والعلة بلفظ واحد والجمل كلها في موضع نصب على المصدر المؤقت للقول عند المحققين وفي موضع نصب على المفعول به في قول الأكثرين والصحيح أن القول عن متعدد وأن ما ذكر بعده من مثل ذلك مصدر والدليل عليه أنه لو كان مفعولا به لكان غيره مما يوقف عقليته عليه وليس كذلك وبيان أنه ليس غيره أنك إذا قلت قلت قعد ائتمل دلالة على القول كما أنك إذا قلت قعدت قعودا لعل القعود وكما أنك إذا ذكرت قعودا خاصا لا يخرجه عن المصدرية وزيد قائم في قولك قلت زيد قائم قول خاص كالقرفصاء بالنسبة إلى القعود في كونها قعودا خاصا فيجب أن يحكم عليهما جميعا بالمصدر والمفعول وقائل بالمفعول لما ذكرناه موجب الحكم بالمصدر وإنما توهم أولئك المفعولية من وجه أحدهما

حملهم القول على الملفوظ والمعلوم على المعنى فوجدوا اللفظ باعتبار المعنى يعلقها والأخرى توهموا أن المقول في تعلقه بالمقول كالعلم في تعلقه بالمعلوم وذهلوا أن ذلك المتعلق هو نفس القول وإنما يذكر باعتبار خصوص نفسه بخلاف العلم فإنه ليس بالمعلوم فافترقا

ومن سورة العنكبوت

قوله تعالى فما كان جواب قومه إلا أن قالوا المراد في مثل هذه المواضع بما بعد الأحضر المقول فهو كالعلم في المعنى لأنك إذا أطلقت القول بلفظه ومعناه أو بمعناه كان كالعلم في صحة وقوعه وقوع المفردات إلا أنه مصدر المعبر عنه باعتبار معناه فالمعنى وقد ذكر قول قبله كأنهم قصدوا إلى النسبة على أن المراد مضمون الجملة فيقول قولك زيد حسن صدق أو كذب وما أشبه ذلك فإذا ثبت ذلك كان جعل مثله اسما لكان أوضح لأن الأعلام وما نزل منزلتها أظهر في التعريف من غير المضمرات فإذا أحسن جعلها اسما في هذا المحل لم تشبههما على الألفاظ ولا معناها إنما المعنى ولأن المقصود أن لا جواب إلا هذا ولو قدم لكان المعنى ما هذا الجواب وهما مختلفان لأنه على المعنى الأول لو قدر أنهم جاءوا بالحزم استقيم منه على المعنى الثاني لو قدر أنهم ألف جواب أحزم المستقيم منه وأما من جهة اللفظ فلأنك لا تجد كان الناقصة داخلة على أن المصدرية مناسبة ألا ترى أنك لا تقول كان أن تقوم خيرا لك لأنها لما كانت مصدرية شبهوها في امتناع دخول عوامل الابتداء عليها بأن المشددة المصدرية لأنها مثلها في كونها حرفا مصدريا موصولا الأجلة وإذا تقرر ذلك تعين النصب في مثل قوله فما كان جواب قومه

ومن سورة لقمان

قوله تعالى وإن جاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم لا يستقيم أن يكون ما ليس لك به علم بدلا لأمرين أحدهما أن تعالى أشرك زيدا كذا يتعدى إلى جعله شريكا له وهم كانوا يجعلون شركاء لله كما قال تعالى وجعلوا لله شركاء ومنه قوله تعالى حكاية عن إبليس إني كفرت بما أشركتموني من قبل أي بجعلكم إياي شريكا وأما قوله وكفرنا بما كنا به مشركين فإنما عدي بالباء لتقدمه على اسم الفاعل كما تقول أنا بالله مستعين والثاني أنه لو جعل بدلا لكان من بدل الغلط والقرآن منزه عن ذلك لأنه لا يستقيم فيه نوع من أنواع البدل وذلك أوضح فالوجه أن تعالى أنه مفعول تشرك ولو جعل تشرك بمعنى تكفر وجعلت ما نكرة موصوفة أو بمعنى الذي بمعنى كفرا أو الكفر ويكون نصبا على المصدر لكان وجها حسنا قوله تعالى ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر من قرأ والبحر بالنصب فمعطوف على اسم أن وما بعده خبر له أي لو ثبت أن البحر يمده من بعده سبعة أبحر واستقيم أن يكون يمده حالا

في قراءة النصب لانه يؤدي الى تقييد المسند الجامد بالحال لانها انما تجيء للفاعل او المفعول
وفي المبتدأ لا فاعل ولا مفعول وهو ممتنع ويؤدي الى ان يكون المبتدأ لا خبر له الا ترى انه لا يستقيم
ان يكون خبر الاول لجري لان الاعلام جر للاول فلا يستقيم ان يقدر مثلها خبرا له واما من قرأ بالرفع
فمعطوف على الفاعل بسبب المراد بعد لو وهو أنّ واسمها وخبرها جميعا المقدرة بالمفرد المصدر
من خبرها ان امكن والا قدر لو ثبت فاذا قلت اعجبني ان زيدا ضارب فمعناه من ضرب زيد واذا قلت
سرني ان زيدا اخوك فمعناه سرني كون زيد اخاك والتقدير ههنا ولو ثبت كون ما في الارض
من شجرة اقلاما والبحر فالبحر معطوف على ما هو في معنى الكون المقدر رفعه لا يصح ان يكون
خبرا لان الفاعل لا خبر له فيجب ان يكون حالا اي ولو ثبت البحر في حال كونه ممدودا بسبعة
ابحر والمعنى عليه ولا يستقيم ان يقال ان البحر معطوف على موضع أنّ لأنّ العطف على الموضع
في أنّ شرطه ان تكون مكسورة مثل ان زيدا قائم وعمرو او في تأويل المكسورة في الاصل مثل
علمت ان زيدا قائم وعمرو ومثل ان الله بريء من المشركين ورسوله لوقوعه بعد قوله واذان
بمعنى واعلام فكان بمنزلة قوله علمت ان زيدا قائم وعمرو وانما لم يعطف على المفتوحة لفظا
ومعنى لانها واسمها وخبرها باق ولا يجوز لاحد مثل لان فلو ذهبت تقدر أنّ في حكم العدم
لاخللت بموضوعها بخلاف انّ المكسورة فانها لا تغير المعنى فجاز تقدير عدمها لكونها للتاكيد
المحض كما جاز تقدير عدم الباء المؤكدة في قولك فلسنا بالجبال ولا الحديدا

ومن سورة الم السجدة

قوله تعالى واما الذين فسقوا فمأواهم النار الى قوله ذوقوا عذاب النار فان قيل لم اعيد
ذكر النار ظاهرا ولم يستغن بالضمير عن الظاهر لتقدم الذكر في قوله فمأواهم النار
فالجواب من وجهين احدهما ان سياق الاية التهديد والتخويف وتعظيم الامر فوقع
ظاهر لفظ النار من ذلك ما ليس في الضمير الا ترى الى قوله لا ارى الموت يسبق الموت
شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا ومثل ذلك في جعل الظاهر موضع الضمير لغرض في سياق
الكلام وان اختلف المعنى قوله تعالى انا لا نضيع اجر من احسن عملا وانا لا نضيع اجر
المصلحين ومثل ذلك في القرآن كثير والوجه الثاني ان الجملة الواقعة بعد القول حكاية لما يقال لهم
يوم القيامة عند ارادتهم الخروج من النار فلا يناسب ذلك وضع الضمير موضع الظاهر
لان القول لهم انما هو بذكر النار وليس قولهم حسن ينعقد ما عليه ذكر النار حتى يقال لهم
ما تضمن وانما انه ذكر النار قبلها ههنا عند ذكر الجملة التي قبلها اخبارا عن احوالهم فلا يستقيم تقديرها

الاخبار بما يقال لهم في الآخرة ذلك الوقت ذكر الكلام على اشتغاله الا ترى انك لو قلت جاءني
غلام زيد وقلت لم يسافر زيد لم يحسن وقوع المضمر ههنا موقع الظاهر وان تقدم الذكر
وسببه ما ذكرناه

ومن سورة الاحزاب

قوله تعالى ليجزي الله الصادقين بصدقهم ويعذب المنا
فقين كيف تكون بصدق المؤمنين المتقدم علة لجزاء الصادقين وتعذيب المنافقين والجواب
انه قد تقدم ذكر صدق المؤمنين ونفاق الكافرين بقوله من المؤمنين رجال صدقوا وقوله
في المنافقين واذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله الا غرورا ثم اتصل
الكلام الى قوله ليجزي الله فيتعلق التعليل المختلف بالفعلين المختلفين والمراد التفصيل فيكون المراد
صدق المؤمنون ليجزيهم الله وكذب المنافقون ليعذبهم الله ويجوز ان يكون متعلقا بفعل مقدر
دل عليه ما قبله كأنه قيل قضى الله ذلك ليجزي الصادقين ويعذب المنافقين وهو احتمل امرين
احدهما انه فعل واحد متعلق بالقضيتين جميعا والاخر انه يكون التعليل على ظاهره وفي الاول
لا يكون على ظاهره بل يكون في الصادقين على ظاهره وفي المنافقين على ان يكون للعاقبة لان المنافقين
لم يقولوا ذلك لقصد ان يعذبوا فيحمل على احدهما ولكن اما استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه
واما استعماله على المجاز فيهما جميعا والله اعلم

ومن سورة سبا

قوله تعالى غدوها شهر ورواحها
شهر الفائدة في اعادة لفظ الشهر الاعلام بمقدار زمن الغدو وزمن الرواح والالفاظ
التي تأتي مثنية للمقادير لا يحسن فيها الاضمار الا ترى انك تقول زنة هذا مثقال وزنة هذا مثقال
فلا يحسن الاضمار كما لا يحسن في المميز وايضا فانه لو اضمر فالضمير انما يكون لما تقدم باعتبار
خصوصيته واذا لم يكن له وجب العدول عن المضمر الى الظاهر الا ترى انك لو اكرمت
رجلا وكسوته لكانت العبارة اكرمت رجلا وكسوته ولو اكرمت رجلا وكسوت غيره لكانت
العبارة اكرمت رجلا وكسوت رجلا فتبين ان ذلك ليس من جعل الظاهر موضع المضمر
لما تبين من انه لو اتى بالمضمر لم يستقم وقوله تعالى اعملوا آل داود شكرا يجوز ان ينتصب
على انه مفعول من اجله اي اعملوا من اجل الشكر على احسانه ويجوز ان يكون منصوبا على المصدر
لان المراد امرهم بالعمل الذي هو شكر لانه نوع منه فيكون من باب قعد القرفصاء واما لانه اذا عملوا فقد
شكروا ذلك شكرا لاحتمل العمل عليه فيكون من باب كتاب الله ويجوز ان ينتصب على الحال كانه
قال شاكرين فاوقع لفظ المصدر موقع الحال ويجوز ان يكون منصوبا على انه مفعول به كأن العمل له
تعلق بالشكر كما تقول علمت كذا فاجراه لذلك مجرى المفعول به قوله تعالى فلما خر تبينت الجن

ان لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا فيه قولان احدهما ان تكون تبين بمعنى وضح فيكون ان لو كانوا مع
ما في حيزه في موضع رفع بدلا من الجن وهو بدل الاشتمال اى وضح انهم لو كانوا يعلمون الغيب
ما لبثوا في العذاب اى وضح امرهم في جهلهم بالغيب والثاني ان تكون تبين بمعنى علم فيكون على حذف
مضاف من الجن وحذف مضاف من كانوا اى تبين ضعفا الجن او اتباع الجن ان لو كان روساهم
اى تبين الضعفا الذين كانوا يوهمونهم علم الغيب جاهلون به فما بعده مضاف من الجن على
ان معنى تبين وضح وجعل ان لو كانوا مع ما في حيزه بدل كل من كل اى تبين امر الجن ان لو كانوا
متعذر *ومن سورة فاطر* قوله تعالى ما يذكر فيه من تذكر لا يستقيم ان يكون
ما نافية لوجهين من حيث اللفظ ومن حيث المعنى اما اللفظ فلانها تحجب بطعمها عن نعمركم من
حيث ان نعمركم لا يجوز ان ينفي من معموله وهو خلاف الظاهر وايضا فان الضمير يرجع الى
غير مذكور في قوله فيه واما من حيث المعنى فلان قوله او لم نعمركم انما سيق لبيان التعمير
وتوبيخهم على تركهم التذكر فيه فاذا جعل قوله ما يذكر نفيا كان فيه اخبار عن نفي تذكر
متذكر فيه لزم ان لا يكون تعميرا وهو خلاف قوله او لم نعمركم *ومن سورة يس* قوله تعالى
الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون العامل في كم قوله اهلكنا لان كم
لا يعمل فيها ما قبلها وتكون الجملة معمولة يروا وانهم اليهم لا يرجعون مفعول لاجله لانهم
يعدمون وبعض البصريين يجعل كم اهلكنا قبلهم من القرون معترضا وانهم اليهم لا يرجعون
معمول يروا والزجاج انهم اليهم لا يرجعون بدلا من كم اهلكنا قبلهم من القرون وهذا
يودي الى مذهب الكوفيين في اعمال يروا في كم لان العامل في البدل عامل في المبدل منه
والبدل هنا انهم اليهم والعامل فيه يروا والمبدل منه كم اهلكنا وان اعتذر عنه بانه
اراد يروا عاملة في كم اهلكنا معنى فضعيف من جهة ان انهم معمول لفظا فلا يستقيم
ان يكون بدلا مما ليس معمولا لعامله قوله تعالى ولهم ما يدعون سلام قولا في رفعه
اوجه احدها ان يكون بدلا من قوله ولهم ما يدعون تقديره ولهم سلام ويكون قوله
سلام وجها على هذا التاويل احدها السلامة فلا يحتاج الى تقدير كانه قال ولهم السلامة
والاخر ان يكون السلام المعروف ويكون ذلك من الله او من الملايكة ويكون المعنى ولهم ما
يتمنونه من الملايكة او من الله او من الجميع ويجوز ان يكون مرتفعا على معنى هو سلام تفسيرا
لما يدعونه على المعنى ويجوز ان يكون مرتفعا على معنى تعالى لهم سلام استيناقا او حالا لا مكث

بدمشق سنة احدى وعشرين

بالقاهرة سنة ثلث عشرة

بالقاهرة سنة ثلث عشرة

[illegible]

الضمير في يدعون اى مقولا لهم سلام وقولا ويجوز ان يكون منصوبا بفعل مضمر محذوف
مفعولا اعني قولا او امدح قولا او على المصدر من القول المقدر مع سلام على احد الا وجه
او بفعل اخر مقدر له على الاشتقاق تقديره تعالى لهم قولا قوله تعالى وما علمناه الشعر
وما ينبغي له تعالى ما ينبغي بمعنى ما يستقيم عقلا كقوله تعالى وما ينبغي للرحمن ان يتخذ ولدا وتعالى
ما ينبغي بمعنى انه ما يفعله الله لمصلحة علمها كقوله تعالى وما علمناه الشعر وما ينبغي له وكقوله
تعالى وما تنزلت به الشياطين وما ينبغي لهم وما يستطيعون وتعالى ما ينبغي في الحرام والمكروه
والمصلحة التي علمها الله انه لو كان ممن يقول الشعر لتطرقت التهمة عند كثير من الناس في ان
ما جاء به من قبل نفسه لتقوته عليه بقوة الشعر كما جعله امما لذلك الا ترى الى قوله وما كنت
تتلوا من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك اذا لارتاب المبطلون ولذلك قال في عقيب هذه
الاية ونحو القول على الكافرين لانه اذا انتفت الريب لم يبق الا المعاندة فيحق القول عليهم
حسن *ومن سورة والصافات* قوله تعالى انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب يطلق الزينة على
ما يزين به ويطلق على المصدر كقولك زانه يزينه زينة فمن قرا بزينة الكواكب بالاضافة وهم الاكثر
احتمل ان يراد ما يزين به فاضيف الى الكواكب اضافة خاتم الحديد لما كان ما يزين به من اصناف
متعددة فاضيف الصفة لبيان انه المراد ويجوز ان يراد المصدر على ان التزيين وقع بما
اشتملت عليه الكواكب من الصفات المخصوصة من النور والترتيب والهيئة المخصوصة التي
هي عليها فاضيفت اليها كاضافة ضرب الى زيد وقراة حمزة وحفص بزينة منونة والكواكب مخفوض
على انه بدل او عطف بيان فيكون الزينة على ما يزين به اذ لا يستقيم ان يكون الكواكب بدلا او
عطف بيان من الزينة التي هي المصدر وقرا ابو بكر بزينة منونا والكواكب منصوبا على ان
يكون منصوبا بفعل مقدر اعني الكواكب فيكون زينة ايضا بمعنى ما يزين به لان الكواكب لا تفسر
لها الا ان يقدر اعني تزيينه الكواكب وحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فيجوز
ان يكون بمعنى المصدر ويجوز ان يكون في قراءة ابي بكر بدلا من السماء على انه بدل الاشتمال كانه قيل
انا زينا السماء الكواكب في السماء الدنيا بزينة فتكون الزينة بمعنى المصدر واما قول من قال
ان الكواكب بدل من زينة على المحل فضعيف ضعف قولهم مررت بزيد اخاك فلا
ينبغي ان يحمل عليه قراءة ثابتة صحتها ووجه ضعفه انه اذا جعل بدلا كان في المعنى معمولا للعامل
الاول ولا يستقيم ان يكون العامل الاول متسلطا باعتبار المعنى المقصود بنفسه الا ترى انك

بدمشق سنة اربع وعشرين

بدمشق سنة اربع وعشرين

لو قلت في مررت بزيد اخاك مررت اخاك لم يجز ولذلك اذا جعلته بدلا **ومن سورة ص** قوله
تعالى حتى توارت بالحجاب الجار والمجرور متعلق بتوارت اما على نحو قولك كتبت بالقلم لانها حصل
لها التواري بالحجاب واما على نحو قولك سكنت بالبلد على معنى انه كانها توارت فيه ويجوز
ان يكون حالا متعلقا بمحذوف والاول اوجه لانه اذا كان حالا متعلقا بشيء محذوف تقديره
مستترة بالحجاب ولا حاجة الى التقدير مع وجود ظاهر يغني عنه مع ان التقدير والاضمار
على خلاف الاصل فلا يصار اليه الا لضرورة ولا ضرورة تلجئ الى ذلك قوله تعالى جنات
عدن مفتحة لهم الابواب في رفع الابواب وجهان احدهما ان يكون في مفتحة ضمير الجنات
ويكون التأنيث باعتبار الجماعة كما تقول جنات مفتحة وتكون الابواب بدلا من الضمير بدل الاشتمال
كما تقول فتحت الجنات ابوابها والابواب منها فحذف الضمير للعلم به كما تقول ضرب زيد
الظهر والبطن والثاني ان لا يكون في مفتحة ضمير وتكون الابواب مرتفعة بها ارتفاع ما لم
يسم فاعله بالاسناد اليه وقد ضعف ابو علي وغيره هذا الوجه من حيث ان شرط اعمال
الصفات ان يكون في السبب دون الاجنبي فلا بد من ضمير يعود على الاول ولا ضمير فان
قيل الضمير محذوف والتقدير مفتحة الابواب منها كان مثل قولك مررت برجل
حسن الوجه وهو ضعيف فان قيل ان الالف واللام قامت مقام الضمير كان
ايضا مثل قولك مررت برجل حسن الوجه فلو كانت الالف واللام تقوم مقام الضمير لم يكن
ضعيفا ولا يحسن ان يقال لو كانت الالف واللام عوضا عن الضمير لجاز مررت بامرأة حسنة
وجهها كما جاز مررت بامرأة حسنة الوجه لانا نقول به على مذهب سيبويه وانا نقول هذا
من يرى امتناع المسألة **ومن سورة غافر** قوله تعالى غافر الذنب وقابل التوب شديد
العقاب ذي الطول غافر الذنب قال الشيخ لا يستقيم ان يكون صفة لقوله من الله العزيز
العليم لان غافر الذنب وقابل التوب معناه انه يغفر الذنوب ويقبل التوب قال الله تعالى
ان الله يغفر الذنوب جميعا وقال وهو الذي يقبل التوبة عن عباده فيكون في معنى الحال او
الاستقبال فيكون اضافته غير محضة فيكون نكرة واجيب عن ذلك بان غافر الذنب
على معنى ثبوت ذلك له وانه اذا كان على معنى ثبوت ذلك له فهو بمعنى المضي فتكون اضافته محضة
فيفيد التعريف فيصح وصف المعرفة به وهذا الجواب وان كان يستقيم في غافر الذنب وقابل
التوب الا انه لا يمكن مثله في شديد العقاب لا تكون اضافته الا غير محضة على كل حال لانه

بدمشق سنة [illegible] وعشرين

بدمشق سنة [illegible]

بالقاهرة سنة [illegible]

صفة مشبهة فلا فرق بين ماضيه وغيره بخلاف اسم الفاعل فلا يمكن الا ان يكون سبق الاعتراض
فاما الحكم بعض النحويين بان شديد العقاب بدل بعد ان حكم بان ما قبله صفات بالوجه الذي
ذكرناه واختار بعضهم ان يكون غافر الذنب من اول الامر بدلا كذا هذا انه تخالف من الصفات
فيجعل بعضها صفة وبعضها بدلا واجرى الباقي عليها بدلا وكانه قال من الله العزيز العليم
من رب غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب وفي هذه الصفات اشكال اخر وهو
قوله ذي الطول فانه معرفة فلا يحسن ان يكون صفة لقوله من الله لانك فصلت بينه وبينه
بالبدل ولا يحسن ان يكون صفة للبدل لانه نكرة وذي الطول معرفة فالاولى ان يقال هو
بدل ايضا بانه من البدل الاول كانه قال من الله العزيز العليم من رب غافر الذنب من الله ذي
الطول وعلى هذا فيستقيم ولكن يتعدد بدل بعد بدل قوله تعالى ان الذين كفروا ينادون
لمقت الله اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون الى الايمان فتكفرون العامل في اذ تدعون على
وجه لمقت الله الاول ومعناه لمقت الله اياكم في الدنيا اذ تدعون الى الايمان فتكفرون
اكبر من مقتكم انفسكم في الاخرة وليس فيه من الاعتراض سوى الفرق بين المصدر ومعموله
بالاجنبي وهو الخبر الذي هو اكبر والجواب عن هذا بان الظروف اتسع فيها وقيل
العامل فيه مقتكم الثاني فيكون المعنى لمقت الله اياكم اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون
فاعترض عليه بانهم لم يمقتوا انفسهم اذ كانوا يدعون في الدنيا فاجيب عنه بامرين احدهما
ان المراد اذ صح لكم تدعون مثل قوله اذ ظلمتم معناه اذ ثبت ظلمكم اي قامت به الحجة عليكم
فعلى هذا يكون اذ تدعون زمن الاخرة لو يكون المراد بانفسكم اما لكم من المؤمنين فيكون
اذ تدعون للدنيا والمراد باللفظ غيرهم ويجوز ان يكون العامل فيه اكبر على التقديرات
كلها ويجوز على الجواب الاول والثاني ان يكون لمقت الله اياكم في الدنيا ولمقت الله في الاخرة
ايضا صالح لهما قوله تعالى كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار قرا ابو عمرو وابن
ذكوان بتنوين قلب فيكون العموم في القلوب مستفادا من غير تاويل لان كلا داخلة عليه
وهو نكرة غير مضاف كقولك ضربت كل رجل فلا يبقى الكلمة مستفادة الا في احاد جنسه
ولا يبقى على هذه القراءة الا وصف القلب بقوله متكبر جبار وهو من صفة الجملة وهو قريب
بوجه من المعنى حسن وذلك ان العرب تصف الجزء الذي يصح نسبة ذلك المعنى اليه على
الحقيقة بما يتصف به الجملة كما نسبه الله كقولك ابصرته عيني وسمعته اذني ووعاه قلبي ومنه

ت

بالقاهرة سنة [illegible]

بالقاهرة سنة [illegible]

قوله تعالى فانه آثم قلبه وقلوبهم وجلة واشباه ذلك كثير ولو قيل انه في الحقيقة صفة ووصف
الجملة به لضرب من السعة لكان صوابا ولكنه لما كان صار كانه الاصل وقرّا بابقي الفواد
باضافته قلب الى متكبر فلا تستفاد العموم في القلوب من الظاهر ولا بد من التاويل لانك
لما اضفت قلب الى المتكبر ومتكبر مفرد عن مضاف اليه كل وجب ان يبقى على حكم الافراد
كما في قولك اكلت كل رغيف زيد او كل رغيف انسان واذا ابطل العموم في ذلك تبطل
العموم فيما اضيف اليه كل لانه انما يعم اذا لم يشتمل على ما يبطل العموم فيه واذا ابطل العموم
فيما اضيف اليه كل وجب حمل الكلمة على اجزاء ذلك الواحد لانه لو عم في الاول لعم في الثاني
وقد بطل العموم في الثاني ولو عم في الاول من غير الثاني لم يستقم لانه ليس للمتكبر الواحد
قلوب حتى يعم فتعلق كل بقلب المضاف اليه باعتبارها توجب ما قبل الامر لان المعنى
الذي يثبت له الاجبار بالطبع على جميع قلوب كل متكبر وذلك حاصل سواء كان محذوفه
مضافه الى المتكبر كانه قيل كذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه وحسن لظهور المعنى المراد وبذلك يندفع المعارض للعموم في القلب
ويحصل الموجب للعموم في المتكبر **ومن سورة فصلت** قوله تعالى قل هو للذين امنوا هدى وشفاء
والذين لا يؤمنون في اذانهم وقر وهو عليهم عمى يجوز ان يكون مخفوضا عطفا على قوله للذين
امنوا وقوله في اذانهم وقر مرفوع على العطف على قوله هدى وفي اذانهم بيان لمحل
الوقر لا خبر للمبتدأ الذي هو وقر لان والذين لا يؤمنون في اذانهم وقر عطف على قوله
للذين امنوا هدى وشفاء فلا بد ان يكون موافقا له في الاعراب فيجب ان يكون المعطوف
على للذين مخفوضا والمعطوف على هدى مرفوع بالابتداء ويكون المخفوض مع تقدير خافضه
هو الخبر كما ان الاول كذلك والا لم يكن معطوفا عليه ولا يستقيم ان يقال اجعل في
اذانهم وقر جملة في موضع رفع معطوفة على هدى لانه يؤدي الى ان يكون المبتدأ جملة
والمعوز لك اذا اخبر عنه لا تحتمل جملة ابدا ويلزم من هذا التقدير ان يكون عطفا على
عاملين وقيل هذا من العطف على عاملين جائز عند المحققين المتاخرين كقولك في الدار
زيد والحجرة عمرو وما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ونظائره وهو كثير ويجوز ان يكون
والذين لا يؤمنون مبتدأ وخبره محذوف تقديره هو في اذانهم وقر على ان يكون المبتدأ
الثاني محذوفا وخبره بعده وفي اذانهم بيان لمحل الوقر ولا يكون الوقر مبتدأ لهذا المقدر

لانه قدر هو فاذا جعلت في اذانهم وقر مبتدأ وخبرا عن هو لم يستقم اذ لا عائد في الجملة على
المبتدأ وانما جيء الى تقدير هو في هذا الاعراب ليحصل ربط بين الجملة الثانية والاولى لان
الاول قوله للذين امنوا هدى وشفاء وهو اخبار عن القران بانه للمؤمنين هدى وشفاء فاذا
لم يكن في الثانية ذكر القران كانت اجنبية عنها فلاجل ذلك قدر هو ويجوز ان يكون والذين
لا يؤمنون مبتدأ وخبره في اذانهم وقر من غير تقدير هو ويكون العائد على الذين الضمير
في قوله اذانهم ويكون الرابط المحتاج اليه في المعنى بعد ذلك والذين لا يؤمنون به ويجوز ان
يكون قوله وهو عليهم عمى مرتبطا بقوله هو للذين امنوا هدى وشفاء فذكر في الجملة الاولى
ان القران للمؤمنين شفاء وفيه عكسه على الذين لا يؤمنون لان العمى في عليهم للذين لا يؤمنون
وتكون الجملة التي هي قوله والذين لا يؤمنون في اذانهم وقر معترضة من غير تقدير ضمير كالجمل
المعترضة وفيها تقدير ذم لمن لا يؤمن وهو من جملة المعاني التي يساق الكلام له وتكون هذه
الجملة المعترضة اما على طريق الدعاء واما على طريق الاخبار اذ كلا الامرين في المعترضة
جائز وكان تصل الكلام وهو على الذين لا يؤمنون عمى فلما قدمت الجملة المعترضة وفيها ذكرهم
على الذم او الاخبار يوقر الاذان استغنى عن الاظهار فاضمر في عليهم ذكرهم **ومن سورة عسق**
قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا يجوز ان
تكون كان ناقصة وتامة وزائدة فاذا كانت ناقصة جاز ان يكون الخبر لبشر فيكون الا وحيا
استثناء مفرغا من عموم الاحوال المقدرة في شيئا والتي من الضمير في الخبر او من اسم الله
تعالى كانه قيل على حال من الاحوال الا على هذه الحال فيكون وحيا بمعنى ذا وحي اما بمعنى
موحيا واما بمعنى موحًى وقوله او من وراء حجاب متعلق بمحذوف كانه قيل او موصلا ذلك
من وراء حجاب وقوله او يرسل بالنصب على معنى او ذا ارسال عطفا على قوله وحيا
فلما حذف المضاف منهما وجاءت ان والفعل في موضع المصدر جاز حذف ان كما جاز في قولك
الحسن تعود كل وتكرمني ويجوز ان يكون لبشر غير مستقر ويكون الا وحيا هو الخبر استثناء
مفرغا من عموم الاخبار المقدرة كان المعنى ما كان التكليم الا ايحاء او ايصالا من وراء حجاب
او ارسالا على انه جعل ذلك كلها على حذف مضاف ولبشر على ذلك متعلق بما دل عليه ان
يكلمه لان المعنى ما كان تكليم الله لبشر ولكنه قدم للتبيين كان الموضوع للتبيين الموضوع
للاستقبال او للتبيين العوامل الداخلة على المبتدأ حرفا الا ترى الاحسن قولك ما يكون لي

ان افعل ما الحسن ما يكون ان يفعل له وان كانت تامة كان الاستثنا مفرغا من الاحوال
المقدرة على ما تقدم او يكون وجها منصوبا على المصدر اى الا حصول وحى فيكون قوله او من ورا
حجاب اما على ذلك المعنى واما على انه حاصلا وان لم يكن ما قبله حالا كما تقول ماضربته
الا تاديبا وتاما ويوم الجمعة وان كان كل واحد منهما مخالفا للاخر كما تقول ذلك في الاثبات
ومثله قوله تعالى فاذكروا الله كذكركم اباكم او اشد ذكرا لان اشد لا يستقيم ان يكون معطوفا
على الكاف ولا على ذكركم ولا على موصوف الكاف لانه كان يجب ان يقال او اشد ذكرا او
اشد بالخفض وانما المعنى اذكروا الله ذكرا مثل ذكركم اباكم او مثل قوم اشد ذكرا
فاشد ذكرا حال وقد عطف على المصدر كما ترى فيقدر جملة اخرى كالمتقدمة اى او
اذكروا الله مثل قوم اشد ذكرا فحذفت لتقدم ما دل عليها وان كانت تامة كان مستثنى
من عموم الاحوال المقدرة للصفة المتمكنة في قوله لبشر او من المصادر المقدرة عن الاستقرار
والحصول المتعلق به لبشر على المعنيين المقدرين او من اسم الله تعالى على المعاني المتقدمة
ويجوز ان يكون استثناء منقطعا وليس بواضح اذ المفهوم من سياق الكلام بيان حصول ومن سورة الزخرف
التكليم من الله لبشر ولانه لا ينبغي ان يعدل الى المنقطع الا بعد تعذر المتصل
قوله تعالى افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين الهمزة للانكار والفا تدل بدمشق سنة احدى وعشرين
على فعل مقدر قبلها يعطف عليه ما بعدها كان المعني انهملكم فنضرب عنكم الذكر او نترككم
او ما اشبه ذلك كما قيل في قوله تعالى افلم يروا الى ما بين ايديهم ان التقدير اعموا فلم
يروا الى ما بين ايديهم ويجوز ان يكون الفا للسببية لان ما قبلها سبب لانكار ما وقع بعدها
الا ترى ان مثل قوله ذكر انهم في الضلال البعيد سببه بالفا على ان الضلال سبب
لانكار قولهم لم يروا وكذلك ما قبل هذه الاية من ذكر الانزال لهدايتهم سبب لانكار
الاضراب عنهم تعالى اضربت عن كذا وضربت كذا عن فلان بمعنى اضربت عن كذا حدث
عنه ومعنى ضربت كذا عن فلان اى منعته عنه جا الرباعي لازما والثلاثي متعديا
وصفحا منصوب على المصدر لان معنى ضربت الذكر عنه اعرضت وصفحا بمعنى اعراضا
وان كنتم بالفتح تعليل على قراءة ابن كثير وابي عمرو وابن عامر وعاصم علة للضرب الذي انكر
فانكر ان يهملوا لاجل انهم من المسرفين فالتعليل للفعل الذي انكر فلا لانكار اذ ان
متعلق الفعل مقيدا بعلته لا نفي القطاعة عن علته اذ قد ينكر الفعل باعتبار تعليل
عليه

عليه ولا ينكر باعتبار اخرى كما تقول اتضرب زيدا ان احسن اليك ولا تقول اتضرب زيدا ان اسا
اليك واما قراءة حمزة ونافع والكسائي بالكسر فشرط يدل على جوابه ما تقدم فانسحب معنى
الانكار على ما دل على جوابه باعتباره فصار بهذا التقدير كمعنى المفتوحة لان المفتوحة
اذا كانت تعليلا فمعناها ان ما قبلها سبب لما في حيزها فلذلك المكسورة اذا كان ما قبلها
دالا على جوابها فهو دال على ان ما في حيزها سبب لما تقدمها فحق ان المعنى في المكسورة انكار
الاهمال المسبب عن كونهم مسرفين المعلق على الشرط فرجعا بهذا التقدير الى معنا واحد
قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون يجوز ان يكون اذ ظلمتم بالقاهرة سنة ثلث عشرة
بدلا من اليوم فيكون المعنى اذ ثبت ظلمكم والعامل في اذ ما عمل في اليوم وهو اما النفع المنفي
على معنى ان انتفاء علم في ذلك اليوم منتف كما تقول ما نفعني زيد في الدنيا فالمنفي النفع باعتبار
الدنيا وهو معنى العامل وعلى هذا لا يكون المنفي من جهة الاية النفع مطلقا وانما هو نفي نفع
مخصوص مقيد بكونه في الاخرة ويجوز ان يكون العامل ما في لن من معنى النفي اي انتفى
في هذا اليوم النفع فيكون المنفي النفع مطلقا فان قيل فالاشكال في اذ باق لانها
للمضي فاذا جعلتها من اليوم واليوم يوم القيامة فقد استعملها لما هو مستقبل فالجواب
ان النفع المقدر في ذلك اليوم المقصود بالنفي على ان يكون النفع هو العامل انما يقدر بعد
ثبوت ظلمهم فصار زمان ثبوت الظلم سابقا للنفع المقدر فيستقيم فصح التعبير عنه بلفظ
المضي بالنسبة الى ما تعلق به وان كان العامل النفي فهو ايضا حاصل بعد ثبوت ظلمهم لان المعنى
يقال لهم ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم فالنفي المقول لهم بعد زمان ثبوت ظلمهم واستمرار
فصح التعبير عنه بلفظ المضي لانه بالنسبة الى عامله ماض مستمر ويجوز ان يكون تعليلا فيكون
المعنى لاجل ظلمكم في الدنيا وفاعل ينفعكم اما انكم في العذاب مشتركون على انه لا يسليكم
التاسي واما مضمر يعود على ما قبله اما القول واما القرين فيكون اذ ظلمتم على الوجهين المتقدمين
على حاله وانكم في العذاب مشتركون تعليلا قوله تعالى وما نريهم من اية الا هي اكبر من اختها بدمشق سنة احدى وعشرين
قد استشكل من جهة ان افعل التفضيل اذا نسب الى شيء وجب ان يكون عنه زيادة على المفضل
عليه فلا يستقيم ان يقال الزيدان كل واحد منهما افضل من الاخر لانه يؤدي الى ان ثبات
الزيادة ونفيها في كل واحد منهما وقوله تعالى الا هي اكبر من اختها شامل للجميع فيلزم ان يكون
كل واحد منها اكبر من الاخرى وذلك يؤدي الى ان يكون اكبر وليس باكبر والجواب عنه

احدها ان يكون المراد انها تاتي اكبر مما تقدم ويكون المراد بقوله من اختها اي من اختها المتقدمة
عليها الثاني ان يكون المراد الا هي اكبر من اختها من وجه وقد يكون الشيئان كل واحد منهما
افضل من الاخر من وجه الثالث ان يراد الا هي اكبر من اختها عندهم وقت حصولها
لان المشاهدة للاية ابدا في النفس اعظم الشي للغائب منها وان كان الغائب اكبر فان الانسان
يعظم عنده مشاهدة عصا ينقلب عقربا اكبر من عظم عليه انها ينقلب حية وان كان انقلابها
حية اعظم في التحقيق وانما المشاهدة لها اثر في تعظيم الشي في النفس وقريب من الكاية قوله
تعالى ويصرف الرماح امات وامات في لزام العطف على عاملين فيهما لان الرفع يحتاج
العامل كما ان النصب يحتاج الى العامل والى الناس يفرض الاستكال في قوله النصب لكون
العامل لفظيا وهاهنا اختلف الناس في مسئلة العطف على عاملين فمنهم من منعه وهم اكثر
البصريين ومنهم من يجوزه وهم الكر الكوفيين ومنهم من يفصل فيقول اما مثل قولك في الدار زيد
والحجرة عمرو فجائز واما مثل قولك زيد في الدار وعمرو الحجرة فلا يجوز ويزعم ان هذا ما سمع عن
العرب ويعلله بان احدى المسئلتين المجرور فيها يلي العاطف فتقوم العاطف فيها مقام الجار
وفي المسئلة الاخرى ليس المجرور فيها يلي العاطف فكان فيها اضمار الجار من غير عوض واما
من يمنع العطف على عاملين فيقول في الاية ان امات فيها ما لك لامات الاولى ومثل هذا
عنده جائز حتى لو كانت موضع امات الاخرة لفظة اخرى لم يجز ومن قال بالتفصيل فهذا عنده
جائز ويزعم ان مثله ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وقول ابي دواد
اكل امري تحسبين امرا ونار توقد بالليل نارا
ومعناه انكار ان يعتقد ان صورة الشخص بمجردها توجب الصفات الحميدة لذلك الشخص كما
انه ليس كل نار يوقد يوجب ان يكون نارا معدة للاضياف والمحتاجين ومعناه كل امري
تحسب امرا كاملا وكل نار تحسبها نارا معدة ولكن مثل ذلك كذف للعلم به وهو احسن
من بابه ويحا لفون يزعمون ان المضاف محذوف مقدر وبرك المضاف اليه على اعرابه
ومثله في حذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه قولهم ما مثل اسد ولا اخيك يقولان
ذلك ومثله ما مثل ابيك يقول ذاك ولا اخيك ووجه الاستدلال بالمثال الاول انه لو لم
يكن المضاف مقدرا لوجب ان يقول يقول ذاك لانك اذا جعلت اخيك معطوفا على ابيك
فقد دخل في حكم المضاف اليه مثل وانت لا تخبر الا عن المضاف لا عن المضاف اليه بدليل

امتناع

امتناع كتاب زيد وعمرو حسنان واذا قدرت مثل كنت عاطفا مثل اخرى على مثل الاولى
فيعطف على المضاف واذا عطفت على المضاف واخبرت عنه وجب ان تخبر عنهما جميعا بدليل
وجوب زيد وعمرو قائمان واما المثال الثاني فلان المعطوف لا يفصل بينه وبين المعطوف عليه
بجزء اجنبي لان المعطوف والمعطوف عليه كالشي الواحد ولو جعلت ابيك معطوفا على اخيك
لكنت فاصلا بينهما بالجزء الاجنبي الذي هو خبر وهو يقول ذاك فيجب ان يقدر مثل ليكون عاطفا
جملة على جملة حذفت من الجملة الثانية خبرها للدلالة الاولى عليه وكانه قيل ما مثل ابيك يقول
ذاك ولا مثل اخيك يقول ذاك قوله تعالى ام حسب الذين اجترحوا السيات ان نجعلهم
كالذين امنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم في نصب سواء اقوال احدها ان يكون مفعولا
بعد مفعول الجعل فيكون كالذين وسواء في درجة واحدة باعتبار المفعول الثاني كما تقول جعلت
زيدا عالما كريما فعالما كريما وشبهه ولو تعددت الا فامفعول ثان لان الجميع في معنى واحد باعتبار
تعلق الجعل به وهي كاخبار المبتدا اذا تعددت فيكون التقدير احسب المجترحون ان نجعلهم مماثلين
مستوين في الحياة والممات اي هذا ليس بكائن ويجوز ان يكون سواء حالا من الذين امنوا ويكون المفعول
الثاني كالذين وحده وما في حيزه اي احسبوا ان نجعلهم مماثلين للمؤمنين في حال كون المؤمنين مستويا
محياهم ومماتهم وهذا اذا كان المعنى على ان المؤمنين مقصود الانهم مستو محياهم ومماتهم على معنى انهم
لا يعذبون بعد الممات كما لا يعذبون في الحياة فاما اذا قصد ان الكفار هم الذين استوى محياهم
ومماتهم على معنى انهم لا يسعون بخير بعدها كما لم يسعوا بخير في الحياة فيكون الاعراب على غير ذلك
وهو ان سواء يتعين لان يكون حالا من الضمير في نجعلهم لان المراد ان حالهم قد استوت في حال
حياتهم وموتهم فيصير المعنى احسبوا ان نجعلهم في حال كونهم لا يستوي محياهم ومماتهم لانهم يا سوون
على هذه الحالة مماثلين للذين امنوا وعملوا الصالحات الذين هم في الاخرة في الجنة وعلى هذين المعنيين
يجري قراءة الرفع في قوله سواء محياهم ومماتهم هل الضمير في محياهم للمؤمنين فيكون على المعنى الاول
او للكافرين فيكون على المعنى الثاني ومحياهم ومماتهم فاعل لسواء على التقديرين ويجوز ان يكون
محياهم ومماتهم بدلا من الضمير في نجعلهم على انه بدل الاشتمال اي احسبوا ان نجعل محياهم ومماتهم
سواء مثل الذين امنوا اي مثل محيا وممات الذين امنوا وعملوا الصالحات ويجوز ان يكون
سواء منصوبا على المصدر بما تضمنه التشبيه في كالذين امنوا اي نجعلهم مماثلين للذين امنوا مماثلة
سواء لكن عبر عنها بالاستواء لتاكد المماثلة فيها فيجب ان يكون محياهم ومماتهم غير مرتفع به اذ المصدر

بلغ مقابلة [illegible]

بالعاهرية [illegible]

المنصوب على انه مفعول مطلق لا بفعل فيكون اما بدلا من الضمير في نجعلهم واما ظرفا اي في
محياهم وفي مماتهم اي زمن الحيوة وزمن الموت واما بدلا من الذين امنوا ويكون المعنى ان نجعلهم
اي ان نجعل محياهم ومماتهم كحيوة الذين امنوا ومماتهم

ومن سورة الاحقاف

قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون قال اذ في اصل وضعها للماضي فكيف يستقيم ان تكون ظرفا لسيقولون
مع كونه مستقبلا في قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون لانه يصير المعنى انه يقول في
المستقبل في زمان قد مضى وذلك مستحيل فالجواب من وجوه احدها ان يقدر
متعلق يتعلق به اذ فيكون التقدير واذ لم يهتدوا به جحدوا او كفروا او ما اشبهه ثم استونف
ذكر ما يوقعونه في المستقبل واتي بالفاء ايذانا بانه مسبب عما قدر متعلقا لاذ الثاني
ان اذ وان كانت للماضي فما ذكر بعدها اشبه مضارعتها شابهتان تشابه بعض المضي لوقوع
ذلك وتشابه بعض الاستقبال لاستمراره فعبر باذ باعتبار المضي لتحققه وعلق فسيقولون
باعتبار استمراره لانه مستقبل في المعنى الثالث ان تكون متضمنة معنى الشرط بدليل
دخول الفاء بعدها وكونها في معنى اذا وذلك انما يكون للشرط فكان المعنى اذا لم يهتدوا به
فسيقولون وحسن التعبير باذ دلالة بها على تحقق ذلك لانها في اصل وضعها لتحقق
الشي لكونها للماضي وكذلك فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا الصلاة يقدر الوجوه كلها
كما قررت فيما تقدم قوله تعالى واصلح لي في ذريتي هذا من باب قولهم فلان يعطي ويمنع
ويصل ويقطع مما استعمل فيه الفعل المتعدي محذوفا مفعوله حذفا لغير مقصود به مفعول
مراد كانه وصل بفعل العطاء والمنع والصلة والقطع من غير قصد المفعول مراد على نحو
خصوص او عموم وهو ابلغ في المدح من القصد الى مفعول على طريق خصوص او عموم واذا قصد
هذا المعنى لما فيه من المبالغة ثم قصد المتكلم به ذكر خصوصية متعلقه اجراه مجرى الافعال
غير المتعدية وجعل ذلك كانه محل له ولذلك قول الشاعر

وان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها ... الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي

وموضع الاستشهاد من البيت يجرح في عراقيبها ومن الاية واصلح لي في ذريتي وقد وضح معناهما

ومن سورة محمد عليه السلام

قوله تعالى ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين قوله حتى نعلم
العلم يتعلق باعتبار الرؤية والشي لا يرى حتى يقع والثاني ان العلم بمعنى المجازاة فكانه قال
حتى نجازي المجاهدين منكم والصابرين ومعنى الابتلاء ان الله يفعل بنا فعلا يسمى بلاء من بعضنا

لبعض

لبعض والله اعلم

ومن سورة الفتح

قوله تعالى تقاتلونهم او يسلمون للرفع وجهان احدهما ان يكون
مشركا فيه ومن تقاتلونهم في العطف والاخر ان يكون جملة مستقلة معطوفة على الجملة التي قبلها
باعتبار الجملة لا باعتبار الافراد وتقاتلونهم فيه معنى الامر وان كانت صيغته صيغة الخبر
ولا يستقيم ان يكون مجردا عن معنى الامر لانه يؤدي الى ان لا ينفك الوجود عن احدهما لصدق
الاخبار ونحن نرى الوجود ينفك عنهما ولا يقول انه يمتنع لما يؤدي اليه او من الشك وذلك في حق
العالم باطل فانا على يقين نعلم ان وقائع احد الامرين اذا كان المخبر عنه لا ينفك عن احدهما وليس ذلك
عن شك بل عن قطع انه كذلك كقولك الجسم اما ان يكون ساكنا او متحركا وكذلك ما اشبهه مما يلزم
ان يكون على احد امرين في عقليته او وجوده وانما يلزم الشك في الاخبار عن امر معين في الوجود
وقع اي شيع على احد امرين فهمنا قد يتوهم لزوم الشك من المخبر كقولك زيد اما مريض واما
معافى واذا ثبت ان تقاتلونهم في معنى الامر فيكون اما في معنى الامر فيصح المعنى ويكون
المعنى الواجب عليكم اما القتال واما الاسلام منهم وهذا واضح وعلم ان الاسلام لا يسقط عنهم
بالقتال من الخلف من دليل اخر واما ان يكون ويسلمون ليس في معنى الامر فيكون المعنى الاخبار
بان احد الامرين لا ينفك عنه الوجود وهو اما وجوب القتال منكم او حصول الاسلام منهم

ومن سورة الحجرات

قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فكرهتموه الفاء في فكرهتموه
مشكلة فانها ان كانت للسببية احتيج الى ان يقدر معها ما هو سبب لما ذكر بعدها وان
كانت عاطفة احتيج الى جملة تكون في عقبها وكلا الامرين ليس بظاهر في الاية فالجواب
انه للسببية لان المعنى ايحب احدكم نفي لحب لان همزة الانكار اذا دخلت على الفعل كان
الفعل بعدها نفيا اما نفي طلب اي نهي كقولهم اتضرب زيدا واما نفي حصول كقوله ايحب احدكم
فلما كان المعنى ما يحب احدكم ان ياكل لحم اخيه استاذ كرما هو متسبب عن هذا المنفي وهو
تحقق الكراهة وثبوته ويجوز ان يقال انه لما نهى عن الغيبة شبهها بما هو مكروه في معتادهم
وهو اكل لحم المغتاب ميتا واتى به على صيغة الانكار تنبيها على انهم لا يفعلونه ثم كان في ذلك
التشبيه سببا للذي يحقق الكراهة فقال بعد ذلك فكرهتموه فكان ذلك تحقيق الكراهة
وثبوتها مسببا عن هذا التشبيه الذي قصد به تاكيد كراهة ما نهى عنه اذ به يتحقق قبحهم
في وقوعهم في الغيبة المشبهة ما يابونه ويكرهونه

ومن سورة ق

قوله تعالى وازلفت الجنة
للمتقين غير بعيد يجوز ان يكون حالا مؤكدة لقول الفارسي ويجوز ان يكون نعتا لمصدر محذوف او ظرفا

اى قربت فى زمن غير بعيد وانما عبر عنه بالمضى لتحققه او لتقريبه والمراد بالتحقق ههنا كونه
حقا لا ان المراد بالتحقق هنا الوقوع الحاصل واما قوله تعالى اقترب الساعة واقترب
للناس حسابهم فهذان حاصلان لان المراد قرب الحساب والساعة وهما حاصلان ٥

ومن سورة النجم قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب
اجلهم ان فى الموضعين مخففة من الثقيلة ولا يجوز التعويض منها وان كانت انما دخلت على
الفعل لامور احدها انه لا يصح دخول حرف التعويض عليها بوجه فلم يجز ادخالها عليها اما
اما امتناع السين وسوف فلانها حروف لاستقبال وهذه ماضية واما امتناع قد فى
ليس فلانها لتقريب الماضى من الحال وليس لنفى الحال ولان معناها الاثبات وليس نفى فكانا
متضادين فان قلت فقد قالوا قد اسفى السين فما دخولها على فعل معناه نفى قلت
الجملة فى ليس فى المعنى هى الجملة الاسمية والمقصود منها نفى الخبر بها عن المبتدا وليست مقصودة
فى الحقيقة بالاخبار بها ونفيا عليها الا ترى انك لو قلت ليس زيد لم يكن كلاما فلو دخلت قد
على هذه الجملة لوجب ان يتحقق نفس ما هو المقصود بالاسناد وهو الخبر فصيرنا فنا مثبتا وانما
قد اسفى السين فليس من ذلك الا ترى انك قولك اسفى السين كلام منتظم فاذا قلت قد اسفى فانما
اردت تحقيق ذلك الفعل الذى معناه نفى فظهر الفرق بينهما واما امتناع قد على عسى فلانها
لتقريب الماضى من الحال وعسى لا تكون الا لتقريب فى المستقبل فكانا متضادين ولانها تقرب
ما لو لم يدخل عليه لكان معناه محتملا فى الزمان القرب والبعد ولا دلالة لعسى على الزمان فلا
معنا لدخول قد عليها ولان المقصود الجملة الاسمية فالخبر فى الحقيقة هو خبر المبتدا فان قلت
قد استعملت عسى مع فاعلها كلاما فى قولك عسى ان يقوم زيد فينقض هذا التعليل انه يدخل
قد قلت ليس المقصود ايضا بالخبر ههنا الا بالجملة الواقعة بعد عسى وهى وان كانت
فى صورة الفعلية فالمعنى فيها على الاسمية والمعنى فيها كمعنى عسى زيد ان يقوم سواء والمقصود
زيد يقوم فالاصل عسى زيد يقوم فلما التزموا دخول ان لمعنى اقتضاها قدموا ان الفعل
على الاسم ليصح دخول ان عليه فقالوا عسى ان يقوم زيد وبقوها تارة اخرى على نظمها الاصلى
وادخلوا ان على الفعل مؤخرا فقالوا عسى زيد ان يقوم فصار حكم عسى زيدا ان يقوم وعسى
ان يقوم زيد سواء الثانى ولو سلم صحة دخول حرف التعويض على هذه الافعال فى غير هذا الموضع
لم يلزم فى هذا الموضع وذلك ان دخولها انما كان للفرق بين المصدرية والمخففة ولا يلتبس هذه بالمصدرية

لها

لانها لا تدخل عليها وانما امتنع دخولها عليها لامرين احدهما انها انما تدخل على ما يخبر عنه فى التحقيق
او يخبر به وهى فى الحقيقة ليست مقصودة بالاخبار عنها ولانها الا ترى ان قولك يعجبنى ان يقوم
المقصود الاخبار عن القيام بالاعجاب واذا قلت عسى زيد ان يقوم فالمقصود الاخبار عن زيد
بالقيام وانما دخلت عسى لتقريب المرجو لدخول لعل ان المصدرية الثانى انها تدخل فى موضع
تقبل الفعل معها المصدرية وليست لهذه مصادر يستقبل الثها الامر الثالث من الاولى
ان هذه الافعال غير متصرفة لتضمنها معنى الحروف فى التحقيق فاجرت مجرى الحروف فى امتناع
دخول خواص الافعال كامتناع دخولها على الحروف والذى يحقق ما ذكرناه من الحروف اختلاف
العلماء فى كونها من باب الحروف

ومن سورة الرحمن قوله تعالى كل من عليها فان ويبقى وجه ربك
ذو الجلال والاكرام سئل عن هذه الاية هو وغيره من المشايخ بدمشق فقيل هل يجوز الوقف
على قوله ويبقى وجه والابتداء بما بعده وفى الوقف على قوله فان وبين قال انما الوقف على قوله ويبقى
دون قوله فان فاجاب وقال لا ينبغى الوقف على قوله ويبقى بحال لانه يلزم ان
يكون فيه ضمير فاعل وهو غير سائغ او مستبعد لانك ان جعلت الضمير مفسرا بما بعده كان
غير سائغ فى مثله وان جعلته راجعا الى ما تقدم من ربكما او رب المشرقين او الرحمن ادى الى اضمار
فاعل لم يجئ الله واخراج ما هو الاولى به من الظاهر بعده الى الاضمار بعيد وكلاهما بعيد
واما الوقف على قوله تعالى فان فتام لان ما بعده لا يتوقف اعرابه على ما قبله ولا اثر لواو العطف
فى الجملة فى ذلك ولا يصح تعليل التمام بكونه رأس اية ولا بكونه مستقلا به الجملة ولانهما فان قوله
رب العالمين رأس اية ما اتفاق وليس بتام باتفاق وقوله الحمد لله مستقل الحمد بقوله لله وليس بتام
ولا كاف باتفاق واما من قال انما الوقف على قوله تعالى ويبقى دون فان فجاهل ولو سلم له الوقف
على ويبقى لم يمتنع الوقف على فان ويكون حسنا وقفا كافيا ولا يكون الضمير العائد على ما قبله فى
ويبقى مانعا من الوقف عليه هذا ما كتبه بحسابه

ومن سورة المجادلة قوله تعالى انما النجوى من
الشيطان ليحزن الذين امنوا وليس بضارهم شيئا فى ليس ضمير هو اسمها يعود على الشيطان
او على الحزن الذى دل عليه ليحزن وبضارهم فى موضع نصب خبر ليس وشيئا منصوب على
المصدر لان المعنى شيئا من الضرر كما تقول ما ضربته الا شيئا من الضرب وهو ابلغ من قولك
ما ضربته ضربا واذا كان بمعنى الضرب وجب ان ينتصب انتصابه كما تقول ضربته نوعا من
الضرب واى ضرب وايما ضرب فينتصب انتصاب المصدر وان خالفه فى اللفظ الا باذن الله

استثنا مفرغ لانه من عام محذوف اى ليس بضارهم بامر من الامور الا باذن الله ولا يستقيم ان يكون استثناء خبرا او بضارهم في موضع نصب على الحال لانه يصير عكس المعنى المقصود اذ المعنى المقصود نفي كونه ضارا فيرجع الى اثبات كونه ضارا لان الحال حينئذ تكون مثبتة فيصير الضرر مستثنا ولا يستقيم ان يكون من اسم ليس حال لانه في معنى المبتدا ولا يكون من المبتدا حال ثم يبقى الاستثنا غير مرتبط بما قبله لانك ان جعلته من سياق ضارهم كان استثنا مع مثبت ولا يستقيم لانه متعين للاستثنا المفرغ لمجيئه بحرف الجر وان جعلته من شيا صار التقدير وليس الشيطان شيا الا باذن الله وهذا اسقط من ان يتكلم عليه والله اعلم

ومن سورة المنافقين قوله تعالى كانهم خشب مسندة انما شبههم بالخشب دون غيرها لانه لما ذكر الطبع على قلوبهم وعدم فقههم وانهم مع ذلك اجسام معجبة شبههم بالجسم في الصورة وليس لهم تعقل لانهم خشب مسندة وتشبيههم بالخشب في هذا السياق احسن من تشبيههم بالحجارة واشباههما فانها انسب في الغالب لمخاصرة اجسام الادميين وقال مسندة لامرين احدهما التنبيه على انهم كالخشب القائمة فنبه على ان المراد انها قائمة بقوله مسندة لان الاخشاب لا تستند الا وهي قائمة لاستغنائها عن الاسناد في غير قيامها وقد تقدم ان المراد عدم فقههم مع عظم اجسامهم مناسب ذلك تشبيههم بالاخشاب القائمة وهي المستندة والثاني التنبيه على انه لا فائدة فيهم كالخشب عند عدم استعماله فان الخشب القائم لسقف عليه او غيره قائم لسقف به فله فائدة واما المسند فلا فائدة فيها في حال كونها مسندة

بدمشق سنة اربع وعشرين [?]

ومن سورة التغابن قوله تعالى ان من ازواجكم واولادكم عدوا لكم انما قدمت الازواج على الاولاد لان المقصود الاخبار ان فيهم اعداء ووقوع ذلك في الازواج اكثر منه في الاولاد فكان اقعد في المعنى المراد وكان تقديمه اولى لذلك وقدمت الاموال في قوله انما اموالكم واولادكم فتنة لان الاموال لا تكاد تفارقها الفتنة ان الانسان ليطغى ان راه استغنى امرا مرفيها [?] مستقويا بها وليست الاولاد في استلزام الفتنة مثلها فكان تقديمها لكونها اوغل في المعنى المراد اولى

بدمشق سنة ثلث وعشرين [?]

ومن سورة التحريم قوله تعالى ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما جواب الشرط فقد صغت من حيث الاخبار كقولهم ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فالاكرام الذي ذكر شرطا سبب للاخبار بالاكرام الواقع من المتكلم امس لا نفس الاكرام لان ذلك غير مستقيم من وجهين احدهما ان الاكرام الثاني سبب للاول فلا يستقيم ان يكون مسببا والثاني ان

لم يذكر موضع ولا تاريخ [?]

ملحق جزء الشرط

جزء الشرط في المعنى مستقبل وهذا ماض محقق في المعنى وعن الوجه الاول يوهم كثير من المتدرس [?] ان جواب الشرط يكون مسببا ويكون سببا وهو فاسد ولو صح ذلك لصح ان يقال ان تدخل النار كفرت بالله وذلك معلوم البطلان فان قلت فالاخبار بالاكرام الواقع امس قد حصل قبل الشرط وذلك غير مستقيم فالجواب ان المعنى على ان ذكر هذا الخبر بعد وقوع الشرط هو المسبب وذلك يحصل بعد الشرط والخبر سبب الذكر لمضمونه فذكر السبب استغني به عن المسبب ولذلك وجب في مثل هذه المواضع دخول الفا لتنبيهها على ان الجواب ما ذكرناه ولو كان عين الجواب لم يجز دخول الفا الا ترى انك لو قلت ان اكرمتني فاكرمتك لم يجز وعلى ما ذكرناه يحمل الجواب في الاية اى ان تتوبا الى الله يكن سببا لذكر هذا الخبر وهو قوله فقد صغت قلوبكما فان قلت الا انه يصلح في التحريض على التوبة فكيف ذكر الذنب مقويا منه لا يجعل سببا لذكر الذنب قلت ذكر الذنب مقويا منه لا ينافي التحريض على التوبة ولا سيما ان كان الذنب مشهورا فيصير المعنى في الاية ان تتوبا الى الله نعلم انكما من اهل هذا الصغو لان الخبر بالصغو سبب لذكره وذلك مقويا منه سبب للعلم بانهما من اهله فاستغني بسبب السبب ولو قيل ان جواب الشرط في الاية محذوف للعلم به اى ان تتوبا الى الله يمح اثمكما او يعف عنكما ثم قيل فقد صغت قلوبكما جوابا لتقدير سؤال سايل عن سبب التوبة الماحية فان قلت كان يلزم على ذلك ان يقال فقد صغت قلوبهما قلت اذا كان الجواب في المحذوف حاصلا فلا فرق بين الامرين في ذلك وهو كذلك الحسن ههنا لان ما ذكرناه امر برى الا ترى انك لو قلت انا اخبر الملك انك احسنت الي كان احسن من انه احسن الي لانه رجوع الخطاب من تكلم الى غير مخاطب مذكور ٥

بدمشق سنة اربع وعشرين [?]

ومن سورة ن قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون قال اذا قلت ما ضربته للتاديب فان قصدت نفي ضرب معلل بالتاديب فاللام متعلقة بضربت ولم ينف الا ضربا مخصوصا والتاديب تعليل للضرب المنفي وان اردت نفي الضرب مطلقا على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل للنفي ويكون المعنى ان انتفاء الضرب كان من اجل التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب لا بالضرب ولا تستبعد تعلق الجار بالحرف الذي فيه معنى النفي لجواز قولهم ما اكرمته لتاديبه وما اهنته للاحسان اليه وانك لو علقت ههنا بالفعل فسد المعنى اذ لم يرد انك اكرمته تاديبا ولا اهنته احسانا وانما تعلقهما بالحرف من معنى النفي لان المعنى ان انتفاء الاكرام لاجل التاديب وانتفاء الاهانة لاجل الاحسان وقوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون

والقلم بنعمة ربك متعلقة بالنفي لا بمعنى المجنون اذ لو علق به لكان المراد نفي جنون من نعمة
الله وذلك غير مستقيم من وجهين احدهما انه لا يوصف جنون بانه من نعمة الله والاحسن
انه لم يرد نفي جنون مخصوص وانما اريد نفيه عموما فيحقق ان المعنى انه انتفى عنك الجنون مطلقا
بنعمة الله وعلى هذا الحكم في التعلق وان صح تعلقه بالفعل والاعلق بالحرف على ما تقرر وعلى هذا
قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم ان معناه في ان تبتغوا نفي متعلقة
بجناح والمعنى ان الجناح في ابتغاء التجارة منتف وتعلقه بليس بعيد لانه لم يرد ان
نفي الجناح مطلقا ونجعل ابتغاء التجارة ظرفا للنفي فهذا ابعد ان يكون متعلقا ٥

سورة الجن

قوله تعالى قل اوحي الي انه استمع نفر من الجن اما الاكثر فعلى العطف
على ما بعد القول في قوله فقالوا انا سمعنا الا قوله وانه لما قام عبد الله فان الاحسن ان يكون
مستانفا لقوله كادوا يكونون عليه لبدا لانه لو كان على قوله انا سمعنا لكان كدنا نكون
ويجوز ان يكون هذا القول من بعضهم والاخبار واقع عن بعضهم واما الفتح فقد قيل انه
عطف على قوله انه استمع فيكون داخلا في خبر مفعول اوحي واشكل عليه قوله وانه تعالى
جد ربنا وانا لمسنا وانا كنا اذ لا يحسن ان يقال اوحي الي انا كنا وانا لمسنا وضمير
المتكلم للجن الرسول وانما كان يكون وانهم لمسوا ونحوه فلذلك فر المحققون من هذا التاويل
وجعلوه عطفا على الضمير في قوله فامنا به فيكون داخلا في خبر الجار ولا يرد عليه
على هذا ما يرد من ان المتكلمين بقوله فامنا به هم الجن والله اعلم

ومن سورة المزمل

قوله تعالى
يا ايها المزمل قم الليل الا قليلا نصفه فجعل نصفه بدلا من قليلا فيه اشكال لان احدهما
ما يلزم من ان يكون النصف قليلا لانه بدل الكل من الكل فيجب ان يكون الاسم نصا كثيرا
وليس النصف قليلا بالنسبة الى الكل والاشكال الثاني انه يؤدي الى الاستثناء عن الاقل
وهو ممنوع عند كثير من النحويين والفقهاء او ان يجعل بدلا من الليل الذي الا ان يكون المبدل
منه مقصودا غير مقصود لان الاستثناء منه يشعر بانه مقصود وكونه مبدلا منه يشعر
بانه غير مقصود وهو ممتنع والجواب ان يكون على احد وجهين اما بدلا من الليل
ويوهم ان الاستثناء يشعر بانه مقصود ليس كذلك فان الاستثناء انما يكون باعتبار المفردات
عند اهل التحقيق لا باعتبار التركيب واذا كان كذلك فلا منافاة بين كونه مستثنى منه ومبدلا
منه الا ترى انك لو قلت اكرم بني فلان الا فلانا نصفهم او علماءهم لكان نحا نحا نعم يلزم ان

يكون البدل راجعا الى المبقى بعد الاستثناء لا الى الاصل المستثنى منه والا وقع الاستثناء لغوا
فيكون نصفه للليل المستثنى منه القليل لا لليل بكماله فيرجع الى دون النصف ويكون قوله او
انقص منه قليلا او انقص من هذا النصف الذي هو اقل من النصف فيصير في التقدير قليلا
او انقص من النصف الاصلي قليلا فيكون ادنى من النصف ويكون او زد عليه على المعنيين
المذكورين فيصير المعنى الاول في معنى النصف المكمل والمعنى الثاني في معنى اكثر من النصف
وعلى هذين المعنيين قرئ ادنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه بالخفض عطفا على ثلثي الليل
فيكون المعنى اقل من نصفه او اقل من ثلثه وبالنصب عطفا على ادنى فيكون المعنى نصفا مكملا
وثلثا مكملا والوجه الثاني ان يكون الا قليلا استثناء من نصفه مقدما عليه لرؤوس الاي فيكون
التقدير قم نصف الليل الا قليلا موافقا لقوله ونصفه بالخفض او انقص منه قليلا يعني من
النصف المستثنى منه فيكون موافقا لثلثه وثلثه بالنصب والخفض جميعا لان اقل من
النصف بقليل يجوز ان يكون ثلثا ويجوز ان يكون اقل وقوله او زد عليه او زد على النصف
المكمل فيكون موافقا للقراءتين جميعا لان اكثر من النصف يجوز ان يكون ثلثين ويجوز ان يكون اقل
منهما هذا كله اذا لم يجعل نصفه بدلا من قليلا فان جعل نصفه بدلا من قليلا وصح اطلاق
القليل عليه كان المعنى قم الليل الا نصفه اي قم نصفه فيكون موافقا لقراءة نصفه بالنصب
وقوله او انقص منه قليلا اي او انقص من النصف وهو محمل على كل تقدير فيكون موافقا
للنصب والخفض في ثلثه لان اقل من النصف يجوز ان يكون ثلثا ويجوز ان يكون اقل من
الثلث وموافقته للخفض في نصفه واضح ويكون قوله او زد عليه او زد على النصف المكمل
فيكون موافقا لقوله ادنى من ثلثي الليل لا موافقا لما بعده في نصب ولا خفض قوله تعالى
يوم ترجف الارض والجبال وكانت الجبال كثيبا مهيلا انما اعيد لفظ الجبال والقياس الاضمار
لتقدم ذكرها فقال هذا مثل ما ذكرناه في قوله في الم السجدة في احد الوجهين وهو قوله كلما ارادوا
ان يخرجوا منها اعيدوا فيها وقيل لهم ذوقوا عذاب النار وهو ان الاسم يعاد للتخويف
والتنبيه على عظم الامر فاعادة الظاهر ابلغ وايضا لو لم يذكر الجبال لكان الضمير محتملا ان
يعود على الارض فذكرت الجبال بظاهرها دفعا لهذا الاحتمال

ومن سورة هل اتى

قوله تعالى
متكئين فيها على الارائك لا يرون فيها شمسا ولا زمهريرا لا يجوز ان ينتصب على الحال لانه
اذا جعل حالا من جزاهم وجب ان يكون بعيدا له فان جعل في المعنى ما صار المعنى

بلغ مقابلة ...
بلغ مقابلة ...

وجزاهم في حال كونهم متكئين في الجنة الجنة قبل ذلك ولا يستقيم وان جعلت مستقبلا فابعد
فالاولى ان يكون منصوبا بفعل مضمر على المدح كانه قال امدح ابرارا متكئين فيها على الارائك
قوله تعالى عينا فيها تسمى سلسبيلا السلسبيل في اللغة وصف للمبالغة في السلسال
فيجوز ان يكون هنا علما له في الوصفية كان المعنى يوصف بذلك كما تقول زيد يسمى الشجاع اي
يوصف به وانما قيل هنا عينا سلسبيلا لتنبه على سهولته هذا الوصف ويجوز ان يكون علما
منقولا عنه وصرف لانه اسم لما مراعاة للتذكير او جريه على العين لا يوجب اعتبار التانيث كما لا
يوجب قولك هذه النفس زيد منع الصرف مراعاة للتانيث وكما تقول هذه واسط ويجوز
ان يكون صرف لتناسب رؤس الاى كما في قوله قواريرا واجماع القراء على صرفه لا يمنع من
ذلك فقد يجمعون على احد الجائزين اذا كان قويا وانما اجمعوا على احد الجائزين اذا كان ضعيفا
وقد قيل ان اصله سل سبيلا على انه امر من سال يسال وسبيلا منصوب به فيكون له تاويلان
احدهما انه ان يكون قوله تسمى تمام الكلام الاول وحذف مفعول تسمى للعلم به اى يوصف به
بما لا يحتمل لعدم ذكره ويكون سل سبيلا استئنافا كانه قيل سال الطريق اليها
والوصول وفيه تعسف والوجه الثاني ان يكون سل سبيلا على ذلك صير علما اسما لهذه العين

ومن سورة عم يتساءلون

كتابط شرا اجراء على الحكاية كما تحكي الجمل كما تقول هذا يسمى تابط شرا
قوله تعالى لابثين فيها احقابا الظاهر انه حال من الموصول وهو الالف واللام لا من الضمير في
الصلة وان كان مدلولهما في المعنى واحدا الا انه لما اختلف عاملهما صح تقييد الموصول
بهذه الحال ولم يصح تقييد الضمير فان العامل فيه الاستقرار العامل في الجار والمجرور ولانك
لو جعلته حالا من الضمير في للطاغين لوجب ان يكون العامل طاغين فيلزم ان يكونوا طاغين
في حال كونهم لابثين فيلزم ان يكون معناه طغوا في حال لبثهم وهو غير مستقيم لانهم لم يطغوا
في حال اللبث ولان الطغيان المراد ما كان في الدنيا واللبث في الاخرة فكيف يستقيم
تقييد ماض بحال واذا جعل حالا من الموصول كان المعنى استقرت للذين كانوا طاغين
في حال كونهم لابثين اى في حال كون الذين كانوا طاغين لابثين لانهم طغوا لابثين وبها كقوله ذلك ان
رجلا لو ضرب غلامه وهو كافر ثم جاء بعد ذلك الملك وهو مسلم فان قلت جاء الضارب غلامه
كافرا كان حالا من الضمير وان قلت جاء الضارب مسلما علمت انه حال من الموصول انه لم يضرب
في حال كونه مسلما وانما جاء في حال كونه مسلما فلذلك هذا اسوا ويجوز ان يكون خبرا بعد خبر لكان

على مذهب الكوفيين كانه قيل كانت جهنم لابثا الطاغين احقابا فلما تقدم ذكر الطاغين
وجب اضماره وهو جائز على غير من قوله لانه جار على جهنم خبرا وهو في الحقيقة للطاغين
فمن جوز جري الصفة على غير من هي له من غير ابراز الضمير فجائز ان يجوز هذا منه ومن لم يجوز
لم يجوز ان يكون منه ولو كان عنده لوجب ان يقال لابثا فيها هم احقابا ويجوز ان يكون منصوبا
بفعل مقدر وهو مناسب لانه مرتب بالاختصاص بلفظها راعنيا وادم اى اعني قوما لابثين او اذم قوما
لابثين وشبهه والوجه هو الاول

ومن سورة المطففين

قوله تعالى ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون
قال الجملة الواقعة بعد القول اذا بني لما لم يسم فاعله تقوم مقام الفاعل ومنه قوله تعالى ثم يقال هذا
الذي كنتم به تكذبون واذا قيل لهم الجملة المحكي عنها ولذلك ما اشبهه لان القول يحكى بعده
الجمل وهي في موضع نصب بلا خلاف الا انها هل هي مصدر او مفعول به مبني على ان القول
هل يتعدى او لا يتعدى وفيه قولان فان قلنا يتعدى فنصب لقيامها مقام الفاعل اذا بني
الفعل لما لم يسم فاعله وان قلنا لا يتعدى كانت الجملة في موضع نصب بالمصدر فان كان ثم غيره
من المفاعيل جاز ان يقام كل واحد منها مقام الفاعل وان لم يكن غيره تعين فان قيل فالمصدر
اذا اقيم مقام الفاعل لا بد من وصفه فكيف صح ان يقام هذا المصدر من غير وصف فالجواب
انه انما يشترط وصف المصدر المقام مقام الفاعل اذا وقع نكرة اما اذا كان معرفة فقد حصل
له من التخصيص ما هو اقوى من تخصيص الوصف الا ترى انك اذا قلت ضرب الضرب وانت تعني
ضربا معهودا المحتاج ذلك الى وصف واما اذا قلت ضرب ضرب احتجت الى ان تقول حسن
او قوي او ما اشبههم والسر فيه ان قولك ضرب يفيد حصول ضرب فاذا ذكرت الضرب مطلقا
لم تكن اتيت بامر زائد على ما دل عليه الفعل فكانك اسندت الشيء الى نفسه من غير تعدد
واذا وصفته فقد ذكرت ما لا يدل عليه الفعل فحصلت فائدة الاسناد واذا وقع معرفة
كان بالصفة او اولى

ومن سورة الفجر

قوله تعالى فيومئذ لا يعذب عذابه احد ولا يوثق
وثاقه احد العامل في الظرف يعذب وقد جاء ما بعد النفي عاملا في الظرف في مواضع
متعددة كقوله فيومئذ لا يسال وقيل يوم الفتح لا ينفع فيومئذ لا ينفع الذين ظلموا معذرتهم
وهو كثير والضمير في عذابه في قراءة كسر الذال والثاء للانسان المتقدم ذكره واحد فاعل
اى لا يعذب معذب يوم القيامة عذابا مثل عذاب هذا الانسان فهو مبالغة في ان عذاب غيره
دونه لعظم جريمته ولا يحتمل ان يكون الضمير في عذابه لله لان المعنى يصير لا يعذب يوم القيامة

عذاب الله احد فلا يسوى المعنى لما سوله لان المعنى سيء لتعظيم عذاب الله لهذا الانسان اكثر من
عذاب غيره واذا جعل الكلام خبرا بان الله ذلك اليوم لا يعذب احد مثل عذابه فقد هذا المعنى
وايضا فانه يصير مفهومه ان غيره يعذب دون عذابه فان قلت ـــ اجعل المفعول
مقدرا اي لا يعذب ذلك اليوم مثل عذاب الله لهذا الانسان احد بحذف المفعول للعلم به ○
قلت ـــ لا يستقيم ايضا لانه لا يكون فيه تعظيم عذاب الانسان المذكور لان عذاب غيره
يصح ان يقال ذلك فيه اذ يصح ان يقال لا يعذب مثل عذاب الله لذلك الانسان ولا لغيره احد
فلم يبق للانسان خصوصية بذلك ويبقى الوجه الثاني على حالة تامة (اي لا يعذبه لغيره) ومن قرا يعذب بالفتح فيجوز
ان يكون الضمير للانسان ويجوز ان يكون لله فعلى الاول اذا كان للانسان لا يعذب ذلك
اليوم احد مثل عذاب ذلك الانسان فمفهومه ان غيره دونه في العذاب وانه هو اعظم ولم
يذكر الفاعل لانه معلوم وبعد ذلك اذا كان الضمير لله فمفهومه لا يعذب احد مثل عذاب الله
هذا الانسان فيستقيم المعنى ايضا لان فيه تعظيم عذابه ومفهومه ان غيره يعذب دونه
فان قلت ـــ لم استقام جعل الضمير لله على هذه القراءة ولم يستقم على القراءة الاولى
قلت ـــ لان الامرين اللذين تقدم معقودان هنا احدهما انه يصح ان يكون غيره كذلك
وهذا ليس كذلك لان احدا المعذب فيدخل فيه كل معذب غير الله انه مذكور في قوله عذابه
على هذا التقدير وهنا احد المعذبين والفاعل المراد به الله فلم يلزم ذلك والوجه الثاني
عن ذلك نشأ لانه اذا كان احد المعذب غير الله والقراءة بالكسر مقيدا باليوم كان مفهومه
ان غيره يفعل دون ذلك من العذاب وفي الفتح احد المعذبين والفاعل الله فكانه قال
لا يعذب الله يومئذ مثل عذابه لهذا الانسان احدا والله اعلم **ومن سورة اقرا** قوله
تعالى لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة سئل عنه فقيل لم حسن الجمع من الناصية
وناصية كاذبة خاطئة وهلا اقتصر على احدهما دون الاخرى فالجواب ـــ ان الاولى ذكرت
للتنصيص على ناصية المذكور الناهي وذكرت الثانية تنبيها بالصفة على علة السفع ليشمل
بذلك ظاهرا كل ناصية هذه صفتها **ومن سورة القارعة** قوله تعالى القارعة ما القارعة وما
ادريك ما القارعة وشبهه تعالى دريت بكذا او دريت لذا اي علمته ويدخل الهمزة للتعدي فيقول
ادريته كذا او بكذا فالمفعول الثاني غير المفعول الاول كمفعولي عرفت زيدا كذا او بكذا ولما
كان ذلك من باب العلم جاء المفعول الثاني تارة مفردا وجملة استفهامية اخرى كما يجيء الثاني من عرفت

والاول نحو عرفت وكذلك علمت واعلمت تقول عرفت زيدا من ابوه واعلمته زيدا اي
الناس هو ولذلك جاء ايضا ادريته اي الناس هو ومنه وما ادريك ما القارعة ويجيء
الجملة الاستفهامية في هذه الحال لتعظيم ذكر القصة وانها من الاجمال بمكان بحيث انه يخفى
المسؤول عنه بالجملة الاستفهامية والا فلا استفهام على التحقيق وانما المعنى على ان ذلك
المسؤول عنه بهذه الجملة معظم ولذلك قيل كل ما في القرآن من وما ادريك فقد اعلم المفعول
واما ما التي مثل ادريك فمجيئها ايضا لتعظيم شأن الاعلام وانه من التعظيم والاجمال
بمكان بحيث استحق ان يسأل عنه بالجملة الاستفهامية واما ما في القرآن من قوله وما يدريك
فقد قيل انه لم يدر به والله اعلم بالصواب وحسبنا الله ونعم الوكيل ○
وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه اجمعين ○

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين ٥

الامالي المعرفة على كتاب المفصل في صنعة الاعراب

قال ٥ بدمشق سنة عشر وستمائة في القسم الاول في الاسما
قال الزمخشري الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع الاولى ان يقال اللفظ الدال
لان قوله اللفظة اما ان يريد بها اللفظ باعتبار حقيقته من غير قصد الى تمييز منه كالضرب
واما ان يريد المميز منه كالضربة فان اراد الاول فليس بمستقيم لان اللفظة كالضربة وكما
لا تطلق الضربة على معنى الضرب فلذلك لا تطلق اللفظة على معنى اللفظ وان اراد به معنى الضربة
فليس بمستقيم لانه لا بد من تحقق تمييزها كتمييز مدلول الضربة والجلسة واذا لم يكن بد من تمييزها
فكل ما يقدر تمييزها به ان كان منتهى ما يمكن تقديره في الزيادة ورد عليه دونه وان كان منتهى
القلة ورد عليه ما فوقه وان كان متوسطا ورد عليه ما فوقه وما تحته جميعا فانا ان قدر
اللفظة مثلا ما هو عشرة احرف ورد عليه ما دونها وكذلك الباقي وقال ايضا مليا
بدمشق سنة ثلاث وعشرين وستمائة قوله في المفصل الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع
وهي جنس تحته ثلاثة انواع ان قيل كيف يصح انقسام الشي الى نفسه والى غيره فالجواب
ان المنقسم المسمى لا نفس اللفظ فان المسمى يصح اطلاقه على الاسم والفعل والحرف وكل واحد
على حياله فالمنقسم الجنس المسمى بالكلمة وقال ايضا مليا بدمشق في هذه السنة مجيبا عن
وهم متوهم اورد على الزمخشري سوالا في قوله الكلمة هي اللفظة الدالة الى اخرها قال المورد الكلمة
موضوعة لواحد معين فكيف يستقيم ان يكون جنسا فالجواب انه لا يمنع صحة
اطلاقها على الواحد الوجودي من ان يكون جنسا كما لا يمنع صحة اطلاق الانسان والرجل على
الواحد الوجودي من ان يكون جنسا لان المراد بالجنس هو ما اخذ باعتبار الامر المتعقل لا باعتبار
الامر الوجودي فمعنى الجنس ما يتعقل مما يقبل صورة التعدد ويكون باعتبار كل فصل حقيقة
غير الاخرى وان اشتركا في الامر الكلي الشامل لجميع المسميات باعتبار شموله لها جنسا ٥
وقال ايضا مليا بدمشق سنة ثمان عشرة وستمائة على قوله في المفصل الكلام هو
المركب من كلمتين لو اقتصر على قوله من كلمتين لورد عليه بعلبك ومعدي كرب وقولهم حصير
ثوب زيد وما اشبههما من الالفاظ المهملة فان التركيب موجود صورة ومع ذلك ليس
بكلام فلا بد من زيادة اسندت احداهما الى الاخرى ويعني بالاسناد افادة المخاطب
ما ليس عنده في ظن المتكلم وقال ايضا مليا بدمشق في هذه السنة مشيرا الى حصر الاسم

في اسم الجنس والعلم والمعرفة ان اللفظ اما ان يوضع لشي بعينه اولا فان وضع لشي لا بعينه فهو
اسم الجنس ويسمى نكرة اذ رجل موضوع لزيد وعمرو ولا على جهة التعيين وانما على البدل وكذلك ما
اشبهه وان كان لشي بعينه فلا يخلو اما ان يصح اطلاقه على غيره اولا فان لم يصح اطلاقه على غيره فهو
العلم وان صح فهو المعرفة وقال مليا كره الزمخشري ان يقول في حد اسم الجنس ما ذكره
المنطقيون من قولهم ما وضع لمسمى لا يمنع الشركة فيه وهو يسمونه كليا ولزم ان يقول ما دل على
كثير باعتبار معنى واحد لئلا يتوهم ان النكرة مستفاد منه الاطلاق ولا مستفاد منه الا المفرد فعدل
الى قوله ما دل على شي وعلى كل ما اشبهه ولم يمكنه ان يحد بما ذكر اولا لانه امر ذهني والمعنى الذهني
متحد لا شركة فيه ثم ليس هو موضوعا في الحقيقة فانا نقطع بان وضع رجل لما في الخارج وما في الذهن
يستحيل ان يكون في الخارج في الاعلام وقال رضي الله عنه مليا حد اللقب الذي اشار اليه الزمخشري
في مفصله كل اسم غير صفة صار علما بالغلبة والمراد بالغلبة ما لم يوضع اوضع خاص وانما
قلنا غير صفة احترازا من الصفات التي غلبت حتى صارت اعلاما من نحو قولك الكاتب والوزير
والصاحب لانها لو كانت منها لجاز اضافة الاسم اليها في مثل قولك زيد الكاتب وعمرو الصاحب
بل بقوها جارية صفات على ما كانت عليه وهذه حوزه وانها الاضافة انما تكون لها مع الاسم
حال خصوصه مستقلة متفق عليه وكذلك قالوا زيد قفة والمراد مسمى هذا اللقب على ما بسط
في غير موضع وانما قلنا صار علما بالغلبة احترازا من ان يسمى مسمى ما يسمى بالاصالة فانه لا يقال
زيد لعمرو لانهما عندهم سوا بخلاف اللقب الغالب لانهم يغلب الا لشهرته فاضافوا الخفي الى
المشهور ليوضحوه ويحققه انهم لا يقولون قفة زيد ولا بطة قيس ولا يتكرر ان اللقب يصح اطلاقه
على كل ما ذكروا انما قصدنا تفسيره في هذا الموضع في قصد مورده وقال ايضا مليا على
قول الشاعر في المفصل وهو بدمشق سنة ثمان عشرة وستمائة ٥ نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم
فديد نبئت فعل مبني لما لم يسم فاعله ومن الافعال المتعدية الى ثلاثة مفعولين ويحقق
تعديه في الاملاء على المفصل والتا هي المفعول الاول واخوالي المفعول الثاني وبني يزيد صفة
لاخوالي والاختيار ان لا يكون بدلا لان البدل انما يكون بالاسما الموضوعة للذوات بخلاف ابن
فانه موضوع لذات باعتبار معنى هو المقصود وهو البنوة ويزيد في موضع خفض وقوله
ظلما اما مصدر في موضع الحال واما مفعول من اجله ولهم فديد جملة في موضع المفعول
الثالث والفديد الصوت ومعنى البيت ان هذا القائل يقول اخبرت ان اخوالي الموصوفين بهذه

الصفة لهم علينا صوت وجلبة في حال كونهم ظالمين علينا او لاجل ظلمهم وكلاهما ضعيف اما
الحال فلانه من الضمير في لهم والعامل فيه ما في لهم من معنى الفعل وهو عامل معنوي وتقدم
الحال على العامل المعنوي ضعيف ووجه ضعفه مذكور في الاملا على المفصل وليس نظيره واما
المفعول من اجله فلذلك لان العامل معنوي وتقدمه ضعيف كقولك عندي مال لاكتسابا من
تجارة فلو قلت لاكتسابا من تجارة عندي مال كان ضعيفا فان توهم متوهم انه حال من اخوالي والعامل
فيه فهو باطل لانه يلزم منه تقييد المبتدا من حيث كونه مبتدا والمبتدا لا سبيل لتقييده
فاذا قيل زيد فانما يضحك قلنا ليس حالا من المبتدا وانما هو حال من الضمير في الخبر الذي هو يضحك
ولذلك لو جعلت موضع يضحك اسما جامدا لم يجز لانه ليس معك حينئذ ما يقبل التقييد فدل
على ان المقيد الفعل ولذلك اذا قلت بيت اخوالي لمهن صالحين فعلم انه حال وليس عامله
بيت وانما عامله صالحين ولذلك لو جعلت موضع صالحين اسما جامدا لم يجز ان يكون ذلك حالا
فلو كان العامل فيه بيت لجاز فان توهم متوهم ان تبني يزيد المفعول الثالث فهو غلط لوجهين
احدهما ان قوله لهم قد بني عليه فلا يعلق الارتباط له بالاول مع ان المعنى ما اشرنا اليه والثاني
انه اخبار بانه اخبر بان اخواله بنو يزيد ومعلوم ان سياق كلامه انه لم يقصد انه اخبر بان
اخواله بنو يزيد لظهور ذلك عنده وموضع الاستشهاد في قوله يزيد لانه قال والمركب
اما جملة في مثل قولك سيت لانه اما ان يريد يزيد من قولك يزيد المال او المال يزيد
فلا يجوز ان يراد الاول لانه يبقى مفردا باعتبار التسمية فيكون من باب تغلب ويشكر
وهو انما يريد على حاله مجردا عن الضمير فيتعين ان يكون من باب المال يزيد فيكون جملة
على هذا والجمل اذا سمي بها تحكى على ما هي عليه في اصل وضعها ولهذا لو سميت رجلا بقولك
اضرب فلا يخلو اما ان تقصد الى الضمير او لا فان قصدت الى الضمير قلت جاءني اضرب
ورايت اضرب ومررت باضرب لا خلاف في ذلك وان لم تقصد الى الضمير البتة بل سميت
بهذا اللفظ مجردا عنه قلت جاءني اضربُ ورايت اضربَ ومررت باضربَ وقال
ايضا ممليا على قول الشاعر في المفصل بدمشق في هذه السنة ه
اشلى سلوقية باتت وبات بها بوحش إصمت في اصلابها اود ه موضع الاستشهاد
في قوله إصمت فانه منقول عن فعل امر واصمت اسم لبرية فقيل لها اصمت بذلك لانه
غلب عليها كثرة قول الرجل لصاحبه اصمت اصمت لشدة الخوف فيها وقد اعترض على صاحب

المفصل بالاستشهاد به فان العرب تقول صمت يصمُت فالامر منه بالضم فلم قيل إصمت
وجوابه ان يقال ان فعل يأتي على يفعُل وعلى يفعِل ومنهم من يقول ان سمع الفعل المضارع
اتبع والا فانت فيه مخير ان شئت قلت يفعُل او يفعِل ومنهم من يقول ان كثر استعمال
المضارع اتبع والا كسر فيه بالخيار والجار والمجرور في قوله بوحش متعلق باشلى ويقدر من
اشلى سلوقية بوحش هذه البرية باتت السلوقية في هذه البرية وبات بها اي عندها والضمير
للسلوقية وقوله في اصلابها اود يعني السلوقية يصفها بالقوة لا اود العوج كانه قال في اصلاب
السلوقية عوج وذلك يدل على قوتها وقال ايضا ممليا على قوله في المفصل بوحش اصمت
قال بعض طلبة الادب ما المانع من ان يكون بوحش اصمت بكمالها اسم موضع فقال رضي الله عنه
لا يجوز لانه لو كان كذلك لم يخل اما ان يكون من باب تابط شرا او من باب بعلبك لا جائز ان
يكون من الاول اذ ليس محله باتفاق ولا جائز ان يكون من الثاني لان هذا الباب اللغة
الفصيحة ان تقول هذا بعلبكُّ ورايت بعلبكَّ ومررت ببعلبكَّ بفتح اخر الاول وكان يجب
فتح النون والامر على كسرها فدل على انه مضاف ومضاف اليه وهو المقصود وقال
ايضا ممليا في سنة ثمان عشرة وستمائة على قول الشاعر في المفصل وهو قوله
على اطرقا باليات الخيام الا الثمام والا العصي ه
موضع الاستشهاد في قوله اطرقا فانه منقول من فعل الامر وهو اسم لموضع وقد اخذ
على المستدل به والاحسن اشارة اليه في الاملا وهو انه ساقه في قسم المفردات وهو داخل في
قسم المركبات فان اطرقا فعل وفاعل فليكن مثل قولك يزيد اذا سمي به باعتبار الضمير
ومعنى البيت انه يقول عرفت ديار حبيبي في هذا الموضع المعروف باطرقا في حال كونها
باليات خيامها لقدمها ودروس ما فيها حتى لم يبق فيها شيء الا الثمام والعصي التي للاوتاد
وآلات البيوت وباليات منصوبا وهو الصحيح وقد جاء مرفوعا فالنصب على انه حال من
الديار والمعنى عليه على ما تقدم والرفع على ان يكون البيت مستقلا في معناه من غير
نظر منزلا الى ما قبله فيكون مبتدا به كانه قال على اطرقا منازل باليات خيامها ويكون خبره
على اطرقا وهو ناشئ عن توهم استقلال البيت وقطع النظر عما قبله وقوله الا الثمام والا
العصي جاء مرفوعا وليس بالجيد وجاء منصوبا بانطلق العصي ويحذف منه الياء الساكنة على ما
هو اصل في مثله اذ كل ما آخره حرف مشدد وبنيت قافيته على الوقف فواجب فيه حذف

[illegible]

الثاني وإن كان حرفاً صحيحاً فهو في المفعول أشبه ووجه النصب في الثمام ظاهر وهو أنه مستثنى
من كلام موجب مع كونه من غير الجنس فقوي النصب من الوجهين جميعاً والرفع ضعيف
جداً وإنما جاء الوهم فيه من جهة أن القوافي كلها إذا رفعت استقامت إعراباً ووزناً على أصل
عروضه لأنه من المتقارب وأصل المتقارب فعولن ثماني مرات كاملة كقوله فأما تميم تميم
ابن مر فألفاهم القوم روبى نياماً فلما روى هذه القافية ظن أنه كذلك فألحق هذا البيت به
فرفع من غير نظر وتبيين لوجه رفعه والصواب أنه محذوف منه سبب خفيف من آخر
الجزء وهو الضرب الثالث من ضروب المتقارب مستقيم إعراب البيت ولا بعد في مخالفة
ذلك الوزن الأصلي لأنه لا يلزم منه ما لا يجوز وارتكاب أمور متعددة مما يجوز ارتكابها باتفاق
وإن كانت خارجة عن أصل غير ممنوع لأنها إذا اضطر إليه موجب وأما ارتكاب أمر لا يجوز
لأجل مراعاة أمور أصلية مخالفتها جائزة باتفاق فلذلك كان الرفع غير مستقيم والنصب
هو المستقيم ووجهه على شذوذه وضعفه أنه لما كان الحمام في موضع رفع أجرى ما بعده عليه رفعاً
ثم استعمل إلا بمعنى غير وصفاً للحمام على المحل فأجرى ما بعدها إعرابها على ما هو بابه
لها فارتفع الثمام لذلك وعطف العصي عليه وعلى الورق أيضاً يتعلق بعرفت إن قلنا إن له تعلقاً
بالبيت الذي قبله وإن قطعنا النظر عنه تعلق بمحذوف تقديره منازل بالبيات الحمام تسوم
على الورق وقال أيضاً مملياً في هذه السنة على قول الزمخشري فإنه موضوع للجنس
بأسره غير مستقيم لأنه إما أن يريد أنه موضوع له باعتبار شموله للجنس فليس كذلك فإن قولنا
فعله أسامة لا يدل على ذلك وإما أن يريد أنه موضوع لكل واحد من آحاده فهو أيضاً غير اسامة
مستقيم لأن الموضع موضع يراد فيه تبيين وجه علميته وما ذكره لم يقربوا الشبهة الواردة على
علميته وقال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمان عشرة وستمائة على قول الشاعر في المفصل

إذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم ... إلى الغدر أدنى من شبابهم المرد

يصف هؤلاء القوم بأن شيوخهم إلى الفساد أقرب من شبابهم وموضع الاستشهاد في
قوله كيسان وهو علم والذي يدل على أنه علم منعه الصرف ولا علة تقدر مع الألف والنون
إلا العلمية فوجب أن يكون علماً لذلك والجار والمجرور في قوله إلى الغدر يتعلق بأدنى ولا
يتعلق بكان لأنها ناقصة والناقصة لا يتعلق بها إما لأنها لا دلالة لها على الحدث وإما لأنها
دخلت على الكلام على ما هي عليه من إخبارها وتعلقاتها فلو ذهبت تعلق بها تخرج ما عليه بها

عن

عن جنس الجلد الداخل في علمه وذلك بعيد لوضعها وقال أيضاً مملياً على قول الشاعر في
المفصل وهو بدمشق في هذه السنة إذا قال غاوٍ من تنوخ قصيدة ... بها جرب عدت علي بزوبرا
معناه أن هؤلاء يقولون الشعر الرديء فينسب إلي وذلك يكون إما لكونه من قبلهم وقد
اشتهر دونهم وإما لأنهم يرجعون إليه فيما يأتون ويذرون من أشعارهم أو يريد أنه إذا قال
أحد من هذه القبيلة شعراً إما يؤثر أثراً غير حميد عد علي وقصد جزائي به حتى كأني الذي
باشرته وذلك لما تقدم من الاحتمال ومن تنوخ للتبيين وعدت جواب إذا وموضع الاستشهاد
في قوله بزوبرا وهو علم للتأنيث المعنوي والعلمية ولا يجوز أن يكون منوناً وكأنه صرفه للضرورة
لأنه لو كان كذلك لكان ممنوعاً من غير علة وهو لا يجوز باتفاق وإنما موضع الخلاف فيما إذا كانت
فيه علة واحدة وبيان أنه يكون ممنوعاً بغير علة أن التأنيث المعنوي مشروط في كونه علة العلمية
فإذا قدرنا انتفاء العلمية زال كون التأنيث مشروطاً لزوال الشرط وقال أيضاً
مملياً بدمشق سنة سبع عشرة وستمائة على قوله في المفصل ومن الأعلام الأمثلة التي يوزن بها
في قولك فعلان الذي آخره وضع النحويون هذه الألفاظ لغرضين أحدهما الاختصار في التعبير
عن الأصول والزوائد فكل ما كان في الموزون أصلاً جعلوه في الوزن فاءً وعيناً ولاماً على هذا
الترتيب وكل ما كان زائداً لفظوا به بعينه في موضعه في لفظ الزنة فقالوا في ذلك إذا مثلوا
ن مضروب ما وزنه فقيل مفعول فكان ذلك أخصر من أن يقال ميمه زائدة وضاده وراؤه أصليتان
وواوه زائدة وباؤه أصلية والغرض الثاني أن يذكروه مراداً به جميع ما يوزن ليحكم عليه
بأحكامه الخاصة به كقولهم كل أفعل إذا كان صفة فإنه لا ينصرف ثم لا يخلو المشتمل لهم
إياه من أن يكون للأفعال خاصة أو غيرها فإن كان للفعل خاصة حكموا على لفظ الفعل الذي هو وزن
له كقولهم تفاعل لما يكون من اثنين فصاعداً واستفعل لطلب الفعل وفعّل للتكثير فلو
شاع صوغ الفعل من غير إعراب لفظي باعتبار اسميته وإن كان لغير الأفعال من الأسماء وحدها
أو من الأسماء والأفعال معاً فلا يخلو إما أن يذكر موزونه أو لا يذكر فإن ذكر موزونه معه
كان معرباً على ما يستحقه بالإطلاق ثم هو في حكم الصرف وعدمه راجع إلى نفسه أو إلى
موزونه فيه خلاف فمذهب الزمخشري أنه علم على كل حال فيرجع في ذلك إليه في نفسه
فإن كان فيه علة أخرى امتنع من الصرف وإلا فلا وذهب بعضهم إلى أنه في ذلك كموزونه
إن كان منصرفاً صرف وإن كان غير منصرف لم يصرف ومثال ذلك قولك وزن قائمة فاعلة

والزمخشري يقول فاعلة غير منصرف وبعضهم فاعلة مصروف ووجه مذهب الزمخشري
انه قد ثبت استعمال هذه الاوزان اعلاما بدليل اتفاقهم على قولهم افعل صفة لا ينصرف
ولولا انه علم لما منع الصرف وهذا متفق عليه واذا ثبت انه علم فاما ان يكون على نحو الاعلام في
زيد وعمرو او على نحوها في اسامة وثعالة لا جائز ان يقال انها مثل زيد وعمرو لانها لم توضع
لاحاد باعيانها وانما وضعت للجنس واذا وجب ان يكون كوضع اسامة وقد ثبت ان
باب وضع اسامة كان لوضع الامر الذهني فيعم فيصح اطلاقه على كل واحد من الاحاد الوجودية
واذا ثبت ذلك كان ما كن فيه مثله فيصح اطلاقه على جنسه بكماله فتقول افعل صفة
لا ينصرف ويشمل جميع موزوناته كقولك اسامة خير من ثعالة فيشمل جميع الجنس
ويصح اطلاقه على كل واحد من احاد جنسه كما تقول اسامة لواحد في الوجود فلذلك تقول
وزن فاعلة فاعلة فتطلقه على فاعلة علما وان كان موزونه واحدا من احاد جنسه كما ثبت
ذلك في اسامة باتفاق ووجه من قال الخلاف ان اعلام باب اسامة انما اضطررنا الى جعلها
اعلاما باعتبار اطلاقها على الواحد من حيث وجود حكم العلمية فاضطررنا الى تاويلها
بوجه بعيد لتلحقها بقياس كلامهم ضرورة ما ثبت فيها من حكم العلمية وكان القياس الظاهر
انه لا يثبت فيها حكم العلمية واذا لم يصل ذلك في باب اسامة مخالفا للقياس كان تاويله
على ذلك للضرورة فلا وجه لاجرائنا هذا الباب على مخالفة القياس واحتياجنا الى التاويل
من غير ضرورة تحمل على ذلك ثم يرجع الى التقسيم فنقول وان لم يكن للافعال ولم
يذكر الموزون معه فلا يخلو اما ان يكون قد اوقع موقع موزون خاص واقام مقامه في محله
او لا فان كان نحو ذكر واقعا موقع موزون فلا خلاف انه يجرى مجراه على تقدير وجوده
اعرابا وصرفا ومنع صرف كقولك مررت برجل افعل منك وهو متفق عليه ووجهه
انه اريد به معنى موزونه فوجب ان يجرى مجراه لانه كالنائب عنه والكناية له فكان اعرابه
كاعرابه وان لم يكن على ما ذكرناه فهو علم باتفاق يقصد به الجنس الذي هو على هذه الهيئة
كقولك افعل صفة لا ينصرف وفعلان علما غير منصرف وشبه ذلك قال سيبويه حكاية
عن الخليل كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف فالتمسوه فقيل له كيف تصرفه وقد قلت
لا اصرفه فقال انما صرفته لانه غير صفة ثم قال بعد ذلك افعل اذا كان صفة لا ينصرف قال
المازني افعل ههنا ايضا غير صفة فيجب ان يصرفه لانه قال في قوله كل افعل انما صرفه لانه

احاد الجنس ... جنس فيخرج بذلك جعله علما لانكرة

غير صفة وهذا ايضا غير صفة فيجب ان يصرفه والا نقض جميع ما قاله قال ابو علي الفارسي
لم يصنع المازني شيئا وانما سال التمسوه الخليل عن ذلك لانه توهم ان الموزون اذا كان صفة
كانت الزنة صفة الا ترى انك اذا قلت مررت برجل افعل منك حكمت عليها بحكم موزونها
فلما فهم الخليل منه هذا الوهم الذي يلزم منه ان يكون المسؤول عنه لذلك غير منصرف ازال
له ان ما توهمه فيه ما يوجب منع صرفه مفقود فقال له ليس بصفة فصرفته لذلك وعلم ما اشار
اليه ولم يحتج ان يبين له انه غير علم لان ذلك معلوم في ظاهر الامر بدخول كل عليه والمثل
يبين له انتفاء الشبهة التي فهم عنه انه توهمها ولم يتعرض لغير ذلك ولم يرد الخليل ان انتفاء
الصفة علة في الصرف في كل موضع وصدر فان ذلك معلوم الانتفاء بالاتفاق فانا قاطعون
بان اكثر الاسماء يمتنع من الصرف مع كونها غير صفة وانما قصد الى ذلك في المحل المخصوص
لما كان توهم شيئا منه فقوله افعل اذا كان صفة لا ينصرف لا يلزم منه ان يصرف لما تقدم
من قوله ان كل افعل غير صفة لانه ههنا قد وجدت فيه علتان يقتضيان منع الصرف وهما
العلمية ووزن الفعل فوجب ان يكون غير منصرف فتبين بذلك انه لا يلزم من نفي الصفة عن
قوله كل افعل انتفاء الشبهة فيه الوهم ممن يتوهم الوصفية فيه ان يكون كلما ليس بصفة
منصرفا فظهر ان قول ابي علي الفارسي لم يصنع المازني شيئا مستقيم وان اريد بما ذكرناه
ولم يبينه لانه كالظاهر عنده ولا شك انه ليس يخفى ثم شرع صاحب الكتاب في بيان
استعمال هذه الالفاظ اعلاما فقال في قولهم فعلان الذي مؤنثه فعلى وافعل صفة لا
ينصرف خبر عن قوله فعلان وعن قوله افعل جميعا في المعنى وفي اللفظ لانه اما ان يكون
للاول واما ان يكون للثاني فكانه قال فعلان الذي مؤنثه فعلى لا ينصرف وافعل صفة
لا ينصرف كما تقول زيد وعمرو قائم وهو جائز باتفاق ولا يستقيم ان يقال انه خبر عن الثاني
والاول منقطع عنه معنى ولفظا لانه قصد البيان لاستعمال النحويين في كلامهم والنحويون
لا يقولون فعلان الذي مؤنثه فعلى ويقتصرون فلا بد من خبر اخر يتم الكلام به فقولا
واخر يكون حمله الا ما ذكرناه فوجب تقديره لانه هو الموجود ولا يهم لذلك يستعملونه ثم
قال ووزن طلحة واصبع فعلة وافعل يعني وفي قولهم وزن طلحة فعلة وافعل عطفه
على قوله فعلان الداخل في حكم قولهم وقصد به التبيين ان ذلك ايضا علم على ما هو مذهبه
كما ذكرناه حكما وتعليلا ولذلك اتى بافعل غير منصرف لان فيه علمين وزن الفعل

لا يصح وقد يكون الاسم باعتبار الصفة ... انتقل بها الى الحكم
ومثله بانتقلوا الى السلطان بعد ان ... الى ادكم

والعلمية واما قوله وزن طلحة فعلة فمتفق عليه في الحكم وان اختلف التعليل فمذهبه انه امتنع من الصرف للعلمية والتانيث ومذهب غيره انه امتنع من الصرف لان موزونه غير منصرف
واعلم ان الالفاظ التي توزن بها اذا قصد بها عموم موزوناتها على اربعة اقسام بان تكون منصرفة وموزونها منصرف في مثل كل فعل اذا لم يكن موزونا منصرف وقد يكون غير منصرف من كقولك افعل اذا كان صفة غير منصرف وقد يكون الوزن منصرفا والموزون بخلافه كقولك كل افعل اذا كان صفة ولا علما منصرف ويعود ذلك ان كل موضع كان في الزنة علما وامتنع من الصرف وكل موضع لم يكن فيه علما كان منصرفا وكذلك للموزون المحكوم عليه ان اتفق ان يذكر بما باعتبار اثبات علمية له وجب ان يحكم عليه بانه غير منصرف وان ذكر على غير ذلك وجب ان يحكم عليه بانه منصرف ولذلك جاءت في التركيب على الاربعة الاوجه التي ذكرناها وقال ايضا مملياً على قول الشاعر في المفصل بدمشق سنة ثمان عشرة وستمائة

علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم ... باشقر ماضي الشفرتين يمان

موضع الاستشهاد ظاهر وهو زيدنا وزيدكم وقوله باشقر متعلق بعلا بعد ذكر على راسه في يوم النقا باشقر على معنى الاستعانة ويمان صفة بعد صفة للسيف واصله يماني فاعلوه كما اعلوا قولك بعاضٍ وهو منسوب الى اليمن واصله في النسبة يمني الا انهم لما قالوا يماني حذفوا احدى اليائين وجعلوا الالف عوضا منها ثم اعلوه اعلال ماض ولذلك لم يبعد بزنته لان الياء التي للنسبة كانت بعدها في ثمان فقول وانت يمانا ويمان في ان الياء للنسبة ليمان لانه منسوب الى اليمن ونسب الله تعالى اعلم عنه قياس جعلت الالف عوضا من احدى اليائين الا ان يمانا لا يستعمل الا بالالف ويمان لا يستعمل بالالف محذوفة منه ياء ونقول الف مبينة بياء وما قالوا يمان ويمني ولم يقولوا يمني ويجب ان يكون يمانا كذلك لانه قد علم انه من اليمن وجب الحكم على الياء بالزيادة وايضا فانه ليس في كلامهم في المفردات ما هو على هذه الزنة الا ما كان منسوبا فوجب ان يحمل على ذلك واما يمان فالامر فيه اوضح لامرين احدهما انه مفهوم منه النسب والاخر انه يقال يمني بمعناه فعلم انه فرعه وليس في ثمان شيء من ذلك
وقال ايضا مملياً على قول الشاعر في المفصل بدمشق سنة ثمان عشرة وستمائة

باعد ام العمرو من اسيرها ... حراس ابواب على قصورها

موضع الاستشهاد في قوله العمرو من اسيرها متعلق بباعد على معنى ان هذا الحرف اوصل

مباعده

مباعدة المفعول من الاسير على معنى ابتداء الغاية وعلى قصورها متعلق بمحذوف اما صفة الابواب فيجب ان تقدر صفة لها فيضمرها ويقدره حراس ابواب مركبة او حاصلة على قصورها بمعنى قصور ام العمرو المذكورة او صفة لحراس فيجب ان تقدر صفة لهم فتقدر حراس ابواب ثابتون وحاصلون فهو على الاول في موضع خفض وفي الثاني في موضع رفع وقال ايضا مملياً على قول الشاعر في المفصل بدمشق في هذه السنة

رايت الوليد بن اليزيد مباركا ... شديدا باحناء الخلافة كاهله

موضع الاستشهاد في قوله اليزيد والرؤية رؤية العلم وليس من رؤية العين لان شرط رؤية العين ان يكون الثاني مضمنا وصفا مرتبا كقولك رايت زيدا اسود او ابيض او متحركا وههنا ليس مضمنا ذلك فوجب ان يكون بمعنى العلم وشديدا مفعول بعد مفعول على انهما من باب واحد لا على احتمال انهما وانما كان لا يكون في مثله مفعول ثالث لان شرط تعدد المفاعيل اختلاف تعلق الفعل بها الا ترى انك اذا قلت اعطيت زيدا درهما فتعلق الاعطاء بزيد بخلاف تعلقه الى درهم واذا قلت علمت زيدا عالما عاقلا فتعلق العلم بعالم وعاقل من جهة واحدة وانما صح ذلك في علمت لانها داخلة على المبتدا والخبر ولما كان الخبر يصح ان يكون متعددا صح ان يكون المفعول الثاني متعددا لانه الذي كان خبرا ولما كان ذلك في المبتدا جوزنا بالواو وحذفها جاز في هذا ان يكون بالواو وحذفها لان باب العلم انما تدخل على الجمل الاسمية فلا تغير عن معناها واذا كان ذلك كذلك وقد علم ان الخبر يكون متعددا صح ان يكون المفعول الثاني متعددا ومعناه علمت ان هذا الخليفة ميمون النقيبة على المسلمين شديدا دولته في جوانب ملكه وعبر عن ذلك بشدة الكاهل على سبيل الاستعارة لان شدة الرجل في العادة باعتباره فعبر عن كل شديد في المعنى بشدة الكاهل ولو نصبه حالا لضعف لان المقصود الاخبار عن هذا الممدوح بان هذه صفته مطلقا فاذا جعلته حالا اعني شديدا لزم تقييد الحال والتقييد مفسد للمعنى لان التقدير على هذا علمت الوليد مباركا في حال كونه شديدا وليس مراد الا الاطلاق والخبر بان هذه صفته مطلقا وقال ايضا مملياً على قول الشاعر في المفصل بدمشق في هذه السنة

وقد كان فيهم حاجب وابن امه ... ابو جندل والزيد زيد المعارك

موضع الاستشهاد ان احدهما بالالف واللام والاخر بالاضافة فجمع في هذا البيت بين ما صدر به اولا من قوله فيجري على اضافته وادخال اللام عليه وابن امه

معطوف على حاجب والضمير عائد على حاجب اى اخوه من امه ومعناه انه كان في هذه القبيلة
حاجب وهو رجل كبير من العرب معروف والزيد زيد المعارك بدل من الزيد وهو بدل
الكل من الكل وقوله ابو جندل بدل من ابن امه وقوله في احرا الفضل وهو قليل يحتمل ان
يكون من كلام ابى العباس المبرد ويحتمل ان يكون من كلام الزمخشري وقال ايضا مليا اذا
ورد على قول الزمخشري في المفصل وكل مثنى ومجموع من الاعلام معرف باللام قولهم
مازيدان ومازيد ونحو انه معرف ولا لام فيه فالجواب عنه من وجهين احدهما ان
يقال ان مازيدان هنا مثنى زيد في قولك جائي زيد من الزيود على اللغة القليلة فيكون
قولك يا زيدان مثل قولك يارجلان ويا زيدون مثل قولك ياضا ربون الثاني ان يازيدان
الاصل فيه يا ايها الزيدان ويا ايها الزيدون كما ان اصل قولك يا رجل يا ايها الرجل ولكن
لما كان باب قولك يا ايها الرجل لك ان تحذف اللام وتستغني بحرف النداء لافادتها المعنى الذي
تفيده اللام اجرى قولك يا ايها الزيدان مجراه لانه من بابه والذى يدل على انه منه امتناع
يا زيدان كامتناع يا رجل لداهه ان يكون الحذف وقال ايضا مليا على قول الشاعر في المفصل
وهو يدمشق سنة ثمان عشرة وستمائة وقبلي مات الخالدان كلاهما عميد بنى جحوان وابن المضلل ٥
عميد اما صفة للخالدان واما بدل والاشبه عدم الجواز فيه لانه مفرد وموصوفه مثنى
فانهما هنا في حكم الشيء الواحد لانهما قد شرك بينهما بحرف العطف والصفة تاره تاتى على
هذه الصورة وتاره يقال جائي زيد وعمرو العاقلان وجا الزيدان العاقلان وجا الزيدان
العالم والعاقل ومات اصله موت ومضارعه يموت فاذا اردت الفاعل الى نفسك قلت
مت واما مت بالكسر فهو من ماضي يموت مثل خوف في خفت وصل ظرف وهو معرب
بعد برا وان كان الخلاف في كل ما اضيف الى المتكلم هل هو معرب او مبنى والكلام
في الاضافة هل اصلها السكون وفتحت تقوية لها او اصلها الحركة وسكنت تخفيفا
فيه خلاف ليس فيه كبير امر وقد اشرنا الى ذلك في الاملا وقال ايضا مليا بدمشق في هذه السنة
على قول الشاعر في المفصل ٥ انا ابن سعد اكرم السعدينا انهما لم يكن عشينا ٥ اما الرفع
فعلى انه خبر مبتدا محذوف كانه لما قيل انا ابن سعد كان سائلا سال وقال من هو ابن
سعد فقال له مخبر هو اكرم السعدينا ولا يجوز ان يكون خبرا بعد خبر ولا صفة ولا بدلا لان قولك
انا اما الصفة فباطلة لانه صفة لابن فيلزم ان يكون سعد او ليس سعد الا هو ابن سعد
اذ

اذا اكرم الضاد من ضارب ولو كان بدلا لكان اما بدل الكل فيجب ان يكون نفس الاول
واذا كان كذلك وجب ان يكون ان سعد واذا كان ابن سعد وجب ان يكون اكرم السعدين سعد
وليس سعد او بدل الاشتمال وبدل البعض ظاهر بطلانهما والخفض صفة لسعد ولا يجوز
ان يكون صفة لان المضمرات لا توصف ومن حيث المعنى ايضا ما تقدم في المعرب وقال
ايضا مليا بدمشق في هذه السنة على قوله في المفصل والاسم المعرب على نوعين نوع تتوفى
حركات الاعراب والتنوين ان قيل انه اراد الاسم المفرد ورد عليه رجال ومساجد فان
رجالا جمع يعرب بالحركات الثلاث ومساجد جمع غير منصرف وقال ايضا مليا على قول
الشاعر في المفصل وهو لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب ٥ ويروى تغذ
لفع راسه بلفعه اى غطاه ولفعت المراة ايضا فلبتها وتلفعت المراة بمرطها اى تلحفت
به واللفاع ما يتلفع به ومعناه ان هذه عندها رفاهية وليست كغيرها ممن تعدى فتحلب
فيه بل لها اناء من تسقى فيه او تغتدى فيه ولا تستتر تفضل مئزرها في انها تشد في وسطها
وتجعل فاضله على راسها لها شيء اخر تلفع به راسها وانما تتلفع بفضل مئزرهن البدويات والاما
الماهنات الممتهنات وقيل ان هذه لم تسق اللبن لا في علبه ولا في غيرها لانها متحضرة وانما يشرب
اللبن اهل البدو لانهم لا يكادون يجدون الما وموضع الاستشهاد ظاهر والعلب جمع علبة
وهو يحلب من جلد ويقال في جمعه ايضا علاب في المرفوعات وقال ايضا على قول الشاعر
في المفصل وهو وكنتا مذماة كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب ٥
نصف خيلا حسن الالوان كانها اشرب الدم كان متونها اى كان ظهورها جرى فوقها لون
الذهاب او لون شي مذهب واستشعر ثيابا اى جعله شعارها ويقال استشعرت الثوب
اذا جعلته يلي الجسم وسمي شعارا من ذلك وموضع الاستشهاد منه ظاهر وقال ايضا
مليا على قول الشاعر في المفصل وهو اذا هي لم تستك بعود اراكة تنحل فاستاكت به عود
اسحل ٥ يعني انها تتخير لها ما تستاك به وعود الاراك هو الجيد عندهم للسواك فاذا لم
تستك به لامر لم تعدل الا الى ما انتحل وتخار من الاسحل فيكون ما تختاره منه لجودته تقارب
الاراك وقال ايضا مليا على قول الشاعر في المفصل وهو
ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح ٥
معناه ان هذا الممدوح الذى هو يزيد كان رجلا عظيما تقصده في الضرر في العطايا فيقصده الضا
ودع

لمخصوصه لسمى وهو المايل اليها ويقصد المختبط مما يطيح الطوايح وهو الذي اصابته شدة
السنين والطوايح الشدايد يقصد ليدفع عذرا بالعطاسك ما اصابه من ذلك فوصفه
بالنفع والكرم وما في قولك مما يطيح مصدرية ومن لابتدا الغاية او لمعنى السببية فالاول
على ان ابتدا الاختباط من الاطاحة وسبب الاختباط الاطاحة وقال ايضا مليا
بدمشق سنة عشرين وستمائة على قوله في المفصل لانها لو جردت الا للاسناد لكانا في حكم الاصوات
التي حقها ان ينعق بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب جعل انتفا
الاعراب ههنا من اجل انتفا سببه وذكر الاصوات في المبنيات وجعل كونها مبنية لمانع
منع من الاعراب وهو مناسبتها لما هو مبني في اصل وضعه فناقض في موجب البنا
وجعله في احد الموضعين بانتفا سبب الاعراب وفي الموضع الاخر بوجود السبب لانه اذا
حكم بانتفا الحكم لوجود المانع فقد اثبت وجود السبب هذا ان حملنا الاصوات ههنا على
انها هي التي قصد بها ثم وهو الظاهر فاما اذا قصد بالاصوات هنا اللفظ الذي لا تركيب فيه
وقصد بالاصوات هنالك لفظ الالفاظ التي يحكى بها صوت مع التركيب صح ان يكون الاول
لانتفا السبب والثاني لوجود المانع او قصد بالاصوات هنا تلك الاصوات مع عدم
التركيب وقصد بها ثم هذه مع وجود التركيب فيكون بناوها ههنا لانتفا سبب الاعراب
وبناوها ثم لوجود المانع فيزول التناقض وقال ايضا على المفصل في قوله جزان
واخواتها هو المرفوع انما لم يحتج لانه معلوم وذلك انه خبر المبتدا في المعنى ولما تقدم ذكره
لم يفتقر عن ذكره هنا بما تقدم وقال ايضا في قوله وقد حذف في قولهم ان مالا وان ولدا
الى اخره لا حاجة الى ذكر هذا لانه قد ذكر ما يدل عليه وهو قوله وجميع ما ذكر في خبر المبتدا
من اصنافه واحواله وشرايطه قايم فيه ما عدا كون الخبر محذوفا بان ومسبا اخرى حال من
احواله فيكون ادخلوه في قوله واحواله فهذا يقع تكرارا وانما الجاه الى ذلك الشبه على ما وقع في
كلامهم من هذا الباب وقال ايضا في قول صاحب المفصل ان مالا وان عددا ينبغي
ان يكون التقدير ان لنا مالا لان تقدير الخبر مقدما ولو قدر متاخرا لم يسغ لان الاسم نكرة
من غير شرط بخلاف قولهم ان زيدا وان عمرا فانه لو قدر مقدما او متاخرا لكان سايغا
واسلم في الاول لدليل على ذلك وقال ايضا مليا على قول الشاعر في المفصل وهو بدمشق
سنة ثلاث وعشرين وستمائة ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا ۝

استاثر الله بالبقا وبالعدل وولى الملامة الرجلا ۝
معناه انهم يقولون ان لنا محلا في الدنيا ومرتحلا بالموت وان في مضي من قبلنا وهي موت من
مضى مهلة لنا لانا نبقى بعدهم وهو معنى الامهال وقال ايضا بدمشق سنة خمس وعشرين وستمائة
على قوله خبر لا لنفي الجنس لا التي لنفي الجنس ولا التي بمعنى ليس كلاهما لنفي الجنس وانما خصوا
هذا الاسم لان هذه هي الموضوعة لذلك نصيحا فاضافوها الى المعنى الذي وضعت لاجله
واستعمالها بمعنى ليس غير فصيح الا ترى ان العربي الفصيح في سعة الكلام لا يقول لا رجل
في الدار وانما يقول لا رجل في الدار فلذلك سموها بمعناها الذي هو نفي الجنس وايضا فان لا
التي بمعنى ليس لها شبه بليس وهو شبه قوي وليس كذلك لا التي لنفي الجنس فانها وان
شبهت بان الا انه شبه باشتراكهما في المعنى وقال ايضا مليا على قوله واعلم ان كل
شي حسن لك ان تعمل فيه لا اورده على ان لا لا تعمل الا في النكرة مستشهدا بقول سيبويه
وليس يفيد مقصوده ولكونه وقع خبرا والخبر قد يكون اعم الا ترى انه لو كانت لا تعمل في النكرة
والمعرفة لكان هذا الكلام صحيحا واذا كان كذلك لم يفد انها لا تعمل الا في النكرة وقال
ايضا مليا على قول الشاعر في المفصل بدمشق سنة ثمان عشرة وستمائة ۝
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح ۝ اورده على ان لا بمعنى ليس وبراح اسمها
وخبرها محذوف للعلم به اي ليس براح حاصلا لي او بايا او ما اشبهه ومعناه انه يصف
نفسه بالشجاعة والصبر للحرب لما تقدم ذكرها في اول القصيدة وهي قوله يا بوس للحرب
التي حطت اراهط فاستراحوا وفي القران موضع اختلف فيه هل لا فيه بمعنى ليس او
لنفي الجنس وهو قوله ولات حين مناص وقد ذكرناه في الاملا

في المنصوبات

قوله ذكر المنصوبات المفعول المطلق لم يحد المصدر لانه قد تقدم ما يشعر به وهو لقبه فان لقبه
مشعر بفصله والمقصود في الحدود انما هي الفصول فكانه قال هو الاسم الذي فعل وهذا
هو فصل المفعول المطلق عن غيره وحده هو ما فعله فاعل الفعل المذكور فقولنا المذكور
احترازا عن مثل قولك كره زيد الضرب فانه مفعول لفاعل ولكنه ليس هو المذكور وقوله
سمي مصدرا لان الفعل يصدر عنه هذا مذهب البصريين ان المصدر اصل اخذ منه الفعل
والدليل عليه من وجوه احدها تسميته بالمصدر والمصدر في اللغة هو الذي يصدر عنه
فدلت تسميته على انه قد صدر عنه الفعل وعلى مذهب الكوفيين كان ينبغي ان يسمى الفعل

مصدرا ولم يسم فدل على انه ليس باصل الثاني ان معنى الاشتقاق هو اخذ لفظ فرعي
من لفظ اصلي موافق له في الحروف الاصول والمعنى الاصلي وهذا لا يتحقق في المصدر
والفعل الا على مذهب البصريين لانا نقول ان جعلنا الفعل اصلا فالفعل يدل على حدث
وزمان معين فيجب ان يكون المصدر يدل ايضا على حدث وزمان معين واما اذا قلنا ان
المصدر يدل على حدث وزمان معين واذا قلنا ان المصدر هو الاصل وهو دال على حدث
مجرد عن الزمان فالفعل قد شاركه في هذا المعنى الاصلي فقد ثبت ان الحق ما ذهب اليه
البصريون المبهم ما دل على ما دل عليه الفعل من الحدث والموقت ما دل على زيادة وتلك
الزيادة تكون في الانواع كقولك ضربت ضربا شديدا وفي الاعداد كقولك ضربت
ضربة وضربتين وقوله وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه وذلك على نوعين
مصدر وغير مصدر فقوله وغير مصدر ظاهره التناقض لان كلامه في المفعول المطلق
وتقسيمه وقد ذكر انه مصدر فكيف يكون من تقاسيمه غير مصدر فيكون مصدرا غير مصدر
والجواب ان المصدر يطلق باعتبارين احدهما الذي فعله فاعل الفعل المذكور
والاخر باعتبار ما له فعل يجري عليه كما يطلق للانطلاق وشبهه ولهذا بوب ذكره فقوله
وغير مصدر اي ليس له فعل يجري عليه وهو مصدر باعتبار انه فعله فاعل الفعل فهو
مصدر باعتبار غير مصدر باعتبار اخر واما قوله رجع القهقرى واخواتها فللناس
فيها مذهبان مذهب صاحب الكتاب انها ههنا اسما ليست لها افعال فهي منصوبة
انتصاب انواعا من الضرب وقد ذهب غيره الى انها صفات لمصادر محذوفة فرجع
القهقرى تقديره رجع الرجوع القهقرى فعلى هذا يكون المصدر هو المحذوف والقهقرى
واخواتها صفات المصادر المحذوفة والمقدرة فلا يكون من هذا الباب بل يكون من باب
قولك ضربت ضربا كثيرا قوله والمصادر المنصوبة بافعال مضمرة على ثلاثة انواع
والدليل على الحصر باعتبار حال المضمر وجوبه انه لا يخلو ان يجوز اظهاره او لا فان
جاز اظهاره فهو القسم الاول وان لم يجز اظهاره فلا يخلو اما ان يكون له فعل من لفظه او لا
فان كان له فعل من لفظه فهو الثاني وان لم يكن له فعل من لفظه فهو الثالث فهذا ما لا
يعرف الا بالسماع وهو الاول من النوع الثاني وطريق الدليل على التزامهم حذف الفعل
من هذا القسم انا نقول هذه الفاظ كثرت في كلامهم ولم توجد الا محذوفا فعلها فدل على انها

ملتزمة الحذف اذ لو لم يكن كذلك لوجدت مع كثرتها في بعض المواضع مظهرا افعالها ولما لم
توجد الا محذوفة دل على انها لا يجوز اظهارها وقد استعمل هذا الدليل في مواضع محتجا
لما ثبت قاعدته بالقياس فهو اولى ههنا قال الشلوبين لا يقال ما قبله استغنوا بما اكثر قابلية
وقال الصاوي استغنوا بتركت عن وذرت وقال ايضا لا يقال نازعني فنزعته لاستغنى
عنه بغلبته وهذه كلها امور خارجة عن القياس لهذا الدليل وطريق شانه ما ذكرناه وضابط
هذا النوع الثاني من النوع الثاني الذي هو ما انت الا سيرا سيرا وما انت الا سيرا ان
يتقدم نفي او ما هو في معنى النفي وبعده اسم لا يصح ان يكون المصدر عنه خبرا وقولنا لا يصح
ان يكون المصدر عنه خبرا احترازا من قولك ما ضربك الا ضرب حسن فانه يجب فيه الرفع وحكمة
هذا الضابط هو ان وقوعه موقعا لا يصح ان يكون خبرا دال على ان الخبر غيره ولا خبر يصلح
حيث المعنى الا فعل بمعناه فقد علم بهذه القرينة خصوص الفعل وفي موضعه باشتراط
الاثبات بعد النفي لفظا او تقديرا لفظا واقع موقع الفعل فاستغنى بالقرينة واللفظ الواقع ابع
موقع الفعل عن التلفظ بالفعل كما استغنى في قولهم لولا زيد لكان كذا وبابه قوله
ومنه قوله فاما منا بعد واما فداء ضابط هذا ان يتقدم جملة تقتضي تفصيلا باعتبار معناها
ويستغنى بانقسامها التفصيل مع ذكر المصادر بعدها عن ذكر الفعل ويستغنى بلفظ ما
تقدم عن لفظ الفعل فصارت قرينة ولفظ فاشبه ما تقدم وقوله مررت فاذا له صوت
صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى واذا له دق دقك بالمنحاز حب القلقل قال ضابط هذا
ان يتقدم اسم فعل يعني مصدرا مشعرا بالحدوث مشتمل عليه وبعده مصدر في معناه فانه ينصب
على الوجه المختار ويستغنى بما تقدم من ذكر اسم الفعل المغني عن الفعل الناصب لانه
قرينة ولفظ كما تقدم وهل الناصب له نفس ما تقدم فيقوم مقام الفعل او الناصب له فعل
اخر مقدر منه خلاف بين النحويين ظاهر كلامه انه بفعل مقدر لان الكلام في تقسيم ما ينصب
بفعل واجب اضماره وعلى التقدير الاخر لا يكون منصوبا بفعل مضمر وقولنا اسم فعل مشعر
بالحدوث مشتمل به احترازا من ان يكون غير اسم فعل كقولك فاذا له يد يد الثور واحترازا من ان لا يذكر
شيء في موضعه اصلا كقولك فاذا له صوت حمار وقولنا بالحدوث مشتمل به احترازا من قولك فاذا صوت
صوت حمار قوله ومنه ما يكون توكيدا اما لغيره او لنفسه التوكيد لغيره ان يتقدم جملة
يكون معناها باعتبار المصدر المذكور بعدها متعددا او التوكيد لنفسه ان يتقدم جملة تكون

معناها باعتبار المصدر المذكور بعدها متحدا وقوله اجدك لا تفعل كذا اصله لا تفعل
كذا جدا فالجملة بالنسبة الى جدا بجهل الى مصادر يؤكد الغرض ثم اضيف الى فاعله كقوله صلى الله
ثم دخلتها الهمزة للانكار فالزم تقديمه لاجل الهمزة ثم كثر في السنتهم حتى استعمل استفهاما
فلذلك وقعت بعده الجملة الانشائية كقولك هل تفعل كذا ولا تفعل كذا والانشائية
في التي لا تحتمل صدقا ولا كذبا قوله ومنه ما جاءني وهي لبيك وسعديك ضابط هذا
ان يكون مسموعا من العرب مثنى ووجب حذف الفعل معلوم قياسا وسره انهم لما سمع
وكانهم ذكروه مرتين فاستغنوا بذكر احدهما مقدرا عن الفعل كما انهم اذا قالوا الطريق
الطريق استغنوا بالتكرار عن الفعل فاذا قالوا الطريق لم يستغنوا قوله ومنه ما
لا يتصرف وهي سبحان الله ومعاذ الله وعمرك الله وقعدك الله قال سيبويه معنى كونها لا تتصرف
انها لا تستعمل الا مصدرا ولا تقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليها وقال بعضهم انها مصدر
لسبح ولا يصح ان يشترط كل مصدر لفعل يوافقه في معنى الحدوث وسبح معناه قال سبحان الله
وسبحان الله معناه براءة الله وليس المعنى سبحان الله براءة فلا يستقيم ان يكون مصدرا له
وسبح اذا قال سبحان الله مثل بسمل اذا قال بسم الله وحوقل اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله
ولو استقام ان يكون سبحان مصدرا لسبح لكان بسم الله ولا حول ولا قوة الا بالله مصادر
لبسمل وحوقل وانما سبحان الله مصدر لفعل في معنى البراءة او التنزيه لا لفظ له كما انه
قال برئ الله من السوء براءة وعمرك الله مذهب سيبويه انها منصوبة على المصدر تقديره
عمرتك الله تعميرا حذف عمرتك ووضع عمرك موضع التعمير مضافا الى مفعوله وبقي اسم الله منصوبا
على ما كان عليه والدليل على كونه مصدرا وقوعه موقع الفعل في قول الشاعر

عمرتك الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم

فهو بمعنى عمرك الله واذا وقع في موضع عمرتك ومعناه وجب ان يكون مصدرا كما كان سقيا
مصدرا لذلك وذهب غيره الى ان عمرك الله منصوب على انه مفعول به بفعل مقدر لا مصدرا
كانه قال سالت عمرك الله اي سالت حياتك الله ومذهب سيبويه اولى لوجهين احدهما انا
اتفقنا على ان قعدك مصدر وهذا مثله فيجب ان يكون مصدرا والاخر ان حذف الفعل الناصب
للمصدر اكثر من حذف الفعل الناصب للمفعول فحمله على الاكثر اولى والاخر ان جعله
مصدرا يكون فيه ما يدل على الفعل الاخر انه لو كان مفعولا بفعل مقدر لكان تقديره الله

هو الوجه لانه المفعول الاول للفعل المحذوف ولما لم يجز دل على انه ليس بمفعول وقوله
وقعدك الكلام فيه كالكلام في عمرك الله الا انه لم يات من قعدك الله قعدتك الله كما جاء من عمرك
الله عمرتك الله الا انه تقدير قعدتك بمعنى سالت الله ان يكون صاحبك وقعدك بهذا المعنى
فيجب ان يكون مصدرا كما كان عمرك والخلاف فيه كالخلاف فيه وقد تقدم وجه نصرة مذهب
سيبويه والنوع الثالث ذكر معناه تثنية كانه قال تحننا وهذا ان اريد به الغلبة
واللعن فليس من هذا الا انه يقال بهرني اذا غلبني وبهرته اذا العنته لان هذا مما ليس له
فعل من لفظه وان اريد به تبا وخسرانا فهو من هذا الباب وهو المقصود وانه وقع بمعنى
تبا كانه قال تبا وقوله وقد يجئ اسماء غير مصادر ذلك المجرى يعني بقوله غير
مصادر انها ليست جارية على افعال كالانطلاق الجاري على انطلق وقوله ذلك المجرى
يعني انها منصوبة على انها مصادر باعتبار انها موضوعة في هذا المحل المخصوص للمعنى الذي
فعله فاعل الفعل المذكور لا يجوز اظهار الفعل معها وانما ذكرها في هذا الفصل باعتبار
وجوب اضمار الفعل والا فقد ذكرها في الفصل الاول باعتبار ما فعله فاعل الفعل
في قولك ضربته سوطا ورجع القهقرى وقوله تربا الى اخره هي اجسام بالاصالة والمتكلم
اذا قالها لا يخطر بباله التراب اصلا فمعنى تربا تعسا وخيبة فقد قصد به ههنا معنى تعس فيجب
ان يكون نصبه على المصدر الا انه لا يجوز اظهار فعله وجندلا مثله وقوله فاها لفيك
معناه دهيا وخيبة فهو موضوع لمعنى فعل فيجب ان يكون مصدرا وقوله هنيئا يعني انها
صفات في الاصل موضوعة للذات التي قام بها المعنى الا انها في هذا المحل استعملت للمعاني
انفسها فهي ههنا مصادر لانها اسماء المعاني فعلها فاعل المذكور الفعل وهي غير مصادر باعتبار
انها في الاصل اسم للذات التي قام بها المعنى فهني ومري اسم فاعل من قولهم هنأ ومرأ وقائما
اسم فاعل من قام وقاعدا اسم فاعل من قعد الا انك اذا قلت هنالك الظفر لم يعن
الا تهنئة الظفر وقد وقع هنا موقع الفعل وهو الذي يعني به المصدر وقد اقلت اقامتها
وقد قعد الناس فهو قائم مقام قولك اتقوم فيجب ان يكون مصدرا وكذلك سائرها وليس قوله
وكلها هنا ما من هذا القبيل فانها صفات بالاصالة وانما جاءت نعتا للمصدر المحذوف
مقدرة اكلا هنيئا واكلا مريئا فهي صفات حذف موصوفها واقيم الصفة مقامه وقوله ومن
اضمار المصدر ليس هذا من قياس باب الاضمار وانما هو اضمار بقرينة دلت عليه فقولك اظنه

هو المسند اليه الفعل الظن كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فالضمير للعدل واعدلوا
دال عليه فاما ما جاء من قولهم في الدعوات المرفوعة واجعله الوارث منا وذلك بعد قوله اللهم
متعنا باسماعنا وابصارنا ابدا ما احييتنا واجعله الوارث منا يحتمل عندي التوجيه على هذا
وذلك ان الضمير في واجعله ضمير المصدر الذي كون جعل مثل اجعل جعلا وبعض الناس
يقول انه ضمير المقدم ذكره مما عدد من الاسماع والابصار وغيرها وهذا باطل من حيث
اللفظ والمعنى اما اللفظ فلان المقدم ذكره جميع والضمير مفرد وكيف يكون ضمير الجمع مفردا
بل لو كان ضميرها لكان يقول واجعلها او اجعلهن واما المعنى فكيف يستقيم ان يقال
واجعل ما هو عرض ما يفنى ويورث الوارث منا موجه على هذا ما ذكره صاحب الكتاب
من الاحتمال والقائل بان الضمير للاسماع والابصار وغيرها ان ذلك غير فاسد من حيث
اللفظ والمعنى ايضا اما اللفظ فيجوز ان يكون الضمير لهن وان كان مفردا ويكون تقديره ذلك
اي اجعل ذلك المقدم ذكره وكيف لا يكون وقد قال تعالى ومن ثمرات النخيل والاعناب
تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا وقوله وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه
وقوله لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك فاتى الضمير مفردا لجماعة ومثنى وقد حكي ان ابا عبيدة
سال رؤبة عن قوله فيها خطوط من سواد وبلق كانه في الجلد توليع البهق فقال
كيف تقول كانه ولا يخلو ان يريد الخطوط فقل كانها او السواد والبلق فقل كانهما فقال
اردت ذلك ويلك واما جواز ان يكون الاسماع وغيرها مقصوده بالدعاء من حيث المعنى فطلب
استصحاب بقائها والاستمتاع بها فلان مدار الحديث كان عليه من عادة الوارث ملازمته
لمورثه عند الموت فقد حصل مما ذكرناه يجوز الاحتمالين والتقدير على الاول واجعله الوارث
مستمرا اما يكون مستمرا المفعول الثاني وعلى الاحتمال الاخر يكون الوارث هو المفعول الثاني
والضمير المفعول الاول قال ــــ في سنة اربع وعشرين وستمائة على قول صاحب المفصل
غير الله وتعلق كل منهما فائدة لا تنزل اذا ثبت ان الواضع الله تعالى وثبت ان من لغة العرب
لفظا يطلقونه على الباري لم يحتج الى اذن الشرع لثبوت ان الله هو الواضع وان قلنا ان
الواضع العرب واحدا وجماعة لم يكفنا اطلاق اللفظ لجواز ان يطلقوا على الباري ما يمنع
الشرع بعد ورود الملة قال ــــ ايضا في قوله في المصدر فاما قولك هذا اصل ان
يكون فيها لقولك جملة من مسند ومسند اليه وكان القياس ان تاتي بها على ما كانت عليه اذا كمل هذا

سبيلها اذا كانت في الاصل لشيء نقلت عن ذلك الاصل تبقى على ما كانت عليه وكذلك
قولهم كلمة قاه الذي اصله قوه الى فيّ الا انهم لما كثر استعمالهم له بمعنى مشافهة وغلب ذلك
فيه حتى صار يفهم منه مشافهة مع قطع النظر عن مفردات الجملة باعتبار الاسناد اجروه
مجرى المفرد في اعرابه باعرابه لما قبل ذلك فاما لفظه لما علموا اشتماله في معنى الكثرة والدهى
حتى يصير المركب فيه تشبيها منسيا اجروه مجرى المفرد الذي صار بالاخر كمعناه في اعرابهم
الاسم الاول باعرابه وصار الثاني كانه جار ومجرور من بعيته كانه كقولهم بايعته يدا بيد
وبعت الشاء شاة ودرهما وكذلك ما اشبهه وهذا مما يشكل على النحويين لغموضه واشكاله
قال ــــ صاحب الكتاب المفعول به هو الذي يقع عليه فعل الفاعل اراد بقوله يقع
عليه فعل الفاعل ما يتعلق به فعل الفاعل ليشمل ما يتعلق به فعل الفاعل هذا التعلق
وقد يكون امرا معنويا ويكون امرا حسيا والضمير في قوله اهله ضمير القول الذي هو المدح
او الذم المفهوم من القول وقوله ــــ ومنه قولهم كاليوم رجلا منصوب بفعل مقدر محذوف
لكثرته في كلامهم وقامت الكثرة لاستعمالهم اياه على هذا المعنى مقام القرينة الدالة على المحذوف
الا ترى الى قولك عبد الله يفهم منه انك صادفت يا عبد الله لكثرة يا عبد الله في كلامهم فصارت
الكثرة تشعر بالمحذوف اشعارا كالقرائن الحالية والمقالية ولولا ذلك لم يجز ان يقول كاليوم
رجلا وفي قوله ــــ كاليوم اوجه من الاعراب احدها ان يكون رجلا هو المفعول ويكون
قوله كاليوم اما نعتا او بدلا مثل رجل اليوم فيكون فيه وجهان احدهما انه صفة نكرة تقدمت
فنصب على الحال او يكون الرؤية رؤية القلب فيكون مفعولا ثانيا واما نعتا وبدلا مما رايت
مثل رؤية اليوم اي رؤية مثل رؤية اليوم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه ثم
حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فيكون منصوبا على المصدر والرؤية رؤية العين
لانه لا يستقيم ان يكون مفعولا ثانيا لانه رجل في المعنى ويجوز ان يكون رجلا تمييزا الثاني قولك
كاليوم من الابهام ويكون كاليوم نفسه هو المفعول مثل قولك على التمييز مثلها زبدا لما احتمل
ان يكون المثل للزبد وغيره تميز بقولك زبدا ولذلك لما احتمل قولك مثل اليوم الرجل وغيره
تميز برجل وكلها تقدم من الاوجه في قوله كاليوم رجلا يجري في قوله كاليوم مطلوبا ولا طلبا
ما خلا وجها واحدا وهو التمييز فانه يضعف لان قوله ولا طلبا معطوف على قوله مطلوبا
والمعطوف بحرف النفي انما يكون على ما اشبه الاعلام ما يتعلق بالنفي وكاليوم هو المنفي مطلوبا

فلا يستقيم ان يكون معطوفا قال المنصوب باللازم اضماره قال هو اقسام منه المنادى
والنداء جملة انشائية يقصد بها باحد الحروف المخصوصة تنبيه من يخاطبه باحد الحروف المخصوصة
والمنادى هو الاسم المخاطب منها واختلف في تقديرها جملة فمنهم من يقول اصلها يا اريد
او اعني او ما اشبهه فيا عنده هو الحرف وضع للاعلام الانشاء للنداء كما وضعت الهمزة
للاعلام انشائية الاستفهام والجملة عندهم من الفعل والفاعل المقدر والاسم مفعول
لذلك الفعل وقال بعضهم يا اسم من اسماء الافعال يتضمن معنى الانشاء وعبد الله مفعول باسم
الفعل ولا شي مقدر وهو ضعيف لان من جملة حروف النداء الهمزة وليس من اسماء الافعال
اسم على حرف واحد وايضا فان اسماء الافعال يتحمل الضماير كقولك هيهات ورويد وهذه نعلم
انها لا يتحمل الضماير ولو تحمل الضمير لاستقل كلاما ولا يستقل لكنه يتم كلاما واذا
بطل ذلك فالمذهب ما تقدم ويجب تقدير الفعل للعلم بانها جملة والمعنى عليه فوجب
تقديره بالفعل وانما وجب الحذف لان الواضع علم ان هذا يكثر في كلامهم فحذفه لكثرته
المعلومة عنده وصارت يا متضمنة ذلك الفعل المحذوف فلم يجمعوا بينها وبينه ثم ان
المنادى منصوب لفظا ومنصوب محلا فالمنصوب من حيث المحل على ضربين احدهما المنادى
المضموم وشرطه ان يكون مفردا معرفة غير داخله عليه لام الجر ولا الف الندبة وبني
لشبهه بالمضمر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى اما المعنى فلانه مخاطب واصل المخاطب ان يكون
بالضماير ولكنهم وضعوا ههنا الاسماء الظاهرة موضع المضمرات لانهم علموا انهم ينادون
في الغالب الغايب عن العين فلو وضعوا المضمر موضعه لجوز كل سامع له انه المنادى
فعدلوا الى الاسماء الظاهرة ليختص من قصد به عليه فيرتفع ذلك اللبس وبني على حركة اما
للهرب من التقاء الساكنين في كثير من الاسماء كزيد وعمرو ثم حملت البواقي عليها واما للعوض البناء
جعلوا المبني عارضا بالاسماء العارضة وهي الحركة اذ اصل البناء السكون وبني على الضم لانهم
لو بنوه على الفتح لالتبس بالمعرب اذ موضعه نصب ولو بنوه على الكسر لالتبس بالمضاف
الى ياء المتكلم عند حذف الياء وهي كثيرة فبنوه على الضم لمرتفع هذا اللبس وقال
ايضا في قول الشاعر في المفصل فيا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا ••
يجوز ان يكون ان مخففة من الثقيلة ويجوز ان يكون مفسرة لان قوله فبلغن فيه معنى القول
وقال ايضا في قوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير الاولى ان يكون من هذا الباب لان باب

المفعول

المفعول معه قليل حتى ان بعضهم لم يجوزه الا سماعا لا قياسا وهذا الباب جار قياسا كثيرا
فحمله على الاكثر اولى قال توابع المنادى المضموم غير المبهم قال صاحب الكتاب
اذا اوردت حملت على لفظه او محله ذكر بعض التوابع ههنا باعتبار حكم ثبت لاجل منادى
مخصوص كان ذكره في النداء انسب اما التوابع واحكامها من حيث كونها توابع ففي موضعها
باب التوابع وشرط هذا الحكم ان يكون المتبوع منادى مضموما غير مبهم وان يكون التابع
مفردا غير بدل ولا معطوفا مما يصح دخول حرف النداء عليه اما كونه منادى فليحصل اللفظ
والموضع واما كونه مضموما فليتحقق مخالفة اللفظ الموضع واما كونه غير مبهم فلانه اذا كان
مبهما كان المتبوع هو المقصود بالنداء فالتزمت فيه العرب الرفع وحركته بالحركة التي كانت
تكون له لو بوشر بالنداء وقد اجاز بعض النحويين فيه الوجهين فنقل هذا الاحتجاج الى قد يخرجه
وقوله اذا اوردت احتراز من ان يكون مضافة لانها اذا كانت مضافة لم يكن فيها الا النصب
من جهة ان اعرابها بالرفع انما كان لاجرائها مجرى المنادى بتقدير دخول حرف النداء عليها واما
اذا كانت مضافة امتنع هذا التقدير فيها ولزم نصبها وقولنا غير بدل لانها اذا كانت بدلا
كان في حكم تكرير العامل وكانه موجود فحكمه حكم منادى مستقل فيجب ضمه وقولنا غير معطوف
مما يصح دخول حرف النداء عليه لانه اذا صح دخول حرف النداء عليه قدر وان قدر كان في حكمه حكم
نفسه وجرى مجرى البدل وما له لفظ ومحل على ثلاثة اقسام قسم مبني بالاصالة فهذا لا يجري
عليه شي الا باعتبار موضعه كقولك جاءني هولاء العقلاء وشبهه لان لفظه اصله في البناء فلا اعتداد
به اذ لا شبه له بالمعرب وقسم طرا فيه البناء في محل مخصوص كالمنادى المضموم والمبني بلا التي
لنفي الجنس ففي تابع هذا وجهان الاجراء على الموضع وهو القياس لانه مبني فلا اعتداد بلفظه
قياسا على ساير المبنيات ومنهم من يجريه على لفظه لطرو البناء فيه تشبيها لها بحركة الاعراب
لعروض الحركة العارضة فيه وقسم معرب باعراب يعد اعرابا اصليا كالمضاف اليه
المصدر واسم الفاعل واسم المفعول كقولك ضرب زيد وضارب زيد ومضروب زيد ففي
هذا ايضا وجهان الاجراء على اللفظ وهو القياس لانه معرب على الحقيقة فجرت عليه توابعه
على لفظه كساير المعربات ومنهم من يجري توابعه على اعرابه الاصلي وهو ضعيف وقد
تقدم وقال ايضا في قول الشاعر في المفصل الحكم الاصلي يا حكم بن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود
ابني لبيني لستم بيد الا يدا ليست لها عضد
ابني لبيني لا احبكم وجد الاله بكم كما اجد ••

الخ

يجوز ان يكون في ليس ضمير الشان ويجوز ان يكون فاعلها مضمرا يعود على الله لما تقدم
ذكرها ويجوز ان يكون بعضد اسمها ولها خبرها ومعناه انه يصفهم بعدم النصر وان
نصرتهم كلا نصر فان الله التي لا عضد لها لا نصر لها وقال ايضا ممليا على قول الشاعر في المفصل

الا ايهذا الباخع الوجد نفسه لشيء نحته عن يديه المقادر

الوجد اما فاعل الباخع فلا ضمير في الباخع والتقدير الذي بخع الوجد نفسه اي اهلك
من قوله لعلك باخع نفسك واما مفعول من اجله فيكون في الباخع ضمير يرجع الى الموصول
اي الذي بخع هو نفسه اي اهلكها من اجل الوجد فالوجد بالنصب تعليل لقوله بخع نفسه
المعنى اهلكها من اجل الوجد ولشيء مع صفته تعليل لاهلاك النفس المعلل بالوجد فهو
تعليل الفعل المعلل كما تقول ضربت زيدا تاديبا لانه قرابتي فالتاديب تعليل للضرب
ولانه قرابتي تعليل للضرب المعلل بالتاديب ومعنى البيت التسلية كانه قال يا من اهلك
نفسه الوجد او اهلكها من اجل الوجد لامر ازاله الله عن يديه المقادير وقال ايضا ممليا
على قوله في المفصل ولم يعنوا بالرجل والقوم والعصابة الا انفسهم وما كنوا عنه بانا ونحن
والضمير في لنا قال الشيخ قوله وما كنوا عطف على قوله انفسهم لا مبتدا لانك ان جعلته
مبتدا وجب ان يكون كانه خبر الاخر فيحتاج الى الضمير يعود عليه ومع احتياجه الى
الضمير يكون فاسدا في المعنى لانه يصير تفسيرا له من وجه انك جعلته خبرا ولا يصلح ان
يكون تفسيرا له اذ ليس معنى انا في قولك اما انا اما انا فافعل كذا مخصصا بذلك من بين
الرجال ولذلك لذا التاسه وانما هو تفسير للجملة الاول بكمالها وانما جملة يوم على هذا مع ما فيه
من الاستبعاد لما راوا من انه اذا عطف على انفسهم وجب المغايرة ولا مغايرة
بين مدلول انفسهم وبين ما كنوا عنه بانا ونحن والضمير في لنا واذا تعذر المغايرة تعذر
العطف من ههنا فروا وجعلوه مبتدا وظنوا ان ذلك ينجيهم ولا حاجة الى هذا التعسف
ويجاب عما استشكلوه بامرين احدهما ان انفسهم وان كان مفعولا فهو في المعنى خبر عن
الرجل لانك تقول عنيت بالرجل المذكور اخاك في معنى الرجل المذكور اخوك واذا كان
في المعنى خبرا صح ان ياتي بحرف العطف من جهة ان الاخبار وما في معناها يصح عطف
بعضها على بعض تقول زيد اخوك وصاحبك وتقول عنيت بزيد اخاك وصاحبك
فكذلك ههنا وهذا هو المراد في الظاهر ويجوز ان يكون قوله وما كنوا خبر مبتدا محذوف

كانه

كانه قال وهو ما كنوا عنه فلم يبق فيما ذكروه اشكال لهذا التفسير وقال
ايضا ممليا بدمشق سنة ثمان عشرة وستمائة على قوله وتاوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع
مثل السعالي قال استشهد به على هذا الباب الذي يقال فيه نصب على الاختصاص بابي
نحو ولا يجوز ان يكون مفعولا معه لان شرط المفعول معه التشريك مع المرفوع في نسبة
الفعل مثل قولك جاء زيد وعمرا فعمرو جاء ايضا وكذلك جاء البرد والطيالسة وما زلت اسير
والنيل وقد يتوهم من لا خبرة له جواز سرت والجبل وهو غير جائز لما ذكرناه ان الجبل
لا يسير بخلاف ما تقدم في صحة نسبة الفعل اليهما على سبيل المعية ولو سلم جوازه
فلا بد فيه من تاويل وهو انه يجعل كان كل جزء من الجبل سايرا لانه اذا سار من موضع
من نواحي الجبل فذلك مفارق له فيسمى سايرا ومعنى البيت انه ياوي الى النسوة الموصوفة
بالعطل وقوله شعثا هي المتقدمات بالذكر بعينهن وقال ايضا ممليا على قول
المفصل في الترخيم في عمرويه فقال اذا رخم عمرويه كيف تكتب على لغة يا حار ويا حار
ان كان المحذوف مرادا كتب بغير واو لانها زيدت فيه فرقا بينه وبين عمرو واذا اتصلت
به سقطت الواو واذا كانت مرادة كانت كحكم الموجود وان كان المحذوف نسيا
منسيا وجب الواو قال وهذا وان لم يذكره احد الا ان هذا فقهه يجري على القواعد
وقال ايضا على قوله في المفصل في حذف المنادى يا بؤس لزيد لو لم يكن المنادى
محذوفا لوجب نصبه لانه حينئذ مشبه بالمضاف من اصل طوله فلذلك رفعه فقال
يا بؤس لزيد بمعنى يا قوم بؤس وهو مرفوع بالابتداء والجار والمجرور الخبر وهو من باب
ويل وويس لزيد ص وقال ايضا ممليا على قول الشاعر في المفصل

يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار

يجوز في والصالحين الرفع على الموضع لان المعنى يا قوم لعنة الله والاقوام والصالحين والخفض
ظاهر والرفع مثل قولك اعجبني ضرب زيد وعمرو عطفا على موضع زيد اذ موضعه
رفع ومن في قوله من جار للبيان فيتعلق بمحذوف تقديره على سمعان كائنا من الجيران
او حاصلا من الجيران وقال ايضا ممليا بدمشق سنة ثلث وعشرين وستمائة على قوله
في المفصل وهو جواب لمه لا يجوز تنوين جواب لانه يفسد المعنى لانك اذا نونته
تعذرت الاضافة واذا تعذرت الاضافة والجواب في قولك لمه يكون لها فاذا نونت احتجت

الى ان يوصل معنى الجواب الى المتعلقة باللام فان جعلتها هذه اللام صار الجواب جوابا لقولك
ما لا جوابا لقولك لمه نعم لو قلت وهو جواب لمه لكان يستقيم لان اللام الاولى في الموصولة
ولمه التي بعدها هي المقصودة بسببه الجواب اليها وقال ايضا لما عمل على مواضع
في الحال في المفصل قال شبه الحال بالمفعول من حيث انها مفعول فيها كان ينبغي ان
يذكر شبهه بالمفعول بعد ذكر حده وانما قدمه لينبه على ان المفاعيل قد انتهت وان
هذا ابتداء المشبهات ولو اخره لم يحصل هذا الغرض الا بايهام قال ومجيئها لبيان هيئة
الفاعل والمفعول اتى بالمعنى الذي وضع لاجله الحال فصلا يميزه عن غيره وكذلك
جميع حدود النحويين لا يمكن ان تكون الا كذلك لان الالفاظ من حيث كونها الفاظا لا
يختلف بعضها عن بعض بحقيقة نفسه بل كلها حقيقة واحدة وانما تختلف من جهة
الموضوعات فجعل الموضوعات كانها حقائق لها تقديرا وتحقيقا ولما قصد ذكر ما اراد
حد الحال ذكر المعنى الذي وضع له لاجله الحال وجعله فصلا لانه هو الذي يميزه عن غيره
ويرد عليه في قوله بيان هيئة الفاعل والمفعول ان يقال جاء زيد العاقل بيان لهيئة زيد
وهو فاعل فهو بيان لهيئة الفاعل وليس بحال وجوابه ان يقال قوله بيان لهيئة الفاعل
شبهها على اعتبار الفاعلية في بيان الهيئة وفي قولك جاء زيد العاقل لم يجئ بالعاقل بيانا
لزيد باعتبار الفاعلية وانما جئت به بيانا باعتبار الذات لا باعتبار كونها فاعله لتحصل
الغرض من التعريف بهما وقال بدمشق سنة اربع وعشرين وستمائة على قول الشاعر
في المفصل

متى ما تلقني فردين ترجف ... روانف اليتيك وتستطارا

يجوز ان يكون معطوفا على ترجف ولحقت به نون التاكيد الخفيفة فقلبت الفا في الوقف الا
ان الحاق نون التاكيد في جواب الشرط ضعيف ويجوز ان يكون منصوبا على احد وجهين
احدهما مذهب الكوفيين بالواو التي يسمونها واو الصرف مثلها عندهم في قوله تعالى ويعف
عن كثير ويعلم في قراءة الاكثرين والثاني مذهب البصريين وهو ان يكون معطوفا على مقدر مثلها
عندهم في قوله ويعلم اي ليستقم ويعلم الا انه لا يمكن التقدير ليفعل منصوب لانه في المعنى
سبب ولو قدر بفعل منصوب لكان مسببا فينبغي ان يكون التقدير لاسم منصوب مفعول
من اجله كانه قيل ترجف روانف اليتيك رجفا واستطارة فلما اتى بالفعل موضع
استطارة عطفا على جنس المصدر وجب ان يكون منصوبا مثله في قولك اردت اتيانك وتكرمني

والروائف

والروانف اطراف الاليتين واحدتها رانفة وتستطارا المعنى يطلب منك ان تطير خوفا
وجبنا والعرب تقول لمن اشتد به الخوف طارت نفسه خوفا ومنه قوله اقول لها
وقد طارت شعاعا وقال ههنا وتستطارا كانه طلب منه ان يطير من الخوف والضمير
في وتستطارا للمخاطب لا للروانف اذ لا يطلب من الروانف استطارة وانما المقصود
طلبه من المخاطب وقوله لقيته مصعدا او منحدرا ووقع في بعض النسخ مصعدا منحدرا
بلا واو ولكل وجه ولكن الغرض الذي قصده صاحب الكتاب انما يفهم بالواو لانه
قصد الى مجيء الحالين منهما بعد تسويتهما جمعا وتفريقا واذا صح مجيئهما جمعا وجب عند تفريقهما
ان يكون بالعطف شانه في الصفات انك تقول مررت بزيد وعمرو العاقلين فاذا فرقت
ما تعذر فيه الجمع جمعت بينهما بالواو فقلت مررت بزيد وعمرو العاقل والجاهل كذلك
اذا قصدت ههنا تفريقهما قصدت الى الجمع معنى ويتعذر لفظا قلت لقيته مصعدا ومنحدرا
نعم لو لم ترد الجمع بين الحالين وقصدت الى ان تجعل مصعدا حالا من المفعول ثم انعطفت
الى بيان ذكر الفاعل فقلت منحدرا لوجب ان يكون بغير واو كما انك لو قلت مررت بزيد
وعمرو العاقل وكان العاقل نعتا لعمرو ثم خطر لك ان تصف بصفة هو عليها لوجب ان
تقول الجاهل قال والعامل فيها فعل وشبهه من الصفات قال الشيخ لا بد للحال من
عامل كسائر المعربات وعامله هو الذي اقتضى المسند والمقتضي للمسند هو الفعل اذ لولاه
لم يكن حال اذ الحال بيان هيئة الفاعل من حيث هو فاعل وهذا انما يكون بالفعل فالفعل
اذا هو الذي اقتضى هذه الحال فيجب ان يكون هو العامل قوله وقد منعوا مررت
راكبا بزيد الى اخره قال الشيخ للنحويين في هذا اختلاف منهم من منعه وهم اكثر البصريين وفي منعه
حجته انه لم يوجد في كلام العرب ولا يمكن حمله على المرفوع والمنصوب وان لم يسمع لظهور
الفرق بينهما وبيانه هو ان الحال في المعنى معمول لما عمل في صاحبها والعامل في صاحبها هو
الفعل والجار جميعا الا ان عمل الجار لفظي وعمل الفعل معنوي فينبغي ان يكونا عاملين
في الحال من حيث اللفظ والمعنى الا انهما ههنا بالعكس عمل الفعل لفظي وعمل الحرف
معنوي والعرب لا تقدم معمول الجار عليه فكما لا يجوز تقدم زيد على الباء فكذلك لا يجوز تقدم
فرعه عليه الذي هو حاله ومعمول عامله على الباء وقد اجازه بعض النحويين حملا عليه بانه
كالمرفوع والمنصوب ولم ينتبهوا للفرق ولولا الفرق لكان الامر على ما قالوه وقال

ايضا ممثلا على قوله في المفصل ومن حقها ان تكون نكرة وذو الحال معرفة والذي يدل على
كونها نكرة امران احدهما الفرق بينها وبين الصفة في كثير من المواضع لانك لو قلت
ضربت زيدا القائم لاشتبه بالصفة الثاني ان المقصود الصفة والصفة تحصل بالنكرة
كما تحصل بالمعرفة الا ان النكرة اولى لخفتها لفظا وتقديرا اما اللفظ فلان قولك قائم
اخف من قولك القائم واما التقدير فلان اصل الاسماء التنكير وما كان اصلا كان اخف و
قوله وذو الحال معرفة ليس بلازم ان يكون ذو الحال معرفة الا في الحال الذي لا يجب
تقديمها وهو الذي قصده لان ذا الحال قد يكون نكرة وتكون الحال واجبة تقديمها وقد قال في
اخر المفصل وتنكير ذي الحال قبيح الا اذا قدمت عليه فلا يجمع بين الكلامين الا بما ذكرناه
وقال ايضا ممثلا على قوله في المفصل لعزة موحشا طلل وقدم عليه لانه لا يستقيم
ان يكون موحشا حالا من الضمير في لعزة وان كان عائدا على النكرة لان ضمير النكرة
معرفة فجعل الحال من المعرفة اولى من جعلها من النكرة مقدمة عليها لان هذا هو
الكثير الشايع وذلك مثل انا زيد كذا اولى وقال ايضا ممثلا على قوله انا فلان
بطلا شجاعا وكريما جوادا انما يريد اذا اشتهر الشخص بهذه الصفات فحسنا ياتي بها مؤكدة
لانه ذلك الشخص ولذلك الحال مستحقة بما انت مقسم به وما هو ثابت لك في نفسك وقوله
زيد ابوك منطلقا او اخوك اخلت ولا تستقيم ان يكون حالا لا مقيدة ولا مؤكدة اما المؤكدة
فلانها تستقيم اذ لا نسبة بين الانطلاق وبين الابوة في التقدير والتحقيق ولا تستقيم
ان تكون مقيدة لاستحالة المعنى اذ يصير المعنى ابوك في حال كونه منطلقا فلا يجوز الا اذا
اردت التبني والصداقة لان المعنى يرجع الى زيد مثل الاب ولكنه مثله في حال التقيد
بما التقيد للمبالغة فيكون قد اخبر بانه مماثل لانه في حال الانطلاق خاصة ولا يكون من
هذا الباب وكذلك اخوك واما الجملة تقع حالا فقد تقرر ان الجمل نكرات فصح وقوعها احوالا
ولا تخلو اما ان تكون اسمية او فعلية فالاسمية بالواو على المختار الا ان لا يكون فيها ضمير فيجب
اثبات الواو ثم الزم اثبات الواو مطلقا فاجعل قوله شاذا او يأول ليشبه عليه جبة
وشي وجعل عليه هو الحال وجبة فاعل فدل بهذا على انها لا تكون جملة لا اسمية
ولا فعلية وان كانت فعلية لم يخل الفعل من ان يكون مضارعا او ماضيا لان الامر
لا يقع حالا لانه انشاء والحال خبر فلم يبق الا الماضي والمضارع والمضارع مثبت ومنفي
فالمثبت

فالمثبت بغير واو مثاله جاء زيد يضرب عمرا لانه بمنزلة اسم الفاعل لفظا ومعنى فاستغنى
عن الرابط ولا يكون الا بضمير كاسم الفاعل فيه او فيما يعمل فيه وان كان منفيا جاز اثبات
الواو وحذفها اما حذفها فلانه كاسم الفاعل في المعنى فاجري مجراه واما اثباتها فلان
النفي في المعنى هو الحال منسوبا الى الفعل فبعد عن اسم الفاعل فاحتاج الى الواو
واما الماضي ان كان مثبتا فهو كالمضارع المنفي في جواز الامرين لقربه من اسم الفاعل من
وجه وبعده من وجه اما قربه فلانه مثله في المعنى واما بعده فلانه ليس على وزن اسم
الفاعل واما الماضي المنفي فاثبات الواو حسن لانه ابعد منهما بالوجهين المتقدمين
وكان اثباتها احسن وهذا اذا كان فيه ضمير فاما اذا لم يكن الضمير فلا بد من الواو
قال ولو قوله اخذته بدرهم فصاعدا هذا انما يكون في اشياء متعددة اشتري بعضها
بدرهم وبعضها باكثر وقد ذكر اول الايمان او لابن احد كان الزايد منصوبا على ان المعنى فذهب
الثمن صاعدا وقت التمن وقت في بيع واحد وايضا لو سلم من التعسف ادى الى ان يكون
الثمن الدرهم والزايد فيفسد المعنى من حيث انه ما يصير الثمنان لشيء واحد وليس هو
المراد وانما المراد ما قدم ولا تستقيم الواو لا خفضا ولا نصبا اما الخفض فلفساد
الجمع بين الثمنين لشيء واحد والنصب لما فيهما من معنى الجمعية وغرض المتكلم ان يتبع
ذلك الثمن ثمنا اخر وهو انما يحصل بالفاء واما ثم فقد جاءت فاما الفاء فلما فيها من معنى الاتباع
الا ان الفاء اولى بها لامرين احدهما انها اخف والاخر ان في ثم دليل المهلة ولا حاجة اليه
التمييز قال صاحب الكتاب هو رفع الابهام في جملة او مفرد بالنص على احد
محتملاته قوله رفع الابهام يجوز ان يكون اراد المعنى وجاء بحد الاثر هو المقصود
ويجوز ان يكون على حذف مضاف اي دليل رفع الابهام ويجوز ان يكون الرفع بمعنى
الرافع ويرد عليه الحال لان قولك جاء زيد يحتمل ان يكون راكبا ويحتمل غيره لك كما انك
اذا قلت عشرون احتمل ان يكون زيدا نادرا وغيره ذلك واجيب عنه بان هذا ابهام
مجموع قولك عشرون لانك لا تعلم ان العشرين دراهم او دنانير بخلاف قولك جاء زيد
فانه لا لبس فيهما ولا في تركيبهما فان لفظة زيد لا ابهام فيها ولفظة جاء كذلك ونسبة
المجيء الى زيد كذلك فلذلك قال في مفرد او جملة معناه يكون الابهام حاصلا لاختلاف
قولك جاء زيد فانه ابهام تقديري باعتبار الوجود وان سلم وروده فينبغي ان يزيد في

[illegible]

[illegible]

قوله رفع الابهام في جمله او مفرد عن ذات والحال انما هي رفع ابهام من غير جهات واذا
وردت الصفه في النكرات فليس هو رفع الابهام في الموصوف وانما هو مخصص له وان
كان في معرفه فليس الابهام محققا وانما هو تقديري لعدم لاحتمال ان يقع واشكل ما يرد
عليه صفه المشتركات لقولك اعجبني العين الناصره فان العين يحتمل اسما مختلفه كما يحتمل
عشرون قبل دخول صا التمييز والجواب ان العين لها دلاله على كل واحد من
معانيها على البدل وانما جا الابهام ابقا لاجل الاشتراك بخلاف عشرون فانه لا دلاله
له لا دلالته على واحد من الذوات المخصوصه فالابهام محقق وقد حصل الفرق بما يخرج
عن الحد والتمييز لا يكون الا في جمله وانما عرضه ان يكون الابهام عن جمله تاره وعن مفرد
اخرى والفرق بينهما انك اذا قلت عشرون كان الابهام في نفس المفرد الذي هو عشرون
واذا قلت طاب زيد فطاب ليس فيه ابهام وزيد ليس فيه ابهام وانما نشا الابهام من
نسبه الطيب الى ما يتعلق بزيد وهو ذو ولد مختلفه غير مذكوره فاحتاج الى التبيين
وقوله ابرحت جارا ان يكون الممدوح هو الجار ويكون المعنى ابرح جارك اي عظم
جارك ويجوز ان يكون هو نفس المذكور اي ابرحت باعتبار كونك جارا بخلاف قولك
لله دره فارسا فانه لا يحتمل الا المعنى الثاني والفرق بينهما ان كل تمييز عن جمله هو اسم
غير صفه باعتبار معنى جاز فيه الوجهان مثل قولك عظمت ابا وعما وخالا الا ان
يرد ما يمنع فيه تعين الغير كقولك طاب زيد نفسا وقوله باعتبار معنى يعني في
الاسم غير الصفه احترازا من قولك حسنت وجها فان الحسن لنفس الوجه لا باعتبار
معنى اخر وكل تمييز كان صفه لم يحتمل الا وجها واحدا وقوله امتلا الاناء ماء قال ان
التمييز في الجمل هو في الحقيقه واقع موقع المنسوب اليه فاذا قلت طاب زيد ابا
وما اشبهه الطيب منسوب الى النفس فالمعنى طاب ابو زيد فينبغي على هذا ان يكون
التقدير امتلا ماء الاناء وهو غير معروف فالجواب ان اصله ان يقال ملات
الماء فامتلا ثم كثر استعمالهم نسبه الامتلا الى الاناء حتى صار كانه من صفته فصار ذلك
الماء بعده مفارقا لنفسا في قولك طاب زيد نفسا وفي الحقيقه ما جاء الا على الاصل المذكور
في اصله امتلا ماء الاناء كما ان اصل طاب زيد نفسا طابت نفس زيد ثم قيل امتلا الاناء
ماء كما قيل طاب زيد نفسا وتجرنا الارض عيونا سوهم ان التجير من صفه الارض وليس هو الا

لما

لما يدل عليه قوله فانفجرت منه اثنتا عشره عينا فالارض تفجرت عيون الارض وتجرنا
عيون الارض فهو مثل قولك امتلا الاناء ماء الا ان هذا مفعول وذلك فاعل فتجرنا الارض
عيونا مثل قولك ملات الاناء ماء وامتلا الاناء ماء مثل قولك انفجرت الارض عيونا قال
ولا ينتصب التمييز عن مفرد الا عن تمام قال والذي يتم به اربعه اشيا وقوله التنوين
ان اراد به التنوين الملفوظ به والمقدر فهو باطل بقوله فالزايل التمام بالتنوين والتنوين
المقدر لا يزول وان اراد بالتنوين الاول اللفظي لم يكن حاصرا لما يكون به التمام لان احد عشر
تام بالتنوين المقدر وكان الاولى ان يقول بالتنوين الملفوظ به والمقدر ويقول تاما فالزايل
التمام بالتنوين الملفوظ به قال فالزايل التمام بالتنوين ونون التثنيه فانت بالخيار يعني
انك بالخيار ان شئت ان تزيل هذا التمام بان تنسبه الى المميز نسبه المضاف الى المضاف
اليه فيخفض كما تقول خاتم حديد وان شئت نعت الاول تاما فيكون الثاني فضله فينتصب
كما ينتصب ساير الفضلات وكذلك في نون التثنيه قوله واللازم التمام نون الجمع
والاضافه ان قيل نون الجمع قد يكون زايله في قولك مررت برجال حسني وجه وحسن
وجها لا خلاف في جواز هذا والجواب ان هذا منتصب في المعنى عن جمله لان معنى قوله
حسني وجه حسنوا وجوها فهو منتصب في المعنى عن جمله لا عن مفرد وقد بينا الانتصاب
عن الجمله وعن المفرد وان الانتصاب عن الجمله راجع الى مثل هذا وانما لزم التمييز عن
مفرد اذا كان جمعا النصب لانه لا يكون الا في عشرون الى تسعون وهذا يلزمه النون
لانه لو اضيف لكان ما يشبه نونه او يحذف فكم هو احق بها لانه ليس بجمع على الحقيقه
ولذ هو ابا بها لانه يشبه الجمع واما المثنى فهو مبني على الحقيقه فجاز حذف نونه قياسا
على ساير المثنيات عند الاضافه قال ومن المفرد الممتنع ما كان مقدارا وقد يكون فيما
ليس ابا بها كقولهم لله دره فارسا ولم يذكر له ضابطا وحقيقته انه راجع الى معنى الانتصاب
عن الجمله كما ينتصب ابا في قولك الطيبون ابا وان كانت صورته صوره المفرد فهو راجع
الى معنى الجمله لان معنى قولك الطيبون طابوا ابا ولم يجى التمييز فيه الا بهذا الاعتبار وكذلك
لله دره فارسا وحسبك به ناصرا معناه اكتف به نصره واتعجب منه فروسيه واعظمه
رجوليه والذي بين انه منتصب باعتبار الجمله ان كان المميز عن معنى جملي يجوز فيه
الجمع والافراد ان كان المعنى يحتمله وكل مميز عن مفرد لا يجوز فيه الا الافراد كعشرون

درهمًا وهذا يجوز أن يكون جمعًا لأنك إذا قلت لله درّهم فرسانًا لكان جيدًا فيتبين أنه منتصب
عن معنى جملي لا عن إفراد قال ولقد أبى سيبويه تقدم المميز على عامله لا يجوز تقديم المميز
مطلقًا لأمرين أحدهما أن العامل فيه كالأمر المحتاج إلى التبيين وليس هو بالفعل فالعامل
في درهمًا في قولك عشرون درهمًا لا ينصب إلا بعشرين والعامل في قولك طاب زيد نفسًا الإبهام في الأمور
المحتملة المنسوب إليها الطيب وقد أجمعنا على أن درهمًا عشرون لا يجوز فكذلك هذا والآخر
سلّمنا أن العامل الفعل في أحدهما ولكن المميز في المعنى موصوف وقدمت صفته لغرض
فإذا قدم زال ذلك الغرض ويفوت ذلك المعنى والمميزات كلها في الحقيقة موصوفات لما انتصب
عنه وما انتصب عنه صفات لها ألا ترى أن قولك عشرون درهمًا معناه دراهم عشرون وكذلك
منوان سمنًا معناه سمن منوان وكذلك طاب زيد نفسًا لأن النفس هي الموصوفة بالطيب
في المعنى قال أيضًا مثلنا بذلك مثل سيبويه عشرين وسماه على قوله في المفصل في المميز
لما ذكر المنتصب عن المفرد والجملة وإن قوله ومن أحسن قولا ومن أصدق من الله حديثًا
أن المميز فيه منتصب عن جملة مثله في طاب زيد أبًا وهذا ليس بمستقيم لأن حقيقة المميز
المنتصب عن الجملة أن يكون مبيّنًا للإبهام الناشئ عن النسبة فيها كقولك حسن زيد وجهًا
ومعلوم أنك إذا قلت زيد حسن وجهًا أنه ليس منتصبًا عن الإبهام الناشئ من نسبة الخبر
إلى المبتدأ بل من الإبهام الناشئ من نسبة الصفة إلى الضمير ويبيّن لك ذلك قولك زيد
حسن غلامه وجهًا وليس انتصاب وجهًا ههنا الملتبس في أنه عن نسبة شيء إلى زيد وإنما هو
عن نسبة الحسن إلى الغلام كذلك إذا قلت زيد حسن وجهًا لا بد يعلم أن نسبة الحسن
إلى الضمير كنسبته إلى الغلام وإذا وضح أن وجهًا في قولك زيد حسن غلامه وجهًا
منتصب عن نسبة الحسن إلى الغلام علمت أن وجهًا في قولك زيد حسن وجهًا منتصب
عن نسبة حسن إلى الضمير وإنما جاء الوهم من جهة أن مدلول الضمير ومدلول الاسم المتقدم
واحد فتوهم لذلك أنه مثل حسن زيد وجهًا لاتحاد الذات المنسوب إليها الحسن وهو وهم
على ما تقدم وإذا وضح ذلك في زيد حسن وجهًا فقوله ومن أصدق ومن أحسن مثله لأن في أصدق
ضميرًا مرفوعًا بأصدق منسوب إليه الأصدقية فوازن الضمير في قولك زيد حسن وإذا وجب
ذلك في زيد حسن وجهًا باعتبار ما ذكرناه وجب في ومن أحسن قولا لأنهما سواء في الغرض
الذي قصدناه قال أيضًا مثلنا بذلك مثل سيبويه عشرين وسماه على المفصل في قوله

لله درّه فارسًا وسمّاه الأولى فيه التمييز وانتصابه على الحال ضعيف لأنه لا يخلو إما أن
يكون حالًا منتقلة أو مؤكدة وكلاهما غير مستقيم أما المنتقلة فلأن قولك لله درّه فارسًا
لم يرد به المدح في حال الفروسية وإنما يريد مدحه مطلقًا بدليل أنك تقول لله درّه فارسًا
وإن لم يكن يحسب بل يريد الإطلاق بذلك ولذلك لله درّه عالمًا والحال المؤكدة أيضًا غير
مستقيمة لأن الحال المؤكدة شرطها أن يكون معنى الحال مفهومًا من الجملة التي قبلها وأنت ههنا
لو قلت لله درّه فارسًا لكان محتملًا للفروسية وغيرها ولكان قولك لله درّه عالمًا أو
رجلًا أو كاتبًا لا يفيد إلا ما أفاده الأول ولا خلاف في جواز ذلك فدل والحالة هذه على
انتفاء الحال المنتقلة والحال المؤكدة وإذا بطلا ثبت التمييز ولذا الكلام في ابرحت جارًا
وعظمت جارًا وقوله يا جارتا ما أنت جاره وشبهه قال قوله في التمييز في المميز وفيها دبه
على أن الأصل استعارها لما النداء كأن فيها شيئًا ينادي بأن أصلها كذا كما تقول فعل فلان
ما يدل عليه كذا وكذا قال مثلنا على قوله في المفصل التمييز رفع الإبهام ليس التمييز
في الحقيقة رفعًا لأنه اللفظ الذي حصل عنده هذا الرفع المراد وإنما يتجوّز النحويون
بمثل ذلك لكونه معلومًا إما على معنى لفظ رفع الإبهام أو رافع الإبهام أو ما أشبه
ذلك أو لأن الغرض ذكر ما يتميز به باعتبار المدلول لأنه إذا كان هو المقصود في التحقيق

المنصوب على الاستثناء

قال أيضًا مثلنا بذلك مثل سيبويه بما زعمه وسماه على قوله في المفصل
في الاستثناء وتقول ما جاءني من أحد إلا عبد الله هذا الفصل يعطف على الوجه الثالث
من المستثنى وهو ما يجوز فيه النصب والبدل ويعني ههنا أن البدل ينقسم فيه إلى ما يكون
بدلًا من حيث اللفظ وإلى ما لا يستقيم فيه بدل اللفظ فينتقل فيه إلى البدل على المعنى
وهو كل موضع يتعذّر فيه تقدير العامل في المبدل منه بعد إلا وصله بأمثلة منها قولك
ما جاءني من أحد إلا زيد لأن من ههنا زائدة لتأكيد النفي ولو أبدلت من مجرورها بعد الإثبات
لوجب تقديرها معه فيخرج عن موضوعها لأن موضوعها ما أكّد النفي لا ما أكّد الإثبات
وكذلك لا أحد فيها إلا زيد لأن لا لم تعمل إلا للنفي وإذا أبدلت من معمولها بعد الإثبات
وجب تقديرها فأفسد بعده لأن عملها لأجل النفي فيناقض حينئذ النفي والإثبات لوروده
على محل واحد والذي يحقق لك وجوب النصب في قولك ليس زيد إلا قائمًا وجوب
الرفع في قولك ما زيد إلا قائم والفرق بين ليس وبين ما في العمل أن ليس عملت للفعلية

لا للنفي وكانها في التقدير فعل دخل عليه نفي فاذا قلت ليس زيد الا قائما فكانك قلت ما كان زيد الا قائما وكما انه لا يعتد بعد الا في قولك ما كان الا كان دون النفي فيها العامل فيما بعد الا فكذلك لا يعتد في ليس زيد الا قائما الا المعنى الذي عملت ليس لاجله لا النفي بخلاف ما زيد الا قائم فانها لم تعمل الا للنفي فلو عملت بعد الا لوجب تقديرها نافية فتناقض النفي والاثبات وهذا هو التحقيق في المسئلة فاما ما ذكره ابو علي من انه لم يبدل على اللفظ لان لا لا تعمل في المعارف ففاسد بقولك لا احد فيها الا رجل واحد فهذا نكرة وحكمه حكم المعرفة في وجوب البدل على المحل فلو كان ما ذكره مستقيما لجاز ههنا الابدال على اللفظ ولما لم يجز دل على ان ما ذكره من العلة ضعيفه وهو اولى من توهم ان امتناع العمل اللفظي فيما بعد الا لان لا لم تعمل في الاول وانما هو مبني معها واذا لم يكن لها عمل فيه لم يبدلوا الا البدل على المحل فانه فاسد بقولهم لا غلام رجل عندي الا رجل واحد فان حكمه وان كان الاول معربا اتفاقا حكم المبني دل على ان ما ذكره هذا القائل ليس بشيء ثبت ان التعليل الاول هو المعتمد قال وان قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه الى اخره هذا الفصل ينعطف على بعض القسم الاول من المستثنيات وهو ما قدم من المستثنى لانه متصل له فكانه يقول ما قدم من المستثنى تارة يتقدم على المستثنى منه وصفته وتارة يتقدم على صفة المستثنى منه ومذهب سيبويه انه لا اعتداد بتقديمه على الصفة وهو الصحيح لامرين احدهما ان المستثنى منه هو الموصوف دون الصفة والصفة فضلة فلا فرق بين وجودها وعدمها باعتبار صحة هذا الاستثناء وكما انها لو كانت مفقودة لم يكن لها اثر فكذلك اذا كانت موجودة والثاني هو ان المعنى الذي اقتضى صحة البدلية عند التاخير موجود والذي اقتضى وجوب النصب عند التقديم مفقود واذا كان كذلك وجب البدل وبطل وجوب النصب على التقديم وذلك ان معنى البدلية كونه مذكورا بعد تابع عوضا منه وههنا كذلك فثبت ان المعنى الذي اقتضى صحة البدلية موجود وان المعنى الذي اقتضى وجوب النصب هو تعذر البدلية وذلك التقديم على الاسم المستثنى وهو مفقود فثبت ان المعنى المقتضي لوجوب النصب مفقود واذا كان كذلك وجب صحة البدل كما لو تاخر او لم يذكر صفته قال ويقول في تثنية المستثنى يريد اذا ثنيت الاستثناء من غير تكرير فاما اذا ذكرت

حرف التشريك فلا اشكال في نصبه ولذلك لم يمثل له لظهوره احترز بقوله جاء القوم الا زيدا الا عمرا وان كان مع الاستثناء يجب له الرفع والجر ويختار وجب فيما عداه النصب وهو ما مثل به كقولك ما اتاني الا زيد الا عمرا وذلك ان احدهما يجب ان يكون مرفوعا بحق الفاعل لاتاني فاذا اسند الى الفعل فاعله لم يبق لعمرو الا النصب على الاستثناء ولا يحتمل التشريك مع عمرو في اللفظ لفقدان حرف التشريك ولا يحتمل بدليته لان المعنى فيهما يأبى ان يحمل ان عمرا اخرج في التقدير من جماعة ليس فيهم زيد لانه ليس بمنفي عنهم الاتيان وكانه قيل بدل من عدا زيدا ما اتاني الا عمرا ولو صرح بذلك لم يكن عمرو فيه الا منصوبا فهو بالنصب في الاصل اجدر ولذلك لم يتعرض صاحب الكتاب الا لهذا المحتمل لانه اشبه مما يعدد دون غيره ثم انتقل الى المسئلة الاخرى وهي ما اتاني الا عمرا الا بشرا احد ولم يتعرض الا لوجوب النصب فيما كان بعد احدهما في التقدير لا في الاخر لان الاخر قد ثبت نصبه في حال تاخره عن الفعل فنصبه مع تقدمه اجدر فلم يبق الا الكلام في نصب ما لو تاخر لكان مرفوعا فقال لو اخر لرفعه على البدلية من احد فاذا قدمته على المستثنى منه وجب نصبه على اصل تقدم لان المقدم من المستثنى على المستثنى منه واجب فيه النصب قال وتقول ما مررت باحد الا زيد خير منه هذا الفصل ينعطف على القسم الخامس من المستثنيات وهو الذي يسميه النحويون الاستثناء المفرغ وقد تقدم انه جار في كل ما يصلح ان يكون معمولا لما قبله فيجري في الاحوال والصفات وكما ان الصفة يصح ان تقع مفردة وجملة في غير هذا الموضع فكذلك ههنا فلذلك جاز ما مررت باحد الا زيد خير منه كما جاز ما مررت باحد الا عالم فما بعد الا واقع صفة لاحد والا لغو في اللفظ لانها وقعت في الاستثناء المفرغ معطية في المعنى فائدتها وقوله جاء على زيد اخيرا من جميع من مررت بهم غير مستقيم لان كون زيد ههنا خيرا من جميع من مررت بهم مفهوم من جعله وهو قوله خير منه لا من الا فلم يصح قوله ان فائدة الا انها جعلت زيدا خيرا من جميع الممرور بهم ووجه الالتباس في ذلك ان الصفات والاحوال الواقعة في الاستثناء المفرغ لم تجر على دون المستثنيات وبيان ذلك انك اذا قلت ما ضربت الا زيدا فقد نفيت الضرب عن كل احد واثبته للمذكور بعد الا وفي الصفة والاحوال ليس كذلك الا ترى انك اذا قلت ما جاءني رجل الا عالم لم تستقم ان تقدر نفي جميع الصفات عن رجل واثبات صفة العلم خاصة لان ذلك باطل

فانه لا سفك عن صفات سوى العلم ولذلك في الاحوال فلما كانت الصفات والاحوال
بهذه المثابة توهم ان الذى افادته الا هو ما ذكره وليس بصحيح فان قيل فما الذى
تفيده الا في الصفات والاحوال مع انه يحال نفي الاجناس فيها قلنا لما استعملت
الصفات والاحوال في الاستثنا المفرغ وتعذر من حيث الوجود نفي اجناسها جعل
المنفي اما الانواع المضاده للمذكور بعدها واما الجنس على سبيل المبالغة كما قيل في قوله
قل لا احد فيما اوحي الي محرما الاخر وذلك كثير في الكلام فهذا التاويل شمل الصفات
والاحوال في الاستثنا المفرغ وعلى هذا لا يكون الا افادت الا احد امرين اما نفي جميع
الصفات على طريق المبالغة كان قال لبس زيد حذرهم من مررت بهم فعلت ما مررت
باحد الا زيد حذرا منهم واما نفي ما يضاد كونه حذرا منهم على ما تقدم قال وقد يقع الفعل
موقع المستثنى في قولهم نشدتك الله الا فعلت ووقوع الفعل موقع الاسم في مواضع محفوظ
منها ووقوعه بعد الا ولما في معناها او وقعت بعد فعل طلب في قسم الاستعطاف
وانما وقوعه على سبيل الاختصار لكثرة وقوعه ولذلك ايضا وقع الفعل الذى قبله
مشبها لفظا ومعنى لذلك والمعنى في قولك نشدتك بالله الا فعلت ما اطلب منك
الا فعلك فما بعد الا في موضع نصب على المفعولية والاستثنا من باب الاستثنا
المفرغ فهو مفعول لقولك ما اطلب الا فعلك وقال ايضا في قول الشاعر
في المنفصل اني لسنى لستم بيدا الا يدا ليست لها عضد

يجوز ان يكون في ليس ضمير الشان ويجوز ان يكون فاعلها مضمرا يعود على البدل
تقدم ذكرها ويجوز ان يكون عضد اسمها ولها خبر لها ومعناه انه يصفهم بعدم النصرة
وانه يصفهم كلا نصره فان البدل التى لا عضد لها لا نصره لها وقال
ايضا فيها عند المنفصل على قوله الخبر والاسم في باب كان وان قال لمناسبة العامل في
الباب بالفعل المتعدى شبه ما عمل فيه بالفاعل والمفعول كلامه هذا يشعر بان اسم
كان واخواتها مشبه بالفاعل ولم يذكر في الجهات بالفاعل فاما ان يكون خالف قوله
ثم لقوله ههنا واما ان يريد بقوله شبه ما عمل فيه بالفاعل المرفوع في كان زيد وان لا به
قد يحمل الشي ويراد به المفصل وهذا اولى ليجمع بين الاول والثاني من غير تناقض والذى
يدل عليه انه حد الفاعل بحد يدخل عليه فيه اسم كان وقال هو ما كان المسند اليه من

خبر كان واسمها ان

فعل وشبهه مقدم عليه وكان لذلك ثم قال وتضمر العامل في خبر كان وخص كان بالذكر
لئلا يتوهم ان اخواتها مثلها وتمثل بقوله ان خيرا فخير في هذه المسالة اربعة اوجه نصبهما
ورفعهما ونصب الاول ورفع الثاني ورفع الاول ونصب الثاني اما نصب الاول فقوي
على اضمار كان وانما اضمرت كان دون غيرها لانها كثرت في الاستعمال ولما كثر في الاستعمال
سان في التخفيف او لا ن معناها اذا حذفت لا يخل تجاوزتها الحذف لذلك واما الرفع في
الاول فضعيف وله وجهان احدهما وهو الاضعف هو الذى ذكره صاحب الكتاب وقال
تقديره كان خير والضعفه عن الرفع من وجهين احدهما انه قدر الفعل الماضي مع وجود
الفا وهو مستغرب اذ لا يقال ان اكرمتني فاكرمتك الثاني ان حذف المبتدا بعد فا الجزا
اقرب من حذف الفعل فحمله من ذلك ان نصب الاول ورفع الثاني هو الوجه لانك جمعت
فيه بين وجهيهما القويين وعكسه الضعيف باعتبار الثاني دون الاول ورفعهما جميعا
ضعيف باعتبار الاول دون الثاني وقوله

ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع

دخول الفا ههنا في المعنى كدخولها في جواب الشرط لان قولك ان كنت منطلقا انطلقت
بمعنى قولك اذ كنت منطلقا انطلقت لان الاول سبب للثاني في المعنى فلما كان كذلك دخلت
لا لدلالة السببية كما تدخل في جواب الشرط فلهذا المعنى جات الفا بعد الشرط المحقق
والتعليل وهي لهما جميعا في المعنى ومعنى البيت انه يمدحه اي انا نفخر لا ما كلنا السنين
ولانصر بانصار لاجل ان كنت ذا نفر يعني انا شجعان ما دمت في نعمه واما قوله اما انت
واما انت مرتحلا فتقديره كما قال لان كنت منطلقا انطلقت فان مصدريه موصولة بكان
المحذوفة ولما حذفت عوضت عنها ما فوجب ان يكون الفاعل متصلا لحذف ما يتصل
به مثل قوله سبحانه قل لو انتم تملكون ومنطلقا خبر كان وجاز حذف كان على ما تقدم وعوضت
ما لان ان موصولة بالفعل مقتضية له ولم تعوض في ان وان كانت مقتضية لامرين احدهما
ان ان اكثر في الاستعمال والاخر ان ما مع ان صلته فان غير مستقلة الا بصلتها واما
ان فمستقلة بمعناها فلا يلزم من التعويض فيما لا يستقل التعويض في المستقل ○

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

قال صاحب الكتاب هي كما ذكرت محمولة على ان قال الشيخ
يشترط في نصبها ان يكون مضافا او مضارعا للمضاف لانه اذا لم يكن كذلك كان مبنيا على

والفاعل

الفتح غير معرب وعلته ساله بصمنه معنى الحرف الا ان قولك لا رجل في الدار متضمن معنى
قولك لا من رجل في الدار ولم يبن اذا كان مضافا فالوجه احدهما انهم كرهوا ان يسووا
بين المفردات والاخرى ان الاضافة اقوى خواص الاسما فغلبت ذلك التضمن ورجع
الاسم الى اصله والدليل على ان المفرد مبني انه غير منون ولا مانع منه لولا البنا
والدليل على ان المضاف والمشبه بالمضاف معرب التنوين عند الامكان في قولك
لا ضاربا زيدا في الدار ووجوب نصب صفته في قولك لا غلام رجل افضل منك
موجود وقوله لا نسب اليوم ولا خلة على اضمار فعل ومع منه غلطا والا فلا
خلاف ان المعطوف على المبني يجوز فيه النصب سوا كررت لا او لا نحو لا
حول ولا قوة وقد ذكر ذلك فيما بعد في فصل لا حول ولا قوة وقد اورد هذا البيت
النحويون مستشهدين به في نصب المعطوف على اللفظ واما قوله الا رجلا جزاه الله
خيرا يدل على محصله بيت هذا هو الذي يستشهد فيه ما ذكر لان لا فيه لم تقع منكرة
بعد اخرى فاما ان ينصب على اضمار الفعل كما ذكره الخليل وهو اولى لانه ابعد
عن الضرورة اذ حذف الفعل كثير واما ان ينون ضرورة كما زعم يونس فان قيل
فهل يجوز ان يكون رجلا منصوبا بالفعل دل عليه خيرا كانه قال الا جزى الله رجلا
خيرا وتكون لا للاستفتاح مثلها في الا قام زيد والا ان وعد الله حق قلت
هو مستبعد مع جوازه لفظا ومعنا اما المعنى فهو انه لم يرد ان يدعو للرجل
على هذه الصفة انما قصده طلبه بنصبه على ذلك المعنى يفسد معنى الطلب واما
اللفظ فان قوله يدل على هذا التاويل صفة لرجل وقد فصل بينه وبينه بما لا يجانسه
المفسر وهي اجنبية قال ومن حقها ان تكون نكرة لان وضعها لنفي المتعددات
وهذا يقتضي التنكير ولذلك اذا وقعت المعرفة وجب التكرير لتوفير ما تقتضي
التعدد وشبهها سيبويه بربّ لذلك وقال ايضا قوله واعلم
ان كل شي حسن لك ان تعمل فيه رب حسن لك ان تعمل فيه لا واورده على ان لا لا
تعمل الا في النكرة فيستشهد بقول سيبويه وليس بعيد مقصوده لكونه
وقع خبرا والخبر قد يكون عاما الا انه ترى لو كانت لا تعمل في النكرة والمعرفة
لكان هذا الكلام صحيحا واذا كان كذلك علم ان لا لا تعمل الا في النكرة واما

قوله لا هيثم وشبهه مما ذكر فعلى تقدير التنكير بمعنى ان مثل هذه في المعنى فصار
نكرة في المعنى فصح دخول لا عليه ومثل وان اضيف الى المعرفة نكرة واعلم ان
كل موضع حذفت منه مثل فلا يخلو الاسم الباقي من ان يكون مضافا او مفردا فان
كان مضافا فلا اشكال انه معرب على كل تقدير مثل قولك ولا ابا حسن لها وشبهه
وان كان مفردا كان مشبها بان حكم المضاف بعد لا غير حكم المفرد في اللفظ وعند حذف
المضاف رجع الباقي مفردا فيجب اعطاوه حكم المفرد وهو البنا ولذلك قالوا لا هيثم
ولو كان نكرة معربا لوجب ان يقال لا هيثما واما لا بصرة ولا بلاد لها فيه لانه يصح ان
يقدر معربا ومبنيا لكن يحكم عليه بالبنا لما تقدم قال ويقول لا اب لك ان الجزم في لا اب
لك ولا غلامين لك وشبهه مما كان مفردا او دخلت اللام للاختصاص به ومن بين
الوجهين احدهما وهي اللغة الفصحى اجراوه مجرى المفرد المقطوع عن الاضافة
واعطاوه حكم البنا اما بالحركات ان قبلها او بحروف النصب ان لم يقبلها اعني الحركات
واللغة الاخرى اجراوه مجرى المضاف واعطاوه حكمه من الاعراب بالحركات او
الحروف في المواضع مما يظهر بين اللغتين الفرق لفظا كقولك لا ابا لك ولا غلامي
لك فان الاعراب بالالف في لا ابا اثر الاضافة وحذف النون في لا غلامي لك اثر
الاضافة ومنه ما لا يظهر لفظا كقولك لا غلام لك فهذا ان قدرته مضافا كانت الحركة
حركة اعراب وان قدرته منفصلا كانت الحركة حركة بنا اذ لا اثر للاضافة في مثله
في هذا الموضع الا حذف التنوين وهو ايضا من اثر البنا فيستوي لفظ الاعراب ولفظ البنا فيه
سوا فاما وجه اللغة الاولى فواضح وهو الشائع الكثير واما وجه اللغة الثانية فقد
ذكر صاحب الكتاب انهم قصدوا الى الاضافة واذا كان مضافا فحكم الاضافة فيه هو
ذلك الحكم وجعل اللام مؤكدة لذلك اللاضافة زيدت مع قصد الاضافة ليوفر على
الامر حسب اللفظ ما تقتضيه من التنكير وهو معنا قوله وقضية من حق المنفي بلا التنكير
بما يظهر بها من صورة الانفصال وهذا غير مستقيم في المعنى لامرين احدهما انه لو كانت
مضافا لكان معرفة في المعنى ولو كان معرفة لم يجز دخول لا عليه ولا لا تدخل الا على
النكرات ولا ينفعه دخول اللام لان جعله في الصورة نكرة لا يسوغ دخول لا
على المعارف لا لفظا ولا معنى لان لفظ الثاني ان اقطعوا ظن لا اب لك المعني لا ابا لك

فجعله مضافا لانه جنس الغنى وجعل اللام زائدة لتاكيد الاضافة لانه صورة الانفصال

بمعنى لا اباك ولا اب لك غير مضاف في المعنى فيجب ان يكون لا ابا لك غير مضاف في المعنى
والاولى ان يقال انه في المعنى غير مضاف ولكنه اشبه المضاف من جهة انك اذا قلت
غلام زيد وغلام لزيد فكلا اللفظين يشتمل على ان المعنى نسبة الغلام الى زيد وان كان
في الحذف معنى زائد باعتبار زيادة خصوصيته واذا ثبت ذلك فقد صار ما وجد
فيه اللام ومالم توجد فيه مشتركين في اصل النسبة فلما حصل هذا التشبيه اجري مجرى
المضاف في اللفظ والمعنى على حاله كما اجري لا مضاربا زيدا بالاتفاق مجرى المضاف في الاعراب
واذا اجروا المشبه بالمضاف من حيث يجري المضاف حقيقة فلا يبعد ان يجري المشبه
بالمضاف من وجه في المعنى مجرى المضاف واذا ثبت ذلك اشتمل التعليل واستغنى
الاعتراض وقوله وقد شبهت في انها مزيدة ومؤكدة بتيم الثاني بناء على تعليل
وقد بين رده قال والفرق بين المثنى في هذه اللغة يعني عند اثبات الالف اذا قلت
لا ابا لك وبينه في الاول يعني عند حذف الالف اذا قلت لا اب لك انه في هذه معرب
لانه مضاف عنده والمضاف معرب او لانه مشبه بالمضاف عندنا فاجري مجراه وفي
تلك مبني لانه لا اضافة ولم يعتبر شبه الاضافة من فر ذلك الوجه المعنوي موجب البناء
قوله واذا فصلت فقلت لا يدين بها لك ولا اب فيها لك امتنع الحذف في لا
يدين وشبهه والاثبات في لا ابا وشبهه اللذان هما اثر للاضافة عند سيبويه لانه
عنده مضاف والمضاف لا يفصل بينه وبين المضاف اليه في غير الشعر وعلى ما قلناه
هو مشبه بالمضاف فلا يقوى قوة المضاف ولا يلزم من جواز الفصل بالظرف
في المضاف الفصل فيما يشبه به لضعفه عنه وعلى مذهب يونس جاز لانه مضاف
او مشبه بالمضاف وقد حصل الفصل باللام فلا يبعد في الفصل بغيرها والمذهب
الاول واذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يكن بد من اثبات النون في الصفة والموصوف
لتعذر اضافتهما او احدهما اما تعذر اضافتهما فلانه لا يضاف اسمان الى واحد في المعنى
ذات مشتركة الا من اضيف اليه فلو اضيفا جميعا لاقتضى ذلك ان يكون الاخر لو اضيفا
لا مضافا مشتركا اذ لا يضاف اسمان الى واحد الا المشترك ولو جاز المشترك فسد معنى
الصفة ولا يضاف الاول للفصل الحاصل بغير الظرف ولا الثاني لانه ليس بمقصود
بالذات وانما يضاف ما قصد به الذات لان الاضافة لها ولا يرد لا ناصر لك وشبهه

لان الموصوف فيه محذوف وقد قامت هذه الصفة مقامه وارتبطت بما قبلها فاجريت
مجراه قال وفي صفة المفرد وجهان ذكر الصفة ههنا لاجل حكم اقتضاه النفي كما ذكرناه
في صفة المنادى والا فاحكام الصفات في الصفات وقوله المفرد احتراز من المضاف
والمشبه به لانه لا يجوز في صفته الا النصب اما وجه البناء فلانهم نزلوا الصفة مع
الموصوف كالشيء الواحد من جهة ان ذا بهما واحد والمقصود نفي رجل موصوف بالظرف
وقد يقال فلم ينزل صفة المنادى المبني مع الموصوف كالشيء الواحد حتى يكون الصفة
مبنية فالجواب عنه من وجوه احدها ان الصفة ههنا مقصودة بخصوصه اذ لو لا
ذلك لكان رجل في قولك لا رجل عاما في الظرفاء وغيرهم وليس الصفة في قولك يا زيد العاقل ها
الا للرفع وهو ما يفهم الاخر ان الصفة المنادى المبني لا يكون الا معرفة بالالف واللام او
بالاضافة والاضافة والالف واللام تمنعان البناء العارض الا ترى انه لا يبنى لا غلام
رجل ولا غلام زيد واذا كان كذلك فما يمنع البناء في الاصل الموصوف فهو في الصفة احرى
الثالث ان الالف واللام حرف لمعنى فيما به واو العطف في كونها حرفا لمعنى وكما انه
لا يبنى لا رجل وامرأة فكذلك ههنا لئلا يؤدي الى بناء اشياء متعددة والوجه الثاني انما يجوز
في صفة المنفي الاعراب وهو على وجهين على اللفظ وعلى المعنى ووجهه كما ذكرناه في صفة
المنادى وعامله لعامله وعلته كعلته فان فصلت بينهما اعرب ليس الا لان الفصل
يبطل جعلهما كشيء واحد فيتعذر البناء وليس في الصفة الزائدة عليها الا الاعراب لئلا
يؤدي الى بناء المتعددات وجعلها كشيء واحد وليس من جنس لغتهم وان كررت المنفي
جاز في الثاني البناء لانه تأكيد لفظي جاز ان يجري مجرى الاول لفظا لانه تكرير له وجاز الاعراب
لان علة البناء انما وجدت في الاول دون الثاني فاعرب الثاني لذلك قال وحكم المعطوف لان البناء
حكم الصفة الا في البناء متعذرا اما لزيادة الحرف على ما تقدم واما لان المعطوف والمعطوف
عليه متغايران ذاتا فيمتنع جعلهما كشيء واحد كالصفة فلم يبق الا الاعراب لفظا او محلا فاللفظ
مثل قوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه ويجوز في مثل الرفع على ان يكون
خبرا ويجوز النصب على ان يكون صفة وهو صفة لهما ولا يجوز الرفع على الصفة لهما لان
ابنا معرب والرفع انما يجوز على المحل اذا اتفق للموصوف محل يخالف اللفظ وههنا احد
الاسمين وهو الثاني منصوب معرب فليس له محل في الرفع فوجب ان يكون الصفة لهما فيما

سفعان فيه لانه يؤدي الى مثل قولك فام زيد وضربت عمرا العاقلين لان الرفع في الصفة
في قولك لا اب وابنا مثله انما يصح لان قولك لا اب في محل رفع فيستقيم قولك واما منصوبا
لفظا ومحلا فيصير قد وصفت بصفة واحدة اسمين احدهما مرفوع والاخر منصوب
على السعة اللفظية وهذا مثل قولك مارئيت وعبد الله العاقلين لا يجوز الرفع لانهما لم يتفقا
في جهة اذ احدهما منصوب لفظا ومحلا فلا وجه يجري الرفع عليه ويجب النصب لاتفاقهما
باعتبار لان الاول منصوب محلا والثاني منصوب لفظا ومحلا فاجريت الصفة على ما
اتفقا عليه مما اختلفا فاجرا الصفة ههنا على المحل واجب كاجرا الصفة ثم على اللفظ لانهما
ههنا اتفقا بالمحل واختلفا باللفظ ثم اختلفا بالمحل واتفقا باللفظ فلذلك كانت الصفة
باعتبار الاتفاق قال وان تعرف فالحمل على المحل لا غير قال لان دخول النصب فيه فرع
دخول الرفع [الفتح] فيه اذا كان مبنيا ولا يدخله الفتح فلا يدخله هذا النصب الذي هو فرعه لان
دخول الفتح انما كان لتضمنه معنى الحرف الا ترى ان معنى قولك لا رجل لا من رجل ولا يستقيم
مثل ذلك في لا زيد لانه ليس ههنا جنس يستغرق كما في المعددات وليس في قولك لا زيد تعدد
قال ويجوز الرفع اذا كرر قال الله تعالى فلا رفث ولا فسوق وقال لا بيع فيه ولا خلة
قال الشيخ خص الرفع بالذكر وان كان فيه اذا كرر خمسة اوجه على ما ياتي في الفصل
الذي بعده لان نفيها لا وجه لتقدم بعضها القوي وقد ذكر هذا الفصل بعضها الضعيف
فلم يبق الا وجه رفعهما فلذلك خصه بالذكر وجهه انه لما كان ما يقال لمن قال ا هل المعطوف
والمعطوف عليه في الصورة اذا اسما جميعا كانا كالشيء الواحد وكرر يشا اشيا متعددات
تعدل الى الاصل وهو الرفع واما ان يقال هو جواب لمن سال عن شيئين او ايسر الحكم
لشيئين يقال في الدار رجل وامراة فاجيب بقوله لا رجل في الدار ولا امراة ليكون الجواب
مطابقا للسؤال فان قيل ولم لا يكون لا رجل فصيحا جايزا جوابا للقول من قال في الدار رجل
فالجواب ان ذلك غير لازم لانك في قولك لا رجل ولا امراة مضطر في قولك عن ضد
لذكرهما لانك لو قلت لا او لا رجل او لا امراة لم يحصل غرضك وليس لك مسلك
الاعراض اذ لو قصدت مجرد الجواب لوجب ان تقول لا او نعم وليس في ذكر رجل زيادة
ثبت انها لغا لغيها فوجب ذكر الاسمين للغرض المقصود بحسب المطابقة وتلك المسئلة
ان ذكر رجلا فليس لهذا الغرض فيجب ان يكون له حكم لا باعتبار الجواب لا سيما العرض فيه

باسقا

باسقا الجواب فان جا مفصولا بينه وبين لا او معرفة وجب الرفع والتكرير اما الرفع
فلان الفصل يمنع البنا واما التكرير فلان لا تقتضي في المتعدد وضعا ولما كان المعرفة
الواحد لا تعدد فيه اشترط تكريره ليحصل المتعدد وفي لا حول ولا قوة الا بالله ستة
اوجه وهي خمسة اوجه لان الوجه السادس الذي جعل عكسا الرفع الاول وفتح الثاني
هو ان تقول لا حول ولا قوة وهذا هو الوجه الثالث الذي هو فتح الاول ورفع الثاني
وهو من قولك لا حول ولا قوة وقد ذهب بعض الناس الى ان تقسيمه باعتبار التعليل والوجه
الخامس هو رفع الاول على ان لا بمعنى ليس او على مذهب ابي العباس فيكون الوجه السادس
معللا بهذا التعليل وهو بهذا الاعتبار يخالف الوجه الثالث وهذا غلط اذ لو قصد
ذلك لكانت وجوهها ستة لان رفعهما جميعا يجوز ان يكون للوجهين اللذين ذكرناهما وان
يكونا على مذهب ابي العباس او على ان لا بمعنى ليس فهذه اربعة اوجه فدل ذلك على انه
لم يقصد الا صور الاحكام لا التعليل وان قوله وان تعكس هذا وهم غلطا وكثيرا ما
يغلط العلما في مثل ذلك عند التقسيم قال صاحب الكتاب

حرف لا المشبهة بليس

هذا التشبيه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فيرفعون ما بعدها على الابتدا ويقرؤن
ما هذا بشرا الا من درى كيف هي في المصحف لغة اهل الحجاز على خلاف القياس عند النحويين
ولغة بني تميم موافقة للقياس لانهم يزعمون ان كل حرف لا اختصاص له بواحد من الاسما
والافعال لا عمل له في احدهما وما ولا كذلك ووجه ان التشبيه لما قوي بينهما وبين ليس اجري
مجراها في العمل وخولف ذلك العباس لقوة التشبيه قوله وبنو تميم يقرؤن
ما هذا بشر ليس بجيد لان هذه القراة ان كانت لهم جائزة مثل المصحف فلا تنسخ بوجود
المصحف وان لم تكن جائزة فقد نسبهم الى الجهل وارتكاب المحظورات وقوله فاذا
انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل لانه اذا انتقض فلانها تشبهها باعتبار
النفي ولا نفي في الخبر مع وجود الا فبطل واما التقدم فلانهم لم يقووا الافعال المتقدم
منصوبها على مرفوعها ودخول الباء في الخبر انما يصح على لغة اهل الحجاز ولتستدل بقوله
لانك لا تقول زيد منطلق على النفي ولم يستقم زيد منطلق لعدم النفي كما تقول ما الكم
من اله وانت لا تقول لكم من اله ولا عمل لواحد منهما وقوله ولا المشبهة بليس بالتي هي
المشبهة بليس بعينها ولكنهم ابوا الا ان يكون المنصوب بها حينا الحلف الناس في لا هذه

فقال البصريون هي لا المشبهة بليس لا المشبهة بليس لانها الحقت الباء المختصة بالافعال
فلولا شبهها بالفعل لم يلحقها واذا كانت المشبهة بالفعل هي التي بمعنى ليس وايضا
فان المعنى على قولك ليس هذا الحين حين مناص وشبهه مما يقع فيه لات واعتذروا
مما يلزمهم لقيام هذا الدليل والذي يلزمهم ان لا بمعنى ليس شاذ وجوابه انه شاذ مالم
يدخل الباء فاذا دخلت فليس بشاذ ومنها ما يلزمهم من اضمار الاسم في الحرف لان
المعنى عندهم ليس الحين حين مناص والحروف لا يضمر فيها وجوابه انه قد قوي
شبهه بالفعل فاجرى مجراه في هذا المثال لكثرة استعماله مثله ومنها ما يلزمهم
من الاضمار قبل الذكر لان المعنى ليس الحين حين مناص وجوابه ان مثل هذا
الاضمار جائز لقيام القرينة الدالة عليه واذا قامت القرينة على الاضمار كان بمثابة
تقدم الذكر وذهب بعض الناس الى انها لا التي لنفي الجنس ودليله عندهم ما ذكروه اعتراضا
على البصريين والاعتراض عليه ذكره البصريون جوابا ودليلا **في المجرورات** وقال
ايضا مثلها بمثلين سببه بان عشرين وثمانية على قوله في المفصل واضافة الاسم الى الاسم
على ضربين معنوية ولفظية اجرى الكلام على المضاف اليه باعتبار الحرف المراد لا باعتبار
الحرف الملفوظ به لان ذلك من باب حروف الجر وشبه سعيها ولا حاجة الى تكرارها
ههنا واما الكلام على المضاف اليه فليس له موضع اشبه من هذا ولذلك سنوعب ذكره
ولم يتعرض للاخر وبين المعنوية بقوله ما افاد تعريفا او تخصيصا وليس هذا التعريف
بمستقيم لان الغرض ان يعلم ما الاضافة فاذا عرفت به صار دورا وانما يحسن المتعلم
الا انه اعتذر من حيث انه بين اللفظية بعد ذلك بامر واضح والمعنوية ما عداها
فلما كانت مبينة بذلك اعتذر للامرين اذ كرناه ولم يوخرها بعد اللفظية ليوقف معرفتها
في التقدم عليها لانها اصل في باب الاضافة فلا يليق تاخيرها عن الفرع قال
واللفظية ان يضاف الصفة الى مفعولها او الى فاعلها وكل صفة مضافة الى معمولها
فهي لفظية وما عدا ذلك معنوية فان الصفة ما ليس بصفة الى معمول فهي معنوية
وان الصفة الصفة الى غير معمولها كانت معنوية ايضا فاذا قلت ضرب زيد حسن
فاضافة ضرب وان كان مضافا الى معموله معنوية وكذلك اذا قلت ضارب مصر فالاضافة
معنوية لانك لم ترد ان الضرب واقع في مصر وانما نسبت الضارب الى مصر كما لو نسبته

اي

الى العلم وشبهه لتعريفه وعلى ذلك حمل بعضهم ما الله يوم الدين كراهة ان يجري النكرة صفة
على المعرفة وعلى هذا الوجه يكون معرفة لانها اضافة معنوية فتفيد تعريفا كالكل ولا تعتد
الا خفيفا في اللفظ لان الغرض بها تخفيف لفظي لا امر معنوي واذا لم يكن المراد بها
امرا معنويا وجب ان تكون بعد الاضافة كما كانت عليه قبلها ولذلك قيل مررت
برجل ضارب زيد فوصف به النكرة ولو كان معرفة لم يوصف للنكرة واستقبح مررت بزيد
ضارب عمرو ولو كان معرفة لجاز وصف المعرفة به وجاز مررت بزيد ضارب عمرو وعلى
ان تكون حالا ولو كان معرفة لم تقع حالا وهذه كلها احكام تدل قطعا على ان معناها بعد
الاضافة كما كان قبل الاضافة وبعضه الاضافة المعنوية ان تجرد لها المضاف من التعريف
وانما كان كذلك من جهة ان تعريف الاضافة راجع الى امر معنوي معهود بين المتكلم وبين
من يخاطبه في نسبة المضاف الى المضاف اليه والتعريف باللام راجع الى ذلك فلم يمكن ان
يجمع بين امرين احدهما مغن عن الاخر فان قلت لم لا يجمع بين الاضافة وبين غير تعريف
الالف واللام كالاعلام واسماء الاشارة فالجواب انه في ذلك ابعد لانه اذا لم
يجز الجمع بين تعريفين متساويين للاستغناء باحدهما فلان لا يجمع بين تعريف قوي
وتعريف ضعيف استغناء بالقوي عن الضعيف احرى والتعريفات الاصلية اقوى
من تعريفات الاضافة فلذلك لم يجز اضافة اسم الاشارة ولا المضمر ولا العلم فاما زيد
الفوارس فذاك راجع الى انه لما نكر حسب ما تقدم في الاعلام لا على انه اضيف
مع ارادة العلمية لان ذلك متعذر وما نقله الكوفيون من قولهم الثلاثة الاثواب
فمعدول عند اصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء اما القياس فكما ذكرناه واما استعمال
الفصحاء فنحو ما انشده وما يستدل به الكوفيون لغة ضعيفة فلا تقوى لمعارضة ما ذكره
البصريون من القياس واستعمال الفصحاء ووجه هذه اللغة انهم لما راوا الثلاثة
الاثواب في معنى المضاف والمضاف اليه في المعنى لشيء واحد بخلاف باب غلام زيد
توهموا انه ليس من ذلك القبيل فعرفوا الاسمين جميعا وهو وهم محض فانه لو لم يعتد
التعدد لم يصح الاضافة الا ترى انك اذا قلت في نحو حسن وجه واسد شبع لما لم
يكن تقدير التعدد ممكنا ترك ذلك على ان باب الاضافة عندهم سواء فكما لا يجوز الغلام
زيد بالاجماع كذلك لا يجوز الخمسة الاثواب قال ويقول في اللفظية مررت برجل حسن

الوجه يعني انهم لم يستغنوا في اللفظية من تعريف الاول كما استغنوا في المعنوية لاستغنائها مانع
ذلك الا ترى ان اللفظية لا تفيد تعريفا والمانع انما كان التعريف المستفاد بالاضافه
في المعنوية وكلام يكن ذلك ههنا لم يكن تعريف الاول مستغنى عنه فلذلك جاز الحسن الوجه
كما يجوز الحسن لو لم تضفه لان الحاجة الى تعريفه مضافا كالحاجة الى تعريفه مفردا قال
ولا تقول الضارب زيد لان التنوين زال بالالف واللام فلم يفد فيه الاضافة خفة
وشرط الاضافة اللفظية ذلك في مثله وكما انتفى الشرط انتفى الحكم واجازه الفرا اما
لانه لا يعتبر الخفة كما لا يعتبرها في الضاربك واما لانه يقدر التنوين محذوفا للاضافه
ويقدر التعريف بعد ذلك اما كونه لا يعتبر التخفيف فليس بمستقيم فانا متفقون على
امتناع الحسن وجهه وليس الا لذلك واما تقديره التنوين محذوفا قبل الاضافه
فليس بمستقيم لانا نعلم ان الالف واللام سابقة واذا كانت سابقة وجب اثبات
حكمها سابقا واذا وجب حذف التنوين لاجلها لم يبق للاضافة ما يحذف تخفيفا قال
واما الضارب الرجل فمشبه بالحسن الوجه من حيث كان الحسن الوجه محمولا على باب
الضارب الرجل حتى جوز فيه النصب الذي هو على خلاف المعنى فاذا حمله عليه لمشابهته
فيما هو مخالف للمعنى فلان يجوز مشابهته احته به في امر لفظي اجدر وهي الاضافه
التي هي اقوى الوجوه في الحسن الوجه وسياتي ذكره في بابه قال واذا كان المضاف اليه
ضميرا متصلا جاء ما فيه تنوين او نون تقول الضاربك ... اسم الفاعل اذا كان مضمرا لا يجوز ان يلفظ
منصوبا به لما يؤدي اليه من التناقض لانهم لو نصبوا الضارب في ضاربك لجمعوا بين
التنوين والضمير وكونه مضمرا متصلا يشعر انه من تمام الاول ودخول التنوين او
النون يشعر بانفصال الاول فكان يجمع بينهما من قبيل التناقض ولما كان ذلك كذلك في ضاربك
ضاربك يجب ان للمضمر المتصل ما لنسبة الى هذه الاضافة شانا ليس لغيره وهو كونه لا يعتبر
فيه التخفيف كما اعتبر في غيره لاداء ذلك الى التناقض واذا ثبت ذلك في ضاربك ثبت
مثله في الضاربك لانه فرعه يجري الضاربك في الصحة كما جرى ضاربك وهذا اذا قلنا
ان الضاربك مضاف فاما اذا قلنا انه عامل في الكاف النصب سقط الاحتجاج العوائد
على الضاربك زيدا واستغنينا عن الجواب عنه بهذا المقصودة في الفصل واورد عليهم
الآمرون الخير والفاعلونه اعترا ضا في الجمع بين النون والضمير واجاب بانه شاذ
لايجعل

لايجعل عليه قال وكل اسم معرفة يتعرف به ما اضيف اليه اضافة معنوية لان الغرض
فيها نسبة خصوصية بين الاول والثاني فيلزم اكتساب التعريف لمعنيه بالخصوصيه
قوله اضافة معنوية احتراز من الاضافة اللفظية لما تقدم من انها لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ والمعنى على ما كان عليه قال الا اسما توغلت في ابهامها مثل غير ومثل وان اضيفت
الى المعارف لانه يتعذر اعتبار الخصوصية المقيدة للتعريف فيها مثلا وذلك نحو غير
ومثل وشبه لان المثلية والغيرية تحصل من كل شيء فلما توغل الابهام فيها تعذر
اعتبار الخصوصية بخلاف رجل وثوب ودار قال الا اذا اشتهر المضاف بمغايرة
المضاف اليه ولما للمحسن يمكن اعتبار الخصوصية فيحصل التعريف لذلك قال
والاسماء المضافة اضافة معنوية على ضربين لازمة للاضافة وغير لازمة لها فاللازمة
للاضافة مثل اسم ذي نسبة توغل في الابهام باعتبار تلك النسبة او اسم الغرض بوضعه
المنسوب اليه هو فالاول كامام وقدام ومثل وشبه والثاني كسوى وذو وهي على
ضربين على ما ذكر ظروف وغير ظروف ولكنها لا تخرج في المعنى عما ذكرناه وغير اللازمة
للاضافة ما لم يكن كذلك نحو ثوب ودار فانه يستعمل مفردا او مضافا قال
واي اضافته الى اثنين فصاعدا اذا اضيف الى المعرفة وضع اي بمعنى الاضافة لان
الغرض به تفصيل المتعدد فالمتعدد مقصود بوضعه وهو في الاستفهام معناه
السؤال عن تعيين جزء المتعدد باعتبار ما نسب اليه فاذا قلت اي الرجلين عندك
فمعناه السؤال عن تعيين احد الرجلين الذي استقر عندك ثم لا يخلو اما ان يكون
السؤال عن واحد او اثنين كان السؤال عن واحد كان له طريقان احدهما ان يضيفه
الى متعدد مثنى او مجموع عهدا في المثنى وعهدا وجنسا في المجموع والثاني ان يضيفه
الى نكرة مفرد فتقول في الاول اي الرجلين واي الرجال عندك وفي الثاني اي رجل
عندك وان كان السؤال عن متعدد وجب اضافته الى ما طبق ما يسال عنه مثل ان تقول اي
رجلين واي رجال ولذلك وجب ان تقول في الاول اي الرجلين جاءك واي الرجال
جاءك وفي الثاني اي رجلين جاءاك واي رجال جاؤوك لان الضمير يعود على المسؤول عنه وهو
في الاول مفرد وفي الثاني متعدد وكانهم لما قصدوا السؤال عن مفرد اضافوه الى ما هو منه
معهودا او جنسا ولما قصدوا السؤال عن متعدد اضافوه الى المطابقة كانهم قصدوا ل

الجنس هذا المنفصل ثم سالوا عن هذا الجزء الذي على هذه الصفة فعلى هذا
تكون قولهم ايه حال من السبيل الثاني الا انه اغنى الاول في المعنى من حيث كان
السوال عن مفرد ولذلك ذكر صاحب الكتاب مع المثنى والمجموع قال وحق
ما يضاف اليه كلا ان يكون معرفة ومثنى او ما هو في معنى المثنى اما كونه مثنى فلان
وضعه لتاكيد المثنى وهو لفظ مبهم يضاف ليبين ما هو له فلو اضيف الى غير المثنى لفسد
المعنى واما كونه معرفة فلان الغرض باضافتها تبيين ما هي له فلو اضيفت الى نكرة لم
يحصل تبيين وايضا فانها من الفاظ التوكيد والفاظ التوكيد معارف فان قيل فكل كذلك
باعتبار الجمع فكان نظيرها ان لا تضاف الا الى معرفة مجموع وقد قيل كل رجل فالجواب
انهم التزموا في كلا ما التزموه في كل الا ان اسم الجنس لما كان نعتا ما حصل معنى
الجمع ومعنى التعريف وكان في المعنى مضافا الى مجموع معرفة وهو المقصود ولو فعل
بكلا هذا الفعل لفسد المعنى اذ لا يصح العموم مع قصد المثنى ولا يصح ان يكون لفظ
المضاف اليه لفظا واحدا غير معطوف عليه لفظ اخر يكون باعتبارهما مثنى كانهم
قصدوا الى ارادة تبيين ان المراد الجزء المضاف اليها كلا وقد جاء ذلك في الشعر من جعلا
للمعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد كقوله كلا زيد وعمرو وقال
ايضا مملا على قول الشاعر في المفصل وهو بدمشق سنة [illegible] عشر وستمائة — امنزلتي مي سلام عليكما
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع — هل الازمن اللاتي مضين رواجع
الفعلان في البيت يطلبان ثلاث الاثافي والديار على جهة الفاعلية ومذهب
البصريين انهما اذا وجها الى شيء وجب اذا اعمل احدهما ان يكون في الاخر ضمير الفاعل
على حسب الظاهر المذكور كقولك ضرباني واكرمني الزيدان او ضربني واكرماني الزيدان
واذا وجب ذلك اقتضى ان يكون في احدهما هنا ضمير لثلاث الاثافي والديار البلاقع
وهو جمع لا يعقل وقياسه ان يكون ضميره ضمير جمع المؤنث او ضمير الواحدة المؤنثة
فيكون يرجعن التسليم او يكشفن او يرجع التسليم او يكشفن او يرجعن التسليم
او تكشف او يرجع التسليم او تكشف ولم يجئ على واحد من الاربعة الصور
المذكورة وانما جاء بالبنا فيهما جميعا ولا يكون فيه على ذلك ضمير وهذا ما يقوى به مذهب
الكسائي فانه يزعم اذا وجه الفعلان الى ظاهر فاعمل فيه احدهما وكان الاخر موجها على

جهة

وقال ايضا مملا على قوله في المجرورات في فصل افعل التفضيل في الوجه الثالث في مثل قولهم اكرم الناس انه يلزم ان يكون جميع
الناس كرماء في قصد المتكلم وهو باطل وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم الا اخبركم باحبكم الي واقربكم مني ثم قال الا اخبركم بابغضكم
الي وابعدكم مني فيلزم ان يكون المخاطبون محبوبين مبغوضين كثرثارين متشدقين وهو غير جائز ووجه اللزوم انه قد اضاف
الاحب والابغض الى المخاطبين فيلزم ان يكونوا مشتركين في اصل ما اضيف اليهم من المحبة والبغض ويرد وقال في هذا الفصل
بعينه في قولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان انه على معنى عادلا لما يلزم من انهم يكونون مشتركين في العدل ولم يشتركوا عنده
فحمله لذلك على معنى فاعل واما شنشنة فلا يلزم منها ان يكون هو الذي حمله على ان يكون بمعنى فاعل لان تثنية المضاف وجمعه في باب
افعل التفضيل جائز بالاتفاق كقوله تعالى اكابر مجرميها وشبهه والجواب ان المضاف اليه في هذه المواضع المعترض بها
على ان يكون مخصصا بالمشتركين في اصل المعنى الذي دل عليه افعل فيكون قوله باحبكم احب المحبوبين منكم وكذلك اقربكم وابعدكم وابغضكم
وقولهم اطعم الناس وشبهه على ذلك ويجوز ان يقدر مضاف محذوف كانه قيل احب محبوبيكم واكرم كرما الناس ويكون دليل التاويل على
احدها ما علم من لغتهم انهم لا يطلقون افعل التفضيل الا على ذلك فلما كان ذلك معلوما عندهم صح اطلاق العام مرادا به التخصيص

جهة الفاعلية ان الفاعل لا يضمر وانه يحذف وهذا لذلك فانه اعمل احدهما بلا اطلاق
والاخر موجه الى الفاعلية بلا اطلاق ولم يضمر فيه اذ لو اضمر لكان على ما ذكرناه ولو قدر فيه
اضمار لوجب ان يكون ضمير المفرد المذكور ولا يصح ان يكون ضميرا لواحد المذكر لجمع
زوا احيب عن ذلك بامرين احدهما ان الفعلين لم يتوجها الا على البدل والاضمار
انما يكون في توجههما جميعا على التحقيق وليس بالجيد فانه لم يجب الاضمار الا من حيث انه
يؤدي الى اخلاء لفظ الفعل عن الفاعل وليس من لغتهم ولا فرق بين ان يكون الفعل
على البدل او على التحقيق الا ترى انه يجب الاضمار في قولك قام الزيدون او قعدوا كما يجب
في قولك قام الزيدون وقعدوا ولو كان بما ذكره شيء لجاز ان يقال قام الزيدون
او قعد اذ لا فرق بينهما في المعنى المقتضي لوجوب الاضمار والوجه الثاني ان تقدر الاضمار
على تقدير المذكور كما في قوله تعالى يسقيكم مما في بطونه فقد رجع ضمير المذكر على الجمع
بتاويل المذكور وهو ههنا احسن من حيث كان تلك ليس بجمع صريح وكذلك قول
رؤبة فيها خطوط من سواد وبلق كانه في الجلد توليع البهق فاعاده وهو ضمير مذكر على خطوط وهو جمع او على
سواد وهو شيء وكلاهما سواء في الغرض من صحة اعادة الضمير بتاويل المذكور وان لم
يكن صالحا له باعتبار اصل وضعه وهذا الوجه ايضا بعيد الا انه اوجه من الاول ولكن
احمله من ما علم من قصد محافظتهم على الفاعل وانهم لا يحذفونه ابدا واذا علم ذلك منهم
وجب التاويل فيما يخالفه وان كان بعيدا لان البعيد جائز وخلاف المعلوم غير جائز
واما في قوله تعالى وان لكم في الانعام محمول عند سيبويه على ان الانعام اسم مفرد وان
كان مدلوله جمعا كما في قولك قال الناس ضربته لا على انه جمع كالاجمال والاحمال وهذا
منه يشعر باستبعاد رجوع المذكر على الجمع المحقق حتى اعتقد تاويل الانعام الى الاسم
الجمع ولم يعتقد جعل الضمير راجعا اليه مع كونه جمعا والتسليم مفعول به رجع
لانه ههنا بمعنى صير راجعا لقوله تعالى فان رجعك الله ورجع يكون لازما ومتعديا تقول
رجع زيد في شيء ورجع زيد عمرا اي صيره راجعا بمعنى وهل رجع التسليم اي
هل يصير تلك الاثافي والديار البلاقع التسليم راجعا فالتسليم مفعول به وقوع
الفعل عليه كما قررناه اي هل يرد الاثافي والديار التسليم لان بمعنى رجع المتعدي
بمعنى رد والعمى مفعول يكشف اذ معناه ازال تقول كشف الله الغمة اي ازالها

بما دل عليه من القاعدة المذكورة عندهم فلذلك جاءت هذه الالفاظ في نحو هذه المواضع على ما ذكر من المعنى ... وقال ايضا
مطيا على قول الشاعر في المفصل وهو بيت من بيته ازرى عشر ديارا   وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع

وقال أيضا مملياً على قول الشاعر في المفصّل وهو:

أيها الشامي لتحسب مثلي إنما أنت في الضلال تهيم
لا تشتمني فلست بشبهي إنّ سبّي من الرجال الكريم. قال ابن الأعرابي ما أنتما
لا أبالي أنبّ بالحزن تيس أم جفاني بظهر غيب لئيم

يهجو بهذا الشعر مسلمان بن عامر الداري معناه أنك عالم بأن قدرك دون قدري وأنك
لست ممن يشابهني وإنما تفعل ذلك لتظهر بالمشابهة أن ثم مماثلة لا تظهر بها في العادة،
مع علمك بخلافه ثم رد بحر انت هذا الغرض الذي قصده فقال إنما أنت في الضلال تهيم
يعني أن المشابهة إنما يستدل بها على المماثلة عند تقارب الشخصين فأما عند التباعد فلا لوضوح
تباينهما تجعله في فعله ذلك الذي لا يتم به الغرض المقصود عند العقلاء لكونه كالعاسف
الذي لا يبصر ولا يسمع ولذلك قال تهيم لأن الهائم على وجهه إذا سلك غير الطريق وموضع
الاستشهاد في قوله الشامي في صحة إضافة ما فيه الألف واللام إلى المضمر المتصل
كقولك الضاربي والضاربك ومفعول ما لم يسم فاعله مضمر مستتر يعود على الشامي
لأنه بمعنى الذي يشتمني وهو وإن كان مخاطبا إلا أنه لما وصفه بالموصول أجري الضمير على
لفظ الغيبة كقولك أنت الذي ضرب وهو أحسن من قولك أنت الذي ضربت قال الله تعالى
وقالوا يا أيها الذي نزل عليه الذكر ولو جاء على الخطاب لقال يا أيها الذي نزل عليك الذكر
وإنما كان كذلك لأن الذي من ألفاظ الغيبة وضمير ألفاظ الغيبة غيبة ولذلك جاء الفصيح
بضمير الغيبة. وقال أيضا مملياً على قول الشاعر في المفصل

يا قرّ إنّ أباك حيّ خويلد قد كنت خائفه على الإحماق

حي خويلد بدل أو عطف بيان من أباك وكان واسمها وخبرها خبر إن ومعناه أني كنت أرى
من أبيك مخايل تدل على أنه يلد ولدا أحمق وقد تحقق بولادته إياك ومثل ذلك أبلغ
من قولك له أنت أحمق لأن ذلك الشعر يحصل له فيه أي كان ذلك معروفا من أبيك قبل أن
يلدك فهذا أبلغ من دعوى الحمق فيه الآن وإدراك مثل هذه المعاني لا تكاد تحصل بالتعبير
وإنما هي أمور في الغالب تدرك بالقوة التي جعلها الله تعالى في أهل هذا اللسان والجار
والمجرور متعلق بخائفه أي خائفه على كذا أي خفت منه وموضع الاستشهاد قوله
حي خويلد. وقال أيضا مملياً على قول الشاعر في المفصل

يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفّق بالرحيق السلسل

يجوز أن يكون المراد مدح ماء بردى وتفضيله على غيره ومعنى يصفق أي يمزج يقال صفقه إذا
مزجه والرحيق الخمر والسلسل السهل كالسلسال والسلسبيل أي كأنه ممزوج
بذلك فأسقط التشبيه لعادتهم في المبالغة ويجوز أن يكون المراد مدح هؤلاء القوم بالكرم
وأنهم لا يسقون الماء إلا ممزوجا بالخمر لسعتهم وكرمهم وتعظيم من يرد عليهم والبريص يقال
إنه موضع بدمشق وقال قوم هو بالضاد والمراد ببردى ماء بردى ولذلك ذكر الضمير
وقال أيضا مملياً على قول الشاعر في المفصل بدمشق سنة ثمان عشرة وستمائة

أكلّ امرئ تحسبين امرأ ونارٍ توقّد بالليل نارا

أكل امرئ وامرأ مفعولا تحسب
وقوله ونار عند سيبويه مخفوض على حذف المضاف الذي هو كل لدلالة الأول عليه وإرادته
موجودًا مقدرا فلذلك بقي المضاف إليه على إعرابه وهذا وإن كان على خلاف قياس حذف
المضاف مخفوض عنده بكل ومثل إذا قصد بهما التعميم لا التشبيه كقولك ما مثل عبد الله
ولا أخيه يقولان ذلك وإنما استحسنا ذلك من حيث كانا الذات واحدة في المعنى فلما تقدم
ما يدل على ذلك اغتفر أمر الحذف وبقي ابن على ما كان عليه فعلى ذلك لا يكون قوله ونار توقد
بالليل نارا عطفا على عاملين من حيث كان نار مخفوضا بكل مقدرة في حكم الوجود وكأنه
قال وكل نار ولو صرح وقال وكل نار لم يكن عطفا على عاملين اتفاقا فلذلك إذا كان مرادا
وجوده لأنه يكون عطفا على معمول تحسبين خاصة وهو عامل واحد وليس من النحويين لا يقدر
تقدير سيبويه لأنه عنده يوجب إعرابه بإعراب المحذوف على القياس المعروف في حذف
المضاف فيجعله معطوفا على امرئ المخفوض أولا ويجعل نارا المنصوب به معطوفا على امرأ
ويجوز هذا الضرب من العطف على عاملين وهو أن يكون الأول منهما مخفوضا وأن يكون
المعطوف جاء على الترتيب الأول كقولك في الدار زيد والحجرة عمرو وأشباه ذلك وسيبويه
يمنع في هذه المسائل وقد استدل القائلون بها بمثل قوله تعالى واختلاف الليل والنهار
إلى آخر الآية وهو ظاهر فيما ذكروه لأنه تقدم في خلقكم وما يبث من دابة آيات على الرفع
والنصب كلاهما سواء ثم قال واختلاف فعطفه على خلقكم ثم قال آيات بالرفع عطفا على
آيات الأولى وفي خلقكم وبالنصب عطفا عليها إذا كانت منصوبة وهذا عطف على عاملين
واستشهد أيضا بالبيت المذكور وبقولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ومنه قوله تعالى

عند هؤلاء للذين احسنوا الحسنى ثم قال والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وتسويته بتأول
ذلك كله فرارا من العطف على عاملين فيأول البيت كما ذكر ولذلك ما كل سوداء وما مثل
احمل ولا اسل وتأول واختلاف الليل والنهار على انه هو المعطوف وحده واثبات حرف
بالحمل للاول كما تقول جاءني زيد زيد فتكرار اثبات لتكرار زيد وتأول قوله والذين كسبوا
السيئات على انه مبتدأ خبره جزاء سيئة بمثلها اي لهم جزاء سيئة فيكون قد عطف جملة على
جملة وعدم الاحتياج الى شيء من هذه التأويلات كلها لتجويز هذا النوع من العطف على
عاملين فيحمل الباب كله على ظاهره من غير تأويل وقال ايضا مملیا بدمشق سنة ثلاث
وعشرين وستمائة على قول الشاعر في المفصل وهو
صبحنا الخزرجية مرهفات ... أباد ذوي أرومتها ذووها ○ صبحناهم اي سقيناهم من
الصبوح وهو شرب الغداة وهو نقيض الغبوق ونصب مرهفات على انه مفعول
ثان على طريق التمثيل كقوله تحية بينهم ضرب وجيع كانه لما جعل مكانه سماه باسمه
وأباد اهلك وذوي أرومتها مفعول مقدم والارومة الاصل وذووها فاعل أباد
والضمير في ذووها راجع الى المرهفات اي اهلك ذوي اصلها اصحاب المرهفات والمراد
يعني نفسه ومن اخبر عنه لان المرهفات لهم فهم اصحابها ولكنه جعل الفاعل ظاهرا
اظهارا وتوكيدا لانهم اصحاب المرهفات والضمير في ارومتها يعود على الخزرجية وكان
القياس يقتضي ان يقول ابادهم بها ولكنه عدل الى الظاهر لما ذكرناه
وقال ايضا مملیا بدمشق سنة عشرين وستمائة على قوله في التوابع هي الاسماء
التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها غير جيد لوجهين احدهما انه ذكر
لفظ التبع فيه ومن جهل التابع جهل التبع والآخر انه سبه ما سوف عليه
لان الغرض ان يعرف التابع فيعطى اعراب متبوعه فاذا عرفناه باعراب متبوعه
جرى ذلك الى الدور وقال ايضا مملیا على قول الشاعر في المفصل وهو
جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط ○ وقبله ما زلت اسعى معهم واختبط ○ حتى
اذا جن الظلام المختلط جاؤوا ومعناه انه يصفهم بالبخل واللؤم في ترك اكرام من
نزل بهم بالغ في انهم لم يأتوا بما اتوا به مع ما فيه من اللؤم الا بعد سعي واختباط ومضي
جانب من الليل ثم بعد ذلك لم يأتوا الا بلبن قد شيب بالماء حتى صار كلون الذئب

ولو رقيته لانه يشابه اي مشوب بالماء وقال ايضا مملیا على قول الشاعر في المفصل
انا ابن جلا وطلاع الثنايا ○ متى اضع العمامة تعرفوني ○ يعني اني اركب الاهوال
ولا اجبن عنها وقوله متى اضع العمامة اما ان يريد لانه مباشر الحروب فلا يراه الاكثر
الا بغير عمامة فقال متى اضع العمامة تعرفوني الذي ما رآني الا غير متعمم او يريد انني مكثر
لمباشرة الحروب ولباس عدة الحرب فمتى اضع العمامة والبس آلة الحرب تعرفوني يعني
اي اذا حاربت عرفت باقدامي وشجاعتي واما قوله جلا ففيه اقوال فقيل بعد ترخيم انا
ابن رجل جلا فحذف الموصوف واقام الصفة مقامه وقيل ان جلا علم غلب على ابيه
وقيل انه اراد انا ابن ذي جلا وجلا انحسار الشعر عن مقدم الراس اراد انا ابن ذي
جلا وقال ايضا مملیا بدمشق سنة احدى وعشرين وستمائة على المفصل
اشترط الزمخشري في عطف البيان ان يكون اشهر من متبوعه ولذلك قال وهو من
المتبوع بمنزلة الكلمة المستعملة من الغريبة اذا ترجمت بها اي فاذا شرحت بها يعني ان عطف
البيان تفسير متبوعه اذ المتبوع كالغريب ولذلك مثل بقوله اقسم بالله ابو حفص عمر
فان عمر اشهر من قولهم ابو حفص لما كان محلا عنده والتابع كالمشهور وليس ذلك
بشرط فانك لا تستبين اذا قلت جاء ابو عمرو زيد كان ثم آخر اسمه زيد ابو خالد وثم زيود كثيرة
فانه يحصل الايضاح والكشف وان لم يكن اشهر فيحمل الزمخشري في الامر على الاكثر

في المبنيات

وقال ايضا مملیا على قوله في المفصل في المبني هو الذي سكون
آخره وحركته لا بعامل هذا الحد ليس بمستقيم لانه اتى في الحد باو والعطف فان قصد
الجمع لم يستقم اذ ليس شيء فيه سكون وحركة في الحرف وان قصد معنى او كان فيه شذوذ
لفظي في استعماله الواو بمعنى او واستعماله لفظ او في الحد الواحد وقال
ايضا مملیا بدمشق سنة ثلاث وعشرين وستمائة على قوله في المفصل في المبني هو الذي سكون
آخره وحركته لا بعامل قال توهم بعض طلبة الادب ان عصا وموسى سكون آخره لا بعامل
وهو معرب بالاتفاق والجواب ان هذا له حركة في الآخر بعامل وهي حركة مقدرة
اذ لا فرق بين اللفظية والتقديرية فليس حركة آخره بغير عامل وقد خرج عن قوله
سكون آخره وحركته لا بعامل لان له حركة بعامل والمراد بقوله سكون آخره وحركته
اللفظية ان لم يكن تقديرا والمقدرة ان كانت فيه جميعا فان كانت بعامل فهو المعرب

والا فهو المبني ولذلك تقول في قولك سرى ودعا انه مبني على الحركة المقدرة اذ اصله سري
ودعو وكذلك عصا ونحوه يجب ان يكون معربا وقال ايضا مملياً بدمشق سنة
اثنتين وعشرين وستمائة على قوله في المفصل وانا اسوق لك عامة ما بنته العرب من الاسما
الا ما عسا ان شذ منها الاستثنا منقطع ولا يستقيم ان يكون متصلا لانه لو كان متصلا
لم يخل اما ان يكون من قوله عامة او من قوله ما بنته العرب او من قوله الاسما ولا يستقيم
واحد منها لانه لو كان من عامة لصار المعنى انا اسوق الاكثر الا الشاذ فيكون قد بقي
شي حاله ليس بشاذ ولم يرد ذلك وان كان من قوله ما بنته العرب صار المعنى ان ذكر الكثير
المبنيات التي ليست بشاذة ويلزم ان يكون قد ترك شيا ليس بشاذ لان الكثير ما ليس
بشاذ بعضه واذا لم يذكر الا بعض ما ليس بشاذ لزم منه ان يكون قد ترك بعض ما
ليس بشاذ ولا يستقيم ان يكون من قوله من الاسما لانه تفسير لقوله ما بنته وقد سبق
بطلان رجوع الاستثنا اليه فيلزم بطلانه في رجوعه الى التفسير لان المعنى فيهما واحد
وقال ايضا مملياً ان اللام في قوله ولان المتصل اخصر متعلق في المضمرات
بمعنى قوله لم يسوغوا تركه لان التعليل لنفي التسويغ لا للتسويغ وقال ايضا مملياً على
قول الشاعر في المفصل وهو بدمشق سنة اثنتين وعشرين وستمائة

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار ۵

معناه اذا حصلت مجاورتك فانا بمجاورتك اخذ مقصودي غير مبال بها لان مجاورتك
هي المقصود دون جميع المجاورات وان لا يجاورنا في موضع مفعول اما على تقدير
حذف حرف جر كقولك ما باليت بزيد او على التعدي بنفسه كقولك ما باليت زيدا وديار
فاعل يجاورنا وموضع الاستشهاد قوله الاك لوضعه الضمير المتصل موضع المنفصل
والاصل الا يجاورنا الا اياك ديار لانه مستثنى مقدم على المستثنى منه فوجب ان
يكون منصوبا كقولك ما جاني الا اخاك احد فعدل عن لفظ المضمر المنفصل الذي هو
اياك الى المضمر المتصل الذي هو الكاف وحدها للضرورة وقال ايضا مملياً
في هذه السنة على قوله في المفصل وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع
العظم نابها يقول طابت نفسي للشدة التي اصابتني لوقوع القاصدين لي بها في اعظم منها
والضغمة عبارة عن الشدة وهما اثنان قصداه بسوء فابتلاهما من ذلك بمرة واحدة

بلغ قوقعا في الرسم

نوقعانه مثل ما طلباه له وجعل هذه من افعال المقاربة التي يجب ان يكون خبرها فعلا مضارعا ولضغمة معمول
لتطيب اعمال الفعل في مفعوله وليست بمعنى المفعول من اجله لانه لم يرد انها طابت لاجل الضغمة وانما طابت بها
والتعليل هو قوله لضغمهماها اي طابت نفسي لما اصابني من الشدة لاصابة من قصدني بمثلها والضغمة العضة
كنى بها عن المصيبة ويقال ضغم الشدة وضغمته وجاء البيت على الوجهين فقوله لضغمة من قولهم عضته الشدة
لقوله يقرع العظم نابها وقوله لضغمهماها من قولهم عضضت الشدة لان الفاعل هنا ضمير من اصابها وضمير
المفعول ضميرها اي لضغمهما اياها اي معضوضة لا عاضة لجعلها مفعولة لا فاعلة ويجوز ان يكون الموضعان من
ضغمت الشدة لا ضغمتني ويكون قوله يقرع العظم نابها مبالغة في انه عض الشدة عضا فيه بالغ منتهى ما يبلغه
العض وكنى ببلوغ الناب العظم عن ذلك وموضع استشهاده مجي الضميرين الغائبين متصلين وليس احدهما فاعلا وهما
ضميرا الفاعلين وهو قوله هما وضمير العضة وهو قوله ها وهو شاذ والقياس في مثله لضغمهما اياها كراهة اجتماع
ضميري الغائبين البارزة من جنس واحد بخلاف ما لو اختلفا والضمير الاول في موضع الخفض بالاضافة وهو فاعل
في المعنى والضمير الثاني في موضع نصب على المفعولية بالمصدر لان تضغمهاها ويقرع العظم نابها في موضع صفة اما
لضغمة الاولى وفصل للضرورة ما كان والمجرور الذي هو لضغمهماها ويضعف لاجل الفصل بين الصفة والموصوف

وقال ـــ ايضا مملياً بدمشق سنة اربع وعشرين وستمائة على قول الشاعر في المفصل
على انها تعفو الكلوم وانما نوكل بالادنى وان جل ما يمضي ∴ على هذه تقع في شعر العرب
وكلاهما لبس والمعنى فيهما استدراك واضراب عن الاول الا ترى انك اذا قلت لا يدخل
فلان الجنة لسوء صنيعه على انه لا ياس من رحمة الله كان استدراكا لما تقدم واضرابا عن
تحقيقه ولذلك قوله في البيت الذي قبله فوالله لا انسى قتيلا رزيته بجانب قوسى
ما مشيت على الارض ثم قال على انها تعفو الكلوم لان المعنى على ان العادة نسيان
المصائب اذا تطاولت والجزع على ما كان من المصائب قرب العهد وانما هذا اضراب
واستدراك لما تقدم من قوله لا انسى ولذلك قوله وهو ايضا في الحماسة   وقد ن

وقد زعموا ان المحب اذا دنا يمل وان النأي يشفي من الوجد ∴
بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على ان قرب الدار خير من البعد ∴
على ان قرب الدار ليس بنافع اذا كان من تهواه ليس بذي ود ∴

قوله ـــ بكل تداوينا فلم يشف ما بنا ثم قال على ان قرب الدار خير من البعد كالاضراب
عن الاول لان المعنى فلم يحصل لنا شفاء اصلا اذ كان قرب الدار خيرا في المعنى المراد فيه
شفاء او بعض شفاء وكذلك قوله على ان قرب الدار ليس بنافع استدراك لعموم قوله
على ان قرب الدار خير من البعد فاستدرك انه لا يكون خيرا الا مع الود فابطل العموم
المتقدم في قوله قرب الدار خير من البعد هذا معناها واما تعلقها على الوجه الاعرابي
فيحتمل امرين احدهما ان تتعلق بالفعل المتقدم قبلها كما تعلقت حاشى الاستثنائية بما قبلها
لكونها اوصلت معنى ما قبلها الى ما بعدها على وجه الاضراب او الاخراج والاظهر منه
ان يقال انها في موضع خبر محذوف المبتدا كانه قيل والتحقيق على ان الامر كذا فتعلقها
بمحذوف كما تتعلق كل جار ومجرور لان الجملة الاولى وقعت على غير تحقيق جيء بما هو التحقيق
فيها وحذف المبتدا لوضوح المعنى وقال ـــ ايضا مملياً على قوله في المفصل في فصل
ربه رجلا الضمير في قوله ربه رجلا ليس بتثنية وانما كان في جملة النكرات باعتبار كونه مبهما
لا تطلق عليه النكرة لذلك ولذلك لم يوصف لانه مضمر بلا خلاف والضمائر لا توصف وقال ـــ
ايضا في هذا الضمير انه مفرد على كل حال لانه مضمر على خلاف القياس اتي به لغرض الابهام
فوجب ان يكون مفردا ابدا وقال ـــ ايضا مملياً على المفصل على قوله ... جمل

بالاجنبي وهو غير سائغ والثانية موضع صفة للمعنى في قولك ها اذ معناه لضعفهما مثلها اذ الاولى لم تنصب هذين وانما اصابهما
مثلها فهو في المعنى مراد ومثل نكرة وان اضيف الى المعرفة فجاز ان توصف بالمعرفة ويجوز ان يكون تفريع العظم
بانها جملة مستأنفة لتبيين امر الضعة في الموضعين جميعا فلا موضع لها من الاعراب لانها لم تقع موقع مفرد وما يشبهه
من ان لضعفهما ها مضاف الى المفعول وهاتية المعنى فاعل فيودي الى انه اضاف الى المفعول واتي بعد بالفاعل بصيغة
ضمير المنصوب مندفع بما تقدم من انه لم يرد ان الشدة عضت وانما اراد انها عضتا الشدة اذ لا يستقيم ان يضاف المصدر
الى المفعول ويوتى بالفاعل بصيغة ضمير المنصوب باتفاق فوجب حمله على ما ذكرناه دفعا لما يلزم من الجمع على امتناعه
وقال ـــ ايضا مملياً بالقاهرة سنة ثلاث عشرة وستمائة على قوله في المفصل عليه رجلا ليسني   انتصب رجلا بعليه
وهو شاذ لان عليه ليس يتعدى بها وانما يتعدى بعليك ودونك وفي ليس اسمها والياء في موضع الخبر على الشذوذ وانما كان
الاغراء بالمخاطب لان صيغة الامر لا تكون في الغالب الا للمخاطب وقال ـــ ايضا مملياً بدمشق سنة اثنتين وعشرين
على قوله في المفصل وليفيد ضربا من التوكيد اي ليفيد المجموع عنها فضل توكيد لا يكون في الافراد اي المجموع الاول والفصل فاذا
قلت زيد هو افضل من عمرو فالضمير الذي هو وزيد مجموعهما فيه تاكيد وسببا للغرض ولذلك قال سيبويه زيد هو افضل من عمرو
اكثر من قولك زيد افضل من عمرو وذلك انه في المسالة المفروضة راجع الى زيد فكانه ذكر مرتين وذكر الشيء مرتين
ابلغ من ذكره مرة واحدة. يليه الى الورقة وقال ايضا مملياً بدمشق سنة اربع وعشرين على قول الشاعر في المفصل
على انها تعفو الكلوم وانما نوكل بالادنى وان جل ما يمضي

النصب على الجر معنى قولهم حمل الرفع على الجر والنصب على الجر واشباهه اي ان يلفظ
في الاصل آخر عن ما يقتضيه لفظ اصله وجعل له فالمحمول هو الذي عُدل عن لفظ اصله
وان كان في الحقيقة من حيث المعنى موجودا والمحمول عليه هو اللفظ الذي وضع لغير
اصله وان كان في المعنى غير موجود مثاله اذا قلت مررت باحمد فان الجر محمول على
النصب لان الجر ههنا ذكرته لفظا عن ما يقتضيه لفظ اصله فهو المحمول والمذكور لفظه
لاصل آخر عنه ما ذكره وهو النصب لان الفتح اصله في النصب فالجر اذن محمول واذا
قلت رايت الزينبات فالامر بالعكس لان النصب ههنا ذكرته لفظا عنه ما يقتضيه
لفظ اصله فهو المحمول والمذكور لفظه لاصل آخر عنه ما ذكره وهو الجر وعلى هذا افهم
المواضع كلها فاذا قلت لولاك فالرفع محمول على الجر واذا قلت عساك فالرفع محمول
على النصب واذا قلت ما انا كانت فالجر محمول على الرفع والاصل ان تنظر فيهما وجدت
اللفظ المعبر به هو له في المحل المخصوص فاعلم بان مدلوله هو المحمول في المحل المخصوص فكذلك
اذا قلت ما انا كانت وجدت اللفظ للجر وليس هذا اللفظ لفظ المجرور فعلمت انه المحمول
ثم تنظر ما الذي هو اصل اللفظ فتعلم انه للرفع فتحكم بانه محمول عليه وعلى هذا اجري
المسائل كلها

في الموصولات

وقال مُمليا على قول الشاعر في المفصل
اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عِموا ظلاما ه وقبله
ونار قد حضأت لها بليل بدار لا اريد بها مقاما ه
سوى تحليل راحلة وعين اكالئها مخافة ان تناما ه وبعده
اتوا ناري فقلت الى الطعام فقال منهم زعيم نحسد الانس الطعاما ه ظلاما منصوب على
التمييز اي نعم ظلامكم كما تقول احسن الله صباحكم ولا يحسن ان يكون ظرفا اذ ليس المراد
انهم يعموا في ظلام ولا في صباح وانما المراد انه نعم صباحهم واذا حسن صباحهم كان في
المعنى وقوله نحسد الانس الطعاما يقول انا ان ما علمنا لله برحمته حرف لخفض
اي نحسد الانس على الطعام واما على انه يتعدى بنفسه من اصله لقولك استغفرت
الله الذنب ومن الذنب ويقال انس وانس بمعنى واحد وموضع الاستشهاد منه
ظاهر وما قبله لذلك في الظهور وحضأت اي اشعلت واوقدت يقال حضأت النار
احضؤها حضأ وقوله سوى تحليل راحلة اراد سوى تحليل راحلة اي احل بها فيها تبرد تحلة اليمين

وقال ايضا مُمليا على قول الشاعر في المفصل وهو
عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق ه معناه انه لما امر بكلفة تخليصه
من حبس عباد وارتكابه ونشيره اشتد مخاطبا لدابته فقال انه لم يبق لعباد عليه حكم وقال
امنت يعني من حكم عباد واذا لم تكن له حكم على دابته فلان لا يكون عليه حكم اولى وقال
وهذا تحملين طليق يعني نفسه وموضع الاستشهاد ظاهر وهو هذا

في اسما الافعال والاصوات

وقال ايضا مُمليا على اسما الافعال والاصوات اما ان يقصد بها معناها الذي وضعت له
فيجب بناؤها على ما ثبت عليه من سكون وحركة واما ان يقصد بها غير ذلك واذا قصد
بها غيره فاما ان يسمى بها فيكون في المعنى كالعلم واما ان يراد بها نفس اللفظ كما يستعمل غيرها
من الالفاظ لنفس اللفظ وفيها من الوجهين جميعا مذهبان احدهما ان يحكى على ما كانت
عليه كقوله عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق ه وقوله
يجتهدلا يزجون كل مطية امام المطايا سيرها المتقاذف ه والثاني ان يعرب اعراب
الاسما واذا اعرب اعراب الاسما المفردة فان كانت للفظ جاز صرفها ومنعه
فالصرف لقصد التذكير ومنع الصرف بناء على انها اللفظة او الكلمة كما يفعل الامران
في اسما البلدان بناء على انها للموضع او للبقعة وان كانت للعلمية نظر فان انضم
الى العلمية علة اخرى امتنع من الصرف والا صرف كما لو عربت عدس فان كان اسما
لمذكر قلت عدسٌ منصرف وان كان لمؤنث منعه من الصرف وقال ايضا
مُمليا على قول الشاعر في المفصل وهو يجتهدلا يزجون كل مطية امام المطايا سيرها
المتقاذف ه يريد انهم مسرعون في السير فهم يسوقون المطي بهذا الصوت لتسرع
في سيرها وقال امام المطايا لانه اذا سبقت الاولى تبعها ما بعدها بخلاف
سوق الاواخر وقال سيرها المتقاذف يعني انهم يسوقونها مع كون سيرها متقاذفا في
والتقاذف التراخي في السير واذا ساقوا المتقاذف كان سيرهم ابلغ مما كان عليه والا
وامام المطايا في موضع وصف لمطية وسيرها المتقاذف جملة ابتدائية وهي واقعة صفة
لمطية والجار والمجرور يتعلق بيزجون وقال ايضا مُمليا على قول الشاعر في المفصل
وهو ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار ه المذاهب في فعال المعدولة
ثلاثة مذهب اهل الحجاز البناء في الجميع ومذهب القليل من تميم الاعراب في الجميع كعمر

المنصرف ومن ذهب الكسر فيه لم يفرق بين ما اخره را وغيره فان كان اخره را فمذهبهم
كمذهب الحجازيين في وجوب بنائه وان لم يكن اخره را فمذهبهم فيه كمذهب العليل منهم
في انه اعراب غير المنصرف فقوله ومن ذهب الى البيت شاهد لمذهب العليل من بني تميم
فاما اخر البيت فظاهره في الاستشهاد به على ذلك لو نوع الصفة فيها ولو كانت مبنية
لوجب الكسر ولا اشكال في ذلك واما قوله على وبار فيجوز ان يقال انه اتى به على
وجه البنا ولكنه نون لضرورة الشعر ويجوز ان يقال انه قصد اليه اعرابا اعراب
غير المنصرف فلما اجراه ذلك المجرى اضطر الى صرفه فصرفه فادخله الكسر والتنوين
فيكون شاهدا كشهادة الثاني ويضعف الوجه الاول وهو ان يكون مبنيا نون
للضرورة من وجهين احدهما ان الشاعر واحد وقد علم ان من مذهبه اعراب وبار
للزوم ذلك من اخر البيت فلا يسوغ ان يحمل الاول على خلافه مع امكانه لانه استعمال
للغة يخالف لغته على كل تقدير والظاهر خلافه والثاني ان تنوين المبنيات
بالاصالة والمبنيات بالاصالة لا تنون للضرورة الاترى انه لا يحسن ان يقال في نزال
نزالا ولا في حذام على الوجهين المذكورين
بسبب ان المراد هو الاول ويكون الموضعان جميعا استشهادا للغة المعربين من غير
تفرقة بين ما اخره را وبين غيره قال جامع الامالي ومن ابيات المفصل
قول عوف بن الاحوص من كلام الخطيب التبريزي عرضته عليه فاستجوده
وكنت اذا منيت بخصم سوء دلفت له فاكويه وقاع بجلد
يسدي عن فقار الصلب طورا وطورا قد تجوب عن النخاع
ميت بليت وقد لفت له تصديته فلويته فتندى الكية عن فقار صلبه وهي
العظام التي في وسطه الواحدة فقارة والنخاع الذي يشبه الخيط الابيض يكون
في وسط فقار الصلب وتجوب تخرق في الجلد واللحم والعظم حتى تصل الى النخاع
وهذا على طريق التمثيل وليس يريد الكي في الحقيقة انما يريد انه يحمل به عهلا يسلع
به عاداه المكروه فيكون بمنزلة من كوى هذا الكي قال وهي الدائرة على الحاجرين وحيث
ما كانت ولا تكون الا دائرة وقال ايضا مملياً على قوله في المفصل
كما نعتت بالجوت الظما ء الصوادبا فما سمي الالفاظ التي تستعمل مرادا بها لفظها

ان يستعمل على لفظها الاصل فان كانت بغير الف ولام استعملت كذلك وان كانت
بالف ولام استعملت كذلك الا ان تكون نكرة فلا يمتنع في ادخال الالف واللام عليها كقولك
في جاني رجل الرجل مرفوع بالفاعلية وان كنت لا تعني ههنا الا اللفظ واما نحو قولهم
جوت اذا استعمل هذا الاستعمال فقياسه ان يقال دعت بجوت مبني ومعرب كما تقدم
في غير هذا الموضع واما ادخال الالف واللام عليه فليس بالقياس وزانه وزان ادخال
الالف واللام على مثل امس ورويد وما اشبهه وهو بعيد ووجهه على بعده ان
هذه الالفاظ اذا استعملت هذا الاستعمال كانت في التحقيق اعلاما لانفسها وهي
متعددة الفاظها في الوجود فكان تعددها كتعدد مدلول الاسم العلم الموضوع باوضاع
متعددة وقد ثبت انه لك التصرف اجراو مجرى النكرة على شذوذ كقولهم هذا الزيد اشرف ح
من ذلك الزيد فلما كان هذا كذلك صح ان يقصد الى ذلك القصد فادخل عليه الالف
واللام لذلك فهذا وجه ادخال الالف واللام على ما فيه من الشذوذ واما ما وهاهنا فقد
تقدم في غير هذا الموضع ان مثل هذه الاسما اذا اخبرت عن استعمالها للمعنى الذي وضعت
له انه يجوز فيها حكايتها على البنا ويجوز فيها الاعراب وقد حكاها ههنا والحكاية هي
الاكثر وقال ايضا مملياً على اسما الافعال والاصوات في المفصل قال اما الكلام
فيها هل لها موضع من الاعراب اولا اما اسما الاصوات فلا اشكال انها غير معربة
لان الموجب للاعراب فيها مفقود وان اوقعت موقع الواحد فلا اعراب واما اسما
الافعال فقد قيل ايضا انها لا اعراب لها لانها اسما موضوعة موضع ما لا اعراب له وكان
حكمها حكمه وهذا ليس بشي فان الاسما مستحقة للاعراب بالتركيب على ما ثبت من لغتهم فسووا
وقعت موقع ما لا اعراب له او موقع ما له اعراب ولذلك اجمعوا على ان سائر المبنيات
اذا وقعت موقعه فانها معربة محلا وان كانت واقعة موقع ما لا اعراب له فلذلك يجب
ههنا فالاولى ان ينظر فيما يكون اعرابها وقد قيل في ذلك وجهان احدهما انه منصوب
نصب المصدر كانك قلت في صه سكوتا اي اسكت سكوتا فيكون انه اقيم مقام اسكت
وكان موضعه نصبا لكونه واقعا موقع سكوتا والذي يدلك على ذلك انك اذا قلت رويد
زيدا كان بمصدر لفظا ومعنى واذا قلت رويد زيدا كان اسم فعل وهو بمعناه فوجب ان
يكون موضعه نصبا على المصدر وكذلك بله زيدا او بله زيد واذا ثبت ان بعض اسم الفعل

قد استعمل صريحا في المصدر وهو بمعناه اذا كان اسم فعل علم انه في حال استعماله للفعل
نصب على المصدر وكانت له جهتان هو باعتبار احدهما واجب له النصب لكونه
موضوعا موضع المصدر في المعنى وباعتبار الاخرى وجب له البناء لكونه وقع موقع ما لا
اعراب له والثاني في اعرابها ان يكون مبتدأ ويكون الضمير الذي فيها مرفوعا على انه
فاعل واستغني عن الخبر كما استغني عنه في اقائم الزيدان لاستقلال الجزئين كلاما
وانما حكمنا عليه بالمبتدأ لانه اسم جرد عن العوامل اللفظية كالذي في اقائم مبتدأ لذلك
فالوجه الذي حكم على اقائم بانه مبتدأ اجري عليه في قولك صه ونحوه في وجوب كونه
مبتدأ وهذا اجرى على قياس كلامهم لان ارتفاع الاسم المجرد عن العوامل وان
لم يكن خبرا عنه مبتدأ ليس كقولك اقائم الزيدان وما قائم الزيدان وكذلك جميع
هذا الباب وقد ثبت مثل ذلك في لغتهم واما وقوع اسم الفعل موقع المصدر
فلم يثبت ذلك الا على امر مقدر وما كان ثابتا حقيقة من غير تقدير اولى مما لم يثبت
الا بتقدير فثبت ان هذا الوجه اقرب من الاول وقال ايضا مملا على اسماء
الافعال والاصوات في المفصل فالذي في اعراب مكانها مذهبان احدهما ان يكون
نصبا بما يكون في موضع نصب على المصدر كما في قولك سقيا ورعيا وشبهه
كانك قلت في انه نصحا او في امين استجابة والمذهب الثاني ان يكون مبتدأ سد
مسد المرفوع مسند خبره لاستقلال الفائدة فيه كما في قولك اقائم الزيدان
وما قائم العمران لان معناها معنى الفعل والفاعل كما استقل المعنى في قولك
اقائم الزيدان بما فيه من معنى الفعل والفاعل والاول ضعيف وان كان اختيار
الاكثرين المحققين ووجه ضعفه هو انه اذا جعل مصدرا فلا يخلو اما ان يكون
كالمصدر والذي قام مقام الفعل حتى صار الفعل نسيا منسيا او كالمصدر
الذي يجوز ذكر الفعل معه ولا يجوز ان يكون الثاني لانه لا يجوز ذكر الفعل
معه ولا يجوز ان يكون الثاني ينبغي ان يجري مجرى ما يجوز ذكر الفعل معه
لاصالتها في الحكم لذلك واذا وجب ان تحمل على المصدر الذي لا يجوز ذكر
الفعل معه فالاصل لا يجوز ان يرتفع به ظاهر الا ترى انك لو قلت سقيا
زيد عمرا لم يجز وقد ثبت في هذا الباب شتان زيد وعمرو فلما ارتفع به الظاهر

[illegible]

دل على انه ليس منزلا منزلة المصدر لما ذكرناه من ان مثل ذلك في اصله لا يجوز واذا
امتنع في اصله فالفرع احرى بالمنع فثبت ان الوجه ما ذكرناه من الوجه الثاني وانما امتنع ان
يرتفع الظاهر بالمصادر التي التزم فيها حذف افعالها لانها انما صحت افعالها لكونها
منسوبة الى فاعلها فجاز حذفها للعلم بها وبفاعلها فالذي اوجب حذفها هو الموجب لحذف
فاعلها فكما لا يجوز ذكر فعلها لا يجوز ذكر فاعلها

في الظروف

وقال ايضا مملا على
قوله في المفصل وقد استعملوا اذ زيد قائم لانه يلزم منه تغير خبر الجملة الاسمية عن الاسم الى
الفعل من غير فائدة الا ترى انك اذا قلت اذ زيد قام فهم منه ما فهم من قولك اذ زيد قائم
وليس لك ان تقول زيد قام من غير اذ لان هذا التغيير لغرض افادة المضي ولا تفيده الخبر اذا كان
اسما فلا يلزم من صحة تغير الخبر اذا كان اسما لغرض مستقيم صحة تغيره لا لغرض مستقيم
فان قيل فقد قالوا اذا زيد يقوم ولم يستقبحوه فالجواب ان ذلك غير لازم لان المذهب
المعمول عليه ان اذا لا يقع بعدها الا الفعل وزيد فاعل وليس بمبتدأ ويقوم مفسر للفعل
المحذوف حتى لو جعل موضعه اسم لم يجز فلا يرد على هذه القاعدة اصلا لانه واجب
ان يكون فعلا وواجب ان يكون الاسم قبله فاعلا لامر مناسب وهو اقتضاؤها الفعل وتفسير
المحذوف بفعل بعد الاسم فان قيل فقد قيل ان زيدا بعد اذا مبتدأ وما بعده خبر
فكيف استقام ذلك على هذا المذهب ولم يستقم اذ زيد قام قلت لا يلزم لوجهين
للمذاهب الرديئة اقول على تقدير الالتزام ان الفرق بينهما من وجهين احدهما ان الفعل
المضارع اقرب الى الاسم من الماضي فجاز وقوعه موقعه لقربه ومشابهته له والذي
يؤكده قولهم جاء زيد يضرب موضع ضاربا ولا يقولون جاء زيد ضرب الا مع قرينة اخرى
تشعر بالحالية فلا يلزم من وقوع المضارع موقع الاسم لمشابهته له وقوع الماضي
مع بعده عنه والوجه الثاني ان يقوم لا دلالة له على الاستقبال صريحا وقام في اذ زيد قام
صريح في المضي فلذلك لا يحسن اذ زيد سيقوم فلا يلزم من امتناع وقوع ما يدل على ما دل
عليه الاول امتناع وقوع ما لا دلالة له على ما دل عليه الاول وقال ايضا مملا على قول
الشاعر في المفصل فبينا نحن نرقبه اتانا معلق وفضة وزناد راع بين هذه هي
الظرف الذي ينبغي ان يكون المنسوب هو اليه متعددا محفوظا بالاضافة الى العدد كقولهم
المال بين زيد وعمرو وجلست بين الظهر والعصر وما اشبه ذلك الا انهم لما قصدوا الى تسمتها

ومن منع عن اذ زيد قائم

هب

مبتدأ؟

الى وماب سبه حذفوا الاوقات وعوضوا عنها حرفا من الكلام وهو ما او حرفا من الكلام
وهو الالف وذكر ان الجملة التي المقصود تسميته من الاوقات بسببها من جب حكايه
الجملة على ما هي عليه مثلها في زيد قائم فقالوا بينا نحن مكاننا اذا هو منتصب على الظرف
معمول لما ذكر معه من كلمة الى ووقع بسببها فيه لقولك بينما نحن مكاننا اذ طلع علينا
فلان ومعناه باعتبار اعرابه واصله طلع علينا في الوقت الذي نحن فيه طرفيه وقوع هذه
النسبه ومن ثم لم يستفصح الاصمعي دخول اذ واذا مع الفعل لما فيه من بقاء الظرفين من
غير عامل ظاهر يعمل فيهما لانك اذا ادخلت اذ صارت كانها بدل من بينما وبقيت ان
تعمل طلع فيها فبقى بينما بغير ظرف مذكور من غير عامل يستقل كلاما ووجوب دخول اذ ان
تكون ظرفا بمعنى المفاجاة مثل الذي في قولك خرجت فاذا زيد بالباب اى فاجانى اى وجدته
فجاه اى اتفاقا فتكون بينما ايضا معمولا لذلك اى فاجات طلوع فلان في الوقت الذي
من الطرفين المذكورين على ما تقدم الا ان فيه زيادة تقدير على ما هنا ومعلوم ان حذفهما
احرى واقعد باعتبار زيادة التقدير ولذلك استفصح الاصمعي ويقوى ايضا ان المتكلم
قاصد الى المفاجاه وهي معنى مقصود واذا كان معنى مقصودا وجب الاتيان بما دل عليه
وهو اذ واذا ويجب حذف الفعل لان اذا المفاجاه واجب حذف فعلها فرجع
ايضا ما بدا لك من التقدير احسن من الحذف والوجه ان الوجهين سايغان لانه بسبب
ذلك انه تقدم من قصد الى اثبات الفعل في ذلك الوقت من غير تعرض للمفاجاة حذفهما
ومن قصد الى معنى المفاجاة بالتعبير عنه اتى بهما فلا وجه اذا لترجيح احد الامرين على الاخر
لانهما معنيان صحيحان مقصدان ايهما بقولك خرجت وزيد بالباب وخرجت فاذا زيد بالباب
ولا سيما الا ان البيت الذي انشده الاصمعي جاء على حذفهما ولا دلالة اذا ابيه الوجه
الاخر وبيت ايهما معنيان في ذلك على الترجيح ومعلوم تنصيصه نصب على الحال من الضمير
في اتانا **في الكنايات** وقال ايضا مملا على قول الشاعر في المفصل
كم نالني منهم فضلا على عدم   اذ لا اكاد من الاقتار احتمل
قال ابن برهان النحوي كم مستدلونا لي خبره وفي نالني ضمير فاعل عائد على كم وقوله على
عدم حال من ي اذ لا اكاد ظرف زمان مضاف الى جملة من الفعل والفاعل واحتمل
منصوب باكاد ومن الاقتار مفعول له يعمل فيه احتمل انتهى كلام ابن برهان قال الشيخ

لا يصح

قال الشيخ لا يصح ان يكون مفعولا لاحتمل لفساد المعنى اذ الاحتمال لم يكن من اجل
اقتار فخصصه بالنفي وانما يصح مثل ذلك لو كان قصد الى شيء يصح ان يكون معللا لاحتمال
ذلك ثم نفيه مخصصا له لقولك ما جئتك طمعا في برك فان المجي قد يكون طمعا في البر
فنفي المجي المقيد بعلة الطمع ولذلك لا يلزم منه نفي المجي لغير ذلك لانه لم يتعرض له
بل قد يفهم منه اثبات مجي لغير ذلك عند من يقول بالمفهوم واما لو قال ما اهنتك بشي
للتخفيف عليك فلا يستقيم ان يكون تعليلا للاهانة فانه لا يصح ان يكون التخفيف
علة للتكليف وانما علل به نفي التكليف اى نفي التكليف من اجل غرض التخفيف
وسر ذلك انه اذا تعلق الفعل لشيء فلا بد ان يعقل مسببا في نفسه ثم يتعلق النفي به
واذا تعلق النفي به انتفى المقيد بما تعلق ولا ينتفي مطلقا اذ لم ينفه الا مقيدا ومن اجل
ذلك امتنع تعلق من الاقتار باحتمل وامتنع ايضا تعلقه باكاد اذ لا يتصور تعليل
مقاربة الاحتمال بالاقتار لانه عكس المعنى على ما تقدم في احتمل فوجب ان يكون
متعلقا بالنفي اذ هو المسبب في المعنى لان المعنى انتفت مقاربة الاحتمال من اجل
الاقتار الا ترى انك لو قلت لمن قال ما سبب انتفاء مقاربة الاحتمال ما سبب ذلك لصح
ان تقول سببه الاقتار لكان فاسدا فهذا ايضا يوضح انه تعليل للنفي غير مستقيم
ان يكون تعليلا لاحتمل ولا كاد **في المثنى** وقال ايضا في قول صاحب المفصل واستعمل
هذا والاصل معا ولم يقل فاستعمل الاصل وهذا معنا لان مقصوده ان الاصل عنده
مطرح وهو قوله اظهراهما ولما كان ظهور الترسين هو الاصل عنده حضه بالذكر
بالاستثناء بخلاف الاصل المرفوض عنده فلهذا قال فاستعمل هذا يعني ظهور
والاصل يعني ظهراهما **في الجمع** وقال ايضا مملا على قول الشاعر في المفصل وهو
عيرات الفعال والسودد والمجد اليهم محطوطة الاعكام **في المذكر والمؤنث**
معناه ان الفعال الجميل والسودد العظيم قد ثبت عندهم واختص بهم وجعل
له اجمالا قد حطت عندهم على سبيل الاستعارة واليهم متعلق بمحطوطة لما تضمن
معنى واصلة وموضع استشهاده وهو واضح **في المذكر والمؤنث** وقال ايضا مملا على
قول الشاعر في المفصل   فلا مزنة ودقت ودقها   ولا ارض ابقل ابقالها
الضمير في ودقها وابقالها راجع الى غير المزنة والارض المذكورتين ولا يستقيم ان

ولو قلت لمن قال ما سبب مقاربة الاحتمال ما سبب الاحتمال وقال سببه الاقتار

يعود الى المذكورين لان المعنى فلا مزنة ودقت ودقها مثل ودقها فلو رجع
الضمير اليها لصار المعنى انه ليس مزنة تدق ودقا مثل ودق نفسها وهو فاسد
لانها تدق ودق نفسها فلا يجوز ان يقصد الى نفي عنه فعل يماثله وان لم
يقدر محذوفا كان افسد اذ يصير المعنى انه ليس مزنة تدق ودق نفسها وهو
فاسد لان الامر على خلافه اذ لا تدق مزنة ودق نفسها فوجب ان يكون التقدير
فلا مزنة ودقت ودقا مثل ودق هذه المزنة المحذوفة كما تقول زيد لا تضرب
رجلا ضربه ولا عالما تعلم علمه فضربه وعلمه ليس راجعا الى رجل وعالم لفساد
المعنى على حسب ما تقدم وانما يرجع الى زيد فكذلك ههنا **في المصدر** وقال ايضا
ممثلا على قول الشاعر في المفصل وهو اقاتل حتى لا ارى لي مقاتلا وانجو اذا غم الجبان
من الكرب ، والمصدر يكون على لفظ واحد لقولك اخرجته فهو مخرج واخرجته
في يوم كذا واليوم مخرج حسن وهذا المكان مخرج حسن واخرجته مخرجا بمعنى
اخراجا قال الله تعالى واخرجني مخرج صدق اي اخراج صدق وقوله اقاتل البيت
نصب مقاتلا لانه مفعول ارى كما تقول لا ارى لي قتالا ومقاتلا في الاصل
مصدر لانك تقول ما يلقى قتالا او مقاتلا بمعنى واحد ومعنى قوله وانجو اذا ان
يكون معناه اسرع الى المحاربة عند عجز الجبان منها ويجوز ان يكون معناه واخلص من
المحال التي لا يتخلص منها الجبان **في اسم الفاعل** وقال ايضا ممثلا على قول الشاعر في المفصل
اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا ،،
موضع استشهاده في قوله جلالها فانه منصوب بقوله لباسا فانه اورده على ما
ذكره سيبويه من قوله واجروا اسم الفاعل اذا ارادوا ان يبالغوا في الامر مجراه
اذا كان على بناء فاعل ومعنى البيت انه يصف هذا المذكور بالشجاعة والمبادرة
الى الحرب والجل بالضم واحد جلال الدواب وجمع الجلال اجلة كأنه جمع الجمع والمراد
ههنا به الدروع او ما يقوم مقامها مما يدفع به عن نفسه السلاح والخوالف جمع
خالفة وهي عمود من اعمدة الخباء والخوالف ايضا في قوله تعالى رضوا بان يكونوا
مع الخوالف النساء واما اعراب اخا الحرب فهو منصوب على المدح ولباسا بدل
منه بدل كل من كل ولا يستقيم ان يكون اعقلا حالا لانه يؤدي الى ان يكون الولوج المنفي

بل كل فرد من افراد الحرب على التشبيه والحرف فان يفصل
باسم الزمان والمكان

مقيدا

مقيدا لا منفيا على الاطلاق فيضعف المعنى المراد لان الغرض في هذه الدية مطلقا
لا نفيها في حال دون حال واما اذا نصبتها ما عقلا جعلته نفيا لها في حال دون
حال وبعير اعقل وناقة عقلاء بيّنة العقل وهو التواء في رجل البعير والشاء كذلك وهو
قال ابن السكيت هو ان يفرط الروح حتى تصطك العرقوبان وهو مذموم قال يصف
ناقة مفروشة الرجل فرشا لم يكن عقلا فمعنى البيت على هذا انه ليس على الدوام للنساء
ولا اعقل من قلة التصرف وقول الحرب فان ذلك يؤدي الى العقل المذموم فيكون
خبرا بعد خبر على هذا وقال ايضا ممثلا على قول الزمخشري في المفصل
او الفا مألكة من ورق الحمى رخم في غير النداء على غير قياس الترخيم لان قياس الترخيم
في مثل ذلك ان يحذف الميم وسبق الالف على حالها فشذوذه من وجهين فلذلك
كان اضعف من الترخيم على قياسه في غير النداء والوجه الاخر الذي هو على غير قياس
الترخيم قلبه الالف ياء وحذفها فيكون الياء بالاطلاق وهما شاذ وقال ايضا
ممثلا على قوله في المفصل ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر للفتح في ان
وجهان احدهما ان يكون في موضع المفعول والاخر ان يكون المعنى ثم زادوا على ما تقدم من
الخصال او على من تقدم بهم فتح ان على معنى لانهم على صفة كذا وكذا وللكسر وجهان احدهما
التعليل على ما ذكر في الوجه الثاني والثاني ان يكون على الحكاية ومعناه ثم زادوا
وهو ضعيف لانه ليس موضع الحكاية وقبله وتساقى القوم كاسا مرة وعلى الخيل دماء
كالشقر والمعنى انه يمدح هؤلاء القوم بالشجاعة والنجدة ثم انهم يزيدون على ذلك بالصفات
المذكورة وقال ايضا ممثلا على قول الشاعر في المفصل وهو
شم مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشيات لا خور ولا قزم ،،
الشمم ارتفاع في قصبة الانف مع استواء اعلاه فان كان فيها احديداب فهو
القنى يصفهم بالارتفاع اما في النسب او الكرم او القدر وغيره وهو ماخوذ من
الشمم المذكور وقوله مهاوين ابدان الجزور جمع مهوان على سبيل المبالغة اي
ينحرونها وقوله مخاميص العشيات اي ضامروا البطون يصفهم بانهم لا يبادرون
الى العشاء بل ينتظرون من يأكل معهم من ضيف او غيره وقوله لا خور ولا قزم
والخور الضعف يقال رجل خوار ورمح خوار وارض خوارة والجمع خور والقزم

بالمحركات الدناءة والقماءة والفزم رذال الناس وسفلتهم يعني ولا ضعفاء ولا رذال
الناس وموضع الاستشهاد من قوله مهاوين ابدان فانه اورده في قوله ومابني
من ذلك وجمع مصححا ومكسرا يعمل عمل المفرد وابدان منصوب به وثم خبر مبتدأ
محذوف وما بعده اخبار واضاف قوله بخامصي الى العشيات مثل قوله تعالى
بل مكر الليل والنهار وباساري الليلة اهل الدار على سبيل الاتساع ٥

في الصفة المشبهة

وقال ايضا ممثلا على قول الشاعر في المفصل
ونأخذ بعده بذناب عيش اجب الظهر ليس له سنام ⁂ وقبله
فان يهلك ابو قابوس يهلك ربيع الناس والنعم الركام ⁂
يعني ان يهلك هذا الرجل يذهب عنا بهلاكه ما كنا فيه من الخير والسعة والنضر
ونأخذ بعده في حال لا نرضى ثم شبهها بالذناب وجعل لها ظهرا مقطوعا لا سنام
له كله مبالغة في رداءة العيش الذي يكونون فيه بعده وقوله اجب الظهر منصوب
على التشبيه بالمفعول واجب مخفوض على انه صفة لذناب او عيش
ونصب الظهر كنصب الوجه في قولك مررت برجل حسن الوجه وهي لغة فصيحة
على التشبيه بالمفعول ومنهم من جعله نصبا على التمييز ولا حاجة اليه لكونه معرفة
والتمييز المنصوب انما يكون بالنكرات وقول بعضهم انه تمييز وانما الى التعريف
لما كان الخفض اكثر بالالف واللام جرت السنتهم عليه وقصدوا الى التمييز
جرت السنتهم على اللام مع قصد التمييز كما جرت على ضم اللام في الحمد لله لما
مرنت السنتهم على الاتباع ضعيف وتكلف في ضعفه تشبيهه بالحمد لله فانه
ردي اذ لم يجيء الا مع الجر مضموما وايضا فانه كان يجب على هذا ان يجيز واخاتم
الحديد لانه يقال خاتم حديد وخاتم الحديد وخاتم حديدا كما يجوز اجب ظهر واجب
الظهر واجب ظهرا فان حسن اجب الظهر لان ذكروه حسن خاتم الحديد ولا قايل به

في افعل التفضيل

وقال ايضا ممثلا على قوله في المفصل ومنه احسن الفعلين جيدا
وسالفة واحسنه قذالا ٥ الضمير في قوله واحسنه يجوز ان يكون للفعلين ويجوز
ان يكون للجيد وهو للفعلين اقوى في المعنى والجيد اقوى في اللفظ فاذا جعلته
على احدهما ما ولت للاخر على خلاف ما هو الظاهر فاذا جعلته ضمير الفعلين كان ظاهرا

في المعنى

في المعنى اذ المعنى احسن الفعلين جيدا واحسن الفعلين قذالا وكان ظاهرا من حيث
المعنى ضعيفا من حيث اللفظ اذ الضمير الفعلين اما ان يقصد الجمعة منهما فيقال واحسنهم
او الى لفظ التثنية فيقال واحسنهما كما قال تعالى سنفرغ لكم وقال فباي الاء ربكما
تكذبان فجاء لفظ التثنية والجمع على الحسنين المذكورين ووجهه هو انه اتى به على معنى
المذكور او ذلك كما في قول روبه كانه في الجلد بعد قوله فيها خطوط من سواد وبلق
كانه في الجلد توليع البهق وكقوله تعالى نسقيكم مما في بطونه في احد الاوجه واذا جعلت
الضمير للجيد كان ظاهرا من حيث اللفظ لكونه مذكورا مفردا مثله ولم يعدم ما يطابقه
سواه الا انه يضعف من حيث المعنى اذ يصير التقدير فيه احسن الجيد قذالا ولا
شك ان هذا معنى لا يستقيم اذ شرط افعل التفضيل ان يضاف الى ما هو بعضه
وليست منه بعض الاجياد ولو قدر جوازه ضعف ايضا اذ لا يحسن ان يحسن
الجيد بالقذال احسن من حسن المراة بالجيد ووجهه ان يجعل احسن للجيد كما يكون
ملك وهو احسن جيد فعلى هذا يكون قد اضيف الى ما هو منه لقولك زيد افضل
رجل ثم يمنع يقال لما بينه وبينه من الملابسة كما يصح ان يحسن الراس بالشعر في قولك
راسه احسن راس شعرا فكذلك يصح ان يقول جيدها احسن جيد قذالا واستشهد
به على ان افعل اذا اضيف جاز ان ياتي مفردا مذكورا وان كان لمونث فيستشهد
في البيت موضعان على الوجه الاول احدهما احسن الفعلين والاخر احسنه لانهما
جميعا مفرد وقد جاء المذكورين وعلى الوجه الثاني لا يستشهد الا الاول لان الثاني للجيد
وهو مذكر فليس فيه استشهاد على المقصود بخلاف الاول فانه لا اشكال في كونه
لمثنى وقال ايضا ممثلا على قول الشاعر في المفصل
واضرب منا بالسيوف القوانسا وصدره اكر واحمى للحقيقة منهم ⁂ وقبله
فلم ار مثل الحي حيا مصبحا ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا ⁂
ان اريد بالروية العلم فحيا منصوب بها مفعول اول ومثل الحي مفعول ثان
وفوارسا مفعول اول ومثلنا مفعول ثان وان اريد روية العين فيحتمل ان يكون
حيا مصبحا هو المفعول ومثل الحي صفة قدمت فانتصب على الحال ويجوز ان يكون
مثل الحي هو المفعول وحيا مصبحا اما عطف بيان لقوله مثل الحي واما حال من الحي

كانه قال مثل الحي مصبحًا والتي تجي الموطئة للصفة المعنوية كقولهم جاني الرجل الذي
تعلم رجلا صالحًا وصح الحال من المضاف اليه لانه هنا في معنى المفعول اي لمن رايتها ثلاثًا التي
في حال كونهم مصبحين والمضاف اليه اذا كان في معنى فاعل ومفعول صح منه الحال
كغيره ويجوز ان يكون تمييزًا كقولك عندي مثله تمرا او قمحا او شبه ذلك كقولهم على
التمرة مثلها زبدا المائي مثل من اول هام الذات فنع تمييزها لتمييزها كما اشبهها
قال الله تعالى او عدل ذلك صياما وكل ما ذكر في ذلك فهو جار في قوله مثلنا فوارسا
فوارسًا مثل قوله مصبحًا ومثلنا مثل قولك مثل الحي وقوله اكر واحمى مستو
لما ادعاه ثم تقدم فيجوز ان ينتصب بفعل مقدر لا صفة لما تقدم لئلا تفصل بين الصفة
والموصوف بما هو كالاجنبي اذا جعلا تمييزًا ويجوز ان يكون صفة لما تقدم كانها صفة
واحدة اذا جعلا غير تمييز كانه قال جاني زيد وعمرو العاقل والعالم وذلك جائز
فاكر واحمى صفة لحيا مصبحًا واصرب منا صفة لفوارسا والقوانسا منصوب
بفعل مقدر كانه قيل عما يضربون فقال نضرب القوانسا لان افعل لا يعمل
في الظاهر وهو موضع الاستشهاد والمعنى انه وصف الحي الذين صبحهم بانهم
على قوم وشدة وكرم وحماية واذا وصف من اخذوهم بالقوة دل ذلك على قوة الآخذين
بخلاف ما اذا كانوا ضعفاء وقال ابضا مستشهدا على قول الشاعر في **في اسما الزمان والمكان**
المفصل مغار ابن همام على حي خثعما وصد ره وما هي الا في ازار وعلقة
يقول انها متخففة مثل تخفف ابن همام وقت اغارته لانه كان رجلا لا يهتم بلباس
الحرب عند الاغارة هذا معناه وقد احتج سيبويه في ايراده هذا البيت
مستشهدا به على ان مغارا اسم للزمان فقيل ان المراد ما هي الا متخففة كخففا
كاغارة ابن همام اي كتخفف اغارة ابن همام فهو بالمصدر اجدر فتقديره اسم
زمان او مكان ناء لذلك عن الصواب وزاد ذلك بعدا بان قال ان اسم الزمان
والمكان لا عمل لهما وعلى حي خثعما متعلق بمغار فلا يصح ان يكون الا مصدرا لذلك
واورده الزمخشري على نحو ايراد سيبويه ووجهه وما هي الا متخففة في زمان
اغارة ابن همام او مكان اغارة ابن همام وهو اقل تقديرا من الاول لان في الاول
ثلث تقديرات وما قل التقدير فيه اولى واما تعلق على حي خثعما فانه لا يصح تعلقه بمغار
تعلق

تعلق بما دل عليه مغار وذلك جائز باتفاق ولا بعد فيه فينتصب مغارا على قول
غير سيبويه على المصدر لانه نعت للمصدر على حذف المضافين المذكورين وينتصب
على التقدير الثاني على انه ظرف للمكان او الزمان لانه صفة للظرف على حذف المضاف
المذكور والاستثناء استثناء مفرغ لان المستثنى منه محذوف وهو خبر المبتدا المقدر
عاما وفي ان يستثنى منه كقولك ما زيد الا في الدار فيكون التقدير وما هي على حكم
من الاحكام الا هذا الحكم وقال ايضا مستشهدا على قول الشاعر في المفصل
نحر نجم الجامل والنوي وصاليات للصلا صلي وقبله
الا تسال طلل الغداة قد نابري من عهد الحرسي يجوز ان
يكون مصدرا في الاصل ووصف به كما وصف بغيره من المصادر ويجوز ان يكون على
حذف مضاف اي ذو اجرنجام والجامل على المعنى اصف المصدر اليه ويجوز ان
يكون اسم مكان اصف الى الجامل للتخصيص كما يضاف مكان الى زيد فيكون على هذا
بدلا من طلل بدل كل من كل لان اسما المكان لا يوصف بها وهو على الاول صفة والنوي
عطف على طلل كانه قيل اسال طللا وسال نؤيا ولا يجوز ان يكون عطفا على الجامل
وان قلنا انه فاعل في المعنى لان النوي لا يوصف بالاحرنجام ولا على نحرنجم اذا جعل صفة
لانه ليس بصفة وصاليات معطوف على طلل وصلي صفة لصاليات كما تقول جاني عالم
عاقل فتصف الصفة لما اشبهت مقام الموصوف في القسم الثالث الاول وقال ايضا مستشهدا
على قول الشاعر في المفصل فقلت له لا تبك عينك انما نحاول ملكا او نموت فنعذرا
اما النصب فانه اخبر بمحاولة الملك وجعل الموت غاية له والعذر مسبب عنه كان المعنى
الى ان نموت فنعذر وهو ظاهر في تسلية صاحبه عن بكائه واما الرفع فانه اخبر بحصول
احد الامرين لا ينفك عن احدهما وهو محاولة الملك والموت اما على سبيل المبالغة في انه
لا ينفك عن احدهما كما لا ينفك الجوهر عن ان يكون متحركا او ساكنا فلا يلزم الذي شك لان
المعنى انه قد سبب عنه وعلم انه لا ينفك عن احد هذين الامرين واما على معنى الاخبار فانه
يكون ابدا على هذا واما على هذا فيكون على الشك في حصول كل واحد منهما بعينه فان ذلك
معلوم من ضرورات الوجود فلا حاجة الى التكلف في الجواب عن تقديره وقال
ايضا مستشهدا على قول الشاعر في المفصل ولا تشتم المولى وتبلغ اذاته اورده استشهادا

[illegible]

دا

على الجزم في قوله تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا ويجوز ان يكون تكتموا منصوبا ويحمن وما
ثم اورد السب على الكريم فيكون منهيا عن كليهما عن الشتم والاذى ولا يستقيم النصب في
البيت لانه لو كان منصوبا لكان منهيا عنهما على سبيل الجمعية ولا نهي عن الجمع بالواو
الا بين امرين متغايرين اما ما هو اعم في المعنى فلا يصح النهي عن الجمع بينهما لان الشتم
اذية وقوله وسلغ اذا اسيء مثله على انه ما ثم ان الاذية عامة لانها بالقول والفعل
والشتم خاص وليس المراد الا مطلق الاذية التي هي اذية فكانه يكون اللفظ من غير فائدة
وكانه قال لا تؤذ المولى ولا تؤذ المولى وليس كذلك لانه حيث جاز فيهما النصب والجزم
اما الجزم فعلى ان يكون كل واحد منهما منهيا عنه واما النصب فعلى معنى لا تجمعوا
بين هذين وقال ايضا املاء على قوله في المفصل في بيت كعب الغنوي وهو
وما انا للشيء الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقؤول. الواو في ويغضب
ليست واو الجمع وانما هي واو العطف وذكرها ولكن لم يكن بها المؤلف لها الواو الجمع في
مجيء الرفع والنصب وكذلك فعل في الفاء ووجه النصب انه معطوف على قوله للشيء
فلا بد من تقديره اسما ليصح عطفه على الاسم واسعد اسما الا بحرف المصدر الذي هو
ما او كي او ان وبطل ان يكون كي لفساد المعنى لان كي للتعليل وان الاول سبب
للثاني وهو مخل بالمعنى وبطل ان يكون ما اذ ليس لها عمل فلا يكون في اللفظ اشعار
بالمقصود فوجب ان يكون ان مثل قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من
وراء حجاب او يرسل فقوله او يرسل معطوف على وحيا اذ المعنى الا وحيا او ارسالا
ولا يستقيم عطفه على ان يكلمه لفساد المعنى اذ يؤدي الى ان يكون وما كان لبشر ان يكلمه
الله او يرسل رسولا وهو فاسد ولا يستقيم ان يكون ويغضب على النصب معطوفا
على نافعي في قوله ليس نافعي ويغضب كقولك ما تاتيني وتحدثني من معنوي وهو انه
يصير المعنى لا ينفعني ولا يغضب صاحبي وليس الغرض كذلك بل الغرض نفي النفع
واثبات الغضب للصاحب لنفسد المتكلم عنه فوجب ان يكون معطوفا على الشيء ويكون
تقديره وما انا للشيء ولغضب صاحبي بقؤول الا انه يحتاج في استقامته الى حذف
مضاف فيكون التقدير ولسبب غضب صاحبي بقؤول والرفع له وجه واحد وهو ان
يكون معطوفا على الكلمة التي هي ليس نافعي داخلا في حكم الصلة ولذلك احتيج فيه الى ضمير يعود

الى

لا يغضب صاحبي [illegible]

الى الموصول وهو الهاء في منه والرفع اقوى وقال ايضا املاء على قول الساعي في المثل
دعني فاذهب جانبا يوما واكفك جانبا. يجوز ان يكون المعنى اتركني اتصرف
فاذهب الى جهة فاكفك جانبا يحتاج الى كفايته بصيرتي ودهائي ويجوز ان يريد
دعني يوما واكفك جانبا يوما اي اذا تصرفت لنفسي يوما لعمل جهة كفيتها يوما
اخر وموضع الاستشهاد والاعراب واضح.

من الافعال الناقصة

وقال ايضا املاء على قوله
في المفصل اذا السماء انشقت فيه معنى الشرط والشبه يقوم على وجهين احدهما
مذهب سيبويه وهو انه مرفوع بفعل مقدر دل عليه ما بعده كتقديره لتقدير اذا
السماء انشقت تقديره اذا انشقت السماء انشقت لا مقتضيا فيها من معنى الشرط
للفعل وتقدير في البيت اذا اضحى جليد الليلة الشهباء او اذا الوسنت الليلة الشهباء
ثم فسر الملابسة بقوله اضحى جليدها كقولك اذا زيدا بلغ غلامه كما تقول اذا لابست
زيدا ثم فسر الملابسة بملابسة خاصة وهو قولك لقيت غلامه والوجه الثاني
قول الاخفش ان يكون مبتدا ما بعده من الفعل خبره والتزموا الفعل خبرا تنبيها
على اقتضاء اذا الشرط كما التزموا في خبر ان الواقعة بعد لو الفعل لما تضمنه لو من
ذلك وعليه حمل قوله اذا السماء انشقت وكلا القولين سائغ فلا ادل يجوز لهما من غير
رد لاحدهما والذي يدل على تجويز الامرين الاطباق في جواز الرفع في قوله اذا ابن
ابي موسى بلالا بلغته ولو كان بتقدير الفعل لاحتاجوا الى الرفع كما اذا المقدر حينئذ
اذا بلغت فيتعين النصب واما العامل فيها فيجيء على الخلاف في ان العامل في اذا فعلها
او جوابها فان كان جوابها فتقديره حين مراد لعلمه قوله حتى القرى وجواب
الشرط يحذف اذا تقدم ما يدل عليه كقولك اسال ان يأتني وان كان شرطها فواضح ويجوز
ان يقدر ظرفا عاريا عن الشرطية كما في قوله والليل اذا يغشى والليل اذا سجى واشباهه
ويكون العامل فيها حتى القرى كانه قال يحسن قراي في زمن اضحى جليد الليلة الشهباء

من افعال المدح

وقال ايضا املاء على قوله في المفصل وانه كان لا يستفصل الفاعل عن المخصوص
في نعم وينفصل في حبذا ذكر علته في الفرق بين نعم فاعل نعم اذا اضمر وبين تمييز فاعل حبذا
في جواز حذف التمييز في حب وامتناعه في نعم يريد انه لو جاز ان يكون فاعل حبذا حذف التمييز
في نعم عند الاضمار لادى الى وقوع اللبس بين فاعله ومخصوصه في كثير من الصور ولم يرد جميع

الصورة لانك لو قلت نعم زيد لعلم انه ليس بفاعل اذ الفاعل في باب نعم لا يكون
علما كما انك اذا قلت حبذا علم انه ليس بمخصوص اذ المخصوص في باب حبذا لا يكون
اسم الاشارة الموجود بعد حب وانما زاد انه يقع اللبس في مثل قولك نعم غلام
الرجل وشبهه لانك اذا جوزت حذف المميز جاز لظان ان يظن حين قلت نعم غلام
الرجل ان يكون التقدير نعم رجلا او نعم غلاما وما اشبهه ويكون قد اضمر ثم حذف
المميز وان يكون لا اضمار فيه لكون الامرين سائغين فيبقى غلام الرجل عنده جائزا
ان يكون فاعلا على تقدير ان لا اضمار فادى حذف المميز في نعم الى وقوع اللبس بين
المخصوص وبين الفاعل في قولك نعم غلاما غلام الرجل بخلاف قولك حبذا زيد فانه
لا يتعين الا ذا هو الفاعل فيتعين ان يكون زيد هو المخصوص فلم يؤد حذف المميز
فيه الى اللبس الذي ذكرناه في نعم ولم يرد صاحب الكتاب ان اللبس يقع في مثل
قولك نعم رجلا زيد اذا حذف المميز بين الفاعل والمخصوص لانه يعلم ان فاعل باب
نعم لا يكون علما فلا ينبغي ان يحمل عليه ويجب ان يحمل على ما ذكرناه وقال ايضا
مملا على قول الشاعر في المفصل اذا تخازرت وما بي من خزر ثم كسرت العين من
غير عور تخازر الرجل اذا ضيق جفنه ليحدد النظر كقولك تعامى وتجاهل
والخزر ضيق العين وصغرها وقيل الخزر من الخزر فهو ان يكون الانسان
كانه ينظر بمؤخرها وموضع الاستشهاد منه ظاهر وهو ان تفاعل يأتي ليريك
الفاعل انه في حال ليس فيها كما قال تجاهلت وتغافلت يعني ان هذه الحال ليست
ثابتة له وقال ايضا مملا على قول الشاعر في المفصل
فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها وحب بها مقتولة حين تقتل
شرع في هذا البيت يبين الاصل الذي ثبت عليه حب وقيل انها لغاية وانها كغيرها
من الافعال ويقول لينبه على الاصل من الضمة فيها وبها فاعل حب زيدت فيه الباء
على غير قياس كقوله تعالى وكفى بالله شهيدا ومعناه واضح وقد بين موضع الاستشهاد
منه وقال ايضا مملا على اول قسم الحروف من المفصل الحرف

ومن القسم الثالث الحروف

ما دل على معنى في غيره ومعنى ذلك ان وضعه لمعناه مشروط بذكر متعلقه بخلاف
الاسم والفعل فانه لا يشترط فيهما ذلك باعتبار افرادهما فان ذكر متعلق فلامر غير ذلك

[illegible]

قال ومن ثم لم ينفك يعني ومن اجل ان وضعه مشروط بذكر المتعلق لم يكن بد من ذكر متعلقه
معه وهو اما اسم واما فعل فلا ينفك اذن حرف من متعلق اما اسم واما فعل ثم قال
الا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف فقوله حذف فيها الفعل
يوهم ان ذلك انما جاء في موضع كان المتعلق فعلا خاصة وليس الامر كذلك بل جاءت
مواضع حذف فيها الفعل ومواضع حذف فيها الاسم على ان بعضها مثل نعم وجير وحرف
الفعل يجري مثله في حذف الاسم فانك اذا قلت نعم وان كان تصديقا لقولك قام
زيد فقد حذف فيه الفعل وان كان تصديقا لقولك زيد قائم فقد حذف فيه الاسم
وكذلك لعله ما اشبهه فجعل المحذوف فعلا فقط ليس بمستقيم لما ذكرناه وقال
ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه فهي مثل نعم والهاء في انه هاء السكت
على انها مثلها في الاستعمال مع احتمال ان يكون في البيت ان المؤكدة ويكون الهاء اسمها
ويكون الخبر محذوفا اي انه كذلك لان ما تقدم يدل عليه من قوله ويقلن شيب قد
علاك وقد كبرت فقال انه كذلك اي ان الامر كذلك ثم اخذ يصف القسم كما وصف
الاسم والفعل فقال ومن اصنافه والحرف حروف الاضافة ثم اخذ يمثلها من حيث
الجملة فقال وهي التي تفضي بمعاني الافعال الى الاسماء يعني توصل معاني الافعال او ما هو
في معناها الى ما بعدها من الاسماء ولما كانت هذه الحروف لهذا المعنى لم يكن بد من فعل
او ما هو في معنى فعل يوصل معناه الى ما بعدها ولذلك احتاج الى متعلق فاذا
قال النحوي بم يتعلق هذا الحرف او ما العامل فيه فانما يعني ما الذي وصل هذا الحرف
معناه فهي عبارات عن معنى واحد ثم احتاج الظرف لما يتعلق من حيث كان مقدرا
بحرف الجر ولذلك كل اسم مقدر بحرف الجر فانه لا بد له من ذلك لما ذكرناه ثم قال
وهي موضوعة في ذلك اي سواء في هذا المعنى وان اختلفت بها وجوه الافضاء اي وان
اختلفت فانما تختلف من وجه اخر عن هذا الامر الكلي الجامع لها ثم قال وهي على ثلاثة
اضرب ضرب لازم للحرفية وضرب كائن اسما وحرفا وضرب كائن فعلا وحرفا وقد
اعترض بان القسم الاول قد يستعمل فعلا وحرفا وجعله مما لا يستعمل الا
حرفا مثل من فانه اذا امرت من مان يمين قلت من ومثل قولنا في فانك اذا امرت
المراة المخاطبة من وفى يفي قلت في واللام في قولك لزيد اذا امرت من ولي يلي قلت له

[illegible]

وكذلك غيرها من مسائل القسم الثالث في كون حاشى يكون فعلا وحرفا والجواب انه
لم يرد اعتبار صورها فقط وانما اراد باعتبار صورها ومعانيها الاصلية الا ترى ان
عدا وخلا لما استعملا حرفين بهما في المعنى الاصلي كاستعمالهما فعلين الا ترى ان
قولك عدا زيدا وخلا زيدا في استعمالهما فعلين مثلهما في المعنى الاصلي استعمالهما
حرفين في قولك خلا زيد وعدا زيد وكذلك حاشى فان قيل فان اراد ذلك
فقوله ان من وعلى مما يكون حرفا واسما غير مستقيم لانه يصح ان يكون فعلا
اذ يقال علا زيد وهو فعل ماض فان اراد ذلك وجب ان يكون على ايضا قسما برأسه
واما من القسم الثالث والثاني جميعا فجعله للثاني دون الثالث تحكم فالجواب
ان على المستعمل حرفا واسما وان اتفقت في المعنى الاصلي ليست موافقتها في
اللفظ الا ترى انك تقول في هذه علوت وتقول في تلك عليه فالف تلك تنقلب
ياء وهذه تنقلب واوا فدل على انهما مختلفان في اللفظ وان اتفقا في الصورة فظهر
الفرق بين البابين وان كان كثير من النحويين والاصوليين يذكرون على مما يستعمل
حرفا واسما وفعلا وتبعهم ما اشير اليه اولا وكان صاحب هذا الكتاب
نظر ادق من نظرهم فجعلها من القسم الثاني ولم يجعلها قسما برأسه ولا من القسم
الثالث ثم عددها جملة في ضمن تقاسيمها بالمعنى الذي قصده فحصل الغرض انه
معاني شرع في تفصيلها بالفصول واحدا واحدا فقال من معناها ابتداء الغاية
كقولك سرت من البصرة ومعنى ابتداء الغاية اي المحل الذي ابتدئ منه ذلك
الفعل المعلق هي به والغاية هي الانتهاء فقالوا ابتداء الغاية اي ابتداء النهاية
الذي وصل بالفعل اليها وبعضهم ما هنا الى مصطلح فيما بينهما الى كقولك سرت
من البصرة الى بغداد وقد يجي ملتبسة في بعض المواضع مثل زيد افضل من عمرو
واعوذ بالله من الشيطان الرجيم واشباههما البعض يرده الى وهي هذه ومعنى
زيد افضل من عمرو اي اخذ ابتداء الفضل من هذا المذكور واذا اخذ في الابتداء
منه فله منتهى وانما استبعد تقديره لكونه غير مفهوم تعيين المنتهى فيه وكذلك
اذا قلت اعوذ بالله من الشيطان ابتداء هذا الفعل واستبعد المنتهى فيه
كما استبعد في زيد افضل من عمرو وقال ايضا علما على قوله في الحرف ما دل على

فمعناه ابتدات بالاستعاذة من فعل الشيطان عند القراءة

معنى في غيره ترد عليه الاسماء التي لا تعقل الا بمتعلق مذكور معها مثل عند وفوق
وتحت وما اشبهها وجوابه انا نحكم بان معنى الفوق والتحت مفهوم من فوق وعند
كما هو فيه من فوق وانما اشتبه لم تستعمل الا كذلك ونحكم على ان من ونحوها لا يفهم
منها ذلك المعنى من حيث وضعها الا مضموما الى متعلقها وانما حكمنا بذلك لما ثبت
من استقراء كلامهم ان الحرف وضع كذلك والاسم كذلك وثبت ان هذه من قبيل
الاسماء بخصائصها فوجب ان لا نحمل على حيثيهم يلزم ان تكون حرفا بعد ثبوت اسميتها
لما فيه من التناقض والذي يوضح لك ذلك اطباقهم على ان عن وعلى في قولك من
عن يمينه ومن عليه حرف ايضا وهما اسمان في قولك قعدت من عن يمينه واخذت
من عليه ولولا ثبت من خواص الاسم فيهما في المحلين المخصوصين لم يحكم عليهما بالاسمية
فلما ثبت كونهما اسمين بالخواص التي توجب الاسمية وجب حملهما على معنى الاسم
وان كان قد يبعد اذ تدبرها على ما كانت عليه من معنى الحرفية يلزم منه التناقض
العقلي وحملها على هذا الوجه يلزم منه استبعاد واذا تردد بين التناقض والاستبعاد د
والمجي الى احدهما وجب الحمل على الاستبعاد فكذلك ههنا وقال ايضا علما على
قوله في قسم الحرف في الزيادة في قولك ما جاني من احد راجع الهذا الى معنى
الابتداء ليس بمستقيم لان معنى كونها زائدة انك لو اسقطتها كان المعنى الاصلي بحاله
ولا يستقيم على هذا ان يكون مفهوما منها معنى الابتداء لانك لو حذفتها لم يبق معنى
الابتداء فيبطل كونها زائدة ويلزم منه ان تكون زائدة غير زائدة وهو باطل

حروف التحضيض

وقال ايضا ملما على قوله في المفصل في حروف التحضيض
ومعناها تحضيضه وحثه على الفعل بعد قوله لولا فعلت كذا ليس بجيد لان التحضيض
والحث على الشي انما يكون في الزمن المستقبل واما الماضي او الحال فلا يتصور فيه حث
لانه انقضى وتصرم فكيف يتصور الحث عليه واما الحال فكذلك لان الفعل حالة
الحث قائم بذات المطلوب منه ذلك والحث عليه يستدعي تحصيله منه والحاصل
لا يحصل وهذه الحروف اذا وقع بعدها الماضي كانت للتوبيخ واذا وقع بعدها
المستقبل كانت للحث والطلب وقال ايضا ملما على قوله في المفصل في حروف
التحضيض لا نسلم ان حروف التحضيض اذا وقع بعدها الماضي يستحيل ان يكون

فيها معنى الطلب لا سيما الطلب الفعل بعد مضي وقته واذا لم يكن فيها معنى الطلب تعذر
النصب بعدها بالفاء والجزم بغير فاء الجواب — انها لا تنفك عن افادة معنى الطلب
في الوقت الذي كان ضاكا له وانما اذ وقع بعدها الماضي فينبها على ان المطلوب منه ذلك
قوته حتى انقضى وقته فصارت للتوبيخ واللوم على ترك المطلوب وباعتبار ما فيه من
معنى الطلب المقدر في وقته نصب جوابه بعد الفاء وجزم بغير فاء وقال — ايضا
مملا على قوله في المفصل و للولا ولوما معنى اخر وهو امتناع الشي لوجود غيره قال
الشيخ وذهب بعض الناس الى انها اصلها لو زيدت عليها لا وهذا ليس بمستقيم
لانه لو جعلناها عندنا على ما دل عليه الدليل امتناع الاول لاجل امتناع الثاني
لقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فالتعدد منتف لاجل امتناع
الفساد وهذا القايل انما بنى هذا المذهب على توهمه ان الثاني امتنع لاجل
امتناع الاول واذا حقق هذا لم يستقم هذا المذهب لا من حيث اللفظ ولا من
حيث المعنى اما من حيث اللفظ فكان يلزم ان يرتبط وجود الثاني لانتفاء الاول
كما ارتبط في لو وجود الثاني بوجود الاول لان لا لما دخلت على الاول صار
منفيا فوجب ان يكون وجود الثاني مرتبطا بنفي الاول والامر على العكس واما
من حيث المعنى فلان لو امتنع الاول منها لاجل انتفاء الثاني ولما دخلت لا فيجب
ان يوجد الاول لاجل انتفاء الثاني والامر بالعكس واذا بني على المسامحة في ان
لو يدل على امتناع الثاني لامتناع الاول صح ما ذكروه لا انها تدل على امتناع الثاني
لوجود الاول **في حرف التقريب** وقال ايضا مملا على قول الشاعر في المفصل
ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد يصف احوال الناس في الدنيا
وان الناس منهم من رحل ومنهم من قرب رحيله فاشار بقوله وكان قد اي وكان
زالت لانها كانت وموضع الاستشهاد منه ظاهر ولذلك اعرابه **في القسم الرابع في المشترك**
وقال ايضا مملا على المفصل في الامالة وفي المشترك ان قيل لم اميلت
دعا ولم يميلوا قال والعلة المقتضية للامالة في دعا موجودة فيه واما الدليل على ذلك ان
العلة للامالة هي صيرورة الالف الى اليا اذا بني الفعل لما لم يسم فاعله في قولك دعي
فلم تكن كذلك في قولهم قال وقام مثلا للقوم وما شاكل ذلك فانك تقول فيه قيل وليم

[illegible]

فتقلب الالف ياء لكن بقيل دعي واجاب — عنه من وجهين احدهما ان الياء
في دعي يجب قلبها متحركة فصارت كالاصلية بخلاف الواو واليا في قيل وقيل لا تتحرك
بل بقيت ساكنة فجعل للمتحرك على الساكن مزية الثاني — ان قلبها في دعي واجب لا يتنقل
فيه لوم وقول وقد يشم الحرف المكسور الضم على لغة فصيحة فجعل لما قلبها فيه واجب
والكسر لازمه على ما ليس كذلك مزية **في الوقف** وقال ايضا مملا على قوله في المفصل
واذا اعتل الاخر وما قبله ساكن كاخر ظبي ودلو فهو كالصحيح وكذلك اذا كان
مشددا مثل صبي وكرسي لان المشدد بحرفين اولهما ساكن فهو راجع الى الاول وانما
ذكروه لئلا يلتبس على المبتدي وانما استثقل حركة الياء والواو اذا تحركت وتحرك ما
قبلها فاما اذا سكن ما قبلها فانها لا تستثقل لان السكون يقع قبلها كالاستراحة
فينطق بها متحركة بعد ان استراح دونها فسهل النطق بها لذلك ولذلك يجد
للاستثقال في قولك قاضي ولا تجد مثله في قولك ظبي ولذلك يعلوا الياء اذا
انفتحت وانكسر ما قبلها لسهولة النطق بها لخفة الفتحة على الياء بعد الكسر بخلافها
اذا كانت مضمومة او مكسورة فصحح الحركات ماضيا واعلوا نحو جاءني قاض ومررت
بقاض وقال **في علم اول الكلام** وقال ايضا مملا على قول الشاعر في المفصل
فقمت للطيف مرتاعا وارقني فقلت اهي سرت ام عادني حلم
مرتاعا اي قمت من اجل الطيف فلما تنبهت من غمرة النعاس وارقني الالم يحصل
اجماع يحقق به ارتيب لعدم الاجماع هل كانت على التحقيق او كان ذلك في المنام
ويجوز ان يريد قمت للطيف اي وقمت وانا في النوم اجلالا في حال كوني مذعورا
لاستعظامها وارقني ذلك لما انتبهت فلم اجد شيئا محققا من بعد صبابته
فاشكل هي في التحقيق سرت ام كان ذلك حلما على عادتهم في مبالغاتهم لقوله
اانت ام ام سالم وذلك كثير في شعرهم وقد يكون مرتاعا على نصب على الحال واعرابه وموضع
استشهاده واضح **في زيادة الحروف** وقال ايضا مملا على قوله في المفصل وتنكر
لجحنفل يعني ان الواو في الكلمة وليست بزائدة ومثله نون زائدة مما وقعت فيه الفاء
حرفا لا يصلح للزيادة وهو جحنفل وجاء النون في ثالثة نون ليقرب به الشبه في
انه مثله **في ابدال الحروف** وقال ايضا مملا على قوله في المفصل لها اشارير من لحم

لها أشاريرُ من لحم تتمره من الثعالي ووخزٌ من أرانيها ٭ يقول كانوا يطعمونها كل شيء من
لحم الأرانب والثعالب لعزتها عندهم والسمين لعدمه فالأشارير هي اللحم أي مقدده والأشارير
قطع القديد والوخز الشيء القليل وفي بعض النسخ تتمره وواحد الأشارير إشرارة
وهو ما يبسط عليه الأقط وغيره ومن في المواضع الثلاثة أما من لحم تتمره فهي للتبيين
على هذه الرواية وأما من الثعالي ووخز من أرانيها فيجوز في كل واحد منهما الأمران
أن تكون للتبيين وللتبعيض والتبيين في الأول للأشارير وفي الثاني للحم وفي الثالث
للوخز والتبعيض ظاهر فيهما ولا يجوز أن يكون الأول للتبعيض على هذه الرواية
التي هي تتمره لأن تتمره صفة للحم وهي الأشارير فكيف يقال اللحم الذي هو الأشارير
بعض الأشارير هذا خلف نعم على من روى تتمّره يجوز فيها ما جاز في أختيها من الوجهين
لأن تتمره صفة للأشارير وقوله لها أي للعقاب وهي فرخ عقاب كانت لبني يشكر
وقال أيضا على قول الشاعر في المفصل وهو
وبني كنانة كاللصوص المرّد وصدع فتركن نهدًا عُيّلًا أبناؤها ٭٭
وبني كنانة كاللصوص المرّد معناه أن هؤلاء تركوا هذه القبيلة أبناؤها فقراء
لأنهم قتلوا آباءهم وبني كنانة كذلك وانضم إلى ذلك أنهم بقوا من شدة الفقر لصوصًا
مردة وموضع الاستشهاد ظاهر ويقال لص ولُصّ من اللصوصية والجمع لصوص
قال أبو بكر قال الأصمعي والفتح أعلى وقال صاحب الصحاح لُص بضم اللام ٭
وقال أيضا مملا على قول الشاعر في المفصل
وَدَعْ ذا الهوى قبل القِلى ترك ذي الهوى متين القُوى خيرٌ من الصَّرْمِ مزدرى ٭٭
يجوز أن يكون معناه ودع ذا أي أهمل منه واقتص ويجوز أن يكون ذا بمعنى صاحب
فيراد به المحبوب لأنه الذي تعلق به الهوى فيكون صاحب الهوى ههنا الأعيان
المحبوبة قال ترك ذي الهوى فيجوز أن يكون إضافة إلى الفاعل على الوجه الأول
ويجوز أن يكون إضافة إلى المفعول في الوجه الثاني فيكون المعنى على الوجه الأول ترك المحب
هوى متين القوى فيكون متين القوى مفعولا لترك ويجوز أن يكون متين القوى حالا
من ذي الهوى أي ترك المحب في حال كونه متين القوى خير من أن يقع المفارقة
على رغمه وإن جعلنا ترك مضافا إلى المفعول كان متين القوى حالا منه فيكون المعنى

ترك المحبوب في حال كونه مواجها لك أو محبا له خير من أن يقع مفارقته لك مراغمة
ومزدريًا حال من الصرم أي مراغمة ٭ **في الإعلال** وقال مملا وشية قد الوِلدة
مع وعدة ليس بمستقيم لأنه يقال لِدة ووِلدة وجهة ووِجهة فهذا مما يجوز فيه ثبوت
الواو وإسقاطها فكيف تنتظم شية مع ما هو واجب الثبوت وإنما أتى به على
أحد الأمرين في الثبوت ولم يعتبر الأمر الآخر ٭ وقال أيضا مملا على المفصل
في قسم المشترك إجاوة شاذ وإنما ذكره مع ما ليس بشاذ ليعلم أنهم قد فعلوا هذا
الفعل وأن البغوي والشروي كما ذكروا إجاوة ليس كذلك إذ نقلا لحسن الخراج
وسودد أيضا شاذ لأنه إما أن يكون أصله فُعلل أو فُعْلَل وعلى كلا التقديرين فهو
خارج عن القياس أما خروجه عن القياس على الوجه الأول فقياسه أن يجري مجرى ظبي
فيقال هذه سُدى ورأيت سُديا ومررت بسُدى وعلى الثاني كان قياسه أن يجري مجرى
عصا فيقال فيه كما قيل فيه في الأحوال كلها فقد خرج عن القياس على التقديرين جميعا
وقال أيضا مملا على قول الشاعر في المفصل في قسم المشترك
وقد علمت عرسي مليكة أنني أنا الليث معديًّا عليه وعاديا ٭
يجوز أن يكون معديا حالا مقيدة أما من الليث وأما من المشبه بالليث والعامل
فيهما معنى التشبيه كأن التقدير أنا مماثل الليث في حال كونه على هذه الصفات أو في
حال كوني على هذه الصفات فالتقييد بأن للمشبه وبأن للمشبه ويجوز أن يكون حالا
مؤكدة على معنى أنه يشبه الليث مثل الضيغم الكذا بهذه الحال التي هي تعرف لذلك في المعنى
كقولك أنا حاتم جوادًا وأنا فلان بطلا شجاعا وموضع الاستشهاد في قوله معديًا وأصله
معدوو فيفعل به ما فعل بعصي وجثي وعاد من باب غازية ومحنية قلبت الواو ياء
لانكسار ما قبلها وأما ما فُعل بعصي وجثي جمع عات وجاث فاستثقلوا الواو المتطرفة
المضمومة ولم يعتد بالساكن بينهما لأنه هوائي فلم يعتد به فكأنها متطرفة وقبلها ضمة
فقلبوا الضمة كسرة فانقلبت الواو ياء والله أعلم بالصواب ٭ والله المرجع والمآب
تمت الأمالي المفردة على المفصل وبالله التوفيق ٭ والله أعلم ٭

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما
وقال انصار رضي الله عنه مملياً على عدة مسائل من مسائل الخلاف في النحو مسألة
قال سيبويه رضي الله عنه لا يجوز دخول الفاء في خبر ان خلافاً للاخفش ودليله انه حرف
يمنع دخوله على الشرط فلا يدخل على المشبه بالشرط قياساً على ليت والاخفش
يحتج عن ذلك بان الاصل لم يمتنع دخوله على ما اشبه الشرط بناء على امتناع
دخوله على الشرط وانما امتنع في ليت ولعل لامر معنوي لا يستقيم معه دخوله على
الشرط ولا ما اشبه الشرط وهو ان الجزء في ليت ولعل هو الذي كان خبر المبتدأ ودخول
الفاء في الخبر يشعر بان الجملة مسبب عن الاول والجملة التي هي مسبب خبر في المعنى
يحتمل للصدق والكذب وما يكون خبراً لليت لا يحتمل الصدق والكذب فيستحيل ان يكون
الشيء الواحد في كلام واحد محتملاً للصدق والكذب ليس محتملاً للصدق والكذب اذ يستحيل
اجتماع النقيضين ولا اشكال ان ما ذكره الاخفش واضح في صحة التعليل وما ذكره سيبويه
يجوز ان يلمح في وضع الواضع وبني عليه ما ذكره لان الاحكام اللغوية لا تثبت بقياس
وانما تثبت بالنقل ثم تعلل فالصواب ان ينظر الى الواقع فان وقع ما ذكره الاخفش
صح مذهبه وصح تعليله وان وقع ما ذكره سيبويه من حيث الاستقراء صح مذهبه
وتعليله وقد ثبت ما ذكره الاخفش في القرآن والكلام الفصيح قال الله تعالى
ان الذين فتنوا الآية واخبر فلهم عذاب جهنم بالفاء وقال قل ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم وما ذكره بعض اصحاب سيبويه من ان الخلاف انما وقع في دخول ان على
الذي المجاب بالفاء لا في دخولها على موصوف الذي ليس بمستقيم فان الذي لا تكون
الا صفة فلا فرق بين ذكر موصوفها وحذفه وما ذكره بعضهم من ان الفاء زائدة
غير مستقيم فانه اعتذار بما لا يقوله صاحب المذهب المعتذر عنه فان الفاء عند سيبويه
لا تزاد في خبر المبتدأ وما ذكره بعضهم من ان الذي خبر ان وفانه ملاقيكم جملة اخرى
ليس بمستقيم لان المعنى على الاخبار بان الموت ملاقيهم لا على ان الموت هو الذي تفرون
وقد يجاب عن قوله ان الذين فتنوا بانه نص في قوم معهودين وشرط الذي المشبه به
بالشرط ان لا يكون في قوم مخصوصين فهو مثل الالتزام فيجب ان يقدر الخبر محذوفاً وفلهم
مستأنف لانه جملة استئناف لا ل والجواب منع انها مخصوصة عن تقدم ذكره من اصحاب

الاخدود وان كان ذلك هو السبب فقد يكون السبب خاصاً والحكم عاماً فالعمل
بعموم اللفظ لا بخصوص السبب الا ترى انه لو قيل لكفر زيد ومن كفر فله نار جهنم لم
يمنع خصوص زيد من حمل من كفر على العموم وان كان هو السبب فكذلك هذا واما دليل
الاخفش فانه يقول حملت مصدره بالذي لا يغير معنى خبرها في القصد سواء الكذب
مما طرأ عليها لجاز ان يدخل في خبرها الفاء اذا قصد معنى السببية قياساً على ما طرأ
فيهما مما لا يغير المعنى كقولك الذي يكرمني فله درهم مسألة قال سيبويه رضي الله عنه
اذا سمي باحمر نكرة فانه يمتنع من الصرف بعد تنكيره وقال الاخفش ينصرف وحجة
الدليل ان يقول اسم فيه الصفة الاصلية ووزن الفعل ولا علمية تمنع من اعتبارها
فوجب ان يمتنع من الصرف كاسود وادهم وارقم وقال الاخفش اسم نكرة وليس فيه الا
علة واحدة لان علة التعريف يجب صرفه لزوال التعريف بالتنكير كاحمد وعمرو وابرهيم
والجواب الفرق بين الفرع والاصل المقيس عليه وهو ان الاصل لم يخلف
التعريف عند زواله بالتنكير علة اخرى والفرع كانت العلمية فيه مانعة من اعتبار
الوصفية الاصلية فلما زالت بالتنكير وجب اعتبارها عند زوال المانع لقياس
السبب ويدل على ان الوصفية الاصلية معتبرة مع غير العلمية اطباق العرب
على منع صرف اسود وارقم للحية ومنع صرف ادهم للقيد واما نحو الا الصفة الاصلية
ووزن الفعل ويدل على ان العلمية مانعة من اعتبار الصفة الاصلية اطباق العرب
على صرف باب حاتم اذا كان علماً ولو اعتبرت الصفة الاصلية فيه لكان غير منصرف وسر
انهم لو اعتبروا الوصفية مع ما يضادها لحقيقتها سبباً للحكم واحداً وبيان المضادة ان الوصفية
المحققة للعلمية ان العلم موضوع للاختصاص بمسمى والصفة موضوعة لمسمى لا اختصاص
فيه ولما حققوا في الوصفية المحققة كرهوا ان يعتبروها اصلاً رفعاً لتوهم الجمع
بين متضادين ولو قيل في دليل الاخفش لو امتنع صرف احمر بعد التنكير لامتنع
صرف حاتم قبل التنكير فالجواب عنه ما تقدم وقد اورد للاخفش لو امتنع
صرف احمر بعد التنكير لامتنع صرف افضل اذا سمي به بعد التنكير والجواب ان
افضل اذا سمي به لم يبق صفة حتى يقال انها تعتبر بعد التنكير لان شرط استعماله
صفة الالف واللام او الاضافة او من فثبت انه ليس مما نحن فيه بل هو على اظهر الا انا نقول

لو انصرف احمر بعد التنكير لانصرف افضل منك اذا سمي به بعد التنكير وهم لا يقولون
ذلك فلما جاءت منك مع افضل صار بمنزلة احمر فوجب منع صرفه بعد التنكير لذلك
منع صرف احمر مسـألة قال سيبويه رضي الله عنه جوارٍ في الرفع والجر
ممتنع من الصرف والتنوين للعوض خلافا لبعضهم ودليلهم انا نقول جمع فيه تنوين
على صيغة منتهى الجموع بعدها فوجب امتناعه من الصرف قياسا على ضوارب
فان قيل فالقياس على ضوارب لا يستقيم فان الشرط المعتبر في منع الصرف
وهو ان يكون بعد الالف فيه حرفان او ما يقوم مقام حرفين فالاول كمساجد وشبهه
والثاني كدواب وشبهه وليس جوار كذلك في الصورة المذكورة فيه لانقطاع
الالحاق والجواب ان نقول ان هذا فيه الشرط المذكور فانا نقطع
باعتبار المحذوف في مثل ذلك والذي يدل على اعتبار المحذوف امران احدهما
انا نقول ان هذه جوارٍ بكسر الراء اعتدادا بوجود الياء ولو كانت الياء في حكم العدم
لوجب ان نقول هذه جوارٌ فدل ذلك على انه ليس كسلام وكلام فان الخصم
يسلم علينا ويعين لنا معارضته واذا ثبت الاعتداد بها في هذا الحكم اللفظي
صح تقديرها كالموجودة وجب الاعتداد بها في منع الصرف لانه حكم لفظي مثله
والثاني انا متفقون على منع صرف اشيح واحوى وما اشبهه واصله احوى فالمانع
فيه وزن الفعل والصفة ووزن الصفة الفعل انما يكون باعتبار الصيغة التي هي
افعل بتحريك الياء والفتح ما قبلها فانقلبت الفا فبقي احوى فلو صح ان يكون للاعلال
بخلاف الزنة لوجب ان لا ينصرف والوزن الفعل فيقال هو احوى من كذا بالتنوين
لانه حينئذ غير مماثل لوزن الفعل ولا يليه ثم التنوين تنوين عوض عنه فقيل
عوض عن الياء المحذوفة والاولى ان يقال عن اعلال الياء بالسكون وهو قول الفارسي
لان حذف الياء انما كان بسبب وجود التنوين فكيف يصح ان يكون عوضا عنها ولم يحذف
الا بعد وجودها وانما يكون الشيء عوضا عن الشيء بعد ثبوت حذفه فوجب ان
يقال انه عوض عن الاعلال لان الاعلال ثابت قبل مجيء التنوين فلما جاء التنوين بعد
ثبوت الاعلال اجتمع ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين قال الخصم اسم ليس
فيه الشرط المانع من الصرف فوجب بقاؤه على الاصل قياسا على سلام وكلام والجواب

من وجهين

من وجهين احدهما انه لا يصح نفي وجود السبب المانع من الصرف فانا قد اثبتنا
بالدليل الذي تقدم واذا لم يثبت الوصف الجامع لم يثبت القياس الثاني الفرق
بين جوار وبين سلام وكلام وهو ان الاصل مفرد وهذا المتنازع فيه جمع فلا يقاس
عليه مسـألة قال الخليل رضي الله عنه يا زيد والحارث المختار في المعطوف
الرفع خلافا لابي عمرو فانه يختار النصب فما ذكر وجه الدليل لنا ان نقول اسم هو
منادى في المعنى فينبغي ان يحرك بحركة المنادى قياسا على ايها الرجل فقلنا فانا قلنا
انه منادى لانه معطوف على منادى والمعطوف والمعطوف عليه مشتركان في الحكم
والا لزم الاختلاف فان قيل ابو عمرو يعارضنا اسم معطوف على مبني فيختار
فيه النصب قياسا على ضربت هؤلاء وزيدا وذلك ان المعطوف على المبنيات انما
يجري على المواضع لا على الالفاظ بدليل ما ذكرناه من الاصل المقيس عليه فالجواب
للخليل بالفرق وذلك انا انما حملنا المعطوف على موضع المبني في المتعذر لان الاعراب
اما لفظي او تقديري او محلي والاولان منتفيان لان هؤلاء من اسماء الاشارة وهي مبنية
فتعين الحمل على المحل اما يا زيد وان كان مبنيا مثل هؤلاء في عموم البناء الا انه لما كان
يعرب في حال ويبنى في اخرى فليس مثل هؤلاء فانه لم يقع الا مبنيا ولذلك جاء
في تابع يا زيد الاعراب بالرفع لما نزلت الحركة البنائية منزلة الحركة الاعرابية
لطروء البناء الا ترى انه يحسن في رجل ظريف الرفع فيها ولا يحسن ضربت هؤلاء الكرام
والجواب ان حاصل هذا الفرق يجوز الاعراب على اللفظ ولولا هو لم
يجز الاعراب على اللفظ كما لا يجوز ضربت هؤلاء الكرام وانما جاز لهذا الفرق
الامر ان يا زيدُ العاقلَ افصح من يا زيدُ العاقلُ مسـألة قال الخليل رضي الله عنه
علامة الندبة لا تلحق الصفة خلافا ليونس في الكلام مفروض في مثل يا زيد الظريفاه
ووجه الدليل للخليل انه نقول اسم ليس بمندوب فلا تلحقه علامة الندبة قياسا
على قولهم جاءني زيد الظريف ويقرره ان علامة الندبة انما تلحق المندوب وقوله
الظريفاه في وا زيد الظريفاه ليس بمندوب بل هو صفة جاءت بعد تمام الاسم بكماله
وجملته فلو لحقت علامة الندبة الظريف لالحقت ما ليس بمندوب مطلقا واما يونس
فانه يقول اسمان نزلا منزلة اسم واحد فلحقته علامة الندبة كالمضاف والمضاف اليه

في قولهم واعبد المطلباه وشبهه والجواب الفرق وذلك ان المضاف والمضاف اليه مركبا وصارا مثل قولهما واحد لا نصار كل واحد منهما كالزاي من زيد حتى انك لو فصلت احدهما عن الاخر لم يتم المدلول اصلا وليس كذلك الصفة والموصوف فان الموصوف مستقل بالدلالة مع الذهول عن الصفة اذ المراد الا بعد بتمام الاول وكان الغرض فعد طهر الفرق بين الصفة والموصوف والمضاف والمضاف اليه ويمكن ان يقال ايضا لو جاز يا زيد الطويلاه لجاز يا زيد الطويلاه ولم يجز فلا يجوز ووجه الملازمة ان علامة الندبة انما تلحق المندوب والطويلاه ليس بمندوب فلو لحقت الطويلاه لحقت ما ليس بمندوب مطلقا مسئلة قال مذهب سيبويه في اللغة الضعيفة التي جاءت في لولا وعسى في قولهم لولاي ولولانا وفي قولهم لولاك الى لولاكن وفي لولاه الى لولاهن وعساه الى عساهن ان الضمائر بعد لولا في محل الجر بلولا وان لولا مع المكني حالا كحالها مع المظهر والمكني بعد عسى في محل النصب لعسى اجراء لها مجرى لعل ومذهب الاخفش ان الضمائر في البابين في محل الرفع على ما كان عليه في اللغة الفصيحة فحملوا الرفع على الجر في لولا والرفع على النصب في عساك وعساه ودليل سيبويه في لولاي انها صيغة لضمير مجرور فوجب ان يكون ما قبلها هو العامل فيها جرا وانه يكون من اصل عمله الجر في غير قياسا على لدن في لدن غدوة وتستعمل مثل ذلك في عسى لانه يقول صيغة منصوب ولا ناصب له نصبا يكن بعد سوى عسى فوجب ان يكون عسى هو العامل فيها وان لم يكن من اصل عمله النصب في غير قياسا على لدن ووجه قول الاخفش في لولا وعسى انه موضع لو وقع فيه الظاهر لكان مرفوعا فوجب ان يحكم على محل المضمر الواقع موقعه بذلك قياسا على سائر الضمائر الا انه يحتاج الى الاعتذار عن وقوع صيغة المجرور في لولا في محل الرفع وعن وقوع صيغة المنصوب في عسى وفي محل الرفع ايضا بانه لا بعد في استعارة صيغة احد البابين في الاخر فكما اوقعوا صيغة المرفوع في المجرور في قولهم مررت بك انت وبه هو وبنا نحن وما انا كانت فلذلك اوقعوا صيغة المجرور في محل الرفع في لولا وكما اوقعوا صيغة المرفوع في محل المنصوب

وفي عسى عساي وعسانا وفي عساك الكاف في عساكن

في قولهم ضربتك انت وضربته هو لذلك اوقعوا صيغة المنصوب في محل المرفوع في قولهم عساي وعساك ولا خفاء في ان كلا من المذهبين يلزمه ارتكاب محظور والنظر في الترجيح في مثل ذلك انما يكون بان احف المحذورين فان لزم سيبويه يلزم منه محذور واحد وهو نقض لولا وعسى في ان لهما عملا في الظاهر كالفعل عليها في المضمر على هذه اللغة ثم يكون اختلاف لفظها بر... على هذه القاعدة الا انه خولف في كل فرد ومذهب الاخفش يلزمه المخالفة في كل باب من البابين في جميع محاله وهو اثنا عشر في كل واحد منها ولا خفاء في ان محذورا اولى من اثني عشر محذورا وفي هذا من التحامل على الاخفش وذلك ان المحذور الذي لزم الاخفش لازم ايضا على مذهب سيبويه وقولهم انه مبني على ان لولا جارة لا نسلم ان المخالفة حاصلة سواء كانت اصلا او نيابة ولو سلم تعدد المخالفة على مذهب الاخفش واتحادها على مذهب سيبويه فقد يكون المحذور المتحد ابعد من محذورات متعددة ولا خفاء في ان جرا ما ذكر يجري لان يعد من حيث ان لدن تنسبعه عن قياس كلامهم واقع موقع الغلط لما يسبب فيها من النون التي شبهها بالتنوين حتى توهم انه منون يمتنع اضافته ولا شك في انه بعيد جدا وغير مستعمل وما ذكره الاخفش مبني على ما عليه كثير منها وهو وقوع بعض الصيغ موقع بعض فيكون لذلك ان مذهب الاخفش في ذلك اظهر والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

الأمالي المفرقة على المقدمة

سنة ثمان عشرة وستمائة

وقال رضي الله عنه المفرد يطلق باعتبارات ثلاثة في قولنا الكلمة لفظ وضع
لمعنى مفرد المفرد ضد المركب والمفرد ضد المضاف والمفرد ضد المثنى
والمجموع فقولنا لفظ وضع لمعنى مفرد المراد به هاهنا ضد المركب والمراد بالمركب
كلمتان فصاعدا استعمال احداهما الاخرى استعمالا دالا يفيد المخاطب ما لم
يكن عنده في ظن المتكلم فان اورد على قولنا مفرد قام وشبهه فانه لفظ يدل على
معنى مركب وهو الحدث والزمان فصار لما به قولك قام زيد في الدلالة على
التركيب فقد بطل حد الكلمة فالجواب ما قدمناه به قولنا ان المفرد المراد به هاهنا
ضد المركب وقد فسرنا المركب فعلى هذا قام داخلة في الحد وكذلك غلام زيد ولذلك
بعلبك وكذلك الزيدان والزيدون وما اشبهه وقال على قوله ما دل على
معنى في نفسه قال الضمير في قوله في نفسه عائد على المعنى يعني ان اللفظ دال على معنى
باعتبار نفسه لا باعتبار تعلقه لان دلالة الفاظ على ضربين ضرب يدل على المعنى
من غير اعتبار تعلق بالغير وهي الاسماء والافعال وضرب يدل على معنى باعتبار
تعلقه بالغير وهي الحروف الا ترى انك اذا قلت خرجت من البصرة فلفظة من
دلت على ابتداء الخروج المتعلق بالمحل المخروج منه لا باعتبار ابتداء في نفسه
وان اردت المعنى الابتداء فالابتداء مستقلة في الدلالة على معناه باعتبار نفسه
فتزيد على حكم من شبهها انها حرف وان دلت على الابتداء وحكم على لفظ الابتداء
بانه اسم ويجوز ان يقال ان قولهم في نفسه تمييز لما وهو اللفظ فيكون معناه ان
اللفظ يستقل بالدلالة على المعنى بنفسه من غير احتياج الى امر اخر يذكر
معه يتعلق به فيكون الحرف محتاجا في الدلالة الى الغير والاسم والفعل مستقلان
من غير احتياج الى غيرهما والكلام في دلالة المفردات واما النسب المفيدة
فلا تكون الا من اسمين او من فعل واسم على ما تقرر وقال ايضا مملا
على قوله في مقدمته في حد المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل قال وهذا
اولى من حد النحويين امرين لان النحويين لو اما اختلف اخره باختلاف العامل

قال وهذا اولى من وجهين احدهما ان اختلاف اخره فرع على معرفة كونه معربا فيلزم
على حدهم اذن الدور لانه لا يختلف اخره حتى يعرف كونه معربا ولا يكون معربا حتى يختلف
اخره الثاني ان هذا فيه تنبيه على السبب والمانع اما السبب فقولنا مركب هو
سبب الاعراب والمانع قولنا لم يشبه مبني الاصل احترازا من قولك جاءني هؤلاء فان التركيب
موجود الا انه مبني لكونه اشبه مبني الاصل وقال ايضا مملا على قوله في المقدمة
المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل قال توهم بعض الاصحاب ان المركب لا يطلق
الا على الجملة بكمالها وليس بمستقيم لان القائل اذا قال زيد قام صح ان يقال ركبت زيدا
مع قام فزيدا مفعول بركبت وكل مفعول لفعل يصح اطلاق صيغة مفعول عليه
فيجب صحة اطلاق مركب عليه فيصح ان يطلق على زيد مركب كما صح اطلاق مضروب
على زيد اذا قيل ضربت زيدا فقد ثبت صحة اطلاق لفظ المركب على كل مفرد من اجزاء
الجملة فلا يقال فيكون قام في قولك قام زيد مركبا مع زيد وعلى ذلك يكون
معربا لدخوله في حد المعرب فالجواب من وجهين احدهما انه لم يرد هاهنا بالمركب
الا الاسم المركب اذ هو انما جيء به لنوع من الاسماء وهو المعرب واذا احد نوع من
جنس بعد ذكره كان المراد ذلك الجنس فقوله المركب انما اريد الاسم المركب ولكنه
حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه الثاني هو انه قد اشتمل على قوله لم يشبه مبني
الاصل وقام مبني الاصل فلا لبس فان قلت فيقوم زيد لا يشمله الجواب
الاول قلت بل يشمله الثاني لان يقوم يشبه قام فهو وان كان مركبا فقد اشبه مبني
الاصل فلا يرد والجواب الاول هو المراد المعتمد عليه وقال ايضا مملا
معتذرا عن النحويين في حدهم المعرب انهم لم يجهلوا هذا القدر وانما هم حدوا المعرب
بما هو معرب وهو يشمل الاسم والفعل المضارع واخرهما يختلف ولم يحصل بين
القسمين اشتراك الا في الاختلاف فلذلك حدوه بالوصف الذي اشترك الجميع فيه
ولم يحدوه بغيره وقال ايضا مملا اذا ورد على قولنا في المقدمة في حد المعرب
اي فانها اشبهت مبني الاصل وهي معربة فالجواب انها لما كانت مضافة والاضافة
من خواص الاسماء قابلت ذلك الشبه فرجع الاسم الى اصله في الاعراب لذا اصله ذلك
على ما تقرر وقال ايضا مملا على قوله ويختلف اخره باختلاف العامل قال الاسم

اعترضهم على النحويين في حد المعرب بقولهم ما اختلف آخره باختلاف العامل
وبيّن أن هذا يلزم منه الدور فإنهم أرادوا بذكرهم ذلك تعيينه في حدكم وهو قولكم
المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الأصل ويختلف آخره باختلاف العامل فيلزمكم
ما لزمهم والجواب أنا لم نجعل الاختلاف فيما ذكرناه شيئا وإنما جعلناه حكما
به بعد أن قدمنا ما يدل على المراد وهو قولنا المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الأصل
ثم أخبرنا بعد أن ثبت حقيقة المعرب بأنه يختلف ولا يلزم من الإخبار عن الشيء
الاطراد والانعكاس ألا ترى أنك لو قلت زيد قائم وما أشبهه من الإخبارات لم
يلزم أن يكون ذلك مطردا بخلاف ما ذكر من الحد وقال أيضا منبها على
قوله في المقدمة في باب ما لا ينصرف وحكمه أن لا كسر ولا تنوين قال رضي الله عنه
معترضا على نفسه إن قيل فأنت قلت في حد ما غير المنصرف بالفتحة والضمة
هلا استغنيت بذلك عن قولك إنما ذكرت ذلك ههنا لأجل التنوين وقلت
وحكم ما لا ينصرف أن لا يدخله كسر ولا تنوين لأعرف أن هذا الحكم الخاص لا يدخله وقال
أيضا لما حد الإعراب بقوله ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه قال
ليس عندي اختلاف هو إعراب البتة وقولهم إنه اختلاف فهو إعراب إنما هو
أنواع في عبارة بالرفع والنصب والجر هي الحركات والحروف فيما أعرب بالحروف
وكلما كان إعرابا بحرف فهو عندي الإعراب والدليل عليه أمران منقول ومعقول
أما المنقول فقد قال سيبويه أنواع الإعراب رفع ونصب وجر وجزم ومن ضرورة
النوع أن يوجد فيه حقيقة ذلك الجنس وأما المعقول فلأن الاختلاف إنما
يعقل من متعدد فإذا قلت جاء زيد فزيد معرب ومع ذلك لا اختلاف فيه
فأورد عليه أن قيل عنينا بالاختلاف قبول الاسم الإعراب فأجاب
بأن قال زيد وعمرو وبكر وخالد معدودا فلتكن هذه الأسماء معربات لأنها قابلة وأيضا
فإن الآدمي قابل لأن يكون عالما ولا يلزم من وجود القابل وجود المقبول وقال
أيضا منبها على المقدمة في قوله والإعراب ما اختلف آخره به الصحيح به ضمير يعود إلى
الشيء الذي يختلف آخر المعرب به كما نقول الإنسان هو ما يوقف عليه على النطق
فالضمير عائد على ما لا على الإنسان باعتبار خصوصيته لأنه لا يكمل باعتبار ذلك الكل

وإنما

[illegible]

قوله في المقدمة في باب ما لا ينصرف وحكمه أن لا كسر ولا تنوين قال رضي الله عنه معترضا

وإنما رجع إلى قولك آخره للمعرب ولو قلت الإعراب هو الشيء الذي يختلف آخر
المعرب لم يكن كلاما وقال أيضا منبها على مقدمته في باب ما لا ينصرف في
قوله وينصرف للضرورة أو التناسب مثل سلاسلا وأغلالا وذلك أن الشيء قد
يكون غير فصيح فيلجئ الله أمر يصيره فصيحا مثل ذلك أن الله بدأ الخلق الفصيح
بل لا يكاد يسمع إلا بدأ قال الله سبحانه كما بدأكم تعودون وقال كيف بدأ الخلق ثم وقال
أو لم يروا كيف يبدئ الله الخلق فجاز بناء فصيحا لما حسنه من التناسب وهو
قوله يعيده ولذلك ما كثر بعده من قوله سلاسلا وأغلالا وبأنه قال وروي
عن بعض الشعراء قال لكاتبه اكتب يا جار إن الركب قد جاؤوا فقال يا سيدي
يا جار أفصح والأخر قال اكتب يا جار إن الركب قد جاؤوا فالكاتب نظر إلى
اللغة الفصيحة الفاشية وهذا نظر إلى تناسب اللفظ وقول الإمام في البرهان إنه أمر
ما كان رجعا في الجواز لتناسب رؤوس الآي ليس بمستقيم إذ ليس قوله سلاسلا
رأس آية ولا قواريرا الثاني فقد يكون للوزن رأس آية وقد يكون للإجماع مع غيره من
المنصرفات فيرد إلى الأصل لتناسب معها كما رد الأول إلى الأصل عنده وموقع رأس
آية لتناسب مع غيرها من رؤوس الآي وقال أيضا منبها على قوله في المقدمة
المعرفة شرطها العلمية احترازا من مثل الأرنب وأربعكم فإن فيه التعريف ووزن
الفعل وليس بممتنع لأن التعريف المعتبر إنما هو العلمية فلم يكن فيه مثل ذلك إلا
علة واحدة ولو سميت بأرنب لجعلته على الامتناع من الصرف بالإجماع على أنه لو
كانت فيه علتان لكان التعريف باللام أو الإضافة يخرج عن حكم ما لا ينصرف إلى
دخول لفظ الجر إجماعا وكان الاحتراز منه كذلك ولذلك وجب أن يذكر أيضا
حكم ما فيه علتان إذا دخله الألف واللام أو الإضافة أنه يجر بالكسرة وقد ذكر
وقال أيضا على قوله في المقدمة الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء قوله
فلا إشكال قال رضي الله عنه أكثر النحويين يقول في تفسير الجمع المانع من الصرف الجمع
الذي لا نظير له في الآحاد وجاء في كلام سيبويه هذا المعنى في موضع وجاء ذكره في
هذه المقدمة في موضع آخر من كلامه وهذا أولى في تعريفه لأنه إذا عرف بأنه الجمع
الذي لا نظير له في الآحاد ورد عليه باب أفعل مثل أكلب وأعين وأمثاله

فانه جمع لا نظير له في الآحاد وهو منصرف باجماع وقد اجيب عنه بانه
قد جاء نحو انملة وتاء التانيث غير معتد بها في الزنة فقد تحقق نظيره في الآحاد وهو
جواب غير سديد فانه لو صح ان يكون بالتاء التانيث فيه موجبا ان يكون الصيغة
على بناء الواحد به ولها من حيث كانت زائدة لصح ان يكون صياقلة كذلك والاتفاق
على ان فرازنة مثل كراهية في كونه على صيغة الواحد مع الاتفاق على ان فرازنة
ليس على بناء الواحد واذا كان بالتاء في الصيغة التي ذكروا انها لا واحد عليها
لا اثر لدخولها في كونها مخرجة للصيغة الى بناء الواحد على ما تقدم فهذا كذلك
انملة ووجه ثان في الاولوية ان هذا التعريف منبئ عن العلة متناول للامر
لانها اذا كانت صيغة منتهى الجموع وكانت جمع مسعد وبذلك لا ينبئ عن ذلك
والتعريف المنبئ عن العلة اولى من غيره لو استويا واما قوله بغير هاء
فاحتراز من فرازنة وصياقلة واشباههما لانه لو اقتصر دونه لورد نقضا عليه
اذ هو صيغة منتهى الجموع وانما انصرف لان دخول تاء التانيث مخرجة الى بناء الواحد
مثل كراهية وطاغية وتضعف تقدير الجمع فيه فلا يلزم من اعتبار تقدير الجمع
الذي لا تضعيف له اعتباره في الموضع الذي وجد فيه مضعف قال وحضاجر
علم للضبع غير منصرف فالحضاجر وسراويل ترد على تعريف الجماعة نقضا لانه
واحد وهو على زنة جماعة وكذلك سراويل لانه على زنة مراويح وهو اسم
مدلوله مفرد واجاب الاول بقوله حضاجر اذ كونه منها من كونه منقولا
عن الجمع علما والاعلام اذا نقلت اليها صيغ هذه الجموع بقيت على حالها ممنوعة
كما لو سمي رجل بمساجد وحضاجر في الاصل جمع حضجر وهو العظيم البطن فاذا
سمي الضبع بحضاجر كان كتسمية رجل بمساجد فكما لا ينصرف مساجد بعد
التسمية به فكذلك الحضاجر واجابوا عن سراويل اذا لم ينصرف وهو الاكثر وقد
ادعي بانه جمع في التقدير لسروالة اذا استعمل جمعا فلا اشكال على التعريف
وان استعمل للمفرد كان تقدير الجمع فيه ضعيفا من حيث كان نقل في اسماء الاجناس
بعد الاعلال انه ينقض هنا من حيث انه لا بد من ارتكاب محذورين احدهما يلزم منه
مخالفة امر معلوم والآخر يلزم منه ارتكاب امر مستبعد وذلك انه اذا اثبت كونه
غير

غير منصرف وسببه انه لا يمنع الصرف الا احد العلل المذكورة وكل هذه معلومة
ولا مانع فيه للصرف يمكن تقديره الا ما ذكر وان كان بعيدا فيجب ارتكاب ذلك المستبعد
لئلا يلزم منه مخالفة امر معلوم ولانه قد روي انه اعجمي والجواب انه على موازنة
في العربية عند النقل فوجب ان لا ينصرف واما اذا صرف سراويل فيتعين عنده ان لا
ان يكون اعجميا والاعلم الصحيح قولهم لا نظير له في الآحاد لانه اذا لم يكن اعجميا وقد
صرف وجب ان يكون مفردا وهو على زنة ما قالوا انه لا نظير له في الآحاد واما هذا
التعريف فلا يرد عليه ذلك نقضا وانما يرد لبيان الوجه في امتناع صرفه اذا لم يصرف
ووجهه ما صحح واذا صرف فلا يستقيم انه اعجمي ولا يكون فيه اشكال لان المانع
كونه جمعا على صيغة منتهى الجموع واذا لم يكن جمعا فلم يوجد المشروط فلذلك قال
واذا صرف فلا اشكال وقوله ونحو جوار رفعا وجرا مثل قاض هذه اللغة
الفصيحة في الجر واما الرفع والنصب فلم يجئ الا على لغة واحدة واما حال الجر
فاللغة الفصحى مررت بجوار والشاذة مررت بجواري وهي رديئة وقد وقع
الخلاف بين سيبويه ومن قال بقوله وبين المبرد ومن قال بقوله في التقدير في جوار
في الرفع وفي الجر على اللغة الفصيحة وان كانوا متفقين على اللفظ فقال سيبويه
هو غير منصرف كمساجد وما فيه من التنوين انما هو تنوين العوض لا تنوين الصرف
وقال المبرد منصرف لفقدان المانع للصرف والتنوين تنوين الصرف وقد احتج
لسيبويه بان الاصل جواري منونا اذ اصل الاسماء الصحة والصرف
فحذفت منه العلة المانعة للصرف فحذف التنوين ثم حذفت الضمة عن الياء استثقالا
ثم حذفت الياء لثقلها بعد الكسرة ثم عوض عن حركة الياء المحذوفة تنوين العوض
فاجتمع ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وجاز ان يكون التنوين تنوين
العوض بعد ان ثبت ان الاسم غير منصرف وهذا الاحتجاج لا يضعف من حيث
انه مبني على النظر في منع الصرف بعد الاعلال والمبرد يسلم ان اصله كذلك ولكنه
يقدم النظر في الاعلال قبل النظر في منع الصرف ثم ينظر فلا مانع له في كونه
منصرفا ويكون اولى من حيث ان النظر في الاعلال نظر في حصول الصيغة والنظر
في منع الصرف نظر فيما يتبع الاعراب والاعراب فرع فما يتبعه فرع الفرع والنظر

في فرع فرعه فان اعل اولا حذفت الياء لالتقاء الساكنين الياء والتنوين للصرف
فبقي الاسم على فواعٍ ثم ينظر الى مانع الصرف فلم يوجد ذلك الوزن فبقي الاسم منصرفا
على حاله ويقوي ما ذكره المبرد ما ذكره من تقديم الاعلال على منع الصرف اللغة
الفصيحة في مررت بجوارٍ ولو كان الامر على ما ذكراه لوجب ان يقال مررت
بجواريَ على ما هو في اللغة الرديئة والاولى ان يقال في الاعتذار اخرى فيقال
المحذوف بالاعلال في حكم الموجود في الامور الاعرابية باتفاق بدليل قولك هذا
قاضٍ ومررت بقاضٍ ولو كان في حكم العدم لوجب ان تقول هذا قاضٌ بضم الضاد
ولولا تقدير وجودها لما وجب كسر الضاد في حال الرفع فالموجب لكسر الضاد
كونها في حكم الموجود واذا كانت في حكم الموجود باعتبار امر اعرابي وجب ان
يكون في حكم الوجود باعتبار امر لفظي مثله ودليل اخر وهو ان يقال الدليل
على ان المحذوف بالاعلال في حكم الموجود بالنظر الى منع الصرف باعتبار الصيغة
اطباقهم على ان باب اُعَيْلٍ واُدَيْلٍ اصله اُعَيْلِيٌ واُدَيْلِيٌ والاعلال قبل النظر في منع
الصرف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها فتنقلب الفا فتجتمع ساكنان فتحذف الالف فيبقى
اعلا منونا وزن اعلا اُعَيْلٍ واُدَيْلٍ ليس افعل فلولا ان الياء المحذوف بالاعلال
في حكم الوجود لما منع من الصرف ولوجب ان يبقى منونا على حاله كما وجب عندهم
ان يكون جوارٍ باقيا على حاله بتنوين الصرف لما لم يكن الصيغة بعد الحذف بالاعلال
على صيغة الجمع لفظا ولما وجب اعتبار المحذوف بالاعلال في الصيغة المانعة
للصرف في اعيل وجب ذلك في جوارٍ اذ لا فرق بينهما وسيبويه يطرد اصله في ان
كل ما احذف ما يعلل وهو غير منصرف يعوض عن اعلاله تنوين فيحذف الياء لالتقاء
الساكنين والمبرد يجري على اصله في انه لا يعوض بل بسبب التنوين ان كان تنوين
الصرف وتحذف ان كانت علة تمنع الصرف وعليهما اختلفوا في امراة سميتها بقاض
فسيبويه يقول هذه قاضٍ ومررت بقاضٍ ورايت قاضيَ والمبرد يقول هذه قاضي
باثبات الياء ورايت قاضيَ ومررت بقاضيَ لانهم اختلفوا ههنا في ان فيه
منع الصرف فلا تنوين للصرف فوجب عند المبرد ان لا يكون فيه تنوين ووجب
عند سيبويه ان يكون فيه تنوين العوض كجوارٍ ثم جاء الاختلاف لفظا فيه ولم

يختلف في لفظ جوارٍ من حيث انه لم يتفق على انه فيه ما يمنع الصرف وانما القول ان سيبويه
القائل فيه بوجود علة منع الصرف يوجب تنوين العوض وان المبرد الذي يقول
لا تنوين للعوض ليس عنده فيه علة تمنع من الصرف فاتفق القولان على وجود التنوين
واللفظ واحد وقال ايضا مهملا على المقدمة على قوله الجمع شرطه صيغة منتهى
الجموع قال انما امتنع غير هذه الصيغة من صيغ الجموع لامرين احدهما انه لا يقوى اجتماعها
مع علة اخرى لانها مع العدل لا يمكن اذ العدل صيغ محصورة ليس فيها جمع الا
اُخَر وهو مستعمل بعلتين غيره وهما العدل والصفة ولا يستقيم مع الوصفية لان المعتبر
في الوصفية الوصف المفرد لا الجمع من حيث كان المفرد هو الاصل فلم يعتبر سواه
ولا يجامع التانيث لان شرطه العلمية وان كان الفا كان مستغنيا عن علة اخرى
ولا يجامع العلمية لما بينهما من المنافاة لانك اذا سميت به فقد خرج عن كونه جمعا
وصار بهذا الاعتبار كالاسماء المفردة فان قيل فلم يعتبر بعد التسمية
كما اعتبر في مساجد بعد التسمية به فالجواب ان الجمع في مساجد مثاله
بما تقرر في بابه فلا يلزم من اعتبار جمع مساجد في الاصل بعد خروجه بالنقل اعتبار
جمع غير مساجد ولذلك لو سمي بغلام غلامين وظهر الفرق وبقيت العلل في امتناع اجتماعها
مع الجمع واضحة وهي العجمة والتركيب والالف والنون وزن الفعل الوجه الثاني
وهو اولاها انه لم يعتبر تشبيهه بالواحد لان هذه الصيغة غير باب مساجد اشتركت
كلها في صحة جمعها تشبيهها بالواحد لفظا او حكما فلم يعتبر الجمعية فيها لذلك اذ
الصيغة في الواحد مثلها في باب الجمع بخلاف باب مساجد فانه لم تشركه باب
الوحدان فيما ذكر ولذلك اعتبر الجمع ولم يعتبر في غيره وقال ايضا مهملا على قوله
في المقدمة المؤنث شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد احترازا من مثل
قولك امرؤ القيس وعبد القيس وتابط شرا او شبهه مما هو مضاف او مركب تركيبا
اسناديا اما المضاف فمعرب وليس ممتنعا من الصرف وانما امتنع من التنوين لاجل
الاضافة والتركيب فيه غير معتبر واما المركب التركيب الاسنادي فغير معرب
اصلا ولا يوصف بكونه منصرفا ولا غيره فلو سئلت عنه لم يصح لانه لا يقع فيما يوصف
بانه غير منصرف او غيره لان ذلك انما يكون في المعرب وهذا غير معرب فهو لا يقع الا

لذلك الا ان ذلك اوضح وقال ايضا ممليا على قوله في المقدمة في باب ما لا ينصرف
الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون الا احدهما قال رضي الله عنه الاشيا
من قوله لا يجامع اي لا يجامع شيا من العلل الا ما هي شرط فيه فلو لم يستثن العدل
ووزن الفعل لبقي داخلا في العام المحذوف ويكون المعنى لا يجامع شيا من العلل الا ما
هي شرط فيه فينتقض بالعدل ووزن الفعل لكون العلمية تجامعهما وليست شرطا فيهما
الا ترى ان نحو مثنى وثلاث ورباع ممنوع من الصرف مع انتفا العلمية ونحو اسود
واحمر ممنوع من الصرف مع انتفا العلمية فثبت ان العدل ووزن الفعل ليس
شرطهما علميتهما العلمية فوجب استثناؤهما من عموم ما حكم عليه بان العلمية
شرط وقوله وهما متضادان يعني ان العدل ووزن الفعل من حيث كان وزن
الفعل لاوزان مخصوصة مستقلة عن اوزان المعدولات فوجب ان لا يجتمعا
فلا يكون مع العلمية الا احدهما ضرورة امتناع اجتماعهما فاذا انتفت العلمية
فاما ان ينتفي الموضع الذي كانت شرطا في العلة الاخرى واما ان ينتفي في
الموضع الذي جامعت فيه العدل او جامعت فيه وزن الفعل وقد ثبت
انه لا يكون معها الا احدهما فان انتفت من النوع الاول بقي بلا سبب اصلا
لان العلمية قد انتفت لان العدل تقدير انتفاؤها فيما هي شرط فيه فيجب
انتفا سببيته لانتفا شرطه وان انتفى الشرط وجب انتفا المشروط فوجب
ان يكون بلا سبب كقولك رب زينبٍ وفاطمةٍ وعمرانٍ وشبهه وان انتفت
العلمية مع النوع الثاني بقي على سبب واحد لان العلمية ليست شرطا في العلة
الاخرى التي هي العدل او وزن الفعل فاذا انتفت العلمية بقي السبب الاخر
من غير انتفا شرطه في كونه احد السببين الا انه يجب ان يكون لانه لا يكون
منفردا وانما يكون مع علة اخرى من العلل الذي لم تثبت بذلك ان كل ما فيه
علمية مؤثرة اذا نكر وجب صرفه وقال وجميع الباب باللام والاضافة ينجر
بالكسرة منهم من يقول انصرف ومنهم من يقول انجر والذين قالوا انجر بالكسرة فروا
من انصرف لانه عندهم غير منصرف لقيام العلتين المانعتين كان موجب العلتين
عندهم غير منصرف لقيام العلتين المانعتين حذف التنوين وموجب حذف الكسر

حذف التنوين لاجل العلتين فاذا زال التنوين لاجل العلتين فقد ذهب موجب
ذهاب الكسرة فوجب ان يثبت ثم ان صح ان يقولوا انكسر او انجر بالكسرة فهو صحيح
وان صح ان يقولوا انجر غير ذلك فليس بمستقيم فان ما لا ينصرف مجرور ولذلك
يقال علامة الجر الفتحة والذين قالوا انصرف فروا من الجر لانه عندهم منصرف وان
كانت فيه العلتان كانهم توهموا ان اللام والاضافة ما يعاقب التنوين خصوصيتهما
بالاسم المعنى مختص بها فكانهما قابلت السببين او احدهما فرجع الاسم الى اصله في
الصرف والقولان محتملان

في المرفوعات

وقال ايضا ممليا على المقدمة في قوله
ما اشتمل على علم الفاعلية والمفعولية والاضافة يعني بالعلم اللقب الذي جعل دليلا
عليها فعلم الفاعلية ما جعل دليلا عليها من ضم او الف او واو في مثل جاء زيد
والزيدان واخوك والزيدون وعلم المفعولية ما جعل دليلا عليها من فتحة او الف
او يا او كسرة كقولك ضربت زيدا واخاك والزيدين والزيدين والعالمات
والخفض كذلك من كسرة او يا او فتحة كقولك مررت بزيد والزيدين واحمد
والزيدين واحمد وقال ايضا على باب الفاعل على المقدمة في قوله الفاعل
ما اسند الفعل او شبهه اليه وقدم عليه على جهة قيامه به كقولك قولنا قدم عليه
احترازا من قولنا زيد قام وشبهه فانه ليس بفاعل ولما اكثر النحويون الكلام على هذا فيتوهم
المتوهم انه فيه خلاف وليس كذلك وهذا في التحقيق لا حاجة اليه في الحد اعني قولنا
وقدم عليه الا ترى ان قولنا زيد قام غلامه فلا احد يقول بان زيد وقع بالجملة التي هي الفعل
والفاعل وهذا مما لا اشكال فيه فقولنا اذن زيد قام هل فيه ضمير او لا فبالاتفاق على ان
فيه ضميرا وذلك الضمير هو الفاعل والفعل مقدم عليه على جهة قيامه به فهذا القيد
زائد في الحد وانما ذكرته لما ذكرناه انما هو من رفع الوهم وانما اتوا انه لما كان ذلك
الضمير هو زيد في المعنى يتوهم المتوهم انه مسند اليه وليس كذلك وقال
ايضا ممليا على المقدمة في قوله او يقع مفعوله بعد الا او معناها قال اورد بعض
الاصحاب اعتراضا وقال هل يجوز ان يقال ما ضرب الا زيد عمرا فقلت له لا يجوز وهو
مذهب المحققين ولذلك يتوهم في قوله تعالى بالبينات والزبر على انه متعلق بمحذوف
دل عليه قوله وما ارسلنا كانه قال ارسلناهم بالبينات والزبر ولذلك يقول قوله

في الدعاء الحول والقوة الا بالله بانه انما جاز لاتفاق الحول والقوة في المعنى بينهما على انه
لو اختلف لامتنع ونبه عليه ابو علي الفارسي في بعض كتبه وسر ذلك انهم انما استعملوا
الاستثناء المفرغ في الموضع الذي يجب فيه تقدير عام من جنس المذكور بعد الا فيكون
نكرة في سياق النفي كقولك ما جاءني الا زيد كانك قلت ما جاءني احد او رجل الا زيد
ثم حذفوا وعاملوا ما بعد الا معاملة المحذوف في رفعه او نصبه فلو
استعملوا بعد الا شيئين لوجب ان يكون قبلها عامين فاذا قلت ما ضرب الا زيد
عمرا فاما ان يقول لا احد احدا او لاحدهما عامان او لاحدهما دون الاخر الاول مخالف للباب
والثاني يؤدي الى اثبات امر خارج عن القياس من غير ثبت ولو جاز ذلك في الاستثناء
جاز فيما هو تمام وذلك ظاهر البطلان والثالث يؤدي الى اللبس فيما قصد فلذلك
حكموا بان الاستثناء المفرغ انما يكون لواحد وتاولوا ما جاء على ما يوهم غير ذلك بانه
متعلق بما دل عليه الاول فاذا قلت ما ضرب الا زيد عمرا صح يجوز ذلك لا على انه
لضرب الاولى ولكن بفعل محذوف دل عليه الاول كان سائلا سال عمن ضرب
فقال عمرا اي ضرب عمرا وقال على قوله في المقدمة واذا اتصل به ضمير
مفعول قال رضي الله عنه يعني بالفاعل لان الكلام في تقديم الفاعل وفي تأخيره
على سبيل الوجوب فقال في وجب التقديم واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة
مثل ضرب موسى عيسى او كان يعني الفاعل مضمرا متصلا مثل ضربت او وقع مفعوله
يعني مفعول الفاعل بعد الا او معناها وجب تقديمه مثل ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب
زيد عمرا ثم قال بعد ذلك واذا اتصل به يعني بالفاعل ضمير مفعول مثل قوله تعالى
واذ ابتلى ابرهيم ربه او وقع بعد الا او معناها يعني الفاعل مثل ما ضرب زيدا
الا عمرو وانما ضرب زيدا عمرو وقوله او اتصل مفعوله يعني مفعول الفاعل اذا
اتصل بالفعل وقوله وهو غير متصل يعني الفاعل وجب تأخيره مثل قولك ضربك
زيد وانما قال وهو غير متصل لانه لو اقتصر لشمل قولك ضربتك لان مفعوله متصل
ولكن الفاعل ايضا متصل فقال وهو غير متصل ليخرج تلك الصورة لان الحكم فيها
بالعكس اذ الفاعل واجب التقديم والفاعل هنا واجب التأخير وقال في
سنة تسع عشرة ايضا مملا على المقدمة في باب تنازع الفعلين قوله واذا تنازع الفعلان

ظاهرا

كل واحد من الفعلين ... اشترط هذا الشرط لان الباب ... الفعلان

ظاهرا بعدهما فقوله ظاهرا احتراز من مثل قوله جاءني وضربته فان كل واحد منهما
في ذلك المعمول مثل ضربني واكرمني زيد او ضربت واكرمت زيدا او بالعكس وقال
ايضا مملا على المقدمة في باب تنازع الفعلين قوله فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل
الى قوله الا ان يمنع مانع [illegible] قد تقرر ان اعمال كل واحد من الفعلين الموجهين الى ظاهر
واحد في المعنى جائز الا ان اختيار البصريين اعمال الثاني والكوفيين الاول ومعنى اعماله
فيه ان تجعله معربا بما تقتضيه تعلقه به من رفع او نصب او خفض بحرف جر فاذا
اعملت احدهما فيه لم يجز ان تعمل الاخر فيه فلا بد من ان يكون معمول الاخر مضمرا
او محذوفا او مظهرا وبيان ذلك ان يقال لا يخلو اما ان تعمل الثاني او الاول فان
اعملت الثاني لم يخل الاول من ان يكون موجها على جهة الفاعلية او المفعولية فان كان
موجها على جهة الفاعلية ففيه ثلث مذاهب احدها وهو المختار ان يكون مضمرا
على وفق الظاهر كقولك ضرباني وضربت الزيدان وشبهه وهو وان كان فيه اضمار
قبل الذكر الا انه قد ثبت ان العرب اغتفرته تنزيلا له منزلة المذكور للايجاز
والاختصار كما فعلت مثله في قولك هو زيد قائم ونعم رجلا زيد لغرض والثاني مذهب
الكسائي وهو انه يحذف ولا يجوز اضماره قبل الذكر فيقول ضربني وضربت الزيدين
متشبعا في كلام العرب فرجح جانب حذف الفاعل من الفعل على الاضمار قبل
الذكر وليس بجيد لانه قد ثبت في كلامهم الاضمار قبل الذكر لغرض ولم يثبت
في كلامهم حذف الفاعل فحمله على امر قد ثبت مثله اولى من حمله على وجه لم يثبت مثله
في كلامهم والثالث مذهب الفراء وهو انه لا يجوز الاضمار ولا الحذف فيمتنع جواز
المذهبين جميعا وهو يوجب اما الاظهار فيهما واما الاظهار في الاول والاضمار في
الثاني وان كان موجها على جهة المفعولية حذف قولا واحدا ان كان مما يسوغ حذفه
كقولك ضربت وضربني زيد لانهم في غنية عن ان يضمروا قبل الذكر مع كونه فضلة
بخلاف اضمار الفاعل فانه لا بد من ذكره فلا يلزم من المخالفة القياس لامر موجب
مخالفته لامر غير موجب ووقع في كلام المتأخرين بعض العلماء اضماره وليس بجيد
وان كان مما لا يسوغ حذفه كالمفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت
وجب الاتيان به مظهرا كقولك ظنني منطلقا وظننت زيدا منطلقا وكقولك اعلمني

اى المفعولين ليس اتفاقا كان موجها
عند النحاة عليهما

زيد عمرا منطلقا واعلمته اياه منطلقا وان اعملت الاول لم تخل الثاني من ان يكون موجها
على جهة الفاعلية وجب اضماره اتفاقا على نحو الظاهر لقولك ضربت وضربني الزيدين
اذ ليس فيه اضمار قبل الذكر فيتوهم امتناع الاضمار الى الحذف كما قال الكسائي اوسوهم
من امتناع كما قال الفرا في الاول الا ترى ان التقدير ضربت الزيدين وضربني وحكم ما كان
مقدما في التقدير حكم المقدم حقيقة وكما اتفق على جواز ضربت الزيدين وضرباني فكذلك
ضربت وضرباني الزيدين اذ ليس بينهما الا التقديم والتاخير الجائز وذلك مثل ضرب زيد
غلامه وضرب غلامه زيد فالاضمار في قولك ضرب غلامه زيد سائغ على بابه لما كان
زيد في التقدير مقدما فلذلك لما ذكرناه من التلبس المتقدم وان كان الثاني موجها
على جهة المفعولية فالكلام في اعمال الاول فالمختار الاضمار ان امكن ويجوز ان يحذف
ان كان مما يحذف لقولك ضربني وضربته زيد وضربني وضربت زيدا وانما اختير الاضمار
لانه يظهر المعنى عليه وكان ادل على المعنى وانفى للالباس ويجوز الحذف لانه فضلة كما يجوز
ان تقول ضربت من غير ان يذكر المفعول وهذا كله اذا لم يمنع مانع من الاضمار والحذف
فاما اذا امتنع مانع وجب الاظهار مثاله طنني وطننتهما قائمين الزيدان قائما
فلا يجوز ان يضمر قائمين ولا ان يحذفه فاما مانع الاظهار فما يؤدي اليه من مخالفة
من المفعولين عن المتعاطفين او مخالفته بين الضمير وما يعود اليه الا ترى انك لو
قلت اياه لخالفت بين ضمير الزيدين الذي هو المفعول الاول وبين اياه الذي
هو المفعول الثاني في التثنية وهو غير جائز ولو قلت اياهما لخالفت بين قائما
الذي يعود الضمير عليه وبين اياهما الذي هو ضمير له وكلا الامرين ممتنع فامتنع
واما لو وقعت الضمير الاعن ذلك لوقعت المخالفة من الوجهين جميعا ومثاله
ان تقول اياهم او اياها وشبهه واذا امتنع اياه واياهما لما يؤدي اليه من احد المحذورين
فلان يمتنع اياهم واياها مع كونه يؤدي الى المحذورين جميعا احرى واما مانع الحذف
فلانه مفعول ما في باب طننت وقد تقرر انه في المعنى كاحد جزئي الجملة فلا يسوغ
حذفه فلذلك وجب ان يقول طنني وطننتهما قائمين الزيدان قائما فلو قلت طنني
وطننتهما الزيدان قائما لكنت قد حذفت المفعول الثاني الذي هو قائمين وهو في
المعنى كاحد جزئي الجملة فلم يسغ لذلك وقال سيبويه ان عشرة وخمسة انصابهما

على

على قوله في المقدمة في المبتدا او الخبر والصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
رافعة لظاهر احترازا من مثل قوله اقائم هو فانه لم يختلف في ان اقائم خبر مبتدا مقدم
ولذلك وجب في التثنية اقائمان هما وفي الجمع اقائمون هم ولا يجوز اقائم هما ولا اقائم
هم وبذلك جاء قوله صلى الله عليه وسلم ومخرجي هم لتشديد الياء على ما ذكرناه ولو كان
على غير ذلك لكان اومخرجي هم بتخفيف الياء لانه مفرد الا ترى انك اذا قلت ذلك تقول مخرج
بصيغة مفعول مخرجي كما تقول حضري ولبس كذلك في التشديد وانما لم يجز المضمر
في ذلك مجرى الظاهر لما يؤدي اليه من جعل المتصل منفصلا لانه لا بد ان يتقدم
ذكر لما يعود عليه هذا الضمير فلا يخلو اما ان يكون في اسم الفاعل مضمر غير هذا
المنفصل ولا فان كان الاول فهو المقصود ووجب ان يكون غير رافع لما بعده
ووجب الاحتراز منه لوجوب الخبرية فيه لذلك وان لم يكن فيه ضمير فهو باطل لما يؤدي
اليه من جعل المتصل منفصلا الا ترى انك اذا جعلته معرا عن الضمير المتصل كان منفصلا
الا ترى انك اذا جعلته معرى عن الضمير المتصل جعلت الضمير المرفوع باسم
الفاعل منفصلا مع امكان الاتصال وذلك غير سائغ الا ترى انه لا يجوز ان
تقول في مثل قولهم يقوم هو انه فاعل ليقوم وان يقوم مجرد عن الضمير المتصل لاداته
لما ذكرناه ولذلك اقائم هو لانه فرعه ويحمل عليه وقال [redacted] اضمار ههنا على
المقدمة على قوله وقد يكون المبتدا نكرة اذا تخصصت بوجه ما لانهم قصدوا الى ان
يكون المحكوم عليه معروفا او مقربا من المعروف بوجه من وجوه المخصصات من ذلك
النكرة الموصوفة ولا يخفى ما في الوصف من التخصيص ولذلك جاز رجل عالم في الدار
ولم يجز رجل في الدار عند المحققين ومنها ان تقع النكرة بعد حرف الاستفهام المعادلة
لام المتصلة فيجوز ان تكون مبتدا وان كانت نكرة كقولك ارجل في الدار ام امراة لانهم
لما علموا ان ذلك انما يسال به من ثبت عنده العلم بالنسبة الى احد الامرين صار
كانه امر ثابت له فاشبه الصفة من حيث بين بها الموصوف لمن غير قصد الى ابانته
فيفيد للمخاطب النسبة المفهومة منها فاجيب وامثاله غير قصد الى ابانته بذلك
مصحا في الموضع الذي الجاهم الى تقديم المعنى الذي قصد عندهم في العبارة عنه
بالهمزة وام لانهم التزموا ان يلي اصل الامرين اللذين علم احدهما بولي الهمزة والاخر

نحو لما قصدا منهم الى السؤال على ما حصل العلم باحدهما من الاول سالمين فيقول ازيد قائم
ام عمرو وا قائم زيد ام قاعد وازيدا ضربت ام عمرا واضربت زيدا ام اكرمته فاشباهه
ولا يقولون ازيد قائم ام قاعد ولذلك جميع الباب فلما كان ذلك سائغا عندهم في باب الهمزة
المعادلة لام المتصلة اجروا هذا النوع من التخصيص في صحة الابتداء بالنكرة ومنها ان
تقع النكرة في سياق النفي كقولهم ما احد خير منك لان النكرة اذا اولتها النفي وهي في الحقيقة
لواحد لا بعينه لزم من ذلك نفي جميع الجنس والا لم يصدق نفي واحد فلما كان ذلك
معلوما مقصودا صار كانه نفي جميع الجنس وجميع الجنس مخصص معروف فصح ان يكون
مبتدا لذلك وان قلنا ان النكرة في سياق النفي يعم جميع الجنس قصدا لا لزوما
عليه صار مماثلا للمعرفة الا انه لا يلزم ان يكون معرفة اذ التعريف والتنكير من الامور
المعنوية اذا كان اللفظان بمعنى واحد بالنسبة الى ما كان الشيء به معرفة ونكرة
لزم من كون احدهما معرفة ونكرة ان يكون الاخر كذلك واطلق النحويون على انها نكرة بدليل
ذلك ولذلك الاجماع على انه لا يقع بها من الصفات الا النكرة كقولك ما رجل عالم في الدار
يدل على انها نكرة لانه قد علم ان المعرفة لا توصف بالنكرة ومما يدل على ذلك انك لو قلت
ما عندي درهم واحد كان مثل قولك ما عندي درهم ولو كان درهم ههنا لجميع الجنس
مرادا لم يصح وصفه بواحد اذ الجنس المتعدد لا يوصف بالواحد ومنها ان يكون
المبتدا في معنى الفاعل باعتبار نفي واثبات وشرطه ان يكون الخبر جملة فعلية في معنى نفي
عموم من نسب اليه الفعل واثباته لذلك المبتدا كقولك شر اهر ذا ناب معنى ما اهر
ذا ناب الا شر وامر اقعده عن الخروج في معنى ما اقعده عن الخروج الا امر فانما جاز
ان يكون مبتدا وهو نكرة لانه في معنى الفاعل والفاعل يجوز ان يكون نكرة وان كان
في المعنى محكوما عليه لما فيه من معنى التخصيص فكذلك هذا ووجه التخصيص في الفاعل
انه لما كان متقدما صار المحكوم عليه لانه لا يذكر الا بعد تقرر الحكم في الذهن فلما تقدم
العلم بالحكم صار كالصفة في كونه متقدما عليه لان الصفة لا فرق بينها وبين الخبر
الا تقدم العلم بها دونه فمن ثم جاز ان يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتدا في معنى
الفاعل جاز ان يكون نكرة ومنها قولهم في الدار رجل وشبهه ولا يستقيم ما ذكرناه
في الفاعل لانه لا حكم ههنا لما تقدم صار كالفعل المتقدم على الفاعل فجاز ههنا كما جاز ثم

ولذلك

ولذلك لم يتوهم بعض النحويين انه فاعل وحكم عليه بالفاعلية وشرط هذا الخبر المصحح للابتداء بالنكرة
ان يكون ظرفا او ما هو في حكم الظرف من الجار والمجرور فيجوز في الدار رجل ولا يجوز قائم
رجل اما لانهم اتسعوا في الظروف اتساعا خصصوها به دون غيرها لكثرتها في كلامهم واما
لانه انما صح التقديم لشبهه بالصفة فكرهوا ان يقدموا ما هو صريح في الصفة على ما هو في المعنى
كموصوفه وليس ذلك في الظروف لانها صريحة في ذلك لو وقوعها بمجرده عن ذلك ولكونها
اذا وقعت صفات كان ذلك باعتبار المقدر لا باعتبارها في انفسها فلذلك جاز في الدار
رجل ولم يجز قائم رجل والنحويون يعللون هذا بقول بعضهم انما جاز في الدار رجل
ولم يجز رجل في الدار لان الاول اوقعت في موضع المعرفة معرفة ما يبعد عن تعريف
المبتدا وفي الثاني لم يقع مثل ذلك فجاز الاول ولم يجز الثاني وهذا التعليل مستقيم
فانه او لا راجع الى صورة مجرده عن المعنى وبانتقاضه بقولك في راسه غلام عندي
عمامة وبانا نقول في انه ليس فيه بيان تخصيص المبتدا الذي اصله ان يكون معرفة
وانما جاز ان يكون نكرة لوجه من التخصيص وبعض النحويين علله بان قال انما جاز في الدار
رجل ولم يجز رجل في الدار لان الاول لا يلبس كونه خبرا والثاني يلبس فجاز لعدم الالباس
ولم يجز ههنا لما فيه من الالباس وهذا وان كان فيه معنى ما الا انه اسهل من الاول لانا قاطعون
بجواز رجل عالم في الدار وفي الدار رجل عالم وما ذكروه بعينه حاصل وايضا فان زيد
العالم جائز باتفاق مع صحة ان يكون العالم صفة وايضا فان المقصود بيان التخصيص المبتدا
ليقرب من المعرفة وليس في انتفاء اللبس عن كونه موصوفا تخصيص له ومنها ان يقع
المبتدا مصدرا في معنى الدعاء كقولهم سلام عليكم وويل للمطففين فانما جاز مثل ذلك لان
الاصل سلاما عليكم اذ المعنى عليه قال الله تعالى قالوا سلاما قال سلام واذا كان
المعنى عليه فقد علم ان المراد سلمت سلاما واذا كان كذلك وقد حذف الفعل بعد ان
علم ثبوت سلام مخصصا في المعنى بنسبته الى من قام به والتقدير سلام مني او سلام من
الله او نحو ذلك ولما كان هذا المعنى المخصص مفهوما منه صار كانه مذكور به ولا فرق في الصفة
بين ان يذكر لفظا وبين ان يكون معلومة ومن ثم جاز السمن منوان بدرهم ومنوان
مبتدا نكرة لما كان المعنى منوان منه فنزل ما هو معلوم من جهة المعنى منزلة المذكور
فكذلك سلام عليكم وقال ايضا ممثلا على المقدمة مجيبا عن سؤال ورد عليها

اورده عليه ابو الحسن الربعي

قال رضي الله عنه اعترض بعض الاصحاب على فيما وقع في المقدمة التي انشأتها من ذكر مواضع
الاسما النكرة وقال قد يقع على العلم مثل قولهم من خير من جراده فيقال انما جاز هذا على
واحد وجهين كلاهما بعيد كون الاول وهو الظاهر على انه غير مختص بتمرة وتمرة وكان فيه
معنى العموم كما في لا رجل افضل منك وذلك كمن يرجحه (اصرم) انه لما فضل واحد من جنس
على واحد من جنس على انه لاخصوصيه لمفرد منه على مفرد لانه لم يفهم ان لا فضله انما وقعت
لاعتبار كونه من ذلك القبيل والمفضول انما وقعت لكونه الاخر منه القبيل الاخر
واذا كان كذلك فلا خصوصيه لمفرد على مفرد والثاني ان فيه معنى التمييز بما يشعر بالتفضيل
على الجراده باعتبار كونه تمرا وجرادا من غير خصوصيه لمفرد دون مفرد واذا لم يكن ثم
خصوصيه لمفرد منه صح جعل الشايع بخلاف ما اذا اطلقته بحكم من الاحكام يختص
فان المفهوم منه الحكم على واحد مخصص كقولك رجل في الدار فلذلك امتنع انه لا يستقيم
فيه كل رجل وجوابا فضلا عن ان يدل لا انه ولو استقام وجود ما يلتبس فيه ودليله يشعر بعموم
الدلالة عليه كما تقدم اذ المفاضله فيه بين الجنسين وليس فيه معنى الدخول ما يقتضي ان
يكون في الدار كما في المثال المتقدم بل العرفيه تعليقه لانه انما استقام الحكم عليه لا انه
في الدار لكونه مخصصا نعم لو قلت رجل خير من زيد بهذا الاحاديث الطرفان بان الحكم
عليه يشعر بانه المعنى الدخول كما في الاول في احد الوجهين ويخصصه بالافضليه
على انه يشعر بكونه مخصصا كما في الحكم عليه لانه في الدار محتاج الى السماع والظاهر
منعه لانه انما ثبت ذلك التعميم في الحكم للموضع الذي لا يختص فيه اكثر بوجه فلا ينبغي ان
يحمل عليه ما يصح ان يكون فيه نوع يختص لفقد ان معنى مناسب للاصل المتفق عليه ومما
يحقق اصل المسالة ويوضحه ما ورد في القران من مثل قوله تعالى ولعبد مومن خير
من مشرك واشباهه فانا نقطع ان المراد المفاضله بين الجنسين بان يكون المقصود الاخبار
عن عبد مومن فانه يفيد نعت المعنى مقصود من مثله فان قلت هذا عندهم
من قبيل ما المصحح فيه الصفه قلت هو ليس من ذلك في التحقيق وانما هو
من هذا وبيانه ان الصفه انما يكون مصححه في الموضع الذي يقصد باسم الجنس واحد
مميز بمجي الصفه لتحصيله لذلك الواحد تخصيصا فجعله لواحد من الجنس الذي
وصف وهو مع ذلك فلبدي الاشيا لانتفا التنكير فيه ورب نكره من غير صفه

اخص من نكره موصوفه ووجه ضعفه انه اذا صح جسم حي في الدار لحصول تخصيصه بالصفه
فلينبغي ان يصح رجل في الدار وانه اخص منه بدرجات فاما اذا اخص ما ذكرناه من
قصد التعميم فقد حصل ما في معنى التعريف قبل الصفه فطاح اعتبار الصفه وصار
سوا ان تقول كل رجل عالم عندنا فانه لا يصح لقائل ان يقول المصحح الصفه اذا التعميم
حاصل قبل مجي الصفه فاغنى عنه وانما جات الصفه لمعناها في التخصيص لا لحاجه
من تصحيح الابتدا ولذلك كان نصيبا في كل كلام فصح بخلاف ما المصحح فيه مجرد الصفه
والذي يحقق لك ذلك ان الصفه لا يخرج الموصوف عن مدلوله بل يا في التخصيص في الا حاد
او في الاجناس وهو على حاله مثاله اذا قلت جا رجل ثم قلت عالم فانه تخصص
مع بقائه لواحد مميز على ما كان عليه واذا قلت جا الرجال ثم قلت العالمون فانه تخصص
مع بقائه عاما في العالمين واذا ثبت ذلك علمت ان التعميم حاصل بغير صفه فاذا
كان حاصلا بغير صفه كان مجي الصفه وسقوطها واحد على ما مثلناه في كل رجل
عالم عندنا فان زعم زاعم انه مومن في قوله ولعبد مومن خير من مشرك مصحح للابتدا
بالنكره ورد ذلك بانه لو اسقط لم يستقم ذلك كما انه لو اسقط عالم من قولك رجل
عالم في الدار لم يستقم وهذا معنى التصحيح فهو غير مستقيم وجمع بين الامرين مختلفين
ولذلك انا نعني بالمصحح الذي لولا هو لم يصح الابتدا بالنكره لا الذي لولا هو لكان
الكلام كذبا وما نحن فيه من هذا القبيل ولسنا نعني بالمصحح ذلك الا ترى انا نحكم
على الكلام بصحه الاعراب ثم نحكم بعد ذلك بكونه صدقا او كذبا كقولك القايل
العالم قديم وهذا وان كان اعرابه مستقيما الا انه كذب لذلك ما نحن فيه ولم يكن
هذا المصحح مصححا للابتدا بل مصححا للصدق في الكلام حتى لو جعلت الخبر ما يكون صدقا
استقام دل على ان التا دلالات الامر الكذب ومما يوضح ذلك انك لو قلت كل
رجل كافر في النار فلو اسقطت كافر لم يكن شيئا من جهه الصدق لا من جهه الصحه
الابتدائيه لانك لو اخبرت عنه بخبر صدق صح وليس الذي يفسد الاعراب ولا
ما خرج اليه في صحه المعنى كما تقدم واذا وضح ذلك كان القول بان هذه الصفه
مصححه للابتدا كالقول بان كافر في قولك كل رجل كافر مصحح للابتدا وقد وضح بطلانه
فان قلت ليس مومن في قولك ولعبد مومن من هذا القبيل الذي ذكرته بل هو حاد

مصحح باعتبار صحة الاخبار لا باعتبار الصدق حتى يكون كما ذكرت الا ترى انك لو اسقطته
لم تسمع التعبير به صدقا ولا كذبا فانه يكون حسنه من مضمونه عبد خير من عبد وهذا
من قبيل اخر غير ما ذكرت قلت صدقت انه من قبيل اخر ولكنه في الكلم لذلك لان
الكلام ههنا وقع في شروط المفردات وان المبتدا انفرد وليس شرط هذا الخبر في هذا المحل
هذه الصفة وانما جا الفساد من جهة انه اخبار بما لا تستقيم به اخبار كما في الكذب وهو مثل
قولك كل رجل عالم خير من جاهل فكما لا تستقيم ان يقال المصحح لهذا المبتدا الصفة لانك
لو اسقطتها لم تستقم الكلام ولذلك ما نحن فيه وكان كالكذب سوا وانا الكلام في شروط
المفردات غير الكلام في جهة التركيب الا ترى انك لا تقول لمن قال كل رجل خير من جاهل
هذا فاسد من جهة ان الابتدا غير موصوف وانما تقول فاسد من جهة انك اخبرت بما لا تستقيم
خبرا او لو قلت من اول لكان فاسدا فانه حسنه بسبب لك انه يكون مبتدا به من غير صفة
فتفسد القول بان المصحح الصفة ولذلك ههنا فاذا ثبت ذلك فلا فرق فيما نحن فيه بين ان
يكون المصحح الصدق وبين ان يكون المصحح الاستقامة الكلام في ان كل واحد منهما لا يقدح
في صحة تركيبه دونه لما قررناه لان الكلام في صحة كونه صدقا وكونه مستقيما ان يخبر
عنه بذا غير الكلام في صحة كون المبتدا مبتدا وان لم يكن بد من الخبر الا انه قسم اخر من
اقسام فساد الكلام من جهة الكذب او الاخبار بما لا يصح الاخبار به فلا يوخذ منه شرط
في صحة المبتدا اما ان ذلك يودي الى اعتبار ما اعتبرناه من الشروط في المبتدا اذ ما من مبتدا
الا ويمكن ان يعتبر الخبر عنه بما لا تستقيم الا انه فيوخذ لعدمه شرطا ثم يعتبر الاخبار عنه
بامر اخر لا تستقيم الا بامر اخر فيودي الى اشتراط ما لا يوقف دونها وهذا ظاهر الفساد
فثبت ان مومن في قوله ولعبد مومن وما كان مثله لا يمكن دعوى ان يكون الصفة مصححة
للابتدا بالنكرة باعتبار المعنى الذي نحن فيه على ما تقرر فان قلت فاذا كان الصفة
شرطا في صحة هذا المبتدا او كان التعميم حاصلا فيه نظرا الى معنيه لعظمه لم يوفي صورة
التخصيص ما يشبه به المعرفة لفظا وان كان التخصيص حاصلا لغيره فيكون مثل اشتراط
الصفة فيما لم يقصد فيه التعميم الا ترى ان الصفة شرط فيما يكون اخص من نكرات
موصوفات حتى يحكم بالصحة فيما هو اقل تخصيصا من المحكوم عليه بالفساد لفقدان
صورة الصفة التي يكون كالمعرفة في الصورة والعرب كما تراعي المعاني كذلك انما تراعي الالفاظ

واذا كان ذلك مستقيما فلم عدلت عن اعتباره قلت هذا اذن كلام مستقيم
بالنظر اليه في نفسه ولا شك انا لو لم نجد هذا الباب الا موصوفا لم نعدل
الى التجويز فيه من غير صفة لاحتمال ان يكون الصفة معتبرة لامر لفظي كما مثلته
في مثل النكرة التي لم يقصد فيها قصد التعميم ولكنا لما راينا هم يستعملون
مثل ذلك من غير صفة علمنا ان الصفة ملغاة في هذا الباب الا ترى الى قوله تعالى
فاولى لهم طاعة وقولهم فرق خير من حب وما نقل من قولهم تمرة خير من جرادة
واشباههم فلما علم ذلك علم ان الصفة في مثل ذلك انما جاءت لما ورا ذلك مثلها
في قولك الرجل العالم خير من الجاهل الا ترى ان احدا لا يحسب هذه الصفة مصححة
لما استمر ان الرجل مبتدا مجردا عن الصفة في مثل قولك الرجل خير من المراة ولا
يشترط صحته وقوع مثل ذلك مجردا عن الصفة باعتبار خصوصية ذلك الخبر
فانه قد يكون ذلك ممتنعا باعتبار انتفا الصدق او باعتبار انتفا الا ستقامة
اصلا فقد وضح لك من هذا الايجاز ان الصفة في قوله تعالى ولعبد مومن
وبابه ليست المصححة للابتداء لتحقق المبتدا في مثله بدونها ومع تحوث
دقيق محجبه واغوار غريبه قل من يفهمها فضلا عن يتنبه لها واذا تقرر ذلك
كان مماثلا لقولهم ما رجل خير منك فانه انما صح الابتدا بالنكرة لما
حصل من معنى العموم المقتضي بها الى معنى التعريف وهذا مثل ما حكاه ابن جني
من قول بعضهم اربعة ضعف اثنين وثمانية ضعف اربعة وان لم يكن صورة
المفاضلة فيها اما لانها بمعناها لان معنى ضعفها انها ازيد عليها بمثلها
وكذلك ما كان مثله في الزيادة والنقصان واما لان المفاضلة لم يكن
مناسبة لذلك المعنى باعتبار كونها مفاضلة وانما كانت مناسبة باعتبار ما فهم
من الحكم بها انها وقع باعتبار كونه من ذلك الفصل وهذا كذلك الا ترى ان
الحكم بالضعفية على الثمانية بالنسبة الى الاربعة انما وقع باعتبار كونهما من قبيل
الفصلين فصارت المناسبة التي من اجلها حصل العموم في مفاضلة موجودة
في مثل ذلك فوجب الحكم بمثله والثاني حاصل بايسر تامل وسياتي الان ابن جني
حكم بان اربعة وثمانية وشبههما في مثل ذلك اعلام غير منصرفة للعلمية والتانيث

وذلك انه وان سبق انه في معنى المعارف ولا يحمل تعريفه الا على العلمية لانحصار
المعارف لتعريف اسامة في مثل قولك اسامة خير من ثعالة فان مثل ذلك الكلام باتفاق
ورأى هذا اشبه شي به يحمل عليه بجملة ولذلك الحكم الجميع على غدوة وبكرة وسحر
وفينة بانها اعلام وان لم يكن في قصد التعريف مثل هذه جهته اذ ان جدر وليس
بعد عن قياس الا ان الاصوب خلافه لما يلزم من رد اسما الاجناس كلها اعلاما الا ترى
ان قولك تمرة خير من جرادة مثل اربعة ضعف اثنين سوا فلو ساغ جعل اربعة
علما لساغ جعل تمرة علما وبر الاجناس كلها تجري حسب هذا المجرى ولا اعلم احدا يقول
ذلك وايضا فانه لا يحكم على الشي بانه علم الا بثبت كما في زيد وعمرو من وضعها لشي
بعينه غير شايع مثل ما اثبته بالوضع الاول والكلام في باب اسامة وغدوة وبكرة
وسحر وفينة بانها اعلام انما كان لانهم منعوها الصرف ولا وجه الا العلمية فلذلك
احتيج الى تقديرها وجعلها موضوعة للمعنى المتحد في الذهن حتى يصح كونها موضوعة
لشي بعينه غير شايع مثل ما اثبته ولو وجدت معقولة مصروفة لم يحكم بانها اعلام البتة
اذ لا حاجة الى التكلف مع الاستغنا عنه واذا كان كذلك فلا حاجة الى الحاقها
بما هو خارج عن القياس المتكلف فيه لضرورة اوجبت التكلف وترك اجراها على
ما هو الظاهر منها من غير تكلف وايضا فانه لو كان علما لوجب ان يجوز تعاوره علما
في كل احواله كباب اسامة وجميع الاعلام ولما لم يجز ذلك فيه باتفاق دل على انه
ليس علم وايضا فانه لو كان علما لم يصح دخول اللام عليه وفي صحة دخولها دليل
على خروجه عن باب الاعلام فاما ما يرد من اشكال كونها مبتداها في معنى المعارف
ولا يحمل تعريفها الا على العلمية فانا نقول ليست من مثل المعارف بل اشبهتها
من حيث لزم التعميم كما في ما رجل افضل منك الا ترى ان رجلا نكرة وان حصل التعميم
فلذلك ههنا لما لم يكن الغرض في واحد مخصوص لم يحصل التعميم كما ان النفي
لما لم يحصل التعميم سلمنا التعريف الا انه ليس على العلمية بل على احد وجهين
احدهما انه تعريف باعتبار التعميم كما في كل رجل فانه معرفة وليس مما عد من
المعارف فلذلك هذا يكون تعريفا باعتبار التعميم مثل ما رجل ممن قال انه عام
باصله لا بالازم الثاني انه تعريف باعتبار المقدر اللام ان المعنى التمرة خير من الجرادة

فعدل عن اللام كما في سحر وغدوة وبكرة وفينة فان قلت —— فاذن رجعت
الى مذهب ابن جني لان ما ذكرته كله في هذا الوجه يمنع صرفه للعلمية والعدل
او للعلمية والتانيث او للجمع فلا بد من اعتبار العلمية فوجب ان يكون ما نحن فيه ايضا
علما قلت —— ليس العدول عن ما فيه الالف واللام بالذي يوجب بالاسم المعدول
علمية وان كان معرفة ما لم يقصد قصدها واثبت بدليل خاص عليها بان ذلك
لان ان عشية وعتمة وان كانا معرفتين باتفاق اذا قصد بهما عشية ليلتك وعتمتها معدول
عما فيه الالف واللام وهو الذي اوجب لها التعريف وليسا علمين لكونهما منصرفين
فلو كان العدول عن التعريف بالالف واللام يوجب العلمية لوجب لهما ولوجب
منعهما من الصرف فلما صرفا دل على ان العلمية لا يحكم بها الا بثبت وان ذلك وشبهه
ان كل معدول عن الالف واللام جاز تقدير نكرته وجاز تقديره معرفة حسب ما كان
عليه واذا احتمل الامرين لم يحكم باحدهما الا بثبت فحكمنا على غدوة واخواتها بالعلمية
لما ظهر من منع الصرف اذ لا وجه له سواه وحكمنا على باب عشية بتعريف اللام المقدرة
لكونهما منصرفة فان قلت —— قد حصل من مجموع ذلك ان بعض ما يعدل
عن الالف واللام يكون علما وبعضه يكون غير علم فما ينكر من ان يكون ذلك من القسم
الاول لانك قد وافقت على مثاله قلت —— قد تقدم ان الحكم على مثل ذلك
بالعلمية انما يكون بثبت من العرب في المحل المخصوص لما في علميته من الاشكال فحمله
على القياس الذي لا اشكال فيه اولى فان قلت —— فما تنكر ان يكون اربعة ضعف
اثنين علما غير منصرف مثل قول النحويين فاعلة صفة منصرف فان ذلك علم عندهم
باتفاق وهو غير منصرف لذلك ووجهه انه لما عم في الجميع نقل الى ان كان علما عليه فكذلك
هذا اذا عم في الجميع نقل الى ان يكون علما قلت —— الفرق بينهما من وجوه احدها
ان فاعلة وضعه النحويون في الاصل وضعا علما على كل موزون على هذه البنية المخصوصة
وهذا معنى العلمية بخلاف اربعة وبابه فان الاصل وضعه لوضع رجل وكما لا يصح في
رجل ان يدعى انه اصل وضعه العلمية فلذلك هذا الثاني ان فاعلة لا يجوز
دخول اللام عليه كما في الاعلام واربعة لو قلت الاربعة لكان شايعا والالف
واللام ينافي العلمية الثالث ان باب فاعلة اذا اطلق على واحد من تنبيه لولا انه
فالمحققون على ابقائه علما وهذا لا يجوز اتفاقا على علما عند اطلاقه على احد بدليل انه

الوجه الثاني من الاولين في اصل المسالة ان يكون قولهم تمرة خير من جرادة على معنى
الاخبار عن اللفظ كانك قلت لفظ تمرة مدلولها لذلك او مدلول تمرة كذلك
فيكون المصحح للابتدا كونه معرفة في التقدير من حيث المعنى وانما تعميم هذا فيما كان
الخبر فيه عاما لجميع انواع المخبر عنه لان المبتدا وقع عاما الا انا فيه نقدره
وهو اسم جنس فصار التقدير كل مدلول تمرة او كل لفظ تمرة واقل احوال الخبر
ان يكون مطابقا فلا يصح على هذا ان تقول رجل في الدار لتعذر هذا التقدير فيه اذ لا يصح
على مدلول رجل بانه في الدار ولا يصح على هذا رجل انسان وشبهه ولذلك اربعة
ضعف اثنين واربعة في هذا الوجه من تمرة خير من جرادة فيصح ان يكون شارحا
لمدلوله بخلاف الاول فانك لم تخبر بحقيقة ما جعلته مبتدا بل بحكم من احكامه
والحكم من احكام الشي لا يكون شارحا له فلذلك قوي اربعة ضعف اثنين
في هذا التاويل لما فيه من الانبا عن حقيقة مدلوله ولم يكن لذلك تمرة
خير من جرادة فان قيل فهل يستقيم منع الصرف على هذا التقدير
قلت له وجه لانه قصد قصد اللفظة واذا قصد اللفظة
جاز ان يعتبر التعريف والتانيث معنى او لفظا وجاز ان يجري على ما كان
يستحقه لو لم يقصد اللفظة الا ان هذا هو المعروف الا ترى انه لو استعمل
ذلك لقيل في قام جعفر ومررت بجعفر فاعل وقائمة مجرور وغير
منصرف ولقيل في اخذت من زيد من حرف جر واشباه ذلك وهو بعيد
عن الاستعمال هذا اخر كلامه قال ايضا مملا على المقدمة
على قوله والخبر قد يكون جملة على اصلا فيها من اسمية او فعلية لان الغرض الحكم
على المبتدا وكما يصح الحكم بالمفرد يصح الحكم بالجملة اذا كان لها تعلق به ومن ثم اشترط
ان يكون فيها ضمير يعود على المبتدا فاذا تعرى عن الضمير لم يجز وقد يكون
الضمير مقدرا اذا كان معلوما مثل السمن منوان بدرهم لانه قد علم ان المراد منوان
منه بدرهم قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة لقولك زيد في الدار
وزيد امامك ومنهم من يقول هو من قبيل المفردات فيقدر المتعلق مفردا
وانما قدر اولا بالجملة لان المتعلق اصله ان يكون فعلا لان ما تعدد متعلقا لا بد

فيه من معنى الفعل وانما كان كذلك لانه في المعنى ظرف له والظروف انما تكون
محلا للافعال واذا كان محتاجا الى متعلق فتقديره بالاصل اولى ومن قال متعلق
بمفرد نظر الى انه خبر مبتدا وخبر المبتدا اصله ان يكون مفردا فقدره مفردا
لذلك والاول اولى من وجهين احدهما ان وقوعه خبرا عارض ووقوعه
متعلقا اصل فكان اعتبار الاصل اولى والثاني انه قد ثبت جواز
دخول الفا في مثل كل رجل في الدار فله درهم فلولا ان المتعلق مقدر
بفعل لم يجز دخول الفا للاتفاق على انه لو صرح بالاسم متعلقا لما صح
دخول الفا فلان يكون ذلك في التقدير اولى ولما صح دخول الفا ثبت ان
تقديرها يصح دخولها معه وهو الفعل ووجب ان لا يقدر ما لا يصح دخولها
معه وهو الاسم واذا ثبت تقدير الفعل في هذه المسالة ثبت في جميع
الباب لان المعنى في الجميع واحد وقال ايضا مملا على المقدمة
على قوله واذا كان المبتدا مشتملا على ماله صدر الكلام مثل من ابوك وعن
من ابوك ولذلك من زيد ومن عمرو لانهما معرفتان فوجب ان يكون
السابق هو المبتدا لقولك ان زيد ابوك ومن يحتمل انه خبر مقدم
لضرورة الاستفهام من وجهين احدهما ان قولك من زيد معناه النجار ام
الخياط فقد وقع من موقع الحكم والحكم خبر فما يقع موقعه خبر والثاني
ما فيهما من الابهام وعدم التعيين اذ هو صالح لكل واحد مما يصلح لان
يكون ابا على سبيل البدل فكان لرجل والاول فاسد من وجهين
احدهما انه ليس عاما به ما ذكر من الاحكام بل لو اجابه بكنيته او لقب لكان
مجيبا على المطابقة ولو سلم ما ذكر فالصحيح انه لو صرح بالحكم فقيل
الضارب زيد لكان الضارب هو المبتدا بهذا الحد واما الثاني فغير
مستقيم لان الابهام الذي في من انما نشا من قبل الاستفهام الذي فيه لا
من حيث كونه نكرة الا ترى انه يستغني قولك ازيد ابوك ام عمرو ام خالد فقط   ق
الابهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب لها تنكيرا فلذلك هذا وجواب
هذه الاسما بالمعرفة مما يحقق كونها معرفة كان جوابها بالاسما ما يحقق كونها اسما

بالاتفاق وهو بمعنى اي الرجال واي الرجال معرفة بالاتفاق فلذلك لك هذا
وقال ايضا مُمليا على المقدمة على قوله او متساويين مثل افضل منك
افضل مني وجب تقديمه قال لان الاصل تقديم المبتدا واذا كان المقدم
صالحا لان يكون مسندا لم يجز المخالفة فيه لانه يؤدي الى المخالفة من غير فائدة
بخلاف حسن زيد وشبهه فانه لم يحكم عليه بالخبر مع صلاحيته ان يكون
مبتدا فلذلك وجب الحكم بالمخالفة ليصح الكلام ومن جوز الابتدا بالصفات
من غير اعتماد وهو الاخفش حكم على هذا بانه مبتدا ووجه التساوي فيهما
ان كل واحد منهما نكرة من باب افعل فالذي يسوغ ان يكون الثاني
مبتدا يسوغ ان يكون الاول مبتدا فلا معنى لتعيين التقديم والتاخير لانها
مخالفة من غير فائدة وقال ايضا مُمليا على المقدمة على قوله او كان
الخبر فعلا له الضمير في له عائد الى المبتدا اذ الكلام انما هو فيه باعتبار
وجوب تقديمه احترازا من ان يكون الخبر فعلا لغيره فانه لا يجب فيه التقديم
بل يجوز فيه التقديم والتاخير كقولنا زيد قام غلامه فانه يجوز ان يقول قام
غلامه زيد وقال ايضا مُمليا على قوله او لا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام
قوله المفرد احترازا من ان يكون الخبر جملة متضمنة صدر الكلام
فلا يجب تقديم الخبر مثل زيد هل قام غلامه فانه خبر متضمن صدر
الكلام ولم يجب تقديمه لان كل واحد منهما وقع في مرتبته ويرد عليه
ان يقال الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب وهذا لا يحتمل صدقا ولا
كذبا فكيف يصح ان يكون خبرا وجوابه ما ذكر في مثل زيد
اضربه اي المقول فيه اضربه ويرد ايضا ان الخبر ثان عن المبتدا فان
ما وفى بالقاعدة المقررة من كون الاستفهام له صدر الكلام وهذا فيه نظر
وقال رضي الله عنه وقد اورد بعض الاصحاب على قوله في المقدمة
واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل اين زيد وكيف عمرو وشبهه
فقال معلم امران كل واحد منهما يقتضي التقديم فلم رجح احدهما دون
الاخر فاجيب بان المبتدا وان كان اصله التقديم الا انه الا انه

على سبيل الجواز ما لم يكن مشتملا على ما يقتضي وجوب تقديمه واما هذا وما اشبهه
فيقتضي التقديم وجوبا والواجب مقدم على غير الواجب وقال ايضا
مُمليا على المقدمة على قوله واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام الى اخره وجب تقديمه مثل
وانما وجب تقديمه اذا كان متضمنا ما له صدر الكلام وهو مفرد لما تقرر من انهم يقدمون
ما يدل على قسم دون غيره من اقسام الكلام وانما اشترط ههنا ان يكون مفردا
ليخرج عنه مثل زيد هل قام ابوه وزيد متى ابوه وانما لم يجب تقديم الخبر ههنا لانه
وقع جملة وقد تقدم ما له صدر الكلام اول جملة فحصل المقصود من تقديم ما له صدر
الكلام اول جملته فعلى هذا لو قيل زيد اين لم يجز وانما وجب ان يكون خبرا لانه معرفة
جملة فلا بد اما ان يكون اما مبتدا واما خبرا ولا جائز ان يكون مبتدا لانه يلزم ان
يكون خبره مطابقا له في المعنى وليس زيد مكانا ليصح الاخبار عن المكان به واذا بطل
ان يكون مبتدا تعين ان يكون خبرا وصح لما ثبت من صحة الاخبار بالظروف باعتبار
متعلقها كقولك زيد امامك والقتال يوم الجمعة لان المعنى زيد استقر امامك
والقتال حاصل يوم الجمعة فلما استقر ذلك في الظروف صح وقوعها اخبارا ووجب
ثبوت كون اين خبرا وبطل ان يكون مبتدا ووجب تقديمه لما تقدم قوله او
كان مصححا له مثل قولهم في الدار رجل لان المصحح لكونه مبتدا وهو نكرة تقديم
هذا الخبر عليه فاذا اخر زال المصحح ووجب بطلانه لفقدان مصححه او كان لمتعلقه
ضمير في المبتدا مثل قولهم على التمرة مثلها زبدا لانه لو اخر فقيل مثلها على التمرة لادى
الى عود الضمير على غير مذكور وهو فاسد فوجب تقديمه لذلك كما امتنع صاحبها في الدار
وضرب غلامه زيدا على ما تقرر قوله او كان خبرا عن ان مثل قولهم عندي انك
قائم وانما وجب تقديم الخبر عن ان وما في حيزها اذا وقعت مبتداة لانها لو وقعت صدر
الكلام لكانت مهيأة لدخول عوامل الجملة الابتدائية عليها ومن جملتها ان المكسورة فيؤدي
الى اجتماع ان وان وهم قد كرهوا اجتماع حرفين بمعنى واحد فكرهوا ما يؤدي اليه كما كرهوا
ما يؤدي الى الابتدا بالساكن لانهم كرهوا الابتدا بالساكن هذا هو تعليل النحويين وهو
مدخول من جهات منها انه لا يلزم من كونه من باب ما يصح دخول عليه العوامل ان
يدخل جميعها عليه لان من زيد من جملة هذا الباب ولا يدخله ان وجمع بابها عليه

واذا كان جميع الباب ممتنعا من مثله فهو اجدر بذلك لجواز ادخال العوامل عليه بعد تقدم
الخبر عند ارادته ومنها انهم يقولون حق ان زيدا منطلق ومعلوم ان دخول ان
مع تقدم الخبر ممتنع فكان يقدم ان لانه الاصل اولى اذ اتفقوا في امتناع دخول
العوامل في كان جميعا ومنها ان الاتفاق على جواز وقوع ان مبتداه بعد اذا في
مثل قولهم اذا انه عبد القفا وكان يجب عندهم ان لا يجوز لانه مهيا لدخول العوامل
عليه وقد استضعف تعليلهم لجواز فتح ان بعد اذا ومنها انه يجب ان يفتح ان بعد
لولا والامر فيه على ما تقدم في اذا الا انه في لولا واجب وفي اذا جائز ولو قيل لانه
يؤدي الى ادخال اللبس بين ان التي بمعنى لعل وبين ان هذه لانهم يقولون ان زيدا قائم
بمعنى لعل زيدا قائم ومنه قوله تعالى انها اذا جاءت لا يؤمنون وهذه التي بمعنى لعل
يجب ان يكون لها صدر الكلام مثل لعل ضمن معنى الانشا فيها فلما قصدوا الى
الفرق بينهما وقد مر ان الخبر ما يجوز تقديمه في بابه والتزموه فيها ليحصل الفرق ما لا التزام
فيها فيعلم اذا تقدمت انها التي بمعنى لعل واذا تاخرت انها ان هذه لا يرد على ذلك
شي مما تقدم ولذلك وقعت غير مقدم عليها خبرها في الموضع الذي لا يقع فيه لعل
في مثل قولهم اذا انه عبد القفا ولولا انك لانهم لما امنوا اللبس الذي من اجله قدموا
اجروها على بابها وهذا اولى بالتعليل ايضا لقوة المعنى فيه فان امر اللبس يقوى في المعنى
لقصد ازالته بخلاف ما يودي الى ما ليس يحسن لما تقدم من انه لا يلزم اذا ادى اليه
ان يمتنع منه الا اذا كان ذلك لازما اما اذا كان المتكلم مخيرا فيمكنه ان يجري على
الاصل فاذا اتى في الموضع الذي ادى الى ذلك امتنع منه كما فعلوا ذلك فيما ذكرناه من
نحو ضرب زيد وشبهه وقال ايضا مثلا على قوله وقد تتعدد الخبر لانه حكم والمتكلم
قد يحكم بحكم واحد وقد يحكم باحكام متعدده كما في الصفات وقد يتضمن المبتدا معنى
الشرط فيصح دخول الفا في الخبر وشرطه ان يكون المبتدا اسما موصولا بفعل لفظا
او تقديرا وانما اشترط ذلك ليقوى الشبه بالشرط فانه لو عري عن العموم لزال معنى
الشرط منه اذ اسما الشروط لا بد فيها من ذلك واشترط الفعل ليصح ما يرتبط به اذ الشرط
انما يكون بالفعل لفظا او معنى وذلك لا يتفق حصوله الا في الموصولات اذا كانت صلاتها
افعالا او ظروفا وفي النكرات الداخله عليها كل الموصوفه بفعل او ظرف فمثال الاول

الذي ياتيني او الذي في الدار فله درهم ومثال الثاني كل رجل ياتيني او كل رجل في الدار
فله درهم وهذه الفائده به بان الاول مرتبط بالثاني ارتباط الشرط بمشروطه في قصد
المتكلم بخلاف قولك الذي ياتيني له درهم فانه ليس في اللفظ ما يشعر بذلك فاذا دخلت
ليت او لعل لم يدخل الفا بالاتفاق وانما سيبويه ان ثمة في ذلك وخالفه الاخفش فاجاز
ذلك وذلك مبني على تعليلين مختلفين في ليت ولعل فمن اعتقد ان العله المانعه انما هي
ان هذه الحروف لها صدر الكلام فلا تجامع ما له صدر الكلام ولا ما يشبه ما له صدر الكلام فعل
هذا المنع في ان كما امتنع في لعل اذ العله موجوده في الجميع ومن اعتقد ان العله في ليت
ولعل ان الخبر في ليت ولعل انشائي وهو في الشرط خبري ولا يكون الشي الواحد انشائيا خبريا
لما يؤدي اليه من التناقض فلو قيل لعل الذي ياتيني فله درهم وجب ان يكون ما دخل عليه
خبرا من جهة سببيته ووجب ان يكون انشائيا من جهة كونه خبرا عن لعل فيكون محتملا للصدق
والكذب باعتبار الاخبار غير محتمل للصدق باعتبار الانشا وذلك متناقض وعلى ذلك لا يلزم
ان يكون ان كذلك اذ ليس فيها انشائي وانما هو خبر محض فلا منافاه بينه وبين السببيه
والتعليلان ممكنان ولكن لا يصح اثبات الاحكام اللغويه بمجرد المعاني المعقوله لا تثبت
اثبات اللغه بالقياس بل لا بد من اثبات ذلك عن العرب فان بين سيبويه ان استقرا الحق
الاستقرا فلم يوجد مثله صح مذهبه ورجع خصمه محتاجا الى اثبات ذلك منقولا عن العرب
وان بين الاخفش مثل ذلك منقولا عن العرب وجب ان يرجع التعليل وصح مذهبه
مما ذكر محتجا به عن الاخفش قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الى اخرها وقد
دخلت الفا فيها ومنها قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وذلك
ظاهر وقد يجاب عن الاول والثاني بان الخبر محذوف وان الفا دخلت في جمله بانيه معاقبه
لها وذلك غير ممتنع بالاتفاق فالخبر محذوف على معنى معذبون ثم ذكر قوله فبشرهم وفلهم
بعد ذلك تخصيصا ام المحذوف لانه في المعنى مسبب عن الخبر وقد قوي هذا في
الايه الاولى بانها في قوم مخصوصين وقد اتفق على ان الخصوصيه تبطل معنى الشرط لبطلان
التعميم فكان يقتضي الا يقول ادخال الفا واجيب عن الثالث بان الفا زائده وليس
بشي اذ يخالف مذهب سيبويه والغرض الجواب على ما اقتضاه مذهبه واجيب بان
الخبر الذي هو فانه ملاقيكم جمله بعد تمام الجمله الاولى واعترض على ذلك بانه لا فائده فيه من

وقوله تعالى ان الذين يكفرون بايات الله الى قوله فبشرهم بعذاب اليم ثم تقدير دخلت الفا

حيث ان ذلك معلوم ولم يقصد الاخبار عن مثل ذلك واجيب بانهم كانوا يظهرون
ان فرارهم لغير ذلك لقوله تعالى يقولون ان بيوتنا عورة وشبهه فاخبر عنهم بانهم انما فروا
من الموت ولذلك كنى بما يدل على التعميم منهما جميعا وقال ايضا مملياً على المقدمة
في خبر لا لنفي الجنس العلة في ان بني تميم الخبر يحتمل امرين احدهما ان الخبر مراد ولكنهم حذفوه
حذفا لازما كما حذف في جميع خبر المبتدأ في مواضع يكثر لاجرائها مثلها فمن اثبت الخبر
والثاني ان يكون لا عندهم اسما من اسماء الافعال بمعنى انتفى فلا يحتاج الى تقدير خبر
محذوف لان اسم الفعل مع معموله يستقل كلاما والوجه الاول اظهر لموافقة اللغة
الفصحى في التقدير ولقلة ولكون اسم الفعل لم يات على مثل هذه الصيغة

في المنصوبات

وقال ايضا مملياً على قوله في المفعول المطلق هو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور
لو قال هو ما فعله فاعل الفعل المذكور لدخلت الافعال كلها لانها كلها تدل على ما فعله
فاعل الفعل وليس بمفعول مطلق واذا قال اسم خرجت الافعال كلها فحصل الحد
اذن مانعا لغير المحدود ان يدخل فيه وقال ايضا مملياً على المقدمة على قوله
المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل قال هذه عبارة النحويين يقولون وقع ولو قالوا
هو الذي يوقف عقلية الفعل مع ذكر الفاعل عليه لكان جيدا قال الشيخ ولا حاجة
الى قولنا الفاعل بل يكفي ان يقال هو الذي وقع عليه الفعل وانما قلنا الفاعل لدفع
وهم من توهم في قولهم زيد ضربته انه مفعول به وليس كذلك فان زيدا فيما فرض ليس
موضوعا دالا على ما تعلق الفعل به وانما هو ههنا مخبر عنه وانما الضمير هو الذي يتعلق به الفعل
ولما راى هذا المتوهم الضمير هو في المعنى لزيد توهم انه في معنى احد المذكورين وليس كذلك
فان هذه الدلالة ليست دلالة وضعية وانما هي دلالة عقلية والكلام في حدود الالفاظ
انما هي باعتبار الوضع اللغوي لا باعتبار الدلالة العقلية وقال ايضا لو اقتصر
على قولهم ما وقع عليه الفعل لكان اولى وما يتوهم من ان ذكر الفاعل ههنا يقصد
اخراج مفعول ما لم يسم فاعله فاسد من وجهين احدهما ان مفعول ما لم يسم فاعله وقع
عليه ايضا فعل الفاعل لان قولك ضرب زيد معلوم انك اردت فعل فاعل وانما حذفته
لوجه من الوجوه المسوغة لحذفه فقد اشتركا جميعا في انهما وقع عليهما فعل الفاعل واذا
اشتركا لم يخرج ذكر الفاعل احدهما دون الاخر الثاني ان المراد تحديدهما جميعا ولذلك

يسمى كل واحد منهما مفعولا به على الحقيقة فلا يستقيم ان يراد لفظ يقصد به اخراج
احدهما مع كونه مرادا ولذلك يقال اذا حذف الفاعل واقيم المفعول به مقامه وجب
ان يغير من النصب الى الرفع وهذا تصريح بانه مفعول به وان النصب والرفع حالان
يتعاورانه وهو على حالته من كونه مفعولا به واما ما اورد من قولهم زيد ضربته وكونه
يدخل في الحد وليس مفعولا به من حيث كان زيد في المعقول وقع عليه فعل الفاعل
وليس بمفعول فالجواب عنه وعن مثله ان هذه الحدود احتيج للعلم بالمقصود
والمراد منها كلها معنى دلالتها على المعنى المذكور فيها فاذا امثل مثل ذلك فالمعنى هو ما
دل على انه وقع عليه فعل الفاعل واذا امثل ما نسب اليه في حد الفاعل فمعناه ما دل
على انه الذي نسب اليه الفعل واذا كان كذلك فليس زيد في قولك زيد ضربته موضوعا
دالا على ما وقع عليه الفعل وانما وضع دالا على ما يحكم عليه فان يقول ان الكلام فعل واقع على
ما هو في المعنى يتوهم انه مثله وليس الامر كذلك فانها في قولك زيد ضربته هي الموضوعة
لذلك كما انك اذا قلت انا ضربت كانت غير موضوعة لمن نسب اليه الفعل وانما هي
موضوعة للمتكلم عليه والتاء في ضربت هي التي وضعت لمن نسب اليه الفعل ولما اتفق
ان الذاتين في المفعول واحد توهم انهما على حد واحد باعتبار نسبة الفعل وقال
ايضا مملياً على المقدمة في قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل ان قيل ان
المفعول مشتق والمشتق يتوقف معرفته على معرفة المشتق منه فاذا علم المشتق منه علم
المشتق وهو اخفى من المشتق فكيف يجعل الاخفى معرفا للاظهر فان قيل بل الفعل
مشتق من المفعول كان ابعد لما يؤدي اليه من الدور فانه لا يعرف المشتق حتى يعرف
المشتق منه وقد يعرف المشتق معرفا فيتوقف معرفة كل واحد منهما على معرفة الاخر
والجواب ان المفعول لم يقصد به قصد مدلوله باعتبار الاشتقاق وانما قصد
به في الاصطلاح اللقب على نوع مخصوص مما يتعلق به الفعل تعلقا مخصوصا فقصد
تعريف ذلك النوع لا باعتبار اصل الاشتقاق للفظ مفعول في الاصل وعدمه سيان
لو كان سميت ولد الجنس وجعلته علما عليه وان معنى الاشتقاق غير مراد بعد صيرورته
علما وان كان يقبل ذلك مرادا او لا يضر كونه الوا امتنع قصد التسمية بجنس لوجود حسن
حاصل في المسمى فان ذلك في بعض الاسماء سبب لتخصيصه بذلك الاسم لا ان معنى الاشتقاق

بأن قيده بحد صحيح وزيادة على الأخرى أنك تفهم منه لولا مع قطع النظر عن الحسن ولذلك تفهم
منه لولا من لا تفهم منه لولا الحسن باعتبار الاشتقاق وإذا كان كذلك فلا فرق بين أن نعرفه
بما هو مشتق منه أو من بعرفه وهذا الجواب جواب على التقدير بين معا وقوله رضي الله عنه
وقولنا المنادى هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو فالمطلوب إقباله يشمل
المحسوس وغيره كقولهم يا زيد ويا الله وشبهه وقوله انصار مهملا على المقدمة في قوله
والخليل في المعطوف يختار الرفع وأبو عمرو النصب وأبو العباس إن كان كالحسن فكالخليل
وإلا فكأبي عمرو قال يعني المعطوف الممتنع دخول يا عليه وهو الذي وقع الكلام عليه
ههنا نحو قولك الحسن والضحاك والصعق والثريا وفيه وجهان لتعذر الرفع على اللفظ والنصب
على المحل ووجيههما ظاهر والخليل يختار الرفع تشبيها له بالمعطوف المجرد عن
اللام كقولك يا زيد وعمرو والرفع ثم يختار اتفاقا وهذا تشبيه فكان رفعه أولى وأبو عمرو
يختار النصب حملا له على الصفات لأن الصفات إنما اختير فيها النصب من حيث تعذر
تقدير العامل وكما يتعذر تقدير العامل في الصفة يتعذر تقديره في المعطوف ذي اللام
وإذا استويا في المعنى الذي من أجله اختير وجب استواؤهما في اختيار النصب وأما المبرد النصب
فسلك طريقا وسطا فقال إن كان المعطوف كالحسن ونحوه مما يجوز حذف اللام منه وإثباتها
فالأمر على ما قاله الخليل وإن كان كالصعق والثريا ونحوهما فالأمر على ما قاله أبو عمرو وذلك
أن باب الحسن لما صح أن يكون بغير لام وهو على معناه قوي تقدير حرف النداء فيه فصار
قريبا مما لا لام فيه وأما باب الصعق ونحوه فلا يحذف منه اللام بحال فلا يصح تقدير حرف
النداء بحال فكان أقرب إلى الصفات باعتبار امتناع تقدير حرف النداء وهو المعنى الذي
من أجله اختير النصب فوجب أن يكون النصب ههنا أيضا مختارا وقوله
انصارهما على المقدمة وهو ما أضمر عامله على شريطة التفسير وهو قوله كل اسم بعده
فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقه لو سلط عليه لنصبه قال لأنه لا يكون
فعلا ولا حرفا بعده فعل أو شبهه لأنه الذي يجوز النصب لأجله فمثال الفعل زيدا
ضربته ومثال شبهه بالفعل زيدا أنت ضاربه وزيدا أنت مضروب عليه قوله
مشتغل عنه بضميره لأنه لو لم يشتغل عنه بضميره لكان ناصبا له والباب معقود
لما انتصب إذا انتصب بفعل مقدر وقوله أو ما يتعلق بضميره ليدخل مثل زيدا مررت

به وزيدا

[illegible] النصب

به وزيدا ضربت غلامه وزيدا ضربت عمرا وأخاه وزيدا سميت به وشبهه وقوله
لو سلط عليه لنصبه احترازا من مثل زيد هل ضربته وزيد هلا ضربته وزيد إن تضربه
اضربه ولو لم يذكر هذا القيد لدخلت أبواب هذه المسائل في الضابط لأنه اسم وقع
بعده فعل مسلط على ضميره والباب معقود فيما يسوغ فيه النصب فلم يكن من الباب فوجب
الاحتراز عنها فخرجت بقوله لو سلط عليه لنصبه لأن هذه لا يصح فيها نصب الاسم
بالفعل بعدها لأن هذه الحروف لما ثبت من أن لها صدر الكلام ونصب ما قبلها بما بعدها
إخراج لها عن صدر الكلام ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول زيدا هل ضربت ولا زيدا
هلا ضربت ولا زيدا إن تضرب أضرب بل يجب الرفع بالابتداء وليس من شرط هذا
الباب أن يصح النصب بالفعل حقيقة وإنما معنى قوله لو سلط عليه لنصبه لو قدر أنه
عامل بنفسه وسلط على الاسم لنصبه وإلا لم يدخل زيدا مررت به وزيدا سميت به
وزيدا أنت محبوس عليه وزيدا أنت مكابر عليه وشبهه وقوله ينصب بفعل
مضمر يفسره ما بعده وإنما قدم ذكر النصب لأن عقد الباب له باعتبار كونه مفعولا وإن
كان فيها يختار فيه الرفع وما يختار غيره على ما سيأتي وقوله يفسره ما بعده ليس
لازما بأن يكون الفعل المقدر بلفظ الفعل المذكور ومعناه بل قد يكون ذلك وهي
أعلى الصور مثل زيدا ضربته وقد يكون بمعناه نفسه لا بلفظه كقولك زيدا مررت به
لأن التقدير جاوزت زيدا وقد يكون بمعناه مضموما إلى متعلقه كقولك زيدا ضربت غلامه
لأن التقدير أهنت زيدا ضربت غلامه وقد يكون بمعنى عام وهو الملابسة عند
فقد هذه الأمور الخاصة كقولك زيدا حبست عليه وزيدا أنت مكابر عليه وشبهه
وكقولك زيدا ضربت عمرا وأخاه والتقدير لابست وقوله ويختار الرفع شرع
يعدد لك من مواضع الرفع والنصب استواؤهما ولزومهما في النصب ولا يكون لزوم في
الرفع ههنا لأن الباب معقود للمفعول به المنصوب بفعل مقدر فلا يستقيم
لزوم الرفع لأنه يخرج عن حقيقته فقال ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه
الضمير في خلافه يعود على الرفع أي عند عدم قرينة خلاف الرفع يعني عند عدم
قرائن النصب على ما سيأتي قرائنه أو عند وجود أقوى منها لأنه لو اقتصر على قوله
الأول للزم اختيار الرفع في مثل ضربت زيدا وأما عمرو فقد مررت به لأن قرينة

النصب موجوده فعال او عند وجود اقوى منها من ضربه باما مع غير الطلب لانه
لو اقتصر على اما لعم جميع مواضعها وكان يلزم ان يختار الرفع في مثل اما عمرو فاضربه
وليس الامر كذلك لان قرينة الطلب في النصب اقوى من قرينة اما في الرفع
لان الطلب لا يصح الا بالفعل فكان مقتضاه ان يجب النصب وانما ساغ الرفع
بتاويل ان يقول فيه او له او شبهه واما اما فالغالب وقوع المبتدا بعدها وقد
يقع المنصوب بفعل مقدر ولانها تصحبها خلاف الطلب فكان الطلب اقوى في
النصب لذلك عنده وقوله واذا المفاجاة وانما كانت اذا قوية في قرينة الرفع
لانها لم تقع بعدها الا المبتدا فكان مقتضى ذلك ان لا يجوز خرجت واذا عبد الله
يضربه عمرو لانه اذا نصب قدر الفعل واقعا بعدها فيخرج عن موضوعها المذكور
الا ان النحويين جوزوا النصب في هذه المسئلة ونحوها فدل بما تقدم على قوتها في الرفع
ولذلك غلب قرينة النصب قوله ويختار النصب ثم ذكر اختيار النصب عند
وجود قرائنه غير المعارضة بما تقدم من اما واذا وعلى التفصيل شرع فيها واحدا واحدا
فيها ان يقع هذه الجملة بعد جملة فعلية كقولك خرج زيد وعمرا ضربته لان تقدير
الفعل اولى للتناسب الجملتان ومنها بعد اذا الشرطية كقولك اذا زيدا تلقاه
فاكرمه لان الشرط يقتضي الفعل وكان مقتضى مذهب سيبويه ومن وافقه ان يجب
فيها النصب لانه لا يعود في مثل اذا الاسم ليست الا الفعل ولا يقع بعدها المبتدا
واذا وجب تقدير الفعل وكما وجب النصب في مثل ان زيدا ضربته وضربته
يجب النصب في مثل اذا زيدا ضربته ضربته لان المعنى المقتضي للزوم النصب
في ان الشرطية حاصل مثله في اذا لجواز الرفع فيها يقوى قول من خالفه في وقوع المبتدا
المبتدا بعدها ومنها حيث لكونها في الفعل وعلله وقوع المبتدا بعدها
ومنها حرف الاستفهام وحرف النفي لان الاستفهام بالفعل اولى فاذا وقع
الاسم فالاستفهام في الحقيقة عن الفعل الذي دل عليه الخبر ولذلك النفي نحو امثل
ازيدا ضربته وما زيدا ضربته ومنها الامر والنهي واضح في اقتضائها الفعل
حتى ان الرفع انما يجوز بتاويل بعيد ولذلك غلبت هذه القرينة قرينة الرفع الغالبة
ما سوى الطلب من القرائن وما ذاك الا لقوتها في اقتضائها النصب حتى غلبت ما

علب

غلب عليها ومنها عند خوف لبس المفسر بالصفة وهذا وان لم يذكره النحويون
في هذا الباب فهو معلوم عن اهل اللغة وقد ذكره المحققون من المتاخرين ولو لم يحترز
عن ذلك لكان الرفع هو المختار في مثل انا كل شيء خلقناه بقدر فانه مثل قولك
زيد ضربته وقد علم ان المختار الرفع فكان يؤدي الى ان يكون اجماع القراء على خلاف المختار
وهو غير سائغ ومعنى قوله عند خوف لبس المفسر بالصفة انك اذا رفعت لم يدر هل
قوله خلقناه صفة لشيء ويكون قوله بقدر هو الخبر او يكون خلقناه هو الخبر الذي يصح النصب
باعتبار كونه مفسرا فيحصل الاحتمال بين ان كل شيء مخلوق بقدر ام ان كل شيء مخلوق
بقدر وهما مختلفان لان الاول على معنى الاخبار عن ان ما خلقه فهو بقدر والاخبار
انه خلق كل شيء والمعنى في الثاني انه خلق كل شيء فاذا قصد المتكلم الى هذا المعنى الثاني
اختار النصب رفعا للبس المقدر عند الرفع والمعنى هاهنا على انه خلق كل شيء فاختير
النصب لما يؤدي اليه الرفع من احتمال غيرها هنا المعنى على ما تقدم قال ويستوي
الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته لان قرينة النصب المتقدمة في الجملة الاولى
عارضها قرينة الرفع الحاصلة من جملة الجملة المتقدمة لانها اسمية فاستوى الامران
لذلك ويجب النصب بعد حرف الشرط وحروف التحضيض وقد تقدم ما يدل عليه وليس
قولك ازيد ذهب به منه فليس فيه الا الرفع وانما لم يكن منه لان شرطه ان يكون
الفعل متسلطا عليه او على ضميره تسلط الناصب وهاهنا لم يتسلط تسلط الناصب
لانه رافع لا ناصب اذ قولك به في موضع رفع لما لم يسم فاعله فخرج عن الباب
لذلك ووجب الرفع لما بطل تقدير الناصب وكذلك وكل شيء فعلوه في الزبر يعني
باعتبار المعنى الذي قصده المتكلم لان المعنى الاخبار عن ان كل شيء مفعول في الزبر
لا ان كل شيء مفعول لهم في الزبر واذا كان المعنى هو الاول خرج عن الباب لانه لا يستقيم
ان يكون لو تسلط عليه لنصبه لانه اذا قدر تسليطه عليه صار المعنى فعلوا كل شيء في
الزبر وليس قصد المتكلم هذا المعنى فخرج عن الباب لذلك وكذلك لو قلت اكل شيء تحب
فعلوه في الزبر لوجب الرفع على ما كان يجب في قولك ازيد قام وازيد ذهب
به اذ لا وجه لتقدير الناصب وقوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا الفاء عند
المبرد لمعنى الشرط كانك قلت الذي زنى فاجلدوه فلا يكون من هذا الباب لانك

اذا نصبت الاول خرجت الفا عن معنى الشرط اذ شرطها ان يكون الاول مبتدأ لا مفعو
ولذلك كان الرفع على قراءة الجماعة وهو بهذا الاعتبار واجب وعند سيبويه حملها ان
كانه قال وبما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني ثم اخذ في بيان ذلك الحكم بفا العطف
فقال فاجلدوا واجري على هذا ايضا جملتان فيخرج عن الباب اذ لا يصح ان ينصب اسم
بفعل في جملة اخرى غير جملته ولذلك لو وقف على قوله الزانية والزاني على مذهب
سيبويه لكان وقفا حسنا ثم يبتدى فاجلدوا والا لنا جعلها زيتعلمان وقوله
والا فالمختار النصب يعني وان لم يقدر هذا التقدير الذي يخرجها عن الباب فالمختار
النصب لانه نحو بنيه الطلب التي هي اقوى قراين النصب الا ترى ان قولك زيدا
اضربه لا يسوغ فيه الرفع الا على ضعف فلذلك كان يكون هذا وقال
ايضا مملما على قوله في المقدمة على حد المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور فقال في البيت المقدس
اذا قلت يوم الجمعة سرت فيه فانه فعل فيه فعل مذكور وهو السير وليس
اعرابه على ذلك وجوابه انه لم يوضع للدلالة على انه فعل فيه وانما هو مخبر
عنه كما قلناه في قولنا زيد ضربته نعم الصحيح قولنا فيه هو الذي فعل فيه واورد
ايضا ضرب يوم الجمعة واجاب عنه بانه مفعول فيه وشرط نصبه امر اخر
لا جرم حدنا المفعول فيه بما هو مفعول فيه وكونه منصوبا لم يتعرض له وقال
ايضا مملما على المقدمة على قوله وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامها قال وجه
الابهام فيها انما كانت الجهات الستة مبهمة من حيث كانت متوقفة في معقوليتها
على ما تضاف اليه مثل فوق وتحت وامام وخلف فحمل عليه من ظروف المكان
ما كان موقوفا في معقوليته على مضاف فمثل لدى وعند وتلقا وتجاه وحذا
وحذة ووسط وبين ونحو ذلك وليس كان يجلس من هذا القبيل عند الاكثرين
وانما هو من الظروف المعينة وانما جاز في مكان ان ينصب نصب المبهم لكثرته
وهم انما لم تدخل في الستة مبهم مفتقرون فيه مالا يفتقرون في غيره وليس قول من قال ان
المبهم هو الذي ليس له اقطار يحيط به ولا نهايات تحصره والمختص عكسه بمستقيم
فانه لو قال جلست في البيت من بدلا كان ظرفا مبهما مع كونه له اقطار يحيط به ونهايات
تحصره وقال ايضا مملما على قوله في المفعول له وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا

لفاعل

لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له وانما اشترط ذلك ليقوى الغرض الدال على حذف
اللام لان الاصل اثباتها كما ان الاصل اثبات في في الظروف فكما هو ان يحذف هنا
في موضع لم يتوفر شرطها ومعلوم ان كونه فعلا وكونه لمن فعل الفعل الاول وكونه
مقارنا مما يغلب على الظن كونه علة فجاز حذف الحرف الدال على العلية لقيام غيره مقامه
فان فقد شي منها رجع الى قولك حسبك للسمن وقصدتك لاكرامك الزائر وتحدث عند
اليوم لمخاصمتك لي امس فلو حذفت اللام في شي من ذلك لم يجز لما ذكرناه وقال
مملما في قوله في المقدمة ولفظ مكان لكثرته بعني ان العرب يقولون جلست مكانك وهو
ظرف مكان مختص منتصب بغير في وجوابه ان لفظ مكان لكثرته في كلامهم فالتي
اذا لم يجعلوه شايا لسائر ... فاختصر الكلام بحذف في فانتصب بغير ها قصدا
معنى قولنا ولفظ مكان لكثرته وقال مملما على المقدمة على وجوب النصب في قولهم
جا القوم الا زيدا لانه لو قدر بالعامل لكان اما ان يكون توكيدا او وصفا او بدلا او عطف
بيان او عطفا بحرف والاقسام كلها باطلة فالقول بالتبعية باطل اما التوكيد فلا لفظي
ولا معنوي وهو ظاهر ولا الصفة لانها باعتبار التبع ايضا ليست موجوده ولا بدل
لا كل ولا بعض ولا اشتمال ولا غلط الغلط لا يجري في القران ولا في الكلام الفصيح و
وبدل الكل ليس بموجود الان حده ان يكون مدلوله مدلول الاول وليس كذلك فيما
نحن فيه ولا بدل البعض لان العامل يتعذر استصحابه ولو قدر استصحاب العامل هنا لكان
مناقضا ولا بدل الاشتمال لان زيدا ليس مشتملا على القوم ولا القوم مشتمل عليه واذا
بطلت الاقسام كلها كان له حكم الاستقلال بنفسه فيعرف بما يعرف به ساير الفضلات
كالحال والتمييز والمفعول وما شاكل ذلك واما العطف بالحروف فظاهر واما عطف
البيان فلانه يخصه ان يكشف عن المراد كشف الصفة والامر هنا على العكس وقال
مملما على المقدمة وهو في غير الموجب ليفيد اي يحصل عنه الافادة ولم يجز ان يذكر
مفعول لانه خرج بخرج قولهم فلان يعطي ويمنع وفلان يجود ويفيد والمعنى حصل
منه الاعطا والمنع والافادة والجود ومن ثم لم يجز ان يذكر مفعول به لا ملفوظا
به ولا مقدرا وقال ايضا مملما على المقدمة في قوله وغير صفة حملت على الا
في الاستثناء قال بعض جماعة النحويين غير او غير بالتنوين فقال كل ما تكلم به انما هو اسم

او فعل او حرف فان كانت افعالا او حروفا فالاحسن ان تذكرها على ما كانت عليه
في اصل وضعها فتقول ضرب حكمه كذا ومن حرف ابتدا وان كانت اسما فلا تخلو
اما ان تكون معربة او مبنية فان كانت معربة فالاحسن ايضا ان تتكلم بها على ما هي
في اصل وضعها فتقول زيد حكمه كذا ولو قلت زيدٌ حكمه كذا كان جائزا الا انه ضعيف
فان كان غير منصرف فلك ان تحكيه ولك ان تعربه فتقول سواحل حكمه كذا او سواحلُ حكمه
كذا وان كانت منصرفة اعربته لا غير وان كان مبنيا حكيته كالافعال والحروف
وقال ايضا مملياً على قوله في المقدمة في الاستثناء اذا كانت تابعة لجمع منكور
غير محصور قال اذا استعملت الا بمعنى غير فلا بد من هذه الشروط المذكورة وانما كان
كذلك لضعف شبهها بالصفة فلم يستعملوها الا في الموضع الذي يتعذر فيه الاستثناء
وبيان تعذر الاستثناء ههنا مع هذه الشروط انك اذا قلت جاءني رجال الا زيدا
وجعلت زيدا استثناء لم يستقم لان الكلام في الاستثناء المتصل وشرطه ان يكون
مخرجا من المستثنى منه على وجه لولاه لدخل فيه ونحن نقطع بان رجالا ليس له
دلالة على زيد فلم يستقم اخراج زيد منه واذا لم يستقم اخراجه منه لم يصح ان يكون
استثناء منه فثبت انه يتعذر الاستثناء في مثل هذه الصورة وانما اشترط ان
يكون غير محصور احترازا من مثل له عندي عشرة الا درهما فانه تابع لجمع منكور
ولكنه لما كان محصورا صح ان يكون استثناء لانك لو سكتّ عنه لدخل فيه فوجب
على التقدير بعشرة بخلاف قولك جاءني رجال الا زيدا ولم يشترط في استعمال غير بمعنى
الا تعذر جعلها صفة كما اشترط في استعمال الا بمعنى غير تعذر كونها استثناء لان
غيرا اذا استعملت في الاستثناء كانت لها امثال جرت ذلك المجرى لان وقوع الاسماء
استثناء لا يبعد فيه كسوى وسوا بخلاف استعمال الا صفة لانها حرف واستعمال
الحرف صفة على خلاف القياس لانه استعمال الحرف بمعنى الاسم فاخراجه عن حيز
الحرفية الى حيز الاسمية فاشترط فيه تعذر جريه على اصله وقال ايضا
مملياً على لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما على ان يكون كل واحد منهما مع متعلقه
جملة مستقلة وعطفت الجمل بعضها على بعض وفتح الاول ونصب الثاني على ان تكون
لا الثانية زائدة والاسم بعدها معطوف على الاسم الاول كقولهم لا اب وابنا ورفع الثاني

على

على ان يكون كالنصب الا انه على المحل كقوله لا ام لي ان كان ذاك ولا اب وان ترفعهما
جميعا على انهما مبتدأان او على ان لا بمعنى ليس وانما حسن الرفع فيهما عند التكرير اما
على الابتداء او على انها بمعنى ليس وضعف جعلها بمعنى ليس على الافراد وضعف وقوع
المبتدأ بعدها على الافراد مثل قولهم لا حولٌ مفردا او لا رجلٌ فيها من حيث كان
شبهها بان ليس قويا فقوي لذلك اعمالها لعملها وانما جاز الرفع من غير ضعف عند
التكرير من حيث كان استعمال ذلك الاصل يوهم ما ليس من لغتهم من مزج كلمات
متعددات الا ترى انهم اذا امتزجوا ايضا على ما هو فصيح ايضا كان ذلك مثلها ان تجمع
شيئين شيئا واحدا واللبس لذلك من لغتهم فصار ذلك كالمانع من استعمال الاصل فعدل
لما جعله مبتدأ بعد اسقاط الحرف وجعله مبتدأ او رجع الى اللغة
الاخرى لما اوهمت هذه اللغة هذا الوهم وقال ايضا مملياً على المقدمة على
قوله ومثل لا اب له ولا غلامين له جائز تشبيها بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه
يعني ان كل نكرة منسوب اليها شيء ينسب اليه باللام وحكمها يختلف باعتبار افرادها وباعتبار
اضافتها فالقياس نسبتها لها مفردة لان اللام قطعتها عن الاضافة لفظا ومعنى كما
في سائر الابواب ويجوز على غير القياس وهو مع ذلك ليس بالكثير في الاستعمال
اجراؤها مجرى المضاف في الحكم لا في المعنى فيعطى احكام المضاف من اعراب بحرف
او حذف نون حتى كانها مضافة فيقول في لا اب لك لا ابا لك وفي لا غلامين لك لا غلامي
لك وفي لا ناصرين لك لا ناصري لك فشبهها له بالمضاف لمشاركته له في اصل
معنى الاضافة من حيث كونه منسوبا الى الثاني على اصل معنى تلك النسبة لا على
الاختصاص المعرفي الذي يجعلها الواحد معينا ومن ثم يعني ومن اجل ان
هذا الكلم كان من اجل تشبيهه باصل معنى الاضافة انهم لم يفعلوه في لا اب فيها
ولا رقيب عليها ولا مجير منها لان هذه النسبة ليست نسبة الاضافة فلذلك
لم يعط حكم الاضافة باعتباره بخلاف النسبة التي في معنى اللام وقد زعم سيبويه واكثر
النحويين انها انما اعطيت هذا الحكم لانهم قصدوا الاضافة تحقيقا وباللام للتوكيد
لها في المعنى وقال الزمخشري وقضاء من حق المنفي في التنكير ما ظهر بها من صورة
الانفصال وهو ايذان منهم بان المعنى معنى الاضافة على التحقيق وهو فاسد من وجوه

مذهب القطع بان معنى لا اب لك بمعنى لا اب لك ولا اب لك غير مضاف باتفاق فوجب
ان يكون الاخر لا اب لك ومنها قال الاتفاق على ان هذه لا تدخل الا على نكرة فلو جعل
مضافا على الحقيقة لكان معرفة وقد بطل قولهم لا تدخل الا على نكرة ومنها لو كان
معرفة لكان لواحد مخصوص ونحن نقطع بان قولك لا اخا لك ولا اخا لك ليس لواحد
مخصوص وانما هو نفي لجميع الاخوة اما باعتبار اللزوم واما باعتبار نفسه كما في لا
رجل افضل منك بعثت انه نكرة وليس بمعرفة فوجب ان يكون هذا الحكم الخارج عن
القياس لتشبيهه بالاضافة لا لانه مضاف حقيقة في المجرورات قال ايضا
مملياً على قوله في المجرورات والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف
لفظا او تقديرا مرادا فان قال اذا قلنا ما جاءني من احد وشبهه فهذا مجرور بواسطة
حرف جر ومع ذلك ليس بمضاف اليه والجواب عنه من وجهين احدهما
ان نقول الحروف الزوائد جيء بها كالمعنى فلا بأس في كونها زائدة والمعنى الذي
جيء بها له كونها لتاكيد تلك النسبة وان سلمنا انه ليس بنسبة فلم نقصد بالجر
الا ما ليس بزائد لان الحد باعتبار المعاني لا تدخل الامور التي لا معنى لها فيه لانه
يؤدي الى ان يكون له معنى فيما ليس له معنى وقال ايضا مملياً على المقدمة
في قوله مجرد التنوين لاجلها اذا قلت هذا احمر التعب فلا تنوين فيه فالجواب
بانا اردنا التنوين اللفظي والتقديري جميعا فان احمر قبل الاضافة لا تنوين فيه لانه غير
منصرف وبعد الاضافة لذلك ولكنه لما بعد عن شبه الفعل بالاضافة حمل
عليه بالرجوع الى الاصل فيكون التنوين مقدرا الا ترى ان الخفض يدخله اذا قلت
مررت باحمر التعب ولولا انه في حكم المنصرف لم يجز دخول الخفض فيه ولذلك
نقول زال التنوين فيه لاجل الاضافة وقال ايضا مملياً على قوله واللفظية
ان تكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد والمعمول قد يكون مفعولا وقد
يكون فاعلا مثل حسن الوجه واذا الصفة الى ما يحتمل ان يكون معمولا له والى ما يحتمل
ان لا يكون معمولا له كقولك هذا مصارع السلطان جاز ان يكون الاضافة لفظية
وجاز ان يكون معنوية واما نحو ضارب مصر فلا ينبغي ان يكون الاضافة معنوية
لتعذر ان يكون مصر معمولا لضارب فان ولا الغنى الا تخفيفا في اللفظ معنى هذا
انها

انها لا بد لها من افادة التخفيف وانها لا تفيد غير تقدير استغناء سوى منطوق قوله
ولا تفيد الا تخفيفا بقوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه الا ترى انه لو كان
تفيد غير التخفيف لافادت التعريف ولو افادت التعريف لامتنع وصف النكرة
به ولذلك ايضا قدر بامتناع مررت بزيد حسن الوجه الا ترى انه لو كان مفيدا
للتعريف لصحت المسالة ولما لم يصح دل على انه لم تفد غير التخفيف وقرر افادتها
التخفيف الذي يستفاد من مفهوم الاستثناء في قوله الا تخفيفا وتستفاد من الظاهر
الا انه دون الاول في الظهور على الخلاف بين الناس بقوله ومن ثم جاز الضاربا زيد
الا ترى انه لما استفيد بالاضافة حذف النون وهو نوع من التخفيف لاجلها جازت
الاضافة ولذلك امتنع الضارب زيد الا ترى انه لما كان التنوين محذوفا لاجل
اللام لم تفد الاضافة تخفيفا ولما لم تفد لم يجز خلافا للفراء ووجه قول الفراء ان ضارب
زيد متفق عليه وهو نكرة فلما قصد الى تعريفه عرف بما يعرف به مثله وكان الاضافة
افادت التخفيف ولم يجئ اللام الا بعد تخفيفها وتقريرها فلا تشترطها ويحمله على مثل
الضارب الرجل وقولهم الحسن الوجه او على مثل الضاربك وهو غير مستقيم اما تقدير
الاضافة قبل اللام فيقول اللام والاضافة قد اجتمعا فاذا استكمل كل منها هو الموجب
لحذف التنوين كان السابق اولى باثبات الحكم المقتضي حصوله من المتاخر هذا مع انه
لم يثبت مثله في كلام العرب واذا لم يثبت فالاحتمال كاف لا سيما اذا كان المعنى
المقتضي للنقض مرجحا واما الضارب الرجل فله وجه وهو انهم شبهوه في الاضافة
بما افاد تخفيفا وهو قولهم الحسن الوجه الا ترى انهم شبهوا احسن الوجه في صحة الاضافة
بباب ضارب الرجل فشبهوا الضارب الرجل في صحة الاضافة بالحسن الوجه واما
الضاربك فانما صح لانه محمول على ضاربك وضاربك لا يستقيم اعتبار تحقق التخفيف
فيه الا ترى انه لا يجوز ان يقول ضاربنك والضارب اياك اما ضاربنك فما سبيل
للجمع بين مدلولين متناقضين لان التنوين يدل على الانفصال والضمير المتصل يدل
على الاتصال وهما متناقضان واما ضارب اياك فلا يستقيم لانهم لا يعدلون الى المنفصل
الا بعد تعذر المتصل ولم يتعذر واذا وجب اضافة ضاربك من غير اعتبار تحقق
التخفيف وجب صحة الضاربك هذا ان قلنا ان الضاربك مضاف واما من قال ان الكاف

في موضع نصب فلا يرد عليه بحال فان قيل هذا ايضا ينتقض بما ذكرتم من ان الاضافة
اللفظية لا تفيد الا تخفيفا قلنا هو مخصص له والاضافة اللفظية في الغالب
كذلك على ما قلناه الا في هذه المواضع التي خصصت لاجل المعاني التي قدرت فيها
والتخصيص بعد التعميم ليس ببدع وقال ايضا مُمليا على المقدمة على قوله
ولا يجوز اضافة الصفة الى موصوفها ولا الموصوف الى الصفة [صفته] فقال انما امتنع ذلك لانه
لم يخل اما ان يضف باعتبار الذات او باعتبار المعنى او باعتبارهما جميعا فان
اضيفت باعتبار الذات كان باطلا لانه يؤدي الى اضافة الشيء الى نفسه وان اضيفت
باعتبار المعنى فهو ايضا باطل اذ ليس علم موضوعا لمجرد المعنى بل للذات والمعنى
والمعنى هو المقصود ولذلك لو قلت رجل علم جاز وباعتبارهما جميعا ايضا باطل
لانهما جميعا ليس اللفظ موضوعا لهما على السواء وهذا الوجه يجري في منع اضافة
الصفة الى موصوفها ايضا وقال ايضا على قوله في المقدمة وجرد قطيفة
واخلاق ثياب متاول هذا يرد اعتراضا على قوله ولا الصفة الى موصوفها فان هذا
صفة اذ يقال قطيفة جرد فقدموا الصفة واضافوها الى الموصوف وجوابه
انهم لما حذفوا الموصوف وقامت الصفة مقامه فصار كانهم جردوا منه الذات
فاضافوه الى ما يشبهه كاضافة خاتم حديد وكذلك اخلاق ثياب وقال ايضا
مُمليا على قوله وقولهم سعيد كرز قال يرد اعتراضا فان مدلول سعيد وكرز واحد
بحيث استناد كالليث والاسد وحبس منع وجوابه من اوجه احدها
ان سعيد اريد به الذات وكرز اريد به اللفظ فصار كقولك ذات زيد اي مسمى
هذا اللفظ والثاني ان سعيد لما كان في معنى الجنس المسمى بسعيد صحت اضافته
الى ما يبعد تقديره كذلك فيه من نحو كرز فصار بهذا التاويل من باب خاتم حديد
ويكون على هذا التشبيه لا للعلم الواحد من الامة المسماه به فصحت اضافته كذلك مثلها
في زيدنا وشبههم والثالث انهم يخصرون في الاعلام لكثرتها في الكلام فجوزوا اضافته
الى لقبه لما فيه من التخفيف بحذف التنوين لفظا او تقديرا كما جوزوا حذف التنوين
منه عند وصفه بابن وعند ذلك من التخفيفات وقال ايضا مُمليا على المقدمة
في اخر المجرورات في قوله ويجب التاء الساكنين لزم فتح الياء للساكنين اي حذرا من

من اجتماع الساكنين لو سكنت لانها تصير ساكنة هي والياء التي قبلها اذا قلت مسلمي كان هذا
وذلك ممتنع فالتزموا الفتح الذي هو الاصل او الذي هو الفرع لذلك وقال
مُمليا على المقدمة على قوله واجاز المبرد اخي واخت انما خص المبرد ابي واخي لما يتوهم من قوله
واي مالك ذو الجار بعدان وعلم ان اخي كابي في لغاته واصله وكسره وفتحه بخلاف غيرهما
من هذا الباب فانه ان وافق ابا من وجه خالفه من وجه وقال

في التوابع

ايضا مُمليا على المقدمة في قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة قوله
من جهة واحدة احتراز من قولنا اعطيت زيدا درهما فان تعلقه بزيد على معنى كونه
اخذا وتعلقه بالدرهم على معنى كونه ماخوذا بخلاف جاء زيد العاقل وقال ايضا
يورد على نفسه في حد النعت في مقدمته انه تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا
اعجبني زيد علمه فان هذا تابع يدل على معنى في متبوعه وهو زيد فليكن هذا نعتا وليس
كذلك واجاب عن ذلك بان هذا وقع في بعض صور البدل اتفاقا من تضمنه علته
وهو كون العلم لا بد له من محل ولا محل الا زيد واما قولنا اعجبني زيد ثوبه واعجبني
زيد بيته وما اشبهها من المسائل ليس فيها ذلك فينبغي ان يكون المسائل كلها واحدة
وهو ان الاعجاب انما نسب الى الثاني والاول على سبيل التمهيد وان احتيت الدلالة عليه بما ذكر
اولا من قصد عقلية ولهذا يحد البدل بحد يشمل هذه المسائل كلها وهو قولنا تابع مقصود
بما نسب الى المتبوع دونه يعني دون المتبوع وقولنا مقصود يدخل فيه العطف بالحرف
فاخرجناه بقولنا بما نسب الى المتبوع دونه وقال ايضا مُمليا على قوله في المقدمة
في النعت تابع يدل على معنى في متبوعه من غير تقييد قال احترز بقوله من غير تقييد عن
الحال فان الحال مقيدة والصفة مطلقة فاورد عليه بعض الاصحاب الحال المؤكدة فانها
تدل على معنى في صاحبها مطلقا فليكن كالصفة واجاب بان قال انما اتى بقوله
من غير تقييد على سبيل التبيين لا على معنى انه داخل في تتمة الحد والحال ليس بتابع بنعم
لو قلنا في الحال ما يشمل الفاعل والمفعول لورث الصفة ان يقول في الصفة من غير
تقييد فيخرج [حينئذ] هذا مع ان الحال ليس بتابع وقال ايضا مُمليا على المقدمة على قوله النعت
تابع يدل على معنى في متبوعه اورد عليه بعض الاصحاب جاء القوم كلهم فتوهمها ان كلهم لما كان
تابعا انه دال على معنى في المتبوع وهو القوم فقال رضي الله عنه مجيبا ان كلهم دال على

برمته يا عمرو
وهو العلم

معنى في المتبوع فلكن قولك جاء زيد نفسه دال على معنى في المتبوع وليس كذلك الا على معنى
في المتبوع وبيانه ان التوهم الذي رفع بزيد الثاني ليس قائما بزيد الاول ولم يكن
موضوعا له وانما جاء اللبس على السامع بالنظر الى الوجود اذ يحتمل ان يكون جاء غلامه او غيره
من المنسوبين اليه فالمتبوع ليس التوهم قائما به البتة بل بالمخاطب ونحن قد حددنا وقلنا دال
على معنى في المتبوع ولذلك قولنا جاء القوم كلهم لرفع توهم المتكلم بلفظ كلهم الاول فغايتها التوهم
عن السامع لئلا يعتقد ان بعضهم جاء فليس في المتبوع الذي هو القوم احتمال اصلا مع كلهم
وقال ايضا مثلنا على قوله في مقدمته والموصوف اخص من الصفة او مساو وانما كان
الموصوف اخص او مساويا لان الموصوف هو المقصود والصفة فضلة والمقصود اولى بان
يكون ادل من غير المقصود وهو معنى قولنا اخص فثبت انه اذا كان الموصوف والصفة غير
متساويين فالاولى بالاخصية الموصوف وقال مثلنا على قولنا في المقدمة العطف
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وهذا يرد عليه جاء زيد العالم العاقل
فانه تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف في التحقيق وانما هو
باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول حرف العطف لنوع من الشبه بالمعطوف
لما بينهما من التغاير وقال ايضا مثلنا على قوله في المقدمة والمعطوف في حكم
المعطوف عليه في اللفظ يشترط في المعطوف ان يكون مشاركا للمعطوف عليه في المعنى
المعنى الذي عطف عليه بالنظر اليه فكما اشترط في الاول باعتبار ذلك المعنى يشترط
في الثاني لمشاركته له في ذلك المعنى فاذا عطفت على الخبر خبرا اخر لزم في الثاني
من احكام الخبرية ما يلزم في الاول وكذلك اذا عطفت على الحال والصفة والموصول
وجميع ما يصح العطف عليه فاذا قلت الذي يأتيني فيكلمني سأكرمه فقولك
فيكلمني معطوف على قولك يأتيني باعتبار صلة الذي فيشترط فيها ما يشترط في
الصلة الاولى وهو ضمير يعود على الموصول ولذلك لو قلت الذي يأتيني ويخرج زيد
سأكرمه لم يجز لفقد ما ذكرناه وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها
ليست فاء العطف وانما هي فاء السببية ولا يلزم فيما بعد فاء السببية ما يلزم فيما بعد
حرف العطف ولذلك لو قلت الذي يطير ويغضب زيد الذباب لم يجز وقال
ايضا مثلنا على البدل في المقدمة في قوله تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه فقولنا

تابع يشمل التوابع كلها وقولنا مقصود دخل فيه المعطوف فاخرجناه بقولنا دونه
يعني دون المتبوع فان الضمير في دونه للمتبوع فانا اذا قلنا اعجبني زيد حسنه فالاعجاب
منسوب الى الحسن وانما ذكر زيد للتوطئة والتمهيد والمعطوف دخل على المعطوف
عليه في المعنى الذي سيق المعطوف عليه لاجله فان قلنا قام زيد وعمرو فشركت بين زيد
وعمرو في القيام بما هو قيام لانه يستحيل ان يكون قيام زيد قيام عمرو وانما التشريك في معقول
القيام لا في القيام المضاف الى زيد وقال ايضا في المقدمة في البدل في قوله والثالث
بينه وبينه ملابسة بغيرهما لان بعض بغير الكلمة والبعضية لئلا تتداخل الاقسام فيدخل
بدل البعض في حد بدل الاشتمال لان الملابسة حاصلة بين البعض والاصل الذي هو
بعضه وفي الكلمة الملابسة بين المدلولين في كونهما لمسمى واحد ولو احترز عن البعض
وحده لكان له وجه لكن هذا اولى في دفع ما يتوهم اذ يمكن ان يقال ان المدلولين اذا كانا
لشيء واحد فهو حقيقة واحدة والحقيقة الواحدة لا يقال عنها وبين نفسها ملابسة اذ الملا بسه
من الشيئين تقتضي تغايرهما بتعلق احدهما بالاخر وليس الامر هنا كذلك وقال وقع
في بعض نسخ المقدمة في حد عطف البيان قوله تابع من الجامد اوضح من متبوعه فسئل
عن ذلك فقال رضي الله عنه هذا كان في النسخة الاولى وهذه اولى منه المذكور الان
في النسخ وهو تابع غير صفة يوضح متبوعه فقيل له ما ذا يرد على الاول فقال يرد عليه
مررت بهذا الرجل فانه تابع من الجامد وليس بعطف بيان بل صفة عند المحققين
فعدلنا الى هذا الكلام ليرد هذا واما لو ان كان الجواب على بعد من وروده متيسرا فاردنا
ان لا نذكر هنا لندفع الوارد من اول الامر وقال ايضا مثلنا على قوله في
المقدمة في حد المضمر انه ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره معنى او لفظا
او حكما قال قوله او حكما هذا على قسمين قسم جار قياسا وقسم سماعي يحفظ ولا يقاس عليه
فالقياسي ان يتقدم فعل دال على مصدره ثم يأتي الضمير بعد ذلك مثل قوله هو اقرب
للتقوى لما قال قبله اعدلوا علم ان ثم عدلا فكانه قيل العدل اقرب للتقوى والسماعي
ضمير الشان والقصة والضمير في نعم على خلاف بين البصريين والكوفيين والضمير في قولنا
ضربني وضربت زيدا والضمير في قولنا ربه رجلا وقال ايضا مثلنا على المقدمة
على قوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك

احترازا من ان يكونا ضميرين وليس احدهما مرفوعا

الجار وفي الثاني قوله ليس احدهما مرفوعا احتراز من ضربتك واكرمتك فانهما ضميران
ولا يجوز في الثاني الا الاتصال فلولم يحترز واحترز بجواز الانفصال كان خطأ قوله
فان كان احدهما اعرف ومع ذلك فانه لا يجوز فيه الامران كقولك اعطيته اياه وقوله
وقد منه احترازا من ان يكون ضميران وليس احدهما مرفوعا واحدهما اعرف والكنه
لا يجوز فيه الا الانفصال كقولك اعطيته اياك فلذلك اتى بهذه القيود وفصل الشرط
الاول وهو كون احدهما مرفوعا من الشرطين الاخيرين وهو كون احدهما اعرف وقد منه
لانه يتصل الى نفيها واثبات حكم عند نفيها والحكم الذي ثبت عند نفيهما هو وجوب
الانفصال كقولك اعطيته اياه واعطيته اياك فلولم يفصل الشرطين عن الاول وذكرها
ذكرا واحدا لكان عند النفي يشمل الجميع فيكون الحكم ايضا على الضميرين اذا كان احدهما
مرفوعا وقد احترز بوجوب الانفصال فيكون خطأ لانه اذا اياك والا فهو متصل
ودخل فيه كون احدهما مرفوعا كان مضمونه وجوب قولك ضربت اياك وهو خطأ واذا
فصله عن هذين الشرطين الاخيرين بقوله فان كان احدهما كان قوله والا راجعا الى ما
اسنه بالشرط الاول ويبقى ذلك غير محكوم على انه ههنا وقد ذكر حكمه فيما تقدم فبقي ذلك
الحكم المذكور غير مناقض لغيره فوجب ان يكون يفصل الاول لغير الشرطين الاخيرين
وقال ايضا مملنا على المقدمة ونون الوقاية لازمة مع الياء في الماضي على قوله والمضارع عريا
عن نون الاعراب الاخر كقولك ضربني ويضربني ولم يضربوني فلا بد من نون
الوقاية ولزمت لانه ليس معها نون اعراب فلو كانت معها نون اعراب لجاز الامران
كقولك يضربوني ويضربونني وقرأنافع فبم تبشرون وتشاقون فيهم فالمحذوف
نون الوقاية استغنا عنها بنون الاعراب وهذا اولى من ان يقدر نون الاعراب
محذوفة استغنا عنها بنون الوقاية لان نون الوقاية اتى بها استحسانا لا لدلالة ونون
الاعراب لمعنى فاذا اجتمعا وقد حذف احدهما كان حذف ما لا دلالة له اولى ولزمت
في الماضي مثل ضربني وفي المضارع في مثل يضربني كراهة ان يدخل الفعل الكسر
ولم يلزم في يضربونني استغنا عنها بنون الاعراب لانها مثلها في اتصالها بالفعل
فدخل الكسر ولم يلزم كراهته فيما هو من نفس الفعل ومن قال يضربوني راعى ما
اتصل بالفعل في كراهة دخول الكسر عليه مراعاته في نفس الفعل وهو الاكثر في

كلام العرب وقال على قوله في المقدمة ومن لدن لك الا في التمام والصفة يعني
انها لا تستعمل تامة كما تستعمل لهما في مثل قوله تعالى فنعما هي ولا تستعمل صفة في مثل
قولهم اصنع به صنعا ما ولم يرد انها لا تكون فلا فانها تكون موصوفة على ما ذكر في بابه
وقال ايضا مملنا على المقدمة وهو قوله في المركبات والا اعرب الثاني كبعلبك
يعني بعد ذلك ان الاول يكون مبنيا على اللغة الفصيحة فاذا بني الاول امتزج الاسمان
لفظا واعرب الاخر على حسب العوامل اذا اعرب سواء تقول جاني بعلبك ورايت
بعلبك ومررت ببعلبك وكان غير منصرف لوجود العلتين وان اعرب الاول وقد
ثبت ان الثاني لا بد من اعرابه لم يجز ان يعربا جميعا من وجه واحد فوجب ان يكون
الاول في الصورة كالمضاف الى الثاني يعرب الاول على حسب ما تقتضيه العوامل
ويكون الثاني مخفوضا فاذا صنع ذلك فهل يكون الثاني منصرفا او غير منصرف لاصحاب هذه
اللغة لغتان اصحهما اعراب ما لا ينصرف ومنهم من يصرفه فيقول الاول تقول جاني
بعلبك ورايت بعلبك ومررت ببعلبك وتقول الذين يصرفون جاني بعلبك ورايت
بعلبك ومررت بعلبك بالتنوين وقال ايضا مملنا على المقدمة في الكنايات على
قوله وكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا معمولا على حسبه الى اخره قال
رضي الله عنه لا تخلو اسما الكنايات والشروط من ان يكون قبلها جار او لا فان كان
قبلها جار فلا اشكال في جرها كقولك بكم مررت وغلام من انت كما تقول باي رجل مررت
وغلام اي رجل انت وان لم يكن قبلها جار فلا تخلو ان يكون بعدها فعل يتسلط عليها
في المفعول او لا فان كان بعدها فعل يتسلط عليها فهو منصوب على حسبه مفعول به او مصدر
او ظرف كقولك كم ضربت وكم رجلا ضربت وتقول في الظرف كم يوما ضربت زيدا وتقول
في المصدر كم ضربة ضربت زيدا وان لم يكن بعدها فعل يتسلط عليها كانت مرفوعة
ابدا اما ابتدا او خبرا لانه ليس قبلها عامل وليس بعدها ما يصلح ان يكون عاملا فاذا ثبت
تجردها عن العوامل وهي اسم وجب ان يكون اما مبتدا واما خبرا مقدما واذا اردت
ان تعرف ما هي منهما فانظر فان كانت ليست بظرف وجب ان يكون مبتدا لانها اسم
لا مانع يمنع من ان يكون مبتدا وقد وجب احد الامرين من المبتدا والخبر فوجب ان يكون
مبتدا كقولك من زيد المنطلق والمنطلق زيد وان كان ظرفا وجب ان يكون خبرا مقدما لانه

لما يعرض لاحد الامرين المبتدا او الخبر ويبطل ان يكون مبتدا بعيد ان يكون خبرا مثال الاول
كم رجلا جاءك وان كان غير مسلطة على ما قبلها ههنا فوجب ان يكون اما مبتدا واما خبرا
ولا مانع يمنعه من الابتدا فوجب ان يكون ابتدا وهو ههنا واصح في الابتدا من حيث
كان ما وقع بعده يمنعنا التجربة وانما يحتاج الى ذلك في مثل قولك كم رجلا جاءك فيقول
اسم تجرد من العوامل اللفظية ولا مانع يمنعه من ان يكون مبتدا فوجب ان يكون
اياه لقولك المنطلق زيد واما مثال ما يقع ظرفا فلا يصح ان يكون مبتدا ويمنعه التجربة
كم يوما قراتك وكم ساعة او ما اشبهه من المصادر فانه لا يصح ان يكون ههنا مبتدا الا انك
اذا جعلته مبتدا وهو للايام كنت مخبرا عن الايام واذا وجب ان يكون مخبرا عنه لم
يصح الاخبار عنه بقراتك ولا كتابتك اذ لا يجوز يوم الجمعة كتابتك لان اليوم لا يكون كتابة
فوجب ان يكون في موضع الخبر لان الظروف يخبر بها عن اسماء الافعال ولا يخبر باسماء
الافعال عنها لانك اذا اخبرت عنها قلت قراتك يوم الجمعة كان معناه قراتك حاصلة
في هذا اليوم وكتابتك مضمونة في التحقيق بما هو في الحقيقة الخبر واذا جعلتها مبتداه
تعذر هذا التقدير فيها فوجب ان يكون مخبرا عنها على ما هي عليه في ظاهرها فيكون
قد اخبرت عن اليوم بالقراءة وهو متعذر لما جاء من اسماء الشروط والاستفهام وما
له صدر الكلام فاجره على هذا الاصل تصب الصواب وقال ايضا ممليا
على المقدمة ومذ ومنذ للزمان للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر لا تدخل
مذ ومنذ الا على ما مضى او حاضر فان دخلت على ماض كقولك ما رايته مذ امس فمعناه
الابتدا اي اول المدة التي انتفت فيها الرؤية امس فهي بمعنى من في الابتدا باعتبار غير
الظروف واذا دخلت على الحاضر كان معناها الظرفية كقولك ما رايته مذ هذا
العام ومذ شهرنا ومذ عامنا والمعنى ان انتفاء الرؤية في جميع هذه المدة كانك قلت
ما رايته في هذه المدة ولذلك قدرت في الاول بمن وقدرت في الثانية بفي الا انها اذا
قدرت بمن فعند من يجوز عنده ادخال من على الظروف كان تقديرا للبيان على
تحقق معنى الابتدا الا على صحة دخولها عليه وقال ايضا ممليا على المقدمة والعلم
ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد بقولنا بوضع واحد لئلا يتوهم رفع
من يتوهم ان زيدا اذا وضع علما لواحد ثم وضع علما بعد ذلك لاخر انه قد تناول ما اشبهه

فلا يكفي قولك غير متناول ما اشبهه لخروج مثل هذا عنه لانه متناول ما اشبهه بما
تقرر فاذا زيد بوضع واحد اندفع هذا الاعتراض لانه وان تناول ما اشبهه فيتقرب
فانما يتناوله بوضع ثان ولم يدخل اسماء الاجناس لانها خارجة بالحد الاول من قوله ما وضع
لشيء بعينه وهو في الحقيقة غير محتاج اليه والاعتراض بزيد انما يتم به باعتبار تعدد وضعه
مندفع من غير حاجة الى زيادة بوضع واحد وذلك ان الواضع لما وضعه لشيء بعينه
في جميع تقديره انه لم يضعه للاخر اصلا فهو غير متناول ما اشبهه قطعا فلا حاجة الى
قوله بوضع واحد في التحقيق وقال ايضا ممليا على قوله واعرفها المتكلم ثم
المخاطب قال معنى الاعرفية بعد احتياج اللفظ الى التوضيح وقال ايضا ممليا
على المقدمة على قوله في اسماء العدد وتثنيتها وجمعه قال فان قيل لم قلت وجمعه
ولم تقل وجمعها قلت انه قد تقدم بان المائة اذا وقعت مميزا لا تكون مجموعة
في قولنا ثلاثمائة الى تسعمائة ولو قال وجمعها لادى الى ان تكون المائة مجموعة وهي لا تكون
مجموعة الا في الشذوذ فتمحض على ما ذكرنا عود الضمير على الالف وقال ايضا ممليا
على قوله في المقدمة في اسماء العدد واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس
فالوجهان قال رضي الله عنه كقولك ثلاثة شخوص اذا قصدت بالشخوص المؤنث فلك
ان تقول ثلاث شخوص نظرا الى المعنى لانه مؤنث ولك ان تقول ثلاثة شخوص نظرا الى
اللفظ لانه مذكر وبالعكس ثلاثة انفس وانت تعني الذكور فلك ان تقول ثلاثة
انفس نظرا الى المعنى لانه مذكر ولك ان تقول ثلاث انفس نظرا الى اللفظ وهو مؤنث
واما اذا قلت ثلاثة شخوص وانت تعني الذكور وثلاث انفس وانت تعني المؤنث
فليس في الاول الا اثبات التاء وليس في الثاني الا حذفها وليس مما نحن فيه لتطابق اللفظ
والمعنى على جهة واحدة وما نحن فيه مفروض في مخالفة اللفظ للمعنى باعتبار التذكير
والتانيث ولاجل ذلك ساغ الوجهان نظرا الى اللفظ تارة والى المعنى اخرى وقال
ايضا ممليا على المقدمة على قوله في المثنى ليدل على ان معه مثله من جنسه احترازا من عُمَرَين
وعَمْرين وجَوْنين اذا قصدت بهما حقيقتين مختلفتين فانه لا يصح التثنية وانت تعنيهما
على التحقيق بل لا بد في التثنية من ان تقصد الى اسمين من جنس واحد متفقين في الحقيقة
والذي يدل على الاستقراء والمعنى اما الاستقراء فواضح اذ لم يوجد ولو كان سائغا لصح

العاد بوجوده وانما المعنى فعلمنا ان لفظ المشترك لم يوضع ليدل على الحقيقتين في
محل واحد وانما وضع ليدل على هذا مرة وعلى هذا اخرى وعلمنا ان الالف المزيدة
في اخر الاسم لا دلالة لها الا على الاثنينية دون الحقيقة فلو ذهبت تدل على الحقيقتين
لكان اخراجا للاصل لامر بين على خلافه لانك ان جعلت الدلالة على الجنس الاخر باسم
الجنس فقد جعلته يدل بلفظ افراده على الجنسين جميعا وقد علم خلافه وان جعلت
الدلالة للالف والنون فقد جعلتها تدل على حقايق المسميات وقد علمنا ان وضعها
على خلاف ذلك وقال ايضا مملا على قوله المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف
مفردة بتغيير ما قال قوله دل على احاد يدخل فيه باب تمر وقوم وركب وقوله
مقصودة يخرج منه باب تمر لانه لحقيقة التمر لا للاعداد قصدا كقولك تمر ورطب
تمر وقوله بحروف مفردة يخرج منه باب قوم لانه ليس بحروف مفردة ويخرج
منه باب ركب لانه لم يقصد الدلالة على جماعة الركبان بوضع ركب ماخوذ من
راكب وانما وافق الحروف من غير قصد والدليل عليه امران احدهما ان فعلا لم يثبت
كونه من ابنية الجموع ثبت والاستصغار اصل مع الاحتمال والثاني انهم صغروه وتصغير
المفردات ولو كان جمعا لكان جمع تكسير ولو كان جمع تكسير لوجب رده الى المفرد
في تصغيره ولو كان وقالوا لم يفعل ذلك دل انه اسم جمع لا جمعا وقوله بتغيير ما ليشمل على
ان فلكا اذا قصد به الدلالة على الجمعية صح ويلزم تقدير التغيير ولو لم تقل بتغيير ما لم
يكن فيه تنبيه على مذهب من جعله جمعا لان القايلين بانه جمع ينصون على انه مغير
تغييرا تقديريا والقايلين بانه ليس بجمع ينصون على انه لا تغيير فيه فلو سكت عنه لجاز
ان يكون داخلا وغير داخل لانه دل على احاد مقصودة بحروف مفردة وقوله بتغيير ما
ليجب به دخول نحو فلكا اذا قدر انه مغير حركته وخروجه اذا لم يقدر ذلك فان الاتفاق
على انه اذا كسر تغيير واذا لم يقدر جمعا لم يقدر تغييره فلو لم يقل بتغيير ما لوجب دخوله في
الحد وان لم يقدر تغييره وقال ايضا على قوله في المقدمة المصدر اسم الحدث الجاري
على الفعل قال اسم الحدث يشمل شيئين احدهما اسم حدث فعله فاعل فعل مذكور كثيرا
وحينئذ لا يمكن الا مفعولا والثاني اسم حدث سواء فعله فاعل فعل اولم يفعله
كقولك ضربت ضربا واعجبني الضرب وقوله الجاري على الفعل احترازا من اسم

جمعا قدلغ

الحدث الذي لا يجري على الفعل مثل ترما وحيدلا وما اشبه ذلك والفرق بين
البابين ههنا وفي المنصوبات في قوله المصدر هو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور ان
ثم ذكرنا المفعول المطلق الذي فعله فاعل الفعل المذكور سواء اجرى على فعله
او لم يجر وههنا ما ذكرناه باعتبار كونه جاريا على فعله في لفظه ومعناه وقال
ايضا مملا على المقدمة على قوله في المصدر ولا يضمر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل لانه
لو اضمر فيه لاضمر مثنى ومجموعا ولو اضمر مثنى ومجموعا لوجب ان يكون تثنية الا انه ليس
في الاسما ضمير مرفوع بارز ذلك من خواص الاسم الفعل ولو اضمر تثنية لوجبت
علامة التثنية والجمع لان كل ضمير تثنية لمثنى او مجموع لا بد له من دلالة عليه ولو اتصلت
به علامة التثنية لوجب ان يقال ضربان ولو قيل ضربان لكان لفظا هو اي تثنية نفس
الضرب فيؤدي الى ايهام غير ما قصد لان الغرض تثنية الفاعل وهذا يفهم منه تثنية
نفس المصدر لا الفاعل ولما ادى الى ذلك رفض الاضمار فيه فان قلت
هذا بعينه يطرد في اسم الفاعل والمفعول ولم يمنع من الاضمار فيهما فوجب اطراحه
قلت ليس كذلك اسم الفاعل والمفعول لانه اذا ثني فقيل ضاربان لم يتوهم
امرا اخر وسببه ان الضارب في المعنى هو الفاعل فاذا ثني الفاعل وجب تثنية
ضارب فكان ذلك على الموافقة له للتثنية اياه في المعنى بخلاف الضرب نفسه مع الفاعل
لانه غيره فلذلك صح الاضمار مع اسم الفاعل والمفعول ولم يصح مع المصدر قوله
ولا يلزم ذكر الفاعل لامرين احدهما انه لو لزم لادى الى وجوب اضماره ولو وجب
اضماره لادى الى ما ذكر اولا من الفساد فوجب ان لا يلزم الثاني هو ان المعنى الذي
لزم من اجله في الفعل مفقود في المصدر وانما لزم في الفعل من حيث كان مع مرفوعه
جملة والجملة لا بد فيها من مسند اليه فوجب ذكر الفاعل لتحصل الجملة تستقل
والمصدر لا يكون مع فاعله جملة ابدا بل لا بد له من جزء اخر غير معموله يكون معه جملة
الا ترى انك لو قلت ضرب زيد عمرا لم يكن كلاما حتى تقول اعجبني وما اشبهه بخلاف
قولك ضرب زيد عمرا فسبب ان المعنى الذي اوجب في الفعل ذكر الفاعل لاجله مفقود
في المصدر فلا يلزم من لزوم ذكر الفاعل في الفعل وجوب ذكره في المصدر وقال
مملا في اسم الفاعل على قوله ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث فقولنا ما اشتق

من فعل يسهل اسم المفعول والصفة المشبهة فاذا قلنا المنوام به خرج اسم المفعول فانه
ليس قاما به وانما هو واقع عليه وقولنا على معنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة فانها
تدل على الثبوت على ما ذكر في حدها وقولنا ههنا المن قام به اولى من قولنا المن نسب اليه
لانا لو قلنا هذه العبارة لورد علينا مفعول ما لم يسم فاعله فانه منسوب اليه بلا اطلاق
في قولنا ضرب زيد فان الضرب منسوب الى زيد على سبيل الوقوع عليه وقال
ايضا مملما على المقدمة على قوله ما فيه ضمير واحد احسن وما فيه ضميران حسن وما لا ضمير
فيه قبيح لانك اذا اعملته فانما تعمله فيما اذا كان من سببه فلا بد من ضمير يربط بينه وبينه
فاذا حصل الضمير من غير زيادة ولا نقصان لانه الى على وفق ما تقتضيه الكلام من الاتيان
بالمحتاج اليه وترك الفضلة واذا لم يكن فيه ضمير كان قبيحا من حيث صار كانه اجنبي
ولا بد ان يكون بينه وبين الاول تعلق ولو لا تقدير الضمير لجرى الاجنبيه فهذا الذي قبح منه
واذا كان فيه ضميران لم يكن كالاول في الحسن ولا كالثاني في القبح لانه اندفع الوجه الذي
استقبح لاجله وهو عدم الضمير وانما حصل ضمير زايد غير محتاج اليه فهذا الذي
بعد عن الوجه الاول في الاحسنية وهو مع ذلك حسن وقال اذا وقعت الصفة
الظاهر وجب ان يكون كالفعل في افرادها وتانيثها وامتناع تثنيتها وجمع المصحح
فاما جمع التكسير فانت فيه مخير اذا كان مرفوعها جمعا تقول جاني رجل قعود
غلمانه وقاعد غلمانه ولا يجوز قاعدون غلمانه وانما امتنعوا من قاعدون لشبهه
بيقعدون من حيث كان فيه صورة الضمير الذي في تقعدون ولم يمتنعوا في قعود
لعدم هذا المانع فيه فاجروه تارة مجرى الفعل في الافراد وتارة مجرى الاسماء في
مطابقتها المنزلة له بقوله تعالى خاشعا ابصارهم وخشعا ابصارهم جاء
في المفعول وقال رضي الله عنه قولنا الماضي ما دل على زمان قبل زمانك اي الماضي
المجرد من القراين في اصل وضعه فان قولنا ان قام زيد قمت هو ماض في اللفظ
وقولنا لم تقم ماض معنى فانك لو اخذت تقم عرّيا عن القراين لم يدل على الماضي اصلا ٥
وقال على قوله في المقدمة ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان قال انما كانت
زايدة للتاكيد لان مثلها من حروف الجر تدخل كثيرا للنفي لكان قال انما كانت زايدة
في مثل ما جاني من احد ولست بزيد بقائم وشبهه وكانت هذه كذلك وتيك لو حذفت لكان

الكلام

الكلام مستقلا بالافادة فكذلك هذه اذ يجوز في غير القران في قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وما كان الله معذبهم وانما جا
بعض حروف الجر للتاكيد لان وضعها ان يوصل معاني الاحكام الى الاسماء وكنفي يدخل لنفي الحكم عن الاسماء فلما اشترك
فيما يدخلان عليه وقصد تاكيد جي بها لذلك وخصوا من بينها وكلام لكثرتها وخصوا كان لكثرتها في الكلام
وقال ايضا مملما على قوله في المقدمة ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة وتجب مع لا في لام وانما لم
يظهر مع حتى واو وحتى وفا واو وكواو غير العواطف لتقتضيها اقتضا واضحا من غير لبس فاستغنى عن الاظهار اما حتى
فلانها حرف جر فلا تدخل الا على اسم فلم يحتج الى اظهار لوضوح ذلك فيها ولا حاجة الى الفصل بينها
وبين الابتدائية لان تلك لا عمل لها بخلاف لام كي ولام الجحود واما او فلانها اما بمعنى الى او الا وكلاهما في
اقتضاء ان واضح واما الفا فلانها انما تكون بعد الاشياء الستة سببية وكان ذلك علامة لاقتضائها
الناصب فلم يحتج الى اظهارها واما الواو فلانها محمولة عليها في كونها بعد الاشيا الستة للجمعية وانما اظهرت
مع لام كي ليفرق بينها وبين لام الجحود عند قصد الايضاح من اول الامر وانما اظهرت مع العواطف لانه لم يتقدم
من قرينة في اقتضائها من قوتها فيما التزم فيه حذفها لما تقدم واما ايجاب اظهارها مع لا في كلام في مثل لئلا
فلما كرهوه من ادخال حرف الجر في صورة على حرف ليس مع ما بعده في تاويل اسم وقال ايضا مملما
على المقدمة على قوله ويضم الثالث مع الهمزة والثاني مع التا خوف اللبس مثل قولك انطلق ومثل قولك
تعلم خوف اللبس يعني انك لو اقتصرت على ضم الهمزة فقلت انطلق وقد علم ان الهمزة تسقط في الدرج
لوجب اذا قلت قال زيد انطلق ان يحتمل الامر ويحتمل ما لم يسم فاعله فادى الى لبسه بالامر عند الوصل
لذهاب الهمزة لان اللفظ حينئذ به موصولا موقوفا عليه واحد فضموا معها الثالث ليندفع هذا اللبس عند
الوصل والوقف ولم يضم الثاني لكونه ساكنا لا يقبل حركة في الاصل بعينه وضم الثاني مع التا في قولك
تعلم لانهم لو لم يضموها لقالوا تعلم فاذا وقف عليه لم يعلم اهو ماض مبني علمت اي هو لما لم يسم فاعله
فيودي الى اللبس فضموا الثاني ليتعين لما لم يسم فاعله ويخرجه عن احتمال المضارع اذ لا يكون مثل ذلك
فيه وقال مملما ايضا على المقدمة في افعال المقاربة في قوله رجا وحصولا او اخذا فيه قال يريد ان قرب
مرجو وحاصل ومشروع في متعلق قرب فاذا قلت عسى الله ان يشفي زيدا فقرب الشفا مرجو واذا
قلت كادت الشمس تغيب فقرب المغيب حاصل واذا قلت طفق يخصف وجعل يقول فمعناه انه
اخذ في الخصف والقول في الحرف وقال رضي الله تعالى عنه مملما اذا ورد على قولنا في حد الحرف ما دل على
معنى في غيره الاسما المشتركة فانه لا يفهم مدلولها الا بالقرينة وكذلك الحرف فانه لا يفهم مدلولها
الا بذكر متعلقه فجوابه ان الاسما المشتركة ليس من شرط استعمالها لفظا اخر يعين بها بل قد يكون

قصد المتكلم الايهام ومن ثم تجي كثير من المشتركات يجوز فيه الامران اعني كل واحد من مدلوليهما
كقوله تعالى ثلثة قروء وليس كذلك في الحرف فانه لا يستقيم ان تقول خرجت من وقال ممليا على المقدمة وقد
قيل له لم لم تذكر ان كلام بمعنى على وقد ذكرت انها بمعنى عن فقال ان كلام للاختصاص والاختصاص
على وجهين اما ان يكون فيه ضرب او لا فالاول صح دخول على فيه لما في كضرب من معنى الاستعلا
لمن نسب اليه ولم يخرج عن معنى اللام المذكورة وقال ومذ ومنذ للزمان للابتدا في
الماضي والظرفية في الحاضر لا تدخل مذ ومنذ الا على ماضي او حاضر فان دخل على ماض
كقولك ما رايته مذ امس فمعناه الابتدا اي اول المدة التي انتفت فيها الروية امس فهي بمعنى من في
الابتدا باعتبار غير الظروف واذا دخلت على الحاضر كان معناها الظرفية كقولك ما رايته منذ هذا
العام ومنذ شهرنا ومذ عامنا والمعنى ان انتفا الروية في جميع هذه المدة كانت قلت ما رايته في هذه
المدة وكذلك قدرت في الاول بمن وقدرت في الثانية بفي الا انها اذا قدرت بمن عند من لا يجوز ادخال
من على الظروف كان تقدير البيان على تحقق معنى الابتدا لا على صحة دخولها عليه وقال ايضا ممليا
على المقدمة في قوله ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة قوله
او حكما مثل قوله تعالى ان الله بري من المشركين ورسوله فان قوله ورسوله معطوف على اسم ان وان كانت
مفتوحة لانها في حكم المكسورة وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون فانهم اذا قالوا يعطف على اسم ان المكسورة
دون غيرها اوهموا انه لا يجوز العطف على المفتوحة والمفتوحة تنقسم قسمين قسم يجوز العطف
على اسمها بالرفع وقسم لا يجوز فالقسم الذي يجوز هو ان يكون في حكم المكسورة كقولك علمت ان زيدا قايم
وعمرو انما جاز العطف ثم جاز ها هنا الا ترى ان علم لا تدخل الا على المبتدا والخبر يدل على ذلك
وجوب الكسر في قولك علمت ان زيدا لقايم وانما انتصبا بعدها توفيرا لما تقتضيه علمت من معنى المفعولية
فاذا تحقق انها في حكم المكسورة جاز العطف على موضعها اجرا لها مجرى المكسورة لانها في حكمها فان كانت
المفتوحة على غير هذه الصفة لم يجز العطف على اسمها بالرفع مثل قولك اعجبني ان زيدا قايم وعمرا فلا يجوز
الا على النصب ولا يستقيم الا الرفع بحال عطفا على اسم ان لانها ليست مكسورة ولا في حكم المكسورة
لانها في موضع مفرد من كل وجه وقد تقدم تعليل التخصيص للمكسورة بذلك وقال ايضا ممليا
على المقدمة في قسم الحرف في الحروف المشبهة بالفعل في ان اذا خففت ويلزمها مع الفعل السين او سوف
او قد او حرف النفي قال انما كان كذلك لان ان المخففة على قسمين الاول ان يليها الاسم مثل قوله تعالى
واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وشبهه والثاني يليها بعدها الفعل فالاول المشار اليها لا تحتاج

الى تعويض وثانية تحتاج الى التعويض وانما عوضت هذه دون تيك لانها لو لم تعوض لالتبست بان كي تنصب
فان قيل فما الفرق يحصل بالفصل كذي قبلها وهو ان ان المخففة لا تكون كذلك الا اذا كان قبلها فعل علم
او مشبهة بالفعل والجواب سنذكر في مسئلة مستقلة مما يتعلق بالمعنى مستترا في غير هذه الكراريس
ان شا الله تعالى وقال ايضا مليا على المقدمة على قوله نون التوكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة
مع غير الالف الى اخره قال انما اختصت هذه النون بالفعل المضارع لانها مشبهة بالتنوين فخصوها به لكونه
الاصل في الاعراب وليس للماضي اصل فيه فلم يناسب دخولها فيه ودخلت في الامر اجرا لمجراه قبل
حذف حرف المضارعة فاجري على اصله وان خرج عن الاعراب على المذهب الصحيح وانما خصوه بالمستقبل
لاستغنا الحال غالبا عن التوكيد لوضوح امره بخلاف الغايب فانه غير متضح فكان احوج منه الى التاكيد — في غائب
واختصت بما فيه معنى الطلب لقصد المتكلم ارادة ما يطلبه غالبا فهو موكد عنده في طلب حصوله فكان فيه
مناسبة التاكيد دون غيره واجري مجراه القسم وان لم يكن فيه طلب لانه اما غالبا ان يكون امرا ذا اهتمام
لان جميعه مقصود حصوله للصدق لا لحصوله في نفسه فاجري مجرى ما المقصود به الحصول وانما لم تدخل
النون الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسا كراهة اجتماع الساكنين على غير حدهما ودخلت المشددة
وان التقى ساكنان لانهما على حدهما وانما كسرت معهما خاصة لما ثبت في غيرها من ان كسر نات الزوايد على الصيغة
بعد الالف مكسورة كرجلان وغلامان ويضربان ويا كلان وهذه كذلك فاجريت مجراها او لانها
موضع نون التثنية وهي مكسورة فجعلت مثلها وشبهت بما في جماعة النسا بها لكونها بعد الف وانما
ضمت مع ضمير المذكرين لانها تنزل مع الضمير البارز منزلة كلمة منفصلة ومع غيره منزلة حرف
متصل وقد علمت انك تقول في اضربوا اذا فصلته باليوم اضربوا اليوم فكذلك يجب ان تقول اضربن
لانها في الحقيقة اجتمعت هي ساكنة والنون ساكنة فحذفت لالتقا الساكنين ثم حذفت لسكونها وسكون
اللام ووجه كسرها مع ضمير المخاطب المونث على هذا المثال فان لم يكن ضمير بارز قدرت متصلة كقولك
للرجل اضربن وكقولك ليضربن الزيدون العمرين لانهما لا ضمير فيهما بارز لان الضمير الاول
مستتر ولا ضمير في الثاني وقد علمت انهم اذا اتصل بالفعل ما ليس بواو ولا ياء فتح معه كقولك اضربا — ما يكون
واخرجا فكذلك يجب ان تقول اضربن واخرجن وانما لم يجعل معه كالمنفصل مثل الاول لانه حرف لمعنى
في الفعل لم يتصل بينه وبينه فاصل فجعل معه ~~كالمنفصل مثل~~ كالتنوين وألف التثنية بخلاف ما جاء فيه
الضمير البارز لانه كلمة اخرى انضمت الى الفعل فلم يحسن ان يجعل النون منه جملة بعد الفصل بينه وبينه
بكلمة المنافاة بين جري الكلمة وبين فصل بينهما بكلمة وهذا الاصل يبنى عليه جميع مسايل هذا

الباب في الصحيح والمعتل فمن ثم قيل للواحد اغزون ثم تقول اغزو وللمذكرين اغزن ثم تقول اغزو اليوم
وللواحدة اغزن ثم تقول اغزي اليوم وتقول للواحد زين ثم تقول زيا وللمذكرين زون بوا ومضمومة ثم تقول
زوا اليوم وللمرأة زين بياء مكسورة ثم تقول زي اليوم قال الله تعالى فاما ترين وقال لترون قوله
والخفيفة تحذف للساكنين يعني اذا لقيها ساكن بعدها فتقول فاضرب اذا وصلته باليوم ولا تحركها
لاستثقال ساكنين ثم تحرك التنوين ثم انهم قصدوا ان يكون لما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل مزية
فاذا وقفوا فلا يخلو اما قبلها من ان يكون مفتوحا او غير مفتوح فان كان غير مفتوح حذفوها ايضا ثم
حذفوا التنوين فيقولون في اضربن اضربوا وفي اضربن للمرأة اضربي لانهم لما حذفوها زال المقتضى
لحذف الساكن الذي قبلها فوجب رده **فان قيل** كان القياس ان لا يرد ما حذف لاجله لان
حذفه عارض ثم انهم لم يردوا في قولهم قاض ما حذفوه لاجل التنوين في الاسم متاصل موضوع
لمعنى اصلي يدل عليه فاذا حذف في الوقف كان حذفه عارضا على التحقيق والاصل الاثبات ونون
التاكيد ليست لمعنى زايد عما يدل عليه الفعل بل هي في معنى حروف الزيادة فصارت في الاصل عارضا
فاذا حذفت رجعت الكلمة الى اصلها فوجب رد ما حذف لاجله فحصل الفرق بينهما لذلك وكذلك
لو قلت هل تضربن ثم وقفت قلت هل تضربون فتثبت الواو ونون الاعراب ساكنة اما الواو فلزوال
مقتضى حذفها وهو نون ساكنة واما رد نون الاعراب فلزوال مقتضى البناء لان نون التاكيد تقتضي
بناء الفعل فاذا زالت رجع الفعل الى ما يستحقه من الاعراب فوجب رد النون في هل تضربون لانها
علامة للرفع فيه وان كان مفتوحا قلبوها الفا تقول في اضربن اضربا وانما قلبوها الفا تشبيها لها بالتنوين
المنصوب ما قبله مثل قولك رايت زيدا وعمرا وما اشبهه ولم يحذفوه عن غير عوض ثم فعلوا في المضموم
ما قبله والمكسور اجراء له مجرى التنوين ففعلوا به ما فعلوا في التنوين لخفته والالف وثقل الضمة والواو
والكسرة والياء والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب هذا اخر الاملاء على المقدمة والحمد لله رب العالمين

تعليق الفقير الى رحمة ربه الراجي عفوه وذلك .
في اليوم الخميس خامس وعشرين من .
شهر ربيع الاول سنة الف ومايه .
من جمعه وبدوه ابي رحمه الله . . .
مولفه امين امين . . .
والحمد لله رب العالمين .

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم يسر واعن يا الله وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
يذكر في هذه الاوراق ابيات جرت على حضرة الشيخ الامام جمال الدين ابي عمرو ابن الحاجب فتكلم على
معانيها واعرابها من شعر العرب والمتنبي وغيرهما من الشعرا فمن ذلك املاه على قول المتنبي بدمشق في سنة ٦١٩
ولو قلما القيت في شق راسه **من السقم ما غيرت من خط كاتب**
قال رضي الله عنه يروي بالرفع والنصب ولكل وجه ولكن النصب هو الوجه لان لو ها هنا حرف
شرط تقتضي الفعل لازما مثل ان ثم يجب في مثل قولك ان زيدا تضربه علامة اضرب النصب
لكن لك ها هنا وهو من باب ما اشتغل فيه الفعل عن المفعول بضميره وانما جاز الرفع عند قايله من
جهتين منها انه لم يعد الفعل المفسر الا بحرف الجر وانه لم يدخل على المضمر وانما يدخل على الاول بواسطتين **ومنها**
وهو اظهرها انها ما اتى بها على صيغة ما لم يسم فاعله فتوهم انه مثل قولك لو زيد ذهب به لكان كذا لم يعد
بنفسه فليس بشي اذ لا فرق بين قولك في وجوب نصب ان زيدا مررت به واما كونه لم يدخل على
المضمر الا بواسطتين فغير معتبر ايضا وانما المعتبر وجود الضمير معدى اليه بالفعل او الى ما يتعلق به
بنفسه او بواسطة حرف الجر الا ترى انه لا فرق بين قولك ان زيدا ضربته وان زيدا ضربت غلامه وانما
وانما يجي اللبس عند الضعفا من جهة فهمهم انه يقدر مثل ذلك الفعل كقولك زيدا ضربته او ما في معناه
من كل وجه كقولك زيدا مررت به لا مكان جاوزت زايدا وليس الامر كما توهموه بل يقدر مثل الفعل ان امكن
او ما في معناه من كل وجه ان تعذر نفس الفعل او الملابسة ان تعذر الامران مثل هذه المسالة كما نحن
فيه وانشبا ها واما كونه جا على ما لم يسم فاعله فليس بمستثنى اذ لا فرق بين نصب الدرهم اعطيتكه
وبين نصب الدرهم اعطيته وانما المعتبر كون الفعل معدى اليه تعدي الناصب وليس زيد ذهب به مثله
لان الفعل لم يتعد اليه تعدي الناصب لان الجار والمجرور في موضع رفع فوجب الرفع لذلك اذ شرط النصب
كون الفعل معدى الى المضمر او الى ما يتعلق به تعدي الناصب نعم لو قلت الثوب كسيته لجاز النصب لكل
موضع يجوز النصب فيه اذا اطرا فيه ما يوجب الفعل وجب النصب فتبين ان النصب واجب في قوله
ولو قلما على تقدير ولو لابست قلما القيت في شق راسه ولو قيل ولو قلم التي به وشبهه لوجب الرفع وكان
مثل قولك لو زيد ذهب به لما تقدم من ان تعلقه بما يتعلق بالضمير على غير وجه تعدي الناصب ولو قيل انه ليس
من هذا الباب وانما هو من باب ما حذف منه فعله لكثرته في الكلام كقولهم ائتني بدابة ولو حمارا وشبهه فيكون التقدير
ولو كان قلم ويكون القيت في موضع رفع صفة لقلم لانه جي به لتفسير فعل محذوف كان قيل ولو كان
قلما ملقى في شق راسه لما غير الا انه ليس بالكثير ولا بالظاهر في هذا ولان المفهوم من قايل

لو العيب فى شق تقدم لا لو كان قلم وقوله من مستقيم متعلق بالعيب لا بغيرت وان كان المعنى يقوى غيرت
لو ساعده الامر اللفظى عليه وعلى ان المعنى فى تعلقه بالعيب مستقيم اما كونه لا يصح تعلقه بغيرت فلان
ما فى حيز جواب الشرط لا يتقدم على الجواب كما ان ما فى حيز الشرط لا يتقدم عليها باتفاق الا ترى انه
لا يجوز ان تقول ان تضربنى فى الدار احسنت اليك على ان يكون فى الدار متعلقا باحسنت بل الحكم قطعا بانه
متعلق بتضربنى فكذلك هنا على ان تم مانعا اخر وهو ان ما فى حيز النفى لا يتقدم عليه الا انه لا ينبغى
ان يستمسك به هاهنا لما فى من الخلاف فى مثله لتقدم الظروف عليه لاتساعهم فيها واما بيان ان المعنى
مستقيم بتعلقه بالعيب فمن جهة صحة تعليله بدلالة العاوه فيه انما صح من اجل كستقيم الذى هو عليه ولولا
ذلك لم يكن باعتبار الطريق الذى يقصده الشعر فى استعمال الاوهام وجواب لو قوله ما غيرت وكلام
محذوفة وحذفها شايع فصيح فى القران وكشعر كقوله سبحانه ولو نشا جعلناه اجاجا قوله من خط كاتب مبا
من وجهين احدهما انه الحق من المشعرة بالتبعيض كانه قال ما غيرت شيا اصلا او من الزايدة للتاكيد وهى
تقتضى تقوية ذلك المعنى والثانى انه اتى بكاتب نكرة لتفيد التعميم فى كل خط لكل كاتب وهو ابلغ من ان
يكون مختصا فيها او فى احدها وقال ايضا مطيا على قول المتنبى فى سنة ٦١٩

وفاؤكما كالربع اشجاه طاسمه بان تسعدا والدمع اشفاه ساجمه

قوله كالربع متقدم
اى حاصل باسعاد الظاهر انه اراد ان يخبر عن وفائهما بقوله بان تسعدا اى وفاؤكما حاصل بان تسعدا وقوله كالربع متقدم
والمراد به كتاخير متعلق اما بما تعلق به بان تسعدا اى حاصل باسعاد كما مثل حصوله وفا الربع
باسعاده بالشجا بسبب كطسم واما متعلق بالاسعاد اى وفاؤكما حاصل باسعادكما اسعادا مثل
اسعاد كربع بما ذكر واما بوفاؤكما مثل وفا الربع بالطسم المعين على الشجا حاصل بان تسعدا واما متعلق
بمحذوف على ان يكون خبر مبتدا اى هو كالربع اما اضمارا للوفا واما اضمارا للاسعاد واما اضمارا
للمخاطبين وما ذكره ابن جنى فى معناه عن المتنبى بشيء بان كما وما فى خبرها فى قوله بان تسعدا
متعلق بوفاؤكما اى وفاؤكما بالاسعاد مشبه للربع فى وفايه بالطسم المعين على الشجا وقوله اشجاه طاسمه
تقرير للمعنى الذى يكون به الربع معينا على الاسعاد وهو الاخبار عن كونه مشجيا اذا كان طاسما وكلها
تعسفات لما يلزم من تقديم متعلق المصدر عليه او تفصل بين المبتدا وخبره بالاجنبى الذى هو الربع
على تاويل او اشجاه طاسمه على كل تاويل وقوله والدمع اشفاه ساجمه مما يقوى هذا المعنى وتقرر انه اراد
بالاسعاد ما يعين على البكا والشجا فلذلك جعل غزارة الدمع شافية فيقوى ان يكون المعنى بقوله
عن الربع اشجاه طاسمه تقريرا ان طسمه مسعد لكونه يودى الى الشجا المتضمن لغزارة الدمع كما

[margin:] بان تسعدا ... وفا الربع ... قوله عن الربع ... [illegible]

جعلها

جعلها شافية ولا اسعاد ابلغ مما يودى الى شفا وهذا يضعف من يزعم ان قوله كالربع خبر ابتدا على معنى
انه اخبر عن وفائهما بالاسعاد انه مثل الربع فى ذكره وذهابه اى بعيد منكما دائر مثلك لذكره وعهده
كالربع فى ذكره وابكائه وقال ايضا مطيا على قول المتنبى رحمه الله تعالى بدمشق سنة ٦٢٥

جلالا كما بى فليك التبريح اغذا ذا الرشا الاغن الشيح

الجلل — من الاضداد للعظيم والحقير ويعلم
انه هاهنا تعظيم فى قصده بالقرينة وهو منصوب على انه خبر لكان محذوفة وكما فى موضع نصب خبر بعد
خبر او نصبا على المصدر بقوله جلالا اى عظيما عظمة مثل عظمة ما لى وحذف نون من يكن ضرورة لانها
فى موضع التحريك وانما يحسن حذفها اذا لم يكن كذلك كقولك لم يك الذين فالحذف فيه ضعيف ووجهه
ان الاصل السكون فحذفت لذلك ولان مجيء ما بعدها هاهنا اوجب حركتها انما كان يعيد تحقق حذفها
فبقيت على ما كان جايزا فيها واللام فى قوله فليك لام الامر سكنت لاتصال الفاء بها وهو فصيح وتقديم الخبر
فى مثل ذلك ليس بالقوى وان كان جايزا من جهة ان الجملة تضمنت لام الامر وهى تقتضى صدر الكلام كما تقتضيه
لا فى النهى وما فى النفى وهمزة الاستفهام وحروف التحضيض وما اشبه ذلك فكان القياس ان لا يجوز
كما لم يجز فى بقية الابواب فلا يقال زيدا ما ضربت الا عمرا لا تضرب ولكنه جاز فيه لما كان الامر كثيره
بصيغة الامر الموضوعة له من غير حرف فنزلوها منزلة الفعل الماضى لما تجردت عن الحرف والمضارعة وكانت بنفسها
هى الدالة على المعنى الذى دل عليه الحرف ولذلك جاز زيدا ليضرب عمرو ولم يجز زيدا ما ضرب عمرو ولانه
يشترط فى المنصوب المشتغل عنه يعمل بضميره صحة عمل فيه متقدما لو على به واما ادخال الفاء فى قوله
فللاشارة الى انه قد تقدم ما يرشد الى المقتضى لهذا الامر ان يكون التبريح عظيما تنبيها على عظم محبوبه وكونه
فى غاية الوضوح التى لا ينبغى ان يكون الحب له الا كذلك لمن تامره بالسفر بعد ان تقدم ما يرشده
الى مصلحة وتوعده فسافر ومثله تعزوا الى الله فسبحانه الله والامر بالتبريح لفظا والمراد احبابه تنزيلا
للسبب منزلة المسبب والمراد احبابه بتعظيم الحب الذى هو سبب لتعظيم التبريح فنزل التبريح تلك
المنزلة كقولك لتكن الجنة ماواك وانما تريد ان تامره بعمل الذى هو سبب لكون الجنة ماواك
وقوله اغذا ذا الرشا الاغن الشيح من جملة ما يعاب عليه فى شعره وقد روى انه سئل عنه على وجه التعيير
لذلك يجب بشى ووجهه انه لما ذكر ان التبريح عظيم وان غيره يدل ذلك على عظم محبوبه فقصد الى
ذكره والتنبيه عليه بالاشارة فانه مشبه بالرشا حتى يتبك رايه فانه من جنسه حقيقة فيستفهم اعداه
كغذا ايتام لا او يكون الاستفهام على سبيل الانكار اى ان هذا الرشا الذى بلغ هذا المبلغ فى الحسن لا يكون
كغيره مما ياكل الشيح وغيره وهى جملة من مبتدا وخبر وذا فى موضع خفض بالاضافة اليه والرشا

[margin:] ام
[margin:] تنزيلا ... من يكن الزيادة

كالاعز صفة له او قال ايضا مليا رحمه الله تعالى على قول المتنبي بدمشق سنة ١ ٢١ ٦

منافعها ما ضر في نفع غيرها … تغذي وتروى ان تجوع وان تظما

الظاهر انه اراد ان هذه المراة الممدوحة ينفعها ما يضر غيرها من الامور الدنيوية لقلة اهتمامها بها
واشتغالها بما يعود عليها بالثناء في الدنيا والثواب في الاخرة فغيرها يضره ان يجوع وان يظما لاشتغاله
بها وهي لشرفها غذاوها وريها جوعها وعطشها اي يقوم الجوع والعطش عندها لاشتغالها بما يهمها مقام الغذا
والري عند المهتمين بامر دنياهم وقوله تغذي وتروى فعلان مضارعان اي تحصل لها ما يقوم
مقامهما ذلك بان تجوع وان تظما فحذف الباء من ان وذلك جائز ويجوز ان يكون معناه انه ينفعها ما يضرها
لكونه ينفع غيرها فتشتغل في نفع غيرها بما يضرها وترى انه تغذي لها لا يصل لها الراحة لغيرها اي تسعى في
منافع الناس وان كان ذلك يضرها ثم اوضح بان قال شيا كالمثال وهو انها ترى ان جوعها وظماها
اذا كان لسبب سعيها لغيرها غذا وري وهو من ابياته الضعيفة المعنى وقال ايضا مليا على قول
المتنبي بدمشق سنة ٢١ اما عنك تشبيهي بما وكانما … فما احد فوقي ولا احد مثلي الظاهر ان قوله
بما يتعلق بتشبيهي فيلزم ان يكون ما للتشبيه مثل كانما ولعله توهم ان ما في قولهم ما اشبهه بكذا للتشبيه
مثل ما في قولهم كانما هو كذا وليس الامر على ما توهم ولا يعرف ما للتشبيه وما ذكرته مما توهمه غلط
محض فان التشبيه انما فهم من لفظ اشبه وما للتعجب لا للتشبيه وهذا من ابياته التي يحتج على مثلها
من غير روية وتمييز ثم اتم البيت بان نحى معنى فيه تشبيه بقوله فما احد فوقي ولا احد مثلي
يعني انما يتشبه بالشيء اذا كان دونه او مثله واذا كان الشيء لا شيء فوقه ولا شيء مثله امتنع تشبيهه وقال
مليا ايضا على قول المتنبي بدمشق سنة ٦١ احيا وايسر ما قاسيت ما قتلا … والبين جار على ضعفي وما عدلا
احياه
يجوز ان يكون فعلا مضارعا حذف منه همزة الاستفهام للانكار وتقديره ااحيا وايسر ما قاسيت ما قتلا
اي كيف احيا وهذه حالي فيكون قوله وايسر ما قاسيت جملة في موضع الحال وجملة معطوفة قرر بها الجهة
التي من اجلها انكر الحياة ونفاها لانه اذا كان ايسر ما لقيه قاتلا كان غيره ويجوز ان يكون احيا
من باب افعل التفضيل حذف المضاف اليه استغناء عنه بما عطف عليه مما شرك بينهما فيكون كانه
قال احيا ما قاسيت فحذف المضاف اليه من الاول استغناء عنه بالثاني او حذف المضاف اليه استغناء عنه
بالاول ثم اخر ليعطف الثاني عليه من حيث اللفظ كما في قولك نصف وربعي درهم وكقوله الا علالة او بداهة
سابح ويكون هذا خبره ما قتلا ان كانت ما في ما قاسيت بمعنى الذي على قول بان افعل التفضيل
لا يكتسب التعريف بالاضافة وعلى القول بان المعرفة تقتضي تقدمها للابتدا وان كانت مشتقة او يكون

خبرا

خبرا مقدما على القول بان افعل التفضيل لا يكتسب تعريفا بالاضافة وعلى القول بان المشتق يتعين
للخبر وان كان معرفة ومقدما فان كانت ما بمعنى شيء فخبر مبتدا باتفاق واما احيا باعتبار المعنى فيجوز ان
يكون ماخوذا من حي الشيء اذا كانت فيه حياة كانه قال اظهر شيء فيه حياة مما قاسيته يقتل ويجوز
ان يكون مبنيا من احييته اذا جعلته حيا كانه قال اظهر شيء يحيي مما قاسيته يقتل والمقصود يحصل من المعنيين
جميعا وقوله والبين جار على ضعفي فيه تمييزا خبره جار وهو يقوي الوجه الثاني لان الوجه الاول — واما قوله
الذي انكر فيه كونه حيا لا يحسن ان يذكر بعده ان البين جار على ضعفه وبالتقدير الثاني لا يلزم ذلك
لانه لم يتعرض الا لشدة ما قاسى وان غيره يهلك باقل الا انه هلك وانما اشار فيه الى صبره وقوته على
ما لقيه وقال ايضا مليا على قول المتنبي امن ازديارك في الدجى الرقباء … اذ حيث كنت من الظلام ضياء
معناه ان الرقباء حكموا بانتفا ما يخافونه من حصول زيارتك في الدجى لما اشتملت عليه من النور الذي
يظهر زوارك لو زاروك فهم يتيقنون من زيارتك لذلك كما يتيقنون من زيارتك في النهار فامنوا لذلك
واعرابه امن فعل ماض ومعناه حصول المعنى المنافي للخوف او عدم الخوف يقال امنت كذا اذا
لم تخف منه وان كان واقعا وامنت كذا اذا حكمت بانتفائه وتوعد مما يخاف على تقديره وقوعه يعني
قوله تعالى افامنوا مكر الله والظاهر انه اراد المعنى الثاني وان كان الاول جائزا ان يعدى ويكون المعنى
امن — ان الازديار ولو قدر وقوعه لا يخاف منه من اجل ما اشتملت عليه من الضيا المتقدم ذكره لكنه
المقصود — ليس المعنى المتداول فيما يقصده الشعرا في هذا المعنى وازديار مفعول يامن يقال زاره
وازداره والاصل فيه ازتيره قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقلبت تاء الافتعال دالا لوقوعها
مع الزاي وعدل الى الازديار لانه ابلغ في المعنى المقصود قال سيبويه افتعل يكون للتصرف
والطلب وقال اما كسبت فانه يقول اصبت واما اكتسبت فانه للتصرف والطلب وعليه قوله تعالى
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فاتى بكسبت في الحسنات واتى باكتسبت في السيئات والمعنى ان الاقل
في الحسنات معتد به له ولا يعتد له في السيئات الا الاقل ولذلك عدل الى اكتسب وهو من لطيف المعنى
لطفا منه سبحانه ورحمة وفي الدجى متعلق بازديار لا بامن لانه لو تعلق بامن لكان المعنى تقييد
الامن المامونة بانها في الظلام وهو المقصود ولا يقال انه يتوهم منه ان زيادتها في غير الظلام غير
مامونة فانه يجاب عنه ان ذلك كالمعلوم من باب الاولى والرقباء فاعل يامن وهو جمع رقيب كنصيب
ونصبا وكريم وكرما وهو كثير واذ الظاهر انه اراد بها التعليل تقول ضربتك اذ ضربتني ومنه
قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اي من اجل ظلمكم او لانكم ظلمتم ويجوز ان يراد بها الظرف على تاويل

سياتي ذكره وحيث يجوز ان يكون خبرا للمبتدا وهو ضيا اي اذا الضياء في كل موضع حللت فيه
ويجوز ان يكون مبتدا على المبالغة وضيا خبره اي اذا المكان الذي تحلين فيه ضيا او على تاويل ذو ضيا
وكنت هي كان تامة اي وجدت وحصلت ومن كظلام يجوز ان يكون متعلقا بمحذوف متعلق بحيث
لبيان الجنس اي اذا المواضع التي تحلين فيها التي هي مواضع كظلام فيقدر حذف مضاف او بجعل
الظلام كناية للموضع او بجعل للامكنة كانها ظلام ومثل هذا الجار متعلق بصفة لما هو بيان له اي اذ
الامكنة التي تحلين بها الحاصلة من مواضع الظلام ويجوز ان يكون متعلقا بمحذوف متعلق بضيا اي
اذ حيث كنت ضيا من الظلام اي حاصل عنه اي عوضا منه فولك
يكون صفة لضيا في الاصل ثم قدم فقدر نصبا على الحال ويجوز ان يكون متعلقا بكنت لانها كان تامة
اي اذ حيث حللت من مواضع الظلام ضيا ويجوز ان يكون اذ ظرفا على بابها اي بدلا من قوله في الدجى
اي امن ازديارك في الدجا في الزمن الذي حيث تحلين فيه من الظلام ضيا فيجوز ان يكون كظلام
على هذا التاويل لبيان اذ اي في الزمان الذي هو كظلام الذي حيث حللت فيه ضيا وقال ايضا
مثليا بدمشق سنة ثمان رحمه الله تعالى على قول المتنبي
وجه الاشكال
عجز بحر فاقة ووراءه زاد وبابك المغتري
فيه ان المعنى على ان يكون فاقة مبتدا وعجز بحر الخبر فيؤدي الى ان يكون الابتدا بالنكرة من غير شرط من
شرايط التصحيح وهو غير مستقيم ولا يستقيم ان يقال ان عجز هو المبتدا وفاقة هو الخبر لانه لم يرد ان
العجز بالحر فاقة وانما اراد ان الفاقة وانت موجود عجز منه فجعل العجز مبتدا لادى الى ان يكون كل
عجز فاقة ولم يرده ولا ينبغي ان يراد واذا جعل الفاقة مبتدا كان المعنى على ان كل فاقة عجز لانه لو
انتهى اليك لازلتها فصارت في الحقيقة عجزا عن الحضور الى بابك وهو مراده والمعنى عليه والجواب
من وجوه احدها انه اراد كل فاقة عجز فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه فكان فيه مصحح
تقديري لا بعد في تقديره مع ان المعنى عليه وتندفع الاشكال بذلك ويستقيم المعنى على الوجه المفهوم
من قصد الشاعر ثاني ان يكون بحر منه تتمة فاقة كانه اراد فاقة بحر ثم قدم فيكون المصحح صفة وهي
من جملة المصححات ثالث ان يكون عجز خبر مبتدا محذوف اي به منهما لتعظيم الامر كانه قال هو عجز
ثم فسره بقوله فاقة بدلا من المضمر المفسر او خبر مبتدا محذوف والجملة تفسير للمضمر كان سايلا
سايلا سأله عنه فقال هو فاقة واما قوله ووراءه فجملة في موضع الحال وجاءت الواو فيها لانها جملة
اسمية تلزمها الواو على الافصح وهي حال من المستكن في بحر تقديره كفاقة عجز بحر في هذه الحال

فاقته صح

اوفاقة

اوفاقة حاصلة بحر في هذه الحال عجز على كلتقديرين واما من حمل على تقدير ان يكون المراد وضع موضع
الجنس وهو المراد كما وضع المعرفة موضع النكرة في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون
حالا من فاقة على تقدير ان يكون المعنى كل فاقة باعتبار المعنى المقدر كانه قال كل فاقة حاصلة
عن عجز بالحر ووراءه زاد الاله اذ لم يرد ان الفاقة هي العجز وانما اراد انها عنها ثم اخبر بها عنها
تجوزا للمبالغة والضمير في وراءه لا يمنع من ذلك لان المصحح للحال انما هو الواو فيكون لما قصده المتكلم
لا لما فيها ضميره اذ قد يكون الضمير فيها وهي حال من صاحبه كقولك ضربت رجلا وابوه قائم فانه حال
من كتابي ضربت لا من رجل وان كانت مشتملة على ضمير رجل عبر به عن ضمير صاحب الحال لان المصحح هو
الواو ولا اثر للضمير في صحة تصحيح ولا تعيين وقال ايضا مثليا بدمشق سنة ٦١٨ رحمه الله
على قول المتنبي ترابه في كلاب كحل اعينها وسيفه في جناب يسبق العذلا يجوز ان يتعلق
في كلاب بالمعنى في قوله ترابه على معنى تراب غاراته في كلاب فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه او اراد بالتراب الغارات لملازمتها لها ويجوز ان يتعلق بالمعنى في قوله كحل اعينها
اي ملازم الاعين في كلاب اعاد الضمير عليه في قوله كحل اعينها ويجوز ان يتعلق بما دل عليه
كحل من المصدر اي كحل الاعين في كلاب تعلق الجار بالمصدر ثم اضمر على ما تقدم ويجوز ان يتعلق
بمثل المحذوف المقدر اي ترابه مماثل لكحل الاعين في كلاب ثم قدم واضمر والمعنى موافق لجميع ذلك
واما في جناب فيجوز ان يتعلق بيسبق ~~في جناب اي يسبق السيف~~ اي يسبق العذل في هذه القبيلة المخصوصة
مشيرا الى المثل السابق سبق السيف العذل والمعنى ان غاراته لا تفتر عن كلاب وان قتله مشرع في جناب
حتى بلغ الى ان يقال عنه المثل السائر سبق السيف العذل وترابه مبتدا خبره كحل وان صح الخفض في كحل
فهو بدل من كلاب بدل الاشتمال اي ترابه في كحل اعينها ويكون تعلق الجار بمحذوف اذ هو خبر المبتدا اي
ترابه كاين في كحلها ويجوز ان يكون في كلاب وفي جناب خبران ويكون كحل اعينها جواب سايل سال عن معنى
كونه في كلاب فقال كحل اعينها ويكون يسبق العذلا ايضا جوابا لسايل سال عن جهة استقراره في جناب
لتعدد الوجوه بيسبق العذل وهي جملة مستقلة فلا تحتاج الى اضمار ويجوز ان يكون يسبق حالا من
المضمر في الخبر الذي هو كاين في جناب على هذه الحال بخلاف الاول اذ لا يستقيم ان يكون الاول
كذلك لكونه مفردا يحتاج الى تقدير مبتدا والى تقدير الواو فيبعد ذلك فيها وانما اختير في يسبق
العذل الوجه الاول ليطابق المصدر في كونه قدر جوابا على تقدير ان يكون الجاران خبرين وقال
ايضا مثليا رضي الله عنه على قول الشاعر العربي

لعله معين صاحب الحال

٣ فلما تقدم في كلاب صح

٧ عما دل عليه سيفه اذ المراد سيفه تتبدد او المراد بالسيف القتل ويجوز ان يتعلق بيسبق صح

٩ فاجيب صح

فليت كفافا كان خيرك كله   وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوو

قال في ليت ضمير شان وهو موضع الاستشهاد وحذفه شاذ لانه ضمير منصوب فالقياس ابرازه وحذفه ضعيف كقولك ان من يكرمني اكرمه بالجزم ولا يستقيم ان يكون كفافا اسما لليت لانه نكره فلا يصلح ولو صلح لم يستقيم المعنى لان قولك كان خيرك وما بعده لا يصلح خبرا وهو منصوب خبر كان مقدما عليها وقيد بعد ذلك وجوه احدها ان يكون خبرا باعتبار الخير وكذا معا اي ليت خيرك وشرك بالنسبة الي لا يفضل احدهما عن الاخر لان الكفاف هو الذي ليس فيه فضل يريد ان شرك زايد على خيرك فانا اتمنى لو كان غير زايد وعلى هذا يكون مرتوو فاعل ارتوى اي ما شرب الماء شارب اي جميع الدهر اي ارتوى من الماء ويجوز ان يكون كفافا خبر كان باعتبار خيرك خاصة على معنى انه ما يلحقني ذلك الحال يكون فيه كفاف كم تقول ليت نفقتك كفافا اي ليتها مقدار الحاجة تريد انها انقص ولكن ها هنا ويكون شرك معطوفا بخبره لا بافراده على الجملة الاولى كم تقول كان زيد قايما وعمر قاعدا ويكون ويكون شرك مرتوو خبر كانك قلت ليت خيرك يحصل منه كفاف وليت شرك منكفا فوضع مرتوو موضع منكفا اذ المرتوي من الشي منكف عنه ويكون الماء على هذا التاويل مرفوعا بتاويل حذف المضاف اي ما ارتوى شارب الماء فانت في الاول عطفت مفردا على مفرد وهو شرك على خيرك واخبرت عنهما بكفافا وفي فانك عطفت جملة على جملة اخبرت عن كل مفرد منها بخبر خاص وكان القياس على هذا الوجه ان يكون مرتويا لانه خبر لكان باعتبار العطف كم تقول كان زيد قايما وعمرو منطلقا ولكنه جا على خلاف القياس للضرورة ولا يجوز ان يكون مبتدا وخبرا كقولك كان زيد قايما وعمرو منطلق لفساد المعنى لانه يكون حينيذ جملة مستقلة منقطعة عن التمني فالمعنى مثلها في قولك ليت زيدا قايم وعمرو منطلق لان عمرا منطلق في مثل ذلك مثبت له الانطلاق غير داخل في حيز التمني بخلاف ليت زيدا قايم وعمروا منطلق واذا ثبت ذلك كان جعلك وشرك مرتوو مرفوعا على الابتدا يوجب ان يكون مخبر باثبات ذلك فوجب اخباره بان شره منكف فيفسد المعنى اذ المعنى فيه ان شره زايد وانه يتمنى ان لا يكون كذلك فكيف يحمل على وجه يثبت ما مقصود المتكلم نفيه **وقال ايضا مُمليا** رحمه الله على قول الشاعر وهو

الف الصفون فما يزال كانه   مما يقوم على الثلث كسيرا

هذا البيت يوهم ان كسيرا خبر الكان في المعنى اذ يسبق الى تفهم انه شبهه لشده رفعه احدى قوايمه بكسير وان قوله مما يقوم على ثلاث تقرير لسبب تشبيهه به فكانه قال كانه كسير من اجل دوام قيامه على ثلاث ويلزم على هذا ان يكون نصب كسير لحنا فينبغي ان يطلب له وجه يصح في الاعراب

ولا

ولا يخل بالمعنى فنقول انما اخبر بقوله مما يقوم وما بمعنى الذي فكانه من الخيل التي تقوم على الثلاث كسيرا فيكون كسيرا حالا لان الضمير في يقوم وذكر يقوم اجراله على لفظ ما فشبهه بالخيل التي تقوم على ثلاث في حال كونها مكسورا احدى قوايمها فاستقام المعنى المراد على هذا ووجب نصب كسيرا باعتباره على الحال ولا يستقيم ان يكون كسيرا خبرا ليزال لانك اذا جعلته خبرا ليزال فلا يخلو اما يكون ما في مما يقوم مصدرية كم قدرت اولا او بمعنى الذي كم قدرت ثانيا فان جعلتها مصدرية بطل بوجوه احدها ان كان يبقى بلا خبر اذ مما يقوم لا يصح ان يكون خبر الغوات كفايده فيه ثانيها ان كان يبقى غير مرتبطة بشي ثالثها ما يلزم من انه حكم عليه بالكسر كذلك ويجاب عن ثالث بان يكون التقدير شبه كسير وان كانت ما بمعنى الذي فسد لما يودي اليه من اختلال المعنى وذلك ان كسيرا يكون خبرا ليزال فيكون المعنى فما يزال كسيرا ثم قوله كانه من كتي تقوم على ثلاث تشبيه للشي بشي اخر هو على حاله لانه على هذا انما شبهه بالخيل التي تقوم على ثلاث فصار قايلا كان هذا كما يقوم على ثلاث من الخيل كفاية على ثلاث لخروج كسيرا عن حيز كان ودخوله في حيز ما يزال هذا ان جعلت كسيرا وكانه خبرا بعد خبر فاما ان لم تجعله كذلك فسد لذلك ولكون كان مع ما في حيزها يخرج عن الربط بما هو معها وذلك فاسد **وقال بالقاهرة مُمليا** على قول الشاعر

غير ماسوف على زمن   ينقضي بالهم والحزن

لا يصح ان يكون له عامل لفظي فاما ان يكون مبتدا واما ان يكون خبرا مبتدا ولا يصح ان يكون مبتدا لانه لا خبر له لان الخبر اما ان يكون ثابتا او محذوفا وكلاهما لا يستقيم لانه اما على زمن واما ينقضي وكلاهما مفسد للمعنى وايضا فانك اذا جعلته مبتدا لم يكن بد من ان يقدر قبله موصوف واذا قدر قبله موصوف لم يكن بد من ان يكون غيرا له وغير ها هنا ليست له وانما هي لزمن الا ترى انك لو قلت رجل غيرك مرني لكان في غيرك ضمير عايد على رجل ولو قلت رجل غير متاسف على امراة مر بي لم يستقيم لان غير ها هنا لما جعلته في المعنى للمراة خرج ان يكون صفة لما قبله ولو قلت رجل غير متاسف عليه مر بي جاز لانها في المعنى للضمير والضمير عايد على المبتدا فاستقام فتبين انه لا يكون مبتدا لذلك وان جعل الخبر محذوفا لم يستقيم لامرين احدهما انا قاطعون بنفي الاحتياج اليه والاخر انه لا قرينة تشعر به ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة وان جعل خبر مبتدا لم يستقيم لامور احدها انا قاطعون ايضا بنفي الاحتياج اليه ثانيها ان حذف المبتدا مشروط بالقرينة ولا قرينة ثالثها انك اذا جعلته خبر مبتدا لم يكن بد من ضمير يعود منه الى المبتدا لانه في معنى مغاير ولا ضمير يعود على ما تقدر مبتدا فلا يصح

ثم آل كان ندمه

وليس صح

على تحقيقه او شبه كسير صح

واذا لم يكن له عامل لفظي صح

ان يكون خبرا فيبقى اشكال اعرابه واولى ما يقال انه اوقع المظهر موقع المضمر لما حذف المبتدا من اول
الكلام فكان التقدير زيد يقتضي ما لمهم والحزن غير مناسف عليه فلما حذف المبتدا من غير قرينة تشعر
الى به ظاهرا مكان المضمر فصارت عبارة فيه كذلك وهو وجه حسن ولا بعد في مثل ذلك فان
العرب تجيز ان يكرمني زيد اني اكرمه وتقديره اني اكرم زيدا ان يكرمني فقد اوقعت زيدا موقع المضمر
لما اضطربت الى اعادة الضمير اليه واوقعت المضمر موضع المظهر لما اخرته عن الظاهر فقد تبين لك
اتساعهم في ذلك وعكسه ويحتمل ان يقال انهم استعملوا غير بمعنى لا كما استعملوا لا بمعنى غير وذلك
واسع في كلامهم فكانه قال لا تاسف على زمن هذه صفته ويدل على ذلك على استعمالهم غير بمعنى لا زيد عمرا غير
ضارب³ لان المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف ولكنه لما كانت غير تحمل على لا جاز فيها ما لا يجوز
في مثل وان كان بابهما واحدا واذا كانوا قد استعملوا اقل رجل يقول ذاك بمعنى النفي مع
بعده عند بعض اليه فلان يستعملوا غير بمعنى لا مع موافقتها لها في المعنى اجدر **فان قيل** فاذا
قدرتموها بمعنى لا فلا بد لها من اعراب من حيث كونه اسما فما اعرابه **قلنا** هي اعرابه كاعراب
قولك اقل رجل يقول ذاك وهو مبتدا لا خبر له استغنا عنه لان المعنى ما رجل يقول
ذاك واذا كان كذلك ~~واذا كان كذلك~~ صح المعنى من غير احتياج الى خبر ولا استنكر بعيد
لا خبر له اذا كان في المعنى بمعنى جملة مستقلة كقولهم اقايم الزيدان فانه بالاجماع مبتدا ولا
مقدر محذوف والزيدان فاعل به ليس بخبر فهذا مبتدا لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير
وانما استقام لانه في المعنى يقوم الزيدان وكذلك قول بعض المحققين في مثل نزال انه مبتدا
وفاعله مضمر ولا خبر له لاستقامة المعنى من حيث كان معناه انزل واترك وقد ذهب كثير الى
انه منصوب انتصاب المصدر كانه قيل في نزال انزل نزولا وهذا عندنا ضعيف فانه لو كان
كذلك وجب ان يكون معربا ونحن نفرق بين سقيا وبين نزال فكيف يمكن حملها على اعراب
واحد وهو ان يكونا مصدرين معنى اذا احدهما معرب والاخر مبني **وقال ايضا مميليا**
بدمشق سنة ٦١٧ متى اجتمع حالان من ذاتين مشبهة احداهما بالاخرى او مفضلة عليها
باعتبار الحالين او من ذات واحدة فضلت على نفسها باعتبار حاليها فالوجه تقديم حال ما قدم مولية
لصاحبها كانهم قصدوا الى نفي الالباس بايلاء كل حال لمن هي له لو اخر وانما لو قلت زيد مثل عمرو جالسا
قايما لجاز ان يقدر الحالان للاخر ولجاز ان يقدر ما هو للاخر للاول وعلى العكس فيودي
الى اللبس والحال الاولى في امثال هذا على الحقيقة ليست من الاول وانما هي من الضمير في خبره

٣ ولا يقولون زيدا عمرا مثل ضارب صح

اذ

اذ المبتدا لا يصح ان يكون منه حال لانه غير قابل للتقييد وانما يقبل من نسب اليه فعل او معنى فعل
وذلك محقق في الضمير الواقع في الخبر في قولك مثل او خير منه او ما اشبهه فاذا قلت زيد قايما
مثل عمرو جالسا فانما غرضك تمثيل زيد في حال قيامه بعمرو في حال جلوسه فكانك قلت زيد مماثل
في حال قيامه بعمرو في حال جلوسه وانما قدمت الحال من الضمير في مثل واوليتها زيدا لما ذكرناه من
غرض نفي الالباس الا ترى انك لو قلت زيد مثل عمرو جالسا قاعدا لنافر الطبع السليم لما ذكرناه
وهذا مثل قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وكذلك لو كانت الحال في المعنى للاول خاصة
وليس للثاني حال لكان الوجه تقديمها ومثله قول بعض المحدثين

الحمد كالطرس وكنونات   دايرة مثل الحواجب

نداير في التحقيق حال من الضمير في مثل عايد على النونات وقدم لما ذكرناه وجاز تقديم حال
العامل فيها مثل لانها في معنى مماثل ومماثل يجوز تقديم حاله اتفاقا وكذلك هذا والرفع في هذا
الشعر احسن لاستقرار الخبر عنه على حالة واحدة والاحوال انما تكون للانتقال القابل اليها **وقال**
رضي الله عنه مميليا بدمشق سنة ٦٢٦ قولهم نبغي خيالي وبابه الرفع فيه اقوى من جهة النقل ومن
جهة المعنى اما النقل فالمسموع بابي انت ولو كان منصوبا لوجب ان يقال بابي اياك واما من جهة
المعنى فلان المقدر في النصب جملة والمقدر في الرفع مفرد فكان تقديرا لمفرد اولى ويدل عليه اجماعهم
على الرفع في قولهم الهلال والله والمسك ولو نصبت على معنى رايت الهلال وشممت المسك لكان
متجها وايضا فان باب الابتدا يدل على ثبوت الشيء وتقريره وباب الفعل يدل على حدوثه والاستقرار
ابلغ ولذلك قال الحمد لله وسلام عليكم احسن من النصب وان كان النصب متجها واما النصب فالمنصوب
بالفعل المقدر اكثر من رفعه بالابتدا فكان حمله من باب الاكثر اولى **وسئل رضي الله عنه**
في ورقة عن اعراب قول الشاعر

احب بلاد الله ما بين منعج   الي وسلمى ان يصوب سحابها

فكتب بيده الكريمة ما هذا صورته يجوز ان يكون احب مبتدا على قول من يرى تعريفه بالاضافة
وما بين منعج خبر موصولة او موصوفة ويجوز ان يكون احب خبرا مقدما على قول من لا يرى تعريفه
وما مبتدا والي متعلق باحب على تقدير بين على سبيل الاتساع في الظروف وسلمى عطف على منعج على
انه اسم موضع اي ما بين هذين المكانين او على انه اسم امراة على حذف مضاف اي وموضع سلمى
وان يصوب سحابها امرين احدهما ان يكون على حذف حرف خفض اي في ان يصوب

سحابها ثم تقول احب كناس الى زيد في ان يكون عالما فيكون في موضع نصب على مذهب سيبويه
او خفض على مذهب الخليل وكثاني ان يكون ان يصوب سحابها بدلا من قوله ما بين منبج وسعدي
على تقدير مضاف في الاول اي احب صوب سحاب بلاد الى صوب سحاب ما بين منبج وسعدي
ويجوز ان لا يقدر مضاف لان الخبر مطابق المبتدا والبدل لا يغير له الكلام الا ترى انك تقول
احب الناس الى زيد علمه ولا تقول احب صفات كناس الى زيد علمه والاولى ان يكون ان يصوب
سحابها مفعولا بفعل مقدر دل عليه احب اي احب ان يصوب سحابها الا ترى الى قوله تعالى ان
ربك هو اعلم من يضل عن سبيله فان قوله من يضل مفعول بفعل مقدر دل عليه اعلم اي يعلم من يضل
وقال رضي الله عنه محيبا على قول بعضهم بالقاهرة بحضرة السلطان الملك الكامل سنة ٦١٢ الهذر شعر للوجيه
ابن جزار شاعر دولة السلطان الملك الكامل وكان واسطيا يزعم انه ابن اخت المعدم وكان يلقب
يومئذ بالوجيه البطيطة لانه كان قصيرا سمينا بضاعته في النحو مزجاة
ها المتقدم من فوق الازرة طالعا قال النصب والرفع فيه لا يجوز باعتبار ما يفهم من
المعنى المقصود وذلك ان الذي يفهم انه المقصود هو في حال كونها مخرجة وجهها من بين الازارة مثل
البدر في حال كونه بازغا من مشرقه وكون اذا حكمت بشيء على شيء باعتبار حالين لهما اولت كل واحد
منهما حاله ولم توخر الحال التي عنها فتقول هذا بسرا طيب منه رطبا وزيد قايما احسن منك قاعدا
وهو كثير في كلامهم واذا كان كذلك فمتى اخرها لا يجوز تاخيره فلا يفيد نصب طالع ولا رفعه
مع استقامة الكلام على هذا المعنى لما لازم له وانما التزموا ذلك خيفة اللبس وتوهم ان
الحال للاخير لو قالوا زيد مثل عمرو عالما عاملا فارادوا ان يولوا كل حال لمن هي له ليرتفع اللبس
من اول الامر ويجوز ان يحمل على وجه اخر غير ما سبق من المعنى وهو ان يكون هي ضمير القصة وكبدر
طالع مبتدا وخبر ومن فوق الازرة متعلق بطالع ويكون المعنى البدر طالع من فوق الازرة
لان ضمير الشان وجوده وعدمه سوا ويجوز ان يكون هي ضميرا لمن تقدم ذكره والبدر خبر له وطالع
خبر بعد خبر ومن بين الازره متعلق به وقال ممليا على قول الشاعر

اتوب اليك يا رحمن مما جنيت فقد تكاثرت الذنوب
فاما من هوى ليلى وتركي زيارتها فاني لا اتوب

قال رايت استفتا لابن بري النحوي فيه ما معناه كيف يستقيم قول الشاعر واما من هوى ليلى
وهو انه لم يتب من ترك الزيارة فهو تارك للزيارة الا ترى انه لو قال اليك فاني اتوب من ترك

الزياده

الزيارة لكان مستقيما في غرضه ولو قال واما من هوى ليلى وزيارتها واسقط وتركي لكان مستقيما
في غرضه كغرض المعنى المراد فاذا زاد فيه الترك او النفي كان لنقيضه فيفسد المعنى فاجاب ابن بري
بتقرير الاعتراض وصحته لو كانت الرواية وتركي وانما الرواية وحبي فيزول حينئذ الاعتراض قلت وحبي
وقد قيل ان الرواية وقصدي فيزول ايضا الاعتراض والبيت مشهور بقوله وتركي ووجه انه
انه ذكرا لتركه لبيان ما يطلب منه ثم قال فاني لا اتوب مما يطلب مني تركه الا ترى انه لو قال واما من هوى
ليلى وتوبتي من زيارتها فاني لا اتوب لكان مستقيما على ان المعنى فاني لا اتوب مني بما يطلب التوبة منه لا على
معنى فاني لا اتوب من توبتي فكذلك هذا اذ لا فرق بين ان تقول وتركي زيارتها وتوبتي من زيارتها
ومن زعم ان لا زايدة محافظا على ما تقدم من المعنى فقد افسده بالنظر الى قوله واما من هوى ليلى
لان المعنى يصير فاني اتوب من هوى ليلى وهو فاسد ولا يستقيم ان يكون الحرف الواحد زايدا غير زايد
وقال وقد استفتي في قول الشاعر

واني لتعروني لذكراك فترة كما انتفض العصفور بلله القطر

قيل ان شخصين تنازعا فقال احدهما البيت هزة وقال الاخر رعدة ولا يستقيم معنى البيت على فترة فسئل
هل يستقيم معنى البيت على هذه الرواية وقد نقلها غير واحد ممن يوثق بنقله عن الامالي لابي علي البغدادي
فكتب مجيبا بخط يده الكريمة ما هذه صورته وهو ان يقال يستقيم ذلك على معنيين احدهما ان يكون
معنى لتعروني ليرعدني اي تحصل عندي العروا وهي الرعدة كقولهم عري فلان اذا اصابه ذلك
لان الفتور الذي هو السكوت عن الاجلال والهيبة يحصل عنده الرعدة غالبا عادة فيصح نسبة الارعاد
اليه فيكون كما انتفض منصوبا انتصاب قولك اخرجته كخروج زيد اما على معنى كاخراج خروج زيد واما
لتضمنه معنى خرج غالبا فكانه قيل خرج فصح لذلك مثل خروج زيد وحسن ذلك تنبيها على حصول المطاوع
الذي هو المقصود في مثل ذلك فيكون ابلغ من الاقتصار على المطاوع اذ قد يحصل المطاوع دونه مثل
اخرجته فلم يخرج والثاني ان يكون معنى لتعروني لتاتيني وتاخذني فترة اي سكون للسرور الحاصل من الذكرى
وعبر بها عن النشاط لانها تستلزمه غالبا تسمية للمسبب باسم السبب كانه قال لياخذني نشاط
كنشاط العصفور فيكون كما انتفض اما منصوبا نصب له صوت صوت حمار وله وجهان احدهما ان يكون
التقدير يصوت صوت حمار وان لم يجز اظهاره استغنا عنه بما تقدم والثاني ان يكون منصوبا بما تضمنه الجملة
من معنى يصوت واما مرفوعا صفة لفترة اي نشاط مثل نشاط العصفور وهذه الاوجه الثلاثة المذكورة
في الوجه الثاني في اعراب كما انتفض تجري على تقدير رواية رعدة وهذه هذا ما كتبه مجيبا به وروي الرماني

عن السكري عن ابي سعيد الاصمعي اذا ذكرت يوما فبلى اذكرها كما انتفض العصفور بلله القطر
وهو ظاهر جيد وقال مميا على قول المتنبي رحمه الله تعالى

ابلى الهوى اسفا يوم النوى بدني — وفرق الهجر بين الجفن والوسن

اسفا يجوز ان يكون مفعولا من اجله وكان قياسه يقتضي مجي اللام اذ ليس هو فاعل الفعل المعلل فيكون
حذفها لضرورة الشعر وقد جاء مثل ذلك ويجوز ان يقال ان الهوى لما كان بسببه المتكلم فكانه هو الذي
ابلى نفسه فيكون اسفا فعلا لفاعل الفعل المعلل في المعنى ويجوز ان يقال انه جعل الهوى آسفا مبالغة ويكون
كان الحب نفسه صار له اسف على ما تعلق به فيكون لذلك فعلا للفعل المعلل ايضا ولا يستقيم ان لتأمل صح
مصدرا الا على تاويل حذف مضاف كانه قيل ابلاه اسف وهو ضعيف لانه يودي الا ان يكون
متعلقات الفعل كلها مصادر كقولك ضربت يوم الجمعة لصحة تقدير ضربت ضرب يوم الجمعة وفيه
اخراج الابواب عن حقائقها وقال مميا على قول الشاعر

خلقنا باطراف القنا في ظهورهم — عيونا لها وقع السيوف حواجب

حواجب اما بدل من وقع واما خبر عن وقع ويكون لها اما خبرا بعد خبر واما فضلة مثل قولك
زيد له غلام اي غلام له وقال مميا على قول الشاعر

حتى خرجن بنا من تحت كوكبهم — حمرا من الطعن اعناقا واكفالا

اعناقا واكفالا تمييز وحمرا حال من الضمير في قوله خرجن بنا وقال على قول الشاعر

فقل للحواريات تبكين غيرنا — ولا يبكنا الا الكلاب النوابح

يقول لسنا باهل لان تبكينا النساء حيث انهن فلا بل لتبكينا الكلاب وقيل نحن اهل بدو ونموت
تحت السيوف فانما تبكينا السباع وقال مميا على قول الشاعر

وليل رجونا ان يدب عذاره — فما تم الا وهو بالصبح مسفرا

مسفرا حال من الصبح والعامل فيه ما في الباء من معنى المصاحبة اي والا وهو مصاحب في حال كونه مسفرا
ومعناه انا رجونا ان ناخذ في سيره قليلا قليلا كدبيب العذار فما تم اي فما بدا الا وهو مصاحب
للصبح في حال اسفاره يشير الى سرعة انقضائه وانه لو كان له ما يليه اخره لسرعة انقضائه
وقال مميا على قول الشاعر

ومر معرضا لي بيت بنجد — فهيج ساكن القلب الطروب

معرضا حال ولا يجوز ان يكون مفعولا من اجله لان اسما الفاعلين لم تقع موقع المصادر فيتعين مفعولا

م

من اجله لان اسما الفاعلين لم تقع موقع المصادر فيتعين مفعولا من اجله وقد وقعت محفوظة مصادر في مواضع ٢ صح
وانما حملت على المصدرية لتعذر حملها على الحال وقال رضي الله عنه مميا على قول الشاعر

وعلمت اني لا اخاف مهندا — مالم يرعني من سوار معصما

سئل عن هذا البيت فقال ان هذا ليس بشعر الا ان وجهه من حيث الجملة مع ردائته ان فاعل يرعني
مقدر تقديره شي او نحو ذلك ويكون قوله من سوار صفة لذلك المقدر ثم لما كان ذلك
مبهما فكان قايلا قال ما هو فقال اعني معصما او اخص وفيه قبح ظاهر وهو ان
المعصم هو المراد باعتبار الفاعلية في المعنى ومن سوار صفة قدمت فكما تقدم غيرها من الصفات
فهو زائد وزان قولك جاني من تميم رجلا وقال مميا على قول الشاعر وهو

قفا اسمعي وذرينا من تفقهكم — فلست انت منا يا ام عمار

ارتكب الشاعر احد امرين احدهما انه اراد عمارة فرخم للضرورة وهذا على لغة من يقول
يا حار وهو جائز عند سيبويه ممتنع عند المبرد الا على لغة من يقول يا حار بالضم وهذا الخلاف
جار بينهما في كل مرخم في غير النداء فيجوز عند سيبويه ان يجرى فيه الوجهان الجاريان في يا
حار وعند المبرد مخصوص بلغة يا حار بالضم لا غير والاخر انه ترك صرفه على راي اهل
الكوفة فان السبب الواحد عندهم غير مانع وقال مميا على قول الشاعر

يبسط للضيف وجها حانيا — كبسط ذراعيه لعظم كلبا

كلبا نصب على التمييز وليس له وجه سواه وفيه ضعف من جهتين ان التمييز عن المضمر مثل قولهم
لله دره فارسا انما كان لانك اضفت المدح اليه وانت تعني امرا اخر فحسن التمييز
كتفسيره ذلك الامر المتعذر في التقدير كما حسن قولك زيد حسن وجها واعجبني حسنه وجها
وفي البيت الضمير في ذراعيه هو غير الظاهر المنصوب بخلاف الاول وشبهه وعلى هذا حمل
بعض المفسرين قوله تعالى فلما راوه عارضا فقال عارضا تمييز للضمير المبهم في راوه ومثل باتفاق
التمييز في قولهم نعم رجلا وبيس رجلا فانه تمييز للمضمر نفسه لا لما يتعلق به وقال ايضا مميا على قول الشاعر

فيا حصيات كن في لمس كفها — وزقن ريا من نشا المسك اطيبا

اطيبا صفة لريا ويكون قوله من نشا او من نشا متعلقا بزقن ويحتمل ان يكون اطيب صفة بعد
صفة اي رزقن ريا حاصلة من نشا المسك اطيب من مثلها ويجوز ان يكون من نشا المسك
متعلقا باطيب المتاخر وهذا يرد عليه الفصل من الصفة والجواب عنه ان هذا الفصل من تتمة

الصفة كما يقال مررت برجل من زيد افضل ان جوزنا تقدم من وان منعنا تقدمها كان اطيبا
مفسر الاطيب مرادة والمفسر اعرابه اعراب المفسر وقال مُمليا على قول شاعر وهو عدي بن زيد من قصيدة

من رايت المنون عرين ام من ذا عليه من ان يضام خفير

من مبتدا والمنون مبتدا ثان وعرين فعل ما لم يسم فاعله ومفعول لم يسم فاعله خبر للمنون والضمير اما
للمنون تنزيلا له منزلة المنايا لانه يستعمل في معناها ولهذا قال تعرت المنون مونثه ويكون واحدة جوا
فيحتاج الى ضمير يعود على من لان هذا المبتدا والخبر خبر له ويكون قد بنى الفعل لضمير المفعول
الثاني وحذف المفعول الاول وان كان ضميره مرادا ويجوز ان يكون الضمير في عرين عايدا على
من من حيث المعنى لان المراد النفوس فيكون هو الضمير الذي يحتاج اليه المنون محذوفا ويكون الفعل من يكون الضمير الذي يحتاج اليه صح
مبنى لضمير المفعول الاول على ما هو الاحسن وضمير المفعول الثاني محذوف ومعنى البيت انه لم ير
احد عري من المنون اي سلم منها واتى به على وجه الاستفهام على معنى الاستبعاد والانكار كقوله
فمن حدثتموه له علينا العلا وانى برايت توكيدا للنفي انه لم ير احد سلم من المنون ويجوز ان يكون
رايت على هذا ملغى ويجوز ان يقال ان من مفعول اول لرايت والمنون عرين مبتدا وخبر
في موضع نصب على انه مفعول ثان والمعنى على حاله وقال مُمليا على قول الشاعر

فاصبحوا والنوى عالي معرسهم وليس كل النوى يلقى المساكين

يجوز النصب والرفع في كل والنصب اوجهها والرفع على وجهين على ان يكون اسما لليس وعلى ان يكون مبتدا
ويكون في ليس ضمير الشان وهما يضعفان بحذف الضمير العائد على المبتدا او ما هو في معنى المبتدا
اذ التقدير تلقيه المساكين وعلى انه قد جاء مثل ذلك في قراءة ابن عامر في قوله وكل وعد الله الحسنى
والتقدير وكل وعده الله الحسنى ولولا هذا التقدير لم يستقم الرفع الا ان النصب اوجه لاحتمال
النصب في قوله تعالى وكلا وعد الله الحسنى فكل النوى مفعول بيلقى قدم على فعله وفي ليس ضمير
الشان بعد بل هو باب واسع فجا النصب على وجه لا مضعف له ولم ينفك الرفع عن مضعف وليس في ضمير الشان صح
على ما تقدم فاما ما يحتج به من ان المساكين مبتدا وكل النوى مفعول بيلقى مقدم على فعله فغير مستقيم اصلا
لانه يودي الى تقدم الفعل الذي هو خبر عن المبتدا عليه والى خلو الفعل عن ضمير من هو له وهو
فيرسانيح واما قول بعض المتاخرين

ايبن جنفيك دامهم بنو ثعل ام ليس يخطي الرمايا اسهم المقل

ففي ليس ضمير الشان ويخطي الرمايا فعل ومفعول وفاعل قدم فيه المفعول على الفاعل

ولا يستقيم ان يكون اسهم المقل اسما لليس ولا مبتدا على ان يكون في ليس ضمير الشان لانه يودي الى تقديم
الفعل الذي هو خبر المبتدا عليه ولو ساغ ذلك لساغ ان يكون زيد في قام زيد مبتدا خبره
ما تقدم عليه من قولك قام ولم يصر اليه احد من المحققين ووجهه ما فهم عن العرب من التزامهم
حذف الضمير في مثل قولهم قام الزيدان وقام الزيدون ولو كان مبتدا لوجب ان يقال قاما
الزيدان وقاموا الزيدون لان خبر المبتدا اذا كان جملة لا ينفك عن ضمير يعود على المبتدا ولما
لم يقل ذلك دل على انهم التزموا في الفعل اذا كان خبرا ان لا يتقدم فاذا وقع فعل مقدم فالاسم
بعده فاعل لا مبتدا على ما تقرر وقال مُمليا على قول الشاعر وهو عمرو بن ملقط الجاهلي وهو

مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه

يجوز ان يكون مه من قوله مهما لي الليلة اسم فعل من قولهم مه اي اسكت واكفف عما انت عليه
من اللوم وشبهه كانه يخاطب لائما على ما راه من الوله ثم قال ما لي الليلة تعظيما للحالة التي اصابته
والشدة التي ادركته ثم ذكر الامر الذي يحقق تعظيم الامر فقال اودى بنعلي وسرباليه يعني
ذهب بنعلي وسرباليه كقولك هلك عني سلطانيه واذا ذهب عنه نعله وسرباله وصلاه دل على ان :.
حاله حال بلغت مبلغا اذ هلك عما لاين هل مسقط عن مثله وصورة الاستفهام للتعظيم ثم يجي
ما تحقق ذلك التعظيم بجملة اخرى يعني ذلك من فصيح كلام العرب وفي نحو قال الله تعالى الحاقة ما
الحاقة وما ادراك ما الحاقة ثم قال كذبت ثمود وقال تعالى القارعة ثم قال يوم يكون الناس وقال ما القارعة صح
كثير ويجوز ان يكون مهما اصله ما ما كررت ما الاستفهامية للتاكيد اللفظي فقلبت الالف الاولى ها
كما قلبت الف الشرطية في قولهم مهما وهي عند الاكثرين اصلها ما ما وليس ذلك بقياس وانما هو حمل
لفظ العربي على ما يحتمل مما هو من جنس كلامهم وليس من قياس المختلف فيه في شي ويجوز ان يكون
ما الاولى قدر الوقف عليها فقلبت الفها هاء ثم اجري الوصل مجرى الوقف والوجه الاول اوجه والباء
في قوله بنعلي باء التعدية يعني اذهبها واصلها عني يقال اذهبته وذهبت به بمعنى واحد
وسرباليه معطوف على قوله بنعلي وما في موضع رفع بالابتداء اذ ليس بعدها فعل مسلط عليها
وكل ما كان كذلك من هذا الباب كان مرفوعا على الابتداء والليلة ظرف معمول اما لمتعلق الجار في قوله
لي لانه خبر المبتدا يتعلق بمحذوف اي ما حصل لي واستقر واما بما تضمنه معنى الجملة الكبرى بجملتها
لان معناها ما اصنع وما الا ليس مثله في ما لك واقعا وقال مُمليا على قول عمر رضي الله عنه بلغ مقابلة

لو ان عمي عما يتين ويذبل سما على شيك ابن الاكارم عالا

يجوز ان يكون في انزلا ضمير تثنية عايد الي ما عاد اليه الضمير في سمعا وهو عصم عمايتين ويدل
اي عصم هنا وعصم هنا ثم ثنى علي تاويل الجميعين كقولك غنمان وابلان اي لوان هذين
القبيلتين سمعا حديثك انزلا انفسهما محالهما التي لا ينفكان عنها اعتصاما بها الي المحل الذي
لا يعتصمان فيه لخروجهما بسماعه عن حال الاعتدال واذا كان هذا الحديث فاعلا عالا يعقل هذا
الفعل لحسنه ورونقه فكيف نعلي في عقلا واوقع الاوعال موقع قوله انفسهما ليتزن الشعر
ويستقيم تقافيه والمعنى واحد لان الاوعال هي العصم المذكورة في صدر البيت ويجوز ان لا
يكون في انزلا ضمير تثنية ويكون فيه ضمير قوله حديثك اي انزل حديثك الاوعال فاوقع
الاوعال موقع المضمر والمعنى انزلهما او انزلها فاوقع المظهر موقع المضمر ليتزن البيت ويستقيم
القافيه وكلا الوجهين حسن مستقيم والترجيح فيهما لما ثبت نقله منها وقال رضي الله عنه مجيبا عن استفتا شعر

ما القول في امرة قالت وقد ورثت ... اني ساهمكم مع ما بها باس
سهما مناسبة لستة قسمت ... ونحن سته وارث واكياس
فلا بنتي واختي ثم والدتي ... ولي ولابني هذا الثلث اسداس

والجواب

هذا اخوها لام كان وارثه ... انا واختي منها اناثي الكاس
ومعتقين وهم اولادها اشتركوا ... على السوا فالميراث لم يا سوا
فكلهم وارث منها كما ذكرت ... سسا ولا ريب فيها ولا باس

وقال رضي الله عنه الفصل شرطه ان ياتي على طبق الخبر في افراده وتثنيته
وجمعه وتذكيره وتانيثه كقولك زيد هو القايم وكان الزيدان هما القايمان وهم
القايمين ولا يجوز عكسه ولا يجوز هم القايمين ولا هم القايمين وانما كان كذلك
لانه اما ضمير علي التحقيق واما مشابه للضمير فان كان ضميرا فلا اشكال في تعليله وان لم
يكن ضميرا فهو مشابه له في الصورة فقصدوا ان يجروه مجري الضمير لئلا يقع الاختلاف
ولا يحصل فيه انضباط واذا تقرر ذلك فقول الشاعر

وكان بالاباطح من صديق ... يراني لو اصبت هو المصابا

كان ينبغي ان يكون انا لان المصاب مفعول ثان ليراني والمفعول الاول الياء وهي
للمتكلم والمفعول الثاني هو الاول في المعنى فكان يجب ان يكون الفاصل على القياس

الظاهر هما القايمين

المتقدم انا ووجهه انه ليس على ما يتوهم هو تاكيد للضمير المستتر في يراني او للضمير في اصيب واما ان قدر لو اصبت
لم يستقم المعنى اذ يصير تقديره يراني مصابا اذا اصابتني مصيبة ولا يخبر بمثل ذلك عاقل اذ لا يتوهم خلافه
وقال وقد سيل عن قول ابن قلاقس شاعر الاسكندرية

ما بال هذا الريم ان لا يريم ... لو كان يرثي لسليم سليم

فقال سليم الثاني فاعل ليرثي بمعنى سالم وسليم الاول بمعنى لديغ فانهم يقولون للديغ سليم وللاعمى بصير على سبيل
التفاول ولا يجوز ان يكون سليم الثاني تاكيدا للاول على وجه التاكيد اللفظي لانه لا يتم به قصد التجانس وليس
هذا معهودا عندهم في التجانس وايضا فانه يلزم ان يكون ليرثي مضمر عايد على الريم وليس المعنى عليه فظهر ان الوجه
ان يكون على ما ذكرنا ويكون جواب لو محذوفا وقد دل عليه ما قبله من البيت على انكار ذلك وهو كونه لا يريم والتعجب منه
ثم قال لو كان يرثي لسليم سليم على احد وجهين اما على الانكار على نفسه في انكاره الاول اي لو كان يرثي للديغ
سالم لترجع الانكار او التعجب اما اذا كان جاريا على المعتاد فلا معنى للانكار او التعجب واما على ان يكون
الجواب ما دل عليه قوله ان لا يريم كانه قال لو كان يرثي لسليم سليم لرام فان قيل فقد تقدم ذكر الريم فليكن فاعل
يرثي باللام لانه معهود سابق فالجواب ان ذلك انما يكون اذا اعيد اللفظ الاول مثل قولهم جاني زيد رجل
ثم نقول ما فعل الرجل وانما فعلوا ذلك لئلا يودي الي الالتباس فان قيل لا يلتبس لم يجز البيت صدره لان
لان او الخاص واخره عام لان لو من حروف الشرط والمعلق على الشرط يعم بدليل قولهم لو اكرمتني اكرمتك
وهذا عام فالجواب انما يمتنع ان لو لم يكن المذكور في صدر البيت داخلا في العموم واما اذا كان داخلا
فلا يمتنع فان المعنى لو كان يرثي سليم ما سليم فيدخل الريم وغيره وقال رضي الله عنه توهم بعض النحويين انه يصح
التمييز عن كل مبهم مثل قوله تحتها فلما راوه عارضا ويزعم انه منصوب على التمييز من الضمير في راوه وكذلك قوله كنا عر

وبارك الرحمن فيها عشيا ... دبابة دبت الى دباب

وكذلك يوهم في قوله تحتها ما ان داسه هذا مثله وشبهه كثير وهذا غلط لان التمييز رفع الابهام المستقر عن
ذات مذكورة او مقدرة ونعني بالمستقر ما لا ينفك عنه الابهام باعتبار الوضع والمضمر ليس فيه ذلك
فانه انما يضمر الشي بعد ان يعرف واسم الاشارة وان سمي مبهما فلا ينفك عن قرينة مشروطة فيه باعتبار
الوضع يتبين بها غالبا ومن هذه الجهة كان الوهم لما راوها لا يفهم منها ما هيئة مسماها توهموا انها كعشرين
وثلثين وليسا بسوا اذ عشرون وثلثون لا تنفك عن الابهام باعتبار الوضع وهذا وبابه انما عرض الابهام
فيه لذهول عن قرينة الاشارة المعينة وصحة وصفها باسما الاجناس كقولك مررت بهذا الرجل واشتريت
هذا الكتاب لو هم ذلك من حيث ان الصفة المعنى فيها هو المقصود فلو كان هذا يفهم منه الرجلية بالاشارة

يبين

بلغ مقابلة

كان الرجل ونحوه تكريرا والجواب ان الصفة ليست كالتمييز فانها تجيء للتوضيح والتخصيص ولما كان المشار
اليه ها هنا محتملا هذه الذات وغيرها تبقى بجهل بالقرينة حسن اجراء هذه الاسماء وصفا كما حسن ان تقول
العين الباصرة وكعين الجارية ولو صح منها تمييز بهذا الاحتمال لصح من الاسماء المشتركة ولا قايل به لا جرم انه
لما جاء شيء من الضماير مبهمة الذات فسرت بمنصوب على التمييز كقولهم ربه رجلا وما اشبه ذلك وقال رضي الله عنه ونعم رجلا احد
وقد يميل عن قوله بعض المبتدئين في صناعة الشعر

يا عقرب الصدغ على خده … خافي من الاس على ورده
ويا قضيب البان خف بخشية … من ثقل الخصر على قده

شبه ما ينعطف من اطراف شعر الصدغ بالعقرب واضافه اليه لاختصاصه به وقوله على خده حال
لبيان محله وقوله خافي امر خاف يخاف لما اتصل به ضمير المخاطب المؤنث وجب اثبات الفه وكذلك خافا وخافوا
وخفن لحق ما خف قوله من الاس على ورده تشبيه لبادي شعر الوجه بالاس لخضرته والحمرة بحمرة الورد ويحتمل
قوله خافي الى اخره امرين احدهما ان يكون خافي على نفسك مما يجاورك من الاس في حال حصوله على الورد او خافي
من الشعر المشبه بالاس على عادتها في نفورها من خشونة الشعر وخافي على الورد ان يغلب عليه الاس فقوله على
ورده في الاول والثاني يحذف حال من الاس وتعلقه في الثاني بخافي وقوله يا قضيب البان شبه قامته بقضيب
البان على عادتهم وقوله دقة الخصر على قده كالاول وثمرا لتعلقه على ورده وكل هذه التشبيها مستعمل
في اشعار الشعراء والامر في البيتين غريب وليس ببعيد عن الاستحسان وقال مطلبا على قول شاعر وهو من ابيات بالحرف

الحرب اول ما تكون فتية … تسعى بزينتها لكل جهول

يروى بنصب اول ونصب فتية ورفعهما ورفع الاول ونصب الثاني ونصب الاول ورفع الثاني
فاذا انتصبا جميعا كان نصب فتية اما على ان يكون حالا اما من الضمير في تسعى وبعامل في حال كونها فتية
واما من الضمير في يكون على ان يكون اول ظرفا معمولا لتسعى بزينتها لكل جهول في زمن اول وجودها في هذه الحال فيكون
على ان سعيها بزينتها في اول زمن وجودها على هذه الحال واما على ان يكون خبرا لتكون والمعنى على حاله
وكان النصب في اول اما على الظرف لتسعى اي تسعى بزينتها اول وجودها واما على الظرف لفتية
على ان لا يكون معمولا ليكون بل لتسعى اي تسعى بزينتها في حال كونها فتية في اول وجودها واذا ارتفعا
جميعا كان رفع اول على انه بدل من الحرب وخبره فتية كانه قال اول اكوان الحرب فتية وهو من بدل الاشتمال
ومصحح الاخبار عن الكون بصفة ما هو كاين فيه كما صح وصف الليل بنايم ووصف العذاب بالاليم كقولهم ليل
نايم ومن عذاب يوم اليم فوصف بصفة ما هو واقع فيه ولا يستقيم ان يكون خبرا بعد خبر اذ لا

يستقيم

[2] فيه تسعى اي تسعى بزينتها مر

اي تسعى مر

يستقيم ان يخبر عن الحرب اول اكوانها لفساد المعنى لتغاير الذاتين في المعنى ورفع فتية واضح واذا انتصب
الاول وارتفع الثاني كان نصب الاول على الظرف لفتية اي فتية اول ما تكون كانه قيل مستحسنة اول
اكوانها ولا يجوز ان يكون حالا من الحرب لانه مبتدا ولا موضع خبر عنه لانه لا فايدة فيه اذ كل شيء
مستقر اول اكوانه ولا يجوز ان يكون معمولا لتسعى لوقوعه بين مبتدا وخبر قبله ورفع فتية على انه
خبر المبتدا واذا ارتفع الاول وانتصب الثاني كان اول اما مبتدا ثانيا وفتية حال سد مسد
الخبر كقولك زيد اخطب ما يكون قايما واما بدل من الحرب بدل الاشتمال وفتية حال كقولك زيد اخطب
ما يكون الامير قايما ومهما جعل شيء عاملا فيما قبله كان خبر المبتدا ومهما جعل ما قبله خبرا
كان اما خبرا بعد خبر واما جملة مستانفة وقال وقد سئل عن معنا قول الشاعر

في فتى علق الطلاق بشهر … قبل ما بعد قبله رمضان

بعد ان ادعى انه الغاية القصوى العربية التي لا يعرفها في مثل هذا الزمان احد فقلت انما يستعظم
مثل ذلك قوم ليست لهم ممارسة بدقايق العلوم الشرعية فاذا وقع لهم فهموا امثله وراموا فازوا انهم
من العلم بنايل او خلوا بطايل وقد اجبت هذه المسئلة بعينها بمصر واجبت بما فيه كفاية ثم سئلت
عنها بدمشق فقلت هذا البيت ينشد على ثمانية اوجه لان ما بعد قبل الاولى قد يكون قبلين وقد اوجه
يكون بعدين وقد يكون مختلفين فهذه اربعة كل واحد منها قد يكون قبله قبل وقد يكون قبله بعد فصارت
ثمانية ثم اقدم قاعدة ينبني تفسير جميعها عليها وهو ان كل ما اجتمع فيه منها قبل وبعد فالغهما لان
كل شهر حاصل بعد ما هو قبله وحاصل قبل ما هو بعده فلا يبقى حينيذ الا بعده رمضان فيكون
شعبان او قبله رمضان فيكون شوالا. ثم بقي الا ما جميعه قبل او جميعه بعد فالاول هو الشهر
الرابع من رمضان لان معنى قبل ما قبل قبله رمضان شهر تقدم رمضان قبل شهرين قبله وذلك
ذو الحجة والثاني هو الرابع ايضا ولكن على العكس لان معنى بعد ما بعد بعده رمضان شهر تاخر رمضان
بعد شهرين بعده وذلك جمادي الاخرة فاذا تقرر ذلك فقد قبل ما قبل قبله رمضان ذو الحجة لان
ما قبل قبله شوال وقبل رمضان فهو ذو الحجة قبل ما بعد بعده رمضان شعبان لان المعنى
بعده رمضان وذلك شوال لان المعنى قبله رمضان وذلك شوال قبل ما بعد قبله رمضان شوال
لان المعنى ايضا قبله رمضان وذلك شوال قبل ما بعد قبله رمضان شوال فهذه الاربعة الاول
ثم اجرى الاربعة الاخر على ما تقدم فقل بعد ما قبل قبله رمضان شوال لان المعنى قبله رمضان وذلك
شوال بعد ما بعد بعده رمضان جمادي الاخرة لان ما بعد بعده شعبان وبعده رمضان فهو جمادي الاخرة

لان ما بعد بعده شعبان وبعده رمضان فهو جمادي الاخرة بعد ما قبل بعده رمضان شعبان لان
المعنى بعده رمضان وذلك شعبان بعد ما بعده قبل رمضان شعبان لان المعنى ايضا بعده رمضان وذلك
شعبان وهذه المسئلة منقولة من خطبة الكوفية وقال حميدا على قول المتنبي رحمه الله تعالى

معاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان

يجوز ان يكون طيبا تمييزا من النسبة المفهومة من متعلق الخبر في قوله بمنزلة الربيع اي مقدرة طيبا اي مقدرة
طيبها فنسب اليها والمراد طيبها فلما قصد الحبيبي المنسوب اليه ذكره منصوبا على التمييز كما تقول زيد حسن
وجها ويلزم ان يكون تقديم التمييز على عامله الا ان يقدر المتعلق قبله كانه قال حاصل طيبها في
بمنزلة الربيع ويجوز ان يقال ان النصف الاول جملة مستقلة فيكون طيبا منصوبا على التمييز
عن خبر محذوف دل عليه النصف الثاني كانه قال احسن طيبا واظهر وما اشبهه لانه لما فضل الربيع
على الزمان علم ان المراد تفضيل هذه المغاني على غيرها ويكون قوله في المغاني متعلقا باحسن المقدر
ويكون قوله بمنزلة اما خبر مبتدا محذوف اي هي بمنزلة الربيع ويجوز ان يكون خبرا بعد خبر ويجوز
ان يكون طيبا حالا والعامل المتعلق بمنزلة اي مقدرة بمنزلة الربيع من الزمان في حال طيبها بالنسبة الى
الزمان ولا يكون من باب تقديم الحال على العامل المعنوي لان العامل ها هنا محذوف معنى ولفظ
مقدرة لا بالاستقرار والتقديم على العامل المعنوي في مثل ذلك انما يمتنع اذا كان المتعلق استقرارا
اذا كان غيره قليل من ذلك وانما هو من باب المعمول المحذوف عامله وذلك سائغ في الحال
وغيره وان قدرت متعلق بمنزلة معنى ما على طيب اندفع الاشكال وقال رضي الله عنه مميلا الى قول

اهلا بدار سباك اغيدها ابعد ما بان عنك خردها

اهلا يدل دعاء للدار على وجهين احدهما خطابها على نحو ما يخاطب المترحب به كعادتهم في خطاب الديار
لانه لما قابلته بشبهها بمن اقبل عليه وخاطبها بتحية الادميين فيكون منصوبا بقوله اتيت اهلا على الوجه
الاول والثاني ان يكون استعمل ما هو للتحية للمخاطبين لمجرد الدعا لما كثر دعاء حتى صار معنى الاهل
نسيا منسيا وفهم الدعا فيه من لا يخطر له من لفظ الاهل ببال فيكون دعاء للخير على حسب ما يليق بالمدعو
له كانه قال عمرت او سقيت او ما اشبه ذلك فيجوز نصبه على المصدر وقوله سباك اغيدها يجوز
ان يكون جملة مستانفة على الوجهين ويجوز ان يكون صفة لقوله بدار على الوجهين الا انه يقوي الوجه
للوجه الاول ويقوي الوجه الثاني للوجه الثاني ويصح ان يكون مخاطبا لنفسه وان يكون معنى اغيرها
لداى نعول فيما سباك اغيدها وقوله ابعد ما بان عنك خردها ابعد يجوز ان يكون حالا من اغيدها

اي في حال كونه ابعد ما كان كما تقول جاني زيد احسن ما كان ويضعف من وجهين احدهما انه مضاف
الى ما بان فما ان يقدر مصدرا واما ان يقدر ظرفا فيجب ان يكون ابعد خبرا منهما في المعنى فيمتنع جعله
حالا لتغاير الذوات والوجه الثاني انه لا بد في الحال الافرادية من ضمير لصاحبها ولا ضمير والجواب
عن الاول انه اذا اريد بافعل التفضيل من هو له على نفسه باعتبار احواله اضيف الى ما هذه ولا نهم
لما اضافوه كما يضيفونه اذا كان مفضلا لرفع اللبس بين تفضيل حال من احواله على بقيتها وبين تفضيله
على احوال غيره وبين له على حين قولهم اشتريته ارخص ما كان وبعته اغلى ما كان واهنته اعز ما كان
وعززته اهون ما كان والجواب عن الثاني من وجوه احدها الضمير في خردها للاغيد وان كان
وان كان مونثا لان اغيد صفة في المعنى لمونث والثاني ان يكون المراد خرد اغيدها الدار فلما قصد
الى اضافته وقد تقدم ذكرهما اضمرها ونعني اضافته المضمر الى المضمر فحذف المضاف واقام
المضاف اليه مقامه والثالث ان يريد بالخرد الاغيد فكرره بغير لفظه فكانه قال ابعد ما بان عنك
او بين عنك ويجوز ان يكون ابعد ظرف معمول لسباك او لمعنى الدعا في اهلا وهذا اقوى باعتبار اللفظ
والاول اقوى باعتبار المعنى وتقديره سباك اغيدها في ابعد زمنه البعد واما ابعد فجملة مستانفة
لدخول همزة الاستفهام عليها حذف فعلها للدلالة عليه ومعناها الانكار على معنيين احدهما اتترحب
او اتدعو لها بعد ان بان احبابك منها والثاني اتتاسف عليها بعد ان بان اتوامها ويجوز ان يكون من تتمة قوله
طلب بما في البيت الثاني فيكون تضمينا مع انه لا حاجة اليه وقال ايضا مميلا على قول المتنبي

يعلمن ذلك وما علمت وانما اولاكما ببكى عليه لعاقل

منازل لمنازل الاحباب لا لاجل الاحباب فما ظنك بالاحباب ثم انعطف فقال اقفرت انت وهي كان لك
منهم المنازل التي في قلبي لك لم تخل منك واذا لم تخل منها لاجل احبابه فما ظنك باحبابه ثم انعطف على صفتها
بوصف اخص ازيد وانتقل على الاستيناف في كتفير ني خاصية الحال هذه المنازل لها مزية بالعلم كما يم
بها اخبر بما معناه نفي واثبات وهو قوله وانما على ان منازل قلبه اولى بالبكا عليها لكونها عامرة الا ان البكا
على الجماد واستغنى بما في قوة الكلام من قوله ببكى عليه من اظهار المعنى الذي من اجله كان البكا فكانه قصد
الى معنى اولى المنازل التي بليت واصابتها النوائب بالبكا عليها هي المنازل التي شرفت بالعلم يشير الى ان
فؤاده الذي كنى عنه بالمنازل قد اصابه من كبد والوجد ما لم يصب المنازل ببلادها وخلوها واولاكما مبتدا
وببكى متعلق به وعليه متعلق ببكى وكما قيل خير المتبد كقولك اولى الناس بالافضال على انت وافادت انما تعنيه قولك
ما اولاكما بالبكا عليه الا العاقل واتى بلفظ الخطاب للمنازل المثناة لما قصد الى القبيلين وان كان لم يخاطب

في صدر كلامه الا المتان الخارجة ولكنه لما ادخلها معها في القصص في اخر الكلام وجب لفظ الخطاب كما تقول
جاني زيد وانت واكرمتكم وان كان زيد بلفظ الغيبة الا انه لما قصد ادخاله في حكم المخاطب وجب اخراج الكلام
فيهما مخرج الخطاب ويضعف ان يكون موضع يبكي يبكي عليه لانه ان جعل خبرا لم يخل ان يكون بعاقل مرفوعا به
او مرفوعا بفعل مقدر فان كان مرفوعا به فسد المعنى لانك ان جعلت الضمير للعاقل بقي المبتدا بلا عايد وان
جعلته للمبتدا صار مبكيا عليه يبكي وبعاقل مبكيا عليه يبكي فيفسد وان كان مرفوعا بفعل مقدر ضعف
من حيث انه يصير مخبرا عن اولاهما يبكي فيفسد وان كان مرفوعا بفعل مقدر ضعف من حيث انه يصير مخبرا
عن اولاهما يبكي بعاقل عليه فلم يكن فيه تنبيه على جهة الاولوية ولا تنبيه على علة الاولوية وهو يعقل كما هنا — بان العاقل
يصير باكيا وفيما تقدم يصير هو الاولى بالبكا وان جعل حالا كان قايلا او لاحظ في كونه مبكيا عليه بعاقل
منكم فيفسد المعنى لانه يصير الى ان المعنى اولاهما بامر اخر غير البكا من حيث انه جعل كونه مبكيا عليه حالا لا انا بسند فلا
يستقيم ان يكون بيانا لجهة الاولوية وان جعل موضع يبكي غير مبني لما لم يسم فاعله من حيث الوجهان المتقدمان
وهو انه لم يذكر جهة الاولوية لانه جعل البكا خبرا وهو يخالف الاولوية وانه جعل بعاقل باكيا والسياق
يقتضي خلافهما اذ الغرض بيان جهة الاولوية وبيان ان الاولى بالبكا بعاقل منهما وقال مميليا على قول المتنبي رحمه الله

وهي احاد ام سداس في احاد ليليتنا المنوطة بالتناد

يجوز ان يكون ام فيه متصلة ويكون قد حذف الهمزة من احاد ضرورة كانه قال ااحاد
ام سداس في احاد ليليتنا فيكون احاد خبرا لليليا واجب التقديم لكونه مع ما يعادله المقصود بالاستفهام
وشرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي ام الاخر كانهم قصدوا الى
ان يفهمهم السامع من اول الامر المطلوب تعيينه فيقولون اذا استفهموا عن تعيين خبر اقايم زيد ام عمرو قايم — ٧ مخبر عنه والخبر واحد
ولا يقولون في الاول ازيد قايم ام قاعد ولا يقولون في الثاني اقايم زيد ام عمرو ويجوز ان يكون
ام منفصلة فيكون احاد خبرا ايضا غير واجب التقديم لفقدان الموجب لتقديمه فيكون قد اخبر عن ليلته
بانها واحدة ثم لما نظر الى طولها فحصل له الشك في انها ستة فقال بل اهي ستة كقولهم انها
لابل ام شاء فلو قدم المبتدا على المعنى الثاني لم يمتنع ولو قدم المبتدا في التقدير الاول لم يجز لما ذكرناه
والمعنى على الاعراب الاول انه استطال هذه الليلة فشك اهي واحدة ام سته فطلب التعيين
على ما هو عليهم في التشكيكات المهديانية كقوله ٧ انت ام ام سالم وعلى الاعراب الثاني انه اخبر انها
واحدة ثم طرا الشك عليه فاضرب عن اخباره ثم سال فقال اهي ستة كقولهم انها لابل ام شاء وقوله احاد
يعني به واحدة استعمل لفظة احاد في غير ما وضع له وكذلك سداس وانما اراد واحدة ام ست في واحدة

واحاد
وسداس عنده من ابنيته ليس موضوعا للواحد والستة وانما هو موضوع لواحد واحد وستة ستة كما قالك جاء القوم
احاد وسداس اي واحدا واحدا وستة ستة فاما استعمال احاد بمعنى واحد منفرد وسداس بمعنى ست فغير معروف
وقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثنى مثنى وان فسر بمعنى اثنين اثنين ليس على معنى ان كل واحدة
منهما اثنين اثنين وكررت للتاكيد فلما فسرت فسرت باصل المعنى دون التاكيد ولو فسرت عليهما لقيل معناه اثنتان
اثنتان اثنتان قال النحاس في كتابه الكافي في النحو عن ابي اسحق الزجاج في قول الشاعر — ٧ من معنى موضوع بمعنى اثنين منفرد وانما معناه كل واحدة

ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا

تقديره ولو ولدت قفيرة الكلابا يا جرو كلب لسب بذلك السب الجرو وقال رضي الله تعالى عنه مميليا يلزم
قايل هذا القول انه حذف علامة التانيث من قوله لسب وهو ضعيف لان الفعل اذا اسند الى فاعل مضمر
غير حقيقي فالفصيح اثبات العلامة فهذا جايز على ذلك لو صح لبعيد وكان يلزمه على الفصيح ان يقول لسبت وان
اريد جعل بذلك الجرو في موضع الفاعل ولا ضمير في لسب والمعنى يحصل السب بسبب ذلك الجرو كان مستقيما
وقال رحمه الله تعالى مميليا على قول سيبويه بمنع العطف على عاملين بحرف واحد ويتاول قول الشاعر

هون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها
فليس باتيك منهيها ولا قاصر عنك مامورها

يقول لما كانت المنهيات من الامور والضمير في مامورها عايد على الامور والى كانه عايد على المنهيات لدخولها
في الامور والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

علقه لفقير العبد الضعيف المرجو من عفو ربه الكريم
غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين
وذلك في ربيع الثاني سنة
الف وخمس ماية و[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم رب يسر يا كريم
مسلة قال الشيخ رضي الله تعالى عنه مميليا بالقاهرة سنة ٦١٣ الضماير الواقعة للربط وهو ان تربط الثاني با
بالاول على ثلاثة اضرب في باب الصلة والصفة والمبتدا ففي باب الصلة انت في الضمير المنصوب بالخيار ان شيت
اثبته وان شيت حذفته مثال ذلك جاني الذي ضربت وفي خبر المبتدا الاكثر اثباته وقد جاء حذفه قليلا ومثال
ذلك زيد ضربته وقد جا زيد ضربت قليلا والضمير في الصفة ليس كالذي في الصلة ولا كالذي في خبر
المبتدا وسر ذلك هو ان الصلة مع الموصول جزء واحد فاستغني بالربط اللفظي عن التزام الضمير في خبر المبتدا

مع المبتدا مستقل في الجزئية فلذلك التزم الاتيان بالضمير في مخالب ليحصل الربط بينه وبين الجزء الاخر وكصفة
ليست كالصلة في الجزئية ولا كالخبر في الاستقلال فلما كانت بينهما جعل لها حكم بينهما فلم يكن كالصلة في استواء
جواز الحذف والاثبات واما الضماير المرفوعة والمجرورة فلا بد من اثباتها مثاله قولك جاني الذي قام وجاني
الذي مررت به وفي المبتدا زيد مررت به وفي الصفة رايت رجلا قام وضربت رجلا مررت به وفي الصفة
واما كان كذلك لان المرفوع على احد الي جزي الجملة فلا يجوز حذفه بخلاف ما تقدم واما المجرور وان كان
فضلة فلانه يلزم من حذفه حذف الجار فيفوت معنى الجار مع تصيير جميعا فيلزم من جواز حذف شي واحد حذف شيين
مسئلة وقال مملیا بالقاهرة سنة ٦١٤ المعارف كلها مضاف اليها مثل قولك غلام زيد وشبهه وليست
هي مضافة لا تقال زيد جعفر لانهم لا يجمعون على الاسم تعريفين مجردين اذ يستغني باحدهما عن الاخر فيقع الاخر ضايعا
فان قيل فقد قالوا يا زيد وحرف النداء يوجب التعريف كقولهم يا رجل فقد جمعوا على الاسم تعريفين العلمية وكذا
فالجواب عنه من وجهين احدهما ان الاسم جرد عن العلمية ويودي ثم يتادي اسما الاجناس فتعريفه اذا ليس الا بالندا
خاصة الاخر ان التعريف بحرف كندا انما جي به لطلب اجابة المنادي والتعريف فيه لازم فلا يلزم من جمع بين
تعريفين احدهما غير مقصود ان يجمع بين تعريفين كل واحد منهما مقصود وقال مملیا رضي الله عنه بالقاهرة معنى
تعلق هذا بهذا في مثل قولنا مررت بزيد وشبهه ايصال الحرف معنى الفعل الى الاسم فالذي وصل معناه هو الذي
يتعلق به الحرف كقولك سرت من البصرة فمن اوصلت معنى السير الى البصرة على معنى الابتدا وهو متعلق به
مسئلة وقال مملیا بالقاهرة معنى الجملة المعترضة هي التي تتوسط اجزا الجملة مستقلة لتقرر معنى يتعلق بها
او باحد اجزايها وقال مملیا بالقاهرة العرب تاتي بالشي بمعنيين ثم تاتي به لاحد معنييه في مثل قول
القايل اما انا ايها الرجل فافعل كذا فهو هاهنا ليس فيه سوى معنى التخصيص وليس فيه معنى النداء لان المتكلم
لا ينادي نفسه مسئلة قال مملیا بالقاهرة اياك وان تفعل كذا واياك من ان تفعل كذا وعن ان تفعل
كذا كل ذلك جايز فان قلت اياك ان تفعل كذا جاز على اسقاط حرف العطف لان حروف الجر تحذف مع ان وان
قياسا مطردا وحروف العطف لا تحذف واما اذا قلت اياك وزيدا فلا يجوز حذف الواو لانه ان كان
التقدير اياك عن زيد فلا يجوز حذف الجر وان كان وزيدا لم يجز ايضا لان فيه حذف حرف الجر وقد
جا في الشعر في كتاب سيبويه اياك اياك

ايالك اياك المرا فانه الى الشر دعا وللشر جالب

قال سيبويه زعموا ان ابن اسحق اجاز هذا البيت وانشده وقال سيبويه في تفسيره كانه قال اتق
المرا فنصبه بفعل مقدر بعد اياك فيكون على هذا جملتين وقال سيبويه لو قلت اياك زيدا لم يجز الا ان

[margin: بجاز على اسقاط ...]

راسك بالحذر وانما جاز ذلك في اياك اياك المرا لانه مصدر وان تمادي في معناه فكانه قال اياك ان تمادي ولو قال ذلك لكان جايزا
باتفاق فحمل قوله اياك المرا عليه لانه بمعناه وقد قال صاحب المقدمة في مقدمته وتقول اياك الطريق على الاغرا وهذا ظاهر خطا لانه مثل
قولك اياك زيدا وقد صرح سيبويه بعدم جوازه وقال في سنة ٦٥٩ بالقاهرة مملیا مسئلة الافعال المتعدية الى مفعولين متغايرين كاعطيت
وكسوت في باب اعمال الفعلين انك اذا اعملت الثاني والاول يحتاج الى الفاعل قلت في المفرد المذكر اعطاني واعطيت زيدا درهما وفي التثنية
اعطياني واعطيت الزيدين درهمين وفي الجمع اعطوني واعطيت الزيدين دراهم وفي المفرد المونث اعطتني واعطيت هندا درهما وفي
التثنية اعطتاني واعطيت الهندين درهمين وفي الجمع اعطينني واعطيت الهندات دراهم وان اعملت الثاني والاول يحتاج الى المفعول
قلت في المفرد المذكر اعطيت واعطاني زيد درهما وفي التثنية اعطيت واعطاني الزيدان درهمين وفي الجمع اعطيت واعطاني الزيدون
دراهم وفي المونث اعطيت واعطتني هند درهما وفي التثنية اعطيت واعطتني الهندان درهمين وفي الجمع اعطيت واعطتني الهندات
دراهم وان شيت قلت واعطاني فان اعملت الاول والثاني يحتاج الى الفاعل قلت في المفرد المذكر اعطيت واعطانيه او اياه زيدا درهما
وفي التثنية اعطيت واعطيانيهما او اياهما الزيدين درهمين وفي الجمع اعطيت واعطونيها واعطونيهن او اياها او اياهن كما سبق
دراهم فان اعملت الاول والثاني يحتاج الى المفعول قلت في المفرد اعطاني واعطيته اياه زيد درهما وفي التثنية اعطياني واعطيتهما
اياهما الزيدان درهمين وفي الجمع اعطاني واعطيتهم اياها او اياهن الزيدون دراهم وفي المونث اعطتني واعطيتها اياه هند درهما
وفي التثنية اعطتني واعطيتهما اياهما الهندان درهمين وفي الجمع اعطتني او اعطاني هند درهما وفي التثنية اعطتني واعطيتهما
اياهما او اياهن اياهما الهندات درهمين وفي الجمع اعطتني واعطاني او اعطيتها اياها او اياهن الهندات دراهم وفي هذه واعطيتهن صح
المسايل اشكال وبيانه ان الاسم المضمر لوله مدلول الاسم الظاهر فان كان المراد في هذه المسايل ان الدرهم المعطى باعتبار
الفعل الاول هو الدرهم المعطى باعتبار الفعل الثاني صحت المسايل ولا اشكال وليس بالظاهر وان كان درهم كل واحد من
الفعلين غير الاخر تعين الاشكال لان حينئذ الضمير يعود على شي وهو غيره وتوجيهه ان يقال المراد مثلها فحذف المثل
للعلم به كانه قال اعطيته دراهم واعطاني مثلها فحذف المثل فصار الضمير واقعا موقع مثل فيعرب باعرابه ومثاله قولهم ضربت
ضرب زيد والمعنى ضربت مثل ضرب زيد فحذف للعلم به وحذف المضاف جايز في كل موضع يكون في الكلام قرينة تدل عليه
مسئلة قال مملیا بالقاهرة سنة ٦٥٩ ليس في هذه المسايل وكذلك ما احدهما ليس زيد بقايم ولا قاعدا ابوه فهذه المسئلة
يجوز فيها ثلثة اوجه الخفض على اللفظ فيرتفع ابوه بالفاعلية والنصب على وجهين احدهما ان يكون خبرا مقدما معطوفا على الخبر
الذي هو بقايم وابوه معطوف على اسم ليس والاخر ان يكون معطوفا على موضع بقايم وابوه مرتفع بالفاعلية والرفع مبتدا
وخبر قدم خبره عليه فاذا قلت هذه المسايل في ما جاز فيها الا وجه كلها فالخفض كذكرنا في ليس والنصب على كونه كما في
لا على النصب على الموضع الاول لانه يودي الى اعماله في الخبر المقدم وهو ممتنع والرفع على ما ذكر في ليس فان كان
موضع ابوه اجنبيا كقولك عمرو وشبهه امتنع الخفض في ليس وما جميعا لانه يودي الى الاخبار بالاجنبي او عطف

على عامل وكلاهما ممتنع وجاز النصب في ليس خاصة على الوجه الاول لا على الوجه الثاني لانه يؤدي الى الاخبار بالاجنبي ولا يجوز
النصب في ما البتة لانك ان جعلت عمرا فاعلا اخبرت بالاجنبي وان جعلته خبرا لمعمولها اعملتها مع تقدم الخبر وهو ممتنع وكذا يجوز رفعهما
جميعا على ان يكون مبتدأ وخبرا مسئلة قال ممليا بالقاهرة قال الامام في البرهان ان كلو واذا دخلت في الجمل لم تفد فيها فائدة الا التحسين اللفظي
وهذا مردود بالفاء مشعر بالتعقيب وثم بالمهلة وهذا مشعر بالتعقيب والمهلة الا ان كم فرق بينهما في المفردات انهما اشتركا في اعراب [illegible] وهذه
ليست كذلك مسئلة قال بالقاهرة سنة ٦١٣ المفرد يطلق باعتبارات ثلاثة احدها المفرد الذي هو ضد المضاف والاخر المفرد الذي هو ضد المثنى والمجموع
والاخر المفرد الذي هو ضد الجملة فلينظر في كل باب على حسبه اذا وقع الكلام على المفرد وهو في كتب النحو في قولهم اذا كان مفردا يعني ضد المضاف مسئلة قال ممليا بالقاهرة
سنة ٦١٢ في تقسيم بعض النحويين وقولهم في بيان ان الكلمة لا تخرج عن الاسم والفعل والحرف لانها لا يخلو اما ان يخبر بها وعنها او لا فان كان فهو الاسم وان لم
يخبر بها [illegible] فلا يخلو اما ان ينتفيا جميعا فهو الحرف واما ان ينتفي احدهما وهو الفعل ان ذلك غير مستقيم لوجوه منها ان حصر التقسيم قسما رابعا وهو كونه مخبرا عنه لا به
وان لم ينتف ولا يصح في قوله او ينتفي احدهما وهذا القسم غير واقع في كلام العرب فكيف يصح تقسيم مع جره قسما ليس من انواع المقسم ومنها ان صفات كتقسيم ينبغي ان
تكون جارية في جميع انواع المقسم وليس الاسماء كلها يخبر بها وعنها بل بعضها يخبر بها وعنها وبعضها يخبر بها لا عنها وعكسه فالاول زيد وكيف عمرو ومتى كقتال وكما
من ابيك ومنها ان كونها يخبر بها وعنها فرع لمعرفة حقيقتها الاترى انك لا تحكم بذلك الا بعد نظر ان اي قبيل هي فكيف يصح ان تجعل فرعه فرعا له [illegible]
وذلك موقوف على الدور ومنها ان حصر الكلم على حسب معقوليته يجب في الكلمة يجب باعتبار دلالتها لانها هو المعنى الذي تتميز به عن غيره في لفظ واذا وجب ذلك
وجب تبيين الالفاظ بدلالتها ودلالة قسم الاسم المعنى المجرد عن الزمان ودلالة قسم الفعل المعنى المتعرض للزمان فيجب تبيينه بذلك وكونه يخبر به وعنه او يخبر به لا عنه
ليس هو دلالة [illegible] وقال ابن بابشاذ غيره متعرضا لبيان حصر الاقسام لا يخلو اما ان يكون المدلول ذاتا او صفة عن ذات او واسطة
بينهما فالاول الاسم والثاني الفعل وكذلك الحرف وهذا ان لم يكن في نظمها يشعر بالحصر فهو عالم نقولهم واسطة بينهما يقتضي الامر فيحصل الحصر ثم هو بعد ذلك فاسد
قطعا وذلك ان المصادر كلها مدلولاتها اعراض فيجب ان يكون افعالا وهو خرق اجماع البصريين وكثير من الكوفيين ثم انما يستقيم ان يصدر هذا ممن يجعل المصادر عنده
من قسم الافعال وهو بعض الكوفيين ولعل قائل هذه الحصر ادعى ذلك في كلامهم ثم اعتقد انه يجري على ذلك الاصطلاح وقال بالقاهرة سنة ٦١٦ مليا اذا كان
الفاعل ظاهرا اعني غير مضمر فلا يخلو اما ان يكون تانيثه حقيقة او غير حقيقة فان كان حقيقة فلا بد من علامة كما تلزمه في نفسه ان كان بينهما فاصل او لم
يكن لان في لغة رديئة فانه لا يأتي بالعلامة اذا كان بينهما فاصل وهو مما رده المبرد ولو كان المؤنث غير حقيقي جاز اثبات العلامة وحذفها فان كان بينهما
فاصل او لم يكن الا ان الاحسن في حالة الفصل عدم العلامة واثباتها في عدم الفصل وبعضهم يسوي بينهما لان كثرتها في القرآن العظيم واردة بهما وقال ايضا اما اذا كان
تانيثه غير حقيقي جاز اثبات العلامة وحذفها وهذا خرجت الاطلاقات لا يصح انه لا بد من علامة التانيث في الفعل اذا كان فاعله مضمرا سواء كان
حقيقيا او غير حقيقي مثل قولك الشمس طلعت والسماء انشقت ولا يجوز طلع ولا انشق وقال بالقاهرة سنة ٦١٦ التمييزات على ضربين احدهما ضرب
للمعنى بالمعنى وعبارتان احدهما ان ياتوا بذلك اللفظ كقولهم لله دره فروسية فياتون بالصفة الموضوعة للمعنى والاخر ان ياتوا باللفظ الموضوع
للذات التي قام بها ذلك المعنى وهو الفروسية فيقولون فارسا لانه لم يسم الا باعتبار قيام الفروسية به وقال ايضا بالقاهرة معنى
قولهم واوا الصرفان الكلام انصرف عن معنى الى معنى اخر وقال ايضا بالقاهرة انما ضعف ادخال اللام في لكن لان لكن مثقلة

بما قبلها وكلام منقطعة فلو دخلت كلام لاشعر بقضيتين متغايرتين وقال ايضا بالقاهرة وانما كانت
كان اذا خففت الغيت على الافصح لوجهين احدهما بعدها عن شبه الفعل لانها انما عملت لشبهها به وبيان بعدها
دخول حرف الجر عليها والثاني انها لم تكثر كثرة ان اذا خففت وقال ايضا بالقاهرة انما قدمت ان واخرت
اللام لان ان لها اخوات وجب تقديمها وهي ليت ولعل وكان واللام لا اخت لها فغيرت المنفردة وتركت ذات
الاخوات لتكون كاخواتها الاخر لان ان عاملة واللام ليست عاملة تماما كان عاملا قويا بالتقديم للعمل لان كمال اصله
التقديم فكانت اللام بالتاخير اولى وقال ايضا بالقاهرة القياس يقتضي ان لا يجوز اضافة الحسن الى الوجه
لان الحسن هو الوجه والوجه هو الحسن من حيث المعنى والاضافة انما ينبغي بها تخصيص او تعريف وهذه ليست كذلك
فيلزم على قود ما ذكر اضافة الشي الى نفسه وانه محال وقال ايضا بالقاهرة ممليا ان المصطلح واخوه مختصم رفعت
الاخ ونصبته وصيرت مختصما او ثنيته فهذه اربعة اوجه فاذا رفعت فاما ان ترفع على الضمير في المصطلح او على موضع ان فلا
العطف على الضمير لامرين احدهما انك عطفت على الضمير من غير تاكيد والاخر انك اخبرت عن المصطلح بانه مختصم ولا يصح
الاختصام من واحد ولا يمكن ان يقال قد اشترك الاخ مع المصطلح ليشتركا في الاختصام لامرين احدهما ان المختصم
هاهنا مفرد والاخر انك تخبر عن الموصول لانه يفصل بعد شي في الصلة فان رفعته على الموضع والمختصم مفرد لم يستقم لامرين
احدهما ان المصطلح لا يكون لواحد والاخر ان الاختصام مخبر به عن كل واحد منهما على الافتراق ولا يستقيم فان ثنيت
مختصم في كل واحد من التقديرين فسد في الوجه الاول لعدم التاكيد ولاجل انك اخبرت بقولك مختصمان عن واحد
ونفسه في الوجه الثاني من اجل ان الاصطلاح يبقى من واحد ضرورة انك عطفت اخوه على الموصول والمعطوف على
الموصول لا يشترك معه ما في الصلة فان نصبت الاخ ومختصم مفرد فاما ان تعطف على المضمر على المفعول معه واما ان تعطف
على لفظ المصطلح الذي هو اسم ان فان عطفته على المفعول معه لم يستقم من جهة انك اخبرت بمختصم عن كل واحد منهما على
الافتراق فان قلت اخبرت به باعتبار الاجتماع كان فاسدا من جهة انك اخبرت به مفردا فان ثنيت مختصمان على التقديرين
جميعا فسد المعنى في الوجه الاول من جهة انك اخبرت عن واحد هو المصطلح باثنين وهو مختصمان وفي الوجه الثاني من جهة
ان الاصطلاح يبقى من واحد فهذه ثمانية تقديرات كلها ممتنعة وقال بالقاهرة ممليا قولهم زيد صديقي وصديقي زيد
قال الامام انك اذا اخرت صديقي كانت الصداقة غير محصورة في زيد واذا قدمت صديقي كانت الصداقة
محصورة في زيد وكلامه مشعر بانه خبر في المحلين جميعا وقال بعضهم هذا كقول وزعم ان ايهما قدم فهو المبتدأ وقال قوم
التقديم والتاخير سواء وحد قول الامام ان صديقي متعين للخبرية بدليل دلالته على المعنى المنسوب الخبر به انك اذا قلت
زيد صديقي وصديقي زيد كانه متعين بالاجماع للخبرية فاذا ثبت انه خبر وقد اخرته في المسئلة الاولى لم يلزم الحصر
لجواز ان يكون المخبر اعم كقولك زيد عالم فاذا قدمته مع ثبوت كونه خبرا علم تقديمه لا لغرض ولا غرض الا قصد الحصر فثبت

يستقيم
في الاصطلاح ٢

بذلك نعرف بين المسئلتين ووجه القول كما في المعرفتين اذا اجتمعتا كان المقدم منهما هو المبتدأ فاذا قلت زيد صديقي وجب الحصر لان المبتدأ اصديقي فلو قدرت الخبر عاما لم يستقم فلا بد من مطابقته واذا وجب المطابقة وجب ان لا صديق سواه وليس كقولك بقرينتين والدليل على القول كما ذكرت هو ان المعرفتين اذا اجتمعتا كان المقدم هو المبتدأ وهذه يتفق فيها القايل كما في ويخالف فيها الاول والدليل عليها هو ان المعرفتين اذا اجتمعتا كان المقدم هو المبتدأ وهذه المعرفة يوافق فيها القايل فلا بد من فايدة تعتبر بنسبة احدهما الى الاخر ولا يجوز ان تقدر في قولك زيد العالم مثل ما قدر في قولك زيد عالم الا ترى انك اذا قلت زيد عالم فقد افدت المخاطب نسبة العلم الى ذات لم يكن يعلم نسبة العلم اليها في ظنك فلو ذهبت تقصد ذلك في زيد العالم كان خطا من جهة انك لم تعرف العالم الا وقد علم المخاطب الذات المنسوب اليها العلم لان التعريف في الالفاظ لم يوضع وضع النسب وانما وضع الصفات الا ترى انه لم يكن المخاطب عالم بذات متصفة بالعلم موجودة بينه وبين مخاطبه لعدها ذيا واذا ثبت انه لا يستقيم ان يكون اخبرا بالعلم عن زيد وجب النظر في معنى يفيد المخاطب فايدة لم تكن عنده وذلك انما هو يحكم على احد الذاتين بانه في الوجود هو الاخر وذلك ان المخاطب قد يكون علم زيدا من جهة فصار معروفا عنده وعلم رجلا عالما معهودا بينه وبين مخاطبه ولكنه لا يعلم انه زيد وزيد صديقي لا يخلو اما ان يريد بالصديق صديقا معهودا او عموم الاصدقاء فان قصد الصديق معهودا معروفا وقدم زيدا او اخره فالمعنى واحد على ما ثبت فيما ذكرناه وان قصد الجنس لعموم الاصدقاء وقدم زيدا او اخره وجب عموم ايضا لانه اذا قصد ذلك فواجب استوا التقديم والتاخير لانه اذا قال الصديق زيد وقصد الجنس كان كل صديق محصورة في زيد او قال زيد صديقي وقصد الجنس ان زيدا هو المخبر عنه لا صديق سواه وجب الحصر فيهما جميعا ثم نقول نسلم ان صديقي يتعين للخبر في المسئلتين جميعا على ما ذكره الامام ونقول المعنى فيهما واحد لانه لا يخلو اما ان يقصد بصديقي المعهود او العام او المعهود الخاص فان قصد الخاص فلا عموم في التقديم والتاخير وان قصد العام فالمعنى واحد لانه اذا قال زيد صديقي وقصد الجنس صديقي عام وجب ان يكون المعنى ان زيدا هو جميع اصدقائي فلا صديق لي سواه وهو يسلم ذلك في المسئلة الاخرى وانما وقع الوهم في ذلك من جهة توهم ان زيد صديقي مثل قولك زيد صديق في تاخير صديق وليس سوا لانك اذا قلت زيد صديق وجب ان لا يكون المعنى الا ان يخبر عن زيد بانه صديق فجاز ان يكون ثم صديق غيره كقولك زيد عالم واما اذا قلت زيد صديقي وقصدت الجنس فذلك المعنى كان فاسدا من جهة ما بيناه في امتناعه في زيد العالم فوجب ان يكون المعنى الاخبار عن زيد بانه الصديق المعهود المعنى او بانه لا صديق سواه واذا وجب ان يكون المعنى كذلك استوى تقديم صديقي وتاخيره على ما ذكرناه وانما اغتر قايل هذا القول الصديق عند تاخيره فجعله مثل زيد عالم وقد فهم ذلك فلزم منه تجويز ان الصديق غيره واما صديقي زيد عند تقديم صديقي فجعله عاما الجوازه ذلك فيه وقد فهم ذلك والخبر عنه بزيد فلزم حصر الصداقة في زيد ومن نظر ما ذكرناه علم انهما سوا وقال ايضا مميلا

بالقاهرة

بالقاهرة اذا قلت يضربونني فلك ان تاتي بنون الوقاية ولك ان لا تاتي بها وايهما المحذوف قال نون الوقاية هي المحذوفة لامرين احدهما ان نون الاعراب دلالتها معنوية والوقاية لفظية واذا دار الامر بين المعنوي واللفظي فالمعنوي بقاه هو الوجه واللفظي اولى بالحذف الاخر ان الوقاية هي التي جاء بها الثقل وذلك ان النطق بنون الاعراب حاصل اولا قبل النطق بها فلم تات الكراهة الا من الاولى ولذلك قال الشيخ الشاطبي في هذا بعينه والحذف لم يك اولا وقال مميلا بالقدس رحمه الله عليه سنة ٦١٦ انما سميت حروف العلة بذلك اما لانه يعل ما تكون فيه بالتغيير اي تغيره فتكون اضافتها كاضافة حروف الاستعلا فاضفناها الى الصفة من صفاتها كما تقول رجل علم وليس المراد هاهنا الاضافة التي في اصطلاح النحويين من منهم اضافة الصفة الى موصوفها او العكس فانا هاهنا قد بينا المراد من قولنا انها مضافة اما الى اثرها او الى الصفة من صفاتها فليتامل ذلك وقال ايضا مميلا بالقاهرة خلق الله السموات من قال ان الخلق هو المخلوق فواجب ان تكون السموات مفعولا مطلقا لبيان النوع اذ حقيقة المصدر المسمى بالمفعول المطلق ان يكون اسما لما دل عليه فعل الفاعل المذكور وهذا كذلك لانا بنينا على ان المخلوق هو الخلق فلا فرق بين قولك خلق الله خلقا وبين قولك خلق الله السموات الا ان الاول من الاطلاق وفي الثاني من التخصيص فهو مثل قولك قعدت قعودا وقعدت القرفصا فان احدهما للتاكيد والاخر لبيان النوع وان استويا في حقيقة المصدرية وهذا امر مقطوع به بعد اثبات ان المخلوق هو الخلق ومن قال ان المخلوق غير الخلق انما هو متعلق الخلق وجب ان يقول ان السموات مفعول به مثل في قولك ضربت زيدا ولكنه مستقيم لانه لا يستقيم ان يكون المخلوق متعلق الخلق لانه لو كان متعلقا له لم يخل ان يكون الخلق المتعلق قديما او مخلوقا فان كان مخلوقا تسلسل فكان باطلا وان كان قديما فباطل لانه يجب ان يكون متعلقه معه اذ خلق ولا مخلوق محال فيودي الى ان تكون المخلوقات ازلية وهو باطل فصار القول بان الخلق غير المخلوق يلزمه محال واذا كان اللازم محالا فالملزوم كذلك فثبت ان الخلق هو المخلوق وانما جاء الوهم لمن قال به من جهة انهم لم يجدوا في الشاهد مصدرا الا وهو غير جسم فتوهموا انه لا مصدر الا كذلك فلما جاءت هذه اجساما استبعدوا مصدريتها لذلك وراوا تعلق الفعل بها فحملوها على المفعول به ولو نظروا حق النظر لعلموا ان الله تعالى يفعل الاجسام كما يفعل الاعراض فنسبتها الى الخلق واحدة فاذا كان كذلك كان المعنى المصدرية ما ذكرناه وجب ان تكون مصادر وليست هذه المسالة وحدها بالذي حملوا

الا لايحصل الحصر بجواز عموم الخبر واذا قلت صديقي زيد وجب الحصر

قال المتكلم زيد العالم نقلنا الذي ما ذكرناه واذا ثبت ما ذكرناه نقول قول القائل صديقي زيد صح

فيها امر الغايب على كتاهي بل اكثر مسايلهم التي يختلفون فيها على ذلك كمسلة الرويه وعذاب
القبر واشباههما وسئل رحمه الله بالقاهرة في ورقة ارسلها ابو علي الحاسب عن قولهم
اكلت هذا الرغيف فقيل فما السوال كيف تصح الاشارة الى شي وهو معدوم فاجاب
بان المشار اليه لا يشترط ان يكون موجودا حاضرا بل يكفي ان يكون موجودا ها هنا والدليل
عليه قوله تعالى تلك الدار الاخرة وهي معدومة ومن شرط وجود المشار اليه فهو جهل محض وقال

تلك ص

ايضا مميليا بدمشق سنة ٦١٧ لا يستقيم ان تقدر التمييزات كلها بمن لان المراد بتقدير التمييز
انما هي من التبيينية وذلك ان التمييز لما كان تبيينا للمبهم عبر عنه بمن التبيينية فيما الاتي شرطه
ان يجري على مذكور ولما كان التمييز تارة لمذكور وتارة لمقدر لم يصح الاتيان بها في المقدر
فكذلك لا يحسن ان يقال في حسن زيد من العرق وحسن زيد من الدار تقول
ليست من هذه التي دار احسن زيد من دار ولا تصبب من عرق فان زعم زاعم انه يصح ان يقال
تصبب زيد من العرق وحسن زيد من الدار فنقول ليست من هذه التي اردناها وانما هذه من
التي للسببية كقولك جيتك من اجل ان اكرمتني وحينيذ يفسد ما قصد من تبيين التفسير من
لصحة دخولها في هذه على غير التمييزات كقولك اكرمتك حبالك ويصح ان تقول اكرمتك من حبك
لك وهذا بعد التسليم لصحة تقدير تصبب زيد من العرق وليس في التحقيق بمستقيم لانه
اذا جعلناه للتبيين لم يستقم لما تقدم وان جعلناه للتعليل وجب نسبة التصبب لزيد
وهو غير مستقيم فلذلك قلنا انه لا يستقيم دخولها على كل تمييز وقال

التبيينية ص

ايضا مميليا بدمشق سنة ٦١٧ لم يختلف احد في ان كل واحد من اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة ليس جملة مع ضميره المرفوع به في مثل قولك زيد ضارب
وزيد مضروب وزيد حسن فضارب ومضروب وحسن مفردات باتفاق وان كان لا بد لها
من مرفوع غير المبتدا وسبب ذلك امران احدهما ان الجملة هي التي تستقل
بالافادة باعتبار المنسوب والمنسوب اليه وهذه ليست كذلك فوجب ان لا تكون
جملة الثاني هو ان وضع هذه الاسما على ان تكون معتمدة على من هي له لان وضعها
على ان تفيد معنى في ذات تقدم ذكرها فاذا استعملت مبتدات خرجت عن وضعها وكذلك لما خرج بها
عن هذا المعنى فجعل لمعنى الفعل بشرط تقدم ما يكون كالعوض عما كان يستحقه من الاعتماد
او كالدال على اخراجه عن وضعه الاصلي الى هذا الوضع جاز ان يكون معه مرفوع جملة ويشترط

ان

ان لا يكون ذلك المرفوع ضميرا خشية التوهم من انه هو ذلك الجاري على من هو تبع له تنبيها على انه خرج عن وضعه فقيل
اضارب الزيدان وما ضارب الزيدان ولم يقل اضاربان ولا ما ضاربان خشية من توهم انه الجاري صفة على ذات تقدم ذكرها
وتنبيها على انه اجري مجرى الافعال في افادة النسبة الى المخاطب فجرى مجرى قولك انضرب الزيدان وما تضرب الزيدان في
صحة وقوعه مخبرا به عن متاخر غير مشروط بتقدم من هو له والذي خالف في زيد ضارب غلامه وان كان غلامه فاعلا وجعلوا
هذا وشبهه مما يخبر به فاعلا كذلك وجعلوا ضارب غلامه جملة فليس مخالفا لقواعدنا التي ذكرناها وانما الخلاف في ذلك مبني
على انه هل يثبت ان ضارب غلامه الزيدان اولم يثبت فمن جوز اجراه مجرى اضاربا الزيدان في اخراج الصفة عن موضوعها
الاصلي واستعمالها استعمال الفعل ومن منعها قصر ذلك على باب الهمزة وما وهو الصحيح لانه لم يثبت اخراج الصفة عن اصلها الا
قياسا عليه لما ذكرناه فانه فيه تحقيقا عن المعتمد وتنبيها على الاخراج وهما امران مناسبان فلا يجوز الغاوهما فوجب القصر على ذلك

بلغ

وقال ايضا بدمشق سنة ٦١٨ مميليا معنى قول النحويين الاخبار بالذي واخواتها وان لم يحسن والمعنى في ذلك ان يكون المخاطب يفهم
نسبة معينة الى منسوب اليه غير معين عنده او يفهم منسوبا اليه معينا منسوبا اليه امر غير معين فيقصد المتكلم الى اعلامه بالتعيين فيهما
فيتوصل الى ذلك بالذي مطلقا وبالالف واللام في الفعلية فمثال الاول وهو بيان تعيين المنسوب اليه قولك الذي هو قايم زيد ومثال
الثاني قولك الذي زيد هو قايم وانما وضع في ذلك الذي لانه هو الذي وضع متوصلا به الى الاخبار عن المنسوب اليه مع ذكر
ذلك بعده ولذلك لم يوصل الا بالجمل فتعين فيما نحن فيه لذلك لان الغرض بيان المنسوب او المنسوب اليه وانما يبين للمخاطب
وجب ان يكون في موضع المبهم ضمير لانه في المعنى هو الذي فلو لم يكن ثم ضمير لكانت الجملة اجنبية عنه وكانت غير جملة تفسد
المعنى وانما وجب ان يكون ذلك مؤخرا لانه خبر وقول النحويين الاخبار بالذي ليس على ظاهره لان المراد انك جعلت الذي
خبرا وانما المراد بهذه البا باب التوصل والتسبب كقولك كتبت بالقلم فمعنى اخبرت بالذي اي توصلت الى هذه الاخبار بالذي
لانك جعلت الذي خبرا لانه مخبر عنه في جميع هذا الباب ومعنى قولهم خبر لي عن زيد في زيد قايم ليس على ظاهره لا باعتبار
قولهم عن ولا باعتبار قولهم زيد اما باعتبار قولهم زيد فلانه لو كان زيد معلوما لم يخبر عنه وانما اخبر باعتبار كونه مجهولا
وانما المعنى اذا كان المجهول عند المخاطب هو زيد كيف يكون الاخبار واما باعتبار عن فلا يستقيم ان يكون على ظاهره لان
الاخبار ليس عن زيد وانما هو عن الذي وزيد مخبر به فكيف يصح ان يكون مخبرا عنه وانما اراد وانحوهم انا اخبرت
عن زيد اي اذا كان المجهول في الحقيقة هو زيد كيف يخبر عنه فتجوزوا في ذلك لما كان المخبر عنه في الحقيقة هو زيد جاز
ان يقال كيف يخبر عن زيد وقال ايضا مميليا بدمشق سنة ٦١٨ فايدة في
الاستثنا المنقطع هو المذكور بعد الا واخواتها غير مخرج وتثبت له ما ثبت للمستثنى المتصل ان امكن مثل ما اشتريت الحنطة
الا حمارا او ما يدل عليه سياق الكلام ان لم يكن ذلك كلا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم او الثبوت والحصول مثل ما زاد
الا ما نقص وهل يجوز ذكر ما يخبر به عنه وهل يكون ما بعد كهو بعد ان ذكره هو خبر له كخبر لكن في قولك زيد فعل كذا

٢ او المنسوب اليه

٣ الاسم الذي به يقع التعيين خبرا لان الغرض بيان المبهم بالخبر فوجب ان يكون ص

مستأنفا

الا ابليس كالا يقف على قوله

ويكون كلاما مستأنفا فيه خلاف مثاله قوله تعالى الا ابليس ابى والا ابليس لم يكن من الساجدين
والا ابليس قال ااسجد لمن خلقت طينا فمن جعله خبرا لم يقف على قوله لكن ابليس ومن جعل
كلاما مستأنفا اتى به لايضاح ما هو في المعنى له وقف على الا ابليس وابتدا ابى واستكبر وكذلك
ما اشبهه وقوله لا عاصم اليوم انما جيء به ردا على توهم ان ثم عاصما يعصمه فلو جعل الا من رحم الا المرحوم
على انهم عاصمون له فيه اثبات نفس ما سبق الكلام لانكاره لان المرحومين كثيرون واذا كانوا
عاصمين لم يكن لانكاره طنينا ان ثم عاصما معنى وقال ايضا ممليا بدمشق
سنة ٦١٧ القمران والعمران وشبه ذلك تثنية على خلاف القياس لان القياس كثرة ذكرهما
معا فاقتضى التخفيف اللفظ بهما لانه قد كثر قولهم ابو بكر وعمر كثر قولهم الشمس والقمر فهذا وجه مخالفة القياس
فلما خالفوه فلا بد من تعيين احد الاسمين فكان عمر اولى من وجوه احدها انه ذو الاولى
في الرتبة فلم تعدلوا في التغريب وسره قصدهم الى ان يكون الاول اشترك مع الثاني في الحكم ولو عكسوا
لم يكن المتروك اشترك مع المذكور في ثبوت الافضلية للمذكور الوجه الثاني
ان عمر اخف لفظا الثالث ان تثنية الاسم المضاف تعلم على خلاف القياس
وبيان مخالفته للقياس هو انك اذا ثنيت الاول فقد ثنيت بعض الاسم لانه انما
كان علما بجملته ولو ثنيت الثاني كان ابعد لانه كذلك ولان المقصود بالنسبة هو المضاف ولو
ثنيتهما جميعا كان ابعد لانه كذلك ولان المقصود بالنسبة هو المضاف ولو ثنيتهما جميعا كان ابعد
لانك جمعت على الاسم تثنيتين باعتبار واحد فلما كان ذلك مخالفا للقياس ثنوا الا المخالفة
فيه ليلا يجمعوا بين مخالفتين المخالفة في اصل التثنية المتقدمة وهذه المخالفة وقال
ايضا ممليا بدمشق سنة ٦١٧ لا يجوز زيدا هلا ضربت ولا زيدا هل ضربت ولا
زيدا ان تضرب اضرب ولا زيدا ما ضربت لانه لا يتقدم على الحروف التي تدل على خصائص اقسام
الكلام معمول ما في حيزها فلا يتقدم عليها ما هو في حيزها وجاز زيدا اضرب لانه ليس ثم
حرف مما ذكرناه فيمتنع التقدم عليه وانما صيغة الفعل نفسها موضوعة فكان ضربت يتقدم عليه
معموله وان كان معناه اثباتا لما لم يكن معه حرف وضع لذلك وجاز زيدا لتضرب لانه في معنى
اضرب فاجري مجراه لموافقته في معناه ولذلك لم يحسن زيدا لتضرب يحسن زيدا اضرب وجاز
زيدا لا تضرب اجرا له مجرى ان زيدا اضرب لانهما في المعنى من باب واحد وهو الطلب
للفعل فنسبة الامر بالنهي لذلك وجاز تقديم معمول ما بعد لا في الظروف كثيرا لان لا التي

النفي

[illegible]

النفي اخت لا التي للنهي في اللفظ والمعنى الاصلي فحملت النفية على النهيية ولم يكن كذلك في ما النوها عن النهيية في اللفظ والمعنى
وجاز زيدا لن اضرب لانها نظيرة لا وتاكيد امتناع جواب الفعل لكونه معمولا لها والمعمول كالتتمة فكانت كجزء فجاز ذلك لا كلية وبذلك
استدل على الخليل في ان لن ليس اصلها لا ان لانها لو كانت كما ذكر لم يجز زيدا لن اضرب لادى الى تقديم معمول ما بعد ان عليه
وهو ممتنع باتفاق وقال ايضا ممليا بدمشق سنة ٦١٧ انما لم يقع الاستثناء المفرغ الا في غير الموجب في الفاعل والمفعول لان
الواقع في الوجود لا يصح التعبير عنه في الموجب لتعذر وقوع ذلك اذ لا يمكن ان يقع معنى قولك ضربت الا زيدا وقتلت الا عمرا
وخرج الا زيد وسافر الا عمرو لانه يؤدي الى ان يكون الحكم للمسكوت عنه مسندا الى جميعه فلك وقوعا وهو متعذر الوقوع عمن
هي كعادة فلما كان ذلك هو الغالب باعتبار الاثبات لم يجوزوه في باب الاثبات واستعملوه في النفي الذي لا يتعذر فيه ذلك
غالبا كقولك ما ضربت الا زيدا وما جاءني الا زيد وشبهه واما غير الفاعل والمفعول من نحو ظرف الزمان والمكان فيجيء في الموجب والنفي جميعا اذ لا
يتعذر ذلك في المعنى لصحة وقوعه كقولك ضربت الا يوم الجمعة اذ يصح ان يضرب في كل يوم غير يوم الجمعة ويصح كعكسه في الامرين
فيه لذلك وقال ممليا ايضا بدمشق سنة ٦١٩ مذهب الخليل في لاه ابوك وما في حيزها انه اضمر عنهما حرف الجر لانهما في
موضع خفض باضمار حرف الجر ومذهب سيبويه انهما في موضع نصب وحجة قول سيبويه انه اسم حذف فيه حرف الجر فوجب ان يتعدى الفعل اليه
فينصبه كما في قوله واختار موسى قومه وامرتك الخير وهو واضح ووجه مذهب الخليل انه اسم سقط منه حرف الجر في موضع لا يصح
تسلط الفعل عليه فوجب اضماره كقولك الله لافعلن وبلدة وقول روبة خير اذا قيل له كيف اصبحت فقيه وهذا وان كان قوي
قياس حجة سيبويه الا انه اخص منه من حيث كان اصل سيبويه يصحبان يتعدى الفعل الى ما حذف عنه حرف الجر ليس يتعدى كذلك
ولا اصل ولغير فيما قاس عليه كذلك يحصل الفرق في قياس سيبويه الا انه يمكن ان يلغى ذلك الفرق وهو ان يقال اما قول
روبة خير فشاذ لا ينبغي ان يعول عليه في حمل اللغة الفصيحة فاما الله لافعلن فقسم نعم ما كنصب وخفض والنصب هو الوجه
فالقياس عليه اذا اقوى من القياس على الاخر واما قوله وبلدة فالمنازعة اولا في ان الخفض ليس باضمار رب وانما
هو الواو التي بمعنى رب وانما احتمل ذلك صار الاصل متنازعا فيه فلا يصح القياس كيف والخفض باضمار حرف الجر قليل شاذ
باتفاق وان ثبت ذلك فالقياس على ذلك مع امكان القياس على ما هو الكثير الشائع بخرت بغير قالت القول له سيبويه
لا يرد بغير اضمار حرف الجر واعماله وهو قليل شاذ فلا ينبغي ان يحمل عليه مع امكان ما هو الكثير الشائع
وقال ايضا ممليا بدمشق سنة ٦١٩ قول بعض النحويين
في قولهم ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان معنى كل ناس اكلوا الخبز الا زيدا هذا التعليل وان كان مستقيما في هذه المسألة
فانه لا يطرد في بقية الباب وهو باب واسع واصله ان كان مستثنى بحرف بعد نفي او ما في حكمه لم يكن للتفريغ ولا للبدل
الا واحد وما اذا فهو منصوب على اصل الاستثناء لانه كذلك فلا يستقيم في الجميع رجوعه الى المستثنى منه
بدلا والا فان معناه خبر اقامه مقامه على ما هو حكم بدل التفريغ لانك ان اتيت به بغير حرف عطف كنت مشركا بينهما

مثله

ود لذلك انه اذا اتكرر الاستثناء م

في الاثبات من غير حرف تشريك وهو غير سائغ ولذلك اذا امكن الاتيان بحرف عطف في المواضع التي يمكن كتشريك مع
في الاسماء لو لمعنى صح ان يكون ثانيا في المعنى الاول كقولك ما جاءني الا زيد والا عمرو ولو لم تات بحرف كو عطف لوجب كنصب
في احدهما ولا يستقيم مثل ذلك في قولك ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان الخبز وزيدا غير مشتركين في معنى واحد
بخلاف قولك ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا ان كتاب كل واحد من جهة انه ان اكثر الاستثناء البدل او النفي
لم يكن على البدل وكتفريع الا في حد وما زاد على اصل الاستثناء فان جيء بحرف عطف وهان الكثير جاز في كمسئلة
فيه فالتشريك في المعنى بينه وبين المستثنى البدلي او النفي يوحار كمسئلة ما جاءني الا زيد و الا عمرو وان لم يص
ذلك امتنع فلم يكن فيه الا النصب بغير حرف عطف كقولك ما اكل احد الا الخبز الا زيدا فهذا المعنى يشمل جميع
فكان التعليل بالامر العام الجامع لجميع كتاب اولى من كتعليل بامر خاص ولا يحسن وقع ما ذكره كمفارسي لا
المستثنى منه لا يلزم فيه اثبات ما بقي من المستثنى منه وانما يلزم ان يكون مخرجا من كمفرد غير مثبت فيه لا من
شيء فعلى هذا لا ان يكون قطعنا اكل كناس كلهم الخبز لان كصحيح ان كمستثنى يثبت له الحكم الذي نفي عن المستثنى
خلافا لمن زعم ذلك وكدليل عليه كوقطعي باثبات الالوهية سر نقطا بقول كقايل لا اله الا الله وعلى المذهب
الاخر يلزم من قال به انه لم يثبت المتكلم الالوهية الالهية له وانما نفاها عن من عداه ولم يتعرض لاثبات
نفي للمستثنى فيجوز ان يكون كقايل بذلك قايلا به وهو شاك مصرحا بالشك لان كشك لا يصح ان يكون
وقال ايضا مملياً بدمشق سنة ٦٢٥ حروف الهجا اسما المفردات الكلم لفظا وخطا متصلة او منفصلة
من جعفر ونحوها وجعل اوايل اسمايها لما امكن منها اللفظ في المسمى واشركن الا لفتح الهمزة لسكونها و شب
التهليل والحوقلة والحيعلة والبسملة وهي مبنية مالم يركب كغيرها ونحو صاد وقاف لم يبقَ بنيا ابن عكتها
للفرق بين ما بناؤه لفقدان التركيب وما بناه لوجود مقتضى البنا واما الاعراب من قبيل المعرب واما العلة في غير مركب
وخفف دو الهمزة مثل يا وتا لخذفها مالم تركب وصرح الزمخشري بان سكونها الوقف وفي مفصل الم الله
لا لتقا الساكنين فناقضه اذ لا يكون تحريك لالتقا ساكنين اولهما للوقف وفي معناها اوايل الاكثر
اسما للسور فيكون على ضربين موازن لكلامهم فيعرب لفظا ويحكى وغير موازن فيحكى ويكون خبر مبتدا اي هذه
او نصبا باذكر او قسما وقراءة قاف وصاد فتحا وكسرا ضعيفة لما يلزم من منع صرف وعدان B من وادى
غير محرك واما يس فحمل على النصب باذكر وعلى الخفض بالقسم لا على النصب مثل اسد لا فعلن لما يلزم من محال
الموطوق الا عند من يجيز ابهاما او يقسم وضعف قول من قال انها اسما للسور بكتابتها ومانه يركب اثنان ولم
مثل كهيعص فلا وبانه يكون الاسم والمسمى واحدا واجيب بانها كتب
على نحو ما تتهجا وخولف كقياس كغيره وباب التركيب المستكره ان تجعل اسما معربا كحضرموت فاما اذا يكون

اسم جد مد

التعليل

التمام

يكون اسما محكيا مثل تابط شرا وشاب قرناها وسل قراءة الحمد لله رب العالمين ولا
وبانه سمه بمولف مفرد على الثاني من الاقوال انها مفردات عددت للتنبيه والتحدي
للنظر في ان المعجز مركب من عين مفردات كلامكم ليستيقنوا اذا عجزوا او هم المتمالكون
عن الاتيان بانه ما بلغ بلاغة كل ناطق وشيء غيار كل سابق الا لانه من عند الله تعالى
الثالث انها عددت للتنبيه على ان الامي لا يعد حروف التهجي على وجه لا
يتبدله الا بعلم الخط حتى لو غير حرف بعض لبان الا انه من عند الله تعالى
وذلك انها نصف الجملة المستعمل كثيرا وفيها نصف المستعمل كثيرا من كل نوع منها
من المهموسة ومن الرخوة المرصح سعبه ومن المطبقة طص ومن المنفتحة المكرر سحقه
عني ومن المستعلية قسط ومن المنخفضة المكرر شح عيه ومن القلقلة قط وللعربتها
لا عاده التنبيه لانه ابلغ من جمعها من والمحل لها على الوجهين الاخرين بخلاف
الاول والاحسن ان يكون في المصحف اربع جمل مستقلة مرتبطة المعنى ويجوز ان
تعد بلا ما واسين وواحد وقال ايضا مملياً بدمشق سنة احدى وعشرين
الاعلام بالنسبة الى الالف واللام عند المحققين على ثلاثة اقسام قسم يجوز دخول
الالف واللام عليه وقسم لا ينفك عنه وقسم لا يجوز دخول الالف واللام وعند غيرهم
على قسمين قسم واجب دخولها وقسم ممتنع وال هولا لا يخلو العلم من ان يكون سمي بالالف
واللام اولا فان سمي بالالف واللام وجب وان سمي بغيرهما امتنعت هذا حاصل
كلامهم واما المحققون فيقولون الكاين بما صح عن العرب من قولهم للشخص الواحد
المسمى بحسن الحسن وبحسن لحسن وبعباس العباس وفي الحرب الصحيح عن عبد الله
ابن عباس وعبد الله بن العباس وعن حسن وحسين وعن الحسن والحسين ولو كان
على ما زعم اولئك لم يجز هذه الاسما الا بالالف واللام اولا بالالف واللام ووجه دخولها انهم
لما سموا بهذه الاسما واصلها صفات ولمحوا فيها معنى الوصفية ادخلوا اللام فيها
لذلك بخلاف الاسما التي لم يقصد فيها قصد الوصفية كجعفر واسد فانه لا يجوز دخول
اللام عليها اذ المعنى المسوغ لدخول اللام مفقود والذي يدل على صحة اعتبار الوصفية
فيها وان كانت اعلاما ما ثبت انهم يجمعون احمر وما اذا كان علما على حمر وعلى احامر
ولولا لمح الوصفية لم يجز جمعه على حمر لان فعلا اذا كان اسما انما يجمع على افاعل وبابه

سكه ابن الحاجب في ... ومن التفسير في اوائل...

اذا كان صفة ان يجمع على فُعل فاذا جمع على فُعل لمح معنى الوصفيه كما لمح فى ادخال
اللام واذا جمع على احامر لم يلمح كما لم يلمح اذا استعمل بغير الف ولام واما ما يجب
فيه اللام فهو كل اسم غلب بالالف واللام من الصفات او سمى بالالف واللام من
غير الصفات مثال الاول الصعق ونحوه ومثال الثانى الدبران والعيوق ونحوه
ولا فرق بين ان يعرف له اشتقاق او لا يعرف ولو سمى رجل بالاسد بالالف
واللام غلبه او وضعا للزمت لزومها فى الصفه ثم كل هذه اللامات الداخله على الاسما
الاعلام وغيرها ما عرف له اشتقاق او لم يعرف زائده على بنيه الكلمه اذ ليس فى
كلام العرب ما اوله همزه وصل بعدها لام ساكنه الا وهى زائده ويقول بعض النحويين
ان الالف واللام فى نحو العباس والحارث غير زائده وفى نحو اللات والان زائده
وفى نحو العزى محتمله للامرين ليس بخلافا لما ذكرناه وانما اطلق الزائد ههنا بمعنى انه
ادا دما لا يعتقده الاسم لو كان يجردا عنه بخلاف الاخر وذلك لان العباس انما
ادخلت اللام فيه للمح معنى الصفه فصار دخولها كدخولها على الصفات بخلاف قولك
الان اذ ليس يعقل ان فلمحت معنى يجوز دخول الالف واللام فيها ولذلك اللات
واما العزى فمن لمح معنى عزى بانيث الاعز صح ان يقول ليست زائده بهذا
الاعتبار اذ دخولها للمح معنى الصفه وان لم يلمح اصلها اذ لك صح ان يقال انها
زائده مثابه اللات والامر فى ذلك قريب وقال ايضا مملا على تعليل
قراءة ابى عمرو بن العلا فى كونه لم يترك الهمزه فى قوله تعالى ان يصبك حسنه يسوهم
ويهيئ يعلل ذلك بوجهين احدهما انه انما ترك الهمزات السواكن فى اصل البناء
وسكون هذه الاشيا عارض فاجراها مجرى المتحرك ولم يعتد بالعارض ولذلك
لم يترك همزتها فان قيل هذا انما يمشى فيما كان يجزم وما فاما ما كان من صيغ
الامر كانبيهم ونبيهم فانه مبنى لا مدخل له فى الاعراب فالجواب ان هذا
قد اختلف فيه هل هو معرب او مبنى فان بنينا على انه مبنى فهو مشبه به من
حيث كونه ماخوذا منه وراجع اليه فاجرى مجراه لذلك ومن ثم لم يختلف فى ان
بناه على ما يعرب به المضارع وليس له ذلك الا لحمله عليه وتشبيهه به فان
قيل فلم يجز قراءات واذا رايتم ويهيئ بجراه فلا همز لانه مبنى على السكون مثله

فالجواب

معرب فلا اشكال فى تسكينه مثل الاول وان بنينا على انه

فالجواب ان هذا ليس له مدخل فى الاعراب بوجه اصلى ولا فرعى وانما هو مبنى لا
يدخله فى هذا المحل حركه بحاله فلذلك لم يحققه والوجه الثانى انه لو ترك همز
هذا الباب لادى الى احد امرين محذورين وهو ان يقلب حروف العله اخر الفعل مع
الجازم او حذفها وابقاوها على خلاف القياس لان القياس ان يحذف للجزم ما اخره
ياء او واو او الف وحذفها على خلاف القياس لان اصلها همزه وانما تحذف لما ليس بهمزه
فان قيل انا كان القياس فى الحذف انما يكون عند عدم الهمزه وبقاوها عند تحالف
القياس فالجواب ان الكلام مفروض على تقدير ترك همزها واذا ترك همزها وجد اعتقاد
بالعارض وجعله كانه اصل ومقتضى ذلك ان يعتد بالعارض الذى صارت الهمزه حروف
المد واللين فيلزم على هذا ان يحذف اجرا للعارض مجرى الاصلى فلما كانت كذلك
كان تركها على همزها اولى وقال ايضا مملا بدمشق سنه ثمانى عشره وستمايه
امتنع بناء كان الناقصه واخواتها لما لم يسم فاعله لانها لو بنيت لم تخل اما ان يحذف
معمولاها جميعا او يبقيا جميعا او احدهما دون الاخر والجميع باطل وكان باطلا اما اذا
حذفا جميعا فانه فاسد من جهه اخراج كان عن معناها الموضوعه له لانها موضوعه
لاثبات شى على صفة فاذا لم يذكرا جميعا فقد استعملها فى غير ما وضعت له وهو فاسد
واما ان ابقيا جميعا فلا يستقيم لانه اخراج لبنا ما لم يسم فاعله عن حقيقته لان حقيقته
ان يحذف المنسوب اليه الفعل وهذا لم يحذف واما ان يحذف احدهما فان كان الاول
فهو فاسد لوجهين احدهما انه اخراج لكان عن معناها وهو غير مستقيم والثانى ان اقامته مما
هو فى المعنى خبر مقام ما لم يسم فاعله فاذا امتنع اقامه المفعول الثانى فى علمت مع كونه
مفعولا صريحا لكونه خبرا فى المعنى فلان يمتنع هذا اجدر وان كان الثانى دون
الاول فهو فاسد لوجهين احدهما انه يلزم فى بنا ما لم يسم فاعله حذف المنسوب اليه
وهذا لم يحذف والثانى خروج كان عن المعنى الموضوعه هى له اذ وضعها لاثبات
الشى على صفه ولم يذكر الصفه وقال ايضا مملا بدمشق سنه تسع عشره
كل متعدد نسب اليه عدد او ما فى معناه خبرا او صفه او حالا فمعناه الحكم على كل واحد
من احاده بانه على نحو الواحد من العدد المكرر مثال الخبر قوله صلى الله عليه وسلم صلاه
الليل مثنى مثنى ومثال الصفه قوله تعالى اولى اجنحه مثنى ومثال الحال فانكحوا ما طاب

لحم من السباسي وثلاث ورباع وسال العدد المكرر قوله صلاه الليل اثنان
اثنان ولذلك الثانيات وسال ما هو في معنى العدد المكرر ما تقدم في الاول وقوله
صلى الله عليه وسلم صلاه الليل مثنى مثنى الماسه جاءت على جهه التاكيد كانه قال
اثنان اثنان اثنان اثنان الا ترى ان واحده تفيد المعنى المقصود واذا كرر
اللفظ بعد اللفظ الذي بمعناه فهو تاكيد لفظي وعلى ذلك هذا ولا خلاف ان معنى
مثنى اثنين اثنين وان معنى اثنين اثنين وشبهه ما تقدم ذكره ولذلك اتفق النحويون
ان مثنى وشبهه معدول عن لفظه اثنين اثنين ولذلك امتنع من الصرف بانضمامه
الى الصفه ومن النحويين من زعم انه معدول من جهتين وان كونه صفه لا اثر له
اما لانه لا يستغنا عنها واما لان الاسم ليس بصفه لان اسما الاعداد ليست بصفات
وان جرت في مواضع صفات قياسا ولولا ذلك لوجب كون الصفه فيها معتبره الا ترى
انك تقول مررت بنسوه اربع فتصرفه باتفاق ولو كانت الصفه الطاريه على اسم
العدد معتبره لوجب منع صرفه يقال على هذا العدل من جهتين وجعله مشابه
الجمع والتانيث في قيامهما مقام علتين لم يكن في المعنى يقال العدل من وجهين
احدهما عن اثنين باعتبار لفظه ومعناه اما اللفظ فواضح واما المعنى فبافادته
مفردا لما افاده اسم العدد مكررا وهذا الذي قاله وان كان مستحقا بالتقدير الذي
ذكرناه فليس بمستقيم لان الصفه في اسما العدد انما تعتبر لان شرط الاعتبار
مفقود وهو كونه موضوعا صفه في الاصل واسما العدد ليست كذلك وهذه
الاسما المعدوله وان كانت معدوله عن اسما العدد فانها عدلت عن اسم العدد
باعتبار وقوعه صفه لا باعتبار كونه عددا الا ترى انه لا يستعمل موضع العدد
البته وهو موضوع صفه في الاصل فلا ان اثنين اثنين لا يكون الا صفه ولذلك
مثنى وشبهه وهو الموضع الاصلي له فان قيل فينبغي ان لا ينصرف مثل
قوله اشتريت الجوار اربعا اربعا لانه لا يستعمل الا صفه فليس بمستقيم لان
هذا كان موضوعا للعدد على التحقيق بهذا اللفظ وانما ريد التكرار بمعنى اقتضاه
بخلاف مثنى وشبهه فانه موضوع في الاصل صفه واذا كان كذلك فلا حاجه الى تكلف
تقدير عدل ما زعم الاستغنا عنه وقال فلما مذهب سيبويه في مثل ما

تم

[illegible]

بايهم تيم عدي ان المحذوف المضاف اليه من الثاني والمضاف اليه الاول هو الملفوظ
بعد الثاني اخر ضربين ان يكون المضاف شبه الاسم وقال في زيد وعمرو قائم ان
المحذوف خبر الاول وما ذكر بعد الثاني خبره كمعنى مفقود في زيد وعمرو قائم وليس
كذلك في زيد وعمرو قائم الا ترى انه لو قدم في زيد وعمرو قائم فقال زيد قائم وعمرو
جاز ولو قال بايهم عدي تيم لم يجز باتفاق فدل على ان الموجب للتاخير في بايهم عدي
غير موجود في زيد وعمرو قائم الثاني هو ان بايهم تيم عدي جمله واحده وزيد
وعمرو قائم جملتان ويغتفر من التقديم والتاخير في الجمله الواحده ما لا يغتفر في المتعدد
الاجزا انه يلزم في الجملتين مخالفه الاصل ولا يلزم الا في جمله واحده ومخالفه الاصل
في الجملتين ابعد من مخالفته في جمله واحده الاخر ان الدليل يقتضي في الجميع باديا
الا انه خصص بدليل خاص في الجمله فبقينا فيما عداه على الاصل المقتضي لذلك والدليل
الخاص قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف ولولا انه
خبر عن الثاني لم يجز ان يقال راض ولوجب ان يقول راضون وقال ايضا
فلما بدا مثل سنه سبع عشره اذا وقعت ان بعد علمت وجب ان يكون مخففه
من الثقيله واذا وقعت بعد اردت وجب ان يكون الناصبه للافعال لان علمت
لما كان متعلقها محققا ناسب ان يكون بحرف للتحقيق والمخففه من الثقيله كذلك
واردت لما كان متعلقها ليس للتحقيق وجب ان لا يقع بعدها حرف التحقيق لانه
وضع الشي في غير محله الا ترى انك اذا قلت علمت زيدا قائما كنت مخبرا بتحقق
قيام زيد واذا قلت اردت زيدا قائما لم تخبر بارادتك للقيام ولم تخبر بالقيام
لانه قد يكون وقد لا يكون ولذلك يصح لمن سمع من يقول علمت زيدا قائما ان يخبر
عنه بانه اخبر بقيام ولا يجوز لمن سمع من يقول اردت قيام زيد ان يخبر عنه بقيام
زيد فلذلك وجب ان يقول اردت ان يقوم زيد ووجب ان يقول علمت
ان سيقوم زيد فان قوله اردت قيام زيد لا يلزم منه الوقوع لان الاراده الحادثه
لا تخصيص لها بخلاف الاراده القديمه واما قولنا علمت زيدا قائما فلا بد
ان يكون حاصلا على التقدير بين القديم والحادث والا لزم منه الاخبار عن الشي
على خلاف ما هو عليه وقال فلما بدا مستو على باب ان المخففه من الثقيله ان

ان مثل الفرق يحصل بنفس علمت فلا حاجة الى فرق بينها وبين الناصبة للفعل
وهو التعويض بالحروف التي في السين او سوف او قد او حرف النفي فالجواب
من وجهين احدهما انه لما كانت الناصبة هي الكثيرة وهذه قليلة قصد الى دفع
ذلك التوهم بان جعل معها ما يدل على انها ليست الناصبة والاخر ان ذلك
علمت على انها ليست الناصبة انما هو من جهة الاستحسان ووقوع هذه
الحروف يدل دلالة قاطعة على انها ليست الناصبة وكانهم لم يكتفوا بذلك لتجويز
الذهول عنه او لتجويز تقدير اهماله مع ذكره فقصدوا الى ان يكون الدال امرا
لا ريب فيه ولا اشكال الثالث هو انهم ارادوا في نفس ما يقع بعده اللبس
فرقا ولم يكتفوا بالفرق الخارج عنه لالتزامهم قولهم اكلت بعد الخبز فلا يكتفون
بالقرينة الدالة على الفاعلية والمفعولية ما لم ياتوا بالاعراب الذي في نفس
الاسم كانهم لم يكتفوا بقرينة وقال مثلا مذهب الاخفش في في الدار رجل
وشبههم انه مرفوع بالفاعلية لان الجار لا بد له من متعلق والمتعلق اصله التقديم
فوجب ان يقدر مقدما واصله الفعل فوجب ان يكون فعلا واذا وجب
ذلك صار التقدير استقر في الدار زيد واذا صار التقدير كذلك وجب ان
يكون فاعلا اذ لا معنى للفاعل الا ان يكون كذلك وما ذكره مستقيم لو سلم
عن المانع الذي يمنع تقديره مقدما … اشعد لا له والذي
يدفعه الاجماع على جواز دخول العامل عليه ولو كان فاعلا لم يجز دخول عوامل دخوله
الابتدا عليه ولما دخلت عليه دخولها على زيد قائم اندفع توهمه ووجب ان
يحال في التقدير على وجه مستقيم وذلك بتاخير المتعلق فعلا او اسما والاشكال
في هذا المقام في تعيين احدهما تقدير … في الدار رجل استقر او في الدار
رجل مستقر ودخولها عليه في مثل قولهم ان في الدار رجلا وما اشبهه
ولولا انه مبتدا لم يجز دخول ذلك عليه ولما دخل عليه دل على انه مبتدا فوجب
تاويل المتعلق على وجه مستقيم والوجه اول ما ذكرناه موجب الحمل عليه وقال زيد الثاني في
مثلا ان من النحويين من يقول ان جاء زيد زيد بدل الكل من الكل والصحيح
على خلاف قوله من حيث الجملة حقيقة بدل الكل من الكل ان يكون مدلوله

مدلول

مدلول الاول وهذا كذلك وقال مثلا علمه مناكيب وذهبت انها شاركت
ثم ولذا في اصل وضعها وهو كونها موضوعة للكناية عن متعدد وهذه كذلك
ولا يقوى ان يقال انها مثلها في الكناية لكلا ترد علينا فلان وفلانة فانهما كنايتان
ومع ذلك هما معربان وقال مثلا باب الفاهرة الفرق بين الانشا والخبر
ان كل كلام في النفس عن وقوع العلم او الحسبان فهو الخبر وكل كلام في النفس عبر
عنه لا باعتبار تعلق العلم والحسبان فهو المعنى بالانشا ولذلك اذا قام بالنفس
طلب وقصد المتكلم الى التعبير عن ذلك الطلب باعتبار تعلق العلم به قال طلبت
من زيد كذا او لو قصد الى التعبير عنه لا باعتبار تعلق علم لكان التعبير عنه بصيغة
الامر التي هي افعل او لتفعل او ما اشبهها ولذلك اذا قام بنفسه تعجب فعبر
عنه باعتبار حصوله متعلقا بالعلم قال تعجبت ولو عبر عنه باعتبار حصوله متعلقا بالعلم
من غير ذلك لقال ما احسنه او ما اعلمه وما اشبهه مما هو من صيغ الانشا في التعجب
ولذلك لا تجمع ما يرد من الانشاءات والاخبار وقال مثلا باب الفاهرة كل موضع
لم تقع فيه الشرط استقبالا وجب دخول الفاء فيه وكل موضع يقع فيه مستقبلا لا
لم يجز دخولها فيه وكل موضع يحتمل الامرين جاز الوجهان فمثال الاول ان تكرمني
فانا اكرمك وان تكرمني فلن اكرمك وفسوف اكرمك ومثال الثاني ان تكرمني
اكرمتك ومثال الثالث ان تكرمني لا اكرمك وان تكرمني لم اكرمك ان جعلت لا لمجرد
النفي افاد الشرط الاستقبال فلا فاء وان جعلت لا مفيدة للاستقبال على ما هو
الاصل فيها كانت مثل لن فيدخل الفاء كما يدخل في لن وقال الله تعالى فمن يعمل
من الصالحات فلا يخاف وكذلك ان تكرمني اكرمك ان جعلت دالة على الاستقبال
من قبل الشرط امتنع دخول الفاء وهذا هو الكثير لان الفعل في اصل وضعه
لا يدل على الاستقبال خصوصا فصار الاستقبال فيه من الشرط وان قدرت
فيه المحذوف وجعلت الفعل في نفسه مرادا به الاستقبال من حيث كان
صالحا له لوقوعه مشتركا او ظاهرا فيه عند قوم دخلت الفاء لان الشرط لم يفد
فيه معنى الاستقبال على التقدير جميعا وهذا قليل ولم يرد في القرآن منه
الا قوله تعالى ان تضل احداهما فتذكر في قراءة حمزة خاصة لان بقية القراء يفتحون

أنْ وليست عندهم للشرط فيخرج بذلك عن الباب فحقق صحة ما ذكرناه في مواضع
الفاً وجوباً وامتناعاً وجوازاً وقال رضي الله عنه قلنا ان من النحويين
من سوّى بين لدى وعند فيقول لدى كذا لما كان في ملكك حاضراً او غائباً وعند
لذلك والاكثر على خلافه وقال قلنا بالظاهر ذهب قوم الى ان الاخبار
كلها صفات فاذا قلت زيد قائم فمعناه زيد رجل قائم فحذف الكلام لدلالة
ما تقدم عليه وقال قلنا بالظاهر ان قلنا لما كانت شابهت اسماء الافعال
واسماء الافعال تجرى على نمط واحد فلذلك قلنا للواحد والاثنين والجمع والمذكر
والمؤنث على حد واحد الا ترى انك تقول رويد الزيدين والزيدين ورويد
على حالها ومذهب البصريين على ان اصلها لمّ اشتق من حيث المعنى ومذهب
الكوفيين اشتق من حيث اللفظ وقال قلنا بل مسوسنة ثمان عشرة على قول
صاحب الجمل والحدث المصدر وهو اسم الفعل والفعل مشتق منه نعني بقوله
المصدر وقوله اسم الفعل اي المصدر دال على الفعل الحقيقي وهو المعاني
وما اجرى مجراها من النسب وقوله الفعل مشتق منه نعني به الفعل الصناعي
اللفظي قسيم الاسم والحرف الدال على حدث وزمان مشتق منه اي من
المصدر على ما هو مذهب البصريين فيصير الكلام امر اسمي مصدراً وامر اسمي
فعلاً حقيقياً هو مدلول المصدر وامر اسمي فعلاً صناعياً لفظياً هو مشتق
من المصدر فالمصدر الالفاظ التي هي اسماء الاحداث كالقيام والقعود والاكل
والخروج ولذلك تنصبها اذا تقول قمت قياماً وقعدت قعوداً فاما القيام
والقعود وما اشبههما مصادر والفعل الحقيقي المعاني وما اجرى مجراها
كمدلول لفظ القيام والاكل والشرب والعلم والجهل ونظائرها والفعل
الصناعي اللفظي المشتق من المصدر هي نحو قولك ضرب وقتل وشبه ذلك
ولذلك مصادرها لقولك يضرب ويقتل وهي مشتقة من مصادرها فضرب
من الضرب وقتل من القتل ولذلك جمعنا هذا معنى قوله والفعل المشتق
منه اي الفعل اللفظي مشتق من لفظ المصدر على ما ذكرناه وقال
قلنا بل مسوسنة ثمان عشرة وسمى به الجمل انما تكون نكرات فاما اذا قصدت

الفاظها

باعتبار معانيها ... الحرف ... الالفاظ ...

الفاظها وجب ان تكون معرفة كقولك زيد قائم قولك زيد ههنا مبتدأ وقولك
قائم خبره ولم ترد ههنا الا اللفظ وقصدت حكايته واللفظ اذا ذكر وقصد
نفس صيغته كان معرفة مقصوداً به نفسه الا ترى انك اذا قلت من حرف
جر كانت من مبتدأ مجراها قولك حرف جر وقصد نفس لفظها وان قلت
اللفظ لا بد له من مدلول واذا اطلقت من فقد لها من مدلول ولا مدلول لها
ههنا الا نفسها فيؤدي الى ان يكون الدليل والمدلول واحداً قلت
الالفاظ انما وضعت دالة على غيرها لزوماً في الموضع الذي يكون مدلولها
غير لفظها الاحتياج الى ابلاغ المعاني عما ليس بلفظ كقولك الخضر حسنة والثوب نافع
واما اذا كانت مدلولاتها الفاظاً انفسها فلا يحتاج الى دليل عليها بل ينطق
باللفظ ويقصد به نفسه ويستغنى عن الدلالة عليه بغيره فلا يكون ثم دليل بل
نفس المقصود هو الملفوظ به ومع ذلك فانهم قد وضعوا الفاظاً دالة على الفاظ اخر
وان كانوا في غنية عنه ما لزم الاختصار وكان من لفظهم على ما وضعوا
لاختصارهم قولك في قصيدة هذه القصيدة حسنة فقولك القصيدة لفظ دال
على لفظ الاختصار لانه اخصر من ان تذكر القصيدة وتخبر عنها بقولك حسنة وان كان
ذلك ممكناً ولذلك قولنا سورة البقرة والفاتحة وما اشبه ذلك ومثال ما وضعوا
لنصهم في الكلام كقولك لمن قال خرجت من البصرة هذا الحرف الذي قبل البصرة
نحو ما بعده فلم يمكن هذا الاختصار لان قولك من اخصر منه وانما هو من نصهم
لاتساعهم في الكلام وقد يكون لرفع لبس كقولك لمن قال زيد حسن لفظ المبتدأ
حسن لانك لو قلت زيد حسن لتوهم انك تعني نفس المدلول فاذا ذكرته بهذه
الصيغة ارتفع هذا الوهم وانما سوغه في الموضع كونه على قياس وضعهم فاجروا
ما لم يضطروا الى الوضع له مجرى ما اضطروا الى الوضع له وقال سنة
سبع عشرة وسماها به مهما بل مسو المحكوم بكونه لا بخبره والاعلم انما هو الفاظ الحروف
باعتبار معانيها المستعملة فيها فاما قوله الحروف فليس من ذلك ولذلك قولهم من
حرف جر فانه قد اخبر عن الحرف ولولا انه خبر عن الحرف لم تصدق قوله حرف جر
ولكن ليس ذلك المعنى بقولهم فان هذا لم يخبر عنه باعتبار لفظه ومعناه المستعمل

الكلمة حرف لان تنصيص من اسماء عليه ما كان ذلك الاحرف التي كانت اذا

هو فيه وانما اخبر عنه باعتبار لفظه وهو بهذا المعنى اسم لا يرى انك تقول من
مبتدا وحرف جر خبر مبتدا ولا يقع لذلك الا الاسما فان قيل كيف يصح
ان يكون اسما وقد اخبر عنه بانه حرف فهل هذا الا تناقض والجواب ان
الوجه الذي كان به اسما غير الوجه الذي اخبر به عنه بانه حرف الا ترى انك تقول
في من وشبهها هذه الكلمة حرف ولا شك في انه في قولك هذه اسم وبعد ذلك فقد
اخبرت عنه بانه حرف لان لفظ الكلمة صالح للاطلاق على الاسم والفعل والحرف
جميعا فاذا اطلقت هذه من حرف لانك لم تقصد الا الى تفسير اللفظ باعتبار كونه
كلمة وهذا بعينه جواب يجاب به عن الفعل فانهم لم يعنوا بقولهم لا يخبر عنه
الا في حال لتستعمله له على حسب وضعه في معناه في مثل قولك ضرب
زيد فاما اذا قلت ضرب فعل ماض فانك وان لتستعمل اللفظ لم تستعمله
باعتبار معناه الموضوع له الا ترى انك لا تعني بقولك ضرب الا تفسير اللفظ ولم
تستعمله باعتبار معناه الموضوع له وانما قصدت الى حكاية اللفظ الواقع في كلام
غير ذلك فهذا هو الوجه في صحة قولهم الحرف لا يخبر به ولا عنه والفعل يخبر
به لا عنه وقال ملما به مسوا انما حذفوا الواو من يوعد ولم يحذف
في يبيع وييسر لاوجه بلا امر احدها ان الواو اثقل والياء اخف فلا يلزم من حذف
ما هو ثقيل حذف ما هو خفيف والاخر ان وقوع الواو اكثر فلا يلزم من
حذف ما كثر حذف ما قل والاخر ان الحذف في الواو لا يؤدي الى اللبس
وفي الياء يؤدي الى اللبس وهو لبس صيغة الماضي الى المضارع وليس كذلك الواو لانها
لا تكون حرف مضارعة وقال ملما المضارعة والمضارع بالكسر والفتح
خطا لانه اسم فاعل من ضارع يضارع والفعل اوله الذي احدى الزوائد
الاربع فضارع الاشياء وهو مضارع بالكسر والافعال مضارعة ومضارعات
لانها لا تعقل وصف جمعه بمفرد المؤنث وجمعه سوا ولذلك يقال المضارعة
والمضارعات واما المضارعة بالفتح فمصدر ضارع وهو المعنى الذي كان
الفعل مضارعا ولذلك كان قول من قال الافعال المضارعة بالفتح خطا فنعم
لو قيل افعال المضارعة فاضافها الى المعنى الذي به كانت مضارعة كان مستقيما

لقولك رجال العلم ورجال الشجاعة فاما الوصف به وتسميتها به فغير مستقيم
وقال ملما به مسوسته سبع عشرة اذا وقع ابن بين علمين صفة ليس بابتدا
سطر كتبه الكتاب بغير الف وقياسه ان يكتب بالالف لان قياس الكتابة ان يكتب
كل كلمة بالحروف التي ينطق بها عند الابتدا به والوقف عليه بالالف والدليل
والدليل على ذلك كتابتهم في الله بابيات الفا في وابيات الالف في الله ولذلك اذا
كتب ق زيدا كتب قافا وها لانك لو وقفت لقلت قه فدل على ان قياس ابن
ان يكتب بالالف مطلقا لانك اذا ابتدات به قلت ابن وانما حذف الالف اختصارا
لكثرتها ولذلك حذفت العرب التنوين من الاسم الاول الواقع قبل ابن اذا وقع
على هذه الصفة فالعلة التي حذفت العرب التنوين لاجلها هي التي حذف الكتاب الالف
لاجلها وانما اشترط ان يكون بين علمين وصفة لكونه انما يكثر اذا كان كذلك الا ترى
ان وقوع ابن بين غير علمين ووقوعه بين غير علمين غير صفة قليل بالنسبة الى وقوعه
وليس بين علمين كقولك جاءني زيد اخينا وسال وقوعه بين علمين ولكن ليس بصفة
قولك ان زيدا ابن عمرو فاذا ليس عند بعد ان احدهما بالالف فلان يكون عند
فقدهما بالالف من طريق الاولى وذلك قولك ان زيدا ابن اخينا فهذا لم
يقع بين علمين وليس بصفة وانما الشرط ان لا يكون اول سطر لانه اذا كان
اول سطر كان في محل يبتدا به غالبا لان القارئ ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدي
باول السطر الذي بعده فكرهوا ان يلتبس على غيرها بوجه النطق به غالبا
وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس لم يكن الا لكونه اجرى مجرى الوصل
الغالب فيه فاذا امات ذلك الموجب له الحذف لم يكن للحذف وجه فوجب اثباته
وقال ملما به مسوسته سبع عشرة وثمانية اذا وقع ابن صفة بين علمين
كان ذلك سببا في تخفيفين احدهما لفظي وهو حذف التنوين والاخر كتابي وهو
حذف الالف من ابن فان فقدا او فقد احدهما ثبت الاصلان الالف والتنوين
مثال فقدهما جميعا ان زيدا ابن اخيك ومثال فقد التنوين علمين مع بقاء الوصفية
جاءني زيد ابن اخيك ومثال كونه غير وصف مع وقوعه بين علمين ان زيدا ابن عمرو
ولما كان حذف التنوين بسبب اخر وهو كون الاسم غير منصرف او مبنيا في مثل قولك

جاني احمدنا زيد وجاني مسلمونا بني عمرو جاحذف التنوين بانه مع ابقا الالف
عند مجي سببه الاخر وعدم السبب الذي ذكرناه لقولك ان احمد اس اخيك الا
ترى ان التنوين محذوف والالف ثابت لان سبب حذف الالف غير موجود
وسبب حذف التنوين موجود الا انه عند ذلك السبب المذكور فلذلك لم يلزم
من حذف التنوين مطلقا حذف الالف الا اذا اتفق ذلك وهو لو حذف التنوين
موجبا للون صفة بين علمين وكل موضع ثبت فيه التنوين في الاسم ثبت فيه
الالف لانه لا ثبت وقد يعدد شيئا حذفه الا مع عدلها جميعا بحسب عدم
كونه صفة بين علمين تجب ثبات الالف وكل موضع فيه حذف التنوين لا يلزم
حذف الالف لجواز ان يكون حذف التنوين لا لكونه صفة بين علمين بل لكونه
غير منصرف او غير معرف وعلة حذفهم لذلك لهم استعمالهم له لذلك فلما كثر
استعماله ناسب التخفيف اللفظي والكتابي تخفيفه اللفظي بحذف التنوين
وتخفيفه الكتابي بحذف الالف ولذلك خففه المنادى ثقله منزل اللفظ الى
المتحد ومثلنا بابن دين عمرو **قال** مثلنا الصفات العاملة على قسمين
قسم معمد للضارب وقسم غير معمد وهو على قسمين احدهما اسم فاعل كضارب
وقسم كالعالم وواعد والاخر الصفة المشبهة كقريب وبعيد والاصل في الاعمال
فيها لاسم الفاعل وحملت الصفة المشبهة به عليه فاذا اعملت المتعدي
اعملته اعماله فعله متعديا الى واحد واثنين وثلاثة ان كان متعديا الى ذلك
واذا اعملت غير المتعدي والصفة المشبهة بها اعملتها في المرفوع لا غير
الا ما كان من المنصوبات غير مفعول فانك تعملها ايضا فيه كالظروف والمصادر
لقولك هذا قائم غلامه يوم الجمعة وقائم غلامه قياما فاذا قصدت الى اضافة
المتعدي اضفته الى مفعوله دون فاعله تقول مررت برجل ضارب زيد
ولا يجوز ان تضيفه الى فاعله لئلا يؤدي الى اللبس فلا يعرف عند الاضافة
المفعول هو ام فاعل ولانه يؤدي الى اضافة الشي الى نفسه من غير حاجة وشرط
جواز الاضافة التخفيف في الاكثر وهو حذف التنوين ونوني التثنية والجمع وقد
يكون غالبا للتشبيه بالحسن الوجه لان باب الحسن لما جاز اضافته الى معموله دل على

جواز اضافة اسم الفاعل الى معموله ولم يكن معمول الا المرفوع اضيف اليه ولما كان
شرط التخفيف غير التنوين وهو حذف المضمر الذي كان فيه جازت الاضافة مع
الالف واللام في الحسن فجاز الضارب الرجل حملا له على الحسن الوجه ولم يجز
الضارب زيد عنده خلافا للفرا لان اللفظ الذي كان سبب التخفيف في الحسن
الوجه مفقود في الضارب زيد وموجود في الضارب الرجل وهو اللام
في الرجل فلا يلزم من تشبيه الضارب الرجل بالحسن الوجه تشبيه الضارب زيد
بالحسن الوجه وقد تكون الاضافة في باب اسم الفاعل لتعذر غيرها كقولك مررت
برجل ضاربك لانه لو لم يضيفوا لادى الى التناقض او مخالفة باب الاضمار الا
ترى انهم لو لم يضيفوا مع بقا الضمير المتصل لقالوا ضاربتك فيجمعوا بين دليلي
الانفصال والاتصال وهو متناقض ولو لم يضيفوا مع تعذر الضمير المتصل
لقالوا ضارب اياك فخالفوا باب الاضمار وهو الرجوع الى المنفصل من غير
تعذر المتصل ولا اتصال يتعذر لانه لا يمكن الجمع بينه وبين التنوين فلما تعول
لاضطرارهم الى التنوين فلم يتعذر فان قيل هذا يؤدي الى ان لا يقع المنفصل
لا بعدا اذا قلت ما ضربت الا اياك تمكن ان تقول ضربتك فلا يتعذر **قلت**
ليس كذلك فان المعنى في قولك ضاربك وضارب اياك لو وجد اللفظ به
على حد واحد وليس المعنيان كذلك في قولك ما ضربت الا اياك وما ضربتك على حد
واحد فثبت الفرق بينهما فلذلك كان ثم متعذرا وههنا غير متعذر واذا
وجبت الاضافة في هذا الباب من غير تحقق تخفيف جاز ما فيه التنوين في الاصل
وما ذهب منه التنوين للالف واللام على حد سوا فثبت جواز الضاربك كما وجب
جواز ضاربك هذا ان قلنا الضارب مضاف واما غير مضاف فلا اشكال
وقال مثلنا ام لا تستعمل الا مع همزة الاستفهام وشرطها ان يكون
المستفهم عنه تعيين احد الامرين بعد ثبوتها عند المستفهم ولذلك اشترط
ان يكون احد الامرين بعد الهمزة والاخر بعد ام واما او فتستعمل مع الهمزة
ومع غير الهمزة لاحد الامرين تقول في الاستفهام ازيد او عمرو عندك ما لم تعين
احدهما وتقول في غير الاستفهام قام زيد او عمرو مثبتا احدهما فاذا استعمل

الثاني في ضمن الكلام جزا شرط استعمال ام ان يكون ما قبلها على ما شرط لها من
الهمزة بتجرده عن معنى الاستفهام لتعذر استعماله ضمنا اذ له صدر الكلام وفي
فيها معنى التسوية يجب لها امران احدهما ان يقدر ام بالواو العاطفة ضرورة
العزمين المذكورين والاخر ان يقدر الفعل بالمصدر لانه لو قدر باسم الفاعل
لكان استعمالا له في غير موضوعه الا ترى انك اذا قلت سواء علي اقمت
ام قعدت تقديره سواء علي قيامك وقعودك يجب ان يقدر ام بالواو والا
اختل الكلام لانك لو قلت سواء علي قيامك او قعودك لم يستقم ويجب ان يقدر
الفعل بالمصدر لانك لو قلت سواء علي قائم وقاعد لاستعملت اللفظ في غير
موضعه وان استعملت او مع ما في حيزها من لفظ الجملة ضمنا فشرطها ان
لا يكون قبل الاول همزة استفهام لانه قد سبق استعمالها بغير همزة استفهام
في حد وجودهما اذا قلت قام زيد او قعد والمراد ههنا تجريدها عن معنى الاستفهام
فلم يكن لمجي الهمزة معنى بنصبها الا حقيقي ولا لفظي بخلاف ما ذكرناه في ام ويجب
ان يكون او ما قبلها على معناها في اثبات احد الامرين ويجب ان يقدر الفعل
باسم الفاعل والمفعول على حسب التلفظ به كقولك انا اضربك قمت او قعدت
الا ترى انك لو قلت انا اضربك قائما او قاعدا لم يكن استعمالا للفظ في موضوعه
لان المقصود الحال والحال لا يكون بالمصدر الا على غير القياس ولو قلت انا
اضربك قياما وقعودا لم يستقم ان يقصد الاجتماع لانهما متضادان بخلاف ما ذكرناه
في ام فان الامرين فيها على العكس لان المراد مع او بالحال اثبات احدهما فلو
عطفت بالواو لكان المراد اجتماعهما في الحالية وهما لا يجتمعان فادى الى اجتماع
النقيضين ومع ام لا يقصد الا انهما يجتمعان وان عطفت احدهما على الاخر وقصد
الى انهما متساويان وعطف احدهما على الاخر بالواو لمعنى التسوية واجب لا
يستقيم الا بها الا ترى انك لو قلت بغيرها لكان اما الفاء او ثم او حتى الى اخر حروف
العطف فان كان بالفاء او ثم وحتى لم يستقم لانها تدل على اثبات الثاني بعد ثبوت الاول
فيؤدي الى التسوية الواحد قبل مجي الثاني وهو محال وان كان باو واما وام لم
تستعمل لانها لاثبات احد الامرين فيؤدي الى التسوية بنفسه وهو محال وان كان

بلا ولكن وبل لم تستعمل لانها لاثبات احد الامرين معينا وان لم تسبق التسوية
مع احدهما مبهما فلان لا تسبق مع التعيين اولى فصار مجي الواو في موضع ام المذكور
واجبا وبقي او على معناها واجبا لما ذكرناه فاذا اطردت هذه القواعد فقول
الشاعر ما ابالي انب بالحزن تيس ام جفاني بظهر غيب لئيم
واجب فيه ام مع همزة الاستفهام على ما تقدم ولذلك قال سيبويه لان المعنى
ما ابالي نبيب التيس وجفا اللئيم وهذا لا يستقيم الا بام ولو كان باو لفسد
لوجهين لان المعنى يكون ما ابالي نبيبا وجفاء ولم يقصد المتكلم الى معنى مبالاة احد
الامرين وانما اراد نفي المبالاة عنهما جميعا بنفسه لمجي او والاخر ان المعنى يكون
ما ابالي نابا وجافيا ويكون استعمالا للفظ في غير موضوعه لان المراد ههنا
لا الحالية وتلك انما تكون بالمصدر لا باسم الفاعل في هذا المحل وقول الشاعر
ولست ابالي بعد موت مطرف حتوف المنايا اكثرت او اقلت
لا يجوز فيه الا او من غير همزة على ما قال لانه لما اعطى ابالي مفعولها وجب ان
يكون ما بعدها المذكور في موضع الحال فيصير المعنى ما ابالي حتوف المنايا
مكثرة او مقلة وهذا معنى او ولو قيل بام لفسد من وجهين احدهما ان المعنى
يكون ما ابالي حتوف المنايا كثرة وقلة وذلك غير مستقيم في قصده والاخر ان
يكون ما ابالي حتوف المنايا كثرة وقلة وذلك فاسد لانه يؤدي الى اجتماع
الحالين وهو محال فوجب استعمال او ولذلك قول الشاعر
اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملى او تناهى فاقصرا
هو موضع او ولذلك قاله لانه لو قاله بام لفسد على الوجهين المذكورين وعلى ذلك
قول المتنبي باد هواك صبرت او لم تصبر
جار على هذه القاعدة لانه اراد هواك باد صابرا او غير صابر ولو قاله بام لكان
المعنى باد هواك صبرا او غير صبر وهو فاسد لانه حال والحال انما يكون في هذا المعنى
باسم الفاعل والاخر انا لو قدرنا انه مقدر باسم الفاعل لكان المعنى باد هواك
صابرا او غير صابر فيكون المعنى باد هواك في حال كونه على هاتين الحالتين وهو غير
مستقيم لتضادهما ولذلك قوله واثني عليه بالاية واقرب منه ناي او قرب

جار على القياس لانه لو قال الامام لفسد المعنى اذ يصير واقرب منه نايا وقريبا
ولا تستعمل ذلك والاخران يكون واتى عليه في حال كونه ناسا وقريبا الى
في هاتين الحالين اذا كان عليها وهو باطل لتضادهما الاعلا يا وبالجملة من العرب
عليه هذه الحال لما ثبت من استعمال كل واحد من النائبين على ما ذكرناه ولا نسلم
لزاد ان يرده لجواز استعمال ذلك مجازا في غير هذه المواضع لانا لم نثبت
الاحكام بالمعاني وانما عللنا الواو وجريه على قياس كلامهم ولا يحرم هذه القاعدة
لاستعمال ما ذكرناه ههنا مجازا لكونه على خلاف هذه القاعدة التي قررناها واما
ما يقع بعد العلم مخصوص عندي بالهمزة وام لقولك علمت ازيد عندك ام
عمرو والمعنى علمت ما هو جواب ذلك بخلاف قولك علمت ازيد عندك او عمرو
لان جوابه يتعين احدهما فالمعنى علمت ما تعين منهما الملتبس بعينه لانه
تعين لك التنهم عنه واما اذا قال علمت ازيد عندك او عمرو فليس يستقيم
ذلك لانه ليس الجواب متعينا متعلمه الا ترى ان الجواب بان يكون نعم
وبان يكون لا فهو بخلاف ما ذكرناه فلم يستقم تعلق العلم به لاحتمال احواله
وقال مملا محتجا عن ابتدائهم على الابتدا بالنكرة في شرط المصحح لها قولهم
فيوم علينا ويوم لنا ويوم نسا ويوم نسر له ما ولان احدهما ان الخبر يحذف في
الاخبار لحذفها اذا كان في الكلام دليل عليها وتقديره فمن هذه الايام يوم
علينا ويوم لنا ومثله والثاني ان يكون قولك علينا هو الخبر ويكون المصحح
للابتدا الصفة المعلومة وتقديره فيوم من الايام المتقدمة علينا ويوم منها
لنا مثل قولهم السمن منوان بدرهم فلو لم يقدر منه لم يستقم وقال مملا
على قوله تعالى هل من مزيد يرد على الابتدا بالنكرة فانه مصدر ومن زايدة
وتقديره هل زيادة فقد ابتدى بالنكرة من غير شرط من الشروط المذكورة
وجوابه من وجهين احدهما ان قوله هل من مزيد ليس بمصدر وانما هو صفة
لموصوف محذوف تقديره هل من شي يزاد فما ابتدي الا بالنكرة موصوفة وان
سلم انه مصدر فهو محذوف الخبر والمبتدا اذا حذف خبره فلان كان له مصحح
غير تقديم الخبر قدم خبره موخرا الا انه الاصل وان لم يكن له مصحح قدر الخبر

مقدما ومسالة اذا قيل لك هل عندك احد فقلت رجلان كان التقدير عندي
رجلان لانه لو قدر رجلان عندي لم يجز وكان تقديره على قياس لغتهم واجبا
ومثله قوله ان محلا وان مرتحلا وذلك كثير وتقديره هل عندكم من مزيد
اي هل عندكم زيادة او هل ثم زيادة وقال مملا اختلف في ان ضمير
النكرة نكرة او معرفة في مثل قولك جاني رجل وضربته فقال وجه كونها نكرة
ان مدلولها الذي لول من يعود عليه واذا كان المدلول واحدا والاول نكرة
وجب ان يكون الثاني نكرة اذ التعريف والتنكير باعتبار المعاني لا باعتبار الالفاظ
ووجه من قال انها معرفة انك اذا قلت جاني رجل وضربته فانها في ضربته ليست
شايعة شياع رجل وانما هي للرجل الجاني خاصة والذي يحقق لك انك تقول جاني
رجل ثم تقول اكرمني الرجل ولا تعني سوى الجاني ولا خلاف ان الرجل معرفة
فيضا لانه بمعناه وهذا هو الصحيح وفي ضمنه جواب عن الشبهة التي توهمت
لان اصل الوهم ان مدلوله كمدلوله وليس مدلوله كمدلوله الا ترى ان رجلا
شايع في جنسه لا يختص بواحد دون اخر والضمير العايد عليه مختص بالرجل
المضروب لا يجوز ان يكون شايعا كما قلناه وبدخول الالف واللام وكما انه مع
الالف واللام لا يستعمل بعد من التنكير منه فلذلك اذا اضمر لانه بمعناه
وقال مملا الاجنبي هو الجز المستقل بنفسه عن الجملة المعترضة كالمبتدا
والخبر والفاعل والفعل وغير الاجنبي هو ما كان له تعلق بذلك الحكم فاذا قلت
ضربي في الدار زيدا حسن لم يفصل بين المصدر ومعموله باجنبي وانما فصلت
بينه وبينه بمتعلق به داخل في حيزه بخلاف قولك ضربي حسن زيدا فانك فصلت
بينهما بالجز المستقل الذي لا يصلح ان يكون تتمة لما قبله في الحزبية وانما اجريت
الجملة المعترضة مجرى التتمة لانه مستقل بنفسه وكانه عرض بين الجزين لغرض وتوضيحه
رفع اللبس في انه لا يلتبس في انها ليست تتمة لاحدهما لاستقلالها بخلاف ما ذكرناه
فانه قد يتوهم انه للثاني وهو للاول او للاول وهو للثاني وقال مملا قولنا
الدليل لغة وشبهه مثل السنة لغة والاجماع لغة القياس لغة الحكم لغة منصوب
على المصدر لان معنى مثل قولهم الاجماع لغة العزم اي مدلول الاجماع لغة لان الدلالة

منقسم الى دلالة شرع والى دلالة عرف والى لغة فلما كانت محتملة وذكر احد
المحتملات كان مصدرا من باب المصدر المؤكد لغيره وكان قياسه ان ياتي
بعد الجملة ولكنه تقدم للقصد الى انه لبيان دلالة الاجماع لانه لو اخر لكان
صالحا لكل واحد منها وقال مما المفعول من اجله يجب ان يكون
سببا لما قبله لامور احدها انه مفعول من اجله الفعل باتفاق وهو معنى
السبب ومنها انهم اتفقوا على انه جواب لسؤال سائل لم فعلت وهو
سؤال عن السبب ومنها انه لو قيل قعدت عن الحرب جبنا وانه سبب
على الحرب شجاعة وذلك لا يستقيم ان يكون الاول فيه سببا للثاني واما ما
بعد لام كي في قولك جئتك لتكرمني واسلمت لادخل الجنة فالاول فيه سبب
للثاني في قصد المخبر والذي يدل عليه اتفاقهم على انها تدل على ان ما قبلها سبب
لما بعدها وايضا فلو كان ما بعدها يجوز ان يكون سببا لما قبلها لكان قعدت
عن الحرب لا جبنا اولى بالجواز ولا يجوز فلا يجوز فان قلت يجب ان يقطع
بان القائل جئتك اكراما لك وجئتك لتكرمني يصح ان يكون المجيء سببا للاكرام
حاملا عليه في الموضعين ويصح ان يكون العلم بالاكرام حاملا على المجيء فيهما جميعا
فالجواب ان تقدير مثل ذلك في المفعول في مثل ذلك جائز وبيان ذلك انه
من الدليل معين يحمل كل واحد منهما على ما ذكرناه وان احتمل في بعض مسائل
هذا التقدير فان قيل يجب ان يقطع بان قولك قعدت عن الحرب للجبن
بمعنى قولك قعدت عن الحرب جبنا فوجب ان يكون جئتك لاكرامي لك
كذلك وان لم يكن لان تجيء اللام وحدها على حد سوا في المعنى وقولك جئتك
لاكرامك هي لام الجر دخلت على الفعل بتاويل ان ولن يقع الفعل بعدها وقد
المصدر فصار المعنى جئتك لاكرامي لك وقد ثبت ان الثاني فيه سبب
للاول فليكن ذلك كذلك لانه فرعه فالجواب انه لا يستقيم ذلك
في قولك جئتك لتكرمني لانه واجب ان يكون المعنى على الاستقبال الا ترى
ان لام كي وان المقدرة مخلصة الفعل للاستقبال واذا وجب ان يكون
مستقبلا استحال ان يكون سببا للماضي اذ لا يستقيم ان يكون الاكرام الواقع

ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فلله

في المستقبل سببا للمجيء الواقع في الماضي وهذا ايضا دليل على وجوب ان
ما قبل كي سبب لما بعدها لا بالعكس فان قيل فقد اتفقوا في مثل
قوله تعالى كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم في انه علة للحكم المذكور قبله في
قوله تعالى وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وايضا
فان ذلك دليل على ان ما بعد كي سبب لما قبلها اذ لا فرق بين قولك جئتك لتكرمني
وكي تكرمني بالاتفاق فالجواب ان ذلك ماخوذ بطريق اخر غير طريق
دلالة اللفظ وهو ان كل ما كان بعد لام كي مسببا لما قبلها فوجب ان يكون
ذلك المعنى هو الحاصل لما قبلها ومعنى الاسباب الشرعية المعاني المناسبة
بالحكم فاذا ذكر حكم وجعل سببا لحصول امر يتضمن معنى مناسبا علم ان
ذلك المعنى هو سبب الحكم اذ لا معنى للسبب والعلة في اصطلاحهم الا ذلك
فكان تسميتهم اياه سببا وعلة خارجا عن قياس ما اصطلحوا عليه فاستقام
على ذلك الاقوال كلها وقال مما كان موضوعه من الحروف
على الدلالة على قسم من اقسام الكلام فلا يتقدم شيء مما في حيزه عليه كالاستفهام
والشرط والنفي وما اشبهها وسر ذلك قصدهم الى التنبيه على القسم الذي
دل عليه الحرف ليصرف السامع فهمه ويوفر خاطره على مقاصد معاني ما يسمعه
وذلك يحصل بتقديم ذلك الحرف ولو اخر لكان مقسم الخاطر في معاني ذلك
الكلام المخصوص وفي التردد بين اقسامه محتملا على التنبيه لاختلاف
المعاني باختلاف الاقسام فكان التقديم لهذا الغرض فلا يجوز ان يتقدم شيء
مما في حيزه عليه لانها تدل على الاثبات ولا لام الابتداء ولا حروف الاستفهام
ولا حروف الشرط وقد جاء الظرف مقدما على النفي مثل قوله تعالى فيومئذ
لا يسال عن ذنبه مؤمن لا ينفع الذين ظلموا معذرتهم اما الاتساع في
الظروف فيلزم ان يتقدم على غيره ما لم يلزم في غيره احققنه من غير
ويجوز ان يكون معمول الفعل المنفي دل ما بعده عليه كما في قوله تعالى
افلا يعلم اذا بعثر ما في القبور وشبهه في ان العامل فيه ما دل عليه خبير
فان قيل فقد جاء زيدا الضرب قلت ليس فيه حرف مصرح به يدل على

ذلك لجاز على قياس التقدم والتاخير في الافعال او لانه لم ير في كلامهم واذا لم
الشيء احتاجوا انه من التصرف ما لم يحتاجوا اليه فان قيل فقد قالوا عمرا
ليضربن زيد وعمرا الا تضرب والحرف موجود وذلك لا يجوز التعليق الا و
قلت جاز ذلك حملا على اضرب زيدا لانه من باب واحد فلما جاز في احدهما
جوزوه في الاخر حملا عليه بخلاف غيره وان ذلك مفقود فيه وقد فرق قوم بين
النفي وغيره في تقديم الظرف فاجازوا يوم الجمعة ما ضربت زيدا ومنعوا
يوم الجمعة ان زيدا قائم والفرق بينهما ان ما يكون منفيها فعلا وجب ان لا يكون
معمول الظرف الا اسما او فعلا يتاوله وكان الفعل وما يجري مجراه اقوى
من الاسم في العمل وما يجري مجراه يقدم معمول القوي ولم يقدم الاخر وقد فرق
قوم بين تقديم معمول المنفي اذا كان بلا وبين المنفي بما فاجازوا يوم الجمعة لا اقوم
زيدا ومنعوا يوم الجمعة ما زيد قائم والفرق بينهما ان لا هذه هي التي تنفي بها
الافعال المستقبلة فلا تدخل الا على الافعال وما تدخل على الاسماء والافعال
فلما كان منفي هذه فعلا ليس الا قوي عملها في تقديم المعمول ولما كان منفي ما اسما في
الاصل ضعف تقديم معمولها عليها وقال ممليا بدمشق سنة ثمان عشرة
وانما كان الانشاء بالحروف لانه معنى يتعلق بجزئين مسند ومسند اليه اذا كان
الانشاء كالاخبار به في الاسناد وكان المعاني التي يتعلق بجزئين في الاخبار
لا يكون الا بالحروف كان ولام الابتداء واشباههما والنفي فلذلك المعاني
التي يتعلق بجزئين في الانشاء كحروف الاستفهام وليت ولعل ولام الامر ولا في
النهي واشباه ذلك فاذا وجد معنى انشاء من غير حرف دل عليه فاما ان
يكون محذوفا كهمزة الاستفهام في مثل قوله عند بعضهم هذا ربي واما ان
يكون الفعل او الاسم او الجملة قد ضمنت ذلك مثل قوله بعت ومثل قولك
وانت طالق وقال ممليا بدمشق سنة ثمان عشرة قول بعض النحويين
التنوين نون ساكنة زائدة لا صورة لها في الخط قوله لا صورة لها في الخط اما
ان يريد لا صورة لها اصلا فلا يرد عليه نون التاكيد الساكنة في مثل قولك
اضربن لان لها صورة هي النون ولكن يرد عليه ضربت زيدا في كونه يخرج عن

الحد

الحد لان لها صورة هي الف وقد قال لا صورة لها وان اراد بقوله لا صورة لها هي
نون ورد عليه نون التاكيد الخفيفة اذا كان قبلها فتحة مطلقا مثل قولك اضربنا
واشباهه لخروجها في الحد لانها نون ساكنة زائدة لا صورة لها هي نون لانها تلبس
الفا ولا يرد عليه رايت زيدا لانها نون ساكنة زائدة لا صورة لها هي نون فقد بطل
في الحد وقال ممليا بدمشق انما حكم النحويون بان ضميرا واسم ان فيها اذا
خففت مطلقا ولم يحكموا بذلك في المكسورة الخفيفة لانها لما ثبت اعمال الخفيفة
المكسورة في مثل قوله تعالى وان كلا بعد اسمها اذ لا يلفى لها منصوبا
وجب ان لا يقدر لها اسم اخر فان قيل فليقدر اذا لم يعمل في مثل قولهم
ان زيد لقائم فالجواب انه لو قدر لوجب ان لا يجوز العمل لتعذر ان
يكون لها اسمان وقد جاز العمل بالاتفاق في زيد وهو ان يقال ان زيدا القائم
وفي ذلك خرق للاجماع فوجب ان لا يقدر ولما ثبت جواز اعمال المكسورة عند
تخفيفها وقد علم ان المفتوحة اقوى شبها منها بالفعل كان اعمالها اولى ولم يثبت
لها اعمال في الملفوظ بعدها فوجب تقدير معمول هو ضمير الشان مراعاة لما ذكرناه
من خروج عملها عن المكسورة لئلا يصير للضعيف في العمل على القوي مزية فيه وهو
غير مستقيم ولذلك قدر النحويون في مثل قوله ان الحمد لله رب العالمين انه
الحمد لله ولم يقدر ذلك في ان وجه الشبه في ان المفتوحة من حيث المعنى
واللفظ والاستعمال اما المعنى فانها تغير معنى الجملة كما يغير الفعل واما اللفظ
فهو انه مفتوح الاول كما ان الفعل الماضي مفتوح الاول واما الاستعمال فهو
ان العرب عطفت على محل المكسورة ولم تعطف على محل المفتوحة كل ذلك مشعر
بان اعمال المفتوحة اقوى من اعمال المكسورة وقال مجيبا عن قوله
صلى الله عليه وسلم الحسن والحسين سيدا شباب اهل الجنة هذا الحديث
فيه اشكال ووجه الاشكال ان قوله شباب اهل الجنة يفهم منه ان الجنة فيها شباب
وغير شباب وليس الامر كذلك بل كل من فيها شباب على ما وردت به الاخبار
والدليل على انه يفهم منه ذلك انه لو لم يكن كذلك لم يكن للتخصيص فائدة اذ ذكر الشباب
يقع ضائعا وكان ينبغي ان يقال سيدا اهل الجنة فالجواب بانه ورد لانه

احدهما وهو الظاهر انه سماهم باعتبار ما كانوا عليه عند مفارقة الدنيا ولذلك
صح ان يقال للصغير من صغار اهل الجنة والشيخ المحكوم بصلاحه من شيوخ
اهل الجنة انهما شباب اهل الجنة بهذا الاعتبار وحسن الاخبار عنهما بذلك
وان كانا لم يقبضا عن الدنيا شابين لانهما كانا عند الاخبار كذلك والثاني ان
يراد انهما سيدا شباب اهل الجنة باعتبار ذلك الوقت الذي كانا فيه شابين
ولا يرد على الوجهين الاول والثاني لزوم انهما سيدا المرسلين لانهم شباب في الجنة
لانهم غير داخلين في شباب اهل الجنة على المعنيين جميعا والوجه الثالث ان اهل
الجنة وان كانوا شبابا كلهم الا ان الاضافة ههنا اضافة توضيح باعتبار بيان
العام بالخاص كما يقول جميع القوم وكل الدراهم لان كلا وجميعا يصلحان لكل
ذي احاد فاذا قلت القوم والدراهم فقد خصصته بعد ان كان شايعا فلذلك
شباب وان كان جميع اهل الجنة شبابا الا انه يصح اطلاقه على من في الجنة
وعلى من في غيرها فخصص شياعه بقوله اهل الجنة كما خصص شياع كل وجميع
بالقوم والدراهم لما كان هو مقصود المتكلم دون غيره ويرد على هذا لزوم سيادتهم
المرسلين لانهم لم يخرجوا عن هذا التاويل وجوابه انه عام خصص على تخصيصه
بالاجماع بان المرسلين افضل من غيرهم باتفاق وقال مملياً انما لم
في باب الاستثناء المفرغ بدل غير الاعراب باعراب المحذوف من حيث كان
المستثنى منه غير مذكور فصار المستثنى في اللفظ حالا محله وقائما مقامه
بخلاف ما جاء المستثنى منه فيه مذكورا فانه يجوز النصب والبدل على الاستثناء
من حيث كانا جميعا شايعين لكون المستثنى منه مذكورا فيساغ واما الوجه
المنصوب ههنا منصوبا على الاستثناء لكان قولك ما ضرب الا زيد فعلا من
غير فاعل واما ما يقوم مقام الفاعل وهو غير مستقيم ولذلك اشترط احد من النحويين
الا باسم المحذوف شبهها على انه ابهم في اللفظ مقامه وعومل معاملته فيقولون
ما ضرب الا زيد فاعل وما ضربت الا زيدا مفعول ولم يحسن تسميته بدلا لا انما
لان البدل تابع يستلزم ان يكون له متبوع والمحذوف غير متبوع واما التعقيد
على الشبه بانه يخالف باب البدل في لزوم اعراب المحذوف لقيامه مقامه

وقال

وقال مملياً بدمشق سنة عشرين انما قدرت الا في باب الاستثناء المنقطع
بلكن لموافقتها لها في العمل والمعنى اما العمل فالنصب كما تنصب لكن واما
المعنى فللمغايرة التي بين الاول والثاني لانك اذا قلت ما اشتريت عبد الله الا
حمارا كان الحمار منصوبا باشتريت واذا قلت اشتريت عبد الله حمارا كان الحمار منصوبا
غير مشترى وقال مملياً بدمشق سنة عشرين انما نسب الى المصدر من
المركبة لانه السابق من الجزئين المركبين منهما الاسم كامرئ القيس او لانه يشبه من المذكورين
عند الاحتياج الى حذف احد الجزئين وانما لم يرخم بحذف الثاني كما حذفوه في
بعلبكي ونحوهم بابعل والمعنى هو ان اول الاسم اذا نطق به غلب على ظن السامع
المراد منه قبل تمامه فكان الثاني كانه مذكور في المعنى فكان اولى بالحذف
من الاول ولذلك ان من سمع قائلا ينادي يا سيب ويا حضر غلب على الظن
ان المراد سيبويه وحضرموت قبل تمامه بخلاف ما لو سمعه يقول يا ويه
ويا موت فانه لا يفهم ذلك وهذا بعينه جار في المفردات الا ترى ان من سمع
يا حار فهم حارثا ولو سمع يا ثا ونحوها لم يفهم شيئا فلما كان المقصود من الاسمين
يحصل بالاول واحتيج الى الحذف كان حذف الثاني اوجب وقال مملياً
بالشام في كل ان يوصف مضافها دونها فيقال كل رجل عاقل جاءني هذا
هو الفصيح ويجوز على قلة ان يقول عاقل بالرفع وصفا لكل وفي غير هذا الباب
يكون الوصف على حسب مراد المتكلم فيقول جاء غلام زيد ان شئت وصفت
الغلام وان شئت وصفت زيدا والفرق بينهما ان كلا ومضافها الشيء واحد
وانما جيء بكل لافادة الاحاطة واضيف الى ما بعدها لافادة الحقيقة
المقصودة بالاحاطة فكان وصف المقصود بالذات وهو المضاف اليه اولى من
وصف كل لانها ليست في التحقيق لقصد الدلالة على الذات وجاز وصفها على
الشذوذ لانها عين الذات واما غلام زيد فلكل واحد منهما مدلول مغاير للآخر
فلا يجوز ان يجري على احدهما ما هو صفة للآخر في الحقيقة بخلاف كل ونحوه
ونحو كل فيما ذكر اسماء الاعداد المميزة في مثل قولك ثلاثة رجال وشبهه فان
وصف المضاف اليه احسن من وصف المضاف على ما ذكر في كل قال الله تعالى

انى ارى سبع بقرات سمانا ولو وصف سبعا لقال سمانا وهو جائز وحجة
ما تقدم والفصيح وصف المضاف اليه دونه وقال ممثلا به مسند سنة عشر
انما لم يقع المبتدا جملة لان الجملة ان اولت فانما تاول باسم نكرة صفة ثم جاز
ان تقع صفة وخبرا وحالا ولم تقع مبتدا لعدم المصحح فيها الا ترى انه لو قيل
قام ابوه في الدار على معنى رجل قام ابوه في الدار وضع الضمير الى غير مذكور
وهو غير سائغ ولو صرح بقولنا رجل قام ابوه في الدار لكان رجل مبتدا
وقام ابوه صفة لا مبتدا فان قيل فلم لا يجوز حذف الموصوف واقامة
الصفة مقامه فيصح كما صح ضارب في الدار وشبهه فالجواب انه يجوز حذف
الموصوف وان كان يتعين فانما يسوغ اذا كانت الصفة اسما كالموصوف
اقامة لها مقامه واجراء لها مجراه ولا يلزم من صحة اقامة اسم صريح مقام
اسم صحة ما هو في تاويل اسم مقام الاسم واما قولهم ما منهما مات حتى رايته
في حال كذا وكذا فهو وان كان من قبيل حذف الموصوف واقامة الصفة
مقامه ويقع كونها جملة تعليل على خلاف القياس فلا يقاس عليه وقال
ممثلا معنى قولهم الفاعل واجرى نسبة الفاعل الى من يقوم به نسبة على
جهة واحدة لانهم يقولون ان الفاعل لا يكون الا مفردا غير مثنى او مجموع
اذ لا شك في صحة قولك خرج الناس كلهم وانما ارادوا ما ذكرناه من ان
النسبة لا تتعدد جهاتها كما تعددت نسبته باعتبار متعلقاته التي تسمى مفاعيل
فان تعلقه بما هو مفعول في الحقيقة يخالف تعلقه من حيث المعنى بمن وقع
عليه وكلاهما من حيث المعنى مخالف لتعلقه بما وقع فيه وكلاهما من حيث
المعنى مخالف لتعلقه بما هو علة له وكلها من حيث المعنى مخالف لتعلقه
بما فعل الفعل معه فهذا هو المعنى بقولهم الفاعل واحد والمفعول
متعدد وقال ممثلا به مسند سنة عشرين وشهاب اما اصبع سعد
كرز وبابه ولم يضف نحو اسد سبع وشبهه لان الاعلام كثرت مجازفتها
من التخفيف ما لم يجز في غيرها ولانها ايضا انما تضاف بالاضافة معنى مقصود اما اعتبار
تقدير العلم له ولغرض كما في قولك زيدكم ولان الثاني اشهر واعرف فكان

٤

في نسبة الاول اليه فائدة ليست فيما اعترض به وقال ممثلا به مسند
سنة عشرين الان معرفة مبني مثل قوله الزمان الحاضر اما كونه معرفة
فلا خلاف فيه لانه موضوع لشيء بعينه واما بناؤه فالصواب ان يقال لتضمنه
حرف التعريف كما في لغة الحجازية وهذه اللام في كيس للتعريف
لان لام التعريف يجوز اثباتها للتعريف وحذفها عند التنكير كقولك الرجل
رجل وهذه ليست كذلك ولانها لو كانت للتعريف لوجب اعرابه اذ ليس
في اللغة كلمة تلزمها لام التعريف الا وهو معرب فان ادعى زاعم انه معرب
وانما انتصب لكونه ظرفا رد بقولهم من الان فانه مفتوح مع دخول حرف
الجر عليه فوجب ان تكون اللام زائدة لسبه الكلام الكلمة لا للتعريف اذ بطل
كونها للتعريف فان قيل فلم لا تكون اصلية وتكون مبنيا لتضمنه حرف
التعريف كما في امس في لغة اهل الحجاز فالجواب انها لو كانت
اصلية لم يخل من ان تكون معها الهمزة اصلية او زائدة وكلاهما باطل اما اذا
قدرناها زائدة فيجب ان يكون وزنه افعالا وليس في اللغة افعال وهمزته همزة
وصل وايضا فان افعالا في الاسماء المفردة نادر وايضا فانه كان
يكون مما لم يثبت من تركيبهم لان الان ليس من تركيبهم ولئن قدرت الهمزة
اصلية وجب ان تكون افعلالا او فعلالا وهو ابعد من جعل الهمزة الاصلية
ابعد في جعلها وصلية واذا بعد ان تكون اصلية وهي زائدة فكونها وصلية
وهي اصلية ابعد واما قول من قال انها بنيت لانها من اسماء الاشارة كلها واسماء الاشارة
مبني لشبهها بالحرف من حيث احتياجها الى ما يفسر ابهامها من مشار اليه
فانك اذا قلت هذا كان مفتقرا في دلالته على مدلوله الى قرينة الاشارة والاشارة
معنى لا يجوز ان ينطق باسم الاشارة منفكا عنه كما ان الحرف لا يجوز ان ينطق به
منفكا عن متعلقه فلما اشبه الحرف بني فقوله لا يبعد عن الصواب وهو قول
ابي اسحق والذي يستضعف من حيث ان اسماء الاشارة يدخل عليها ها التنبيه
وكاف الخطاب فيقال هذا وذاك وذاك وذانك وذلكم وذلك وتلك البواقي
ولا يجري ذلك في الان وهو للمكان الحاضر المشار اليه ومع ذلك لا يدخله

ذلك واذا سبب ان ثم اسما من اسما الاشارة لا تدخله ذلك لا يلزم ذلك في الآن
فان ورد ان ثم نادر فلا يحمل على النادر اجيب بان تقدير لام اخرى فيه
للبنا كامس نادر فلا يحمل على النادر واما الذي واخواتها فمعارف موصولة
مبهمة لافتقارها الى ما يكملها من صلتها جزا كافتقار الحروف لما يتعلقه فوجب
بناؤها لذلك والالف واللام في الذي ليست للتعريف لما تقدم من انها زائدة
لتحسين الكلمة في الآن ولا حاجة الى تقدير لام اخرى على خلاف الناس مع
الاستغنا عن ذلك وانما وجب في الآن عند من اوجبه لقيام الدليل على التزامه
فلا نسلم تقديره هنا مع فقدان دليل الالتزام واما كونه معرفة فلكونه
موضوعا لشي بعينه وانما يعرف به فان زيد ما يعرف به الذي على انفراده
فخطا لانه على حاله غير مستقل جزا والتعريف والتنكير فرع الاستقلال
فاذا هي وما بعدها من صلتها معرفة بها لانها وضعت في تعريف الجمل
مثل اللام في تعريف المفرد الا ترى انك اذا قلت مررت برجل عالم
فاردت تعريف عالم قلت مررت بالرجل العالم فاذا قلت مررت برجل
قام غلامه فاردت تعريفه قلت مررت بالرجل الذي قام غلامه وقام
الدليل على ان اللام حرف وعلى ان الذي اسم فوجب ان يصح ولا يبعد في ان
يكون الاسم يفهم منه التعريف وقول من قال انها تعرفت بصلتها لانها لا
بد ان تكون معلومة للمخاطب وهم فان اشتراط ان تكون معلومة للمخاطب
في دخول الموصول عليه كاشتراط العهد في المفرد في صحة دخول
اللام عليه الا في موضع ان يكون بينك وبين مخاطبك معهود سابق قد عرفته
فكما لا يصح ان يقال معرفة بالعهد لذلك لا يصح ان يقال ان تعريف الموصول
بالصلة وانما التبس على هولا علة كونه معرفة بالامر الذي ضم اليه ليدل على
كونه معرفة وليس الكلام الا في الامر الذي ضم اليه ليدل على كونه معرفة
فلا يصح ان يعبر عنه بعلة كونه معرفة وقال مهما صار التصغير لانه
زيادة يدل على ان مدلول المزيد فيه محقر واما التنسيب فالحاق اخر الاسم
بالمكسور ما قبلها ليدل على ان مدلول جملته منه ومن ما الحقت به ملابسة

وقال

وقال مهما انما حمل النصب على الجزم لان الجزم في الافعال نظير الجر
في الاسما وقد حمل النصب على الجر في الاسما فيما اعرب بالحروف فوجب
ان يحمل النصب على الجزم في الافعال فيما اعرب بالحروف لئلا يكون للافعال
على الاسما مزية ومعنى قولنا نظير الجر في الاسما ان الفعل المضارع لما اشبه الاسم
اعرب بالرفع والنصب وتعذر الجر فجعل الجزم عوضا عنه فصار الجزم
في الافعال نظير الجر في الاسما وقال مهما املاه سنة عشرين ان قيل
ان اسما الافعال التي هي بمعنى الامر كنزال وشبهه بنيت لتضمنها معنى الامر
فليس يجري على مذهب البصريين لانه بمعنى صيغة الامر وصيغة الامر مبنية
عندهم فلا حاجة الى تكلف اخراج لانه من باب التعسف من غير فايدة وايضا
فان اللام في صيغة الامر للمواجه ضعيفة فلا ينبغي ان يقدر الفصيح بامر
يخرجه الى غير الفصيح واما مذهب الكوفيين الذين يقولون انه معرب بتقدير
لام الامر فهو لا يحتاج الى مثل ذلك لان نزال اذا كان بمعنى انزل وانزل
معرب فليس في نزال ما يقتضي بناه وهو ضعيف مبني على ضعف اما ضعف
الاصل فواضح لان المقتضي للاعراب مفقود فلا نسلم اعرابه مع فقدان
مقتضاه وايضا فان اللام لو كانت مقدرة وجب ان يكون ايضا مبنيا فيه لاجل
من بنا نزال باعتبار تضمن الحرف فاذا لم يكن انزل مبنيا مع ظهور التضمن
عندهم فلان لا يكون ذلك في نزال اولى واما ضعف الفرع فلما ذكرناه من
انه لا يقدر لام الامر في صيغة المواجه الا على ضعف وقال مهما سر كون
الضمير الغايب لا يعود الا على متقدم الذكر لفظا او معنى او حكما ان الضماير
ملتبسة باعتبار حقايق مدلولها لصحة اطلاقها على المختلفات الا ترى انك اذا قلت
قاموا وما اشبهه احتمل الزيدين والعمرين والمختلفين والمشتركين فارادوا ان
لا يعيدوها الا على ما تقدم ذكره رفعا لهذا الالتباس وقال مهما الاثبات
بعد النفي في الاستثنا المفرغ مفيد للحصر لانك تفرد ما بعد الا بذلك دون العام
المقدر فاذا قلت ما جاني الا زيد فزيد منفرد بالمجي دون العام المقدر
في قولك ما جاني احد واذا قلت ما زيد الا بشر لا يلزم ان يكون لا لبشر الا زيد

الا انك لم تنف الشركة عن سواه واثبتها له وانما اثبتها له دون غيرها من الصفات
ولم تتعرض لنفيها عمن عداه وهكذا الحكم في كل شيء هو في كيفيته خبر
كالصفات والاحوال الاترى انك اذا قلت ما جاءني زيد الا راكبا وما زيد
الا عالما لم ترد نفي الركوب والعلم عمن عداه وانما اردت هذه الصفات له
دون ذلك ما ثبت فان قيل فيلزم ان يكون ثم معنى عام وهذا ليس
منه دونه فيكون المعنى اثبات هذه الصفة له دون غيرها من الصفات
ونحن نقطع بان ذلك غير مستقيم فانك اذا قلت ما زيد الا عالما لم تنف جميع
الصفات عن زيد اذ لا بد ان يكون على صفات متعددة غير العلم فهذا
اشكل لغير الاول فالجواب انه لا يقاس هذا الباب ولكنه انما على
غير ذلك لامرين احدهما ان ذلك لو اعتبر لامتنع استعمال هذا الباب فيه
فيفوت كل معناه منه والثاني انهم قصدوا اثبات ذلك ونفي ما توهم
المتوهم مما يضاد ذلك ولذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بطهور
فان المعنى اثبات الطهارة للصلاة المشروعة لا اثبات الطهارة لها خاصة
حتى يلزم انها اذا وجدت وجدت وقد توجد الطهارة ولا تكون الصلاة مشروعة
لفوات شرط اخر وقال مهما انما انتصب الظرف المختص من الامكنة
يتعدى اليه كما انتصب المبهم منه وظروف الزمان مطلقا لثلاثة امور احدها
انه لو فعل ذلك فيه لادى الى الالباس بالمفعول به كثيرا الاترى انك تقول
اشهدت يوم الجمعة وبعت يوم الجمعة واسكنت يوم الجمعة وبيوت وما
اشبه ذلك ولا يلتبس لكونه ظرفا ولو اشتغلت الدار ونحوها هذا
الاستعمال لالتبس بالمفعول الثاني هو انه لما دخل في مسماه ما احصيت
اشبه ما ليس بظرف كالثوب وشبهه فاجري مجراه بخلاف غيره فانه لا يحصى
بامر داخل في مسماه فبقي على ظرفيته الثالث هو ان ظرف الزمان المبهم
والمختص كثير في الاستعمال فيحسن فيه الحذف للكثرة وظرف المكان انما كثر
منه في الاستعمال المبهم دون المختص فاجري ظروف الزمان وبقي ما لم يكثر
على اصله في استعماله وقال مهما قول ابن جني في اللمع في باب المبتدا

وعرضه

وعرضته لها اي جعلته على حال يصح دخولها عليه وهو كونه مسندا اليه وقال
مهما يطلق الشاذ على وجهين احدهما انه يطلق ويراد به انه قليل الاستعمال او
خارج عن القياس او غير فصيح فقول من قال شذ ابن هذا باب شاذ ان اراد به
الاول فمستقيم وان اراد الثالث فممنوع والثاني كالاول وقال مهما الفرق
بين التبيين والتبعيض ان التبعيض يجب ان يكون ما قبل من بعضا لما بعدها والتبيين
يجب ان يكونا متطابقين ولذلك كان التبعيض ملزوما التبيين لانه اذا كان
بعضا له كان فيه تبيينه ولا يلزم في التبيين تبعيض لان شرطه المطابقة لقوله تعالى
فاجتنبوا الرجس من الاوثان فالرجس ههنا ليس بعضا للاوثان وانما اريد به
نفس الاوثان فكان مطابقا في قصد المتكلم والرجس وان كان يصح ان يطلق على
اعم من الاوثان فيصح اطلاقه على الاوثان ولذلك لا فرق بينها ولا يستقيم ان يكون
ههنا للتبعيض لان الاعم لا يكون بعضا للاخص والمطابق لا يكون بعضا للمطابق
وقال مهما وضعت العرب الضمير المستتر لانه اخصر من البارز فلا
يعدلون عنه الا عند تعذره للالباس كما انهم لا يعدلون عن المتصل الا عند
تعذر المتصل فوضعوه في الماضي للمفرد المرفوع الغائب وكان اولى لما
رفعه فلان الرفع هو السابق للنصب وكان اول واما كونه مفردا فلانه اسبق
واكثر وكان اول واما كونه للغائب فلان اخبار المتكلم عن غيره اكثر من اخباره عن
نفسه فلما جعلوه مستترا في ذلك وجب ان يكون بارزا في غيره لئلا يقع اللبس
لانهم لو وضعوه مستترا في غير هذا المحل لم يعلم انه لهذا دون غيره فيقع اللبس
ولا يكفي تقدم من يعود عليه الضمير اذ لو اكتفي بذلك لاستغني عن الظاهر
ووضعوه في المضارع للغائب لذلك ووضعوه للمخاطب المفرد المذكر
المرفوع مستترا وجعلوا قرينة الخطاب تشعر بانه للمخاطب ثم الكلام في
كونه مفردا او مرفوعا كالكلام في الغائب ولما كانت التاء للمخاطب في
المضارع لا دلالة لها على خصوصية المذكر دون المؤنث احتاجوا ان يجعلوه
بارزا اذا كان لمؤنث بخلاف الماضي فانه استغنوا بالتاء التي تتصل
بالفعل عن ابرازه ولذلك التزموها وان كان غير حقيقي ولم يلتزموها اذا كان

الفاعل ضمير حقيقي وهو ظاهر لقولك ظهرت اليوم الظلمة ولو قلت الظلمة ظهر
لم يجز ووضعوه في الفعل المضارع المتكلم مستترا لا غير لان قرينة التكلم
وان كانت همزة فقد علم انها للمفرد وان كانت نونا استغنوا بقرينة
التكلم في الدلالة على من هو له عن ان يضعوا له ضميرا بارزا ووضعوه في الصفات
بجملتها اذا جرت على من هي له مستترا لانهم استغنوا بتثنيتها وجمعها وبأسمائها
وبذكرها عن ان يبرزوا ضميرها لدلالة هذه الاشياء عليها وقال
مثله قوله صلى الله عليه وسلم لا يموت لاحد المسلمين من الولد فتمسه النار الا تحلة
القسم محمول على الوجه الثاني في قولك ما تأتينا فتحدثنا ولا يستقيم على الوجه
الاول لان معنى الاول ان يكون الفعل الاول سببا للثاني كقولك ما تأتينا
فتحدثنا اي لو أتيتنا لحدثتنا وليس عليه قوله لا يموت لاحد لانه يؤدي
الى عكس المعنى المقصود ويصير المعنى ان موت الاولاد سبب لمس النار
وهو الغرض ان الثاني لا يكون عقيب الاول افاد الفائدة المقصودة فكأنه
اذ يصير المعنى ان مس النار لا يكون عقيب موت الاولاد وهو المقصود فانه
اذا لم يكن المس مع موت الاولاد وجب دخول الجنة اذ ليس بين النار
والجنة منزلة اخرى في الآخرة ثبت ان الخبر لا يمكن حمله الا على الوجه الثاني
لا على الوجه الاول وقال مثله الفاعل هو الذي نسب الفعل اليه
ولا فرق بين ان يكون الفعل في الاعلى امرا وجوديا او امرا نسبيا او امرا
عدميا بل كل المعاني المعقولة كلها منزلة واحدة ولم يفرقوا بين وجود وعدم
فمثال الاول علم زيد ومثال الثاني بعد زيد ومثال الثالث انتفى الجمع
من الضدين ونحوه وانما جعلوا بينها لان الغرض بنسبة هذا الحكم اليها لما كانت
الاحكام كلها مفتقرة الى محكوم عليه بها نزلت جميعها منزلة واحدة ولم يراعوا
في ذلك وجودا ولا نسبة ولا عدما بل ذلك لاجروها مجرى واحدا ولا فرق بين
ان تكون هذه الامور مسببة او مسببة او ناشئة عنها او مشروطة او مأمورا
بها او منهيا عنها لان الغرض ذكرها متعلقة من حيث انه على احد اركان الاحكام
المتعلقة بها ويسمي النحويون الفاعل على ما فهموه من هذا المعنى عن العرب في هذا الباب

منا للفظ المقصود واذا جرت على الوجه الثاني فهو انه

كله في ذلك واحد وقال مثله كلا اذا اخبر عنه فالفصيح ان يخبر عنه بمفرد
فتقول كلا الرجلين جاءني ولو قلت جاآني كان غير فصيح قال الله تعالى كلتا الجنتين
آتت اكلها ولم يقل آتتا وسر ذلك ان كلا مثل كل باعتبار انه وضع ليدل
على تعدد الاجزاء في الذات المضاف هو اليها ولذلك التزم اضافتها الى ما تثبت به
الذات المقصودة بها والتزم اضافة كلا الى مثنى لان وضعه لجزئين والتزم اضافة كل
الى متعدد كان معرفة واذا اضافوه الى جنس كان نكرة فتقول اضرب كل الرجال
واضرب كل رجل وكان الاصل ان يضاف الى المتعدد المعرفة كما في كلا وللتنبيه
قصدوا الى ايقاع اسم الجنس موقعه فلما استغنوا عن لفظ التعدد استغنوا
عن تعريفه ولانه كان يكون موهما من غير فائدة فاما اذا قلت اضرب كل رجال
فهو من باب قولك اضرب كل رجل الا انك جعلت الجمع جنسا وقدرت ان واحده
رجال فاما اذا اضيف الى متحد معرفة او متسع فيه الجنسية وجب تأويله فاذا
قلت اشتريت كل العبد وجب حمله على اجزائه ولذلك لو قلت جاءني كل العبد
لم يجز واذا قلت جاءني كل غلام رجل صار بمثابة جاءني كل غلام كل رجل لانه لا يستقيم
الجنس الا كذلك لان رجلا جاء في سياق الاثبات فلا يقبل عموما وقد اضيف غلام
اليه فتخصص باضافته الى رجل وعليه حمل قوله تعالى كذلك يطبع الله على كل قلب
متكبر جبار في قراءة من اضاف وان المعنى بل كذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر
ولو بقي على ظاهره لم يكن له محمل الا على جملة اجزاء قلب المتكبر الواحد لان المتكبر في سياق
الاثبات فلا يكون الا الواحد فيجب ان يكون قلبا لواحد اذ ليس للواحد الا قلب
واحد فيجب حمل كل على الاجزاء فيصير على ما ذكرناه وليس بمستقيم لان الاسم لم يسق
لذلك فوجب حملها على ما يوافق المعنى الذي سيقت لاجله وهو عموم قلوب المتكبرين
ثم لا يخلو اما ان يذكر مضاف كل معها او لا يذكر فان ذكر فالاخبار بالمفرد في الاكثر
قال الله تعالى وكلهم آتيه يوم القيامة فردا وآتيه مفرد واذا لم يذكر معها فالاخبار
بالجمع قال الله تعالى وكل أتوه داخرين وقال تعالى وان كلا لما ليوفينهم
ربك اعمالهم وسر ذلك هو انه اذا لم يذكر ارادوا ان ينبهوا على ذلك المخصوص باللفظ
الدال على الجمع وان كانت كل تشعر بذلك وقال مثله الكلام ينقسم الى

وتحصل ليتبين الاضافة الى الجنس

الكلمة المتشابهة والى الكلمة الخبرية فالخبرية كل جملة عن متعلق علم يحصلها وتقديرها
والمتشابهة كل جملة عن نفس المعنى من غير اعتبار تعلق العلم به وشأنه اذا قام
بنفسك طلب الماضي زيد وعلمت حصول ذلك الطلب فاذا قصدت التعبير
عن الطلب باعتبار تعلق العلم به قلت طلبت من زيد ما وان قصدت الى التعبير
عن نفس الطلب من غير نظر الى تعلق العلم به قلت استغنى ولذلك المقدر في
جميع معاني الانشا كالاستفهام والتمني والتخصيص والنداء وانما سمي الخبر باحتمال
الصدق والكذب وغير متسع لانه فرع عقليته فلا يستقيم ان يجعل معرفا
لئلا يؤدي الى الدور وقال مملياً سحر عند العرب جميعهم معرب
اعراب ما لا ينصرف للتعريف والعدل وامس عند اهل الحجاز مبني على الكسر
وعند بني تميم معرب اعراب ما لا ينصرف ووجهه عند بني تميم وجها الجمع في سحر
ووجه لغة اهل الحجاز في امس انه تضمن معنى لام التعريف فبني لتضمنه معنى
الحرف وانما فرقوا بينه وبين سحر من جهة ان سحر استعمل نكرة واستعمل معرفا
باللام على قياس التعريف فحسن ان يقال سحر معدول عن السحر لانه جار على القياس
فلم يلزم فيه المخالفة القياس في استعماله على غير قياسه في التعريف لا غير ولم يحسن
ذلك في امس لانه لا يقال امس منكرا ثم يعرف فيقال الامس بل الامس بالالف واللام
معرفا تعريفا على غير قياس وامس معربا على غير قياس فلو جعل معدولا عن الامس
لكان فيه مخالفة قياسين احدهما فيه والآخر في المعدول عنه فكان حمله على مخالفة
قياس واحد اولى ولذلك جاءت لغة اهل الحجاز على البناء دون الاعراب وقال
مملياً اذا قامت قرينة تدل على خصوصية الخبر وكان معها لفظ في موضع الخبر يلزم
ذكره لموجب اوجبه وجب حذف الخبر لقولهم لولا زيد لكان كذا وشبهه وقال
مملياً قال الشيخ عبد القاهر في شرح المقدمة التي وضعها سؤال صعب وهو ان
يقال من حكم المعطوف ان يمتنع فيه ما امتنع من المعطوف عليه واذا كان لذلك
وجب اذا لم يصح ادخال الالف واللام على المنادى فلا يقال يا الرجل ان لا يقال
ذلك في المعطوف عليه وان لا يقال يا جبال اوبي معه والطير والجواب
ان الذي اوجب جواز ذلك في المعطوف مع امتناع ذلك في المعطوف عليه ان

الذي منع ان تقول يا الرجل ما ذكرت ان الالف واللام في الاسم للعهد وان تقدير
العهد في المخاطب محال من حيث كان العهد يكون في ثالث هو غائب والمعطوف
على المنادى لا يدخل في الخطاب ويكون في حكم الغيبة يتبين ذلك انك اذا قلت يا
عبد الله وزيدا لم يدخل زيد في الخطاب وان كان معطوفا على ضمير المخاطب
وذلك انه لا يصح الجمع بين شيئين في الخطاب على ان يبدأ باحدهما ويثنى بالآخر
معنى ذلك انه لا يصح ان تقول انت فعلت كذا وانت تخاطب زيدا ثم تقول وانت
لم تفعل كذا وانت تعني عمرا وتقدر خطابك زيدا باقيا على حاله في حال خطابك
وانما يجوز الجمع بين شيئين في الخطاب اذا لم تفرق فقلت انتما فعلتما وما شاكل ذلك
واذا صح ذلك تبين السبب في جواز دخول الالف واللام على المعطوف على المنادى
وانه لم يصح دخولها على نفس المنادى فافهمه فهذا موضع لطيف لم يتنبه اصحابنا النظر
فيه وقال رضي الله عنه مملياً معترضا على عبد القاهر فيما ذكره من
السؤال والجواب المعنى الذي كان به الاول مخاطبا اموجود هو في الثاني ام لا
فان كان موجودا وجب ان يكون مخاطبا ويعود الاعتراض قائما وان لم يكن موجودا
بطل ان يكون منادى لانه هو المعنى الذي كان به الاول مخاطبا وما توهم من
انه لا يكون مخاطبا معطوفا على مخاطب باطل بقولك يا زيد وعمرو فان زعم
ان هذا انما يقدر فيه حرف الخطاب عدل عن المعنى الذي كان به مخاطبا الى
التقدير الذي يلزمه في المعنى في اصل المسالة ثم هو باطل لعلمنا ان عمرا
من حيث المعنى بالنسبة الى زيد كالرجل في قولك يا زيد والرجل بالنسبة الى
زيد واذا كان كذلك وجب ان يكونا مخاطبين وما ذكروه من انه لا يكون
مخاطبان بلفظين في جملة واحدة ليس بمطرد الا في الظاهر وقصد الاختصار
فاما انهما لا يمكن فيه الاختصار فالضرورة تلجئ الى العطف ووزانه وزان امتناع
قولك جاء زيد وزيد ووجوبه في قولك جاء زيد وعمرو ويوضح ذلك الاجماع
على جواز يا هذان زيد وعمرو ويا زيدا وعمرا ومعلوم انهما مخاطبان واذا ثبت ان
المعنى الذي كان به زيد مخاطبا واجب كونه في الرجل بقي الاعتراض قائما والذلك
اجوبة احدها لا نسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يمتنع

بدل لبدل وقولهم رب شاة وسخلتها بدرهم وشبهه سلمنا ذلك لا انه مخصوص مما كان
عاملا في المعطوف عليه والدليل عليه انك تقول ضربت زيدا ضربتين وعمرا فلا يلزم
شرك عمرو مع زيد في الضربتين وان لزم تشريكهما في ضرب اذا ثبت ذلك
فليس للعامل فلا يلزم تشريكهما فيها سلمنا تشريكهما فيها الا ان شرط
جواز دخول يا على الثاني اذا اولينه مفقود فلما وقع وقد فصل بينه وبين الاول
حصل شرط الجواز فاشبه قولك يا ايها الرجل وهذا في يا هذا الرجل فقد صح
اجراؤه على باب العطف فيما امتنع فيها ولكن ايضا ان الثاني ههنا حصل شرط
جواز دخول يا عليه ولم يصح فيه لو اولينه وهذا كله على التسليم في ان المعطوف
بعد العامل الاول فيه واما اذا قلنا بالاستحباب كالصفة وعطف البيان والتاكيد
اندفع السؤال من اصله قال فيما حدثت واخواتها انه يتعدى الى
مفعول واحد ثم يتعدى الى الثلاثة على ما ذكره النحويون بان يوتى بلفظ بالثلاث المفاعيل
اذا قصد تفصيل ذلك وبان يوتى بلفظ دال على المفعولين فيستغنى به
ومثله قوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها ههنا قام مقام المفعولين لكون الخبر
تضمن المعنى ما ذكر من التفصيل وبان ربك اوحى لها من الناس من قال
بدل من اخبارها ولا بعد في ذلك وذهب بعضهم الى ان هذه تحدث مستثناه
من باعه ما ذكر فتعدى لمفعول واحد وليس بصحيح وفي القران مثله وهو
قوله من انباك هذا فان هذا قام مقام المفعولين لانه قال من انباك النبا
قال فيما ليس قول من قال ان عمر عادل معدول عن عامر مستقيم
لان اسماء الافعال لم تعدل عن المصادر ولو كان ذلك كذلك لكان قولهم نزال
معدولا عن النزول ولذلك ما اشبهه من اسماء الافعال قال فيما قول
بعض النحويين البدل هو اعلام السامع بمجموعي الاسم على جهة البيان من غير
ان ينوى بالاول الطرح وقوله اعلام ليس بالبدل لا لمعنى ولا لجنس لان الاعلام
فعل المتكلم وهو اعلمته اعلاما فلا يكون بدلا ابدا من حيث كونه اعلاما وهو
بمعنى جعلت الرجل عالما او قصدت الى جعله عالما وليس ذلك بالبدل وقوله
بمجموعي الاسم غير مستقيم لان مجموعي الاسم هو البدل والمبدل منه جميعا فكيف

يحد البدل بما لا يدخل معه المبدل في الحد وقوله على جهة البيان زيادة لا فائدة
فيها اذ الاعلام لا تكون الا على جهة البيان وقوله من غير ان ينوى بالاول زيادة
مفسدة للحد على تقدير صحته لانه يخرج منه بعضه لان البدل من جملة انواعه
بدل الغلط فاذا قال من غير ان ينوى بالاول الطرح خرج من جملة الحد فلا يصير
الحد شاملا فان زعم زاعم ان الغلط لا يقصد الى ادخاله في الحد قلنا تنويعهم
البدل على اربعة اضرب من اول دليل على انه مقصود بالنوعية فوجب ادخاله
في الحد ولو سلم ان الغلط على ما ذكرت فليس البدل غلطا بل هو مقصود مراد
بالذكر وانما الغلط وقع في ذكر المبدل منه وليس الحد للمبدل منه وانما هو للبدل
فوجب ان يكون داخلا في الحد ومن جهة انه المقصود بالنسبة بعد متبوع للتوطئة
والتمهيد فلا يرد عليه الا خروج بدل الغلط فانه لم يكن المتبوع قبله للتوطية
والتمهيد اذ وقع غلطا وكانه توهم انه لا يلزمه لاجل كونه غلطا وقد بينا انهم
اتفقوا على تنويعه فوجب ان يكون داخلا في الحد وبينا انه ليس الغلط فيه
وانما الغلط في امر اخر ليس هو المحدود قال فيما يجوز الرفع والنصب
اما الرفع فعلى البدل من الضمير في تهراق كانه قيل تهراق دمها ثم جعل الفعل
اولا لها ثم ابدل منه كما تقول اعجبتني الجارية وجهها وحذف الضمير للعلم به
واما النصب فاوجه ان يكون تفعل معدى لانه لما قيل تهراق قيل وما تهريق
فقال تهريق الدما مثل تسكع زيد في التقدير وان اختلفا في الاعراب ومثله
كثير في كلامهم ويجوز ان يكون منصوبا على التمييز وان كان معرفة كما نصب مثل
قولهم هند مهراقة الدما وهو كقولهم زيد حسن الوجه ويجوز ان يكون منصوبا على
توهم التعدي الى مفعول بان لا ان الهمزة دخلت على الهاء التي هي عوض عن الهمزة
التي في اراق معداه بها الى مفعول اخر كان المعنى جعلها غيرها مهريقة الدما
قال فيما الاضافات ان المجاز ان كان باعتبار الالفاظ مفردة احتاج
الى النقل وان كان باعتبار المعاني الحاصلة باعتبار تعدد الالفاظ مثل طلع
بجز علاه وشابت لمة سراه واشباهه لم يحتج الى النقل لما علم من تسمح العلماء
من كل طائفة امثال ذلك في فصاحتهم وخطبهم ورسائلهم وغيرها قال

ملنا بن مستوع على قولهم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجود الناس واجود ما يكون في رمضان الرفع في اجود الثاني هو الوجه لانك ان جعلت في كان ضمير العود على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن اجود لمجرده خبرا لانه مضاف الى ما يكون فهو كون ولا تخبر بالكون عن الشخص الا ترى انك لا تقول زيد اجود ما يكون فصح ان يكون اما مبتدا وخبره قوله في رمضان من باب قولهم اخطب ما يكون الامير قائما والتبر في السويق في يوم الجمعة فيكون الخبر الجملة ذكا لها كقولك كان زيد احسن ما يكون في يوم الجمعة واما بدلا من الضمير في كان فيكون من بدل الاشتمال كما تقول كان زيد علمه حسنا وان جعلته ضمير الشان تعين رفع اجود على الابتدا والخبر وان لم تجعل في كان ضميرا تعين الرفع على انه اسمها والخبر محذوف قامت الحال مقامه على ما تقرر في باب اخطب ما يكون الامير قائما وان نصبت جعلت في رمضان هو الخبر كقولهم صرت في الدار لان المعنى الكون هذه الذي هو اجود الاكوان حاصل في هذا الوقت فلا يتعين ان يكون من باب اخطب ما يكون الامير قائما وقال ملنا ان قيل لم انصرف ما لا ينصرف اذا دخلته اللام او الاضافة والعلتان باقيتان كنحو الاحمر واحمركم فان الصفة ووزن الفعل باقية فالجواب عنه من وجهين احدهما انه منجر بالكسرة غير منصرف وانما انجر بالكسرة لان الموجب للفتحة موضعها تبعها لذهاب التنوين للعلتين فاذا كان التنوين قد ذهب لاجل اللام والاضافة استغنى عن حذف الكسرة فيبقى منجرا بالكسرة على اصله هذا اذا قلنا ان موجب العلتين حذف التنوين وموجب الفتحة موضع الكسرة حذف التنوين للعلتين فاما اذا قلنا ان موجب العلتين حذف التنوين والكسرة معا لان الكسرة تبع للتنوين الذاهب للعلتين فانه يحتاج الى غير هذا الجواب وهو ان يقال لما احتضر هذا الاسم بخاصية ممتزجة معه حتى صارت كالجز وهي من خصايص الاسما قابلت تقويها ذلك الشبه فرجع الاسم الى اصله في الصرف ولا تنوين لتضاده مع الالف واللام وحمل الاضافة على اللام لاشتراكهما في المعنى والموجب الا ترى انه لا يجمع بينه وبين التنوين كاللام وانها توجب

التعريف كاللام فان قيل فينبغي على هذا ان يكون اسناد الفعل وحروف الجر ودخول ان موجبا للصرف لانه من خصايص الاسما والجواب في ضمن ما تقدم وهو قولنا ممتزجة بالاسم امتزاج الجز ويدلك على ذلك انها لم تعمل كما عملت حروف الجر وغيرها العامل الممتزج هذا الامتزاج فان قيل انما اوردته على الاضافة فقد تقدم الجواب ايضا وهو ان الاضافة اشبهت اللام في الذي ذكرناه فاجريت مجراها بخلاف غيرها وقال ملنا اذا نسبت الى مثنى فارون فان كان مركبا كبعلبك او مضافا ككتاب عبد القيس فالنسب فيه الى الاول وان كان مضافا كاضافة ابن الزبير فالنسب فيه الى الثاني واذا نسبت الى الاول لم يخل اما ان تقدره فعلى او فعلا فالنسب اليه اما مثنوي كحبلوي واما مثني كحبلي ويبقى اليا كما تقلبها في اعمى واعموي وتقلب اليا كما تقلبها في حيي حيوي والجواز ان يكون اصلها يا وان تقدره فعل فالنسب اليه مثنوي بتشديد اليا كما تقول في سلمى واختار ابو علي حذف اليا على هذا الوجه غير جيد اذ لم يثبت حذف مثل هذه اليا في النسب وقياسه على حلول وحروري ضعيف لاحتمالهما وان نسبت الى الثاني قلت فارسي كصيبي او فاري في كصيبي وقال ملنا وقد سئل عن قوله الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله ورسوله فقيل ما الفايدة في ذكر الشيخ والشيخة وهلا قيل المحصن والمحصنة فقال هذا من باب البديع في باب المبالغة ان يعبر عن الجنس في باب الذم بالانقص والاخس وفي باب المدح بالاكثر والاعلى فيقال لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده وقد علم انه لا تقطع بالبيضة وتاويل من اوله بيضة الحرب تاباه الفصاحة ولذلك قول الشاعر حكاية عن قتيل يحرض الصم على اخذ الثار وترك الدية فلا تاخذوا منهم افالا وابكرا واترك في بيت بصعدة مظلم وقد علم انهم لا ياخذون الافال والابكر في الديات ولكنه على ما ذكرت في الديات على القتل ما يوضح وخسيسه وابلغ منه قول الشاعر في مثل ذلك حشف النخل وقد علم ان حشف النخل لا يوخذ في الدية هو ولا جنسه ولكنه على ما ذكرت من قصد المبالغة وقال وقد سئل عن قوله صلى الله عليه وسلم كلا من الرجال ليشر

[illegible]

ولم يكمل من النسا الا مريم بنت عمران واسيه ابنه مزاحم وان فضل عايشه
على النسا كفضل الثريد على ساير الطعام هل الالف واللام لاستغراق الجنس
او لا فاجاب مفتيا بان حال الظاهر ان النسا في الاول لمن عدا
عايشه رضي الله عنها وان النسا في الثاني لمن عدا مريم واسيه فلا دلاله فيهما
على تفضيل احد القبيلين على الاخر كقول القايل زيد افضل القوم وعمرو افضل
القوم فيه دلاله على انهما افضلا القوم ولا تفضيل بمجرد ذلك لاحدهما على الاخر
وقال مجيبا على قوله صلى الله عليه وسلم استحللتم فروجهن بكلمه الله
لو كان المراد لفظ التزويج ولفظ النكاح لكان الوجه ان يقال بكلمتي الله اذ لا نطلق
المفرد على الاثنين الا فيما كان معلوما بالعاده كقولهم ابصرته بعيني وسمعته باذني
واما نحو اشتريته بدرهم والمراد درهمين فلا قايل به ولو سلم صحه اطلاق المفرد
ههنا على الاثنين لا يمتنع ايضا من جهه انه اذا كان المراد اللفظ فاللفظ الموجود
في القران انما هو انكحوهن ونحو اذا نكحتم المومنات وزوجناكها ونحوه وقد علم
انه اذا اخبر عن الكلمه باعتبار اللفظ انه انما يراد صورتها ولفظها بمجرده عن
معناها او مع معناها وقد علم انه لا يقع الانكاح بهذه الالفاظ على صورها
المجرده ولا بمعناها المراد بها ولو سلم ان الانكاح يقع بها فليس في اللفظ
ما يشعر انه لا استحلال الا بذلك ولو سلم فالعرب اذا اراد الشي عبرت عن جنسه
بما كثر ومعلوم ان الانكاح يقع بذلك غالبا فاخرج مخرج الغالب ولو سلم ان في
اللفظ ما يشعر بالحصر فقد يعتد بما يأباه وهو انه قد ورد لفظ المراجعه معبرا به
عن التزويج قال الله تعالى فان طلقها فلا جناح عليهما ان يتراجعا والمعنى
فان طلقها الزوج الثاني بعد ان طلقها الزوج الاول ثلثا فلا جناح على الزوج
الاول وعلى الزوجه المطلقه من هذا الثاني ان يتراجعا فقد عبر بالمراجعه عن
التزويج والمراد ان ينكحا وذلك باين الحكم المسلم ظهوره فيه بغير تراوقال
وقد قال بعض من حضر دعوى رجل على رجل بما ل فوجد بخط المدعى عليه ورقه
وهو يقول فيها له عندي الف وتسعه عشر دينارا فقال الحاكي ان الحاكم توقف
في الالف هل يرجع في تفسيرها الى المقر المدعى عليه او لا فقال يرجع في تفسيرها

البته فقيل له لم يدر في قولهم له عندي ربع وثمن درهم ان المقر به ربع درهم وثمن
درهم بلا خلاف فهلا كان هذا او اشباهه كذلك فقال وذلك انهم يقولون
ربع ويحذفون تنوينه وما ذاك الا لاجل الاضافه ولما كان رفع اللفظ ما يشعر بالمضاف
اليه صح التقدير وليس كذلك في قولهم الف وشبهه اذ لو فصل الف عن منون
لكان خطا اذ لا يحذف التنوين الا بسبب من الاسباب المجوزه لحذفه وليس ههنا
شي فقيل له فهلا جعلت التنوين هنا عوضا من المضاف اليه كما كان ذلك
في قوله تعالى وكلا وعد الله وشبهه فقال انما كان ذلك لان كلا لا تنفصل عن الاضافه
وكما كانت كذلك جعل التنوين فيها على نحو ما ذكر وليس كذلك ما نحن فيه اذ هذا
يستعمل مضافا وغير مضاف فيقول هذه الف والف زيد فبطل الفرق بين
هذا وذلك وقال مجيبا عن غدوه وبكره وسحر وفينه اعطوها حكم الاعلام
وليست اعلاما على نحو زيد وعمرو وانما هي على نحو اسامه والذي يدل عليه صلاحيتها
لغدوه كل يوم بدلها معها وهذا هو وضع اسامه الا انها اختصت باستعمالها
في غدوه يوم معلوم في كلامك او من قرينه فاذا اطلقت خرجت يوم الجمعه غدوه
فقولك غدوه يوم الجمعه ولذلك ما اشبهه وهذا لا يخرجه عن ان يكون كوضع
اسامه لصلاحيه اطلاقه على كل غدوه لصلاحيه اسامه وانما هو لما امكن ان يكون
معينا باعتبار يوم يذكر اشترط فيه استعماله ذلك ليكون كالمعرفه له لما يشعر به
من التعريف والذي يدل على انه علم كونهم منعوه الصرف ولم يعرف فيه العلميه
كان مصروفا ممنوعا من الصرف بغير سبب وذلك معلوم الانتفا من كلامهم فوجب
ان يحمل على تقدير العلميه كما يفعل في باب اسامه وباب اسامه يطلق على الحقيقه المتصوره
في الذهن ويصح اطلاقها على كل واحد باعتبار الوجود ضروره ان ما صلح باعتبار
الذهن صالح لكل واحد مما يقع في الوجود لكونه اياه في المعنى في التعدد باعتبار
الوجود لا باعتبار اصل الوضع فالفرق بينه وبين وضع اسد ان اسد الموضوع
في اصل وضعه لواحد من احاد هذا الجنس باعتبار افراده واسامه موضوعه
للحقيقه الذهنيه واطلاقه على الواحد الوجودي فرع له ضروره مما بيناه وقال
مجيبا لقول من قال ان عوامل الجزم لا اصل لها في العمل وجهان احدهما ان الفعل

في الاعراب غير اصل فيحملونه على اصله في العمل ولاختصاصه حسن بعوامل الجزم قال الثاني هو ان اعراب الفعل لما كان محمولا على اعراب الاسم والاسم لا جزم فيه كان الجزم فرعا في اعراب الفعل فوجب ان يكون عامله ايضا فرعا بخلاف عوامل النصب والرفع فان الفعل اعرب في الرفع بعامل شبه عامل الرفع في الاسم وفي النصب بعامل شبه عامل النصب في الاسم وهو ان وليس في الاسما جزم فلم يكن عامله اصلا في العوامل الا انه يلزم على هذا القول ان يكون عوامل النصب كلها راجعة الى ان فان التزم حصل الجواب وان لم يلتزم وجب الاعتذار عنها او الاقتصار على الوجه الاول والعذر ان يقال ان النصب بان وما اشبهها ووجه شبهه انه حرف مشتغل في معنى لا يختص بالفعل مفيد للاستقبال كان والمعنى الذي يختص بالفعل هو النفي في لن والايجاب في اذن وكي للتعليل وهو لا يختص بالفعل ولا يلزم على هذا السين وسوف وان كانت مفيدة للاستقبال حيث كانت لا استقبال لها وانما جي بها مع الفعل لتفيد تعيين احد محتمليه الموضوع هو لكل واحد منهما بخلاف لن فانها موضوعة لمعنى مستقل وهو النفي وضمنه معنى الاستقبال فلا يلزم من عملها عمل السين وسوف وان قيل فما ذكرتموه في لن موجود في لا فانها للنفي متضمنه معنى الاستقبال فالجواب قال من وجهين احدهما انها غير لازمة لذلك بدليل انك تقول اريد ان لا تقوم فيجمع بينها وبين ان ولو كانت مثل لن لم يجز جامعا بين حرفي استقبال ولذلك لم يجز اريد ان لن تقوم الثاني هو انه لما كان الوضع محتاجا الى حرف نفي يجامع حرف الاستقبال بما لا نفي فيه جردوا له حرفا يستعملونه لاستعمال ما لا استقبال فيه فلما كان لذلك قطعوه عن العمل لكونه قد ورد اما كان لاجله العمل كالمعدوم فان قيل فان واخواتها من كلمات الشرط يلزم ان يقع النصب بها لكونها على ما ذكرتموه فالجواب قال انها لما كانت لمعنى لا يليه الا الفعل جعلت عامله الاعراب لا يليه الا الفعل بخلاف لن فان معناها النفي والنفي يليه الاسما والافعال وقال مليا وقد قيل له نقل عن ابن كيسان النحوي انه يجوز في ان اهمالها ان وليها اي المفروض

كان

كان عملت فيه فتقول على هذا ان زيدا قائم وان قائما زيد فقال يحمل هذا مثل مذهب الاخفش في تجويزه اعمال اسم الفاعل غير معتمد اذ يجوز قائم زيد على ان قائم مبتدا وزيد فاعل سد مسد الخبر مثل اقائم الزيدان بالاجماع فعلى هذا زيد في ان قائما زيد فاعل سد مسد الخبر والرد عليه كالرد على الاخفش سوا وقال مليا وقد قيل له ان بعض النحويين يجعل الواقع بعد لولا مرفوعا بالفاعلية بفعل محذوف كانه قال لولا ثبت او وجد او حصل واختاره بعض المحققين من المتاخرين ووجهه انه بمعنى الشرط يحسن تقدير الفعل معه كما في لو ولذلك يجب ان تفتح في لو كقولك لو انك منطلق ولذلك لولا انك قائم فلو كان مبتدا لوجب ان يكون ان في موضعه مكسوره لانه موضع الابتدا وهذا ليس بقوي لان ان اذا تحسن في موضع ابتدا يكون خبر المبتدا فانه خبرها يستحق كونه موضعا للجملة فاما اذا وقعت في موضع يكون خبرها فتحها في قولك عندي انك قائم ولذلك ههنا لانها مع الاسم والخبر المذكور معها بمنزلة المبتدا المفرد والخبر محذوف على حاله ولو كسرها لوجب ان يكون الخبر معها خبرا للمبتدا على تقدير عدمها فيودي الى ان يكون خبر المبتدا بعد لولا واجبا حذفه واجبا اثباته او جائزا وهو ممتنع وقال مليا القسم باعتبار الجواب على ضربين ما به للاخبار وما كان للطلب فما كان الاخبار جوابه جملة خبريه باحد الحروف اللام وان وحرف النفي وما كان للطلب جوابه جملة طلبيه من امر او نهي او استفهام كقولك بالله اخبرني وبحياتك زرني وقال مليا رادا على الفارسي في قوله ان يفعلون واخواته معرب ولا حرف للاعراب فيه والصحيح انه معرب وان حرف الاعراب النون كما ان الزيدون معرب وان حرف الاعراب الواو وهو لا ينازع في ذلك وقوله ههنا لو كان النون حرف اعراب لما حذفت في قولك لم يضربوا لا يصح فان الضمه في قولك لم يضرب حركة اعراب ومع ذلك قد حذفت فليس المراد بحرف الاعراب وحركة الاعراب الا ما به يكون الاختلاف وكان الحركة في يضرب حركة اعراب لانها ما به الاختلاف فلذلك النون في قولك يضربون وشبهه لانه ما به الاختلاف وقال مليا عليه من اشترط وجود في فعلان انما كان لوجود صيغة التانيث المستغني عن تا التانيث

[illegible]

[illegible]

في فعلان إنما كان لوجود صيغة التأنيث المستغني عن التأنيث فإذا كانت لها
صيغة فعلى حصل شبهها فاعتبر عليه ومن اعتبر انتفاء فعلانة فلأنه هو المطلوب
بوجود فعلى فإنه لم يعتبر وجود فعلى إلا لتحقق انتفاء دخول تاء التأنيث عليه
ألا ترى أنهم اعتبروا الألف والنون في الأعلام لما تحقق انتفاء التأنيث عليه فلذلك
ههنا وقال ممليا آنك ليس بعربي وإذا كان غير عربي فلا يرد ولو سلم
أن يكون عربيا فلا نسلم أن يكون أفعلا لأنه لو كان أفعلا لوجب أن تكون
ألفه منقلبة عن ياء أو واو إذ لا ألف أصلية إلا وهي منقلبة عن ياء أو واو وإذا ثبت
عن ياء أو واو وجب إن صح فيقال أنيك أو أونك لأنه لا موجب لإعلالها ولو وجب
أن يكون فاعلا ليس من أبنيتهم أيضا إلا أن ارتكابه أولى لئلا يؤدي إلى ما ذكرناه
من إعلال ما لم يوجد فيه سبب الإعلال وأما أشد فلا نسلم أنه مفرد بل هو
جمع كأنهم جمعوا شدة ونظروا إلى اختلاف أنواعها فجمعوها بهذا الاعتبار أي
جهات ما يحصل به القوة وليس المراد بالشدة التي هي المصيبة وإنما المراد
الشدة التي هي القوة وأيضا أيضا العجمي فلا يرد وأما أسنم فإن كان جمعا
فهو الذي تقول لا يأتي إلا جمعا وإن كان اسما علما فلا يرد لأن الأعلام أتت
أيضا في باب فعال كقولهم بلاكث وحضاجر لأن الأعلام قد يأتي منقوله
ومرتجله على غير قياس كلامهم وإن كان اسما مفردا أيضا فحينئذ يرد ولم يثبت
ذلك ولو ثبت لجرأته ما أجيب عن ... أو بلد في ذلك الباب وأما أبلم فإن
ثبت فلأنه فرع أبلمة كقولك فحمة ... هذا بعد التسليم أنه مفرد وأما
إن قيل إنه جمع بعد تسليط وروده ويجوز أن يقال إنهم سموا لما كان معناه
جمعا تجوزت فيه هذه الصيغة لذلك وأما أصبع وأنمل تشاذ وأنملة وأسنمة
ليس من ذلك لأن هذا باب لها فإن في كونها التأنيث أعيدادها لها قلنا فلا أعداد
بها في صياغة أيضا فلا يرد وإذ خرج شاذ كما تقدم في الأعلام وقال
ممليا لا يجوز أن يكون زيد ضاربته بدلا من الهاء في ضربته لوجهين أحدهما التقدم
إذ هو تابع والثاني الفصل بينهما بالجملة ولا يجوز أن يكون الهاء بدلا من زيد
للفصل بينهما بالجملة الفعلية وقال ... الإعراب يطلق على المعرب ولا بعد

في

في ذلك أو على حذف مضاف كأنه قال الكلام على صاحب الإعراب أو ذي الإعراب
وقال ممليا إن قيل إن الحرف من مفردات الكلام والكلام يحصل
دونه وهو المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل فالجواب أن المفرد على
ضربين مفرد هو مقوم للشيء ومفرد ليس مقوما فالأول ما ذكرناه من المبتدأ والخبر
أو الفعل والفاعل والثاني الحرف وإنما جيء به ليحسن الكلام فيسمى جزءا لها ألا ترى
أن القائل لو قال الحبر يتركب من عفص وزاج وقلقند وزعفران فالزعفران
ههنا لم يكن إلا ليحسن لونه الحبر به لا أنه مقوما به فإنه يكتب عنه ويحصل دونه
لذلك الحرف مثل قولنا زيد في الدار قائم ولا شك في كون هذا وما أشبهه يحصله
فإن الكلام مستقل بدونه وإنما جيء به لغرض آخر وقال ممليا مجيبا
عن إيراد بعضهم على قولهم حروف الجر لا تحذف إلا في مواضع تحفظ وأن الناس
عليها قوله تعالى واختار موسى قومه من وجهين أحدهما أن اختار بأن يتعدى
بنفسه وبأن بحرف الجر كقولك استغفرت الله الذنب ومن الذنب وليست
من هذه المحذوفة وإنما هي إحدى اللغتين الأخرى أنه متعد بنفسه وجاءت من على
سبيل الزيادة لا على أنه متعد بمن ثم حذفت كقولك ما ضربت أحدا وما
ضربت من أحد وقال ممليا الفرق بين عشرين وشبهه من ألفاظ العدد
في التمييز وبين المشترك أن المشترك موضوع للدلالة على ذات المسمى باعتبار
حقيقته وإنما يجيء الالتباس في بعض الأحيان للجهل بالقرائن وأسماء العدد ونحوها
فيما ميز لم يوضع للذات باعتبار حقيقتها التي يحصل بها التمييز لا باشتراك ولا
ظهور ولا يجوز فإنه لا يفهم من عشرين إلا عشرين من أي معدود كان ولو أطلقها
المطلق مريدا بها الدلالة على ذات الدراهم كإطلاق العين على أحدهما لو كان أو
أطلقها بأنه معتقد ظهورها كظهور رجل في مسماه أو أطلقها قاصدا التجوز
بها في الدلالة على الدراهم ونحوها مغنيا كإطلاق أسد في الدلالة على الرجل
الشجاع كان مخطئا في الوجوه الثلاثة لأنها لم يوضع إلا للمعدود مبهم حقيقته
فاستعمال الفاعل غير ذلك استعمال اللفظ في غير موضوعه وهو غير مستقيم وقال
ممليا أجمع وأخواته وجمع وأخواته مشكل في منع صرفه لأنه إن قيل في جمع العدل والصفة

فالعدل مسلم والصفة غير مستقيم لانهما من باب التوكيد وهما بابان متغايران
يتميز كل واحد منهما بخاصيته فلا يستقيم ان يكون احدهما نوعا للاخر فاذا بطل
ان يكون صفة فالعدل وحده لا يستقيم وان تعلل بالعدل والتعريف فالتعريف
المعتبر في منع الصرف هو العلمية وهذه ليست باعلام فلم يصح كون العلمية
علة فيها والكلام في اجمع فيما ينضم الى الوزن الفعل من صفة او تعريف كالكلام
في جمع فيما ينضم الى العدل من الصفة او التعريف ولا شك في اشكال ذلك
والجواب قال ان يقال اجمع العرب على منع صرف الباب ولابد من علتين
في اجمع وزن الفعل محقق يحتاج الى علة اخرى وفي جمع العدل ان تحقق محقق
يحتاج الى علة اخرى فيجب تقديرها وان كان على بعد كما وجب التقدير
في اسامة ونحوه وان كان على بعد بقي ان يقال ما المقدر مع العلم فانه لابد من
علة اخرى فيمكن ان يقال الصفة باعتبار اصل المعنى لا باعتبار الخاصة
التي صيرته تاكيدا ويمكن ان يقال التعريف ويمنع ان يكون العلمية شرطه
في التعريف ويمكن ان يقال هي اعلام باعتبار معانيها الكلية كباب اسامة
وان كان بعيدا والاتيان لاستعماله تابعا يمنع كونه علما وقد ثبت في الابدال
وعطف البيان استعمال الاعلام توابع مثل ابو عمرو زيد وجاء اخوك زيد الا
انه يستبعد من حيث كان لا يستعمل الا تابعا ولا شك في استبعاده
الا انه اغتفر لما لزم من وجوب تقدير علة اخرى فبقي الترجيح فيما يمكن تقديره
ولم يتعين لما تقدم من تعدد المقدرات بخلاف باب اسامة فانه لم يمكن ثم
الا العلمية فلذلك تعينت ويجوز ان يقال ان هذه الالفاظ في اصلها صفات
ثم استعملت غير صفات فكانت كاسود وادهم باعتبار الصفة الاصلية
فلما انضم الى العدل وجب منع الصرف الا انه ليس بمحقق كونه صفة في الاصل
كاسود اذ لا يقال مررت برجل جمع ولا بامراة جمعا بخلاف اسود وادهم
وارقم فانه قد ثبت استعمالها صفات محققا الا انه اغتفر هذا التقدير
لوجوب تقدير علة وكانت اولى من دعوى الصفة لعلمنا باستعمالها ومن كون
التعريف معتبرا وان لم يكن علمية من حيث لم يثبت ذلك ومن حيث صرح

المحققون

المحققون باشتراط العلمية واولى من دعوى العلمية فيها لكونها خارجة عن قياس
العلم في المعنى والاستعمال اما المعنى فلجريها على الشيء وشبهه واما الاستعمال
فلزومها التبعية وكان هذا القول فيه جمع بين الاقاويل بحسب الامكان
فان فيه اثبات الصفة في الاصل فهو موافق لمن ادعى الوصفية وفيه اثبات
ان التعريف شرط فيه العلمية وفيه اثبات انها معارف وقد حصلت
الموافقة حسب الامكان باعتبار الاقاويل الثلاثة وقال قال انما لم يتقدم
خبر كاد على اسمها لوجهين احدهما انها من باب عسى فكما لا يتقدم خبر عسى لا يتقدم
خبرها الثاني انهم لو قدموا وهو لا يكون الا فعلا لادى الى تقديم خبر المبتدأ عليه
وهو فعل فكما لا يقال يقوم زيد على ان يكون زيد مبتدا ويقوم خبره وفيه
ضمير فاعل فلذلك لا يقال كاد يقوم زيد على ذلك لانها انما تدخل على مثل خبره
فعل مضارع فان امتنع التقديم قبل دخولها امتنع بعد دخولها والذي
منع التقديم في كاد منع التقديم في عسى الا ترى انهم حملوا اذا قالوا عسى ان
يقوم زيد بان زيدا فاعل يقوم لما تعذر عليهم تقدير التقديم فجعلوها على
استعمال ليس كذلك ويمكن ان يقال ان معنى عسى ان يقوم زيد قرب قيامه
ومعنى عسى زيد ان يقوم قارب زيد القيام فكرهوا التقديم لتظهر الفرق
بين المعنيين كذلك وقال قال مثلها العوامل اللفظية مطلقة على كان
واخواتها وعلى ظننت واخواتها وان واخواتها وما الحجازية وحروف الجر وان
كانت لفظية ايضا الا انها لما كانت تقتضي شيئا واحدا لم تعد مع تلك بخلاف
ما ذكر اولا وقال قال مثلها هو الذي لو تصل لا يجاز ان يكون لفظيا
لان اللفظي اعادة اللفظ الاول بعينه ان كان ظاهرا واعادة اللفظ ان كان مضمرا
والا فما يدل عليه منفصلا ابدا ان كان مضمرا كقولك مررت بك انت ورايتني انا لانهم
لما قصدوا الى اللفظي فيه وتعذر ان يوتى بالمتصل من غير متصل به
وجب الانفصال والقائل بكونه لغير المجرور منفصل حملوه على المرفوع لانه اخص
فلم يقولوا مررت بك اياك ولما انا كانت لما تعذر المتصل اتوا بالمرفوع المنفصل
ولا جاز ان يكون معنويا الا ان المعنوي بالفاظ محفوظة لا يقاس عليها وقال قال مثلها

[illegible]

الجملة اذا وقعت خبرا عن المبتدا فلابد فيها من ضمير يعود على المبتدا اما لفظا
واما تقديرا وما توهمه المتوهم من مثل زيد احول قائم في ان زيدا مبتدا واحول
قائم جملة خبر لزيد ولا ضمير عند شيء لان احول ليس بمبتدا وانما هو بدل
من زيد او خبر عنه وقائم خبر بعد خبر وانما وقع الوهم حيث كان احول
هو زيد وهو على صورة المبتدا فتوهم ان الكلام صح مع كونه مبتدا وليس
الامر كما ظنه لان الخبر شرطه ان يكون هو الاول باعتبار الذات او فيه ذكر
ليحصل الافادة منهما لانه لو اسقط هذا ان لم يحصل افادة الا ترى انك
اذا قلت حصير كتاب او زيد عمرو قائم لم يكن مفيدا وهذا الاشكال فيه
فان قيل ضمير قائم في زيد احول قائم عائد على احول واحول هو زيد فصار
في المعنى عائدا على زيد فلم يخل المبتدا عن ان يكون في خبره ما يعود ضمير
عائدا اليه فالجواب ان الضمير اذا عاد على احول فلا يصح اعتبار عوده
الى غيره وان كان هو هو في المعنى ولذلك لم يجوزوا عن الضمير منه في قولهم
السمن منوان بدرهم لكون الضمير لواحد منهما وهما يحتاجان الى ضميرين
فلو كان ما ذكره معتبرا لكونه في المعنى لهما لم يمتنع الاخبار ههنا وسر
ذلك انهما في المعنى واحد لم يقصد واعادته الا على من هو له وكونه في المعنى
له لكون الاول نفسه غير ملتفت والكلام في دلالة الالفاظ باعتبار وضعها
وقال مملا اذا قيل في الحال في مثل قولهم جاء زيد راكبا وشبهه
انها حال مقيدة فمعناه انها تبين الاطلاق الذي كان يحتمله قولك جاء زيد
لانه يحتمل احوالا مختلفة من الركوب والمشي وغيرهما فاذا قلت راكبا فقد قيدته
بعد ان كان مطلقا فلكون قولهم مقيدة بكسر الياء على انه اسم فاعل لا مفتوحة
على انه اسم مفعول ولا يصح ان يقال مقيدة لانها ما جيء بها للتقييد انما جيء بها للتقييد
ولذلك قيل وجيء بها لبيان هيئة الفاعل او المفعول عند نسبته اليه او وقوعه
عليه وانما توصف بالمعنى الذي جيء بها لاجله وقال مملا قال بعض
المتقدمين انما قلبت الالف ياء في كلا اذا اضيف الى مضمر تشبيها بقلب الالف
ياء في على والى ولدى اذا اتصلت بالمضمر واجيب عن حال الرفع في كلاهما

لم

لم يعولوا كليهما في الرفع بان المشبه به انما وقع في موضع النصب او الخفض ولم
يقع في موضع الرفع فلذلك ثبت الالف على حالها في الرفع وهو غير سديد
لانه لو كان كذلك لوجب انقلاب كل الف نحوه من نحو العصا والرحا واشباههما هما
والاقابل به وايضا فان الذي شبهوه به حروف او اسماء غير متمكنة وهذا اسم
متمكن من غير خلاف فلا يصح تشبيهه به لما بينهما من مغايرة الاحكام اللفظية
بين المتمكن وغيره وقال مملا اذا قيل في حد الفعل ما دل على معنى
في نفسه غير مقترن بزمان محصل ورد عليه قولنا الماضي والمستقبل فانه دل
على معنى في نفسه مقترن بزمان محصل وهو اسم بالاتفاق والجواب عنه ان
الماضي والمستقبل دل على نفس الزمان والزمان غير مقترن بزمان فان قيل
فاذا اريد بالماضي الفعل الذي انقضى والمستقبل الفعل الذي لم يات لم ينهض
هذا الجواب والجواب ان المراد به اذا اطلق على ما ذكر الماضي زمانه
والمستقبل زمانه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه توهم انه له وعلى
تقدير تسليم انه له فمدلول الماضي ذات تنسب اليها عدم بعد وجود ومدلول
المستقبل امر معدوم نسب اليه انتظار وجود ولا دلالة فيهما على الزمان وان
كان لا يحصل الا بزمان مخصوص الا انه من لوازمه لا من دلالته كما ان القرب
ونحوه لا يكون الا بزمان الا انه من لوازمه لا من مدلوله وقال مملا
انما سمي باضرب المفعول عن فعل الامر فان سمي به ولا ضمير فيه قلبه تقطع الهمزة
فتقول جاءني اضرب لانه صار كاصبع وان سميت به وفيه الضمير فهو اذن
فعل وفاعل وهمزته همزة وصل على ما كانت عليه ووجه الفرق ظاهر وهو
انه صار كالاسماء وليس في الاسماء اسم اوله همزة وصل الا الاسماء الجارية
على الافعال كالانطلاق والاقتدار وشبهه والعشرة الاسماء التي هي ابن وابنة
وقال مملا قولهم هذا زيد قائما ان قيل كيف صح ان يكون العامل في الحال
غير اسم الاشارة بما فيه من معنى الاشارة مع الاتفاق على ان العامل في الحال
معنى اسم الاشارة هو العامل في الحال بمعنى اسم الاشارة والعامل في صاحب
الحال هنا الابتداء لم يصدق ان العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال

فصاحب الحال الكاف الحال العامل

لاختلاف العاملين فالجواب ان اسم الاشارة له جهتان ههنا احدهما
انه مبتدأ والعامل فيه الابتداء وليست الحال له على هذه الجهة والثانية انه في
المعنى مفعول لما تضمنه معنى الاشارة فالحال له بهذا الاعتبار ومعنى الاشارة
عامل فيه بهذا الاعتبار الذي كان به صاحب الحال وهو العامل في الحال فقد
صدق ان العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال قال مثلها قول
الحريري في الملحة حدا ونوعا يجوز ان يكونا منصوبين على التمييز كقولك عرفت
الكلام حدا ونوعا وهو التمييز عن النسبة اذ المراد بقولك عرفت الكلام هنا
عرفت حد الكلام ونوعه كما تقول حسن زيد وجها ودارا وابا يعني حسن
وجه زيد وداره ويجوز ان يكون حالا المعنى المفعول يعني عرفت الكلام محدودا
ومنوعا قال مثلها النحويون يطلقون المعاني على الامور النسبية
والامور الحقيقية كالقرب والبعد وما اشبه ذلك والامور المعقولة
مثل العلم والارادة والكلام قال مثلها على زعم بعض العلماء ان
الفصل يفيد الحصر ان له وجهين من الاستدلال احدهما مثل قوله تعالى وان
جندنا لهم الغالبون فانه لم يستدل الا للاعلام بانهم الغالبون دون غيرهم
ولذلك قوله تعالى وان المسرفين هم اصحاب النار وان ربك لهو العزيز الرحيم
وهذا معنى الحصر والثاني انه لم يوضع الا لفائدة ولا فائدة في مثل قولك
ولكن كانوا هم الظالمين سوى الحصر قال مثلها انما حذف حرف
الجر في باب أنّ وأنْ ولم يحذف في باب الاسد في اسماء قولهم اما لك الاسد
بعد قوله ان أنْ وأنّ حرفان موصولان بجملة معها كالاسد فاستطالت
مع نفي الالتباس بحذف حرف الجر معها تخفيفا بخلاف الاسد فانه اسم مفرد فلا
يلزم من حذف حرف الجر فيما ذكرناه ان يحذف في باب الاسد وقوله مع نفي
الالتباس احتراز من مثل قولهم عجبت مما تصنع فان حرف مصدري كأنْ وأنّ
ولكنه لا يحذف منه من لانها لو حذفت عنها لالتبست بما التي بمعنى الذي لان
صورتهما واحدة فلما كان الحذف يؤدي الى اللبس لم يحذف حرف الجر وحذف
فيما ذكرناه لما ذكرو قال مثلها على حد بعضهم الاسم بقوله ما دل على المسمى

دلالة

دلالة بيان من غير اقتران بزمان فقوله ما دل على المسمى ان اراد بالمسمى المعنى
الذي كان به الاسم اسما او المعنى باعتبار اشتقاقه من لفظ الاسم فدور وانفصل
لا حاجة الى زيادة وان اراد بالمسمى المدلول المطلق فالحرف كذلك الا ان يريد
بقوله دلالة بيان الاستقلال بالمفهومية فحينئذ يكون مستقيما قال مثلها
نون التوكيد واشباههما ومثل حروف المضارعة وشبهها ليست بكلمة وانما هي كالالف
في ضارب والميم في مخرج والالف في سكرى وغضبى ونحو ذلك وقد يجعل كون
حروف المضارعة كلمة بعض المتأخرين وهو غلط والفرق بين هذه الحروف واشباه هما
مما ليس بكلمة وبين الحروف التي هي كلمات ان هذه لا تدل على المعنى الذي قصد بإيرادها
له الا بشكل مع ما انضم اليها معها حتى صارت كالجزء منه ودلالة ضارب على الذات
التي قام بها الضرب كدلالة علم ورجل على مدلوليهما فالالف في هذا المعنى كالصاد
والراء والباء وان حكم عليها بالزيادة واما الحرف الذي هو كلمة فيجد ما انضم اليه مستقلا
في دلالته على مدلوله ونجده ايضا موضوعا على ذلك مجردة وان اشترط في افهامه ان يذكر
متعلقه ولذلك يفهم من زيد في قولك لزيد معناه مستقلا ويفهم من اللام على انفرادها
معنى الاختصاص وان كانت لا تستعمل الا مستعملة ولو اخرجت الالف من
ضارب والميم من مخرج لم يكن معناه مستقلا فيما كان عليه ولذلك لو اخذت الميم
على انفرادها والالف على انفرادها لم يكن له معنى اصلا فظهر الفرق بينهما فعلى
هذا دخل ما هو كلمة في حد الكلمة وخرج ما ليس بكلمة من حد الكلمة اذ الكلمة لفظ وضع
لمعنى مفرد وليست الالف في ضارب والميم من مخرج كذلك واما الباء من بزيد
واللام من لزيد فدالة على معنى مفرد وقد بين ذلك بما هو المقصود قال
مثلها قولهم المراد بالاسناد نسبة تفيد فان قلت فلو قيل على هذا العالم
حادث لم تعلم الحروث لم يكن كلاما لا يكاد يفيد شيئا فالجواب انه ليس
المراد انها تفيد كل من سمعها وانما معنى تفيد اي تفيد من ليس عنده علمها ويجوز
ان يقال ان المراد بالافادة افادة ان المتكلم حاكم باحد مدلولي الخبرين على الآخر
فلا فرق على هذا بين ان يكون المخاطب عالما او غير عالم فان قيل فاين الافادة في
مثل هذا زيد قائم على المعنى الاول وعلى المعنى الثاني فانه على المعنى الاول لم يفد

اما هذه النسبة اذ ليس الكلام موضوعا لافادتها وانما هو سؤال عنها وعلى
المعنى الثاني لا يستفيد السامع ان المتكلم حاكم بالقيام على زيد لانه سائل عنه
فالجواب ان النسبة حاصلة على المعنيين اما على الاول فان المتكلم افاد
المخاطب هذه النسبة على وجه الاستفهام وكانه بسبب فيما استفهما
عنه الحديث فوزانه وزان قولك زيد انا استفهم منك عن قيامه وعلى المعنى
الثاني فواضح وهو انه افاد المخاطب انه بسبب الخبر المستفهم عنه الى الاخر
فيفهم السامع انه قام بالمتكلم قيام يستفهم عنه منسوب الى زيد ٥
وقال ممليا ان ورد على قولنا ان المبتدا لا يقع جملة قوله تعالى
سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم فان سواء خبر مقدم وءانذرتهم ام لم
تنذرهم المبتدا وهو جملة فالجواب انه انما صح الابتداء ههنا بالجملة
لانها ماولة مع حرف الاستفهام بالمصدر المعرفة وانما جيء بهمزة الاستفهام
المعادلة لام الا لافادة تحقيق معنى التسوية على ما ذكرناه في غير موضع فوزان
ذلك وان كان مخصوصا بهذا المحل وزان الجملة الواقعة مع ان وما
لو قلت ان تحسن خير لك كان صحيحا ووقوع هذه الجملة مع ان وما مبتدا لكونه
مأولة بالمصدر معرفة صحيح ووقوع هذه الجملة ايضا مبتدا لوقوعها موقع
المصدر المعرفة في المعنى وقال ممليا انما جعل الاعراب اخر الكلمة
ولم يجعل اولا ولا وسطا لانه ليس مما يتحقق لبعد وسلوته من بنية
الكلمة بدليل انه محل التغيير والوقف والحذف بخلاف غيره فلو وضع
الاعراب في غيره لادى الى الاخلال بالبنية والى اللبس فانه لا يدري حينئذ
هل حركته لبناء الصيغة او للاعراب ويجوز ان يقال ان الاعراب دليل
معان زائدة على مدلول الكلمة المدلول ولا ينبغي ان يؤتى بها الا بعد
ثبوت ذكر المدلول وذلك يقتضي ان يكون اخرا لانه لا يثبت ذكر المدلول
حتى تتم صيغته فلو جعل في اوله او وسطه لكان دالا على شيء قبل ثبوت
ما يتوقف عليه وقال ممليا اذا ورد على علة بناء من الموصوفة انها انما
بنيت لافتقارها الى صفتها كافتقار الموصول الى الصلة الاسماء التي لا تعقل

الاضافة مثل كل وبعض وشبهه فانها تفتقر الى المضاف اليه كافتقار
الموصول الى الصلة صلته فالجواب من وجهين احدهما ان كلا وبعضا ونحوهما
قد ثبت لها القطع فصح فيها بخلاف من الموصوفة فانه لم يثبت قطعها عن صفتها
اصلا فحصل الفرق بينهما باعتبار ان الملازمة هنا لا تنفك والملازمة ثم قد
انفكت الثاني ان افتقار الشيء الى الصفة كافتقار الموصول الى الصلة لان الصلة في
المعنى صفة لموصوف الموصول الذي قام الموصول مقامه ولذلك اذا قلت
جاءني الرجل الذي ضربته فالذي في الحقيقة صفة للرجل ولولا ضربته لم يصح
وصفه به لانه لم يوضع الا ليتوصل به الى وصف المعارف بالجمل فاذا ثبت
اذا حذف موصوف الموصول صار الموصول قائما مقامه وقائما بما ثبت به فصارت
الصلة لذلك كالصفة في المعنى له فلما كانت من الموصوفة بهذه المثابة في احتياجها
الى موصوف بنيت لشبهها بالموصول وقال ممليا انما لم يقل ما الثاني من
قيام الثاني والثالث مقام الفاعل في باب ما لم يسم فاعله باعتبار جهتين والجواب
عنه من وجهين احدهما لا نسلم ان ثم جهتين سلمنا ان ثم جهتين ولكن اذا دار الامر
بين امرين احدهما فيه اختلاف والاخر لا اختلاف فيه فارتكاب ما لا اختلاف
فيه اولى وهذا لذلك لان الامر جاعل وقعدوا النحوي انما يعلل الواقع فالواضع
اعتبر هذا الطرف دون غيره وقال ممليا انما حسنت مثله وغير في شبههما
على الفتح مع ما وان في مثل قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم وغير ان نطقت بحرها
في الكلام لكثرة الظروف فلما اضيفا الى المبني اجريا مجرى الظروف في جواز
البناء كما بني غير على الضم لما قطعت عن الاضافة تشبيها بالغايات حيث قالوا
لا غير وليس غير وكان مثل ما وان المصدريتين لو وقع الجمل بعدهما وقيل لانهما
جريان وعليهما الكلام في مثل قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
فهل هو مبني ام معرب والاعراب وعلى البناء في مثل قوله تعالى يوم لا تملك
نفس لنفس شيئا لانك ان علقت بالحرف فالحرف موجود وان علقت بالجملة
فالجملة موجودة وقال ممليا الفرق بين النصب وبين النصب في قولنا
بني ابن لتضمنه معنى حرف الاستفهام وضربته تاديبا منصوب بتقدير اللام
وزيد في نحو غلام زيد مجرور بتقدير اللام ؟

والتقدير كان خروجي يوم الجمعة

وخرجت يوم الجمعة منصوب بتقدير في ان النصب يراد به انه في معنى
المنتصر على وجه لا يصح اظهاره معه سوا انتفى الاعراب او اختلف فانه قد
يختلف في مثل قولك ضربته يوم الجمعة وضربته في الجمعة وقد لا يختلف
في مثل قولك الله لا افعلن وتالله لا افعلن وبالله لا افعلن والفرق بينهما انه
اذا لم يختلف الاعراب كان مرادا وجوده وكان له حكم الموجود واذا اختلف
الاعراب كان المقدر غير مراد وجوده فيتصل الفعل الذي يتعلق به فينصبه
وقال مهما وقد نقل عن قول الزمخشري في المفرد والمؤلف لما قسم الحروف
الى عامل وغير عامل ثم قال بعد ذلك ولا حال له بمجرده ولزومه ونحو واحد
قال معناه انه لا يدل الا مع الاسم والفعل فان الاسم يدل على ذات باعتبار
معنى والفعل كذلك فانه قد يقع موقع الاسم الا ترى انك تقول جاء زيد يضرب
عمرا فيضرب عمرا في موضع نصب على الحال فقد صار اذن دالا على ذات الحرف ٥
باعتبار معنى ولذلك يقع صفة وخبرا والحرف ليس كذلك فهذا معنى قوله لا حال له
بمجرده ولزومه ونحوه واحد وقال مهما ان قيل ما المانع من وصف ضمير
الغائب وذلك انه اذا قال جاء زيد وعمرو وخالد وضربته فالظاهر عوده على
الاقرب ويحتمل ان يعود على غيره فاذا قال الكريم وعنى به خالدا فقد اوضحه
لان الصفة في المعارف انما هي للتوضيح الا ترى انه اذا قال زيد احتمل زيد الخياط
وزيد النجار فاذا جاءت الصفة وضح ابهم عن غيره وهذا المعنى بعينه موجود
فيما ذكرناه فالجواب ان المضمر المتكلم لا يشعر فيه الايضاح لتعينه ونفي
احتماله فلم يوصف لذلك والمخاطب والغائب قسم من اقسام المضمرات فسلك
بالجميع مسلكا واحدا كما سلكوا بتخرج ونخرج مسلكا اخر وحذف الهمزة بعد
حروف المضارعة لكونها من باب واحد لان العلة التي حذفت لها الهمزة في اخرج
غير موجود في بقية اخواتها وقال مهما انما سلطت ان المشددة والمخففة
منها مسد المفعولين في باب ظننت واخواتها لاشتمالها على محكوم به ومحكوم
عليه وهو ما يقتضيه ويتعلق بهما في المعنى على حسب ما كان في الاول فيقتضي امرا
اخر ومن هنا جاز كسرها عند ادخال اللام لقولك ظننت ان زيدا لقائم ولولا ان

معناها ما ذكرناه لم يجز ذلك الا ترى انك لا تقول اعجبني ان زيدا لقائم لتعذر
تقديرها في معنى الجملة المستقلة لكونه فاعلا ومن ههنا ايضا عطف على موضعها
بالرفع وان كانت مفتوحة لفظا لانها في معنى المكسورة باعتبار ما ذكرناه فتقول
ظننت ان زيدا قائم وعمرو كما تقول ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز ذلك في المفتوحة
في غيرها كقولك اعجبني ان زيدا قائم وعمرو لكونها ليست في معنى الجملة وقال مهما
الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا لا بد فيها من ضمير فاما المبتدا والخبر في باب
ضمير الشان والقصة مثل هو زيد قائم وشبهه وهذه جملة لا ضمير فيها وكذلك
قوله تعالى القارعة ما القارعة فالجواب اما ضمير الشان فالجملة هي المبتدا
في المعنى والضمير انما يؤتى به في مثل قولهم زيد ابوه قائم ليحصل الربط بين الاول
والثاني والا كان اجنبيا فلا يحتاج الى الضمير واما القارعة ما القارعة وشبهه
فاوقع الظاهر ههنا موقع المضمر لتعظيم الامر مثل قولهم
لا ارى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا
وهو كثير في كلامهم وقال مهما انما بنيت لدن مع الاضافة ولم يبن
قبل وبعد الا عند الانقطاع لان من جملة لغات لدن لد وهي موضوعة وضع
الحروف فبنيت كما بنيت من الاسماء وعن الاسماء وكم ومن وليس كذلك
قبل وبعد وعند وان كانت لدن بمعنى عند لان هذه لم توضع وضع الحروف
والاحكام لا تثبت بالعلل وانما التعليل للوقائع وهذا التعليل مناسب والحكم
ثبت عليه فيصح التعليل به وقال مهما الجملة المثبتة الواقعة حالا اما بها
واما بلا واو كلاهما يجوز الاتيان فيهما بالواو ويجوز ان لا تؤتى بها الا ان الواو يقع ما الذي
منه مع لا وسر ذلك ان لا مع المضارع كالمضارع بمجردها فاجري مجراه الا ترى
انك تقول ان تكرمني اكرمك وان تكرمني لا اكرمك تعرفهما ولا تقول ان تكرمني
ما اكرمك ولا بد من الفاء لانهم جعلوا مع المضارع لمجرد النفي حتى تنزل منزلته
ولذلك قالوا زيد ان لا تقوم ولم يقولوا زيد ان ما تقوم ونحوه وقال مهما
الاسماء المبنية لا تنون للضرورة لان التنوين فرع الاعراب وهي لا يدخلها الاعراب
فلا يدخلها التنوين اما عن تنوين الحكم فواضح واما تنوين التمكن فان كان مع الاعراب

فيها فاسد وليس هو الغرض وان كان مع عز الاعراب فلا يستقيم ان يكون
صفة للا كلمة فيما عري عن الكمال لان الاعراب من كمال الاسم والتنوين
من كلمته فكيف يستقيم ان يكون كل وليس بكامل وايضا فان تنوين
التمكين عبارة عما يتبع حركة الاعراب والغرض فرض انه باق على بنائه فيخرج تنوين
التمكين عن حقيقته وقال الوقف على الاستثناء المنقطع منهم من
يجوزه مطلقا ومنهم من يمنعه مطلقا والوجه ان يقال يجوز ان يصرح بالخبر ولا يجوز ان
لم يصرح لكان قويا الا انه اذا صرح بالخبر اشتغلت الجملة واستغنت عما قبلها
واذا لم يصرح به كانت مفتقرة الى ما قبلها ووجه من قال يجوز مطلقا انها في معنى
مبتدا حذف خبره للدلالة عليه وكان مثل قولك زيد لمن قال من ابوك الا ترى
ان تقدير المنقطع في قولك ما في الدار احد الا الحمار لكن الحمار في الدار ولو قلت
لكن الحمار مستغنيا به بعد الوقوف على ما قبله لكان حسنا الا ترى لما جاز الوقف
بالاجماع على مثل قوله تعالى ان الله لا يظلم الناس شيئا والابتداء بقوله ولكن
الناس انفسهم يظلمون فكذلك هذا ووجه من قال بالمنع ما راى من احتياج
الاستثناء المنقطع الى ما قبله لفظا ومعنى اما اللفظ فلانه لم يعهد استعمال الا
وما في معناها الا متصلة بما قبلها لفظا الا ترى انك اذا قلت ما في الدار احد
غير حمار موقوف على ما قبل غير وابتدات به لكان قبيحا فكذلك هذا واما
المعنى فلان ما قبله مشعر بتمام الكلام في المعنى فان قولك ما في الدار احد الا الحمار
هو الذي صحح قولك الا الحمار الا ترى انك لو قلت الا الحمار على انفراده كان خطا
وقال القياس يقتضي ان يكون المبتدا معرفة والخبر نكرة لان المبتدا هو
المحكوم عليه فالاولى ان يكون معروفا عند المخاطب ليستفيد الحكم على معروف
الا انهم سوغوه في النكرة فاشترطوا ان يخصص بوجه من وجوه التخصيصات
ليكون قريبا ووفوا بالغرض واما كون الخبر نكرة فلانه حكم لا بد ان يكون للافادة بما
ليس عنده فلو عرفوه لم يستقم الا انك اذا حكمت على زيد بالقيام فقلت زيد قائم
فلو ذهبت تعرفه لوجب ان يكون الذات المنسوب اليها القيام معروفة
فلا يكون مخبرا بها الا عند المخاطب وايضا لو صح ذلك لوقع التعريف ضائعا ومن ثم

ايضا لانه يزيد حينئذ الحكم على النكرة
كما يكون حينئذ للنكتة في الحكم على المعرفة

وجب التقدير في مثل زيد القائم وزيد اخوك بان المعنى زيد محكوم عليه بانه
القائم وانما يكون ذلك اذا كان المخاطب قد فهم مسمى بزيد وفهم ذاتا منسوبا اليها
القيام وهو لا يعلم انهما في الوجود ذات واحدة فلذلك افاد ما ليس عنده اما لو كان
الخبر بعينه في قولك القائم لم يستفد ما ليس عنده ولا يعترض بالقياس العقلي الموجب
العقلي الذي يستحيل خلافه وانما اراد القياس الجلي باعتبار الاستحسان وقال
انما حمل النصب على الجر والجر على النصب ولم يحمل واحد منهما على الرفع لامور
احدها انهما اخف من الرفع فحمل احدهما على الاخر ولم يحمل على الاثقل كيلا يلتبس
الثقل الثاني انهما كلاهما في الاصل لما هو فضلة والرفع موضوع لما هو احد
جزئي الجملة فحمل احدهما على الاخر لاشتراكهما في ذلك الثالث هو انهما كلاهما في الاصل
من متعلقات الفعل والرفع لمتعلق الفعل في الاصل انما هو لذي قام به فحمل
احدهما على الاخر لاستوائهما في ذلك وقال لا يجوز جاء زيد والعاقل لانك
اما ان تعطف العاقل باعتبار المعنى او باعتبار الذات فان عطفته باعتبار
الذات فسد لعدم التعدد وان عطفته باعتبار المعنى فسد ايضا لانك انما
تعطفه على الذات المنسوب اليها المجيء فيجب ان يكون المعنى منسوبا اليها المجيء
لشركته معه بالواو وهو فاسد بخلاف قولنا جاء زيد العاقل والكريم فانك
عطفت معنى على معنى والمعنى الاول منسوب الى الذات المتقدمة فكذلك المعنى
الثاني يثبت نسبتها في المعطوف عليه بخلاف قولك جاء زيد والعاقل لما تقدم
وقال انما كانت الضماير لا تعود الا على الاسماء لانها اذا عادت على شيء فاما
ان يكون بمعنى ذلك اولا والقسمة حاصرة وليس الا الاسماء والافعال والحروف فان
كان الاول فهو المراد وان كان الثاني لزم ان يكون اما افعالا واما حروفا وهو باطل
لانه قد ثبت اسميتها بالدخول في حد الاسماء والخواص وذلك غير خاف وقال
انما لم يحذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه ولم يفعل ذلك في الموصول فلان
الصفة تدل على الذات التي يدل عليها الموصوف بعينها وباعتبار التعريف
والتنكير لانها تابعة للموصوف في ذلك والموصول لا ينفك عن جعل الجملة التي
معه في معنى اسم معرف فلو حذف لكان الجملة نكرة فيختل المعنى وقال اعنا

والمعنى هنا باعتبار تعينها
الالف واللام

جعلت اي متوصلا بها الى ندا ما فيه الالف واللام لانها مبهمة يصح تفسيرها بكل ما
فيه الالف واللام تفسيرا لها فلما كانت لذلك صلحت لهذا المعنى والذي يدل على
ذلك ان اسما الاشارة لما كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع فقيل يا هذا
الرجل ويا هولا الرجال وقال انما بنيت لنت وكانت على الضم لانها كانه
عما اصدحربه مضموم وهو اما الكلمة الاسمية او الفعلية وعلة بنائها بالفتح واضح
وقال لما ورد على حد الاسم نعم وبئس واجاب عنه بانهما في اصل
وضعهما داله على الحدث والزمان وانما نقلا الى معنى الانشا والانشا لا دلالة
له على الزمان ما المانع من ان يكون نعم وبئس الانشايان وما اشبههما من الانشا
داله على الحال ولا بعد في ذلك فان قرينة الانشا ههنا داله على الحال كما في قولك
ان قام زيد ثمت يستقبل من حيث القرينة الشرطية الداخلة عليه ولذلك
قولهم لم يقم فانه قبل دخول لم مستقبل فلما دخلت لم قلبت معناه الى المضي فلا يرد
اذن على حد الاسم الذي هو ما دل على معنى في نفسه دلالة بتجرده عن الاقتران
والجواب عن هذا انه لو كان الانشا داله على الزمان وضعا لكان هل زيد
قائم داله على الزمان وضعا ولا يدل فلا يدل وقال من ابكر فعل الحال
فله شبهه وهو انه يقول فعل الحال هو الدال على حدث وزمان بين الماضي
والمستقبل ومعلوم ان ذلك الزمن زمن فرد وكل فعل يعبر عن وقوعه
لا يسعه ذلك الزمن لصار ابانة يودي الى التناقض لانه يكون معناه انه وقع
فيه وهو لم يقع فيه وذلك مناقض اما كونه يدل على كونه وقع فهو معنى فعل واما
كونه غير واقع فيه فلما علم من ان كل فعل لا يمكن وقوعه في زمن الحال هذا
التناقض وانما العرب اخرت الزمان المتقارب في اول الفعل واخره بمنزلة
زمن الحال فثبت على المسامحة لا على التحقيق ولذلك لو كان الفعل مما لا يمكن
عاده الا في سنها او اكثر صح ان يعبر عنه بفعل الحال اذا كان الحال ملتبسا به
فاذا ثبت ذلك سقط ما توهمه من التناقض فاذا اسقط وضع الحال باعتبار
التوسعة التي ذكرناها واما انكار زمن الحال فلا ينكره عاقل لانه معلوم ضرورة
وقال تسمية حروف النسبة بهذا الاسم اولى من تسميتها باستفتاح

فقد جعل الاكثر وقوعه عنه وقع ويهون بما سدد وهذا
مستقيم لو كان التنافي حاصلا في زمن الحال

الكلام لان اضافة الحرف في تسميته الى المعنى المختص به في الدلالة اولى من اضافته
الى امر ليس من دلالته والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح الا
ترى ان حروف الاستفهام وحروف التحضيض ونظائرها الا يكون الاستفتا
بها ولم تسم حروف استفتاح لانه ليس من دلالتها وانما سميت حروف استفهام
وحروف تحضيض لما كان ذلك المعنى مدلولا لها واذا اعتبرت تسميات الحروف
باعتبار اضافتها وجدتها كلها كذلك كحروف الندا وحروف الشرط وحروف النفي
والاستقبال والجر وغير ذلك فيجب ان تسميتها بحروف التنبيه اولى وقال
اذا تكرر الخبر فان كان من الصفات جاز عطف بعضها على بعض كما تعطف الصفات
اذا تكررت كقولك زيد عالم وعاقل كما تقول مررت برجل عالم وعاقل كانك
قلت ذو علم وعقل فلما كان الامر المقصود هو المعنى والواو تشعر بالتعدد
جاز الاتيان بها لتعدد المعنى لما كانت الذات واحدة جاز حذف الواو لاتحاد
الذات كما جا الامران في الصفات فاذا لم يكن الخبر من قبيل الصفات فالظاهر
انه اذا تعدد لا يكون فيه الواو مثل قولك زيد اخوك ابو عمرو فلو قلت زيد
اخوك وابو عمرو لم يكن شيعها لانه لا تعدد يكون الواو جات باعتبار ولذلك
لا يفهم عند ذلك الا العطف على المبتدا او تعدد خبر الثاني كالاول فلا يفهم من قولك
زيد اخوك وابو عمرو الا زيد اخوك وابو عمرو اخوك ولذلك ما اشبهه وقال
انما كان النسب بالياء المشدده لانهم لما قصدوا الى معنى النسب الى الاسم
ولم يكن بد من زيادة تدل عليه واكثر الزيادات حروف المد واللين وكانت اولى
واخص الياء لان الواو مستثقلة والالف لا يمكن تشديدها فيلتبس بما في آخره
الف لا للنسب كفعلى وفعلى وفعلى وشبهها فتعينت الياء لانها اخف مستعملة منها ويمكن
تشديدها فيذهب اللبس في قولك حصري وحصيري بالتشديد والتخفيف
الا اذا شددت علم انه منسوب واذا خففت علم انه مضاف ومن قال اختصت
الياء لانه في معنى المضاف والياء للاضافة في مثل قولك غلامي وذلوي وحصيري
فقد غلط في قوله والياء للاضافة فان قولك غلامي الياء للمتكلم سوا كان الاول مضافا
اليه او مفعولا الا ترى انك تقول غلامي وضربني وان اراد انه قد يكون مضافا اليها فكيف

يرد عليه الكاف والها لانها تكون مضافا اليها فان قال اردت ان الها لا تستعمل
للمتكلم الا بمعنى انه نسب الشي كقولك غلامي وضربني ورد عليه ان الكاف كذلك
في غلامك وضربك وقال ــــ انما جاز الاضمار في المثنى والجمع ولم يتقدم
ذكرهما لانه ضمير نسبة حاصلة من الجزئين المسمى كلاما وذلك معهود لكل عاقل
فكانه انما اضمر لتقدم امر يدل عليه وهو ذلك العهد السابق فان قيل
هذا جار في المفردات فانه كما يعقل النسب يعقل المفردات فليجز اضمار
المفرد بناء على ذلك فالجواب ــــ ان المفرد لو اضمر مع احتمال ان حقا بعده لم يكن
في الاضمار فائدة للتردد الحاصل فيه بين الالاف بخلاف النسبة فانها امر متميز
لا التباس فيه بغيره فلذلك جوزوا الاضمار في النسب ولم يجوزوه في المفردات
وقال ــــ ان قيل لم بني الاسم لشبه واحد وامتنع الصرف لشبهين وكلا
الامرين خروج عن اصله فالجواب ــــ ان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن
الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس الاعم وهو كونه كلمة
وشبه الاسم بالفعل وان كان نوعا اخر الا انه ليس في البعد عن الاسم كالحرف
الا ترى انك اذا قسمت الكلمة خرج الحرف اولا لانه احد القسمين ثم يبقى الاسم
والفعل مشتركين يفترق بينهما بوصف اخص من وصفهما بالنسبة الى الحرف فوزان
الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة الى الادمي ووزان الفعل من الاسم كالحيوان
من الادمي فنسبة الادمي بالجماد ليس كنسبته بالحيوان فقد علمت بهذا ان المناسبة
الواحدة بين الشي وبين ما هو ابعد لا تقاوم مناسبات متعددة بينه وبين ما هو
قريب منه وقال ــــ مولانا العلامة بانه يقوم المعنى المقتضي الاقتضاء على
ضربين اقتضاء وجودي واقتضاء عقلي فالعقلي مثل ضربت زيدا والوجودي مثل
ضربت يوم الجمعة ومكانك وجاء زيد راكبا لانه لا بد له في الوجود من حال وزمان
ومكان واما قولهم ضربت ضربا فمن القسم الوجودي باعتبار الالة وبيان النوع
وقال ــــ انما خص باب ما لا ينصرف بهذه التسمية لان الصرف هو الصوت
الرمس الذي يسمع من البكرة ولما كان التنوين مشبها له سمي ما قام به منصرفا وسمي ما
فقد منه غير منصرف وقال ــــ قول صاحب الجمل ما كان زيد مثلك ولم يجز ما

كان مثلك احدا لان الخبر هو المقصود بالنفي فاذا قال ما كان احد مثلك فقد نفى
مماثلة كل احد له لان الضمير المرفوع في مثل لاحد والكاف في معنى المفعول والمعنى
ما كان احد مماثلا لك اي مشبها لك فمعنى مشابهة كل احد له فصار المعنى بلغت
مبلغا من الفضل لم يشابهك احد فيه واذا قال ما كان مثلك احدا وجب ان
يكون المنفي معنى الاحدية وهي الانسانية فيصير المعنى ما مثلك انسانا ويكون المماثل له
سببا وانما نفي الانسانية عنه والمثل المثبت اما ان يراد به نفس المضاف اليه كما في
قولك مثلك لا يقول ذاك واما معنى المشابه وعلى كلا الامرين لا يستقيم نفي الانسانية
لانه يصير المعنى ما انت انسانا او ما مشابهك انسانا وكلاهما غير مستقيم واما اذا قصد
معنى المبالغة في الذم او المدح كان جائزا ويصير معنى قوله تعالى ما هذا بشرا لان المعنى
اثبات امر اعلى من البشرية في مقصود الحاكي عنه كقول الشاعر
فلست لانسي ولكن لملاك ۔ فيكون قوله ما مثلك احدا في مقصود المدح
اما على معنى ما انت بشرا اي بل انت اعلى من البشر واذا كان مماثله اعلى من البشر
كان هو كذلك من طريق الاولى لان المشبه به اقوى في المعنى المراد به من المشبه ويكون
معناه في الذم ما انت بشرا بل ادنى من البشر ويريد البهيمة وشبهها كما اراد في المدح
الملكية وشبهها وقال ــــ اختلف في كم وكذا واولئك وذيت وايان ومتى واين
وكيف ونحوها فقيل معرفة لان المعنى في من ازيد ام عمرو وفي ما اكتابة ام الكتابة
صناعتك وفي اين افي السوق ام الدار معدول وفي متى ايوم الجمعة ام يوم السبت
شغلك وفي كم درهما مالك اي الاعداد وفي كم درهم الكثير من الالف ام ... وفي كيف
حالك اعلى العافية ام المرض وفي كيت وذيت لان معناه كان من القصة الكريمة
المعهود وقيل نكرة لان معنى من اقول اي رجل ومعنى ما صناعتك اي فعل
ومعنى اين اي مكان ومعنى متى اي زمان ومعنى كم الاستفهامية اي عدد والخبرية
كثير وكيف على اي حال وكيت وذيت كان من القصة كيت وكيت والظاهر انها في
من وما واين ومتى ونحوها في المعنى سؤال عن المعرفة معرفة ونحو كم الاستفهامية
والخبرية وكيف وكيت وذيت نكرة واما كذا فواضح في التنكير الا اذا قلت له
كذا او كذا درهما فغايته ليس ان يكون كالتصريح بقولك احد وعشرين درهما ولذلك جميع

الباب فيه وقال كلم وتمر وبابه ليس بجمع لاوجه ثلاثة احدها انه لو كان
جمعا لكان جمع كثرة ولو كان لوجب ان يصغر على تميرات الثاني لو كان جمعا لم يصغر
على تمير الثالث هو ان فعلا ليس من ابنية الجموع واذا ورد الوزن بين كونه
جمعا ومفردا لم يجب كونه جمعا الاسيما لان اصل الاسما في الافراد الثالث
هو ان هذه الاسما موضوعة للمعقول لهذه الاشيا كالتمر والعسل فلا يصح جمعها
الا اذا قصد احادها او انواعها وكما انه لا يصح ان يقال ما وعسل جمع فكذلك
هذا ويدل عليه امتناع جمع تمر اذا قصد به الجنس وجواز جمعه اذا قصد به
النوع ولذلك يقطع بالفرق بين معنى تمر وتمرات في ان تمرات يدل على قصد
الوحدان مثلها في رجال وتمر انما يدل على الماهية مثله في ما وعسل وقال
قولهم الا يا زيد والضحاك في جواز الرفع والنصب ولم يات في باب لا الا وجه
واحد وهو الرفع لا غير مثل لا اعلام لك ولا العباس والفرق ان لا يدخل على
المعارف لما تقرر في موضعه ولا يمكن حمله على اللفظ لان لا انما اتى بها لنفي المتعدد
ولا تعدد في قولك لا اعلام لك ولا العباس ولان دخول النصب فيه فرع دخول
الفتح فيه اذا كان مفردا ولا يدخله الفتح فلا يدخله هذا النصب الذي هو
فرعه لان دخول الفتح انما كان لتضمنه معنى الحرف الا ترى ان معنى قولك لا رجل
في الدار لا من رجل ولا يتقدر مثل ذلك فيما ذكرناه الا ترى انه لا اذا رفع
بعدها المعرفة وجب الرفع والتكرير ورجع الاسم حسبنا الى اصله فاذا وجب
الرفع فيما يلي لا ولم يجز فيه غيره فلان لا يجوز غيره في فرعه الذي هو المعطوف
من باب الاولى وليس كذلك في باب الندا في قولنا يا زيد والضحاك فان حرف
الندا وان كان متعذرا كما تقرر فيما ذكرناه الا انه يتوصل اليه بأي وهذا كقولك
يا ايها الضحاك ويا هذا الضحاك فصار له دخول وان كان باشتراط فصل بخلاف
لا فانها لا تدخل بحال وقال ان قيل ما الفرق بين قولهم يا زيد وعمرو
فانه ما جا فيه الا وجه واحد وهو قولهم وعمرو وجا في المعطوف في باب لا وجهان
احدها العطف على اللفظ مثل لا اب وابنا والثاني العطف على المحل مثل لا امرا
ان كان ذاك ولا اب فالفرق من جهة احدها ان قولنا يا زيد وعمرو وحرف الندا

مرادا

مراد وهو جائز حذفه في قولنا الانسان يا ثم وليس كذلك في باب لا في الصورة المذكورة ده
لان لا لا تحذف في مثل ذلك وانما قدر حرف الندا ههنا دون غيره لكثرة الندا في كلامهم
الوجه الثاني ان لا لا تحتاج معها الى ان صار الاسم ممتزجا امتزاج المركبات ولا يمكن
بقا ذلك مع حذفها ولم يسووه بنا على امتزاجها الاولى لانه قد فصل بينهما بكلمتين
وللاسود كالامتزاج اربع كلمات وقال انما لم يحذف حرف الندا في مثل
قولهم رجل او امراة وشبهه لان الاصل يا ايها الرجل ويا ايها المراة فاستغنوا بقولهم
عن الالف واللام لدلالتها على التعريف المستفاد من الالف واللام ولما حذفوا
الالف واللام استغنى عنها لانها انما وضعت وصلة الى ندا ما فيه الالف
واللام فبقي يا رجل فلو حذف حرف الندا لكثر الحذف واخل فلذلك ويجوز
ان يقال انما لم يحذف لانه ناب مناب حروف التعريف المراد معناه في قولك
الرجل وكما لا يجوز حذف المعوض عنه عند انفراده فكذلك لا يجوز حذف عوضه
الذي هو منزل منزلته بخلاف قولك يا زيد فان تعريفه لم يكن بشي حذف وقامت
يا مقامه بل هو بالعلمية نسبته الى مسماه وهو منادى كنسبته وهو غير منادى
وهذا يمكن اجراوه في اسما الاشارة بوجه وهو ان يقال ان تعريف اسما الاشارة
ليس كتعريف الاعلام فانها لم تعرف الا بقرينة القصد الى مدلولها وبانفهام
ذلك المعنى المذكور فصارت معها كالقرينة المفيدة للتعريف فاذا حذفتها
وانت قاصد الى التعريف كنت كالحاذف حرف التعريف ويجوز ان
يقال انما لم يحذف من رجل وامراة لان وضع هذا اللفظ للتنكير بخلاف زيد
وعمرو فان وضعه للتعريف فلا يحمل استعماله بغير حرف الندا على معنى التعريف
بخلاف رجل وامراة فان حذف حرف الندا اخل لذلك ولا يتعذر مثله في اسما الاشارة
لانها في اصل وضعها للتعريف الا ان يقال اجريت مجرى النكرة لكون
تعريفها مفتقرا الى القرينة بخلاف زيد وعمرو فانه غير مفتقر الى القرينة في
التعريف فاجري المفتقر مجرى النكرة للكون مالم يفتقر على ما يفتقر
وانما كان يا ايها الرجل هو الاصل لقولك يا رجل لان المقصود ندا المعرفة
ومعلوم ان اهم الجمع بين حرفي تعريف وقد علم ان تعريف الرجل بالالف

واللام هو الاصل واذا كان تعريفه بالالف واللام هو الاصل وجب ان يكون ايضا
نعت الرجل هو الاصل لانه لا ينال الا لذلك وانما كان يا ايها الرجل كقولك يا هذا
لانه لو لم يكن اصله لكان زائدا فيؤدي الى ان يراد كلا منهما وهو على خلاف قياس
كلامهم على ان اصل الزيادة على خلاف القياس واذا وجب ان لا يكون زائدا
وجب ان يكون اصلا وقال الفرسخ والبريد في قولهم سرت فرسخا و
بريدا مفعول به لان سرت بمعنى قطعت كانه قال قطعت فرسخا وهذا جواب
عن اشكال يورد على الظروف وهو ان ظروف المكان لا ينتصب بتقدير في
منها الا المبهم خاصة دون المختص فاذا ورد الفرسخ والبريد وهما من ظروف
المكان وهما مختصان فيجاب بما ذكر اولا او انه مما استثني لكثرته فكان
كقولنا ولفظ مكان لكثرته وقال الفرق بين قول النحويين مصدر
واسم مصدر ان المصدر هو الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق واسم
مصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه كالقهقرى فانه لنوع من الرجوع
ولا فعل له يجري عليه من لفظه وقد يقولون مصدر واسم مصدر في الشيئين
المتقاربين لفظا واحدهما للفعل والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل
كالطهور والطهور والاكل والاكل فالطهور المصدر والطهور اسم ما
يتطهر به والاكل المصدر والاكل ما يوكل وقال لا يصح التعلق
بالافعال الناقصة لانها لم يقصد بها في التحقيق نسبة حدث محقق الى
فاعلها ومعنى قولنا حدث محقق يعني انه لم يرد ان زيدا ثبت وانما اريد
ان القيام المنسوب الى زيد هو منسوب اليه وذلك حاصل لو لم يذكر كان وانما
قصد بالاتيان بها على المبتدا والخبر وتقييد الخبر بمعناها النسبة المثبتة
مع بقائه في الحقيقة خبرا عنه على ما كان عليه في الابتداء ولذلك توهم كثير
من النحويين انه لا دلالة لها على الحدث اصلا وانما وضعت للدلالة على مجرد
الزمان فلذلك لم تات عاملة في شيء غير الاسم والخبر وقال انما كان المعدول
فرعا لانه لا بد من اصل هو معدول عنه فالمعدول عنه هو الاصل تحقيقا او
تقديرا على ما ذكروا واذا كان ذلك هو الاصل فالمعدول فرع وانما كان الوصف

لانه لا يعقل وصف الا بتقدم موصوف فوجود الصفة مرتبة عليه فهو فرع لذلك
والثانية فرع التذكير لان الذكورية هي الاصل من حيث كانت الالفاظ القياسية
تجري على المذكر بنفسها كاسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة فاذا
قصد الى التانيث زيدت العلامة لذلك فقائم في قولك قائمة يدل على ذات قام بها
ذلك المعنى كما في قولك قائم مجردا وزيادة التاء تدل على الذات مؤنثة وكان فرعا
لذلك وانما كانت المعرفة فرعا على النكرة من حيث ان وضع الالفاظ القابلة
للتعريف للنكرة فاذا قصد الى التعريف زيد عليها ما يجعلها معرفة كقولك
رجل والرجل او وضعت وضعا ثانيا للمعرفة كقولك جعفر للنهر ثم جعله علما
وكان فرعا لذلك وانما كانت العجمة فرعا لان كلام العرب في اصله موضوعهم دون
ادخال غيره فيه فاذا ادخلوا شيئا من غير كلامهم فهو فرع على كلامهم في التحقيق فهو
اظهر الفروع وانما كانت الالف والنون فرعا على المزيد عليه اذ لا يعقل الزيادة الا
لمزيد عليه وكان فرعا لذلك ووزن الفعل فرع على وزن الاسم لانه اذا كان
الفعل فرعا على الاسم من حيث الاشتقاق والاستقلال فوزن الفرع فرع على وزن
الاصل لان الاصل اذا تقدم فقد تقدم وزنه لانه صفته والفرع اذا تأخر تأخر وزنه
فكان فرعا لذلك وقال انما اعرب المضاف الى المتكلم تقديرا في الاحوال
الثلث لانه تعذر عليه حركات الاعراب فوجب ان يعرب تقديرا وبيان تعذرها
هو انه لو اعرب بالضم في موضع الرفع وهو متعذر اذ لا يمكن مجي اليا بعدها ساكنة
ولعلتهم لا ساكن بها ساكنة فوجب ان يعدل عن الضم الى الكسر لمناسبتها التزموا الكسرة
قبلها لاجلها بدليل ذلك على ذلك مجي كل يا للمتكلم في الفعل والحرف او غيرهما مكسورا ما
قبلها كقولك مني وعني ولي وضربني ويضربني وقدي وقطي ولما قبح مني وعني
وضربني ويضربني زادوا نون الوقاية لكسر عليها فقالوا مني وعني وضربني وهذا واضح
في التزامهم الكسر قبل يا المتكلم واذا ثبت ذلك تعذر الضم والكسر والفتح اما الضم والفتح
فلتعذر اجتماع متضادين واما الكسر فاذا وضح انهم التزموا كسرة لاجل اليا تعذر
مجي كسرة الاخرى تجامعها اذ [illegible] اجتماع كسرتين في محل كما يستحيل اجتماع كسرة
وضم ولا يمكن ان يحكم بكسرة الاعراب وزوال الكسرة التي لاجل اليا لان تلك من السابقة

لمعنى وقد ثبت اعتبارهم اياه فلا ينبغي ان يدرس مع بقاء ذلك المعنى من غير موجب ثم
ولو قدرت جواز ذلك لكانت هذه الاولى لانها السابقة وانما قلنا هي السابقة
لان التركيب فرع الافراد ولا يكون اعراب الا بعد التركيب فهو فرع الفرع وهذه
الكسرة ثابتة للكلمة في حال الافراد قبل التركيب الموجب للاعراب فثبت انها سابقة
وقال انما لم يقع ظروف الزمان اخبارا عن الجثث لعدم الفائدة فيه
لانها لو وقعت خبرا لكان التقدير انها حاصلة وثابتة فيه وقد علم استقرار الجثث
كلها في ذلك المعنى على جهة ولا معنى للاخبار بها عنها بخلاف ظروف المكان فان كل جزء
من الجثث مختص بمكان دون مكان وكان في الاخبار عنها بالمكان فائدة لم تكن عند المخاطب
ولما كانت معاني المصادر كالجثث بالنسبة الى المكان في الزمان والمكان صح الاخبار
عنها بالمكان والزمان جميعا كقولك القتال غدا والقتال يوم الجمعة والقتال امامك
والقتال خلفك وقال وانما وجب حذف العامل من الحال المؤكدة دون غيرها
لانها لا بد ان يتقدمها جملة يتضح المعنى بثبوتها فلو اظهر العامل لاظهر الثبوت
وهو عين ما دل عليه اللفظ الاول وكان اظهاره كاظهار العامل في المصدر بعد ان
يتقدم ما يشعر به كقولك هذا عبد الله حقا وكقوله تعالى وعد الله وكتاب الله وامثال
ذلك كثيرة وقال جوابا عن سؤال ورد على تعليل حكم وهو ان العرب
تجعل صدر الكلام كل شيء دل على قسم من اقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتحضيض
وان واخواتها سوى ان وهو زيدا ضربت وضربت زيدا فيقال انه اذا قيل زيدا التبس
على السامع ان يكون المذكور بعد ضربت او كرهت او نحوه واذا قيل ضربت التبس
على السامع ان يكون زيدا او ان يكون عمرا ونحوه لا مور اصرها ان هذا لا يمكن ان
يكون الا كذلك لانه لا بد من تقديم مفرد على مفرد فيهما قدمت اصل المفردين فلا
بد من احتمال كلها بعد [illegible] الثاني ان هذا الالباس في احاد مفردات
وذلك الالباس في اصول اقسام الكلام فكان اهم المسالك ان دال الفاظ وضعت
للدلالة عليه وكان تقديمها مرشدا اليها وضع لم تخل فحذف فانه ليس لها الفاظ
غير لفظها ولو كان لها الفاظ غير لفظها لادى الى التسلسل وهو محال وقال
انما عملت ليت ولعل وكان في الحال ولم تعمل ان وان ولكن من وجوه منها ان ليت

ولعل

ولعل وكان ضمنتها معاني افعال محققة غير معاني التاكيد ومعنى ان التاكيد المجرد
التاكيد لا اثر له في المعنى على ما كان عليه الا ترى انك اذا قلت ما جاءني من احد وجاء
زيد زيد لم يجز ان يكون عمرو ولا زيد الثاني عاملا في شيء لم يكن عاملا فيه قبل لان الامر فيه
على ما كان بخلاف ليت ولعل فان معناهما التمني والترجي فالثاني صوان ليت ولعل
وكان تتعلق بالجزء من كل واحد منهما يصح ان يكون معتقد الحال باعتبار التمني والترجي
والتشبيه الا ترى انك اذا قلت كان زيدا راكبا الاسد انما اردت تشبيه زيد في
حال ركوبه بالاسد وكذلك اذا قلت كان زيدا الاسد مفترسا انما اردت تشبيهه بالاسد
في حال افتراسه بخلاف ان فانها لتوكيد النسبة والنسبة لا تتصل لما ذكرناه لان ذلك
من توابع المفردات لا من توابع النسبة الثالث قالوا ليت ان زيدا قائم بمعنى اتمنى
ان زيدا قائم وليت زيدا قائما في معنى اتمنى زيدا قائما فلما استعملوها هذا الاستعمال
اعملوها في الحال من طريق الاولى وقال هذا بسرا اطيب منه رطبا رطبا
حال من الضمير في منه وبسرا حال من الضمير في اطيب وقال حجة ورش في الترك للهمزة
اذا كانت فا الكلمة امران احدهما ان الهمزة اذا كانت فا كانت مبتداه او
في حكم المبتدا لان ما قبلها حينئذ لا يكون الا زائدا والهمزة اذا ابتدئ بها كانت
اثقل منها اذا لم يبتدأ بها وذلك محذور عند النطق في مثل عوذ حمار وقعت فيه
اولا ولم يتعلق في مثل يستامون ما وقعت فيه متوسطة ولذلك قراها حمزة بالوقف
على الساكن قبلها في مثل يستامون ويحارون وجزم قراءة ورش موجلا يوتد بقلب الهمزة
واوا وفوائد التحقيق الهمزة ما كانت تلك فاو هذا غير قائم الوجه الثاني انها
اذا كانت فاء وسكنت فتلحقها تحصن محققوا والفاء لا تكون الا متحركة في
الاصل فكانت لقبول التغيير اقرب منها عينا ولاما لقوة تلك حيث كانت باقية
على اصلها ولذلك نقل الهمزة على الساكن قبلها الا ترى انك اذا ابتدات
بقولك اخذ وجدت النطق بالهمزة اثقل منه في قولك سال والوجه طول الالف وقال
البقرة تطلق على الذكر والانثى لقولهم شاء حمام ودجاج واشباه
ذلك فاذا ثبت هذا الاطلاق فلا يستدل على الانوثة بجري صفات المؤنث
وضمائرها فان العرب اذا اجرت اسم الجنس المؤنث على المذكر وان كان حقيقيا
او اجرت اسم الجنس المذكر على المؤنث وان كان حقيقيا

الكلمة اذا كان اسما [illegible]

راعت اللفظ تارة والمعنى اخرى فيقولون ثلثة اشخص وان كانت نسا وثلث انفس
وان كانوا ذكورا وهذا اكثر من مراعاتهم مدلوله واوضح دليل قوله تعالى خلقكم من نفس
واحدة وخلق منها زوجها والمراد ادم عليه السلام فانث واحدة واتى بالضمير في
منها زوجها مونثا مراعاة للفظ لنفس لما كان مونثا وقد جاء ذلك في مواضع في القران
وقد جاء مذكرا بعد تانيثه في مثل قوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل
منها زوجها ليسكن اليها فلما تغشاها فقوله واحدة ومنها وزوجها على التانيث
كما تقدم وقوله ليسكن وتغشاها على التذكير وحسن ذلك وان لم يحسن في
نفس واحدة وجعل منه زوجة جنسه لان السكون والغشيان من صفات المذكر
فلما قوي امر التذكير بهذا المعنى اقتضى ذلك حسن مراعاته بعد ويمكن ان يقال في قوله
تعالى عوان بين ذلك من صفات النساء وهي النصف وربما قيل التي ولدت
مرة بعد اخرى فاذا اجري على البقرة دل على التانيث فيها ويمكن ان يقال ان
جريه على البقرة وان كانت انثى مجاز لانه من صفات النساء واذا اجري مجازا
على البقرة الانثى فلا بعد ان يجري مجازا على البقرة الذكر ويقوي ذلك قولهم حرث
عوان وحروب عون وان لم يكن ثم ولادة اصلا ولا بعد في جريه على البقرة
الذكر مع مشابهته للانثى في الولادة واما باب طلحة وحمزة ونحوهما من الاعلام فالمراعى
فيه المدلول على المختار عند الائمة وان كان كثير من الكوفيين يجوز ثلاثة طلحة ونحوه مراعاة
للفظ واما غير ذلك مما تقدم من اسماء الاجناس فظنوا ان الباب بين واحد
والفرق بينهما من حيث المعنى ان العلم موضوع لمعين بعينه لا يحتمل غيره واسم
الجنس مما ذكرناه موضوع لواحد من الامرين من غير تعيين في اصل وضعه فلا يلزم
من حسن جري صفة المونث على ما لم يكن وضعه لمذكر معين فظهر الفرق بينهما من حيث
الاستعمال ومن حيث المعنى واما بغلة فالظاهر انه يقال بغلة للانثى وبغل للذكر كقولهم
حمار وحمارة وبرذون وبرذونة ونحوه من الاسماء فاذا اطلقت بغلة كان واضحا
في انها انثى واذا ثبت اطلاق بغلة على بغل على بعد لم يقدح ذلك في ظهوره لان
الاسان بالتاء في هذا الباب الفرق بينه وبين المذكر بخلاف ما تقدم فان الحاق التاء
ثم الفرق بين الجنس والواحد منه ولا يستدل على التانيث في بغلة رسول الله صلى الله

عليه السلام بعد ثبوت ان بغلة للذكر مثلها في الانثى بالتانيث في كانت ونحوها
لانه حينئذ استدلال بمثل صفراء ولونها في كون البقرة انثى على انه قد نقل عن
بعض العلماء انه قال سلوني عما شئتم وكان ابو حنيفة رحمه الله حاضرا الا الشعبي به
فقال للانسان قل له اذكرا كانت نملة سليمان ام انثى فلم يعرفوا ثم قيل لابي
مما كانت قال كانت انثى بدليل التانيث في قالت نملة ولو كان ذكرا لقال قال نملة
وقال .... مجيبا عن الاسم الموصول لم يختلف الناس ان الاسم الموصول موصوف
قبل تمام الصلة ولذلك يقول الاسم الموصوف ويكون موصولا بعد تمام الصلة على سبيل
التسمية بما كان عليه فيقول اسم موصول وكل اسم موصول فقياسه ان يتعرف بما بعده
قياسا على الضارب فان قيل لو كانت كالالف واللام في الضارب والرجل لم يفتقر
الى ان يكون صلتها معلومة للمخاطب ولما افتقرت الى ذلك دل على ان تعريفها حصل
بغيرها والجواب .... ان ذلك لا يمنع بل هو واجب فيها او في مثلها لانه لو لم يكن للالف
واللام مدلول معين فاشترط ذلك لتحصل لها الدلالة الموضوعة هي لاجلها ان الالف
واللام في الرجل مشروطة بان يكون رجلا معهودا لانه لو لم يكن معهودا لم تحصل الدلالة بها
على معين وكذلك الضارب وكان ذلك من مقتضى دلالتها على التعريف لا مانعا
والصلات في اصلها صفات للنكرات في المعنى كما ان ضارب وشبهه قبل التعريف
صفة للنكرات فلما اصطلحوا على اجرائه على المعارف ادخلوا عليه الالف واللام لتصح به صفة
المعرفة ولما كانت الجمل تقع كذلك واصطلحوا على اجرائها صفات على المعارف ادخلوا
عليها ما يتعرف به كما ادخلوا على ضارب ورجل عند قصد التعريف ما يتعرف به
وقال .... اخر المانع من صرف العدل والصفة والكثر الناس في تقدير العدل على انه
معدول عن الاخر واستعماله انما يكون بالالف واللام او بالاضافة او من ولا جائز ان يكون
معدولا عن المضاف لان المعنى واللفظ يأباه اما المعنى فلان المقصود باخر الغير ما
لم يتقدم فلو اضيف لتغير ذلك المعنى بخلاف افعل التفضيل فانه لا يتغير معناه باضافة
باعتبار التفضيل واما اللفظ فلانه لو كان كذلك لوجب بناؤه كما في قبل وبعد
ولا يجوز ان يكون معدولا عما فيه الالف واللام لوجب ان يكون معرفة ولو كان معرفة لم يجز
جريه على النكرة ولجاز جريه على المعرفة ولا امران ممتنعان فتعذر ان يكون معدولا عما فيه
الالف واللام الا ترى انه لما كان معدولا عما فيه

كذا الكرام بكرع [illegible]
فتنه

الالف واللام وجب ان يكون معرفة وهو اعتراض مشكل وغاية ما يقال انه لا يلزم
المعدول عن الشي ان يكون بمعناه من كل وجه وانما يلزم فقد اخرج عن صيغة كان يستحقها
في قياس كلامهم الى صيغة اخرى وقياس هذه ان يستعمل عدد عدد ولا اضافة بالالف
واللام فلما استعملت بغيره دل على انهم اخرجوها عن الصيغ المستحقة هي لها الى صيغ
اخرى واذا اعترض ان العدل بهذه المثابة لم يثبت في لغتهم وكان اثباتا لما لم يثبت
مثله في لغتهم بغير دليل فالجواب انه وان لم يثبت اثبتناه بدليل وهو
انه اذا لم يتقرر فيه العدل وجب ان يكون غير منصرف بعلة واحدة وذلك معلوم البطلان
من لغتهم فكان اثبات ذلك واجبا بدليل دل عليه وقد يقال انه معدول عن آخر من
كذا ان مر اذا استعملت وجب افراد افعل وانما يثنى ويجمع عند عدمها فعدل عن افعل
من كذا الى صيغة الجمع الدال على مثل ما دل عليه ذلك اذ لا فرق في المعنى بين قولك مررت
بنسوة افضل منك ومررت بنسوة فضل لو قيل ذلك الا انهم لا يقولونه وان كان
هو قياس غير هذا الباب لمعنى قد ذكر في موضعه واذا قيل ذلك اندفع الاعتراض
عنه وزال القادح وما ذكر فيما سبق انه لا جائز ان يكون معدولا عما هو مبني على
تقدير كونه باقيا على جمعيته ونحن لا نقدره معدولا عن ذلك وانما نقدره معدولا
عما فيه من مفرد الى لفظ الجمع بخبرها فيندفع ذلك الابطال على تقدير كونه معدولا
عما ذكر وقال الواو في الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض للجمع بين
ما قبلها وما بعدها فاذا قلت اكرمني واكرمك فقد امرت باجتماع الاكرامين
كقولك فعلت ادع وادعو فقد طلبت اجتماع الدعا وبدل عليه تعليله بعد ذلك
بقوله ان تدعي بصوتين يعني ان اجتماع الصوتين ابلغ والاستماع وكذلك
اذا قلت ما تاتينا وتحدثنا فعنا . ما يجتمع منك هذان الامران ولم يتعرض لنفي
كل واحد على الانفراد ولذلك لو كان تاتيه ولا تحدثه او تحدثه ولا تاتيه صح ان يقول
ما تاتينا وتحدثنا وكذلك اذا قال لا تاتني وتحدثني فعنا . لا تجمع بين هذين الفعلين
كقولهم لا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا تجمع بينهما ولذلك لو اكل السمك على انفراده
ثم بعد ذلك شرب اللبن ولم يجمع بينهما لم يكن مخالفا لنهيه لانه انما نهاه عن الجمع ولم يجمع
وكذلك قوله لا تنه عن خلق وتاتي مثله انما اراد ان ينهاه عن الجمع بين خلق ذميم وارتكابه

وكذلك

١٦٥

وكذلك قال ابدا بنفسك فانهها عن غيها يشترك اذا اجمعت بين هذين الامرين لم يكن
نهيك يسمع ولا مقبول وانما يكون مقبولا اذا انتهيت وانت على غيره وكذلك قال فهناك
يسمع ما تقول وتقتدي بالراي منك وينفع التعليم وهذه الواو ومعناها الجمع بين الحكمين المطلق بين
امرا ونهيا واستفهاما وحمل النفي في الباب على النهي وليست كالواو التي تعطف بها
مفرد على مفرد مثله فانها لا تدل على معية ولا ترتيب واذ قلنا فيها للجمع المطلق
فمعناه ان المعطوف والمعطوف عليه اجتمعا في نسبة الحكم اليهما من غير تعرض لمعية
ولا ترتيب والمراد ههنا في قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن الجمع بين الفعلين
فلا ينفك ان يكونا في وقت واحد فان الفعلين اما ان يكونا مفترقين او مجتمعين
واذا كانا مجتمعين لزم ان يكونا في وقت واحد والا فهما مفترقان وقال
انما وقعت ان في خبر عسى دون السين وسوف لامرين احدهما انها تاول بالاسم الذي
هو المصدر والمعنى عليه وكانت اولى مما لا يتاول بذلك ومما السين وسوف والثاني
ان عسى فيها معنى الانشاء والسين وسوف مع ما بعدهما يستعملان جملة خبرية بخلاف
ان مع فعلها فانها لا تستقل جملة اصلا وكان وقوع ما لا يكون فيه الظاهر منافاة
بينه وبين ما هو في خبره اولى من وقوع ما بينهما المنافاة ومما للانشاء والخبر واما امتناع
لا ولن فواضح لانهما للنفي وهذه للاثبات وبينهما تناف وقال فوامر يفعل
الحسنات الله يشكرها الفا محذوف في الشذوذ ولضرورة الشعر وهو مذهب
سيبويه ومذهب غيره ان الكلام فيه تقديم وتاخير تقديره الله يشكرها من يفعل
الحسنات وقال سيبويه في قولهم انك ان يصرع اخوك تصرع ان الكلام فيه تقديم
وتاخير تقديره تصرع ان يصرع اخوك والفرق بينهما استقام التقديم والتاخير
ثم وامتناعه ههنا الا ترى انك لو قدرت التقديم لم تخل اما ان تقدره مع الضمير
اللازم تقديره في قولك الله يشكرها اي منه او بتقدير تقديمه مجردا عن ذلك وكلا
للامرين فاسد وكان فاسدا ابان الاول انه لو كان التقدير الله يشكر الحسنات من
فاعل الحسنات لكان ذكر من لا معنى له اذ قد تقدم ذكر الفاعل ولذلك لو قلت انا
الكريم المكرم لو ذكرته لا يدل على الجواب في المعنى لتجردها عن الضمير المصحح لو
بجرد الشرط فانه لا يحتاج الى ذكره ولا يمنع وذكره ذكر الفاعل متقدما الا ترى انك لو قلت

[illegible]

الله يسكو الحسنات ان فعلت وان فعلها الناس كان صحيحا وقال ان قيل في
قولهم ليس الطيب الا المسك اذا جعلتم في ليس اسمها مضمرا فيها ضمير الشان والقصة
والجملة بعده مفسرة له فالجملة هي التي تستقل بالافادة ولو قلت الطيب الا المسك لم يجز
فكيف صح ان يقع الجملة مفسرة على هذا التقدير فالجواب ان الجملة المذكورة مفسرة لما
قبلها مثبتا كان او منفيا وما نحن فيه كذلك الا ترى الى قوله وليس منها شفاء الداء
مبذول ان معناه ليس الحديث كذلك ما نحن فيه والمستثنى منه في هذه ولشبهها محذوف
تقديره ليس الحديث الطيب شيا من الاشياء الا المسك وينبغي ان تقدر شيا يصح منه
الابدال وقال اختلف الناس في العامل في اذا ومتى فقال العامل فيهما فعل
الشرط وقيل العامل في اذا جواب الشرط وفي متى الشرط وهذا قول اكثر المحققين
منهم ومن قال ان العامل في اذا ومتى فعل الشرط فلان الشرط والجزا جملتان ولا يستقيم
عمل الجزا في اسم الشرط لانه يودي الى ان يصير جملة واحدة لانه اذا كان طرفا له كان من تمته
ولا يكون جملة تامة ومن قال ان العامل جواب الشرط فلان هذه الاسما مضافة في
المعنى الى شروطها واذا كانت مضافة استحال عمل المضاف اليه في المضاف لئلا
يودي الى ان يكون عاملا معمولا من جهة واحدة واذا بطل ان يكون العامل الشرط
تعين الجزا ووجه من قال ان العامل في اذا جواب الشرط وفي متى الشرط وهو قول اكثر
الناس فقد توهم ان اضافة في اذا وضعفه في متى لانه لما راى ان اذا لا يكون الا للوقت
المعين توهم وجوب الاضافة ليحصل التعيين كقولك اذا طلعت الشمس اتيتك كانك
قلت حين تطلع الشمس اتيتك ولما راى ان متى للوقت المبهم لم يقو عنده وهم الاضافة
وكان العامل الشرط والصحيح ان العامل الشرط فيهما جميعا وما توهم من الاضافة
في اذا واستقامتها في متى او فيهما جميعا غير صحيح اما توهم في متى فبعيد لانها ليست
للتعيين فيتوهم ذلك وانما هي للابهام ولانه قد ثبت ان من قال تكرم فاني اكرم بنصب
اي والعامل الشرط باتفاق فوجب ان يكون متى كذلك فما توهم في اذا دون متى
فليس بمستقيم لانه لا يلزم من تعيين شرطها اضافتها اليه لانا لسنا نعني بالتعيين
الا انه لا بد ان يكون واقعا لا ان الطرف بعينه لا يكون مضافا اليه فلم يلزم من كونه
معينا اضافة الطرف اليه واذا لم يلزم ذلك كان ممكنا في التقدير ان يكون مضافا ولو

لا يكون

لا يكون مضافا واذا كانا سوا في صحة التقدير ومنع من احد التقديرين مانع وجب
الرجوع الى الاخر وبيان المانع من احد التقديرين وهو الاضافة من وجهين احدهما
انه لو كان مضافا فالتعيين للجزا للعمل ولو تعين الجزا للعمل لوجب ان يكون جملة
واحدة وقد ثبت انهما جملتان وانما التزم ذكرهما لربط الشرط بينهما
وعلى تقدير ان يكون الجزا عاملا لا يكون جملتين فلا يكون الربط لاجل الشرط وانما
يكون لاجل عمل الجزا في طرفه والوجه الثاني هو انه لو كان مضافا لم يكن
الطرف عاملا في كثير من المواضع كقولك اذا الي متى فاني اكرمك او اذا اكرمتني
اليوم اكرمتك غدا الا ترى ان قولك فاني اكرمك لا يستقيم عمله فيما قبله
لانها في حيز الفاء لا يعمل فيما قبلها وفي المثال الثاني لو كان العامل الجزا لادى
الى الاختلاف المعقول لان اليوم مبين لاذا وغدا طرف للجزا فلو جعل عاملا في اذا وقد
تعين ان يكون اليوم وجب ان يكون الغد هو اليوم وذلك باطل واذا تقرر ذلك
ثبت ان العامل في اسما الشروط كلها لفعل الشرط لا للجزاء فاما في اذا فلا اشكال لانها
لا عمل لها في الشرط لا باعتبار محض الموضع ولا باعتبار جزم اللفظ لانا قدمنا
غير مضافة وقد ثبت انها في اللغة الفصيحة لا عمل لها في الفعل تقول اذا تكرمني
اكرمك والجزم ضعيف وهو على ضعفه الكلام فيه كالكلام في متى في كونها عاملة في
الفعل والفعل عامل فيها واما في الاسما الجازمة فهي وان كانت جازمة للشروط
فلا تمنع عمل الشروط فيها بخلاف تقدير كونها مضافة لانها اذا كانت مضافة
كانت معمولة عاملة من وجهين الا ترى ان عملها الجزم ليس من جهة اسميتها و
ظرفيتها ولكن من جهة تضمنها حرف الشرط ولو كانت معمولة للفعل ليس من
جهة تضمنها معنى الشرط ولكن من جهة اسميتها وظرفيتها فالوجه الذي عملت به في
الفعل غير الوجه الذي كانت معمولة به له وقال وسئل رضي الله عنه عن
قولهم من كان من كان ابواه فيه راغبان اخواه جاريتاه ابواهما منطلق اخواهما
فاجاب بحضرة الكرام وهو هذه مشغولة منها بالقاهرة سنة عشر واربع ماية من الاولى
مبتدا والى مبتدا موصولة صلتها كان وما عملت فيه وهي التي فيها ضمير الشان
ولا وجب نصب جاريتاه لانها خبر في المعنى من الثانية وخبر من الاولى ابواهما

منطلق اخواهما وهو مبتدأ ومنطلق خبره واخواهما فاعل المنطلق والعايد على من
لاولى الضمير المخفوض في جاريتاه باعتبار الصلة وهو صاحب الجاريتين وهو
لاثنين على المعنى بدليل الضمير العايد عليهما من ابواهما ومن التثنية موصول مبتدأ اخبر بها
عن جاريتين لان لفظها صالح للواحد وللاثنين والجميع للمذكر والمونث فلذلك
اخبر عنه بقوله جاريتاه والضمير العايد عليه المخفوض في اخواه على اللفظ لا على المعنى فهما
اذن اختا اللذين ابواهما فيهما راغبان لانه قد اضيف اليهما اخوان للجاريتين بدليل
اضافة الاخوين اليهما واذا كانا اخاهما كانتا اختيهما وصلة من الثانية مثل ما
ذكرنا في من الاولى حتى ان كان التي بعدها وما عملت فيه من الصلة ومن الثالثة هو
موصول مبتدأ اخبر بها عن الاخوين ولذلك اخبر عنه بقوله اخواه على اللفظ ايضا وهما
اخو الجاريتين لانهما اضيفا الى الضمير الذي يعود على من الثانية وهي لهما بدليل
اخبارهما عنه بها فصل هذا ايكون من الاول مبتدأ والثانية مبتدأ ثانيا والثالثة
مبتدأ ثالثا واخواه خبر الثالثة وجاريتاه خبر الثانية الجاريتين ومن
لاثنين على ما تقدم وهما اللتان كان الرجلان اللذان ابواهما فيهما راغبان اخواهما
فيهما اختا هذين الرجلين والثالث للاخوين اللذين ابواهما فيهما راغبان وهما
اخو الجاريتين على ما تقدم ولو جري بالضماير على المعنى لقيل من كان من كان من كان
ابواهما فيهما راغبان اخواهما جاريتاهما ابواهما منطلق اخواهما وفيما تقدم
بيان ذلك وقال —— قولهم كنت اظن ان الزنبور اشد لسعة من العقرب
فاذا هو هي واذا هو اياها وجه من قال فاذا هو هي ان اذا للمفاجاة ولا يقع بعدها
الا الجملة الابتدائية فوجب ان يرتفع الاسمان بعدها لانهما مبتدأ وخبر لقولك خرجت
فاذا زيد قايم فان قلت فقايم يجوز نصبه على ان يكون خبر المبتدأ او هو حال من الضمير المنوي
في الخبر المحذوف اما لو ان الخبر يكون محذوفا بعد اذا المفاجاة اذا كان عاما فلا اشكال
لثبوت قولهم خرجت فاذا السبع وان ثبت حواز حذفه وجب تقديره ثابت
وموجود واذا وجب تقديره ثابت وموجود وجب ان يكون فيه ضمير واذا ... ... ان يكون
فيه وجب ان ينتصب عنه حال باتفاق كما انتصب عن الضمير المحذوف
في قولك الخارج زيد اشدا هدى حبا ومصاحبا معانا واشباه ذلك بالجواب ——

انهذا

ان هذا انما يصح مما يمكن ان يجعل حالا واما اذا كان الاسم الثاني معرفة فلا يصح ان يقع
حالا لا سيما اذا كان مضمرا او سلمنا كذلك الا ترى انه لو جعلت الثاني حالا لوجب
ان يقول فاذا هو اياها فيكون المضمر حالا وهو ممتنع فهذا تقدير وجه الرفع في الثاني
واما وجه من قال فاذا هو اياها فانه يقدر الخبر محذوفا ايضا ويجعل اياها حالا على
حذف مضاف فيكون المضاف المحذوف وهو اكله في المعنى مقدرا اعتقاد ومثل اذا
اضيفت لفظا او تقديرا لا يوجب تعريفا وكانه قال فاذا هو مثلها فقدر الخبر
محذوفا كما قدر في قولك فاذا زيد قايما ونصب مثلها على الحال كما نصب قايما على الحال
من المضمر للتقدم ذكره ثم حذف المضاف الذي هو مثل واقام المضاف اليه مقام
فوجب اعرابه باعرابه فوجب ان اتى بالضمير المنصوب فصار اللفظ الضمير المنصوب
والمراد في المعنى المضاف المحذوف الذي هو مثل وهذا شبيه قولهم قضية ولا ابا
حسن لها فان التقدير ولا مثل ابا حسن والمعنى عليه محذوف مثل واقيم المضاف
اليه مقامه فوجب اعرابه باعرابه وهو النصب فالنصب لانتصاب المضاف
المحذوف لانه معمول للا مباشرة فيثبتوهم الامتناع من حيث ان لا دخلت على
معرفة منصوبة فاذا قدر هذا التقدير ارتفع هذا الاشكال فكانت لا داخلة
على نكرة على بابها ولم يبق الا حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
ولا باس بذلك اذا كان ذلك معلوما فكذلك ههنا يتوهم ان اياها هو المراد بالحال
فيمتنع لامتناع ان يقع الحال مضمرا فاذا قدر مثل مضافا هو الحال في المعنى حذف
واقيم المضاف اليه مقامه ساغ ذلك كما في قولهم ولا ابا حسن لها فصار انهما
سايغان والوجهان جيدان وافقواهما الاول لما في الثاني من كثرة التقدير
في الخروج عن الظاهر وقال —— مليا اورد على قولنا ان التنوين في رجل
ليس بتنوين تنكير لانه لو سمي به والتنوين باق على حاله اذ لو سمي نصبه على الاعلام
بالرسم يصير المعرفة او النكرة فان كان نكرة او صار علما والاعراب دون في كان
الثاني فلا يخلوا اما ان تحكيه او لا تحكيه فان حكيته ثبت فيه التنوين محكيا ومن على
لسره فيقول هذا صيه ورايت صيه ومررت بصيه كما لو سميت بسيبويه منونا
فانك تحكيه بهذا التنوين وهو تنوين تنكير وان لم تحكه عاملته معاملة اسم علم غير في

واعونته ودخل عليه اسوس المنكس مالم تكن علتان زعمه فطى فان كان فيه علتان احتمل
ان يقال يجري مجرى هند ودعد لخفته واحتمل ان يقال مصروف لا غير لانه اصغر باب
هند وليس هذا اصل يرجع اليه حتى يحمل عليه فيقال ان كان اوسطه ساكنا فهو مثل هند
ودعد وان كان متحركا فهو مثل سقر وانما يمكن ذلك في مثل هرود م واخ اذا اتفق فيه
علتان ويمكن ان يقال ما قيل اولا وقال الجزمه لعتان احدهما ضم الزاي في
الثاني لسكانها فاذا صحت وكان مفردا كتب في الرفع والجر بالواو من غير زيادة وفي
النصب بالواو والالف فان اتصل به ما يكون به متوسطا كتب في الرفع والنصب
بالواو وبالجر بالياء على الاكثر وبالواو وعلى الاقل كقولك هذا جزوك ورايت جزاك
ومررت بجزيك واذا سكنت ما قبلها في الافراد في الاحوال كلها بغير صورة الهمزة
الا انه يلزم في النصب بالف عوضا من التنوين ان كان منونا فان توسطت فعنه وجهان
احدهما ان يكتب للهمزة صورة وهو مذهب المتقدمين والثاني ان لا يكتب وهو مذهب
المتاخرين وهو القياس فاذا كتبت صورة كتبتها على حسب حركتها واوا في الضم
والفا في النصب وياء في الجر واذا كتبتها بغير صورة فلا اشكال وقال
قول ابن جني في اللمع وهو احد نواصد النكرة لما قال ووضع التنوين الكلام علامة للاخف
عليهم والامكن عندهم ظاهر كلامه انه يفسر محل هذا التنوين بما هو كالحد له فذكر انه
لا يطرد ولا ينعكس اما كونه لا يطرد فهو لان احمد ونحوه نكرة ولا يوجد فيه هذا
التنوين فقد وجد الحد ولا محدود ولا معنى لعدم الاطراد غير ذلك ولا ينعكس
لان رجل السن لواحد نكرة ومع ذلك فيه تنوين التمكين فقد انتفى الحد مع ثبوت
المحدود وهو معنى عدم العكس وقال قول ابن جني الجمع المكسر هو
ما تغير فيه نظم الواحد وبناؤه وان اراد بالنظم وبنائه المعنى واحدا وعد احدهما
مكررا وان اراد باحدهما الوزن على هيئة باعتبار الترتيب الحروف فهو غير مستقيم
لان ذلك لا يتغير في الجمع ابدا او يجب ان لا يكون الجمع معرفا بتغير لتغيير الا
ترى انك اذا قلت فرس فلا يتغير ترتيب حروفه باعتبار الجمع فانك اذا قلت
افراس فالفاء والراء والسين على ما كانت عليه في المفرد باعتبار الترتيب فدل
على ان هذا المعنى لا يستقيم ان اراده فان قلت لم لا يجوز ان يكون المراد بتغيير نظم الوا

ان يقال

انما ان حرف في الجمع بان حروف المفرد مستغيرة النظم عما كان عليه او بنقص فمثال الزيادة قولك
قدح واقداح ومثال النقصان كتاب وكتب ويكون بتغير بنائه لتغير الصيغة بالحركات
والاسكان خاصة فالجواب ان بعد السعد يعمى عنه الا ترى ان كلما تغير نظمه بالمعنى المذكور
فقد تغير بناؤه فان قدح اذا نقل الى اقداح لا يمكن ان يقال تغير نظمه ولم يتغير بناؤه
واذا كان كذلك فذكر البناء وحده كاف وقال قوله صلى الله عليه وسلم ابيني
لا ترموا جمرة العقبة الاولى ان يقال انه تصغير بني مجموعا وكان اصله بنيين لانه بنيون
اضيف الى ياء المتكلم فصار بنيوي في الرفع وبنيي في النصب والجر فوجب ان تقلب الواو
وتدغم على ما هو قياسها في مثل مسلمي فصار بني وكذلك النصب والجر ولذلك كان لفظ
ساري في الاحوال الثلث سواء كره اجتماع الياآت والكسرة فقلبوا اللام الى موضع
الفاء فصار بتبني فقلبوا الواو همزة فصار ابيني وليس هذا الوجه الاغلب لان اللام
الاموضع الفاء ومن قريب مما ذكرناه من الاستثقال وقلب الواو المضموم همزة
وهو جايز قياسا وهذا اولى ومن لم يقول انه تصغير ابناء رده الى الواحد وروعي
شاكلة الهمزة لانه لو كان تصغيرا لقيل ابيناء ولم يرد الى الواحد لان افعالا من
جموع القلة فيصغر على غيره كقولك اجيمال وهو ايضا اولى من قول من قال انه جمع
ابنى مقصور على وزن افعل اسم جمع للابنا صغر وجمع بالواو والنون لانه لم يوجد
ذلك مفردا فلا ينبغي ان يحمل الجمع عليه ولانه لا يجمع افعل اسما جمع التصحيح وقال
ان قيل لم جزمت حتى ومنهما ولم تجزم الذي اذا تضمنت معنى الشرط في قولهم
الذي ياتيني فله درهم فالجواب ان الذي وضعت وصلة الى وصف المعارف
بالجمل فاشبهت لام التعريف فكما ان لام التعريف لا تجزم فكذلك الذي لاحر
لان الجملة التي توصل بها لا بد ان يكون معلوما للمخاطب والشرط لا يكون الا مبهما
لاجل ان الذي مع ما يوصل به اسم مفرد والشرط مع ما يقتضيه جملتان مستقلتان
وقال انما كان الفاعل في صلة جملة ولم يكن المصدر مع فاعله جملة لانك
ان جعلته جملة باعتبار كونه مبتدأ وخبرا كان فاسدا لان الغرض بكونه رافعا فاعلا
وايضا فانه لا يستقيم لانك ان جعلت ضرب مبتدأ تعذر الخبر بزيد وان جعلته
زيدا مبتدأ تعذر الخبر بضرب اذ زيدا لا يكون ضربا وتؤدي الى ان يكون المبتدأ

بياء

نكرة وغير شرط والا يكون غير منصوب بالمصدر مقصود معه وبعينه باضربي وهو زيد الذي
قدر مبتدأ ولا يستقيم ان يكون جملة باعتبار كونه فعلا وفاعلا اذ المصدر ليس بفعل وقد
ثبت انه لا يكون جملة الا من مبتدأ وخبر او فعل وفاعل وهذا ليس واحدا منهما وقال
اذا زيد حرف مع عامل داخل على مبتدأ وخبر جاز الغاء ذلك العامل وجاز اعتباره
مثل قولهم انما زيد قائم ولم يجر ذلك في مثل قولهم فبما رحمة من الله لنت لهم والفرق هو ان
في المسألة الاولى حيث جاز الوجهان لانه اذا لم يعتبر العامل رجع الكلام الى اصله الذي
كان عليه وليس كذلك هاهنا فانه لا جهة لاعمال الى ر ولو لم يحكم عليها بالزيادة لبقي المجرور
ولا جار له وقال عمليا انما لم يكن الفاعل جملة لانه يحكم عليه والمحكوم عليه
لا يكون الا معلوما لاحكام فانه يخبر عنها بالمفردات والجملة اخبر بها كانما كان
ذلك لاتساعهم في الاحكام الا ترى انهم وضعوا جملة باب الافعال مشروطة بان يكون
احكاما يعرض الاتساع فيها والاختصار ولم توضع المحكوم عليه ذلك الوضع ومن ثم
لم يقع الفاعل ولا المبتدأ جملة الا اذا قصد به نفس اللفظ فيكون حينئذ كالمفرد في
الحكم لقولك زيد قائم جملة اسمية وما اشبه ذلك وقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه المراد
ان تسمع نصبت او رفعت وقال عمليا الوقف الحسن هو الوقف على الكلام مستقل
بعده جملة مستقلة بينها وبين ما قبلها ربط لا يمنع الاستقلال وقد فرق بعضهم بين الحسن
والكافي فجعل ما تقدم هو الكافي وجعل الحسن الوقف على الكلام مستقل وبعده جملة غير
مستقل قوله الحمد لله وبهذه وعلى ذلك ولا يستقيم على قول هؤلاء الوقف على الحسن تماما
وقال عمليا المشترط في القرينة المفسرة للمحذوف في مثل قوله تعالى وان احد من
المشركين استجارك ان يكون في كلام واحد وجملة واحدة حتى لا يرد قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو
ولا تمثال برجال لجاز فيها بلا تقال الرصرف الفعل ثم ولعب ابن مستقيما لان الفعل هاهنا
لو ظهر لكان جائزا والقرينة الظاهرة والمقدرة محتملان فاذا قيدنا بما ذكرنا انتفى
ما ذكرتم لتكمل بالحكم وقال نقل بعض الطلبة عن سيبويه انه قال لا رجل في الدار
معرب قلت لا يخلو هذا الاسم الواقع بعد لا والكلام في غير المضاف والمشبه به اما
ان يكون منونا او لا فان كان منونا لم يخل اما ان يكون منصرفا او غير منصرف لا جائز ان
يكون غير منصرف لان الاسم اثر لا ينصرف لا يمنع صرفه لا علتين ولا علتين فلا منع صرف

تعيين

تعيين القسم الاخير واذا كان كذلك فيجب دخول التنوين ضرورة ان المنصرف
السالم الاخير يدخل الحركات الثلاث والتنوين وقول الناقل ان لا لما كانت
فرع الفرع سوغ لذلك حذف التنوين غير قادح وقال ما لما لا يعقل كثيرا وقد
جاءت لمن يعقل قليلا ومن لمن يعقل كثيرا ولغيره قليلا وورد عليه انه قد قيل سبحان
ما سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وهو يطلق على الباري تعالى وليس
واحدا من القبيلتين والجواب انا ما اردنا بقولنا يعقل الا يعلم ولذلك قال
بعض النحويين بل اكثرهم ومن يختص باولي العلم واما سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما
سبح الرعد بحمده فانه لما كانت ذات الباري غير معلومة الحقيقة صارت مبهمة
بهذا الاعتبار والعرب اذا كان الشيء مبهما وارادوا ان يبهموه اتوا فيه بلفظة ما الا
ترى انك تقول الشبح رفع لك من بعيد لا تشعر به ما ذاك فاذا عرفت انه انسان
قلت من ذاك وقوله عز وجل لا اعبد ما تعبدون ولا انتم عابدون ما اعبد ما الاول
فجا على ما تقدر واما الثاني فعنه جوابان احدهما انه على سبيل المقابلة والثاني
على ما تقدر في سبحان ما سخركن لنا ومن لما لا يعقل في قوله تعالى والله خلق كل دابة
من ماء الاية فاني بتفصيل هذه الكلمة التي دلت على العموم وقال عمليا قال
ابن الخشاب النحوي لا يقال ذات الله لان ذات بمعنى صاحبة ولا يقال صاحبة الله
والجواب عن ذلك بان العرب تضيف المسمى الى اسمه في قولهم ذات يوم وذات ليلة
وسمه والذات هاهنا المراد بها المدلول والمضاف اليه المراد به اللفظ وكانه قيل
المسمى بهذا اللفظ واما ذات الله فلا اشكال الا انها لا تطلق نفسا والمعنى وانما الكلام
في اطلاق لفظ ذات مضافا الى الله وهو صحيح بالمعنى المذكور ومثله في كلام الوسيط
وقال عمليا لم رجال عندهم الكلام محتمل لا انا ولا اخبار اما لا انا فلم رحمه
التكثير لان المتكلم عبر عما في باطنه من التكثير بصوله رجال التكثير معنى محقق في
النفس لا وجود له في خارج حتى يقال باعتباره ان طابق فصدق وان لم يطابق فكذب
ولا اخبار باعتبار العندية فان كونهم عنده له وجود وخارج والكلام باعتباره محتمل
للصدق والكذب فهذا الكلام محتمل للاخبار باعتبارين المذكورين المختلفين وقال
عمليا قول النحويين الفاعل على ضربين حقيقة ومجاز ليس بمستقيم فالمجاز مثل مات زيد وسقط

الحائط وبيان انه ليس بمستقيم ان المجاز فرع الحقيقة فلا بد في هذا اللفظ ان يكون
له حقيقة ثم ينقل عنها الى المجاز ولا حقيقة له البتة حتى يقال انه مجاز وايضا فان
الفاعل عبارة عما اسند الفعل اليه وقدم عليه على جهة قيامه به وهذا موجود
فيما ذكره من قولنا مات زيد اذ الفعل مقدم عليه ومسند اليه على جهة قيامه به فان
الموت قائم بزيد والوقوع قائم بالحائط هذا لا شك فيه فلا عبرة بقولهم فاعل صنعة
وفاعل مجازا وقولنا على جهة قيامه به احتراز من مفعول ما لم يسم فاعله فانه عند
المتاخرين من اصحاب هذا الحد ليس فاعلا فلا بد من زيادة قولهم على جهة قيامه به ليخرج
فانه واقع عليه في قولنا ضرب زيد وما اشبهه واما المتقدمون فانهم يجعلونه فا
علا ويحدونه بقولهم ما قدم الفعل عليه واسند اليه وهذا الذي لم يسم فاعله كذلك
وقال ملمحا انتصب غير في قولهم قام القوم غير زيد بالفعل وبما تضمنته
غير من معنى الا وهذا هو عليه المعنى وقال ملمحا من جهة اللسان يعني الذي لا
يوصفان ولا يوصف بهما وانما كانا كذلك اما كونهما لا يوصف بهما فلانهما وضعا
للموصوف والصفة والصفة جميعا وما وضع اسما لا يوصف به واما كونهما لا يوصفان
فلانهما لو وصفا بمفرد كان على خلاف وضعهما لبيانهما بالنسب لا بالمفردات
لجميع الموصولات والوصف بجملة لكان على خلاف قياس الصفات من وصف المعارف
بالنكرات فان قصد البيان بهما بنسبة اخرى عطفت تلك الجملة على الجملة التي حصل
محصل الغرض المطلوب كقولك جاء الذي اكرمك وكان ابالك ونحو ذلك وقال
انما كان فاعل حبذا اسم اشارة دون غيره لان غرض ابهام الفاعل ليفسره المخصوص
على سبيل التكبير والتعظيم على وجه لا يحتاج الى غير فلم يجدوا اسما من الابهام
ولما فيها من الاختصار وقال ملمحا وانما ضم واما باب نعم وبئس دون
حبذا لان نعم وبئس كثرا فاستعمل فيهما ما هو اخص لوجوب الاستتار والاصل
الاختصار الزموا الافراد حتى لا يؤدي الى زيادة لفظ عند الابراز بخلاف حبذا فانه
لم يكثر ما اغتفروا فيها التلفظ بهذا مع لونه وفوا باصل المعنى في الابهام والتفسير
وقال رضي الله عنه ملمحا انما كان المثنى المؤنث في باب الاضمار مطرحا
في قولك انتما وهما وشبههما لامرين احدهما ان الكثير محفوظا ودمنا لغير كا ودمنا كلون

الثاني

حسبي الله وحده ... من كتب ... الفقير ... الى الله ربه ذي المواهب ... محمد ... عبده

الثاني دال على علمه ثم حمل البواقي عليه اجراء لباب المضمرات مجرى واحدا والثاني
ان الاختصار فيما لم يكثر بخلاف المفرد والمجموع فاغتفر اللبس في القليل
للاختصار ولم يغتفر في الكثير والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين

من الكشاف قوله تعالى او اشد ذكرا في موضع جر عطفا على ما اضيف اليه الذكر في قوله كذكركم كما تقول كذكر قريش اباهم او قوم اشد منهم ذكرا او في موضع نصب عطفا على اباءكم بمعنى او اشد من اباءكم على ان ذكرا من فعل المذكور وهو بمعنى في قوله يخشون الناس كخشية الله او اشد خشية بخشية الله من اضافة المصدر الى المفعول فانه قلت ما محل كخشية الله من الاعراب قلت محله النصب على الحال من الضمير في يخشون اي يخشون الناس مثل اهل خشية الله اي مشبهين لاهل خشية الله او اشد خشية بمعنى او اشد خشية من اهل خشية الله واشد معطوف على الحال فان قلت لم عدلت عن الظاهر وهو كونه صفة للمصدر ولم تقدر يخشون خشية مثل خشية الله بمعنى مثل ما يخشى الله قلت ابى ذلك قوله او اشد خشية لانه وما عطف عليه في حكم واحد ولو قلت يخشون الناس اشد خشية لم يكن الا حالا عن ضمير الفريق ولم ينتصب انتصاب المصدر لانك لا تقول خشي فلان اشد خشية فتنصب خشية وانت تريد المصدر انما تقول اشد خشية فتجرها واذا نصبتها لم يكن اشد خشية الا عبارة عن الفاعل حالا منه الا ان تجعل الخشية خاشية [illegible] خشية فتزعم ان معناه يخشون الناس خشية مثل خشية الله او خشية اشد خشية من خشية الله ويجوز على هذا ان يكون محل اشد مجرورا عطفا على خشية الله يعني خشية الله او خشية اشد خشية منه من النشابات الى التعاقد قوله او اشد ذكرا او هنا للتخيير او للاباحة واشد يجوز ان يكون مجرورا عطفا على ذكركم تقديره او كذكر اشد اي او كذكر اشد مجرورا ان يكون منصوبا عطفا على الكاف اي او ذكرا اشد وذكرا تمييز وهو من جنس مشكل وذلك ان افعل تضاف الى ما بعدها اذا كان من جنس ما قبلها كقولك زيد افضل عبيدا فالزاهد للعبيد لا لزيد والمذكور فيها اشد هنا هو الذكر والذكر لا يذكر حتى يقال الذكر يجب ان يقال الذكر اشد ذكرا بالاضافة لان الثاني هو الاول والذي قاله ابو علي وابن جني وغيرهما انه جعل الذكر ذاكرا على المجاز كما تقول زيد اشد ذكرا بالاضافة لان الثاني من غيره وعندي ان الكلام يحمل على المعنى والتقدير او كونوا اشد ذكر الله منكم لاباءكم ودل على هذا المعنى قوله فاذكروا الله اي كونوا ذاكرين وهذا اسهل من حمله على المجاز ومن الملخص للكواشي قوله ذكرا في قوله او اشد ذكرا تمييز وفيه نظر لو ان افعل انما يضاف الى ما يجانسه اذا كان من جنس ما قبله وكذلك احسن رجل اي احسن الوجوه فاذا نصبت ما بعده كان غير الذي قبله كقولك زيد افره عبدا فالزاهد للعبد لا لزيد والمذكور قبل اشد هنا هو الذكر والذكر لا يذكر حتى يقال الذكر اشد ذكرا فتناسب انه تعالى الذكر اشد ذكر جرا فانه ووجه نصبه عند ابي علي وغيره انه يجعل الذكر ذاكرا على المجاز او يكون نسبة الذكر الى الذكر بان يسمع اسناد الذكر بذكر وكان الذكر قد ذكر ومن بسببه او اشد نصب بمضمر تقديره واذكروه ذكرا اشد من ذكركم لاباءكم فيكون الذكر نعتا للمصدر مجرورا في موضع الحال لانه ذكره مبالغة في ذكركم اه

قال الشيخ جمال الدين ابو عمرو عثمان بن عمر المالكي المعروف بابن الحاجب سألني بعض اهل العلم عن قول النحويين ان لو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره
لامتناع الاول وقال كيف يستقيم ذلك من تفسيرهم ونحن قاطعون بان الاول يمتنع لامتناع الثاني من حيث المعقول وبيانه انك اذا قلت لو كان هذا ا
لكان حيوانا وصدق وجب ان يكون نفي الحيوانية مستلزما لنفي الانسانية لا العكس الذي صار اليه النحويون فانه على نقيض المعقول وانه
يستلزم ان يكون كل حيوان انسانا وهو فاسد فان حمل قول النحويين على انهم قصدوا ما تقتضيه المعقول لم يستقم لانهم صرحوا بعكسه ولانه
متعذر على ما سيأتي ولانهم قالوا في لولا انها تدل على امتناع الشيء لوجود غيره وهي مثل لو فيما اوردناه ولان لولا بمعنى لو المنفي تبطل طلها وقول القايل
لولا ما اهلك الناس مثل لو لم يكن ما اهلك الناس لعقابهم ثم ان الثاني ينتفي لوجود الاول مثل قولهم في لو ان الثاني ينتفي لانتفا الاول سوا
بيانه انا نقطع بان انتفا ما يستلزم الهلاك لا ان وجود ما يستلزم نفي الهلاك كما يقول له النحويون ولانه يستلزم انتفا ما
يتحقق الهلاك وهو فاسد فان قيل فلعلهم ارادوا في لولا ما قررناه فيما يوافق المعقول قلت لا يستقيم لانه ليس
فيها وجود تقدير سوى الواقع بعد لولا ولم يكن مثل لو في امكان ذلك لانها في لو في المعنى منتفيان فلم يكن في اللفظ ما يدفع ذلك
بخلاف لولا فلم يكن مثل لو في امكان ذلك فان قولهم فيها يدل على نفي الشيء لوجود غيره تقتضي ان السبب موجود ولولا وجوده في ذلك
سوى ما ذكرناه اذ لو قدرت انتفا الاول لوجود الثاني لم يستقم بخلاف لو في تقديرك انتفا الاول لانتفا الثاني وايضا فانهم صرحوا في
مثل لولا علي لهلك عمر ان انتفا الثاني لوجود الاول وصرحوا بان التقدير لولا علي موجود لهلك عمر وقال بعضهم لولا وجد فجعله بعضهم مبتدا
خبره موجود وهم الاكثرون وبعضهم مفعول لما لم يسم فاعله لفعل معناه وجد وكلهم مصرح بوجود الاول وان اختلفوا في تقدير نسبة
الوجود اليه فان قيل اليس يستقيم ان يقال في نحو لو اسلم دخل الجنة ان الثاني امتنع لامتناع الاول فليحمل قول النحويين عليه
قلت انما ثبت ذلك من جهة اتحاد المسبب لا من جهة ما تقتضيه لو من السببية مطلقا فكان ذلك لخصوص المادة لا لما تقتضيه
مجرد الاستلزام ثم لو صح ذلك في بعضها لم يصح في التعميم فان قلت كيف الطريق الى الجمع بين استقامة ما ذكرتموه من طريق
المعقول والمنقول قلت ما اقتضاه المعقول مقطوع به من جهة العقل وما قاله النحويون من جهة الوضع يجب تاويله على وجه
قريب وذلك انهم قصدوا ان لو تدل على امتناع الثاني مسببا عن الاول لا الامتناع مطلقا لا يؤدي الى الفساد المقطوع به عقلا ومن
ثم قال بعض العلما قتل الردة مغاير لقتل القصاص فاذا انتفت الردة انتفى القتل المنسوب اليها وكذلك القول في قتل القصاص واذا صح
ان يقال انتفا القتل لانتفا الردة بانتفا الردة بالمعنى المذكور فما نحن فيه اجدر لما فيه من الحمل على ذلك والذي حملهم على ذلك انه لا يستقيم
ان يقال في لو ان وضعها على ان الاول يمتنع لامتناع الثاني لان ذلك انما يوجد من جهة استدلال عقلي دقيق وهو انه اذا صدق ان
الانسانية تستلزم الحيوانية وجب ان يصدق نقيضها على العكس لانه لو لم يصدق لكذب الاول والغرض الصدق وبيان ذلك
انه اذا قدر نفي الحيوانية ولم تنتف الانسانية كانت الانسانية موجودة والحيوانية منتفية اذ التقدير انتفاؤها وهو نقيض ما صدق
فكان كذبا فيلزم من دلالة العقل ان كل ملزوم يثبت عكسا بنقيض مفرديها صدق فليس ذلك من وضع الالفاظ في شي فلا يستقيم ان
يقال وضعها على ان وجود الاول يستلزم وجود الثاني ولا العكس ولا ان معناه النفي فيهما فلم يبق الا القسم الرابع فتعين للاتفاق على
معنى التلازم فيه وكذلك الكلام في لولا على النقيض بالبرهان الاستثنائي فلو بعد ان تحقق ان وضعها على النفي لا يقتضي ان نفي الاول
يستلزم نفي الثاني في مثل لو كان انسانا لكان حيوانا وذلك يوجب ان الحيوانية تستلزم الانسانية فيكون كل حيوان انسانا وذلك باطل
ومعلوم النقيض فيه فان استثنينا نقيض صورة التالي في لو اذا صدق يوجب نقيض صورة المقدم قطعا وكذلك القول في مثل
لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان قيل قد تبين ان كلامهم تضمن ان للو دلالة على السببية للثاني لما ذكرناه ان وضعها
عندهم على ان نفي الاول يستلزم نفي الثاني له وذلك تصريح بالسببية ويلزم من السببية ما ذكر من صحة الاستدلال الاستثنائي
المعقول لان ما لزم بطريق المعقول فيه انما كان بسببية الاول للثاني وقد ثبت حصوله على كل تقدير واقع فقد ثبت بذلك حصول
الاتفاق على ان لو اذا استثني فيها نقيض التالي يستلزم نقيض المقدم بالطريق العقلي القطعي فما وجه امتناع ذلك في مثل قوله تعالى
ولو كنتم في بروج مشيدة ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وهو كثير وما الضابط لما لا يستقيم ذلك فيه قلت امتنع ذلك
من حيث كان مقصود المخبر ان الثاني حاصل على كل حال وجاء به على طريقة لو لغرض تقدير حصوله مطلقا لا ان كان لما قد يتوهم منه
الانتفا لتحقق حصوله على كل حال واذا علم ان المقصود بمثل تحقق ثبوته على كل حال تعذر تقدير نقيضه صدقا فتعذر استثنا
نقيض التالي ثم امتنع ذلك فيه لا سيما ان المقصود ان الموت يدرك الخلق جميعهم على كل حال واتى به لازما مع تقدير البروج المشيدة لتحقق ثبوته
فانه اذا ثبت مع ذلك فثبوته مع غيره اولى وكذلك المقصود تحقق نفي نفاد كلماته مطلقا واتى به لازما مع تقدير الاقلام المذكورة والمداد المقدر
المبالغ فيه لتحقق انتفائه لانه اذا تحقق انتفا النفاد مع ذلك فلان يتحقق مع غيرها اجدر ومثله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه لان المقصود تحقق
نفي العصيان على كل حال واتى به لازما مع تقدير نفي الخوف لتحقق ان انتفاه مع غيره اجدر فتحقق بالضابط لما يمتنع استثنا نقيض التالي فيه وتحقق
امتناعه عقلا بما بيناه والله اعلم